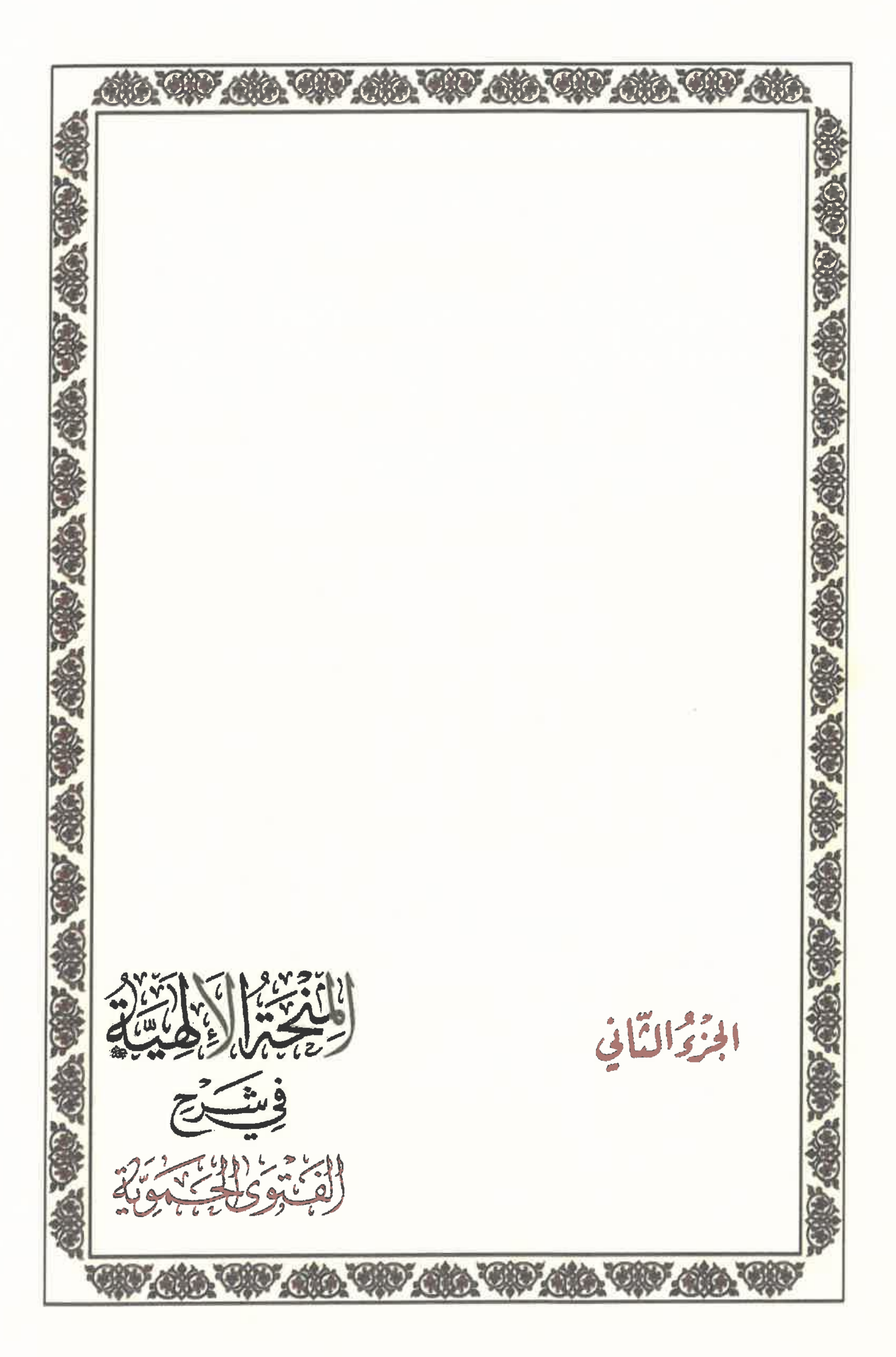
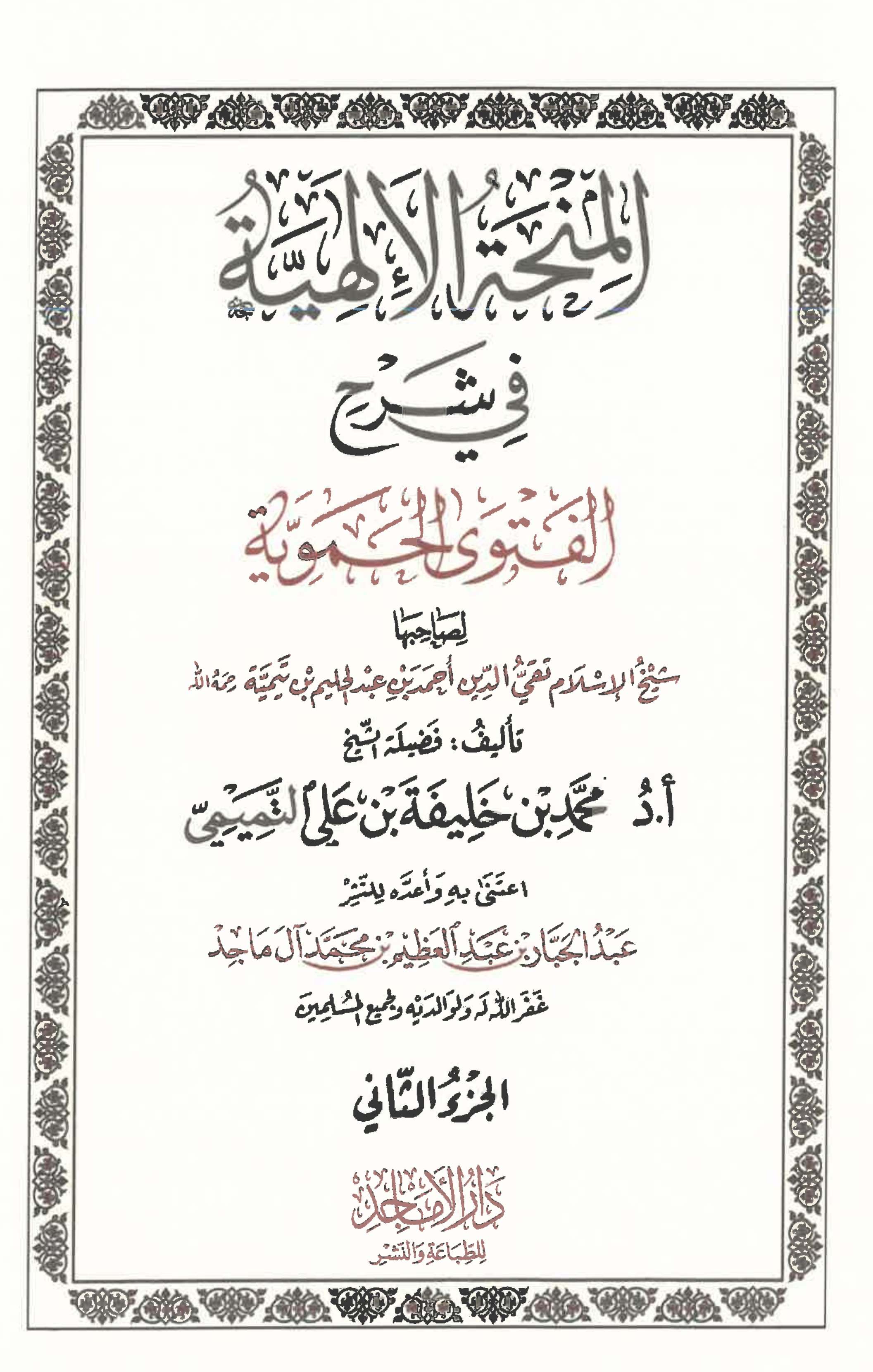

المنحة الإلهية
في شرح
الفتوى الحموية
الجزء الثاني

الطبعة الأولى
١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

دار الأماجد
للطباعة والنشر



# المنحة الإلهية

## في شرح

# الفتوى الحموية

لصاحبها

شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله

تأليف: فضيلة الشيخ

أ.د محمد بن خليفة بن علي التميمي

اعتنى به وأعده للنشر

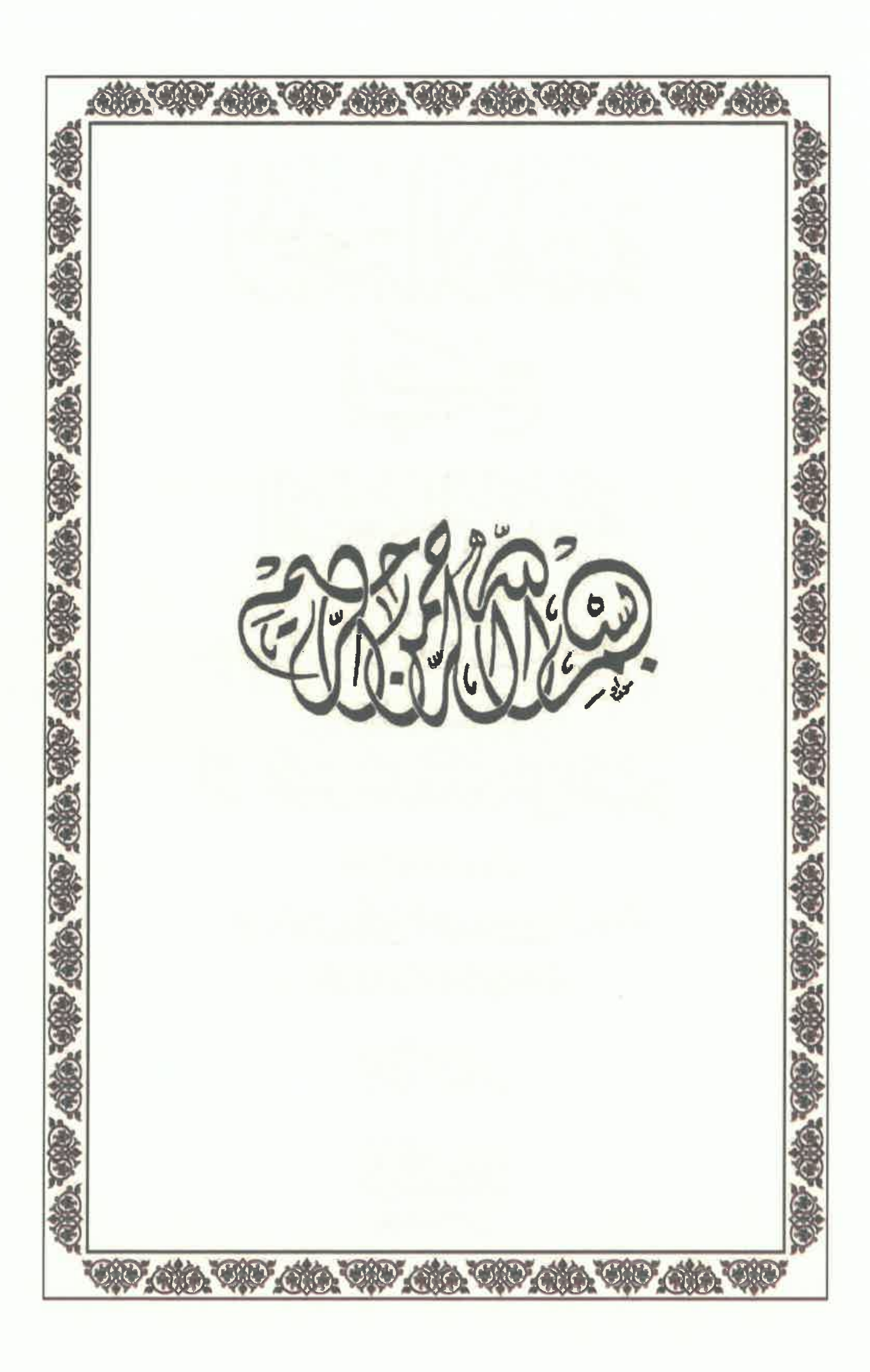
عبد الجبار بن عبد العظيم بن محمد آل ماجد

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

## الجزء الثاني

دار الأماجد

للطباعة والنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد[(١)]: وهذا الحديث يبين أن الله عَزَّوَجَلَّ على عرشه في السماء دون الأرض، وهو ـ أيضاً ـ بَيِّنٌ في كتاب الله، وفي ما غير حديث عن رسول الله ﷺ؛ قال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾ [الملك: ١٦]، ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٧]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال تعالى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]»[(٢)].

وذكر من طريق مالكٍ قولَ النبي ﷺ للجارية: «أين اللهُ؟». قالت: في السماء. قال: «مَن أنا؟». قالت: أنت رسولُ الله. قال: «فأعتقها؛ فإنَّها مؤمنةٌ»[(٣)].

قال: والأحاديث مثل هذا كثيرة جدّاً، فسبحان مَن علمُه بما في السَّماء كعلمه بما في الأرض، لا إلٰه إلا هو العليُّ العظيم»[(٤)].

## الشرح

**قول المصنف:** «وهذا الحديث يبين أن الله عَزَّوَجَلَّ على عرشه في السماء دون الأرض».

وهذا النص يتناول مكان العرش وقد دلت الآيات والأحاديث التي جاء فيها ذكر عرش الرحمٰن تبارك وتعالى دلالة واضحة على أن لعرش الرحمٰن مكاناً قبل وجود

(١) هو الإمام محمد بن عبد الله؛ المعروف بابن أبي زمنين.
(٢) رواه ابن أبي زمنين في أصول السُّنَّة ص١١٣، ١١٤.
(٣) انظر: صحيح مسلم، كِتَاب المَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاة، بَاب تَحْرِيم الكَلَام فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، برقم (٥٣٧)، وأبو داود (٣٢٨٢)، والنسائي (١٢١٨)، ومالك (٨)، وأحمد في المسند؛ أحاديث رجال من أصحاب النبي ﷺ (٢٣٧٦٢)، والدارمي (١٥٤٣).
(٤) أصول السُّنَّة، لابن أبي زمنين ص١١٤.

السموات والأرض وبعد خلقهما، فأما مكانه قبل خلق السموات والأرض فالآيات والأحاديث تبين لنا أن مكانه على الماء، فالله سبحانه يقول في كتابه الكريم ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧].

قال الطبري في تفسير هذه الآية: «وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ يقول وكان عرشه على الماء قبل أن يخلق السموات والأرض وما فيهن، وعن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ قبل أن يخلق شيئاً»[(١)].

وأما الأدلة من السنة على ذلك فكثيرة منها حديث عمران بن حصين الذي جاء فيه: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض».

وكذلك ما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء».

وكذلك حديث أبي رزين العقيلي قال: قلت يا رسول الله أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟ قال: «كان في عما ما تحته هواء وما فوقه هواء ثم خلق عرشه على الماء».

فكل من الآية والأحاديث تدل دلالة قاطعة على أن مكان العرش منذ خلقه على الماء، وليس المراد بالماء هنا ماء البحر لأن ماء البحر إنما وجد بعد خلق السموات والأرض، وإنما الماء المذكور هنا ماء آخر تحت العرش على ما شاء الله تعالى[(٢)].

وقد سئل حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ على أي شيء كان الماء؟ قال: «كان على متن الريح»[(٣)].

وعن سليمان التيمي أنه قال: «ولو سئلت أين الله؟ لقلت: في السماء، فإن قال: فأين كان عرشه قبل السماء؟ لقلت: على الماء، فإن قال: فأين كان عرشه قبل الماء؟ لقلت: لا أعلم، قال أبو عبد الله: وذلك لقوله تعالى ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ

---

(١) تفسير الطبري (١٢/ ٤). (٢) فتح الباري (١٣/ ٤١١).

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٢٤٩). والدارمي في الرد على بشر المريسي ص٤٤٥، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٥٨). والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٣٧، رقم ٨٠٢).
كلهم بإسنادهم عن سفيان عن الأعمش بنحوه.
قال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.
وإسناده جيد موقوف.

عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]»[١].

هذا مكان العرش قبل خلق هذا الكون الذي هو عبارة عن السموات والأرض، أما مكانه بعد خلق السموات والأرض فالحديث عنه من جانبين:

الجانب الأول: مكانه بالنسبة إلى الله تعالى مع غيره من المخلوقات.

والجانب الثاني: مكانه بالنسبة إلى السموات والأرض بعد خلقهما.

أما مكان العرش بالنسبة إلى الله تعالى مع غيره من المخلوقات فهو أقربها إليه سبحانه، وذلك لأن الله سبحانه قد أخبر أنه مستو على عرشه في أكثر في موضع في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ ففي إثبات الاستواء على العرش دليل على قربه إليه لأنه سبحانه مستو على أعلى مخلوقاته وأقربها إليه، وهذه ميزة امتاز بها العرش على ما سواه.

ومما يؤيد كون العرش أقرب المخلوقات إلى الله ما جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «ولكن ربنا تبارك وتعالى اسمه إذا قضى أمراً سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين يلونهم، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال»[٢].

فالحديث يدل على أن حملة العرش هم أول من يتلقى أمر الله، ثم يبلغونه للذين يلونهم من أهل السموات، فكونهم أقرب الخلق إلى الله دليل على أن العرش أقرب منهم إليه سبحانه لأنهم إنما يحملونه.

أما مكان العرش بالنسبة للسموات والأرض بعد خلقهما، وهل مازال على الماء؟

فالجواب ما يلي: إن العرش ما يزال على الماء المذكور في الآية والأحاديث بدليل ما جاء في أحاديث الأوعال، لقوله ﷺ: «ثم فوق السماء السابعة بحر بين أعلاه وأسفله مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ذلك كله ثمانية أملاك أوعال

---

(١) خلق أفعال العباد (١٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (١٤/٢٢٥). والترمذي في سننه، كتاب التفسير، باب سورة سبأ، (٥/٣٦٢ رقم ٢٣٢٤). والإمام أحمد في مسنده (١/٢١٨). والدارمي في الرد على الجهمية ص٧٨. وابن منده في التوحيد (ق١٦/ب). والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٥١٢ ـ ٥١٣، رقم٤٣٦). والطحاوي في المشكل (٣/١١٣). وأبو نعيم في الحلية (٣/١٤٣).
كلهم بإسنادهم عن الزهري عن علي بن الحسين به، وبألفاظ متقاربة.
وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

ما بين أظلافهم إلى ركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء، ثم فوق ظهورهم العرش».

فالحديث يُشير كما أسلفنا إلى وجود ذلك الماء الذي تحت العرش، وإلى أنه ما زال موجوداً إلى ما بعد خلق السموات والأرض.

**أما مكان العرش** بالنسبة إلى السموات والأرض فهو أعلى منها وفوقها، وهو كالقبة عليها كما جاء في الحديث: «إن عرشه على سمواته وأراضيه هكذا» وأشار بأصابعه مثل القبة.

وكذلك ما جاء في حديث العباس بن عبد المطلب الذي يسمى بحديث الأوعال، فكلا الحديثين يدلان على أن العرش فوق السموات والأرض وأعلى منهما وهو كالسقف عليهما، بل هو سقف للجنة كما في حديث: «إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض، فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس، فإنه وسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمٰن»[(١)].

فمكان العرش فوق السموات والأرض وفوق الجنة وهو أعلى المخلوقات وأرفعها، وجميع المخلوقات دونه في العلو والارتفاع. والله أعلم.

**وقول المصنف: «وذكر من طريق مالكٍ قولَ النبي ﷺ للجارية: «أين اللهُ؟». قالت: في السماء. قال: «مَن أنا؟». قالت: أنت رسولُ الله. قال: «فأعتقها؛ فإنَّها مؤمنةٌ»[(٢)].**

**قال: والأحاديث مثل هذا كثيرة جدّاً، فسبحان مَن علمُه بما في السَّماء كعلمه بما في الأرض، لا إلٰه إلا هو العليُّ العظيم».**

فقد سبق بيان أن الآيات في مسألة علوِّ الله تعالى كثيرة ومتنوعة في الدلالة على صفة العلو، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، والعروج لا يكون إلا من أسفل إلى أعلى؛ فلو كان الله في كل مكان - كما يقول الأشاعرة وغيرهم - فما الحاجة إلى العروج؟!

فبماذا يُجيب الأشاعرة وغيرهم عن مثل هذه الآيات؟!

ولماذا يُغمِضون أعينهم ويَصمُّون أسماعهم عن مثل هذه الأدلة الصريحة؛ كقوله ﷻ: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وكقوله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:

(١) تقدم تخريجه.
(٢) تقدم تخريجه (ص٥).

١٦]، وكقوله ﷻ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، والصعود والرفع كيف يكونان؟

بالطبع يكونان من أسفل إلى أعلى.

وماذا يقولون في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ١٨﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله ﷻ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله ﷻ: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ﴾ [النساء: ١٥٨]؟!

ولا شَكَّ أنَّ نصوص العلو ـ كما قال السلف ـ: تبلغ قرابة الألف؛ أي: يُوجد ألفُ دليلٍ على إثبات علوّ الله ﷻ.

ومن ذلك ما جاء في حديث الجارية التي سألها النبيُّ ﷺ: «**أينَ اللهُ؟**». فقالت: في السماء.

وهذا حديثٌ صحيح؛ رواه مسلم[(١)]، وأبو داود[(٢)]، والنسائي[(٣)]، ومالك في «الموطأ»[(٤)].

هذا مع أن الأشاعرة يقولون: لا يجوز السؤال عن الله بـ«أين».

وهذا اعتراضٌ على الرسول ﷺ الذي سَألَ بهذا السؤال.

الأحاديث كذلك في إثبات علو الله تعالى كثيرة جدّاً، ولكن مصيبة هؤلاء أنهم مُعرضون عن النصوص أصلاً؛ لأن أصولهم لا تَعتمد على قال الله وقال الرسول ﷺ!

ولذلك عندما أَحدثوا ما أحدثوا من البدع والأقوال الباطلة في هذه المسألة، نجد أن النصوص تَرُدُّ هذا الباطل وتُبيِّنُ فساده؛ وخلاصة الأمر: أن على العبد أن يرجع إلى كلام الله تعالى وإلى كلام رسوله ﷺ، وأن يُحقق قول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، والرد إلى الله يكون بالرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ يكون بالرجوع إليه في حياته، وإلى سنته ﷺ بعد وفاته.

---

(١) أخرجه في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١/ ٣٨٢).

(٢) سنن أبي داود (١/ ٥٧٢) كتاب الصلاة، باب ١٧١ تشميت العاطس في الصلاة رقم (٩٣٠).

(٣) سنن النسائي (٣/ ١٤ ـ ١٨).

(٤) كتاب العتق، باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة (ص٥٥٢ ـ ٥٥٣، ح١٤٦٤). وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٤٤٧). وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢١٥). وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠، ح١٧٨). واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٣٩٢). والذهبي في العلو ص١٦، وانظر: مختصر العلو، للذهبي ص٨١.

فعلى العاقل أن يَعرض على ميزان الشرع قول مَن يقول: إن الله ﷻ عالٍ على خلقه، مُستوٍ على عرشه، وقول مَن يقول: إنَّه في كل مكان، أو من يقول: لا داخل العالم ولا خارجه!

ليعلم أن الكفة الراجحة في صف مَن أثبت علوَّ الله ﷻ واستواءَه على عرشه ﷻ، من غير إثبات الكيف؛ فقد أعمل النصوص الصريحة الثابتة ولم يُهملها، ووَكَلَ تفسيرَ كيفيتها إلى الله، ولم يَفتأت عليها بتعطيلٍ، أو تشبيهٍ، أو تحريفٍ أو تأويل.

قال الإمامُ ابنُ عبد البرِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل السُّنَّة مُجْمِعون على الإقرار بالصفات الواردة كلِّها في القرآن والسُّنَّة، والإيمان بها وحملِها على الحقيقة لا على المجاز، إلَّا أنهم لا يُكيِّفون شيئاً مِن ذلك ولا يحدُّون فيه صفةً محصورةً، وأمَّا أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلُّها والخوارج فكلُّهم ينكرها ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أنَّ مَن أقرَّ بها مشبِّهٌ، وهم عند مَن أثبتها نافون للمعبود، والحقُّ فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنَّةُ رسوله وهم أئمَّة الجماعة، والحمد لله»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مذهب السلف في الصفات: «فطريقتهم تتضمَّن إثباتَ الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيهٍ، وتنزيهاً بلا تعطيلٍ؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ ردٌّ للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ ردٌّ للإلحاد والتعطيل»[(٢)].



(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (٧/ ١٤٥).
(٢) التدمرية، لابن تيمية ص٨.

**«وقال[١] قبل ذلك: «باب (في الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه)».**
**قال: «واعلم بأنَّ أهلَ العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورُسله يَرون الجهل بما لم يُخبر به عن نفسه علماً، والعجز عمَّا لم يَدْعِ إليه إيماناً، وأنهم إنما يَنتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه وعلى لسان نبيه»[٢].**

## الشرح

هذه قاعدةٌ عظيمةٌ في هذه المسألة، وهي: أننا يجب علينا ألَّا نخوض فيما لا عِلم لنا به؛ وعلينا أن نقف على ما جاء به الخبرُ؛ فلا نَزيد عليه ولا نَنقص منه، ثم لا سبيل لنا إلى معرفة كيفية اتصاف الله بهذه الصفات، ولا يجوز لنا البحث في ذلك؛ لا في كيفية علوِّه تعالى، ولا في كيفية استوائه، ولا في كيفية نزوله!

فتأمل عبارة: **«واعلم بأن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يُخبر به عن نفسه علماً»**؛ أي: أن أهلُ العلم يرون عدمَ الخوض فيما لم يَرِد به الخبرُ.

فما لم يَرد به الخبر بالنفي أو الإثبات لا نتكلم فيه؛ فإن هذا من العلم، فمن العلم: أن تقول: لا أدري. وأن تقف في هذا على الحدِّ الذي ورد فيه الخبرُ؛ لا تَزيد ولا تَنقص.

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«والعجز عما لم يَدْعُ إليه إيماناً»**، وهو أمر الكيفية، **«وأنهم إنما ينتهون مِن وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه وعلى لسان نبيه»**؛ يعني: نثبت لله سبحانه ما أثبته لنفسه، وننفي عنه ما نفاه عن نفسه؛ لا نزيد ولا ننقص، ولا نخوض في الكيف.

فهذه قاعدةٌ عظيمةٌ من تَمَسَّك بها مع الإيمان بما وَرَدَ سَلِمَ ونَجا مِن داء التعطيل وداءِ التَّشبيه.

قال العَلَّامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والجاهلُ المُفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات

---

(١) أي: ابن أبي زمنين.
(٢) أصول السُّنَّة ص٦٠.

الصفات لا يَليق بالله؛ لأنَّه كفرٌ وتَشبيه، إنَّما جَرَّ إليه ذلك تنجيسُ قلبه، بقدر التشبيه بين الخالق والمخلوق، فأدَّاه شؤمُ التشبيه إلى نفي صفات الله ﷻ، وعدم الإيمان بها، مع أنه ﷻ هو الذي وصف بها نفسَه؛ فكان هذا الجاهل مُشبِّهاً أوَّلاً، ومُعطِّلاً ثانياً، فارتكب ما لا يَليق بالله ابتداءً وانتهاء، ولو كان قلبه عارفاً بالله كما ينبغي، معظِّماً لله كما ينبغي، طاهراً من أقذار التشبيه، لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه: أن وصف الله ﷿ بالغ من الكمال والجلال ما يَقطع أوهام علائق المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين؛ فيكون قلبه مستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن والسُّنَّة الصحيحة، مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾، فلو قال مُتنطع: بَيِّنُوا لنا كيفية الاتصاف بصفة الاستواء واليَدِ ونحو ذلك؛ لِنَعْقِلَها! قلنا: أَعَرَفْتَ كيفيةَ الذَّات المقدسة المتصفة بتلك الصفات؟

فلا بد أن يقول: لا. فنقول: معرفة كيفية الاتصاف بالصفات مُتوقفة على معرفة كيفية الذات؛ فسبحان مَن لا يستطيع غيرُه أن يُحصي الثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه؛ ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾، ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾.

فتَحَصَّل مِن جميع هذا البحث: أن الصفاتِ من بابٍ واحد، وأنَّ الحقَّ فيها مُتَرَكِّبٌ من **أمرين**:

**الأول**: تَنزيه الله ﷿ عن مُشابهة الخلق.

**والثاني**: الإيمان بكلِّ ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ إثباتاً أو نفياً، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾، والسلف الصالح ﷺ ما كانوا يَشُكُّون في شيء من ذلك، ولا كان يُشْكِلُ عليهم»[(١)].



(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي (٢/ ٣١).

«وقد قال الله تعالى ـ وهو أصدق القائلين ـ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾، وقال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ [طه: ٣٩]، وقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، ومثل هذا في القرآن كثير.

فهو ﷻ نُورُ السمٰوات والأرض، كما أخبر عن نفسه، وله وَجْهٌ وَنَفْسٌ وغير ذلك مما وصف به نفسه، ويَسمع، ويرى، ويتكلم، الأول ولا شيء قبله، والآخر الباقي إلى غير نهاية ولا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كل شيء، والباطن؛ بَطَنَ علمُه بخلقه، فقال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الحديد: ٣]؛ حَيٌّ قَيُّومٌ لا تأخذه سِنَةٌ ولا نَوْمٌ.

وذكر أحاديثَ الصفات، ثم قال: «فهذه صفاتُ رَبِّنا التي وصف بها نفسَه في كتابه ووصفه بها نبيُّه، وليس في شيءٍ منها تَحديدٌ ولا تشبيهٌ ولا تقدير؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، لم تَرَهُ العيون فتَحُدَّه كيف هو؟ ولكن رأته القلوبُ في حقائق الإيمان».اهـ»[١].

## الشرح

مِثْلُ هذا يُؤكد أن المصدر والأصل في هذا الباب هو: قال الله تعالى وقال الرسول ﷺ.

(١) أصول السُّنَّة ص٦٠ ـ ٧٤. وإلى هنا انتهى النقل عن ابن أبي زمنين رحمه الله.

وقد عرض لك هنا بعضَ آيات القرآن في هذه المسألة.

ومسألة الأسماء والصفات حقيقة هي الباب الذي تَعَرَّفَ الله ﷻ به إلى الخلق، والمعطلة إنما يُريدون أن يُوصدوا هذا الباب!

فالله تعرف إلينا بأسمائه وصفاته، فإذا جهلناها ـ أو جَهَّلْنا الناس بها ـ أو حَرَّفناها، انطمس بابُ معرفة الله ﷻ، ولذلك يقول ابن القيم في فصل مشهد الأسماء والصفات: «وهو مِن أَجَلِّ المشاهد، والمطلع على هذا المشهد: مَعرفة تعلق الوجود خلقاً وأمراً بالأسماء الحسنى والصفات العُلى، وارتباطه بها، وإن كان العالَمُ بِما فيه مِن بعض آثارها ومقتضياتها.

وهذا مِنْ أَجَلِّ المعارف وأشرفها، وكلُّ اسم من أسمائه سبحانه له صفة خاصة، فإنَّ أسماءه أوصافُ مَدح وكمال، وكل صفة لها مقتضى وفعل؛ إمَّا لازم وإما متعدٍّ، ولذلك الفعل تعلقٌ بمفعولٍ هو مِن لوازمه، وهذا في خلقه وأمره، وثوابه وعقابه، كل ذلك آثار الأسماء الحسنى وموجباتها.

ومن المحال تعطيل أسمائه عن أوصافها ومعانيها، وتعطيل الأوصاف عما تقتضيه وتستدعيه من الأفعال، وتعطيل الأفعال عن المفعولات، كما أنه يستحيل تعطيل مفعوله عن أفعاله وأفعاله عن صفاته، وصفاته عن أسمائه، وتعطيل أسمائه وأوصافه عن ذاته.

وإذا كانت أوصافه صفات كمال، وأفعاله حِكَماً ومصالح، وأسماؤه حُسنى؛ ففرض تعطيلها عن موجباتها مُستحيل في حقه، ولهذا يُنكر ـ سبحانه ـ على مَن عَطَّله عن أمره ونهيه وثوابه وعقابه، وأنه بذلك نَسَبَه إلى ما لا يليق به وإلى ما يَتنزه عنه، وأن ذلك حُكْمٌ سَيِّئ ممن حَكَم به عليه، وأنَّ مَن نسبه إلى ذلك فما قَدَره حقَّ قَدْرِه، ولا عَظَّمه حقَّ تعظيمه، كما قال تعالى في حق منكري النبوة وإرسال الرسل وإنزال الكتب: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، وقال تعالى في حقِّ منكري المعاد والثواب والعقاب: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وقال في حق من جَوَّز عليه التسويةَ بين المختلفين؛ كالأبرار والفجار، والمؤمنين والكفار: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية: ٢١]؛ فأخبر أن هذا حكم سَيِّئ لا يليق به؛ تأباه أسماؤه وصفاته، وقال سبحانه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ﴿١١٦﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦] عن هذا الظن والحُسبان؛ الذي تأباه أسماؤه وصفاته.

ونظائر هذا في القرآن كثيرة، يَنفي فيها عن نفسه خلافَ مُوجب أسمائه وصفاته؛ إذ ذلك مُستلزم تعطيلها عن كمالها ومقتضياتها.

فاسمه الحَميد المجيد يَمنع ترك الإنسان سُدى مهملاً مُعَطّلاً، لا يُؤمر ولا يُنهى، ولا يُثاب ولا يُعاقب، وكذلك اسمه الحكيم يأبى ذلك، وكذلك اسمه الملك، واسمه الحي يمنع أن يكون معطلاً من الفعل؛ بل حقيقة الحياة الفعل، فكلُّ حَيٍّ فَعَّالٌ، وكونه سبحانه خالقاً قَيُّوماً من موجبات حياته ومقتضياتها، واسمه السميع البصير يوجب مسموعاً ومرئيّاً، واسمه الخالق يقتضي مخلوقاً، وكذلك الرازق، واسمه المَلِك يقتضي مملكة وتصرُّفاً وتدبيراً، وإعطاء ومنعاً، وإحساناً وعدلاً، وثواباً وعقاباً، واسم البَرِّ والمُحسن المعطي المَنَّان ونحوها تقتضي آثارها وموجباتها...

والربُّ تعالى يحب ذاته وأوصافه وأسماءه، فهو عفو يحب العفوَّ، ويحب المغفرة، ويحب التوبة، ويفرح بتوبة عبده حين يتوب إليه...

وهو سبحانه الحميد المجيد، وحمده ومجده يقتضيان آثارهما. ومن آثارهما: مغفرة الزلات، وإقالة العثرات، والعفو عن السيئات، والمسامحة على الجنايات، مع كمال القدرة على استيفاء الحق. والعلم منه سبحانه بالجناية ومقدار عقوبتها، فحلمه بعد علمه، وعفوه بعد قدرته، ومغفرته عن كمال عزته وحكمته، كما قال المسيح ﷺ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨]؛ أي: فمغفرتك عن كمال قدرتك وحكمتك، لستَ كمن يغفر عجزاً، ويُسامح جهلاً بقدر الحقِّ؛ بل أنت عليمٌ بحقك، قادرٌ على استيفائه، حكيمٌ في الأخذ به.

فمَن تَأَمَّل سَرَيان آثار الأسماء والصفات في العالَم وفي الأمر تبين له أن مصدر قضاء هذه الجنايات من العبيد، وتقديرها: هو مِن كمال الأسماء والصفات والأفعال. وغاياتها أيضاً: مُقتضى حمده ومجده، كما هو مقتضى ربوبيته وإلٰهيته.

فله في كلِّ ما قضاه وقَدَّره الحكمة البالغة والآيات الباهرة، والتعرفات إلى عباده بأسمائه وصفاته، واستدعاء محبتهم له، وذكرهم له، وشكرهم له، وتعبدهم له بأسمائه الحسنى؛ إذ كلُّ اسم فله تعبد مختصٌّ به؛ علماً ومعرفةً وحالاً، وأكمل الناس عبودية المتعبد بجميع الأسماء والصفات التي يَطَّلع عليها البشر؛ فلا تحجبه عبودية اسم عن عبودية اسم آخر؛ كمن يَحجبه التعبد باسمه القدير عن التعبد باسمه الحليم الرحيم، أو يَحجبه عبودية اسمه المعطي عن عبودية اسمه المانع، أو عبودية

اسمه الرحيم والعفو والغفور عن اسمه المنتقم، أو التعبد بأسماء التودد والبر واللطف والإحسان عن أسماء العدل والجبروت والعظمة والكبرياء ونحو ذلك.

وهذه طريقة الكُمَّل من السائرين إلى الله، وهي طريقةٌ مُشتقةٌ من قلب القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، والدعاء بها يتناول دعاء المسألة، ودعاء الثناء، ودعاء التعبد، وهو سبحانه يدعو عباده إلى أن يعرفوه بأسمائه وصفاته، ويُثنوا عليه بها، ويأخذوا بحظِّهم من عبوديتها.

وهو سبحانه يُحب موجبَ أسمائه وصفاته...

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا المشهد أَجَلُّ مِن أن يحيط به كتابٌ، أو يَستوعبه خطابٌ، وإنما أشرنا إليه أدنى إشارة تُطلع على ما وراءها، والله الموفق المُعِين»[1].

فأراد المُعطِّلة والمؤوِّلة أن يغلقوا هذا الباب؛ لأنه إذا أُغلق لم يَعرفوا الله سبحانه حق المعرفة ولم يقوموا بحقه كما يَنبغي، ولذلك نرى في المجتمعات ـ التي لا تَعرف أسماء الله وصفاته معرفة صحيحة ـ أنه ينشأ فيها الجهل بالله تَعَالَىٰ!

فتراهم يطوفون بالقبور ويدعونها ويتمسحون بها وينذرون لها، وترى الخرافات منتشرة؛ من عبادة الكواكب والشجر والحجر، والاستعانة بالجن، وادعاء علم الغيب... إلى غير ذلك، ومع أن أسماءهم أسماء مُسلمين، لكن كأنهم ليسوا من المسلمين.

كل هذا نشأ بسبب الجهل بالله تَعَالَىٰ وأسمائه وصفاته، وإلَّا فنصوص الصفات يُقدِّرها العلماء بثُلُثِ القرآن؛ أخذاً من قول النبي ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ **تَعدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ**»[2]؛ ولأنها صفة الرحمٰن تَعَالَىٰ، فعن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: «إنَّ النبي ﷺ بعث رجلاً على سرية، وكان يقرأ لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «**سَلُوه لأيِّ شيءٍ يصنع ذلك؟**». فسألوه، فقال: «لأنَّها صفة الرحمٰن، وأنا أُحِبُّ أن أقرأ بها»، فقال

---

(١) مدارج السالكين، لابن القيم (١/٤١٨ ـ ٤٢٢) بتصرف واختصار.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كِتَاب فَضَائِلِ القُرْآنِ، بَابُ فَضْلِ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ برقم (٥٠١٥)، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومسلم كِتَاب صَلَاة المُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَاب فَضْلِ قِرَاءَةِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ برقم (٨١١)، عن أبي الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورواه أحمد في المسند، المُلْحَق: المُسْتَدْرَك من مُسْنَدِ الأَنْصَارِ، بَقِيَّة خَامِس عَشَر الأنصار (٢٧٤٩٥)، والدارمي (٣٤٧٤).

النبي ﷺ: «أخبروه أنَّ الله يُحِبُّه»[(١)].

فثلث النصوص جاءت في الأسماء والصفات، فمثلاً قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] فخبر، وحقه التصديق، وكذلك قوله ﷻ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقوله سبحانه: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وهكذا جميع ما أخبر الله ﷻ من أسمائه وصفاته يجب أن نُصَدِّق بها، ولذلك قال هنا: «فهذه صفاتُ ربِّنا ﷻ التي وصف بها نفسَه في كتابه، ووصفه بها نبيه ﷺ»، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه، وإن الذي أخبر بها هو الله ﷻ ونبيُّه ﷺ، ولم يخبر بها زيدٌ أو عمرو.

فقد جاءت في كلام الله تعالى وفي كلام رسوله ﷺ، والله ﷻ أولى وأحقُّ من ينزِّه نفسه عن التشبيه، وأعرفُ الخلق به هو رسوله ﷺ.

فلذلك، لو كان في هذا دعوى تشبيه لَمَا وصف الله ﷻ بها نفسَه، ولَمَا وصفه بها رسولُه ﷺ، ولَمَا قال الله ﷻ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾ [الصافات: ١٨٠، ١٨١]؛ لأن المرسلين قد وصفوه بالكمال، أمَّا غيرهم فإنهم وصفوه بالنقص؛ فالله ﷻ نزَّه نفسه عن النقص فقال: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾، سلام عليهم؛ لأنَّ كلامهم سالم من وصف الله بالنقص.

فيجب على كل مخالفٍ لمنهج السلف: أن يرجع إليه، وأن يتمسك به، فمنهج السلف هو: قال الله تعالى، وقال رسوله ﷺ، وقال سلف الأمة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

ويجب على كل مسلم ألّا يَحِيد عن منهج السلف إلى مناهج عقلية فلسفية؛ لأنها قد هدمت دين الله ﷻ، وألغت كلامه ﷻ وكلام رسوله ﷺ، ويجب ـ أيضاً ـ على كل مسلم أن يبتعد عن مناهج الصوفية أو الرافضة الذين قدَّسوا أشخاصاً ورفعوهم لدرجة العصمة؛ بل وجعلوا لهم حقَّ التشريع.

ولنعلم أن من مُعتَقَدُ أهل السُّنَّة: أنه لا يجوز الانتصار لشخص بعينه إلا لشخصٍ واحد، وهو النبي ﷺ؛ إذ لا معصوم إلا محمدٌ ﷺ، ولا يجوز الانتصار لطائفة إلا لأصحاب النبي ﷺ؛ لأن الحقَّ لا يخرج عنهم.

---

(١) رواه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣).

فهذه عقيدة أهل السُّنَّة التي يجب على الجميع التمسك بها، والعض عليها بالنواجذ؛ تنفيذاً لوصية النبي ﷺ: **«عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كلَّ مُحدثَةٍ بدْعةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»**[1].

❋ ❋ ❋

(١) انظر: سنن أبي داود برقم (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣)، وأحمد في المسند»؛ (مُسْنَد الشَّامِيِّين) (١٧١٤٢)، والدارمي (٩٦)، وقال الشيخ الألباني في صحيح الجامع (٢/ ٨٠٥): صحيح.

﴿١٢٢﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكلامُ الأئمة في هذا الباب أطولُ وأكثرُ مِن أن تَسَع هذه الفُتْيا عُشْرَه، وكذلك كلام الناقلين لمذهبهم.

مثل ما ذكره أبو سليمان الخَطَّابي في رسالته المشهورة في «الغُنية عن الكلام وأهله»، قال: «فأمَّا ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسُّنَّة، فإنَّ مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وحَقَّقها قومٌ مِن المُثبتين؛ فخرجوا في ذلك إلى ضَرْبٍ من التشبيه والتكييف، وإنَّما القصد في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودين الله تعالى بين الغالي فيه والجافي والمُقَصِّر عنه.

والأصل في هذا: أنَّ الكلام في الصفات فرعٌ على الكلام في الذَّات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله. فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف.

فإذا قلنا: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه؛ ولسنا نقول: إن معنى اليد: القوة أو النِّعمة، ولا معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنَّ القول إنما وجب بإثبات الصفات؛ لأن التوقيف وَرَدَ بها، ووجب نفي التشبيه عنها؛ لأن الله ليس كمثله شيء، وعلى هذا جرى قول السلف في أحاديث الصفات». هذا كله كلام الخَطَّابي[1].

وهكذا قال أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له؛ أَخبر فيها: أن مذهب السلف على ذلك».

## الشرح

هذا نقلٌ آخر عن إمام من الأئمة، وهو الإمام الخطابي صاحب كتاب «معالم

---

(١) ذكره الذهبي في العلو ص١٧٢، ١٧٣ إلى قوله: «ونفي الكيفية والتشبيه عنها»، وانظر: مختصر العلو ص٢٥٧، ومجموع الفتاوى (٣/ ١٩٦).

السنن»، وهو شرح لسنن أبي داود، وصاحب كتاب «شأن الدعاء»، وله كذلك كتاب «الغُنية عن الكلام وأهله».

وشيخ الإسلام ابن تيمية أراد أن يُؤكد بإيراده لهذه النقول: أن هذه العقيدة هي عقيدة السلف الصالح، وأن ما يقول به شيخ الإسلام ليس من نتاج أفكاره، وليس أمراً ابتدعه وأحدثه، وإن كان قد طرأت فترة من الزمن ابتعد الناس فيها عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة؛ فأراد هذا الإمام أن يُجَدِّد عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة مرة أخرى، وأن يؤكد عليها من خلال هذه النقول.

فهذا الإمام الخطابي عندما سئل عن الصفات، أجاب بهذا الجواب الذي هو جواب أهل السُّنَّة كافَّة، فقال: **«فإنَّ مذهب السلف: إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها»**، وهذا الجواب يَحمل الثوابت في معتقد أهل السُّنَّة في هذا الباب، وهي **ثلاثة**:

**أولاً**: الوقوف في هذا الباب على ما ورد به الكتاب والسُّنَّة، فلا نسمِّي الله ﷻ ولا نَصِفه إلا بما سمَّى به نفسه ووصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وهذا ما أكده عليه الإمام الخطابي بقوله: **«فأمَّا ما سألت عنه من الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسُّنَّة، فإن مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها»**.

فهذا الباب توقيفي؛ أي: يجب الوقوف فيه على ما ورد في الكتاب والسُّنَّة، فما ورد إثباته يُثبَت، وما ورد نفيه يُنفَى، لا يزاد على ذلك لا نفياً ولا إثباتاً؛ لأنَّ مِن المخالفين مَن بالغ في النفي، ومنهم مَن بالغ في الإثبات.

فالمشبِّهة بالغوا في الإثبات؛ فأثبتوا لله تعالى أموراً لم يُثبتها لنفسه، وخاضوا في شأن الكيفيات؛ فزلُّوا في هذا الباب. وكذلك المعطِّلة بالغوا في النفي؛ حتى نفوا ما أثبته الله لنفسه.

وأمَّا منهج أهل السُّنَّة فهو وسطٌ بين الإثبات والنفي؛ بمعنى: أنهم أثبتوا ما أثبته الله تعالى لنفسه فلم يزيدوا على ذلك، ويتقيدون بما ورد من ألفاظٍ في القرآن والسُّنَّة، ويتحرَّزون عن إطلاق ما أطلقه بعض المخالفين من ألفاظ؛ مثل: الجوارح، أو الأبعاض، أو الجسم، أو غير ذلك.

فأهل السُّنَّة لا يتكلمون بهذه الألفاظ؛ لأنها لم تَرِد في النص لا إثباتاً ولا نفياً، فتقيدوا بما ورد.

فينبغي على طالب العلم المتبع لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة ألَّا يخفى عليه هذا الأصل.

ثانياً: عدم الخوض في الكيفية، فدائماً أهل السُّنَّة والجماعة في إثبات صفات الله تعالى يقولون: نؤمن بأن لله يداً، ونؤمن بأن له سمعاً، وأن لله بصراً، ولكن لا نعلم كيفية ذلك، فهذه عقيدة أهل السُّنَّة في جوهرها وَلُبِّها.

ثالثاً: أن ما أثبته الله ﷻ لنفسه لا يُشبه فيه أحداً من خلقه، وذلك أخذاً بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فلله ﷻ سمعٌ يليق بجلاله، واستواءٌ يليق بجلاله، ويدٌ تليق بجلاله، فإنه ﷻ ليس كمثله شيء، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]، وكما قال ﷻ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، فينبغي التقيد بما ورد من غير تشبيه.

ولذلك قال الخطابي هنا: «ونفي الكيفية والتشبيه عنها»؛ أي: لا نَعلم كيفية اتصاف الله بهذه الصفات، ولا نُشبهه بأحدٍ من خلقه.

فهذه الثوابت أقرها العلماء؛ لذا يجب أن تكون منطلقاً للاعتقاد في الأسماء والصفات.

ففي الإثبات والنفي يجب أن نقف على ما جاء به النص؛ لأن مسائل الصفات بين الإثبات والنفي، فما أثبته الله لنفسه يُثبَت، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، وما نفاه عن نفسه سبحانه يُنفى، كما في قوله ﷻ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقوله ﷻ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٩] وهكذا.

وينبغي أن نعتقد اعتقاداً جازماً أن الله لا يُماثله في ذلك أحدٌ من خلقه أخذاً بما دلت عليه النصوص من عدم المماثلة، وقلنا: إن المقصود بعدم المماثلة: أن الله ﷻ في تلك الصفات خصائص انفرد بها؛ فلحياة الله خصائص، ولعلم الله خصائص، ولقدرة الله خصائص، ولقوة الله خصائص، وهذه الخصائص لا يماثله فيها أحدٌ من الخلق، ونحن لا نعلم كيفية ذاته فبالتالي مِن بابٍ أولى أننا لا نعلم كيفية اتصافه ﷻ بتلك الصفات.

وبعد أن قَرَّر الإمامُ الخطابيُّ هذا المُعتقد تعرَّض لنقض كلام المخالف، فقال: «وقد نفاها قومٌ فأبطلوا ما أثبته الله»؛ ويعني بذلك: المعطِّلة، الذين منهم من نفى جميع الأسماء والصفات. ومنهم من كان دون ذلك؛ فنفى الصفات وأثبت الأسماء، وهؤلاء المعتزلة. ومنهم مَن أثبت بعض الصفات ونفى البعض الآخر، وهؤلاء هم الكلابية والأشاعرة والماتريدية فهم في تعطيلهم درجات؛ لكنهم اشتركوا جميعاً في أمرٍ واحد، وهو التعطيل.

ثم قال: «وحَقَّقها قومٌ مِن المُثبتين؛ فخرجوا في ذلك إلى ضَرْبٍ من التشبيه والتكييف»، يقصد بهم: المشبهة (الممثلة).

ثم قال: «والقصد: إنما هو سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين»؛ أي: إن معتقد أهل السُّنَّة والجماعة وسطٌ بين هاتين الطائفتين؛ (المعطلة والمشبهة).

فلم ينفوا أمراً أثبته الله لنفسه، وما بالغوا في الإثبات حتى وصلوا به إلى التشبيه والتكييف؛ فنجوا من آفة التعطيل ومن آفة التشبيه، وهذا هو توحيد الأسماء والصفات.

فالتعطيل والتشبيه ضدان؛ فمن نجا منهما سَلِم له توحيد الأسماء والصفات نقياً صافياً.

فمعرفة الله بأسمائه وصفاته لا ينبغي أن يخالطها داء التعطيل أو داء التشبيه؛ لأن كلّاً منهما مُفسد لها.

فمن رام أن يبقى له باب معرفة الله ﷿ مفتوحاً سليماً صحيحاً، فإنه لا بد له من الاستقامة على منهج أهل السُّنَّة والجماعة، وذلك بالتقيد بهذه الثوابت، وعدم الميل إلى أحد هذين الداءين.

ثم قال الإمام الخطابي ﵀ كلمة رائعة بديعة، وهي: «دين الله تعالى بين الغالي فيه والجافي والمُقصِّر عنه»، وهذه وسطية أهل السُّنَّة والجماعة: وسطٌ في باب الإيمان، وسطٌ في باب القَدَر، وسطٌ في باب الصفات، وسطٌ في باب الصحابة، وسطٌ في باب الإمامة، وسطٌ في كلِّ أبواب العقيدة، فلم يصلوا إلى درجة الغالين ولم يصلوا إلى درجة الجافين.

ثم قال الإمام الخطابي: «والأصل في هذا: أنَّ الكلام في الصفات فرعٌ على الكلام في الذَّات، ويحتذى في ذلك حذوه ومثاله. فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف».

فبعد التقعيد العام أكد الخطابي على قاعدة: إن الكلام في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات.

وهذه حجة على أهل التعطيل النُّفاة.

لأن شُبهة النفاة: هي اعتقادهم أن إثبات الصفات يستلزم منه التشبيه.

فيُقال لهم: إن الكلام في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات، ويُحتذى في ذلك حذوه ومثاله؛ أي: كما يقال في الذات يقال في الصفات.

فمعلومٌ أن إثبات ذات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية.

ونقول لهؤلاء: هل الله موجود أو معدوم؟

فقطعاً، الله ﷻ موجودٌ.

فهل معنى إثباتنا لوجود الله تعالى أننا كيَّفنا؟!

بالطبع لا، فكذلك إثباتنا لصفاته إنما هو إثبات وجود، فأن تُثبت لله سمعاً مثل أن تثبت لله وجوداً، وأن تثبت لله استواءً مثل أن تثبت لله وجوداً، وأن تثبت لله يداً مثل أن تثبت لله وجوداً، وهكذا، ولا دخل للتكييف أو التشبيه في ذلك، وإنما التكييف أو التشبيه عندما تقول: استوى استواء كاستوائي، أو له يد كيدي.

فهذا أحد الأدلة العقلية في هذا الباب؛ لأنَّ كثيراً من هؤلاء المخالفين لمنهج السلف إذا أوردت له الأدلة من الكتاب والسُّنَّة طلب دليلاً عقليّاً؛ لأن طريق الأشاعرة ـ مثلاً ـ في إثبات ما أثبتوه من صفات: إنما هو العقل؛ فيحتجُّون بأن هذه الصفات أثبتها العقل، ونحن كذلك يمكن أن نحتجَّ عليهم بالأدلة العقلية؛ فنقول: إن الكلام في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات، فكما أن إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيف، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيف.

ثم فصَّل الخطابي مُعتقد أهل السُّنَّة في الصفات؛ فقال: «**فإذا قلنا: يدٌ وسمعٌ وبصر، وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه**»؛ أي: أثبت وجودها. ثم نفى وقوع التحريف فيها؛ فقال: «**ولسنا نقول: إن معنى اليد: القوة أو النِّعمة، ولا معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح**»؛ لأن هؤلاء المعطلة أتوا بألفاظ ـ في مسألة إثبات الصفات ـ لم تَرِد بها النصوص، وأرادوا أن يلصقوها بها؛ فقالوا: إنه يلزم من إثبات اليد لله سبحانه إثبات الجارحة له، أو إثبات الأجزاء، أو الأبعاض، أو الجسمية، وهكذا قالوا في الاستواء: يلزم منه إثبات الحيِّز، وإثبات المكان.

وأهل السُّنَّة قاطبةً في هذا الباب متقيِّدون بالنص؛ فلا هم الذين يحرفون ويقولون: اليد بمعنى النعمة أو القوة أو القدرة، ولا يقولون: إنَّ استوى بمعنى استولى، ولا غير ذلك من التحريفات أو التأويلات، ولا هم الذين يبالغون فيقولون: إنها جوارح، أو إنها أبعاض.

فمثل هذه الألفاظ يُمنع استعمالها عند السلف؛ لأن النص لم يَرِد بإثباتها؛

فالله ﷻ ما أثبت لنفسه لفظ الجوارح، ولا لفظ الأبعاض، ولا لفظ الأجزاء، ولا لفظ الجسمية.

وأهل السُّنَّة يقفون على ما ورد؛ لأن الإثبات يحتاج إلى دليل، والنفي كذلك يحتاج إلى دليل، وهذا أمر يتعارض مع القاعدة الأولى التي ذكرناها، من أن أهل السُّنَّة يَقفون على ما ورد في الكتاب والسُّنَّة؛ ولا يزيدون عليه ولا ينقصون منه.

فهذه عقيدة أهل السُّنَّة الثابتة التي لا تتزحزح ولا تتغير، ولو نظرتَ إلى الأشاعرة لوجدت أن لمتقدميهم معتقداً، ولمتأخريهم معتقداً، فلو نظرت في كتاب «الإرشاد» للجويني ستجد أنه يرد على المتقدمين؛ فالمتقدِّمون من الأشاعرة كانوا يُثبتون اليدين، ويثبتون الصفات الذاتية ولا يُؤوِّلونها، ويقرُّ بذلك الجويني، ولكن مع ذلك جاء فنفى تلك الصفات.

فترى أن متأخِّريهم يناقضون متقدِّميهم في هذا، ولكن لا ترى في منهج السلف هذا الاضطراب وهذه الحيرة؛ لأن الأمر كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].



**١٢٣** قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وهذا الكلام الذي ذكره الخطابي، قد نقل نحواً منه من العلماء مَن لا يُحصى عددهم، مثل: أبي بكر الإسماعيلي، والإمام يحيى بن عمار السِّجزي، وشيخ الإسلام أبي إسماعيل الهَرَوي صاحب «منازل السائرين» و«ذم الكلام»، وهو أشهر من أن يُوصف، ومثل أبي عثمان الصابوني شيخ الإسلام، وأبي عمر بن عبد البَر النَّمَري إمام المغرب، وغيرهم».**

## الشرح

سيأتي ذكر أقوال هؤلاء الأئمة على وجه التفصيل فيما سيذكره المصنف من نقول للاستدلال على اجتماع قول هؤلاء على ما عُرِفَ من عقيدة السلف في بعض مسائل الاعتقاد.



﴿١٢٤﴾ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقال أبو نُعيم الأصبهاني صاحب «الحِلية»[1] في عقيدة له قال في أوَّلها: «طريقتُنا طريقة المتبعين للكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة»، قال: «فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله عليه، يقولون بها، ويُثبتونها من غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ ولا تشبيه، وأن الله بائنٌ من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يَحِلُّ فيهم، ولا يَمتزج بهم، وهو مُستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه».

## الشرح

يريد المصنف أن يؤكد ما ذكره سابقاً من أن هؤلاء العلماء قد توافرت النصوص عنهم بمثل هذا المعتقد؛ مُعتقَدِ أهل السُّنَّة والجماعة في سائر أبواب الاعتقاد.

فعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة تتميز **بأمرين**:

- **الأول**: التوحيد.
- **الثاني**: الاتباع.

وهذا معنى (لا إلٰه إلا الله، محمد رسول الله)؛ فمن تمسك بهذين الأمرين، فقد سار على نهج أهل السُّنَّة والجماعة، وهذا هو الميزان الذي يَعرف الإنسان به نفسه؛ هل هو على المنهج الحق أو على غير ذلك؟

وهو الميزان الذي ينبغي أن نَزِنَ به الآخرين؛ فننظر في موقفهم من هذين الأصلين: من توحيد الله تعالى، واتباع رسوله ﷺ؟

لأن (لا إلٰه إلا الله) تعني: التوحيد. (محمد رسول الله)؛ تعني: الاتباع.

ولذلك نسمع بين الفَيْنَةِ والفَيْنَةِ مَن يدعو إلى المُوازنة بين ذِكر الحسنات وذكر السيئات؛ فيقول: اذكروا لهؤلاء حسناتهم كما تَعُدُّون عليهم سيئاتهم، واذكروا للجماعة الفلانية، أو للشخص الفلاني، أو للعالم الفلاني الحسنات والسيئات!

فيقال لهؤلاء: إنَّ أيَّ إنسان ـ أو أي جماعة ـ أو أيَّ فئة ينبغي إذا قُيِّمت، أن

(١) أي: كتاب حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.

تقيَّم أولاً على هذين الأصلين: هل هي آخذة بتوحيد الله تعالى مُحققة له؟ وهل هي مُتَّبعة لسنة رسوله ﷺ متقيدة به؟

عند ذلك يتميز، فعلى سبيل المثال مَن يقول مثلاً: لماذا تتكلمون في الأشاعرة؟ أو يقول مثلاً: لماذا تحذرون من جماعة التبليغ، أو من غيرها من الجماعات؟

فنقول: تعال إلى الأشعرية واعرضها على هذين الأصلين؛ هل توحيدها هو التوحيد الذي جاء به النبي ﷺ؟ وهل حققت التوحيد علماً وعملاً ودعوةً أم لا؟

فترى أنها بعيدة عن ذلك التوحيد الذي جاء به النبي ﷺ؛ علماً وعملاً ودعوة.

وهكذا جماعة التبليغ، هناك من يقول: إنَّ لها نشاطاً ملحوظاً، فكم مِن العصاة اهتدوا على أيدي أتباعها؟

فنقول: قبل أن تتعجل في ذِكر هذه المحاسن عليك أولاً أن تَعرض منهج هؤلاء على هذين الأصلين، هل حققوا التوحيد لله؟ هل حققوا الاتباع لرسول الله ﷺ؟

فإذا فعلت ذلك سرعان ما تنكشف لك الحقائق وتتجلَّى لك الأمور.

فلا ينبغي على الإنسان أن يغفل عن هذا الميزان الصحيح، ودليل ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، فَنَعَم؛ التنازع حاصل، وكلٌّ يدَّعي أنه على الحق، ولكن متى ما عرفت ما عند كل قوم، ووزنته بهذا الميزان انجلت لك الأمور، وظهرت لك الحقائق، فلا تغفلنَّ عن هذا الميزان.

فبالتالي الطريقة الصحيحة ليست طريقة فلان أو فلان من الناس، إنما هي طريقة واحدة هي طريقة المتبِّعين للكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة.

فبهذه الثلاثة (كتاب الله تعالى، وسُنَّة رسوله ﷺ، بفهم السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم) تكون الطريقة صحيحة، أمَّا ما عداها فهي طرق باطلة.

وقد يقول قائل: إن عند بعض الناس ـ وعند بعض الطرق ـ شيئاً من الحق؛ فيكون لهم من الفضل مثله.

فنقول: إن ما عندهم من الحق موجودٌ عند أهل السُّنَّة وزيادة، فلا فضل لهؤلاء.

وهذه المناهج القديمة والحديثة ـ كما ذكرنا ـ لا تخرج عن ثلاثة: إما منهج عقلاني يقوم على تقديس العقل وتقديمه، وبالتالي إقصاء الكتاب والسُّنَّة، وعلى هذا جرى مَن جرى قديماً وحديثاً من الفلاسفة وأهل الكلام، وكذلك الأفكار والجماعات التي تخرج اليوم تعود إلى هذه الأصول والجذور التي خرجت منها الفلاسفة وأهل الكلام؛ فجماعة تنشأ في بيئة أشعرية أو في بيئة صوفية، لا يمكن أن

تَخرج عن تلك الثوابت التي عند هؤلاء، فبالتالي تلازمهم هذه الثوابت.

ويقابلها فئة أخرى قدَّست الأشخاص وقدَّمتهم.

وبالتالي فإن كل فسادٍ قديمٍ وحديثٍ لا يَخرج عن:

- أناسٍ قدَّموا آراءهم وأهواءهم وعقولهم على كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ.
- أناسٍ قدَّسوا أشخاصاً ورفعوهم فوق قدرهم، وقدَّموهم على كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ.

ومِن منهج أهل السُّنَّة: أن الانتصار لشخصٍ بعينه لا يكون إلا لشخصٍ واحد، وهو الرسول ﷺ، ولا يكون إلا لطائفة بعينها، وهم الصحابة رضوان الله عليهم. فبالتالي عندما يقرر أبو نُعيم الأصبهاني هذه الحقيقة؛ فيقول: «**طريقتنا طريقة المتبعين للكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة**»، يرسم لك بذلك منهجاً تسير عليه إن جعلته نُصبَ عينيك وهدفاً تسعى لتحقيقه، وهو الاتباع وترك الابتداع.

ولذلك لا بد من محاربة داءين:

- الشرك.
- والبدعة.

لأن كلّاً من الشرك والبدعة كانَا نتاجين لانحرافات أهل الباطل؛ لأن الشرك هدم التوحيد، والبدعة هدمت السُّنَّة، فَلِكَي يَنتصر الإنسان للكتاب والسُّنَّة فعليه اتباع هذا المنهج.

فقال الأصبهاني: «**مما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش واستواء الله عليه يقولون بها، ويُثبتونها من غير تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائنٌ من خلقه، والخلق بائنون منه**»، وهذا يؤكد أن السلف ليسوا مُشَبِّهة، وليسوا مُفَوِّضة؛ لأنه قال هنا: «**وأن الله بائنٌ من خلقه والخلق بائنون منه**»، ما قال: نقرؤها ولا نعلم معناها؛ بل أكد معناها بقوله: «**وأن الله بائنٌ من خلقه، والخلق بائنون منه**».

لفظة «بائن» وكذلك لفظة «ذات» هذه الألفاظ تحمل معانٍ صحيحة دلت عليها النصوص، وهذا النوع من الألفاظ يجيز جمهور أهل السُّنَّة استعمالها، وهناك من يمنع ذلك بحجة أن باب الإخبار توقيفي كسائر الأبواب.

والصواب أنه ما دام المعنى المقصود من ذلك اللفظ يوافق ما دلت عليه النصوص، واستُعمِل اللفظ لتأكيد ذلك فلا مانع.

كقول أهل السُّنَّة: «إن الله استوى على العرش بذاته».

فلفظة (بذاته) مراد بها أن الله مستوٍ على العرش حقيقةً وأن الاستواء صفة له.

وكقولهم: «إن الله عالٍ على خلقه بائنٌ منهم».

فلفظة (بائن) يراد بها إثبات العلو حقيقة، والرد على زعم من قال: إن الله في كل مكان بذاته.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمقصود ـ هنا ـ أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة، لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما تُوقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة، والألفاظ التي بينت معانيها، فإن ما كان مأثوراً حصلت به الألفة، وما كان معروفاً حصلت به المعرفة»[1].

وقال أيضاً: «فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل.

ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.

ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسُّنَّة ردوا عليه.

ومن تكلم بلفظٍ مُبتدعٍ يحتمل حقّاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة، وقالوا: إنما قابل البدعة ببدعة ورد باطلاً بباطل»[2].

فيستفاد من كلام شيخ الإسلام المتقدم أن الألفاظ على **أربعة أقسام**:

**القسم الأول**: الألفاظ المأثورة، وهي التي وردت بها النصوص.

**القسم الثاني**: الألفاظ المعروفة، وهي التي بُيِّنَت معانيها.

**القسم الثالث**: الألفاظ المبتدعة، التي تدل على معنى باطل.

**القسم الرابع**: الألفاظ المبتدعة، التي تحتمل الحق والباطل.

فلفظ (الذات) و(بائن) هي من القسم الثاني.

وهذه الألفاظ كما أسلفنا إنما تستعمل في باب الإخبار ولا تستعمل في باب الأسماء والصفات.

فهذا النقل يدل على إثبات علوه تعالى وإثبات استوائه، ويؤكد على أن عقيدة أهل السُّنَّة ليست تشبيهاً ولا تكييفاً ولا تفويضاً فيقول هنا: «**لا يَحِلُّ فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه وخلقه**»، فهذا الكلام ـ أيضاً ـ يصبُّ في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧١). (٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٥٤).

نفس الأمر وهو إثبات العلوّ وإثبات الاستواء وإثبات سائر الصفات ما دام أن النص جاء بها.

لذا؛ لا ينبغي أن يكون عند طالب العلم ذرَّةُ شكٍّ أو تردُّدٍ في إثبات صفةٍ جاء بها الحديث الصحيح؛ فإذا صح الحديث فلا تتردَّد أن تثبت ما أثبته الله لنفسه، وأن تعتقد الاعتقاد الجازم أن ما أخبر به الرسول ﷺ حقٌّ كما أن ما أخبر الله به حقٌّ، وإلا يصبح حالنا كحال من وصفه النبي ﷺ بقوله: **«يُوشِكُ أنْ يَقعُدَ الرجلُ مُتَّكِئاً على أَرِيكَتِهِ، يُحَدِّثُ بحديثٍ مِنْ حديثي، فيقول: بينَنَا وبينَكُمْ كتابُ اللهِ، فمَا وَجَدْنا فيه مِنْ حلالٍ اسْتَحْلَلْناهُ، وما وجدَنا فيه مِنْ حرامٍ حرَّمْناهُ، ألَا وإنَّ ما حرَّمَ رسولُ اللهِ مثلَ ما حرَّمَ اللهُ»**[1]، فأولئك القوم الذين يقولون: ما جاء في القرآن نصدِّق به، وما لم يَأت في القرآن لا نُصَدِّق به، هم الذين يُسمُّون أنفسهم: القرآنيين، وهم قومٌ قد وصفهم النبي ﷺ وسمَّاهم؛ ونحن نصدِّق بقول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فينبغي التصديق والتسليم بما جاء به النبي ﷺ.



(١) انظر: سنن أبي داود (٤٦٠٥)، والترمذي (٢٦٦٣)، وابن ماجه (١٣)، وأحمد في المسند أَحَادِيث رِجَالٍ مِن أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ (٢٣٨٦١)، وضعفه الألباني في المشكاة (١/ ٥٨).

**١٢٥** قال المصنف رحمه الله: «وقال الحافظ أبو نُعَيْم في كتابه «محجة الواثقين ومَدرجة الوامقين»[١]، تأليفه: «وأجمعوا أن الله فوق سماواته عالٍ على عرشه، مُستوٍ عليه، لا مُسْتَوْلٍ عليه[٢]، كما تقول الجهمية: إنه بكل مكان[٣]، خلافاً لما نزل في كتابه: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه: ٥]، له العرش المستوي عليه، والكرسي الذي وَسِعَ السمٰوات والأرض، وهو قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وكرسيه جِسم، والسمٰوات السبع والأرضون السبع عند الكرسي كحلقةٍ في أرضٍ فَلَاة[٤]، وليس كرسيه علمه، كما قالت الجهمية؛ بل يُوضع كرسيه يوم

---

(١) ما زال مخطوطاً؛ ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٨/ ٧١)، والسفاريني في لوامع الأنوار البهية (١/ ١٩٦). والوامق: هو المحب. والمدرجة: المذهب والمسلك.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٢٢٦، ٢٢٧، وأصول الدين، للبغدادي ص١١٢ ـ ١١٤، ومختصر الصواعق (٢/ ١٤٤).

وقد رَدَّ شيخُ الإسلام على مَنْ فَسَّر الاستواءَ بمعنى الاستيلاء من وجوهٍ عِدَّة. انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٩، ٢٢٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٨، ٢٧٩). وانظر: التمهيد، لابن عبد البر (٧/ ١٣١، ١٣٢)، وأقاويل الثقات، لمرعي بن يوسف الحنبلي ص١٢٣ ـ ١٢٦.

وقد أبطل ابن القيم رحمه الله قولهم هذا من اثنين وأربعين وجهاً. انظر: مختصر الصواعق (٢/ ١٢٦ ـ ١٥٢).

(٣) ذكر شيخ الإسلام أنَّ نفاة العلو من الجهمية قِسمان:

قسم يرون أنه في كل مكان، وهذا يَغلب على الصوفية العُبَّاد والعوام.

وقسم يذهبون إلى النفي المطلق، وينفون عنه الوصفين المتقابلين جميعاً.

وهذا يغلب على نُظَّارهم والمتكلمين منهم، وأهل البحث والقياس، ومِن هؤلاء الفلاسفة.

انظر الفتاوى (٥/ ٢٧٢، ٢٧٣).

(٤) ورد في الأثر عن ابن عباس رضي الله عنه: «أنَّ الكرسيَّ مَوضع القدمين». رواه ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٢٤٨) (١٥٤)، وابن أبي شيبة في العرش (٦١)، والدارمي في الرد على المريسي، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٢)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في مختصر العلو ص١٠٢، وأحمد شاكر في عمدة التفسير (٢/ ١٦٣). =

القيامة لِفَصل القضاء بين خلقه، كما قاله النبي ﷺ[(١)]، وأنّه ـ تعالى وتقدس ـ يَجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، والملائكة صفّاً صفّاً»؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنه تعالى وتقدس يجيء يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده؛ فيغفر لمن يشاء من مُذنبي الموحدين، ويُعَذِّب مَن يشاء، كما قال تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]».

## الشرح

الأمر جارٍ نفس المجرى، وهو إثبات ما جاءت به النصوص، ولكن هنا تعرَّض لقضايا تفصيلية، وهي إثبات العلوِّ، وإثبات الاستواء، وإثبات العرش، وإثبات الكرسيِّ. فهذه النصوص تشهد بعقيدة أهل السُّنَّة، وهذا يُفَنِّد زعمَ الأشاعرة والماتريدية الذين أنكروا ذلك، وحقيقة قول الأشاعرة والماتريدية إنما هو قول الجهمية.

فانظر إلى سلف أهل السُّنَّة، وانظر إلى سلف هؤلاء؛ تجد أن سلف أهل السُّنَّة هم الصحابة والتابعون هم من ساروا على هذا النهج، وانظر إلى سلف الأشاعرة والماتريدية تجد أن منهجهم هو منهج الجهمية. فهذه التأويلات التي يردِّدها الأشاعرة اليوم إنما هي بعينها تأويلات بشر المريسي، وبشر المريسي كان يقول بقول الجهمية. فأين سلف هؤلاء مِن سلف هؤلاء؟!

---

= وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «الكرسي موضع القدمين، وله أطيطٌ كأطيطِ الرَّحْل». رواه عبد الله بن أحمد في السُّنَّة، وابن أبي شيبة في العرش (٦٠)، وصحح إسناده ابن حجر في الفتح (٨/٤٧)، والألباني في مختصر العلو ص١٢٣، ١٢٤.

(١) عن جابر رضي الله عنه قال: «لمَّا رجَعَتْ إلى رسولِ اللَّهِ ﷺ مُهاجرةُ البحرِ قالَ: **«ألا تحدِّثوني بأعاجيبِ ما رأيتُمْ بأرضِ الحبشَةِ»**. قالَ فِتيةٌ منهم: بلَى يا رسولَ اللَّهِ؛ بينا نحنُ جلوسٌ مرَّت بنا عجوزٌ من عجائزِ رَهابينِهم تحملُ علَى رأسِها قُلَّةً من ماءٍ فمرَّت بفتًى منهم، فجعلَ إحدى يدَيهِ بينَ كتفيها، ثمَّ دفعَها فخرَّت علَى رُكْبتَيها؛ فانكسَرت قُلَّتُها، فلمَّا ارتفعَتِ التفتَتْ إليهِ، فقالَت: سوفَ تعلَمُ يا غُدَرُ إذا وضعَ اللهُ الكرسيَّ وجمعَ الأوَّلينَ والآخِرينَ وتَكلَّمتِ الأيدي والأرجلُ بما كانوا يَكْسِبونَ؛ فسوفَ تعلَمُ كيفَ أمري وأمرُكَ عندَهُ غداً! قالَ: يقولُ رسولُ اللهِ ﷺ: **«صدَقَتْ، صدَقَتْ، كيفَ يقدِّسُ اللهُ أمَّةً لا يُؤخَذُ لضَعيفِهِم من شديدِهِم»**. أخرجه ابن ماجه (٤٠١٠) واللفظ له، وأبو يعلى (٢٠٠٣)، وابن أبي حاتم في التفسير (١٨٩٥٤)، وحسَّنه الألباني في صحيح ابن ماجه (٣٢٥٥).

فتجد أن منهج أهل السُّنَّة منهج إثبات وتصديق وإيمان وتسليم. وأما منهج أولئك فهو منهج ردّ وطعن؛ إمَّا طعن في الأدلة من حيث ثبوتها، وإما طعن في دلالتها؛ فما استطاعوا أن يطعنوا في ثبوته طعنوا فيه، وما لم يستطيعوا الطعن في ثبوته طعنوا في دلالته. وبالتالي حرَّفوا وبدَّلوا وغيَّروا، وهذا لا يمكن أن يُقبل في أصل الدين الذي هو توحيد الله ﷻ الذي قام على أصلين: (التوحيد والاتباع).

وكل مَن في قلبه غَيْرة لدينه ولعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، فإنه لا يَقبل أن يُخدش توحيد الله ﷻ بأي خدش.

وقد أجمع السلف على أن الله ﷻ فوق سماواته، عالٍ على عرشه، مستوٍ عليه، لا مُستولٍ عليه كما تقول الجهمية، وكما يقول أذنابهم وأتباعهم من الأشاعرة والماتريدية الذين قالوا: إن الله بكل مكان.

وكلام هؤلاء دائرٌ بين حالين:

**الحال الأولى:** نفي وجوده ﷻ؛ فقالوا: لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته. فبهذا لم يثبتوا له وجوداً أصلاً.

**والحال الثانية:** حال مَن قالوا: إنه في كل مكان.

وليس أشر من هذا إلا هذا، فهم بين شرَّين: إما أن ينفوا وجوده ﷻ، وإمَّا أن يزعموا أنه في كل مكان.

ولا ندري ما يَضيرهم لو أثبتوا لله ﷻ عُلُوّاً يَليق بجلاله بدل هذا التخبُّط الذي وَقعوا فيه، ومعهم في ذلك كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، ألم يقل ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]؟ ألم يقل ﷻ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]؟ ألم يقل: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]؟ ألم يُعرج بالنبي ﷺ حتى بَلَغ سِدْرة المنتهى وخاطبه الله ﷻ بالصَّلاة؟ فما موقفهم من هذه النصوص؟

فوالله ما أبعدهم عن الاعتقاد الصحيح إلا آراؤهم الفاسدة؛ لأنهم في الأساس لم يَجعلوا من كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ سبيل هداية وطريق نجاة، فبالتالي زَلُّوا وضلُّوا، والله تعالى تعهَّد بالهداية لمن تمسَّك بالكتاب والسُّنَّة؛ قال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢]، إذاً ضَمِنَ الله تعالى الهداية لمن أخذ بكتابه وأخذ بسُنَّة نبيه ﷺ، ولا شك أنَّ من حاد عن ذلك فهو في ضلال، والله ﷻ يقول: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾

[الإسراء: ٩]، ويقول ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: ٢]؛ فينبغي على الإنسان أن يَعلم أن سبيل الهداية إنما هو الأخذ بالكتاب والسُّنَّة.

فلذلك ذكر الحافظ أبو نُعيم ـ في هذا الأمر ـ النصوصَ الواردة من إثبات علوّه سبحانه، وإثبات استوائه، وإثبات الكرسي، وإثبات مجيئه ﷻ، وهذا ما شهدت به النصوص، وكَذَّب به هؤلاء؛ فكذبوا بعُلُوِّهِ، وكذبوا باستوائه، وكذبوا بوجود عرشه، وكذبوا بوجود كرسيِّه؛ فقالوا: «**العرش: المُلْك، والكرسيُّ: العلم**»، وكلما جاءهم نصٌّ أخذوا في إنكاره أو تأويله، لا لشيءٍ إلا لأن عقولهم وأباطيلهم تقول بضد ذلك.

وفي مثل هذا يقال: العاقل من اتَّعظ بغيره.

فهذه عظةٌ ودرسٌ لطالب العلم ينبغي أن يستفيد منه أمراً عظيماً، وهو: أن البعد عن الكتاب والسُّنَّة يؤدي إلى الإنكار والتكذيب، فإذا ابتعد الإنسان عن هذا الأصل (الكتاب والسُّنَّة)، وأخذ ينحى تلك المناحي وتلك السُّبُل، فلا شك أنه على باطل، والله ﷻ قد نصحنا ووجَّهنا في ذلك؛ فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

لذا، نكرر دائماً أن على طالب العلم أن يلزم هذا المنهج، وأنه متى ما لزمه أنار الله ﷻ بصيرته، وأعطاه قدرة على التمييز بين ما هو حقٌّ وبين ما هو باطل، في هذا الباب وفي غيره من أبواب الدين؛ لأن هذه الأصول تلازم طالب العلم في كل أحواله.

وقوله: «**وأجمعوا أن الله فوق سماواته عالٍ على عرشه، مُستوٍ عليه، لا مُسْتَوْلٍ عليه**».

قال ابن القيم رحمه الله: «إن لفظ الاستواء في كلام العرب الذي خاطبنا الله بلغتهم وأنزل به كلامه نوعان: مطلق، ومقيد.

فالمطلق: ما لم يوصل معناه بحرف مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، وهذا معناه: كمل وتم، ويقال: استوى النبات، واستوى الطعام.

وأما المقيد فثلاثة أضرب:

أحدها: مقيد «بإلى» كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، واستوى فلان إلى السطح وإلى الغرفة، وقد ذكر الله ﷻ المعدى بإلى في موضعين من كتابه، الأول في سورة البقرة في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى

﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، والثاني في سورة فصلت: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، وهذا بمعنى العلوّ والارتفاع بإجماع السلف.

الثاني: المقيد «بعلى» كقوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقوله: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهذا أيضاً معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة.

الثالث: المقرون «بواو مع» التي تعدّي الفعل إلى المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشبة، بمعنى ساواها وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم»[(١)].

ومما يؤكد أيضاً أن السلف يعلمون معنى الاستواء قول ابن عبد البر: «والاستواء معلومٌ في اللغة ومفهوم، وهو العلوّ والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكّن فيه».

قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ قال: علا، قال: وتقول العرب: استويت فوق الدابة واستويت فوق البيت، وقال غيره: استوى؛ أي: انتهى شبابه واستقر فلم يكن في شبابه مزيد، قال أبو عمر: والاستواء الاستقرار في العلو، وبهذا خاطبنا الله ﷻ فقال: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾، وقال: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾، وقال: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون ٢٨].

وقال الشاعر:

فأوردتهم ماء بضبضاء قفرة وقد حلق النجم اليماني فاستوى

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحد: استولى؛ لأن النجم لا يستولي.

وقد ذكر النضر بن شميل ـ وكان ثقة مأموناً جليلاً في علم الديانة واللغة ـ قال: «حدثني الخليل ـ وحسبك بالخليل ـ قال: أتيت أبا ربيعة الأعرابي وكان من أعلم من رأيت، فإذا هو على سطح، فسلمنا فرد علينا السلام وقال لنا: استووا فبقينا متحيرين ولم ندر ما قال؟ فقال لنا أعرابي إلى جنبه: إنه أمركم أن ترتفعوا، قال الخليل: هو من قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ فصعدنا إليه»[(٢)].

وقال ابن القيم: «إن ظاهر الاستواء وحقيقته هو العلو والارتفاع كما نصَّ عليه جميع أهل اللغة والتفسير المقبول»[(٣)].

ولما كان هذا هو معنى الاستواء في لغة العرب، فقد تكلم السلف والمفسِّرون

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧).
(٢) التمهيد (٧/ ١٣١ ـ ١٣٢).
(٣) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ١٤٥).

بهذا المعنى عند تفسير هذه الآية، فقد روي عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ قال: علا على العرش[١].

وقد روى ابن أبي حاتم في تفسيره بسنده عن أبي العالية في تفسير الآية السابقة الذكر قال: ارتفع[٢].

وقد روي عن الحسن البصري والربيع بن أنس مثله[٣].

وقد روى اللالكائي بسنده عن بشر بن عمر قال: «سمعت غير واحدٍ من المفسِّرين يقولون: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾، قال: على العرش استوى: ارتفع»[٤].

وفي هذا التفسير لمعنى الاستواء من قِبَل السلف ردٌّ على من زعم أن مذهب السلف هو التقيُّد باللفظ مع تفويض المعنى المراد، وأنهم كانوا لا يفسرون الاستواء ولا يتكلمون فيه، فمن خلال ما تقدم من الأقوال التي نُقِلت عن السلف يتضح كذب هؤلاء وزيف ادعائهم.

وأما أقوال المخالفين في هذه المسألة فهي على النحو الآتي:

### ❁ الفريق الأول: نفاة الاستواء:

سبق أن ذكرنا أن المعطلة من الفلاسفة، والجهمية، والأشاعرة، والماتريدية، على الرغم من أن لكل واحدٍ منهم منهجاً مستقلاً لكنهم في مسألة الصفات يتفقون جميعاً على إنكار الصفات الاختيارية بما فيها صفة الاستواء، ويذهبون إلى تأويل الآيات القرآنية الواردة في إثباتها إلى ما أدت إليه عقولهم من المعاني الفاسدة التي يزعمون أن في ذلك تنزيهاً لله عن مشابهة المخلوقين.

وإن سبب ذلك التأويل الباطل هو اعتقاد هؤلاء المعطلة أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها النصوص، وذلك بسبب الشُّبهات الفاسدة التي شاركوا فيها إخوانهم من الفلاسفة، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ـ وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى ـ بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى، وهي التي يسميها هؤلاء المعطلة طريقة السلف، وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوعٍ من التكلّف، وهي التي يسمونها طريقة الخلف.

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٩).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٩).
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٣/ ٣٩٧).

وبهذا يتبين لنا أن هذا الباطل الذي ذهب إليه هؤلاء المعطلة إنما هو مركَّبٌ من فساد العقل والكفر بالسمع، وذلك لأنهم إنما اعتمدوا في نفي تلك الصفات على شبه عقلية ظنوها بينات وهي في الحقيقة شبهات.

وبناءً على المسلك الثاني الذي سلكه هؤلاء المعطلة من تأويل تلك النصوص، فقد تعددت أقوالهم واختلفت في المعنى الذي يجب أن يؤول إليه لفظ الاستواء الوارد في الآيات إلى عدة أقوال منها:

* القول الأول: من هؤلاء المعطلة من يؤوِّل معنى الاستواء في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ على الاستيلاء والقهر والغلبة.

وهذا القول يذهب إليه كثير من الجهمية[(١)]، والمعتزلة[(٢)]، والحرورية[(٣)]، وكثير من متأخري الأشاعرة[(٤)]؛ كسيف الدين الآمدي[(٥)]، والغزالي[(٦)]، والبغدادي[(٧)]، وغيرهم.

وقد استدل هؤلاء المعطلة على صحة زعمهم هذا بأن تأويل الاستواء بالاستيلاء أمرٌ مشهورٌ في لغة العرب من ذلك:

قول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مهراق

وقال الآخر:

هما استويا بفضلهما جميعاً ... على عرش الملوك بغير زور

وقال الآخر:

فلما علونا واستوينا عليهم ... تركناهم صرعى لنسر وكاسر

وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر ـ رحمه الله تعالى ـ أن بعضهم قد احتج بما رواه عبد الله بن داود الواسطي عن إبراهيم بن عبد الصمد عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٩٦)، ومختصر الصواعق (٢/١٤٤).
(٢) متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار (١/٧٣، ٣٥١).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٦٦)، ومختصر الصواعق (٢/١٤٤).
(٤) انظر: تحفة المريد على شرح جوهرة التوحيد ص٥٤.
(٥) انظر: غاية المرام ص١٤١.
(٦) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد ص١٠٤.
(٧) شرح الأصول الخمسة ص٢٢٦.

قال: «استولى على جميع بريته فلا يخلو منه مكان»[(١)].

ومن هؤلاء المعطلة من يبقي كلمة العرش الواردة في الآية على معناها الحقيقي الثابت، ويقول: إنما خصص العرش بالذكر من بين جميع المخلوقات لكونه أعظم المخلوقات وأرفعها وأوسطها فخصص بالذكر تنبيهاً على ما دونه.

ومنهم من يؤوِّل العرش الوارد في الآية بمعنى الملك[(٢)]، ويزعم أن معنى الآية استولى واستعلى على الملك، ويقول أصحاب هذا القول: إن الله قد عبر بالعرش كناية على الملك؛ لأنه يخاطب الناس على الوجه الذي ألفوه من ملوكهم، واستقر في قلوبهم، ذلك أن العرش في كلامهم هو السرير الذي يجلس عليه الملوك، فجعل العرش كناية عن نفس الملك. ويستدل هؤلاء بأن هذا الأمر مشهورٌ في اللغة، وكذلك بقوله تعالى في سورة يونس: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾، فقالوا: إن قوله يدبِّر الأمر جرى مجرى التفسير لقوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[(٣)].

**الرد عليهم:**

لقد أجمع السلف على أن هذا التأويل الذي ذهب إليه هؤلاء الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، ومتأخرو الأشاعرة، باطلٌ ترده نصوص القرآن والسُّنَّة وإجماع الأمة، وهو قولٌ لا أصل له في لغة العرب؛ بل هو تفسير لكلام الله بالرأي المجرد، لم يذهب إليه صاحب ولا تابع، ولا قاله إمامٌ من أئمة المسلمين، ولا أحدٌ من أهل التفسير الذين يحكون قول السلف.

ولبيان فساد هذا القول على وجه التفصيل نقول:

**أولاً:** أنه من المعلوم أن لفظ الاستواء قد ورد في القرآن الكريم في سبعة مواضع، وهذه المواضع جميعها قد اطَّرد فيها لفظ الاستواء دون الاستيلاء، وكذلك الأمر بالنسبة لما ورد في السُّنَّة، فلو كان معناه استولى ـ كما يزعم هؤلاء ـ لكان

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣٢).

وقد أجاب ابن عبد البر على استدلالهم هذا بقوله: «إن هذا الحديث منكر على ابن عباس رضي الله عنهما، ونَقَلَتُهُ مجهولون وضعفاء، فأما عبد الله بن داود الواسطي وعبد الوهاب بن مجاهد فضعيفان، وإبراهيم بن عبد الصمد مجهولٌ لا يعرف، وهم لا يقبلون أخبار الآحاد العدول، فكيف يسوغ لهم الاحتجاج بمثل هذا الحديث لو عقلوا وأنصفوا». اهـ.

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة ص٢٢٦، تفسير الرازي (١٤/ ١٥)، وأصول الدين، للبغدادي ص١١٢.

(٣) تفسير الرازي (١٤/ ١١٥).

استعماله في أكثر موارده كذلك، فإذا جاء في موضعٍ أو موضعين بلفظ استوى حمل على معنى استولى لأنه المألوف المعهود.

أما أن يُؤتى إلى لفظ قد اطَّرد استعماله في جميع موارده على معنى واحد فيدعى صرفه في الجميع إلى معنى لم يعهد استعماله فيه، فهذا أمرٌ في غاية الفساد ولم يقصده ويفعله من قصد البيان، هذا لو لم يكن في السياق ما يأبى حمله على غير معناه الذي اطرَّد استعماله فيه، فكيف وفي السياق ما يأبى ذلك[(١)].

ثانياً: ومما يرد هذا التأويل الباطل أن كلمة استوى قد جاءت بعد «ثم» التي حقها الترتيب والمهلة، فلو كان المعنى القدرة على العرش والاستيلاء عليه لم يتأخر ذلك إلى ما بعد خلق السمٰوات والأرض، فإن العرش كان موجوداً قبل خلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف عام كما ثبت في «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال: **«إن الله قدَّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء»**[(٢)].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾..

وفي «صحيح البخاري» عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: **«كان الله ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء ثم خلق السمٰوات والأرض»**[(٣)].

فالآية والحديثان يدلان دلالة واضحة على أن العرش كان موجوداً قبل خلق السمٰوات والأرض، فكيف يجوز أن يكون غير قادرٍ ولا مستولٍ على العرش إلى أن خلق السمٰوات والأرض[(٤)].

ثالثاً: أن الاستيلاء سواء كان بمعنى القدرة أو القهر أو نحو ذلك عامٌّ في المخلوقات كالربوبية، والعرش وإن كان أعظم المخلوقات ونسبة الربوبية إليه لا تنفي نسبتها إلى غيره كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/١٢٨ ـ ١٢٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر (٨/٥١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتب التوحيد، باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ (ح٧٤١٨)، لفظ البخاري **«كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء»**.

(٤) مجموع الفتاوى (٥/١٤٥).

﴿٨٦﴾، فلو كان استوى بمعنى استولى كما هو عامٌّ في المخلوقات كلها لجاز مع إضافته للعرش أن يقال: استوى على السماء وعلى الهواء وعلى البحار والأرض، وعليها ودونها ونحوها إذ هو مستوٍ على العرش. فلما اتفق المسلمون على أن يقال: استوى على العرش، ولا يقال استوى على هذه الأشياء مع أنه يقال: استولى على العرش والأشياء، علم أن معنى استوى خاص بالعرش وليس عامّاً كعموم الأشياء[(١)].

**رابعاً:** أنه إذا فسر الاستواء بالغلبة والقهر عاد معنى الآيات كلها إلى أن الله تعالى أعلم عباده بأنه خلق السمٰوات والأرض ثم غلب على العرش بعد ذلك وقهره وحكم عليه! أفلا يستحي مِنَ الله مَنْ في قلبه أدنى وقار لله ولكلامه أن ينسب ذلك إليه وأنه أراد بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾: أي: اعلموا يا عبادي أني بعد فراغي من خلق السمٰوات والأرض غلبت عرشي وقهرته واستوليت عليه[(٢)].

**خامساً:** إن ما يستند إليه هؤلاء المعطلة في زعمهم هذا من قولهم: إن تفسير استوى باستولى أمرٌ مشهورٌ في اللغة، هو قولٌ باطلٌ مردودٌ لأنه لم يثبت عند أحد من أهل اللغة أن لفظة استوى يصح استعمالها بمعنى استولى؛ بل إن هذا القول منكرٌ عند اللغويين.

فهذا ابن الأعرابي أحد علماء اللغة أتاه رجل فقال له: ما معنى قول الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾؟ فقال: «هو كما أخبر ﷻ»، فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه، إنما معناه استولى، قال: «اسكت ما أنت وهذا، لا يقال: استولى على الشيء إلا أن يكون له مضادٌ فإذا غلب أحدهما قيل استولى، أما سمعت النابغة يقول:

**إلا لـمـثـلـك أو مـن أنـت سـابـقـه ... سبق الجواد إذا استولى على الأمد»[(٣)].**

«وقد سئل الخليل بن أحمد: هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟

فقال: (هذا ما لا تعرفه العرب ولا هو جائزٌ في لغتها).

والخليل إمام في اللغة على ما عُرِفَ من حاله، فحينئذٍ حَمْلُهُ على ما لا نعرف في اللغة هو قولٌ باطل»[(٤)].

وكذلك فإنه قد روي عن جماعة من أهل اللغة قالوا: لا يجوز استوى بمعنى

(١) المصدر السابق (٥/١٤٤). (٢) مختصر الصواعق (٢/١٤٠ ـ ١٤١).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (٢/٣٩٩).
(٤) مجموع الفتاوى (٥/١٤٤، ١٤٩).

استولى إلا في حق من كان عاجزاً ثم ظهر، والله سبحانه لا يعجزه شيء والعرش لا يغالبه في حال، فامتنع أن يكون بمعنى استولى.

وقد روي عن أبي العباس ثعلب أنه قال: «استوى: أقبل عليه وإن لم يكن معوجاً، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: علا، واستوى الوجه: اتصل، واستوى القمر: امتلأ، واستوى زيد وعمرو: تشابها واستوى فعلاهما وإن لم تتشابه شخوصهما، هذا الذي نعرفه من كلام العرب»[1].

فبما تقدم من أقوال علماء اللغة يتضح لنا فساد زعم هؤلاء المعطلة وكذب ادعائهم بأن هذا القول مشهورٌ في اللغة.

وأما ما استدل به هؤلاء من أبيات؛ كقول الشاعر:

**قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مهراق**

وقول آخر:

**هما استويا بفضلهما جميعاً ... على عرش الملوك بغير زور**

فهذان البيتان لم يثبت نقل صحيح على أنهما شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروهما.

قال ابن فارس: «هذان البيتان لا يعرف قائلهما»[2].

فهما على هذا بيتان مصنوعان، ومعلوم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يعرف إسناده وقد طعن فيه أئمة اللغة.

قال أبو عمر بن عبد البر: «وأما ادعائهم المجاز في الاستواء وقولهم في تأويل استوى: استولى، فلا معنى له لأنه غير ظاهر في اللغة، ومعنى الاستيلاء في اللغة المغالبة، والله لا يغالبه أحد ولا يعلوه أحد، وهو الواحد الصمد، ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم. ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدَّعٍ ما ثبت شيء من العبارات، وجلَّ الله ﷻ أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطبتها، مما يصح معناه عند السامعين، والاستواء معلومٌ في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه. قال أبو عبيدة في قوله تعالى:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي (٢/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

(٢) زاد المسير، لابن الجوزي (٢/ ١٢٩).

﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ قال: وتقول العرب استويت فوق الدابة واستويت فوق البيت، وقال غيره: استوى: أي: انتهى شبابه واستقر فلم يكن في شبابه مزيد»(١).

وأما ما استدل به المعطلة من قول ابن عباس ﷺ، فقد بيَّن ابن عبد البر أنه مكذوبٌ على ابن عباس ورواته مجهولون وضعفاء كما تقدم ذكره.

* القول الثاني: أن معنى استوى: أقبل على خلق العرش وعمد إلى خلقه كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت ١١]؛ أي: عمد إلى خلق السماء.

وهذا هو قول بعض الجهمية(٢)، وإليه ذهب الفراء، والأشعري، وابن الضرير، واختاره الثعلبي(٣).

## الرد عليهم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا الوجه من أضعف الوجوه، فإنه قد أخبر أن العرش على الماء قبل خلق السمٰوات والأرض.

وكذلك ثبت في «صحيح البخاري» عن عمران عن النبي ﷺ أنه قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء...**»، فإذا كان العرش مخلوقاً قبل خلق السمٰوات والأرض، فكيف يكون استواؤه عمده إلى خلقه له؟!

هذا لو كان يعرف في اللغة أن استوى على كذا، بمعنى أنه عمد إلى فعله، فكيف إذا كان لا يعرف قط في اللغة لا حقيقةً ولا مجازاً ولا في نظم ولا في نثر.

ومن قال استوى بمعنى عمد ذكره في قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ لأنه عدى بحرف الغاية، كما يقال: عمدت إلى كذا وقصدت إلى كذا، ولا يقال: عمدت على كذا ولا قصدت عليه، مع أن ما ذكر في تلك الآية لا يعرف في اللغة أيضاً ولا هو قول أحد من مفسِّري السلف؛ بل المفسرون من السلف بخلاف ذلك»(٤).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «إن قولهم هذا يتضمن أن يكون خَلَقَهُ بعد خلق السموات والأرض، وهذا بخلاف إجماع الأمة، وخلاف ما دلّ عليه القرآن والسُّنَّة، وإن ادعى بعض الجهمية المتأخرين أنه خُلِقَ بعد خلق السمٰوات والأرض وادعى الإجماع على ذلك، وليس العجيب من جهله؛ بل من إقدامه على حكاية الإجماع

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣١).
(٢) مختصر الصواعق (٢/ ١٢٦).
(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٢/ ٨ ـ ٩).
(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٢٠ ـ ٥٢١).

على ما لم يقله مسلم»[١].

* القول الثالث: أن استوى بمعنى علا في هذه الآية، ولكن ليس المراد علوّ المسافة والمكان، وإنما المراد علو المكانة والقهر، وقد ذهب إلى هذا القول جماعة من الأشاعرة منهم أبو بكر بن فورك[٢]، وهم بهذا القول جعلوا الاستواء صفة ذات وليست صفة فعل.

الرد عليهم:

أن الآيات والأحاديث قد أثبتت استواء الله على العرش حقيقة، ولو كان معنى الاستواء ههنا المراد به علوّ المكانة فإن الله لم يزل متعالياً على الأشياء قبل خلق العرش، فلما أضاف الاستواء على العرش فيجب على ذلك أن يكون لهذا التخصيص فائدة[٣].

* القول الرابع: وهو قول من يثبت الاستواء على أنه صفة للعرش وليس صفة لله تعالى.

وأصحاب هذا القول يقولون: إن الاستواء فِعلٌ يفعله الربّ في العرش بمعنى أنه يحدث في العرش قرباً فيصير مستوياً عليه من غير أن يقوم به ـ أي: بالله ـ فعل اختياري.

وهذا القول هو ما يقول به ابن كلاب، والأشعري[٤]، وأئمة أصحابه المتقدمين كالباقلاني وغيره، وهو أيضاً قول القلانسي، ومن وافق هؤلاء من أتباع الأئمة وغيرهم من أصحاب الإمام أحمد كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني وابن عقيل في كثير من أقواله[٥].

والسبب الذي جعل هؤلاء القوم يمنعون جعل الاستواء صفة لله تعالى هو قولهم بنفي قيام الأفعال الاختيارية بذاته ﷻ، ولذلك يجعلون أفعاله اللازمة لذاته ـ كالنزول والاستواء ـ كأفعاله المتعدية ـ كالخلق والإحسان ـ، وقولهم في نفي الأفعال الاختيارية راجعٌ إلى قولهم في صفات الله.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (٢/١٤٣).
(٢) كتاب مشكل الحديث، لابن فورك ص١٩٣، والأسماء والصفات، للبيهقي ص٥١٨.
(٣) المعتمد في أصول الدين، للقاضي أبي يعلى ص٥٤.
(٤) هذا القول، لأبي الحسن الأشعري قاله عندما كان على قول ابن كلاب من نفي الأفعال الاختيارية عن الله تعالى.
(٥) مجموع الفتاوى (٥/٣٨٦، ٤٣٧، ٤٦٦)، (١٦/٣٩٣) الأسماء والصفات (٥١٧). اجتماع الجيوش الإسلامية ص٦٤، ٦٥.

وهم يقولون: «إن الله هو الموصوف بالصفات، لكن ليست الصفات أعراضاً، إذ هي قديمة أزلية»[١].

وحجتهم في منع قيام الحوادث بذات الله تعالى أنهم يقولون: «إن كل ما صح قيامه بالباري تعالى فإما أن يكون صفة كمال أو لا يكون، فإن كان صفة كمال استحال أن يكون حادثاً، وإلا كانت ذاته قبل اتصافه بتلك الصفة خالية من صفة الكمال، والخالي من الكمال الذي هو ممكن الاتصاف به ناقص، والنقص على الله مُحالٌ بإجماع الأمة.

وإن لم يكن صفة كمال استحال اتصاف الباري بها لأن إجماع الأمة على أن صفات الباري بأسرها صفات كمال، فإثبات صفة لا من صفات الكمال خرقٌ للإجماع وهو أمرٌ غير جائز»[٢].

**الرد عليهم:**

لقد اعتمد أصحاب هذا القول في منعهم كون الاستواء صفة لله تعالى على حجة منع قيام الحوادث بذاته تعالى، وهي حجة واهية وقد رد عليها شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «إن المقدمة التي اعتمد عليها هؤلاء وهي قولهم: إن الخالي من الكمال الذي يمكن الاتصاف به ناقص. فيقال لهم: معلوم أن الحوادث المتعاقبة لا يمكن الاتصاف بها في الأزل، كما لا يمكن وجودها في الأزل، وعلى هذا فالخلو عنه في الأزل لا يكون خلوّاً عما يمكن الاتصاف به في الأزل.

ثم إنه لم يثبت امتناع ما ذكر من النقص بدليلٍ عقليٍّ ولا بنصٍّ من كتابٍ ولا سُنَّة؛ بل بما ادعوه من إجماع، وإذاً فمعلوم أن المنازعين في اتصافه بذلك هم من أهل الإجماع فكيف يحتج بالإجماع في مسألة النزاع.

وقولهم بإجماع الأمة على أن صفاته صفات كمال، فإن قصد بذلك صفاته اللازمة لم يكن في هذا حجة لهم، وإن قصد بذلك ما يحدث بمشيئته وقدرته لم يكن هذا إجماعاً، فإن أهل الكلام يقولون: إن صفة الفعل ليست صفة كمال ولا نقص والله موصوف بها بعد أن لم يكن موصوفاً.

ثم إن هذا الإجماع الذي ادَّعوه حجة عليهم فإنا إذا عرضنا على العقول موجودين: أحدهما يمكنه أن يتكلم ويفعل بمشيئته كلاماً وفعلاً، والآخر لا يمكنه ذلك؛ بل لا يكون كلامه إلا غير مقدور ولا مراد أو يكون بائناً عنه، لكانت العقول تقضي بأن الأول أكمل من الثاني.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦).

(٢) انظر: كتاب ابن تيمية السلفي ص١٣٠.

وكذلك إذا عرضنا على العقول موجودَيْن من المخلوقين أو مطلقاً أحدهما يقدر على الذهاب والمجيء والتصرف بنفسه والآخر لا يمكنه ذلك لكانت العقول تقضي بأن الأول أكمل، فنفس ما به يعلم أن اتصافه بالحياة والقدرة صفات كمال، به يعلم أن اتصافه بالأفعال والأقوال الاختيارية التي تقوم به والتي يفعل بها المفعولات المباينة له صفات كمال»[1].

وكذلك مما يرد به على هذا القول ما قاله ابن القيم: «إنه لو كان الاستواء عائداً على العرش لكانت القراءة برفع العرش، ولم تكن بخفضه، فلما كانت بخفض العرش دلَّ على أن الاستواء عائدٌ إلى الله تعالى»[2].

## ❁ الفريق الثاني: القول بالتفويض:

ويذهب أصحاب هذا القول إلى إثبات لفظ الاستواء فقط مع التوقف في المعنى المراد، فهم يقولون: إن الاستواء ثابتٌ في القرآن حيث إنه قد ورد في سبع آيات، وكذلك قد وردت به الأخبار الصحيحة وقبوله من جهة التوقف واجب، والبحث عنه وطلب الكيفية غير جائز وهو استواء لا نعلمه[3].

وقد ذهب إلى هذا القول البيهقي في كتابه الاعتقاد[4]، وهو أحد قولي الرازي[5].

وهؤلاء في الحقيقة ينفون صفة الاستواء، ولكن يتوقفون في المعنى الذي على زعمهم يجب تأويل اللفظ إليه.

وقد زعم كثير من الأشاعرة أن القول بالتفويض هو قول السلف[6].

ويستدلون على نسبة هذا القول إلى السلف بعباراتٍ نُقِلَت عن السلف، ظنوا أنها ترمي إلى القول بالتفويض كقول الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السُّنَّة من صفاته ﷻ».

وقول ربيعة بن عبد الرحمٰن، والإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب».

---

(١) الموافقة بين صريح العقل وصحيح النقل (٢/ ٧٣ ـ ١٧٥)، ط. دار الكتب.

(٢) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ص٦٤ ـ ٦٥.

(٣) الاعتقاد، للبيهقي ص١١٥.

(٤) الاعتقاد، للبيهقي ص١١٥.

(٥) تلخيص المحصل ص١١٤.

(٦) الاعتقاد، للبيهقي ص١١٧، الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٦)، مناهل العرفان (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٣)، تحفة المريد ص٩١ ـ ٩٢، شرح الخريدة البهية ص٧٥، الأسماء والصفات ص٥١٧.

والقول بالتفويض هو مقصود هؤلاء القوم في قولهم: (إن طريقة السلف أسلم)، حيث إنهم ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقهٍ لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

**الرد عليهم:**

معلومٌ أن نسبة هذا القول إلى السلف إنما هي محض كَذِبٍ وافتراء، ومن نَسَبَ هذا القول إلى السلف فإنما هو جاهلٌ بطريقة السلف الذين لم يقولوا بهذا القول، ولم يرد عن واحدٍ منهم أنه فوّض معنى الاستواء؛ بل إن الوارد عنهم جميعاً أنهم يفسرون الاستواء بالمعنى المراد وهو العلو والارتفاع على العرش ويؤمنون بأن الله مستوٍ على العرش حقيقة.

قال شيخ الإسلام: «وهذا القول على الإطلاق كذبٌ صريحٌ على السلف، أما في كثير من الصفات فقطعاً، مثل أن الله فوق العرش فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما قصدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك»[(١)].

وقال في موضعٍ آخر: «وقد فسر الإمام أحمد النصوص التي نسميها متشابهات فبيَّن معانيها آيةً آيةً، وحديثاً حديثاً ولم يتوقف فيها هو والأئمة قبله مما يدل على أن التوقف عن بيان معاني آيات الصفات وصرف الألفاظ عن ظواهرها لم يكن مذهباً لأهل السُّنَّة وهم أعرف بمذهب السلف، وإنما مذهب السلف إجراء معاني آيات الصفات على ظاهرها بإثبات الصفات له حقيقة، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمر كما جاءت دالة على المعاني لا تُحرّف ولا يُلحد فيها»[(٢)].

ويقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «تنازع الناس في كثير من الأحكام ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضعٍ واحد؛ بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فَهْم معانيها وإثباتِ حقائقها؛ أعني: فَهْم أصل المعنى لا فَهْم الكنه والكيفية»[(٣)].

وأما بالنسبة إلى ما استدل به أصحاب هذا القول على أن القول بالتفويض هو مذهب السلف وذكرهم لقول الإمام مالك: (الاستواء معلوم والكيف مجهول

---

(١) الفتوى الحموية ص٦٤.
(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٤).
(٣) مختصر الصواعق (١/ ١٥).

والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)، فليس المراد ههنا تفويض معنى الاستواء ولا نفي حقيقة الصفة، ولو كان المراد الإيمان بمجرد اللفظ من غير فَهْم على ما يليق بالله لما قال: (الكيف مجهول)؛ لأنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفيَّة إذا لم يفهم عن اللفظ معنى[١].

والاستواء على هذا المعنى لا يكون معلوماً؛ بل هو مجهول بمنزلة حروف المعجم، لكن الأمر على عكس ذلك، فنفى علم الكيفية؛ لأنه أثبت الصفة وأراد بقوله: الاستواء معلومٌ معناه في اللغة التي نزل بها القرآن فعلى هذا يكون معلوماً في القرآن.

ومعلومٌ أن ادِّعاء هؤلاء أن مذهب السلف إنما هو القول بالتفويض سببه اعتقاد هؤلاء أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ـ كان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى ـ فبقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوعٍ من التكلُّف. وهذا التردد هو الذي وقع فيه من قال بالتفويض من هؤلاء كالبيهقيِّ والرازي، فهم لم يلتزموا بهذا القول مطلقاً؛ بل غالباً ما يخالفونه كما فعل الرازي في تأسيسه حيث جنح إلى التأويل وترك القول بالتفويض.

### ❁ الفريق الثالث: قول المشبهة:

والمقصود بهم الهشامية[٢] من الروافض، والكرامية[٣]، وغيرهم.

وهؤلاء يُثبتون استواء الله وارتفاعه فوق عرشه، إلا أنهم تعمَّقوا في الكلام على كيفية ذلك الاستواء.

فالهشامية مثلاً يقولون: إن الله تعالى مماس لعرشه لا يفضل منه شيء في العرش ولا يفضل عن العرش شيء منه[٤].

---

(١) الفتوى الحموية ص٢٥.

(٢) هم أصحاب هشام بن عبد الحكم الرافضي من الإمامية، وتنسب إليه وإلى هشام بن سالم الجواليقي أحياناً، من الإمامية المشبهة.
انظر: المقالات (١/٣١ ـ ٣٤)، الملل والنحل (١/١٤٤ ـ ١٤٧).

(٣) هم أصحاب محمد بن كرام وهم طوائف يبلغ عددهم اثنتي عشرة فرقة وأصولها ستة هي: العابدية، والنونية، والزرينية، والإسحاقية، والواحدية، وأقربهم الهيصمية.
انظر: الملل والنحل (١/١٤٤ ـ ١٤٧).

(٤) الملل والنحل (٢/٢٢).

وأما الكرامية فقد تعددت أقوالهم في كيفية استوائه:

فمنهم من يقول: إنه على بعض أجزاء العرش.

ومنهم من يقول: إن العرش مكان له وإن العرش امتلأ به.

ومنهم من يقول: إنه لو خلق بإزاء العرش عروشاً موازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له لأنه أكبر منها كلها.

ومنهم من يقول: إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولاً بالجواهر لاتصلت به[(١)].

وقول هؤلاء المشبهة إنما هو نتيجة لازمة لأقوالهم في صفات الله وكلامهم في ذاته.

فالهشامية يقولون: «إن الله جسمٌ ذو أبعاضٍ له قدر من الأقدار، ولكن لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء».

ونُقِل عنهم أنهم قالوا: إنه سبعة أشبار بشبر نفسه، وإن له مكاناً مخصوصاً ووجهة مخصوصة وإنه يتحرك وحركته فعله، وليست من مكانٍ إلى مكان وهو متناهٍ بالذات غير متناهٍ بالقدرة، وإنه مماس لعرشه ولا يفضل منه شيء من العرش ولا يفضل عن العرش شيء منه»[(٢)].

وأما الكرامية فيقول ابن كرام: «إن معبوده مستقرٌّ على العرش استقراراً وإنه بجهةٍ فوقَ ذاتاً وإنه أُحدي الذات أُحدي الجوهر وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا».

ولهم في معنى العظم خلاف فقال بعضهم: «إنه مع وحدته على جميع أجزاء العرش والعرش تحته وهو فوقه كله على الوجه الذي هو فوق جزء منه».

وقال بعضهم: «أنه يلاقي مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد، وهو يلاقي جميع أجزاء العرش وهو العلي العظيم».

وقالت المهاجرية منهم: إنه لا يزيد على عرشه في جهة المماسة ولا يفضل منه شيء على العرش، وهذا يقتضي أن يكون عرضه كعرض العرش.

وصار المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهةٍ فوق وأنه محاذٍ للعرش»[(٣)].

**الرد عليهم:**

هذا القول للمشبهة يتضمن حقّاً وباطلاً.

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٤٤ ـ ١٤٧). (٢) المصدر السابق (٢/ ٢٢).

(٣) انظر: كتاب التجسيم عند المسلمين ص٢٠٥.

فالحق فيه هو: اعترافهم بعلوِّ الله واستوائه على عرشه، وأنه بائنٌ من خلقه والخلق بائنون عنه.

وأما الباطل فهو: كلامهم في ذات الله والتعرض لكيفية استوائه، وهو كلامٌ باطلٌ وفاسدٌ ليس لهم به دليل من القرآن أو السُّنَّة؛ بل هو قول على الله بغير علم فالله ﷻ لم يطلعنا على كيفية ذاته فأنّى لنا أن نعلم كيفية صفاته، وأمر الكيفية هو مما استأثر الله بعلمه قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة ٢٥٥].

ومما يدلنا على فساد هذا القول وعدم وجود دليل لأصحابه على ما يقولون هو اختلاف آرائهم وأقوالهم عند الحديث عن ذات الله وكيفية استواءه. فمن خلال عرض أقوالهم يتضح اختلافهم وتناقضهم، وما ذاك إلا لأنّهم يفترون على الله الكذب قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

والسؤال الذي ينبغي أن يوجه إلى هؤلاء المشبهة في هذا المقام هو: أين الدليل من الكتاب أو السُّنَّة على ما تزعمون؟

والجواب معروفٌ وهو أنه لا دليل لهم على ذلك لا من القرآن ولا من السُّنَّة.

ومما ينبغي معرفته أن الكلام على كيفية ذات الله أو كيفية استوائه أو غيرها من الصفات هو أمرٌ غير جائز عند السلف ويحرم الخوض فيه؛ بل يبدعون السائل عن ذلك، ولذلك بدّع الإمام مالك السائل الذي سأله عن كيفية استواء الباري ﷻ، حيث قال له: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب، وما أراك إلا رجل سوء، وأمر بإخراجه)، وما قاله الإمام مالك هو الذي جاءت به النصوص وهو الذي سار عليه السلف جميعاً.

ومما ينبغي معرفته أن السلف مع إثباتهم لمعنى الاستواء واعتقادهم بأن الله مستوٍ على عرشه ومرتفع عليه، إلا أنهم يَكِلُون علم كيفية ذلك الاستواء إلى الله ﷻ لأن أمره هو مما استأثر الله بعلمه. وفي ذلك يقول القرطبي: «ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة وإنما جهلوا كيفية الاستواء، فإنه لا تعلم حقيقته كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم - يعني في اللغة - والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة»[1].

وقال ابن القيم: «إن العقل قد يئس من تعرف كنه صفات الله وكيفيتها، فإنه لا

(١) تفسير القرطبي.

يعلم كيف الله إلا الله. وهذا معنى قول السلف (بلا كيف)؛ أي: بلا كيف يعقله البشر، فإنه من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟ ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها، فالكيفية وراء ذلك. كما أنَّا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف كيفيتها مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فعجزنا من معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم»[١].



(١) مدارج السالكين (٣/ ٣٥٩).

**﴿١٣٦﴾ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني ـ شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده ـ قال: أحببتُ أن أُوصي أصحابي بوصيةٍ من السُّنَّة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين».**

## الشرح

معمر بن أحمد الأصبهاني شيخ الصوفية، والصوفية قد مرت بمراحل؛ فكان أولها زهدٌ وتجرد ولزومٌ لعقيدة أهل السُّنَّة؛ ولو قرأت في «الغنية لطالبي طريق الحق عَزَّ وَجَلَّ» لعبد القادر الجيلاني، أو في غيرها من كتب الصوفية للمتقدمين، تجد أن كلامهم في الاعتقاد هو نفس كلام السلف من أهل السُّنَّة، ولكن بعد ذلك صار فيهم ما صار من الانحراف والبعد عن المنهج الحق؛ بسبب ما دخل عليهم من الجهل.

وترك العلم الصحيح أدى بهؤلاء وغيرهم إلى الانحراف والشطط الذي عليه البعض الآن؛ لأن الإنسان إنما يهتدي بالعلم وبالنور، الذي جعله الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ طريقاً للهداية.

أمَّا إذا ترك الإنسان العلم فهذا أضر ما يكون عليه؛ لأن ترك العلم معناه الجهل، والجهل يُصيب الإنسان في العلم والعمل؛ فأصيب الصوفية بترك العلم، وهذا شيءٌ خطير؛ لأن منهج أهل السُّنَّة يقوم على العلم والعمل معاً.

وأهل السُّنَّة في هذا الأمر يقابلهم فئتان: أهل الكلام وأهل التصوف.

فأهل السُّنَّة منهجهم يقوم على العلم والعمل معاً، فالعلم وحده لا يكفي لكي يكون العبد من أهل السُّنَّة؛ فلا يعتقدنَّ بعض طلبة العلم أنه بمجرد ما فهم مسائل اعتقاد أهل السُّنَّة أن هذا يكفيه ويُغنيه عن العمل! فهو بهذا يكون قد حادَ عن منهج أهل السُّنَّة، وهذا للأسف أمرٌ يقع فيه بعض طلبة العلم؛ حيث تراه عارفاً بالمسائل ومدركاً لها، ويجيب فيها الجواب الصحيح، لكن تنظر له من ناحية العمل تجد أن عنده تقصيراً فيه.

فهذا واقعٌ وملموس، وهذا للأسف انحراف، ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن

تيمية: «من دعا إلى العلم دون العمل المأمور به كان مضلّاً، ومَن دعا إلى العمل دون العلم كان مضلّاً، وأضل منهما مَن سلك في العلم طريق أهل البدع؛ فيتبع أموراً تُخالف الكتاب والسُّنَّة يظنها علوماً وهي جهالات. وكذلك مَن سلك في العبادة طريق أهل البدع؛ فيعمل أعمالاً تُخالف الأعمال المشروعة يظنها عبادات، وهي ضلالات. فهذا وهذا كثير في المنحرف المنتسب إلى فقه أو فقر. يجتمع فيه أنه يدعو إلى العلم دون العمل، والعمل دون العلم، ويكون ما يدعو إليه فيه بدعٌ تُخالف الشريعة.

وطريق الله لا تتم إلا بعلمٍ وعمل، يكون كلاهما موافقاً الشريعة.

فالسالك طريق الفقر والتصوف والزهد والعبادة إن لم يَسلك بعلم يُوافق الشريعة، وإلَّا كان ضالّاً عن الطريق، وكان ما يُفسده أكثر مما يصلحه. والسالك من الفقه والعلم والنظر والكلام إن لم يُتابع الشريعة ويَعمل بعلمه وإلَّا كان فاجراً ضالّاً عن الطريق. فهذا هو الأصل الذي يجب اعتماده على كل مسلم»[(١)].

فمن كان عنده علم بدون عمل ففيه شَبَهٌ بأهل الكلام؛ لأنهم اهتموا بالعلم وامتدحوه وأهملوا العمل، وجاء الصوفية في المقابل؛ فاهتموا بالعمل وامتدحوا وأهملوا العلم.

فهذه القسمة مهمة لطالب العلم جدّاً؛ لأنها أشبه بجناحي الطائر، فإذا أردت أن تكون سُنِّيّاً سلفيّاً فلا غنى لك عن هذين الجناحين: (العلم والعمل).

ولذلك حمل الإمام أحمد رحمه الله تعالى على الحارث المحاسبي؛ حيث وجده مهتمّاً بالكلام في محاسبة النفس وأخذها بالشدة وسلوك طريق التقشف التي لم يَرِد بها الشرع مُتَقَلِّلاً من شأن العلم النافع (الكتاب والسُّنَّة).

ومنهج أهل السُّنَّة يرفض ذلك رفضاً تامّاً؛ فأهل السُّنَّة يقولون: لا بد من العلم والعمل معاً، وينبغي أن يكون كلٌّ من العلم والعمل مبنيّاً على الكتاب والسُّنَّة، فينبغي أخذ العلم من الكتاب والسُّنَّة، وينبغي كذلك أخذ العمل من الكتاب والسُّنَّة.

فأهل الكلام اهتموا بالعلم فقط، وأهملوا العمل، ولذلك إذا قرأت في كتبهم تجد التركيز على القضايا العلمية (النظرية)، ولا تجد فيها ذكراً لجانب العمل.

ولذلك تلمس الآن في واقعهم: أنَّ الأشعرية منهم بحاجةٍ ماسةٍ إلى العمل؛

(١) مجموع الفتاوى (١١/١١، ١٢).

فيلجأون إلى الصوفية؛ فيضمون إلى باطلهم باطلاً آخر؛ لأن علمهم لم ينبنِ على الكتاب والسُّنَّة.

وهذا أوقعهم في تخبطٍ شديد، حتى إن الشيطان دخل عليهم من هذا الباب، وخيَّل لهم أنهم يرون الله، وأنه يُكشف لهم الحجاب، وغير ذلك من أباطيلهم وترّهاتهم.

ولذلك نحذِّر طلبة العلم ـ الذين يحرصون على اتباع منهج السلف ـ من إهمال جانب العمل، ونعم، نرى في الكثير من طلبة العلم حرصاً على طلب العلم وتحصيله وجمعه، ولكنهم في العمل على حال بعض أهل الكلام، وبالتالي نذكرهم بقول شيخ الإسلام: «إن مَن كان فيه تركٌ للعمل ففيه شَبَهٌ بأهل الكلام»[1]. وليس هذا من منهج أهل السُّنَّة، وإنما منهج أهل السُّنَّة هو (العلم والعمل) معاً؛ لأن العلم حجة على صاحبه إذا لم يَعمل به.

وقد ثبت في الحديث الصَّحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ أول الناس يُقضى يوم القيامة عليه رجلٌ استشهد فأُتيَ به فعرَّفه نعمَه فعَرَفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت، قال: كَذَبت، ولكنك قاتلت لأن يُقال: هو جريء، فقد قيل، ثم أُمر به فسُحبَ على وجهه حتى أُلقي في النار. ورجلٌ تعلَّم العلم وعلَّمه وقرأ القرآن فَأُتِي به فعرَّفه نعمَه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: تَعَلَّمت العلم وعَلَّمْتُه وقرأت فيك القرآن. قال: كذبت، ولكنك تعلمت ليقال: عالم، وقرأت القرآن ليقال: هو قارئ، فقد قيل. ثم أُمر به فسُحبَ على وجهه حتى أُلقي في النار. ورجلٌ وَسَّع الله عليه وأعطاه من أصناف المال فَأُتِي به فعَرَّفه نعمه فعرفها، قال: فما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيلٍ تُحب أن يُنفق فيها إلا أنفقت فيها لك. قال: كذبت، ولكنك فعلت ليقال: هو جواد، فقد قيل، ثم أُمر به فسُحبَ على وجهه ثم أُلقي في النار**»[2].

فإذا كان هدفك من تحصيل العلم أن تَجعله مجرد أداة تتحصل بها على متاع الدنيا؛ كمنصبٍ أو منزلةٍ أو مالٍ دون أن تعمل بما علمت، فلا بد أن هناك خللاً في النية وبُعداً عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة.

فالصوفية في بدايتها كانت زُهداً وتجرّداً، ولكن بسبب الميل إلى جانب العمل

---

(١) انظر: كتاب درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٧٠).

(٢) رواه مسلم (١٩٠٥).

والتقليل من جانب العلم، نتج عن ذلك ظهور فئة منهم عندهم جهل، ثم تبع ذلك انحراف عن مُعتقدِ أهل السُّنَّة، إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم، فترى المتصوفة ليسوا من أهل علم، ولا عندهم حرص عليه.

وتجد أن ما عندهم من أذكار وأوراد يقدمونها على كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، وترى من حرصهم على التربية أنهم يهملون جانب العلم تماماً؛ فبالتالي نتج عن ذلك التخبط الذي وقعوا فيه.



**«قال فيها: وإن الله استوى على عرشه بلا كيفٍ، ولا تَشبيهٍ، ولا تأويلٍ، والاستواء معقول، والكيف فيه مجهول، وأنه ﷻ مُستوٍ على عرشه بائنٌ من خلقه، والخلق منه بائنون؛ بلا حلول، ولا ممازجة، ولا اختلاط، ولا ملاصقة؛ لأنه المنفرد البائن من الخلق، الواحد الغني عن الخلق»[1].**



فهذا الأصبهاني من شيوخ الصوفية في حدود المائة الرابعة أوصى أصحابه بهذه الوصية، ومن هذه الوصية إثبات عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في مسائل الاستواء على العرش.

فهذه أمور واضحة قرر فيها عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في مسألة العلو والاستواء وقد سبق تقريرها في بداية الشرح.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/٢٤٨).

«وإنَّ الله ﷻ سميعٌ، بصيرٌ، عليمٌ، خبيرٌ، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلَّى لعباده يوم القيامة ضاحكاً[(١)]، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء: «فيقول: هل مِن داعٍ فأستجيب له؟ هل من مستغفرٍ فأغفر له؟ هل مِن تائب فأتوب عليه؟ حتى يطلع الفجر»[(٢)].

ونزول الربِّ إلى السماء بلا كَيْفٍ ولا تشبيهٍ ولا تأويل؛ فمن أنكر النزول أو تأوَّل فهو مبتدعٌ ضال، وسائر الصفوة من العارفين على هذا»[(٣)].

## الشرح

ثم بعد ذلك ذكر جملة من الصفات منها السمع، والبصر، والعلم، والخبرة، والكلام، والرضى، والسخط، والضحك، والعجب، والتجلي، والنزول، وقرَّر عقيدة أهل السُّنَّة في هذه المسائل.

والأصبهاني ليس وحده في هذا، حتى عبد القادر الجيلاني في كتابه «الغنية»، يقرر ـ أيضاً ـ هذه العقيدة، وسينقل عنه شيخ الإسلام بعد ذلك، وهكذا ـ أيضاً ـ وأبو إسماعيل الهروي صاحب «منازل السائرين» يقرِّر هذه العقيدة.

فقديماً كانت مسائل الاعتقاد واضحة عند الصوفية المتقدمين، وكانوا على الطريق المستقيم فيها، وإن وجد بعض الخلل في النواحي الأخرى، لكن كانت أمور الاعتقاد العلمية صافيةً إلى أن اختلط الحابل بالنابل، وأصبحت الآن الصوفية شريكة الأشعرية أو شريكة الماتريدية، وأصبح لا يستغني أحدهما عن الآخر، وقامت مدارس ومعاهد تقرر معتقد الأشعرية؛ وترى أحدهم يقول: أنا أشعري العقيدة نقشبندي الطريقة، أو رفاعي الطريقة، أو أحمدي الطريقة، أو شاذلي الطريقة، إلى غير ذلك من الطرق التي لا حَصر لها ولا عدد.

وهذا يؤكد البُعد عن الكتاب والسُّنَّة؛ مصداقاً لقوله ﷻ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء: ٨٢].

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٤٩). (٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٦، ٢٥٧)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٩١)، واجتماع الجيوش، لابن القيم ص٢٧٦، والعلو، للذهبي ص١٧٧.

**﴿١٣٧﴾ قال المصنف** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وقال الشيخ الإمام أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن هارون الخَلَّال في كتاب «السُّنَّة»: حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا إبراهيم بن الحارث ـ يعني: العبادي ـ حدثنا الليث بن يحيى، قال: سمعت إبراهيم بن الأشعث، قال أبو بكر ـ وهو صاحب الفُضَيْل ـ قال: سمعت الفضيل بن عياض يقول: «ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؛ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]، فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه.**

**وكل هذا النزول، والضحك، وهذه المباهاة[(١)]، وهذا الاطلاع[(٢)]، كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يَطَّلع؛ فليس لنا أن نتوهَّم كيف وكيف. فإذا قال الجهمي: أنا أكفر بربٍّ يزول عن مكانه. فقل: بل أؤمن بربٍّ يَفعل ما يشاء».**

**ونقل هذا عن الفضيل جماعة، منهم البخاري في «خلق أفعال العباد»[(٣)].**

**ونقله شيخ الإسلام[(٤)] بإسناده في كتابه «الفاروق» فقال: حدثني يحيي بن عمار، ثنا أبي، ثنا يوسف بن يعقوب، ثنا حَرَميّ بن علي البخاري، وهانئ بن النضر، عن الفضيل».**

---

(١) كما في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قال رسول الله ﷺ: **«ما مِن يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنَّه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة؛ فيقول: ما أراد هؤلاء؟»**. رواه مسلم (١٣٤٨).

(٢) كما في حديث حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: فقال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «دعني يا رسول الله، أضرب عنقه ـ أي: حاطب ـ فقال رسول الله ﷺ: **«إنَّه قد شهد بدراً، وما يدريك لعل الله عَزَّ وَجَلَّ اطَّلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»**. رواه البخاري (٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤).

(٣) وقد نقل البخاري الجزء الأخير من ذلك من قوله: «فإذا قال لك الجهمي...»، ورواه عنه معلقاً. انظر: خلق أفعال العباد ص٣٦.

وروواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٢/ ٤٥٢)، وأبو إسماعيل الصابوني في عقيدة السلف ص٥٠.

(٤) أي: أبو إسماعيل الهروي.

## الشرح

هذا نقلٌ عن الفضيل بن عياض في مسألة الكيفية، وقد علمنا أن من معتقد أهل السُّنَّة والجماعة عدمَ الخوض في الكيفية، وقد قعَّد الإمام قاعدةً في هذا فقال: «ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو؛ لأن الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]، فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه».

فلا يجوز للإنسان أن يخوض في الكيفية؛ لا بفكره ولا بخواطره ولا بلسانه، ولا حتى بمجرد السؤال عن ذلك؛ باعتبار أن هذا الأمر أمرٌ قد غيَّبه الله ﷻ عن عباده، وقد قال ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، والله ﷻ لم يُطْلِع الخلقَ على كيفية ذاته؛ قال ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ۝١١٠﴾ [طه: ١١٠]، وقال ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فلذلك مِن وصية الفضيل بن عياض هنا أن قال: «ليس لنا أن نتوهم في الله كيف هو»[١]؛ أي: أنه ليس لواحدٍ منا أن يَخوض في هذه المسألة بفكره أو برأيه، فينبغي على الإنسان أن يُوصد هذا الباب؛ لأن أيَّ كلام فيه يُعَدُّ من التقوُّل على الله ﷻ بغير علم، وقد قال ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٣٣﴾ [الأعراف: ٣٣].

فلا يجوز التقوُّل على الله ﷻ بغير علم، وهذه قاعدة من قواعد أهل السُّنَّة والجماعة: أنه ليس لقائل ولا لطالب علم ولا لخائض في هذه المسائل: أن يتحدث عن أمر الكيف، وإذا خطر للإنسان خاطر في ذلك، فعليه أن يَرُدَّ هذا الخاطر إلى النصوص، وأن يقف عند الحدِّ الذي أوقفنا الله ﷻ عنده.

والمؤمن يَمتثل قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فأمرٌ لا عِلم لك به، لا يجوز لك أن تَدخل فيه بأي حال من الأحوال.

وعلَّل الفضيل بن عياض ذلك فقال: «لأنَّ الله تعالى وصف نفسه فأبلغ، فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٤]».

---

(١) وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٦٢).

والشاهد من هذه السورة: **قوله:** ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]، فمعلومٌ أن الشيء إنما تُعْلَم كيفيته من وجوه:

الأول: برؤيته ومشاهدته؛ فالإنسان متى ما شاهد الشيء ورآه استطاع أن يصفه، وهذا كما نعلم جميعاً أنه في حق الله تعالى مُمتنع، وحديث النبي ﷺ واضحٌ في ذلك حيث قال للصحابة رضوان الله عليهم: «**تَعَلَّمُوا؛ أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷻ حَتَّى يَمُوتَ**»(١)، إذاً فباب رؤية الله تعالى ـ والاطِّلاع على كيفية ذاته ـ مَوصودٌ إلى قيام الساعة.

الثاني: وجود النظير المماثل أو المساوي للشيء؛ فأنت إذا رأيت شخصاً، ثم رأيت من يشبهه قلت: هما في الهيئة والشكل سواء، ولذلك قال الله ﷻ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]، ومعنى الكفو أو الكفؤ على القراءة الأخرى المتواترة: هو المَثيل والشبيه والنظير. فإذاً ليس هناك مثيلٌ لله حتى نقيس الله ﷻ عليه.

فإذاً، لم يبقَ لنا أيُّ طريق لمعرفة الكيفية، فهذا بابٌ موصود، وبالتالي لا يجوز الخوض فيه بأيِّ حال من الأحوال، وهذه من الأُسس الثابتة في منهج أهل السُّنَّة والجماعة.

ثم قال بعد ذلك: «**وكل هذا النزول والضحك وهذه المباهاة وهذا الاطلاع، كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يَطَّلع**»، فليس لنا أن نتوهم كيف وكيف، كيف يضحك؟ كيف ينزل؟ كيف استوى؟ كيف يباهي؟ كل هذه أمور غيبية بالنسبة لنا، فينبغي على طالب العلم ألَّا يتجرَّأ في هذا الباب وألَّا يخوض فيه ولو بمجرد التعبير.

فَمِن مُعتقدِ أهل السُّنَّة: أن الإنسان إذا أثبت صفةً من الصفات، فقال مثلاً: ينزل ربنا ﷻ للسماء الدنيا، أن يقول في ذلك: كما يليق بجلاله وكماله، والله أعلم بكيفية نزوله، وهكذا، والله يضحك ﷻ كما يليق بجلاله وكماله ﷻ، والله أعلم بكيفية ذلك.

ففي كل هذه الصفات يجب على الإنسان أن يقف فيها على النص، ومعلومٌ أن العبد إذا تمسك بذلك فقد تميَّز عن طوائف التعطيل وطوائف التشبيه؛ لأن طوائف

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَاب ذِكْرِ ابْنِ صَيَّادٍ، برقم (٢٩٣٠)، والترمذي (٢٢٣٥).

التعطيل يقولون مثلاً: لا نعقل من الضحك إلا تكشير الأنياب. وهذا سوء تعبير؛ لأن الذي أخبر بالضحك هو النبي ﷺ. وضحك الله هو كما يليق بجلاله وكماله ﷻ.

فبالتالي لا ينبغي للإنسان أن يخوض في شأن هيئة هذا الضحك، أو كيفيته، وفي الوقت ذاته لا يجوز له أن يُؤَوِّل أو يُحَرِّف هذه النصوص؛ لأنها نصوص واضحة في إثبات تلك الصفات، ولا تقبل تلك التأويلات بأيِّ حالٍ من الأحوال.

ثم يقول الفضيل: «**فإذا قال الجهمي: أنا أكفر بربٍّ يزول عن مكانه. فقل: بل أومن بربٍّ يفعل ما يشاء**»[١]. فهكذا جواب أهل السُّنَّة؛ أنهم يتمسكون بهذه النصوص ويعتصمون بها ويثبتونها لله ﷻ؛ لأن الله ﷻ قد أخبر بها، وكذلك رسوله ﷺ قد أخبر بها.

ولذلك لما قال بعض هؤلاء: إذا أثبتَّ جهة العلو يَنبغي أن تثبتَ جهة السفل؛ لأن مَن له فوق له تحت[٢]!

وهذه شُبهة من شبهات الجهمية؛ قالوا: إذا أثبتَّ لله ﷻ جهة العلو فيجب أن تثبتَ له جهة السُّفل، أو تثبت له التحتية كما أثبتَّ له الفوقية والعُلُوّ.

فما كان جواب أهل السُّنَّة إلا أن قالوا: لو أثبتَ الله لنفسه التحت، لأثبتناه له كذلك، لكننا لم نثبت العلوَّ له من تلقاء أنفسنا، وإنما الله هو الذي أثبته لنفسه ﷻ؛ لذلك فنحن نُثبت له ما أثبته لنفسه ابتداء.

فانظر إلى جواب أهل السُّنَّة الذي يلجم كلَّ معارض في هذا، فالله ﷻ هو الذي أثبت لنفسه جهة العلوِّ، وهو الذي أثبت لنفسه الاستواء على العرش، فهذا أمرٌ لم يَصدر من البشر ولم يصدر منا في حقه ﷻ!

فعندما قال الجهمي: أنا أكفر بربٍّ يزول عن مكان، كان جواب السنِّي: بل أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء.

فالمؤمن يُسَلِّم بخبر الله ﷻ ويؤمن به ولا يُكذبه، بخلاف أهل التعطيل الذين أنكروا ذلك وحاولوا جاهدين أن يَنفوا تلك الصفات بأنواع وطرق من التأويلات قد ذكرناها سابقاً.

فمثلاً لو جئت للجهمية أو المعتزلة، وكذا غالب الأشاعرة والماتريدية، لوجدتهم

---

(١) انظر: خلق أفعال العباد، للبخاري ص٣٣.
(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٣١٩/٥).

- مثلاً - ينكرون الاستواء، ويُؤوِّلونه بالاستيلاء، ويؤوِّلون اليد بالنعمة، أو القوة، أو القدرة، وهكذا.

وقدماء الأشاعرة والكلابية كانوا يُفَوِّضون، وهكذا تبعهم بعض المتأخرين فسكتوا عن هذه الصفات، وقالوا: الله أعلم بمراده منها، وإن كانوا في نفس الأمر لا يُثبتونها، لكنهم لا يحدِّدون معنًى لتلك الصفات.

وتارةً يقولون: هي صفات ذات لا صفات فعل.

وبخاصةً في صفات الأفعال ينكرون كونها صفة فِعل، على قول بعضهم: إن الحوادث لا تَحل بذات الله تعالى؛ فبالتالي لا يُثبتون أيَّ صفة من صفات الأفعال.

وتارةً يقولون: هذه الصفات إنما هي فِعل يفعله الله في الشيء، فمثلاً قالوا في الاستواء: الاستواء هو فِعل يفعله الله في العرش[1]؛ فينفون كون الاستواء صفةً لله تعالى.

فطرقهم في التأويل متعددة، ولذلك ينبغي على طالب العلم أن يحذر من ذلك كله، وأن يُثبت الصفة كما أثبتها الله ﷻ لنفسه وكما أثبتها له رسوله ﷺ، ويؤمن بمعناها، ويَكِلُ أمر الكيف إلى الله ﷻ، مع اعتقاده في نفس الأمر أن الله تعالى ليس كمثله شيء؛ بمعنى: أن لله ﷻ خصائص في ذلك الأمر لا يعلمها البشر.



(١) انظر: شرح حديث النزول، لابن تيمية ص٥٨.

**﴿١٢٨﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال عمرو بن المكي في كتابه الذي سَمَّاه: «التعرف بأحوال العباد والمتعبِّدين»، قال: «ما يجيء به الشيطان للتائبين»، وذكر أنه يُوقعهم في القنوط، ثم في الغرور وطول الأمل، ثم في التوحيد».**

## الشرح

نقل المصنف كلام الهروي في كتابه «الفاروق»: الذي سَمَّاه «التعرف بأحوال العباد والمتعبِّدين»، وذكر «ما يجيء به الشيطان للتائبين»، يقصد وسائل الشيطان في هذا الباب، ومعلومٌ أن الشيطان يسعى لإغواء بني آدم.

فالشيطان يأتي لبني آدم من بابين هما:

باب الشهوات.

وباب الشبهات.

فإن وجد في العبد ميلاً للشهوات جاءه من باب الشهوات، وإن وجد فيه صلابةً وقوة دين دخل عليه من باب الشُّبهات.

فعلى الإنسان أن يحذر من ذلك، فلا يظننَّ أنه بمجرد نجاته من الشهوات المحرمة وبُعْدِهِ عنها أنه قد سلم ونجا! لا، فإن الشيطان سيدخل عليه من الباب الآخر؛ باب الشبهات.

ومن الشبهات التي يلقيها الشيطان على ابن آدم: القنوط؛ أي: يُيَئِّسُ الإنسان من رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ، ويجعله يظن أنه هالك، وأنه لا سبيل إلى نجاته لما وقع فيه من مُحرمات؛ فيأتيه الشيطان من هذا الباب.

أو يأتيه من باب الغرور وطول الأمل، فيجعله يسوِّف الساعة وراء الساعة، واليوم وراء اليوم، والشهر وراء الشهر؛ وتمضي الأيام وهو في غرورٍ وطول أمل.

فالشيطان يأتي للإنسان من هذا الباب، وله طرق متعددة.

ومما لا شك فيه أن الجهل من أخطر ما يكون على المسلم، لذا فإن الشيطان إذا وجد في الإنسان جهلاً أوقعه في أحد أمرين خطيرين: إمَّا التساهل والانحلال، وإمَّا الغلو والتشدد.

وهذا كثير في الناس اليوم، إمَّا أن تراه متساهلاً غير ملتزم بأمور الدين، فقد يكون مضيعاً لفرائض الإسلام، واقعاً في الشهوات المحرمة، مبتعداً عن هدي الإسلام في هيئته ولباسه وكلامه وحياته كلها.

وإما أن تراه غالياً متشدداً في الدين على جهل.

فيدخل الشيطان على الإنسان من هذا الباب، لما يَرى عنده من قِلَّة علم، فيبدأ بعد ذلك يزيِّن له الآراء والأحكام والأقوال المتشددة، حتى يوقعه في غلُوٍّ يُخرجه عن هذا الدين، والنبي ﷺ حَذَّرنا من الغلُوِّ في الدين؛ فقال: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ»[1]، وقال هذا عند لقط الحصى من المزدلفة، فنهى عن الغلُوِّ في قدر الحصى، فما بالنا في سائر أمور الدين؟

وبَيَّن النبي ﷺ حال الخوارج، فقال: **«تُحَقِّرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَكُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَأَعْمَالَكُمْ مَعَ أَعْمَالِهِمْ»**[2].

إذاً، هم أهل دين والتزام، حتى إن أحدهم من كثرة تعبُّده وصلاته وصيامه يفوق الصحابة في ذلك، ويحقِّرون صلاتهم إلى صلاتهم، ومع ذلك يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية.

وفي كتاب «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن القيم، بيانٌ لمسالك ودروب الشيطان التي يَسلكها مع بني آدم فيجدر الاطلاع عليه.

وينبغي على الإنسان أن يحذر هذه الأبواب، وأن يُغلقها جميعاً، ولا يظن أنها باب أو بابان أو ثلاثة؛ بل هي أبواب كثيرة، والنجاة من ذلك كله أن يعتصم الإنسان بالعلم الصحيح والعمل الصحيح؛ لأن الشهوات تأتي في ناحية الإرادة والعمل؛ والشبهات تأتي في ناحية التفكير والنظر، فإذا سلِم الإنسان في فكره ونظره لا يسلَم حتى يكون على علم، وإذا سلِم في إرادته لا يسلَم حتى يكون على عمل صحيح؛ فبالتالي يغلق أبواب الشر كلها على الشيطان.

---

(١) انظر: سنن ابن ماجه برقم (٣٠٢٩)، والنسائي (٣٠٥٧)، وأحمد في المسند، (ومِنْ مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ) (١٨٥١)، وقال الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٦/ ٧٠): صحيح.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كِتَاب اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ، بَاب قَتْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، برقم (٦٩٣١)، ومسلم كِتَاب الزَّكَاةِ، بَاب ذِكْرِ الْخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ (١٠٦٤)، وأبو داود (٤٧٦٤)، وابن ماجه (١٦٩)، والنسائي (٢٥٧٨)، ومالك (١٠)، وأحمد في المسند»، (مُسْنَد الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (١١٢٨٥).

فإذا بنى الإنسان فكره ونظره على علم صحيح، مَيَّز فيه بين ما هو من دين الله تعالى وما ليس من دينه ﷻ. وهذا كله إنما يتأتى من العلم المبنيِّ على الكتاب والسُّنَّة، ولذلك لا تَستغرب عندما يبوِّب البخاري باباً بعنوان: «باب العلم قبل القول والعمل»؛ لأن العلم يَحرس الإنسان ويحميه وينجيه بإذن الله ﷻ من المهالك.

فالإنسان بحاجة إلى ما يُصحِّح به نظره وفكره، حتى تستقيم لديه الموازين؛ فيَعرف ما ينفعه وما يضره، وهذا إنما يتأتى بالعلم؛ لأن هذا العلم مِن أول ما يغرس في هذا الإنسان معرفة الله ﷻ، ولذلك الجهل إنما يؤدي إلى الجهل بالله ﷻ، وتذكر قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، وتأمل قوله تعالى: ﴿فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾؛ بمعنى: أن يصل الإنسان إلى حالٍ لا يَعرف فيه ما يصلحه وينفعه.

وانظروا إلى أولئك الذين نراهم في هذه الدنيا وقد أصبحوا في عداد البهائم وصاروا لا يعرفون الله ﷻ، وترى مِن أحوالهم ما الله به عليم، من ضياعٍ لأنفسهم في أمور الآخرة؛ بل حتى في أمور الدنيا.

فانظر ـ مثلاً ـ إلى الأماكن التي يجتمع فيها هؤلاء؛ فترى الواحد منهم يتعاطى السم الزعاف، ويُهلك صحته التي وهبها الله ﷻ له، وتراه غارقاً في لهوه وتجري به الأيام حتى ينتهي عمره، ثم بعد ذلك يلقى مصيره عند الله ﷻ.

وانظر في المقابل إلى الذين عرفوا الله ﷻ، وتعلموا العلم؛ فأصبح هذا العِلم يَقيهم مصارع السوء، وأصبح حصناً لهم يَرجعون إليه في نظرهم وفكرهم وموازينهم، وفي جميع أمورهم الدينية والدنيوية؛ فأنقذهم الله ﷻ به.

فالشاهد: أن الشيطان يأتي للإنسان من هذين البابين: (باب الشهوات، وباب الشبهات)، خاصَّةً إذا كان عند الإنسان دين؛ لأن صاحب الشهوة قد صار في حزب الشيطان وسلك طرقه، فيكون الشيطان قد انتهى من شأنه، ولا حاجة للشيطان أن يشغله بشيء آخر، وإنما يسعى الشيطان سعياً حثيثاً إلى مَن هو على طريق الهداية.

وقد أخذ عدوُّ الله عهداً على نفسه؛ ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [ص: ٨٢، ٨٣].

فمن كان من عباد الله المخلصين نجا من هذا العدوِّ اللعين؛ الذي يتربَّص بالإنسان إلى آخر لحظات حياته.

هذا، وليعلم مع ذلك أن كيد الشيطان؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ

ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾ [النساء: ٧٦]، فلا يظنن أحد أنه لا سبيل إلى دفعه أو رده.

والنبي ﷺ يقول عن الشيطان: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِى رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ»[(١)]؛ فلا يملك إلا الوسوسة؛ بأن يلقي في نفس الإنسان الهمزات السيئة لفعل المعاصي والشبهات.

وإذا تحصَّن العبد بالعلم الصحيح وبالعمل الصحيح فهيهات للشيطان أن يجد منفذاً إليه، فينجو بذلك من وساوسه وهمزاته وخطواته.

* * *

(١) انظر: سنن أبي داود، برقم (٥١١٢)، وأحمد في المسند، (وِمِن مُسْنَدِ بَنِي هَاشِمٍ) (٢٠٩٧)، وقال الألباني في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٩/٣٦): حسن صحيح.

**«فقال: «من أعظم ما يُوسوس في التوحيد بالتشكيك، أو في صفات الربّ بالتمثيل والتشبيه، أو بالجَحْدِ لها والتعطيل». فقال بعد ذكر حديث الوسوسة».**

## الشرح

الشيطان جاء لكثير من المتصوفة وخيَّل لهم وأوهمهم أنه هو الله، ولذلك نذكر قصة النبي ﷺ مع ابن صَيَّاد، حيث قَالَ له النَّبِيُّ ﷺ: **«ماذا ترى؟»**. قال: أَرَى عَرْشاً فَوْقَ الْمَاءِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«تَرَى عَرْشَ إِبْلِيسَ فَوْقَ الْبَحْرِ»**[١].

هذا في قصة ابن صياد، وابن صياد كان يُظن أنه هو الدجال، وهو من يهود المدينة؛ فرآه النبي ﷺ واجتمع به، وكان بينه وبين النبي ﷺ حوارٌ، فقال له النبيُّ: **«إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خِبْئاً فَمَا هُوَ؟»**. قَالَ: الدُّخُّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«اخْسَأْ؛ فَإِنَّكَ لَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ»**[٢]، وكذلك قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **ماذا ترى؟** قال: «أَرَى عَرْشاً فَوْقَ الْمَاءِ»، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«تَرَى عَرْشَ إِبْلِيسَ فَوْقَ الْبَحْرِ»**.

فبعض المتصوفة إنما انحرفوا وصاروا إلى ما صاروا إليه؛ لما تركوا العِلم؛ فكثر فيهم الجهل، إلى أن أوهمهم الشيطان أنه يكشف لهم الحجاب، وأنهم يَرَوْنَ الله ﷻ.

فهذا هو المقصود بالتشكُّل: أن الشيطان يَتشكل لهؤلاء، ويوهمهم أنهم يَرَوْن الله ﷻ، وهم في الحقيقة إنَّما يرون شيطاناً.

ومن مداخل الشيطان على هؤلاء: إيهامهم بالتشبيه والتمثيل، والخوض في الكيفية، أو بالجَحْدِ لها والتعطيل: «فقال بعد ذِكر حديث الوسوسة»، وحديث الوسوسة معروف، وهو أن الصحابة رضوان الله عليهم قالوا للنبي ﷺ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. فقال النبي ﷺ: **«أَوَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟»**. قَالُوا:

---

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَاب ذِكْرِ ابْنِ صَيَّادٍ، برقم (٢٩٢٥)، والترمذي (٢٢٤٧)، وأحمد في المسند؛ (مُسْنَد الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (١١٩٢٦).

(٢) انظر: صحيح مسلم، كتاب الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَاب ذِكْرِ ابْنِ صَيَّادٍ، برقم (٢٩٢٤)، وأحمد في المسند؛ (مُسْنَد الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (٣٦١٠).

نَعَمْ. قَالَ: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»[(١)].

فالذي وجدوه هو ضيق الصدر وتعاظم واستكبار هذا الأمر؛ لأنهم قالوا: «إن أحدنا ليجد في نفسه ما لِأَن يَخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتكلم به»؛ فقال النبي ﷺ: «ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ».

فضيق الصدر دليلٌ على قوة الإيمان، ودليلٌ على أن هذا خاطر يَمر من خواطر الشيطان؛ وعلاجه: أن يقطعه، وأن يستعيذ الإنسان من الشيطان الرجيم، والله تعالى يقول: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

فالشيطان دائم الوسوسة لابن آدم، فعليه أن يعود إلى حِصن الإيمان، وإلى العقيدة الصحيحة ليستمسك بها ويلجأ إليها؛ فهي النجاة والمخرج من هذه الوساوس.

وفي الحديث الآخر يقول النبي ﷺ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ: مَنْ خَلَقَ اللهَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ وَلْيَنْتَهِ»[(٢)]؛ أي: لينتهِ عن التفكير في هذه الخطرات الشيطانية، وليستعذ بالله ﷿ من هذا الخاطر ولا يسترسل في التفكير فيه.



(١) انظر: صحيح مسلم، كِتَاب الإِيمَان، بَاب بَيَان الْوَسْوَسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مَنْ وَجَدَهَا، برقم (١٣٢)، وأبو داود (٥١١١)، وأحمد في المسند»، (مُسْنَد الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (٩٦٩٤).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كِتَاب بَدْء الخَلْقِ، بَاب صِفَة إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ، برقم (٣٢٧٦)، ومسلم، كِتَاب الإِيمَان، بَاب بَيَان الْوَسْوَسَةِ فِي الْإِيمَانِ وَمَا يَقُولُهُ مَنْ وَجَدَهَا (١٣٤)، وأبو داود (٤٧٢١)، وأحمد في المسند؛ (مُسْنَد الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (٨٣٧٦).

**«واعلم ـ رحمك الله ـ أن كُلَّ ما توهمه قلبك، أو سَنَح في مجاري فكرك، أو خطر في معارضات قلبك من حُسن أو بهاء، أو ضياء أو إشراق أو جمال، أو شبح[(١)] مائل، أو شخص متمثل فالله تعالى بغير ذلك».**

## الشرح

أحياناً تأتي للإنسان خواطر وسوانح وأفكار وأوهام في ذات الله، والله ﷻ منزَّه عن ذلك.

قال: **«من حُسن، أو بهاء، أو ضياء، أو إشراق، أو جمال، أو شبح مائل أو شخص متمثل فالله تعالى بغير ذلك»**؛ يعني: ثِق ثقةً تامَّةً أن هذا الذي رأيت، أو هذا الذي خَطر في بالك، أو هذا الذي توهَّمْتَهُ ليس هو الله ﷻ؛ لأن بعض الصوفية إنما زلَّت أقدامهم وضلَّت أفهامهم لدخول هذا الأمر عليهم، فلذلك هم يقولون: حدثني قلبي عن ربي، أو جئت من الحضرة الإلٰهية، وذهبت إلى الحضرة الإلٰهية، ويقولون: أنتم تأخذون عن الله بواسطة، ونحن نأخذ بلا واسطة، وغير ذلك من كلامهم الذي استزلَّهم الشيطان به؛ فأخرجهم به إلى البدع والضلالات في دين الله ﷻ، وكل ذلك سببه الجهل؛ فلما جهلوا أمر دينهم خَيَّل لهم الشيطان ما خيَّل، وأوقعهم فيما أوقعهم فيه.



(١) الشبح: الممدود؛ كالظل.

«بل هو تعالى أعظم وأجل وأكبر، ألا تسمع إلى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤]؛ أي: لا شبيه ولا نظير ولا مساوي ولا مِثل، أَوَلَمْ تعلم أنه تعالى لما تجلَّى للجبل تدكدك لِعِظَم هيبته وشامخ سلطانه[١]، فكما لا يتجلَّى لشيءٍ إلا اندكَّ، كذلك لا يتوهمه أحد إلا هلك، فردَّ بما بَيَّن الله في كتابه من نفيه عن نفسه التشبيه والمِثل والنظير والكفؤ.

فإن اعتصمت به وامتنعت منه أتاك مِن قِبَل التعطيل لصفات الرب تعالى وتقدس في كتابه وسُنَّة رسوله محمد ﷺ، فقال لك: «إذا كان موصوفاً بكذا أو وصفته، أوجب له التشبيه فأكذبه».

## الشرح

تذكر قول النبي ﷺ في هذا: «**حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»[٢]، إذاً يفنى هذا الوجود كله لو كشف الحجاب، ثم يأتي أحدهم ويزعم أنه رأى الله ﷻ. فكل هذا لا يخرج عن كونه أوهاماً وضلالات.

ثم قال: «**فكما لا يتجلى لشيء إلا اندكَّ، كذلك لا يَتوهمه أحد إلا هلك؛ فردَّ بما بَيَّن الله ﷻ في كتابه من نفيه عن نفسه**»؛ يعني: ادفع التشبيه والتمثيل.

فينبغي أن تردَّ بالكتاب وبالسُّنَّة هذه الأوهام، التي قد تُوقع في التكييف أو التشبيه أو التمثيل، فإن اعتصمت بها وامتنعت منها جاءك الشيطان من باب آخر، وهو باب التعطيل؛ لأن مقصد الشيطان أن يَصرف الإنسان عن الله ﷻ؛ لأن العلم بالله ﷻ يتم بمعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله.

---

(١) قال الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(٢) انظر: صحيح مسلم، كِتَاب الْإِيمَان، بَاب (فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ**»، وَفِي قَوْلِهِ: «حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، برقم (١٧٩)، وابن ماجه (١٩٥)، وأحمد في المسند»؛ (أَوَّل مُسْنَد الْكُوفِيِّين) (١٩٥٨٧).

والله ﷻ ما تعرف إلينا بذاته، وإنما تعرف إلينا بأسمائه وصفاته وأفعاله، فإذا أتاك الشيطان مِن قبل التعطيل لصفات الربِّ تعالى وتقدَّس التي في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ؛ فقال لك: إذا كانت له يد، فنحن لا نعقل من اليد إلا هذه الجارحة؛ لأن الله ﷻ يستحيل أن يخاطبنا إلا بما نعقل[(١)].

وهذه شبهةٌ فاسدة؛ لأنه لا يلزم أن يكون كل ما أخبرنا الله ﷻ معلوماً لنا، فهذه الجنَّة وما فيها مع أنها مخلوقة، لكننا لا نعلم كيفية ما فيها؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وكما قال النبي ﷺ: **«فِيهَا مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»**[(٢)].

وكلٌّ منا يحمل روحاً في جسده، ومع ذلك لا نعقل كنهها وكيفيتها.

فليس من شرط الإيمان بالشيء: أن تُعقل كيفيته.

فهذه شُبَه باطلة كاسدة فاسدة، لا تأتي إلا من جاهل.



---

(١) انظر: التسعينية (٣/ ٧٤٣).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كِتَاب بَدْءِ الخَلْقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الجَنَّةِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ، برقم (٣٢٤٤)، ومسلم، كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا (٢٨٢٤)، والترمذي (٣١٩٧)، وابن ماجه (٤٣٢٨)، وأحمد في المسند؛ (مُسْنَد الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (١٠٥٧٧)، والدارمي (٢٨٧٠).

**«لأنه اللعين إنما يريد أن يَستزلّك ويُغويك ويدخلك في صفات الملحدين الزائغين الجاحدين لصفة الربّ تعالى.**

**واعلم ـ رحمك الله تعالى ـ أن الله تعالى واحدٌ لا كالآحاد، فردٌ صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد».**

## الشرح

الاعتصام بهذه النصوص هو الذي يجعل الإنسان في جُنَّةٍ وفي حصنٍ من التكييف؛ لما يعلم أن الله تعالى لا يُماثله أحد، ولما يعلم أن الله تعالى لم يكن له كفواً أحد، وأن الله تعالى ليس له مثيل، وليس له سَمِيّ؛ قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، وقال ﷻ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وقال ﷻ: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧]، فكل هذه النصوص تؤكد أنه لا سبيل إلى معرفة كيفية ذات الله ﷻ.



**«إلى أن قال: «خلصت له الأسماء السَّنِيَّة[(١)] فكانت واقعة في قديم الأزل بصدق الحقائق، لم يستحدث تعالى صفةً كان منها خلياً، أو اسماً كان منه بريّاً ﷻ».**

## الشرح

أي: أن الله ﷻ متصفٌ بهذه الصفات أزلاً؛ فهي صفات ثابتة له ﷻ أزلاً، فبالتالي لا يجوز القول بأنها حوادث أو غير ذلك، ولا يجوز فَصْلُها عن ذات الله ﷻ.

الخلاف في هذه المسألة على أربعة أقوال:

١ ـ قول المعتزلة ومن وافقهم: أن الله لا يقوم به صفة ولا أمرٌ يتعلق بمشيئته واختياره وهو قولهم: (لا تحله الأعراض ولا الحوادث).

٢ ـ قول الكلابية ومن وافقهم: التفريق بين الصفات والأفعال الاختيارية فأثبتوا الصفات، ومنعوا أن يقوم به أمرٌ يتعلق بمشيئته وقدرته لا فعل ولا غير فعل.

٣ ـ قول الكرامية ومن وافقهم: يثبتون الصفات ويثبتون أن الله تقوم به الأمور التي تتعلق بمشيئته وقدرته، ولكن ذلك حادث بعد أن لم يكن، وأنه يصير موصوفاً بما يحدث بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن كذلك، وقالوا: لا يجوز أن تتعاقب عليه الحوادث، ففرقوا في الحوادث بين تجددها ولزومها فقالوا بنفي لزومها دون حدوثها.

٤ ـ قول أهل السُّنَّة والجماعة: أثبتوا الصفات والأفعال الاختيارية وأن الله متصفٌ بذلك أزلاً، وأن الصفات الناشئة عن الأفعال موصوفٌ بها في القدم، وإن كانت المفعولات محدثة. وهذا هو الصحيح[(٢)].

---

(١) من السناء، وهو الجلال والجمال.

(٢) مجموع الفتاوى (٦/١٤٩، ٥٢٠، ٥٢٥).

**«فكان هادياً سيهدي، وخالقاً سيخلق، ورازقاً سيرزق، وغافراً سيغفر، وفاعلاً سيفعل».**

## الشرح

أي: أن الله متصفٌ بهذه الصفات أزلاً، فلا يقول قائل مثلاً: إن الله تعالى لم يكن خالقاً حتى خلق الخلق، أو لم يكن رازقاً حتى رزق العباد؛ بل هذه صفات الله ﷻ هو متصِّف بها أزلاً.

فلا يجوز القول بأن هذه الصفات حدثت بعد أن لم تكن موجودةً في ذات الله ﷻ، وهذا ردٌّ على الذين يقولون: إنَّه يلزم من وصف الله ﷻ بالصفات حلول الحوادث في ذاته ﷻ!

فنقول: إن هذه الصفات ما دامت قائمةً بذات الله ﷻ، فإن هذا الأمر يدل على أن الله ﷻ متصِّفٌ بها أزلاً.

**«ولم يَحدث له الاستواء إلا وقد كان في صفة أنه سيكون ذلك الفعل فهو يُسمَّى به في جملة فعله».**

## الشرح

أي: وإن كان الاستواء صفة فِعل، وإن كان الضحك والنزول صفة فعل، لكن الله ﷻ في الأزل عالم بأن هذا الأمر سيكون منه ﷻ، فلذلك هذه الصفات تُثْبَت له جميعاً.

وفي هذا ردٌّ على الأشاعرة الذين يقولون: إن إثبات الصفات الفعلية يَلزم منه حلول الحوادث في ذات الله ﷻ.

وهذا لازمٌ فاسد؛ لأن هناك فرقاً بين ما يكون للمخلوق وبين ما يكون للخالق ﷻ؛ فالله ﷻ متصِّفٌ بهذه الصفات أزلاً، فلا يجوز القول بأنها مَجاز في حقه، أو أنه ﷻ يَلزم من وصفه بتلك الصفات أن تَحل الحوادث بذاته ﷻ.

كذلك قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، بمعنى: أنه سيجيئ، فلم يَستحدث الاسم بالمجيء، وتخلَّف الفعل لوقت المجيء، فهو جاءٍ سيجيئ، ويكون المجيء منه موجوداً بصفة لا تلحقه الكيفية ولا التشبيه؛ لأن ذلك فعل الربوبية، فتحسر العقول وتنقطع النفس عند إرادة الدخول في تحصيل كيفية المعبود، فلا تذهب في أحد الجانبين لا معطلاً، ولا مُشبهاً، وارضَ لله بما رضي به لنفسه، وَقِفْ عند خبره لنفسه مُسلِّماً، مُستسلماً، مُصدقاً؛ بلا مباحثة التنفير ولا مناسبة التنقير».

## الشرح

ثم ذكر المجيء، وذكر قول الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]؛ «بمعنى: أنه سيجيئ، فلم يستحدث الاسم بالمجيء، وتخلف الفعل لوقت المجيء، فهو جاء سيجيئ، ويكون المجيء منه موجوداً بصفة لا تَلحقه الكيفية ولا التشبيه»؛ فالله أعلم بكيفية مجيئه، فـ«جاء» بمعنى: أنه سيجيئ، قال الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ فبالتالي نؤمن به ونَكِلُ حقيقة علم ذلك إلى الله ﷷ؛ «لأن ذلك فعل الربوبية، فيَستحسر العقل وتنقطع النفس عند إرادة الدخول في تحصيل كيفية المعبود، فلا تذهب في أحد الجانبين»؛ لا في جانب التعطيل ولا في جانب التشبيه، «وارضَ لله بما رضي به لنفسه، وقِف عند خبره لنفسه مُسَلِّماً، مستسلماً، مصدقاً؛ بلا مباحثة التنفير ولا مناسبة التنقير».

يعني: لا تفعل فِعل المعطلة الذين نَفَّروا الناس بألفاظهم التي ألصقوها بهذه الصفات، فقالوا: أجزاء وجوارح وأبعاض وحَيِّز ومكان، وغير ذلك من العبارات المنفِّرة، وكذلك لا تُنَقِّب وتبحث عن كيف نَزَلَ؟ وكيف استوى؟ وكيف ضحك؟ وكيف؟ وكيف؟ فهذا لا سبيل إليه.



«إلى أن قال: «فهو ﷻ القائل: ﴿أَنَا ٱللَّهُ﴾، لا الشجرة[(١)]».

## الشرح

هذا رَدٌّ على المعتزلة وعلى الأشاعرة الذين يُنكرون أنَّ الله ﷻ كلَّم موسى حقيقةً.

ومعلومٌ أن الجهمية والمعتزلة يُنكرون صفة الكلام؛ أما الأشاعرة والماتريدية والكلابية فيقولون: كلام الله: معنى نفسي قائم بالذات[(٢)]، فعلى زعمهم يُثبتون أصل الكلام، ولكنهم ينفون أن الله ﷻ تكلم بهذا الكلام حقيقة، ويقولون: إنه معنى نفسي قائم بالذات، والله ﷻ جعل القرآن إمَّا عبارة أو حكاية، فالكلابية يقولون: حكاية. والأشاعرة والماتريدية يقولون: عبارة. بمعنى أن هذه الألفاظ ألفاظ جبريل ﷺ عبَّر بها عن مراد الله، وأن الله تعالى لم يَتكلم بها حقيقة.

ولا شك أن هذا الزعم خلاف ما جاءت به النصوص، ويكفينا في هذا قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فالله ﷻ كَلَّم موسى ﷺ، والأحاديث في الكلام كثيرة، والقرآن كلام الله ﷻ.

---

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الشعراء: ٣٠].
وهذا ردٌّ على الجهمية ومتأخري المعتزلة القائلين: إنَّ ابتداء الكلام كان من الشجرة. وهذا وجه من وجوه فساد شبهتهم؛ حيث إن قولهم هذا يَلزم منه أن الشجرة هي القائلة: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [القصص: ٣٠]!
انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٥٣)، وشرح الطحاوية (١/١٨٢)، والنونية، لابن القيم مع شرحها لهراس (١/١١٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/٣٩٢).

«الجائي قبل أن يكون جائياً[(١)] لا أمره، المتجلي لأوليائه في الميعاد؛ فتبيَضُّ به وجوههم، وتَفْلُج[(٢)] به على الجاحدين حُجَّتهم، المستوي على عرشه بعظمة جلاله فوق كل مكان ﷻ، الذى كَلَّم موسى تكليماً، وأراه مِن آياته، فسمع موسى كلام الله؛ لأنه قَرَّبه نَجِيّاً، تقدس أن يكون كلامه مخلوقاً أو مُحدثاً أو مَربوباً، والوارث لخلقه[(٣)]، السميع لأصواتهم، الناظر بعينه إلى أجسامهم، يداه مبسوطتان، وهما غير نِعمته، خلق آدم ونفخ فيه من روحه ـ وهو أمره ـ تعالى وتقدَّس أن يَحل بجسم، أو يُمازج بجسم أو يلاصق به تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً، الشائي له المشيئة، العالِم له العلم، الباسط يديه بالرحمة، النازل كل ليلة إلى سماء الدنيا؛ ليتقرب إليه خلقه بالعبادة، وليرغبوا إليه بالوسيلة[(٤)]، القريب في قُربه من حبل الوريد، البعيد في علوِّه من كل مكان بعيد، ولا يُشبه بالناس».

إلى أن قال: «﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، القائل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴿١٧﴾﴾ [الملك: ١٦، ١٧]؛ تعالى وتقدس أن يكون في الأرض كما هو في السماء؛ جَلَّ عن ذلك علوّاً كبيراً»[(٥)].

---

(١) أي: يُوصف بالمجيء على الوجه اللائق به، وإن لم يقع منه هذا الفعل، لتحقق وقوعه منه، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾، وهذا سيكون يوم القيامة، ونظائر هذا كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]. وأيضاً فكما أنَّه يُوصف بأنه غفور وإن لم يغفر، ورحيم وإن لم يرحم. . . ، فكذلك يُوصف بالمجيء وإن لم يحصل منه هذا الفعل؛ لقدرته على ذلك كله وتحقق وقوعه.

(٢) تَظهر وتَقوم.

(٣) قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [مريم: ٤٠]، وقال جل وعلا: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّنۢ بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [القصص: ٥٨]. ومعنه كونه ﷻ: وارثاً لخلقه: أنه كتب على الخلق جميعاً الفناء والهلاك، ولا يبقى إلا هو سبحانه، فهو وحده الوارث لجميع الخلق.

(٤) أي: بالتقرب إليه؛ قال الله تعالى: ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء: ٥٧].

(٥) روى أبو نُعيم في الحلية (١٠/٢٩١، ٢٩٢) بعض كلامه هذا، والبغدادي في تاريخه =

## الشرح

يعني: كذلك لا ننفي ولا نُؤوِّل المجيء بمجيء الأمر.

فإذاً، كل هذا في إثبات حقائق الصفات، وأنها ثابتة لله حقيقة ردّاً على المعتزلة الذين يقولون: سميعٌ بلا سمع، عليمٌ بلا علم، قديرٌ بلا قدرةٌ، خالقٌ بلا خلق. إلى آخر ما قالوه في نفي الصفات.

فهنا أثبت عمرو بن عثمان المكي هذه الصفات، وبَيَّن أنها ثابتة لله ﷻ حقيقة، كما يشاء ﷻ، وكما أخبر الله ﷻ في كتابه وكما جاء على لسان رسوله ﷺ.

فينبغي على طالب العلم أن يَعتصم بهذه النصوص، وأن يُؤمن ويصدِّق بها، وأن يُغلق بابين من الشَّرِّ هما: (باب التعطيل، وباب التشبيه)؛ ليَسْلَم بذلك وينجو، ويبقى له باب معرفة الله تعالى صافياً سليماً نقيّاً من هذه الشوائب التي حاول هؤلاء إفساده بها، وذلك بإنكارهم لصفات الله ﷻ، أو بتأويلها.

فحافظ عليها ـ أيها السني ـ حتى تحفظ بابَ العلم بالله ﷻ، وبالتالي يَسْلَم لك اعتقادك.

وقد أشار هنا إلى جملة من الصفات كالمجيء، والتجلي، والاستواء، والكلام، والقرب، ووراثة الخلق، والسمع، والبصر، واليدان، والخلق، والمشيئة، والبسط.

وأشار إلى اتصاف الله بهذه الصفات هو اتصافٌ حقيقيٌّ كما يليق بجلاله ﷻ، وأنه لا تعارض بين نصوص العلو والقرب، وأن علوَّه سبحانه صفة ذاتية لا تنفك عن الذات.



= (١٢/ ٢٢٣/ ٢٢٤)، والسُّلمي في طبقات الصوفية ص٢٠٢.

**١٢٩** قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقال الإمام أبو عبد الله؛ الحارث بن إسماعيل بن أسد المحاسبي في كتابه المسمى: «فَهْم القرآن»**».



هذا كلام الإمام المحاسبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمحاسبي وإن كان قد أُخِذَ عليه بعضُ الأمور في جوانب العقيدة؛ لأنه كان موافقاً لابن كلاب في مسألة نفي صفات الأفعال الاختيارية، وكذلك في أمورٍ انتقدها عليه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى وأَمَرَ بهجره، ولكن المعلوم أنه قد يكون عند الإنسان شيء من الخطأ وشيء من الصواب؛ فيُقبل منه ما كان من الصواب والحق لموافقته للحق، ويُردُّ عليه ما كان من باطلٍ لمخالفته للحق.

وكما هو معلومٌ أنَّ الحق لا يقوم بالرجال؛ بل الرجال يقومون بالحق، فمن كتاب الحارث المحاسبي المسمى «فهم القرآن»؛ تكلم عن مسألة: أن النسخ لا يجوز في باب الأخبار، ومعلومٌ أن النصوص دائرة بين الأخبار والأوامر؛ فالنسخ إنما يقع في جانب الأمر ولا يقع في جانب الخبر.

❋ ❋ ❋

**«قال في كلامه على الناسخ والمنسوخ، وأن النسخ لا يجوز في الأخبار».**

## الشرح

### * تعريف النَّسخ في اللغة:

النَّسخ: مصدر للفعل الثلاثي: نسخ، يقال: نَسَخت أنسَخ نسخاً، ويأتي بمعان: الإزالة، والإبطال، والنقل والإثبات، والتحويل والتبديل:

يقول ابن فارس رحمه الله تعالى: «(نسخ) النون والسين والخاء: أصلٌ واحد، إلا أنه مختلف في قياسه، قال قوم: قياسه: رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه: تحويل شيء إلى شيء، قالوا: النَّسخ: نسخ الكتاب، والنَّسخ: أمرٌ كان يُعمَل به من قبل ثم ينسخ بحادث غيره؛ كالآية ينزل فيها أمر ثم تُنسخ بآية أخرى. وكل شيء خلف شيئاً فقد انتسخه، وانتسخت الشمسُ الظلَّ، والشيب الشباب، وتناسخ الورثة: أن يموت ورثةٌ بعد ورثة وأصل الإرث قائمٌ لم يقسم، ومنه: تناسخ الأزمنة والقرون، قال السجستاني: النَّسخ: أن تحول ما في الخلية من العسل والنحل في أخرى، قال: ومنه نسخ الكتاب»[(١)].

النَّسخ في الاصطلاح: رفع حكم شرعي بدليلٍ شرعيٍّ متراخٍ عنه، أو رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه.

وقد اختلف فيه عند الأصوليين على أقوال: فقيل: «إزالة مثل الحكم الثابت بقولٍ منقولٍ عن الله تعالى أو عن رسوله، مع تراخيه عنه على وجهٍ لولاه لكان ثابتاً، وقيل: هو إزالة الحُكم بعد استقراره، وقيل: هو نقل الحكم إلى خلافه.. وقد أبطل الإمام الآمدي هذه الأقوال بوجوه، وأما التعريفُ الذي ارتضاه كثير من الأصوليين ـ كالآمدي والقاضي أبي بكر الباقلاني والصيرفي وأبي إسحاق الشيرازي وأبي حامد الغزالي وغيرهم ـ أن النَّسخ هو: الخطاب الدال على ارتفاع الحُكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجهٍ لولاه لكان ثابتاً، مع تراخيه عنه»[(٢)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥). (٢) الإحكام، للآمدي (٣/ ١١٥).

وقد رد الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى على هذا التعريف من عدة وجوه، ثم ذكر تعاريف أخرَ، وختم بقوله: «فالأولى أن يقال: هو رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه»[(١)].

وأما تعريف الناسخ: فالناسخ: اسم فاعل من نسخ ينسخ فهو ناسخ، والناسخ حقيقة هو الله تعالى؛ فهو الذي ينسخ ما شاء بما شاء؛ كما قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

وقد يطلق الناسخ على النص الذي رفع به الحُكم السابق، سواء كان آيةً أو حديثاً قوليّاً أو فعليّاً أو تقريريّاً من النبي ﷺ.

وأما تعريف المنسوخ: فهو اسم مفعول من الفعل الثلاثي نسخ، نُسخ ـ بالبناء على المجهول ـ نسخاً، فهو منسوخ.

والمراد: الحُكم الشرعي الذي رُفع بدليلٍ شرعيٍّ متراخ عنه؛ كمصابرة الواحد للعشرة، فهذا حكمٌ منسوخٌ بمصابرته لاثنين، كما في سورة الأنفال.

**وأما ما يقع فيه النسخ من الشريعة:**

«فالشريعة نوعان: خبر وأمر.

أما النوع الأول: فهو الخبر يدخل فيه الماضي والمستقبل والوعد والوعيد، ويشمل ما أخبر الله تعالى به عن ذاته، وصفاته، وأفعاله، وما أخبر أنه كان، أو سيكون من مفعولاته، وما قَصَّ علينا من أخبار الأمم الماضية، وأخبار الرسل ودعواتهم، وما فعل بأعدائهم، وما أعده لأوليائهم، ويدخل فيه ـ أيضاً ـ ما ذكره الله من أخبار خلق السمٰوات والأرض، وما فيها من الأحياء والأشياء، وما ذكره من أخبار الجنة والنار، والحساب والعقاب، والبعث والحشر والجزاء؛ كل هذا ونظيره يدخل في جملة الأخبار، والتي يجب على المسلم مقابلتها بالتصديق والتسليم، ويعلم أنها كلها حق، مطابقة للأمر في نفسه، لا يجوز أن تختلف أو تتعارض ـ وإن ظهر شيء من ذلك فإنما هو عارضٌ يعرض على الأذهان يزول عند التحقيق، والنظر الدقيق ـ ومن ثم فلا يجوز أن يدخل أخبار الله تعالى النسخ أو التبديل؛ بل هي مُحْكَمة ثابتة؛ لأنه تعالى إذا أخبر عن شيء فإنما يخبر بعلمه، وعلمه أزلي لا أول له، وهو مطابقٌ للأمر في نفسه، علم ما كان، وما يكون، وما سيكون، فلو أخبر عن شيء أنه كان أو سيكون، ثم أخبر بنقيض ذلك أو برفعه، لكان ذلك خلفاً

(١) إرشاد الفحول (٢/ ٥٢).

وكذباً، مستلزماً سبق الجهل، وحدوث العلم وتجدده، وهذا مما يعلم ضرورة أن الله تعالى مُنزَّهٌ عنه؛ بل هو من صفات المخلوقين المربوبين، لا من صفات الخالق سبحانه»[١].

قال أبو جعفر النحاس رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في معرض الرد على من يجوِّز النسخ في الأخبار ـ: (وهذا القول عظيم جدّاً، يؤول إلى الكفر؛ لأن قائلاً لو قال: قام فلان، ثم قال: لم يقم، ثم قال: نسخته لكان كاذباً)[٢].

أما النوع الثاني: ـ من نوعي الشريعة ـ فهو الأمر، والنهي منه؛ لأنه أمر بالترك. ويدخل في ذلك العبادات: أصولها وفروعها، وجميع المعاملات، وكذا فضائل الأخلاق.

والأمر وإن كان النسخ يدخله في الجملة، لكن تستثنى منه كليات الشريعة، من الضروريات والحاجيات والتحسينات؛ فالشريعة مبنية على حفظ هذه الكليات[٣]، فأصول العبادات: كالصلاة والصوم، والزكاة، والحج، وما يحفظ الضروريات الخمس، وما يحقق العدل والإحسان، وما يجلب الفضيلة، ويدفع الرذيلة، كل ذلك لا يقع فيه النسخ، وإنما يقع في تفاصيل هذه المسائل، وهو ما يتعلق بالهيئات، والكيفيات، والأمكنة، والأزمنة، والأعداد، وهو جزءٌ يسيرٌ إذا ما قُورن بكليات الشريعة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كتاب الله نوعان: خبر وأمر، أما الخبر فلا يجوز أن يتناقض، ولكن قد يفسر أحد الخبرين الآخر، ويبين معناه، وأما الأمر فيدخله النسخ، ولا ينسخ ما أنزل الله إلا بما أنزله الله، فمن أراد أن ينسخ شرع الله الذي أنزله برأيه وهواه كان مُلحِداً، وكذلك من دفع خبر الله برأيه ونظره كان مُلحداً)[٤][٥].

❋ ❋ ❋

---

(١) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص٥٧.
(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لابي جعفر النحاس ص٣.
(٣) الموافقات، للشاطبي (٣/١٠٤، ١٠٥، ١١٧).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٠٨).
(٥) المصدر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السُّنَّة والجماعة، لعثمان على حسن (١/٢٦٨).

**«قال: لا يَحل لأحد أن يعتقد أنَّ مدح الله وأسمائه وصفاته يجوز أن ينسخ منها شيء.**

**إلى أن قال: وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاته حسنة عُليا أن يُخبر بعد ذلك أنها دنيَّة سُفلى، فيصف نفسه بأنه جاهل ببعض الغيب بعد أن أخبر أنه عالم بالغيب، وأنه لا يبصر ما قد كان، ولا يسمع الأصوات، ولا قدرة له، ولا يتكلم، ولا الكلام كان منه، وأنه تحت الأرض لا على العرش ﷻ عن ذلك».**

## الشرح

فضرب الإمام المحاسبي مَثَلاً لعدم جواز النسخ في باب الأخبار بباب الأسماء والصفات، فهو من باب الأخبار لا من باب الأوامر، فلذلك على هذه القاعدة لا يجوز أن يُنسخ من ذلك شيء.

فإذاً، معلومٌ أن ما أخبر الله ﷻ به في القرآن في موضع يَستحيل أن يَتناقض مع موضع آخر، وكما نعلم أن الله ﷻ وصف كتابه بأنه مُحكم؛ فقال: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: ١]، ومعنى أحكمت: أُتقنت.

فمن إتقانها: أنك لا تجد فيها تضادّاً ولا اضطراباً ولا اختلافاً ولا تناقضاً، فيستحيل أن يخبر الله ﷻ عن أمرٍ في موضع وينقضه ويكذبه في موضع آخر.

والله ﷻ كذلك وصف القرآن بقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣]، ومعنى متشابهاً؛ أي: متماثلاً متناسباً، لا اختلاف فيه ولا تضادَّ.

وهنا مسألة مهمة في معرفة أحوال الفِرَق:

وهي أن أهل الباطل وأهل البدع على نوعين:

**النوع الأول:** فِرَق أهلها لهم مُتَمَسَّك ببعض النصوص.

**النوع الثاني:** فرق ليس لهم مستمسك بالنصوص.

وأما النوع الأول فهناك فِرَق أهلها لهم مُتَمَسَّك ببعض النصوص، بمعنى: أن أهل هذه الفِرقة يحتجُّون ببعض الآيات؛ كالجبرية؛ إذ تجدهم في باب القَدَر يحتجون بآيات؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ

﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

فيأتون لمثل هذه الآيات وأشباهها ويستدلون بها على أن العبد مجبورٌ ولا قدرة له ولا اختيار.

وكذلك القدرية الذين ينكرون قدرة الله ﷻ في فعل العبد، تراهم يَحتجون بنصوص الأوامر، ويقولون: كيف يأمر الله ﷻ بأمر، ويكون مع ذلك هو الذي يَخلق هذا الأمر أو يُقَدِّره على عبده؟! فلا بد أن العبد هو الذي يَخلق فعله.

وهكذا نجد أن بعضاً من أهل الباطل يأتون إلى النصوص فيَبترونها من سياقها، ويحتجُّون بشيءٍ من الآيات ويتركون البعض الآخر، بينما لو جاء هؤلاء إلى بعض النصوص ونظروا فيها نظرةً شاملةً لوجدوا أنها وازنت بين الأمرين؛ كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]، فإذاً الله ﷻ لا شك أنه كلَّف العباد وأمرهم، ومعلوم أن هذا الأمر فيه قدرة واختيار للعبد.

وكذلك هذه القدرة لا تَخرج عن قدرة الله ﷻ وإرادته؛ ويُفهم من هذا أن الإرادة نوعان: إرادة كونية قَدَرِيَّة، وإرادة دينية شرعية؛ فالإرادة الكونية القدرية هي التي ذكرها الله ﷻ في مثل قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وأمثاله، فهذا في الإرادة الكونية القدرية، بمعنى: أنه لا يكون في مُلك الله ﷻ ما لا يَشاء وما لا يريد.

ومن مشيئته ﷻ: أن جعل للعبد قدرة واختياراً.

فإذاً، هناك ما يتعلق بخلق الله ﷻ وقَدَره الكوني، وهناك ما يتعلق بأمر الله ﷻ ومشيئته وإرادته الدينية الشرعية، فالله ﷻ أمر بتلك الأوامر الشرعية، ولذلك يقول الله ﷻ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

فهذه إرادة لكنَّها إرادة شرعية؛ لأن أوامر الشرع مَبنية على التيسير.

فالشاهد من كلامنا: أن هناك بعضاً من أهل البدع يَتمسكون ببعض النصوص وإن كانوا يَستدلُّون بها في غير موضعها، ويريدون أن يَضربوا القرآن بعضه ببعض.

**وأما النوع الثاني:** فهناك بعض أهل البدع ليس لهم متمسك في النصوص أصلاً؛ كنفاة الصفات على اختلاف أنواعهم؛ فهم لا يعتمدون النص أساساً وأصلاً، وإنما يعتمدون العقل والرأي الذي أحدثوه وابتدعوه، وبالتالي هم لا يعتقدون ولا يعتمدون على النصوص، وإنما يعتمدون على أُسسهم المنطقية الفلسفية، وهؤلاء يأتون إلى نصوص القرآن ويحاولوا أن يُشككوا فيها.

«فإذا عرفتَ ذلك واستيقنته: علمتَ ما يجوز عليه النسخ وما لا يجوز، فإن تلوت آية في ظاهر تلاوتها تَحسب أنها ناسخة لبعض أخباره؛ كقوله عن فرعون: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ﴾ [يونس: ٩٠] الآيات، وقال تعالى: ﴿وَلَنَبۡلُوَنَّكُمۡ حَتَّىٰ نَعۡلَمَ ٱلۡمُجَٰهِدِينَ مِنكُمۡ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [محمد: ٣١].

وقال: قد تأول قومٌ أنَّ الله عنى أن يُنجيه ببدنه من النار؛ لأنه آمن عند الغرق، وقال: إنما ذكر الله قوم فرعون يدخلون النار دونه، وقال: ﴿فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَۖ﴾ [هود: ٩٨]، وقال: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ ٱلۡعَذَابِ ۝٤٥﴾ [غافر: ٤٥]، ولم يقل: بفرعون.

وقال: وهكذا الكذب على الله؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ ۝٢٥﴾ [النازعات: ٢٥]».

## الشرح

تقدم بيان أن النسخ لا يقع في الأخبار وأما ما أثير من شبهة إيمان فرعون فقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية: ما تقول السادة العلماء رضي الله عنهم في قول فرعون عند الغرق: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ۝٩٠﴾ [يونس: ٩٠]؛ هل فيه دليل على إيمانه وإسلامه، وما يجب على من يقول: إنه مات مؤمناً، والحالة هذه؟

**الجواب:**

الحمد لله.

كفر فرعون، وموته كافراً، وكونه من أهل النار؛ هو مما عُلِمَ بالاضطرار من دين المسلمين؛ بل ومن دين اليهود والنصارى؛ فإن أهل الملل الثلاثة متفقون على أنه من أعظم الخلق كفراً، ولهذا لم يذكر الله تعالى في القرآن قصة كافر كما ذكر قصته في بسطها وتثنيتها، ولا ذكر عن كافرٍ من الكفر أعظم مما ذكر من كفره واجترائه، وكونه أشد الناس عذاباً يوم القيامة.

ولهذا كان المسلمون متفقين على أن من توقف في كفره، وكونه من أهل النار؛ فإنه يجب أن يستتاب؛ فإن تاب، وإلا قتل كافراً مرتدّاً فضلاً عمن يقول: إنه مات

مؤمناً، والشك في كفره أو نفيه أعظم منه في كفر أبي لهب ونحوه، وأعظم من ذلك في أبي جهل وعقبة بن أبي معيط، والنضر بن الحارث ونحوهم ممن تواتر كفرهم، ولم يذكر باسمه في القرآن، وإنما ذكر ما ذكر من أعمالهم؛ ولهذا لم يظهر عن أحد بالتصريح بأنه مات مؤمناً إلا عمن فيه من النفاق والزندقة أو التقليد للزنادقة والمنافقين ما هو أعظم من ذلك كالاتحادية الذين يقولون: إن وجود الخالق هو وجود الخلق. . .

والمقصود هنا: أن هؤلاء الاتحادية من أتباع صاحب «فصوص الحكم» وصاحب «الفتوحات المكية» ونحوهم هم الذين يعظِّمون فرعون، ويدّعون أنه مات مؤمناً، وأن تغريقه كان بمنزلة غسل الكافر إذا أسلم، ويقولون: ليس في القرآن ما يدل على كفره، ويحتجون على إيمانه بقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يونس: ٩٠].

وتمام القصة تبين ضلالهم فإنه قال سبحانه: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾﴾ [يونس: ٩١]، وهذا استفهام إنكارٍ وذم، ولو كان إيمانه صحيحاً مقبولاً لما قيل له ذلك.

وقد قال موسى عليه السلام: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾ [يونس: ٨٨]. قال الله تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]، فاستجاب الله دعوة موسى وهارون، فإن موسى كان يدعو، وهارون يؤمن: أن فرعون وملأه لا يؤمنون حتى يروا العذاب الأليم.

وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓاْ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [غافر: ٨٢ ـ ٨٥]، فأخبر ﷻ أن الكفار لم يك ينفعهم إيمانهم حين رأوا البأس، وأخبر أن هذه سنته التي قد خلت في عباده ليبين أن هذه عادته سبحانه في المستقدمين والمستأخرين، كما قال ﷻ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨].

ثم إنه ﷻ قال بعد قوله: ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ۚ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [يونس: ٩١، ٩٢]، فجعله الله تعالى عبرة وعلامة لمن يكون بعده من الأمم لينظروا عاقبة من كفر بالله تعالى؛ ولهذا ذكر الله تعالى الاعتبار بقصة فرعون وقومه في غير موضع.

وقد قال ﷻ: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ ۚ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴿١٤﴾﴾ [ق: ١٢ ـ ١٤]، فأخبر سبحانه أن كل واحدٍ من هؤلاء المذكورين فرعون وغيره كذب الرسل كلهم...

ولو كان [مؤمناً] لم يُعاقب على ما تقدم من كفره، ولم يكن عقابه عبرة. بل من آمن غفر الله له ما سلف، ولم يذكره بكفر، ولا بذمٍّ أصلاً. بل يمدحه على إيمانه، ويثني عليه، كما أثنى على من آمن بالرسل، وأخبر أنه نجاهم...

وفرعون هو أكثر الكفار ذكراً في القرآن، وهو لا يذكره سبحانه إلا بالذمِّ والتقبيح واللعن، ولم يذكره بخيرٍ قط، وهؤلاء الملاحدة المنافقون يزعمون أنه مات طاهراً مطهراً ليس فيه شيء من الخبث...

وإخباره ﷻ عن تكذيب فرعون وغير ذلك من أنواع كفره كثير في القرآن، وكذلك إخباره عن عذابه في الآخرة، فإن هؤلاء الملاحدة يزعمون أنه ليس في القرآن آية تدل على عذابه، ويقولون: إنما قال سبحانه: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾﴾ [هود: ٩٨]، قالوا: فأخبر أنه يوردهم، ولم يذكر أنه دخل معهم.

قالوا: وقد قال: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]، فإنما يدخل النار آل فرعون لا فرعون.

وهذا من أعظم جهلهم وضلالهم؛ فإنه حيث ذكر في الكتاب والسُّنَّة (آل فلان) كان فلان داخلاً فيهم؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقوله: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [القمر: ٣٤]، وقوله: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٣٠]، وقول النبي ﷺ: **«اللَّهُمَّ صل على آل أبي أوفى»**، وقوله: **«لقد أوتي هذا مزماراً من مزامير آل داود»**...

وقوله: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦]؛ متناولٌ له ولهم باتفاق المسلمين، وبالعلم الضروري من دين المسلمين...

وقد قال: ﴿وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴿٣٩﴾ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [القصص: ٣٩ ـ ٤٢]، وهذا تصريحٌ بأنه نبذه وقومه في اليمِّ عقوبة [على الظلم] الذي هو الكفر، وأنه أتبعه وقومه في الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين؛ هو وقومه جميعاً، وهذا موافق لقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٩٦﴾ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ فِرْعَوْنَ ۖ وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴿٩٩﴾﴾، فأخبر سبحانه أنهم اتبعوا أمره، وأنه يقدمهم؛ لأنه إمامهم، فيكون قادماً لهم، لا سائقاً لهم، وأنه يوردهم النار، فإذا كان التابع قد ورد النار؛ فمعلومٌ أن القادم الذي يقدمه، وهو متبوعه؛ وَرَدَ قبله؛ ولهذا قال بعد ذلك: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [القصص: ٤٢]، والتابع والمتبوع كما قال الله تعالى في تلك السورة عن فرعون وقومه: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴿٩٩﴾﴾ [هود: ٩٩].

والكلام في هذا مبسوطٌ لم تحتمل هذه الورقة إلا هذا، والله أعلم.

وقال أيضاً: وزعمت طائفة من هؤلاء الاتحادية ـ الذين ألحدوا في أسماء الله وآياته ـ: أن فرعون كان مؤمناً، وأنه لا يدخل النار، وزعموا أنه ليس في القرآن ما يدل على عذابه؛ بل فيه ما ينفيه؛ كقوله: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾؛ قالوا: فإنما أدخل آله دونه.

وقوله: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]؛ قالوا: إنما أوردهم، ولم يدخلها.

قالوا: ولأنه قد آمن أنه لا إلٰه إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل، ووضع جبريل الطين في فمه؛ لا يرد إيمان قلبه.

وهذا القول كفرٌ معلومٌ فساده بالاضطرار من دين الإسلام، لم يسبق ابن عربي إليه ـ فيما أعلم ـ أحد من أهل القبلة؛ بل ولا من اليهود، ولا من النصارى؛ بل جميع أهل الملل مطبقون على كفر فرعون.

قوله: ﴿وَأَتْبَعْنَٰهُمْ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴿٤٢﴾﴾؛

فأخبر سبحانه... أنه أتبعهم في الدنيا لعنة، ويوم القيامة هم من المقبوحين؛ فهذا نصٌّ في أن فرعون من الفاسقين المكذِّبين لموسى الظالمين الداعين إلى النار الملعونين في الدنيا بعد غرقهم، المقبوحين في الدار الآخرة، وهذا نص في أن فرعون بعد غرقه ملعون، وهو في الآخرة مقبوح غير منصور، وهذا إخبار عن غاية العذاب، وهو موافق للموضع الثاني في سورة المؤمن، وهو قوله: ﴿وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾، وهذا إخبار عن فرعون وقومه؛ أنه حاق بهم سوء العذاب في البرزخ، وأنهم في يوم القيامة يدخلون أشد العذاب، وهذه الآية إحدى ما استدل به العلماء على عذاب البرزخ.

وإنما دخلت الشبهة على هؤلاء الجهال: لما سمعوا (آل فرعون) فظنوا أن فرعون خارج منهم؛ وهذا تحريفٌ للكَلِم عن مواضعه؛ بل فرعون داخل في (آل فرعون) بلا نزاع بين أهل العلم بالقرآن واللغة[1].

وقال أيضاً: وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾، فأخبر عن الأمم المكذبين للرسل أنهم آمنوا عند رؤية البأس، وأنه لم يك ينفعهم إيمانهم حينئذٍ، وأن هذه سُنة الله الخالية في عباده.

وهذا مطابقٌ لما ذكره الله في قوله لفرعون: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾﴾، فإن هذا الخطاب هو استفهام إنكار؛ أي: الآن تؤمن، وقد عصيت قبل؟! فأنكر أن يكون هذا الإيمان نافعاً أو مقبولاً، فمن قال: إنه نافعٌ مقبول؛ فقد خالف نص القرآن، وخالف سنة الله التي قد خلت في عباده. يبين ذلك أنه لو كان إيمانه حينئذٍ مقبولاً؛ لدفع عنه العذاب، كما دفع عن قوم يونس، فإنهم لما قبل إيمانهم؛ مُتِّعوا إلى حين، فإن الإغراق هو عذاب على كفره، فإذا لم يكن كافراً؛ لم يستحق عذاباً.

وقوله بعد هذا: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢] يوجب أن يعتبر من خلفه، ولو كان إنما مات مؤمناً؛ لم يكن المؤمن مما يعتبر بإهلاكه وإغراقه.

---

(١) الفتاوى (٢/٢٧٩).

وأيضاً فإن النبي ﷺ لما أخبره ابن مسعود بقتل أبي جهل قال: «**هذا فرعون هذه الأمة**» فضرب النبي ﷺ المثل في رأس الكفار المكذبين له برأس الكفار المكذبين لموسى.

فهذا يبين أنه هو الغاية في الكفر؛ فكيف يكون قد مات مؤمناً؟ ومعلومٌ أن من مات مؤمناً؛ لا يجوز أن يوسم بالكفر، ولا يوصف؛ لأن الإسلام يهدم ما كان قبله، وفي مسند أحمد وإسحاق وصحيح أبي حاتم عن عوف بن مالك عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ في تارك الصلاة: (يأتي مع قارون وفرعون وهامان وأُبي بن خلف)[١].



(١) مجموع الفتاوى: (٢/ ٢٨٤).

«وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَـٰذِبِينَ ۝٣﴾ [العنكبوت: ٣]، فأقرَّ التلاوة على استئناف العِلم من الله ﷻ عن أن يستأنف علماً بشيء؛ لأنَّه مَن ليس له علم بما يريد أن يَصنعه لم يقدر عليه أن يصنعه نجده ضرورةً.

قال: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾ [الملك: ١٤]، قال: وإنما قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَـٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، إنما يريد حتى نراه، فيكون معلوماً موجوداً؛ لأنه لا جائز أن يكون يعلم الشيء معدوماً من قبل أن يكون، ويعلمه موجوداً كان قد كان، فيعلم في وقتٍ واحدٍ معدوماً موجوداً وإن لم يكن، وهذا المحال.

وذكر كلاماً في هذا في الإرادة.

إلى أن قال: وكذلك قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ۝١٥﴾ [الشعراء: ١٥]، ليس معناه أن يحدث له سمعاً، ولا تكلف لسمع ما كان من قولهم، وقد ذهب قومٌ من أهل السُّنَّة أن لله استماعاً حادثاً في ذاته، فذهبوا إلى أن ما يعقل من الخلق أنه يحدث منهم علم سمع لما كان من قول؛ لأن المخلوق إذا سمع حدث له عقد فهم عما أدركته أذنه من الصوت، وكذلك قوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥]، لا يستحدث بصراً محدثاً في ذاته، وإنما يحدث الشيء فيراه مكوناً كما لم يزل يعلم قبل كونه».

## الشرح

ذكر شيخ الإسلام كلام المفسِّرين في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾، فقال: «روي عن ابن عباس: أي: لنرى، ورُوي «لنَميز»، وهكذا قال عامة المفسِّرين: إلا لنرى ونميز، وكذلك قال جماعة من أهل العلم، قالوا: لنعلمه موجوداً واقعاً بعد أن كان عالِماً أنه سيكون، ولفظُ بعضهم قال: **العلم على منزلتين؛ علم بالشيء قبل وجوده، وعلم به بعد وجوده**[1]، والحكمُ للعِلم به بعد وجوده؛ لأنه يوجب الثواب والعقاب،

(١) وهذا النقل يوضِّح المسألة بجلاء لا مراء فيه: أن علم الله على منزلتَين أو على نوعَين؛ علم أزلي، وعلم مُتجدِّد.

قال: فمعنى قوله: ﴿لِنَعْلَمَ﴾؟ أي: لنعلم العلم الذي يستحقُّ به العاملُ الثواب والعقاب، ولا ريب أنه كان عالِماً ـ سبحانه ـ أنه سيكون، ولكن لم يكن المعلومُ قد وُجِد، وهذا كقوله: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس: ١٨]؛ أي: بما لم يوجد؛ فإنه لو وجد لعَلِمه، فعِلمُه بأنه موجود ووجودُه متلازمان، يلزمُ من ثبوت أحدهما ثبوتُ الآخر، ومن انتفائه انتفاؤُه[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَعِلْمُ اللهِ مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ شَيْءٌ يَسْتَلْزِمُ تَغْيِيرَ الْعِلْمِ بَلْ أَيُّ شَيْءٍ وَقَعَ كَانَ هُوَ الْمَعْلُومُ وَالْعَبْدُ الَّذِي لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ يُغَيِّرُ الْعِلْمَ؛ بَلْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ مَا لَمْ يَقَعْ وَلَوْ وَقَعَ لَكَانَ اللهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ لَا أَنَّهُ لَا يَقَعُ. وَإِذَا قِيلَ: فَمَعَ عَدَمِ وُقُوعِهِ يَعْلَمُ اللهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فَلَوْ قَدَرَ الْعَبْدُ عَلَى وُقُوعِهِ قَدَرَ عَلَى تَغْيِيرِ الْعِلْمِ. قِيلَ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ بَلْ الْعَبْدُ يَقْدِرُ عَلَى وُقُوعِهِ وَهُوَ لَمْ يُوقِعْهُ وَلَوْ أَوْقَعَهُ لَمْ يَكُنْ الْمَعْلُومُ إلَّا وُقُوعَهُ فَمَقْدُورُ الْعَبْدِ إذَا وَقَعَ لَمْ يَكُنْ الْمَعْلُومُ إلَّا وُقُوعَهُ فَإِذَا وَقَعَ كَانَ اللهُ عَالِماً أَنَّهُ سَيَقَعُ وَإِذَا لَمْ يَقَعْ كَانَ اللهُ عَالِماً بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ أَلْبَتَّةَ، فَإِذَا فُرِضَ وُقُوعُهُ مَعَ انْتِفَاءِ لَازِمِ الْوُقُوعِ صَارَ مُحَالاً مِنْ جِهَةِ إثْبَاتِ الْمَلْزُومِ بِدُونِ لَازِمِهِ وَكُلُّ الْأَشْيَاءِ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ هِيَ مُحَالٌ. وَمِمَّا يَلْزَمُ هَؤُلَاءِ أَنْ لَا يَبْقَى أَحَدٌ قَادِراً عَلَى شَيْءٍ إلَّا الرَّبُّ؛ فَإِنَّ الْأُمُورَ نَوْعَانِ:

«نَوْعٌ» عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ سَيَكُونُ

و«نَوْعٌ» عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ.

فـ«الْأَوَّلُ» لَا بُدَّ مِنْ وُقُوعِهِ.

و«الثَّانِي» لَا يَقَعُ أَلْبَتَّةَ.

فَمَا عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ سَيَقَعُ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَقَعُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَشَاؤُهُ وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَا شَاءَ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ.

وَأَمَّا «الْمُعْتَزِلَةُ» فَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ يَشَاءُ مَا لَا يَكُونُ وَيَكُونُ مَا لَا يَشَاءُ وَأُولَئِكَ «الْمُجْبِرَةُ» فِي جَانِبٍ وَهَؤُلَاءِ فِي جَانِبٍ وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَسَطٌ.

وَمَا يَفْعَلُهُ الْعِبَادُ بِاخْتِيَارِهِمْ يَعْلَمُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُمْ فَعَلُوهُ بِقُدْرَتِهِمْ وَمَشِيئَتِهِمْ، وَمَا لَمْ

---

(١) الرد على المنطقيين ص٤٦ ـ ٤٨.

يَفْعَلُوهُ مَعَ قُدْرَتِهِمْ عَلَيْهِ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوهُ لِعَدَمِ إِرَادَتِهِمْ لَهُ لَا لِعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَيْهِ وَهُوَ سُبْحَانَهُ الْخَالِقُ لِلْعِبَادِ وَلِقُدْرَتِهِمْ وَإِرَادَتِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَقْدُورٌ لِلرَّبِّ وَلَيْسَ هَذَا مَقْدُوراً بَيْنَ قَادِرِينَ بَلْ الْقَادِرُ الْمَخْلُوقُ هُوَ وَقُدْرَتُهُ وَمَقْدُورُهُ مَقْدُورٌ لِلْخَالِقِ مَخْلُوقٌ لَهُ. وَ«الْمَقْصُودُ هُنَا» أَنَّ قَوْلَه تَعَالَى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ حَقٌّ وَالنَّسْخُ فِيهَا هُوَ رَفْعُ فَهْمِ مَنْ فَهِمَ مِنَ الآيَةِ مَا لَمْ تَدُلَّ عَلَيْهِ، فَمَنْ فَهِمَ أَنَّ اللَّهَ يُكَلِّفُ نَفْساً مَا لَا تَسَعُهُ فَقَدْ نَسَخَ اللهُ فَهْمَهُ وَظَنَّهُ وَمَنْ فَهِمَ مِنْهَا أَنَّ الْمَغْفِرَةَ وَالْعَذَابَ بِلَا حِكْمَةٍ وَعَدْلٍ فَقَدْ نَسَخَ فَهْمَهُ وَظَنَّهُ فَقَوْلُهُ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ رَدٌّ لِلأَوَّلِ وَقَوْلُهُ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ رَدٌّ لِلثَّانِي وَقَوْلُهُ: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ كَقَوْلِهِ فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٩﴾﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَقَدْ عَلَّمَنَا أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَأَنَّهُ لَا يُعَذِّبُ الْمُؤْمِنِينَ وَأَنَّهُ يَغْفِرُ لِمَنْ تَابَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ الْآيَةَ. وَدَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُحَاسِبُ بِمَا فِي النُّفُوسِ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ: زِنُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُوزَنُوا وَحَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا. وَ«الْمُحَاسَبَةُ» تَقْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ يُحْسَبُ وَيُحْصَى. وَأَمَّا «الْمَغْفِرَةُ وَالْعَذَابُ» فَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ الْكُفْرُ وَبُغْضُ الرَّسُولِ وَبُغْضُ مَا جَاءَ بِهِ أَنَّهُ كَافِرٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَقَدْ عَفَا اللهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ ـ وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً الَّذِينَ لَمْ يَرْتَابُوا ـ عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَا تَتَكَلَّمُ بِهِ أَوْ تَعْمَلُ كَمَا هُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّ الَّذِي يَهِمُّ بِالْحَسَنَةِ تُكْتَبُ لَهُ وَالَّذِي يَهِمُّ بِالسَّيِّئَةِ لَا تُكْتَبُ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا)، إِذَا كَانَ مُؤْمِناً مِنْ عَادَتِهِ عَمَلُ الْحَسَنَاتِ وَتَرْكُ السَّيِّئَاتِ فَإِنْ تَرَكَ السَّيِّئَةَ للهِ كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ فَإِذَا أَبْدَى الْعَبْدُ مَا فِي نَفْسِهِ مِنَ الشَّرِّ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ صَارَ مِنَ الْأَعْمَالِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا الذَّمَّ وَالْعِقَابَ»[(١)].

قال ابن حجر: «بدا لله أن يبتليهم»[(٢)]؛ أي: سبق في علم الله، فأراد إظهاره،

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ١٠٤ ـ ١٠٧).
(٢) يشير بذلك للحديث الوارد عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ ثَلَاثَةً فِي بَنِي** =

وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خفيّاً؛ لأن ذلك محالٌ في حق الله ـ تعالى ـ[1] ولا حاجة لهذه التأويلات؛ فإن معنى «بدا لله»؛ أي: ظهر لله ما كان يعلمه ـ سبحانه ـ لا أنه ظهر له بعدما كان خفيّاً، وليس هذا بَداءً يخالف العلمَ القديم، كما قاله بعض غلاة الرافضة، وفي هذا الحديث دلالةٌ على تجدُّد علم الله ـ سبحانه ـ بعد حُدوث الحوادث.

* * *

= إِسْرَائِيلَ: أَبْرَصَ وَأَقْرَعَ وَأَعْمَى، بَدَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَبْتَلِيَهُمْ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مَلَكاً، فأتى الأَبْرَصَ، فَقالَ: أَيُّ شيءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قالَ: لَوْنٌ حَسَنٌ، وَجِلْدٌ حَسَنٌ، قدْ قَذِرَنِي النَّاسُ، قالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ عنه، فَأُعْطِيَ لَوْناً حَسَناً، وَجِلْداً حَسَناً، فَقالَ: أَيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قالَ: الإِبِلُ، أَوْ قالَ: البَقَرُ، هو شَكَّ في ذلكَ: إنَّ الأَبْرَصَ، وَالأَقْرَعَ، قالَ أَحَدُهُما الإِبِلُ، وَقالَ الآخَرُ: البَقَرُ ـ، فَأُعْطِيَ نَاقَةً عُشَرَاءَ، فَقالَ: يُبَارَكُ لكَ فِيهَا وَأَتَى الأَقْرَعَ فَقالَ: أَيُّ شيءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قالَ شَعَرٌ حَسَنٌ، وَيَذْهَبُ عَنِّي هذا، قدْ قَذِرَنِي النَّاسُ، قالَ: فَمَسَحَهُ فَذَهَبَ وَأُعْطِيَ شَعَراً حَسَناً، قالَ: فأيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قالَ: البَقَرُ، قالَ: فأعْطَاهُ بَقَرَةً حَامِلاً، وَقالَ: يُبَارَكُ لكَ فِيهَا، وَأَتَى الأَعْمَى فَقالَ: أَيُّ شيءٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قالَ: يَرُدُّ اللهُ إِلَيَّ بَصَرِي، فَأُبْصِرُ به النَّاسَ، قالَ: فَمَسَحَهُ فَرَدَّ اللهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، قالَ: فأيُّ المَالِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قالَ: الغَنَمُ فأعْطَاهُ شَاةً وَالِداً، فَأُنْتِجَ هذانِ وَوَلَّدَ هذا، فَكانَ لِهذا وَادٍ مِن إِبِلٍ، وَلِهذا وَادٍ مِن بَقَرٍ، وَلِهذا وَادٍ مِن غنمٍ، ثُمَّ إنَّه أَتَى الأَبْرَصَ في صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ، تَقَطَّعَتْ بيَ الحِبَالُ في سَفَرِي، فلا بَلَاغَ اليومَ إلَّا باللهِ ثُمَّ بكَ، أَسْأَلُكَ بالَّذِي أَعْطَاكَ اللَّوْنَ الحَسَنَ، وَالجِلْدَ الحَسَنَ، وَالمَالَ، بَعِيراً أَتَبَلَّغُ عليه في سَفَرِي، فَقالَ له: إنَّ الحُقُوقَ كَثِيرَةٌ، فَقالَ له: كَأَنِّي أَعْرِفُكَ، أَلَمْ تَكُنْ أَبْرَصَ يَقْذَرُكَ النَّاسُ، فقِيراً فأعْطَاكَ اللَّهُ؟ فَقالَ: لقَدْ وَرِثْتُ لِكَابِرٍ عن كَابِرٍ، فَقالَ: إنْ كُنْتَ كَاذِباً فَصَيَّرَكَ اللهُ إلى ما كُنْتَ، وَأَتَى الأَقْرَعَ في صُورَتِهِ وَهَيْئَتِهِ، فَقالَ له مِثْلَ ما قالَ لِهذا، فَرَدَّ عليه مِثْلَ ما رَدَّ عليه هذا، فَقالَ: إنْ كُنْتَ كَاذِباً فَصَيَّرَكَ اللهُ إلى ما كُنْتَ، وَأَتَى الأَعْمَى في صُورَتِهِ، فَقالَ: رَجُلٌ مِسْكِينٌ وَابنُ سَبِيلٍ وَتَقَطَّعَتْ بيَ الحِبَالُ في سَفَرِي، فلا بَلَاغَ اليومَ إلَّا باللهِ ثُمَّ بكَ، أَسْأَلُكَ بالَّذِي رَدَّ عَلَيْكَ بَصَرَكَ شَاةً أَتَبَلَّغُ بهَا في سَفَرِي، فَقالَ: قدْ كُنْتُ أَعْمَى فَرَدَّ اللهُ بَصَرِي، وَفقِيراً فقَدْ أَغْنَانِي، فَخُذْ ما شِئْتَ، فَوَاللهِ لا أَجْهَدُكَ اليومَ بشيءٍ أَخَذْتَهُ للهِ، فَقالَ: أَمْسِكْ مَالَكَ، فإنَّما ابْتُلِيتُمْ، فقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْكَ، وَسَخِطَ علَى صَاحِبَيْكَ». صحيح البخاري (٣٤٦٤).

(١) فتح الباري (٦/٥٠٢).

«إلى أن قال: وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقال لعيسى: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [آل عمران: ٥٥]، الآية، وقال تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وذكر الآلهة أن لو كان آلهة لابْتَغوا إلى ذي العرش سبيلاً إلى طلبه حيث هو، فقال: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ۝٤٢﴾ [الإسراء: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: ١].

قال أبو عبد الله: فلن يُنسخ ذلك أبداً.

كذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فليس هذا بناسخ لهذا، ولا هذا ضد لذلك.

واعلم أن هذه الآيات ليس معناها أن الله أراد الكون بذاته فيكون في أسفل الأشياء، أو ينتقل فيها لاستفالها، ويتبعَّض فيها على أقدارها، ويزول عنها عند فنائها، جل وعز عن ذلك، وقد نزغ بذلك بعض أهل الضلال، فزعموا أن الله تعالى في كل شيء بنفسه كائناً، كما هو على العرش، ولا فرق بين ذلك عندهم، ثم أحالوا في النفي بعد تثبيت ما يجوز عليه في قولهم ما نفوه؛ لأن كل مَن يُثبت شيئاً في المعنى ثم نفاه بالقول لم يغنِ عنه نفيه بلسانه، واحتجوا بهذه الآيات: أن الله تعالى في كل شيءٍ بنفسه كائناً ثم نفوا معنى ما أثبتوا، فقالوا: لا كالشيء في الشيء».

## الشرح

الذين خاضوا في مسألة نصوص العلوّ والمعيَّة والقرب والجمع بينهما من المخالفين يمكن تقسيمهم إلى طائفتين[(١)].

* الطائفة الأولى: النجارية وَكَثِيرٌ مِنَ الْجَهْمِيَّة.

**قولهم: هم على قسمين:**

١ ـ عُبَّادُهُمْ وَصُوفِيَّتُهُمْ وَعَوَامُّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

٢ ـ أَهْلُ الْوَحْدَةِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ عَيْنُ وُجُودِ الْمَخْلُوقَاتِ كَمَا يَقُولُهُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْوُجُودَ وَاحِدٌ وَمَنْ يَكُونُ قَوْلُهُ مُرَكَّباً مِنَ الْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ.

**موقفهم من النصوص:** هُمْ يَحْتَجُّونَ بِنُصُوصِ «الْمَعِيَّةِ وَالْقُرْبِ»؛ وَيَتَأَوَّلُونَ نُصُوصَ «الْعُلُوِّ وَالِاسْتِوَاءِ» فهم تَرَكُوا النُّصُوصَ الْكَثِيرَةَ الْمُحْكَمَةَ الْمُبَيِّنَةَ، وَتَعَلَّقُوا بِنُصُوصٍ قَلِيلَةٍ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِم مَعَانِيهَا.

* الطائفة الثانية: جماعة من أهل الكلام والتصوف كأبي معاذ التومني، وزهير الأثري، وأصحابهما[(٢)]، وهو موجود في كلام السالمية كأبي طالب المكي وأتباعه كأبي الحكم برجان وأمثاله ما يشير إلى نحو هذا. كما يوجد في كلامهم ما يناقض هذا[(٣)].

**قولهم:** إن الله بذاته فوق العرش وهو بذاته في كل مكان.

فهم يقولون بأن الله في كل مكان، وأنه مع ذلك مستوٍ على عرشه وأنه يرى بالأبصار بلا كيف، وأنه موجود الذات بكل مكان، وأنه ليس بجسم ولا محدود ولا يجوز عليه الحلول ولا المماسة، ويزعمون أنه يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر ٢٢]، وقولهم هذا يشبه قول بعض مثبتة الجسم الذين يقولون: إنه لا نهاية له[(٤)].

والفرق بين هذا القول وقول الجهمية بأن الله في كل مكان: هو أن هؤلاء يُثبتون العلو ونوعاً من الحلول، أما الجهمية فلا يثبتون العلو على مقصود هؤلاء من الاستواء على العرش والمباينة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢٢٦ ـ ٢٣١) بتصرف.
(٢) انظر: نقض تأسيس الجهمية (١/٦)، والفتاوى (٢/٢٩٩)، ومقالات الإسلاميين (١/٣٢٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٢/٢٩٩).
(٤) نقض تأسيس الجهمية (٢/٦).

ويزعم أصحاب هذا القول إنهم بقولهم هذا قد اتبعوا النصوص كلها سواء كانت نصوص علوٍّ أو معيَّةٍ أو قرب.

**وموقفهم من نصوص الصفات:** يَقُولُون: نحن نقرُّ بِهَذِهِ «النُّصُوصِ وَهَذِهِ لَا نصْرِفُ وَاحِداً مِنْهَا عَنْ ظَاهِرِهِ.

وَهَذَا الصِّنْفُ الثَّالِثُ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالنُّصُوصِ وَأَبْعَدَ عَنْ مُخَالَفَتِهَا مِنَ الصِّنْفَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، فهم يَقُولُون: إِنَّا اتَّبَعنا النُّصُوصَ كُلَّهَا لَكِنَّهُم غالطوا أَيْضاً. فَكُلُّ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ فَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِمَا فَطَرَ اللهُ عَلَيْهِ عِبَادَهُ وَلِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ وَلِلْأَدِلَّةِ الْكَثِيرَةِ. وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ أَقْوَالاً مُتَنَاقِضَةً يَقُولُونَ: إِنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ. وَيَقُولُونَ: نَصِيبُ الْعَرْشِ مِنْهُ كَنَصِيبِ قَلْبِ الْعَارِفِ كَمَا يَذْكُرُ مِثْلَ ذَلِكَ أَبُو طَالِبٍ وَغَيْرُهُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَلْبَ الْعَارِفِ نَصِيبُهُ مِنْهُ الْمَعْرِفَةُ وَالْإِيمَانُ وَمَا يَتْبَعُ ذَلِكَ فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ الْعَرْشَ كَذَلِكَ نَقَضُوا قَوْلَهُمْ: إِنَّهُ نَفْسَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ. وَإِنْ قَالُوا بِحُلُولِهِ بِذَاتِهِ فِي قُلُوبِ الْعَارِفِينَ كَانَ هَذَا قَوْلاً بِالْحُلُولِ الْخَالِصِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ «الصُّوفِيَّةِ» حَتَّى صَاحِبُ «مَنَازِلِ السَّائِرِينَ» فِي تَوْحِيدِهِ الْمَذْكُورِ فِي آخِرِ الْمَنَازِلِ فِي مِثْلِ هَذَا الْحُلُولِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَئِمَّةُ الْقَوْمِ يُحَذِّرُونَ مِنْ مِثْلِ هَذَا. سُئِلَ «الْجُنَيْد» عَنِ التَّوْحِيدِ فَقَالَ: هُوَ إِفْرَادُ الْحُدُوثِ عَنِ الْقِدَمِ. فَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْمُوَحِّدِ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ وَالْمُحْدَثِ الْمَخْلُوقِ، فَلَا يَخْتَلِطُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ فِي أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ مَا قَالَتْهُ النَّصَارَى فِي الْمَسِيحِ وَالشِّيعَةُ فِي أَئِمَّتِهَا؛ وَكَثِيرٌ مِنَ الْحُلُولِيَّةِ وَالْإِبَاحِيَّةِ يُنْكِرُ عَلَى الْجُنَيْد وَأَمْثَالِهِ مِنْ شُيُوخِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ الْمُتَّبِعِينَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا قَالُوهُ مِنْ نَفْيِ الْحُلُولِ وَمَا قَالُوهُ فِي إِثْبَاتِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَيَرَى أَنَّهُمْ لَمْ يُكْمِلُوا مَعْرِفَةَ الْحَقِيقَةِ كَمَا كَمَّلَهَا هُوَ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْحُلُولِيَّةِ وَالْإِبَاحِيَّةِ(١).

**الرد عليهم:**

إنهم بقولهم هذا جمعوا بين كلام أهل السُّنَّة وكلام الجهمية، ولذلك كان قولهم ظاهر الخطأ وغاية في التناقض.

أما بيان خطئه فيكمن في أن كل من قال بأن الله بذاته في كل مكان فهو مخالفٌ

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٢ - ١٣١).

للكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة وأئمتها مع مخالفته لما فطر الله عليه عباده، ولصريح المعقول وللأدلة الكثيرة؛ فالقرآن الكريم مملوء بالآيات التي تنص على علوِّ الله بذاته فوق خلقه واستوائه على عرشه وبينونته من خلقه، كما أن السُّنَّة قد تحدثت عن هذا المعنى في كثيرٍ من الأحاديث؛ كقصة المعراج وصعود الملائكة ونزولها من عند الله وعروج الروح إليه واستوائه على عرشه، ونزوله إلى السماء الدنيا، فكل هذه الأدلة تبين بطلان هذا القول ومخالفته.

وأما استدلال هؤلاء بنصوص المعية والقرب، فليس للمخالفين أي متمسك في جعلها لمعية الذات أو قرب الذات، أما بيان تناقض هذا القول: فهو واضحٌ من أقوالهم، فهم يجمعون بين أقوال متناقضة، فهم تارةً يقولون إنه بذاته فوق العرش، وتارةً يقولون إنه فوق العرش ونصيب العرش فيه كنصيب قلب العارف ـ كما يذكر ذلك أبو طالب المكي وغيره ـ، ومعلوم أن قلب العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان وما يتبع ذلك.

فإن قالوا: إن العرش كذلك، فقد نقضوا قولهم بأنه بنفسه فوق العرش.

وإن قالوا بحلول ذاته في قلوب العارفين، كان ذلك قولاً بالحلول الخاص، وهذا ما وقع فيه طائفة من الصوفية ومنهم صاحب «منازل السائرين».

### ❁ القول الحق في هذه المسألة:

وقد رد سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا: أَئِمَّةُ الْعِلْمِ وَالدِّينِ مِنْ شُيُوخِ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ على هاتين الطائفتين وأَثْبَتُوا أَنَّ اللهَ تَعَالَى فَوْقَ سَمَوَاتِهِ وَأَنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ وَهُمْ مِنْهُ بَائِنُونَ، وَهُوَ أَيْضاً مَعَ الْعِبَادِ عُمُوماً بِعِلْمِهِ وَمَعَ أَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ بِالنَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ وَالْكِفَايَةِ وَهُوَ أَيْضاً قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

موقفهم من نصوص صفات العلو والمعية والقرب أنهم يؤمنون بجميع نصوص الصفات ولا يرون أن بينها أي تعارض، فأَثْبَتُوا وَآمَنُوا بِجَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ كُلِّهِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ لِلْكَلِمِ[١].

فإجماع السلف من الصحابة والتابعين ومن سار على نهجهم منعقدٌ على إثبات علوِّ الله، واستوائه على عرشه وقد نقل غير واحد من السلف هذا الإجماع عنهم، ومن ذلك ما رواه البيهقي بإسنادٍ صحيحٍ عن الأوزاعي أنه قال: «كنا والتابعون متوافرون

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/١٢) بتصرف.

نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت فيه السُّنَّة من صفاته»[(١)].

وقال أبو نصر السِّجزي: «فأئمتنا كسفيان الثوري، ومالك، وسفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، وفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي: متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، وأن علمه بكل مكان، وأنه يُرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش»[(٢)].

وقال أبو نعيم الأصبهاني في عقيدته المشهورة: «وطريقتنا طريقة السلف المتبعين للكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة، فما اعتقدوه اعتقدناه، فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي تثبت عن النبي ﷺ في العرش والاستواء عليه يقولون بها، ويثبتونها من غير تكييفٍ ولا تشبيهٍ، وأن الله بائنٌ من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يَحِلُّ فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمٰواته من دون أرضه»[(٣)].

وكلام السلف من الصحابة والتابعين، من تبعهم في إثبات العلو كثير جدّاً ولا يتسع المقام ههنا لذكره، وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية الكثير من تلك النصوص الواردة عنهم، وبين إجماعهم على إثبات ذلك[(٤)]، وكذلك فعل تلميذه ابن القيم في كتابه «اجتماع الجيوش الإسلامية» وكذلك الذهبي في كتابيه «العلو» و«العرش».

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٤، رقم٨٦٥). وأخرجه ابن بطة في الشرح والإبانة ص٢٢٩. وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية وهو في كتابنا هذا (١/ ٤٦١)، انظر مجموع الفتوى (٥/ ٣٩)، وصحح إسناده.
وقال: «وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور جهم المنكر لكون الله فوق عرشه، والنافي لصفاته، ليعرف الناس أن مذهب السلف خلاف ذلك». وأخرجه الذهبي في السير (٧/ ١٢٠ ـ ١٢١، ٨/ ٤٠٢). وأورده في تذكرة الحفاظ (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، وفي الأربعين (ص٤٢، برقم ١٣). وفي العلو ص١٠٢، وعزاه للبيهقي في الأسماء والصفات. وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص١٣١، ١٣٥، وصحح إسناده، وقال الذهبي في كتاب العرش (٢/ ٢٢٣): ورواته أئمة ثقات. وأورده ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٤٠٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٠).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٠).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٦).

«قال أبو عبد الله: أمّا قوله: ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ [محمد: ٣١]، ﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤]، و﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الشعراء: ١٥]، فإنما معناه: حتى يكون الموجود فيعلمه موجوداً، ويسمعه مسموعاً، ويبصره مبصراً، لا على استحداث علمٍ ولا سمعٍ ولا بصر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ﴾ [الإسراء: ١٦]، إذا جاء وقت كون المراد فيه».

## الشرح

تقدم الحديث عن هذه المسألة قبل قليل ونقل كلام شيخ الإسلام والإمام ابن حجر العسقلاني فيها.

«وأن قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِذًا لَّٱبْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ۝٤٢﴾ [الإسراء: ٤٢]، فهذا وغيره مثل قوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، هذا منقطع يُوجب أنه فوق العرش، فوق الأشياء كلها، مُنزَّهٌ عن الدخول في خلقه، لا يخفى عليه منهم خافية؛ لأنه أبان في هذه الآيات أن ذاته بنفسه فوق عباده؛ لأنه قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ يعني: فوق العرش، والعرش فوق السماء؛ لأن مَن قد كان فوق كل شيء على السماء في السماء، وقد قال مثل ذلك في قوله: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]؛ يعني: على الأرض، لا يريد الدخول في جوفها. وكذلك قوله: ﴿يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٢٦]، يعني: على الأرض لا يريد الدخول في جوفها، وكذلك قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ يعني: فوقها عليها.

وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، ثم فصل فقال: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾، ولم يصل، فلم يكن لذلك معنى إذ فصل بقوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، ثم استأنف التخويف بالخسف إلا أنه على عرشه فوق السماء.

وقال تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، فبين عروج الأمر وعروج الملائكة، ثم وصف وقتَ صعودها بالارتفاع صاعدةً إليه، فقال: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾ [المعارج: ٤]، فقال: صعودها إليه، وفصله من قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]؛ كقول القائل: اصعد إلى فلان في ليلة أو يوم، وذلك أنه في العلوِّ وأن صعودك إليه في يوم، فإذا صعدوا إلى العرش فقد صعدوا إلى الله ﷻ، وإن كانوا لم يروه، ولم يُساووه في الارتفاع في علوِّه، فإنهم صعدوا من الأرض وعرجوا بالأمر إلى العلو؛ قال الله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ولم يقل: عنده.

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]، ثم استأنف الكلام فقال: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧]، فيما قال لي: إنَّ إلهه فوق السمٰوات.

فبَيَّنَ الله تعالى أن فرعون ظنَّ بموسى أنه كاذبٌ فيما قال، وعمد لطلبه حيث قاله من الظن بموسى أنَّه كاذب، ولو أن موسى قال: إنه في كل مكان بذاته، لطلبه في بيته أو في بدنه، أو حشّه؛ فتعالى الله عن ذلك، ولم يجهد نفسه ببنيان الصرح».

## الشرح

أشار هنا إلى تنوع سياقات الآيات ودلالتها في إثبات صفة العلو، وقد سبق الإشارة إلى ذلك فالقرآن الكريم من أوله إلى آخره مليءٌ بما هو إما نصٌّ ظاهرٌ في أن الله فوق كل شيء، وأنه عالٍ على خلقه ومستوٍ على عرشه، وقد تنوعت تلك الدلالات، فوردت بأصناف من العبارات، فقد أشار العلماء إلى ذلك التنوع في العبارة على إثبات هذه الصفة، ومن ذلك:

١ ـ التصريح بالفوقية مقرونة بأداة (من) المعينة لفوقية الذات نحو: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

٢ ـ ذكرها مجردة عن الأداة؛ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨].

٣ ـ التصريح بالعروج إليه، نحو ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤].

٤ ـ التصريح بالصعود إليه؛ كقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

٥ ـ التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه؛ كقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ﴾ [آل عمران: ٥٥].

٦ ـ التصريح بالعلوِّ المطلق الدال على جميع مراتب العلو، ذاتاً، وقدراً، وشرفاً؛ كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٤﴾﴾ ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾﴾ ﴿إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾.

٧ ـ التصريح بتنزيل الكتاب منه كقوله: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [الزمر: ١]، ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. وهذا يدل على شيئين:

الأول: على أنَّ القرآنَ ظَهَر منه لا من غيره، وأنَّه الذي تكلم به، لا غيره.

**الثاني**: على عُلُوِّهِ على خَلْقِهِ، وأنَّ كلامَه نزل به الرُّوح الأمين من عنده من أعلى مكان إلى رسوله ﷺ.

٨ ـ التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض؛ كقوله: ﴿فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨]، وقوله: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الأنبياء: ١٩]، ففرَّق بين من له عموماً، ومن عنده من مماليكه وعبيده خصوصاً.

٩ ـ التَّصريح بأنه سبحانه في السَّماء، وهذا عند أهْل السُّنَّة على أحد **وجهين**:

إما أن تكون «في» بمعنى «على».

وإما أن يراد بالسَّماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوز حملُ النَّصِّ على غيره.

١٠ ـ التَّصريح بالاستواء مقروناً بأداة «على» مختصّاً بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحباً في الأكثر لأداة «ثُمَّ» الدَّالَّة على الترتيب والمهلة، وهو بهذا السِّياق صريحٌ في معناه الذي لا يفهم المخاطبون غيره من العُلُوِّ والارتفاع، ولا يحتمل غيره ألبتَّة.

١١ ـ إخباره سبحانه عن فرعون أنه رَامَ الصُّعُودَ إلى السماء؛ لِيَطَّلِعَ إلى إلٰه موسى، فيُكذبه فيما أخبر به من أنه فوق السماوات؛ فقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٦ ـ ٣٧]، فكذَّب فرعونُ موسى في إخباره إيَّاه بأن ربَّه فوق السماء[1].

وفي قوله ﷻ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ بيَّن أن الملائكة أقرب إليه من غيرهم من خلقه.

وكذلك قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾ [الأعلى: ١]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]، إلى غير ذلك من ألفاظ متنوعة ومتعددة تدل دلالة واضحة على أن الله عالٍ على خلقه مُستوٍ على عرشه.

* * *

(١) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٣١٤ ـ ٣١٧).

«قال أبو عبد الله: وأما الآية التي يزعمون أنه قد وصلها ـ ولم يقطعها كما قطع الكلام الذي أراد به أنه على عرشه، فقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المجادلة: ٧]، فأخبر بالعلم، ثم أخبر أنه مع كل مُنَاجٍ، ثم ختم الآية بالعلم بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾ [المجادلة: ٧]؛ فبدأ بالعلم، وختم بالعلم، فبين أنه أراد أنه يَعلمهم حيث كانوا؛ لا يخفون عليه، ولا يَخفى عليه مناجاتهم ولو اجتمع القوم في أسفل وناظر إليهم في العلو، فقال: إني لم أزل أَرَاكُم، وأعلم مناجاتكم لكان صادقاً ـ ولله المثل الأعلى أن يُشبه الخلق ـ فإن أَبَوْا إلا ظاهر التلاوة، وقالوا: هذا منكم دعوى، خرجوا عن قولهم في ظاهر التلاوة؛ لأن مَن هو مع الاثنين أو أكثر هو معهم لا فيهم، ومَن كان مع الشيء فقد خلا منه جسمه. وهذا خروج من قولهم».

## الشرح

والمراد بآيات المعيَّة العامة وقد وردت في موضعين من القرآن ـ كما سيأتي ـ أن الله معنا بعلمه، فهو مطلعٌ على خلقه شهيدٌ عليهم، ومهيمنٌ وعالمٌ بهم، فهذه المعيّة هي المرادة بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٧﴾.

فالله تعالى قد افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم ولذلك أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم تفسير القرآن على أن تفسير الآية هو أنه معهم بعلمه، وقد نقل هذا الإجماع ابن عبد البر[(١)]، وأبو عمرو الطلمنكي، وابن تيمية[(٢)]، وابن القيم[(٣)].

(١) التمهيد (٧/١٣٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/١٩٣)، و(٥/٥١٩)، و(١١/٢٤٩ ـ ٢٥٠).
(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية ص٤٤.

وعلى هذا فلا حجة للمخالفين في ظاهر هذه الآية.

وكذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾.

فظاهر الآية دال على أن المراد بهذه المعية هو علم الله ﷻ واطّلاعه على خلقه، فقد أخبر الله تعالى في هذه الآية بأنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا، فجمع تعالى في هذه الآية بين العلوّ والمعية، فليس بين الاثنين تناقض ألبتة، وهو كقوله ﷺ في حديث الأوعال: «**والله فوق العرش يعلم ما أنتم عليه**».



**«وكذلك قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]؛ لأن ما قَرُبَ من الشيء ليس هو في الشيء، ففي ظاهر التلاوة على دعواهم أنه ليس في حبل الوريد».**

## الشرح

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾، فقد أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «إن هذه الآية لا تخلو من أن يراد بها قربه سبحانه أو قرب ملائكته كما قد اختلف الناس في ذلك.

فإن أريد بها قرب الملائكة؛ فدليل ذلك من الآية قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧﴾، ففسر ذلك القرب الذي هو حين يتلقّى المتلقيان، فيكون الله سبحانه قد أخبر بعلمه هو سبحانه بما في نفس الإنسان، ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾، وأخبر بقرب الملائكة الكرام الكاتبين منه، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾، وعلى هذا التفسير تكون هذه الآية مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ۝٨٠﴾ [الزخرف: ٨٠].

أما إذا كان المراد بالقرب في الآية قربه سبحانه، فإن ظاهر السياق في الآية دلَّ على أن المراد بقربه هنا قربه بعلمه، وذلك لورود لفظ العلم في سياق الآية ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾»[1].



(١) الفتاوى (٦/١٩ ـ ٢٠).

«وكذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، لم يقل في السماء ثم قطع، كما قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾، ثم قطع فقال: ﴿أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾، فقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾؛ إلٰه أهل السماء وإلٰه أهل الأرض، وذلك موجود في اللغة؛ تقول: فلان أميرٌ في خراسان وأميرٌ في بلخ، وأميرٌ في سمرقند، وإنما هو في موضعٍ واحد، ويَخفى عليه ما وراءه، فكيف العالي فوق الأشياء لا يَخفى عليه شيء من الأشياء يُدَبِّره، فهو إلٰه فيهما إذا كان مُدبراً لهما، وهو على عرشه وفوق كل شيء تعالى عن الأمثال»[١].

## الشرح

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، فمعنى الآية: أي: هو إلٰه من في السمٰوات وإلٰه من في الأرض.

قال ابن عبد البر: «فوجب حمل هذه الآية على المعنى الصحيح المجتمع عليه، وذلك أنه في السماء إلٰه معبود من أهل السماء، وفي الأرض إلٰه معبود من أهل الأرض، وكذلك قال أهل العلم بالتفسير»[٢].

وقال الآجري: «وقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ فمعناه: أنه جل ذكره إلٰه من في السمٰوات وإلٰه من في الأرض، وهو الإلٰه يعبد في السمٰوات، وهو الإلٰه يعبد في الأرض، هكذا فسره العلماء»[٣].

وروى الآجري بسنده في تفسيره هذه الآية عن قتادة قوله: «هو إلٰه يُعبد في السماء، وإلٰه يعبد في الأرض»[٤].

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] فقد فسرها أئمة العلم كالإمام أحمد وغيره أنه المعبود في السمٰوات والأرض[٥].

(١) انظر: كتاب فهم القرآن ص٢٢٣ ـ ٣٥٦، طبع مع كتاب «العقل» كلاهما، للحارث المحاسبي.
(٢) التمهيد (٧/ ١٣٤).
(٣) الشريعة (٣/ ١١٠٤).
(٤) الشريعة (٣/ ١١٠٤ ـ ١١٠٥).
(٥) الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد ص٩٢ ـ ٩٣، ومجموع الفتاوى (١١/ ٢٥٠).

وقال الآجري: «وعند أهل العلم من أهل الحق ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ۝٣﴾، هو كما قال الحق: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾ فما جاءت به السنن أن الله ﷻ على عرشه، وعلمه محيطٌ بجميع خلقه، يعلم ما تسرون وما تعلنون، ويعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون»[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) الشريعة (٣/ ١١٠٤).

«وكذلك لا يجوز إذا أخبر أن صفاتِه حَسَنة عُليا أن يُخبر بعد ذلك أنها دنيَّة سفلى، فيصف نفسه بأنه جاهلٌ ببعض الغيب بعد أن أخبر أنه عالمٌ بالغيب، وأنه لا يبصر ما قد كان، ولا يسمع الأصوات، ولا قدرة له، ولا يتكلم، ولا الكلام كان منه، وأنه تحت الأرض ولا على العرش ﷻ عن ذلك».

## الشرح

وصف الله نفسه في عدة آيات من كتابه العزيز بأن له الكمال الأعلى في ذاته وصفاته، ومن تلك الآيات:

١ ـ قوله ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، دليلٌ على أن الله مُنزَّهٌ عن أن يكون له مثل في شيء مما يوصف به من صفات كماله[(١)].

والآية: في تفسيرها **وجهان:**

**الأول:** أن يكون معناه: ليس هو كشيء، وأدخل «المثل» في الكلام توكيداً للكلام.

**والثاني:** أن يكون معناها: ليس مثله شيء، فتكون «الكاف» هي المدخلة في الكلام توكيداً[(٢)]، وهذا وجهٌ قويٌّ حسن وهو الأظهر[(٣)].

وقد اتفق أهل السُّنَّة على أن الله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله[(٤)].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ﴾:

قال ابن جرير الطبري في تفسيرها: «فلا تمثِّلوا لله الأمثال، ولا تشبِّهوا له الأشباه، فإنه لا مثل له ولا شبه»[(٥)].

وقال ابن كثير: «أي: لا تجعلوا له أنداداً وأشباهاً وأمثالاً»[(٦)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٩٨).
(٢) تفسير الطبري (٢٥/١٢ ـ ١٣).
(٣) شرح الطحاوية ص١٤٦.
(٤) شرح الطحاوية ص٩٩.
(٥) تفسير الطبري (١٤/١٤٨).
(٦) تفسير ابن كثير (٢/٥٧٨).

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾.

٤ ـ وقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾.

(فالله تعالى وصف نفسه بأن له المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية، التي كلَّما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب ﷻ أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى وكان أحق به من كل ما سواه؛ بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان؛ لأنهما إن تكافآ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافآ؛ فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير، وهذا برهانٌ قاطعٌ على استحالة التمثيل والتشبيه، فتأمله فإنه في غاية الظهور والقوة)[(١)].

٥ ـ وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾، روي عن ابن عباس في تفسيرها قوله: هل تعلم للرب مثلاً أو شبيهاً[(٢)].

وكذلك قال مجاهد وسعيد بن جبير وقتادة وابن جريج وغيرهم[(٣)].

٦ ـ وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾، فالأحد يقتضي أنه لا مثل له ولا نظير.

٧ ـ وكذا قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾، فالوحدانية تقتضي الكمال، والشركة تقتضي النقص[(٤)].

ففي القرآن العظيم آيات كثيرة تدل على أن الله تعالى موصوفٌ بصفات الكمال؛ منها: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾، و(الأعلى): صيغة أفعل التَّفضيل؛ أي: أعلى من غيره[(٥)].

ومعناها كما قال القرطبي: «أي: الوصف الأعلى»[(٦)]، وقال ابن كثير: «أي: الكمال المطلق من كل وجه»[(٧)]، وقال ابن سعدي: «﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ وهو كل

---

(١) الصواعق المنزلة (٣/ ١٠٣٢)، وشرح الطحاوية ص١٤٤.
(٢) تفسير الطبري (١٦/ ١٠٦).
(٣) تفسير الطبري (١٦/ ١٠٦)، وتفسير ابن كثير (٣/ ١٣١).
(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ٩٩).
(٥) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٠).
(٦) تفسير القرطبي (١٠/ ١١٩).
(٧) تفسير ابن كثير (٢/ ٥٧٣).

صفة كمال، وكل كمال في الوجود فالله أحق به من غير أن يستلزم ذلك نقصاً بوجه»[١].

لذا قال الإمام ابن القيم: «المَثل الأعلى يتضمن ثبوت الصفات العليا لله سبحانه، ووجودها العِلمي، والخبر عنها، وذكرها، وعبادة الرب سبحانه بها...»[٢].

فالله تعالى وصف نفسه بأنَّ له المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية، التي كلَّما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب ﷻ أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحق به مَن كل ما سواه؛ بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان؛ لأنهما إن تكافآ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافآ؛ فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مِثل أو نظير، وهذا برهانٌ قاطعٌ على استحالة التمثيل والتشبيه؛ فتأمله فإنَّه في غاية الظهور والقوة»[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الْكَمَالَ ثَابِتٌ للهِ بَلْ الثَّابِتُ لَهُ هُوَ أَقْصَى مَا يُمْكِنُ مِنَ الأكملية بِحَيْثُ لَا يَكُونُ وُجُودُ كَمَالٍ لَا نَقْصَ فِيهِ إلَّا وَهُوَ ثَابِتٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى يَسْتَحِقُّهُ بِنَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ وَثُبُوتُ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ نَفْيَ نَقِيضِهِ؛ فَثُبُوتُ الْحَيَاةِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَوْتِ وَثُبُوتُ الْعِلْمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْجَهْلِ وَثُبُوتُ الْقُدْرَةِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْعَجْزِ، وَأَنَّ هَذَا الْكَمَالَ ثَابِتٌ لَهُ بِمُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الْيَقِينِيَّةِ مَعَ دَلَالَةِ السَّمْعِ عَلَى ذَلِكَ.

وَدَلَالَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الْأُمُورِ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: خَبَرُ اللهِ الصَّادِقُ فَمَا أَخْبَرَ اللهُ وَرَسُولُهُ بِهِ فَهُوَ حَقٌّ كَمَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ.

وَالثَّانِي: دَلَالَةُ الْقُرْآنِ بِضَرْبِ الْأَمْثَالِ وَبَيَانِ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَطْلُوبِ. فَهَذِهِ دَلَالَةٌ شَرْعِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ فَهِيَ «شَرْعِيَّةٌ» لِأَنَّ الشَّرْعَ دَلَّ عَلَيْهَا وَأَرْشَدَ إلَيْهَا؛ وَ«عَقْلِيَّةٌ» لِأَنَّهَا تُعْلَمُ صِحَّتُهَا بِالْعَقْلِ.

وَلَا يُقَالُ: إنَّهَا لَمْ تُعْلَمْ إلَّا بِمُجَرَّدِ الْخَبَرِ وَإِذَا أَخْبَرَ اللهُ بِالشَّيْءِ وَدَلَّ عَلَيْهِ بِالدَّلَالَاتِ الْعَقْلِيَّةِ: صَارَ مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِخَبَرِهِ. وَمَدْلُولاً عَلَيْهِ بِدَلِيلِهِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي يُعْلَمُ بِهِ فَيَصِيرُ ثَابِتاً

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٤/ ١٠٤).
(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٤) بتصرف.
(٣) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٢)، وشرح الطحاوية ص١٤٤.

بِالسَّمْعِ وَالْعَقْلِ، وَكِلَاهُمَا دَاخِلٌ فِي دَلَالَةِ الْقُرْآنِ الَّتِي تُسَمَّى «الدَّلَالَةَ الشَّرْعِيَّةَ».

وَثُبُوتُ مَعْنَى الْكَمَالِ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ بِعِبَارَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ دَالَّةٍ عَلَى مَعَانِي مُتَضَمِّنَةٍ لِهَذَا الْمَعْنَى.

فَمَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ إِثْبَاتِ الْحَمْدِ لَهُ وَتَفْصِيلِ مَحَامِدِهِ وَأَنَّ لَهُ الْمَثَلَ الْأَعْلَى وَإِثْبَاتِ مَعَانِي أَسْمَائِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ: كُلُّهُ دَالٌّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

وَقَدْ ثَبَتَ لَفْظُ «الْكَامِلِ» فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢﴾ أَنَّ «الصَّمَدَ» هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْكَمَالِ وَهُوَ السَّيِّدُ الَّذِي كَمُلَ فِي سُؤْدُدِهِ وَالشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي شَرَفِهِ وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عَظَمَتِهِ وَالْحَكَمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حُكْمِهِ وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي غِنَاهُ وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي جَبَرُوتِهِ وَالْعَالِمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلْمِهِ وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِكْمَتِهِ وَهُوَ الشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّؤْدُدِ وَهُوَ اللهُ ﷻ»[(١)].

قال ابن تيمية: «وَقَدْ بَيَّنَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْكَمَالِ مِنْ غَيْرِهِ، وَأَنَّ غَيْرَهُ لَا يُسَاوِيهِ فِي الْكَمَالِ فِي مِثْلِ قَوْله تَعَالَى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۝١٧﴾؟ وَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ الْخَلْقَ صِفَةُ كَمَالٍ، وَأَنَّ الَّذِي يَخْلُقُ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِي لَا يَخْلُقُ وَأَنَّ مَنْ عَدَلَ هَذَا بِهَذَا فَقَدْ ظَلَمَ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُونَ ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۝٧٥﴾، فَبَيَّنَ أَنَّ كَوْنَهُ مَمْلُوكاً عَاجِزاً صِفَةُ نَقْصٍ، وَأَنَّ الْقُدْرَةَ وَالْمِلْكَ وَالْإِحْسَانَ صِفَةُ كَمَالٍ وَأَنَّهُ لَيْسَ هَذَا مِثْلُ هَذَا وَهَذَا للهِ وَذَاكَ لِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٧٦﴾، وَهَذَا مَثَلٌ آخَرُ. فَالْأَوَّلُ مِثْلُ الْعَاجِزِ عَنِ الْكَلَامِ وَعَنِ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ. وَالْآخَرُ الْمُتَكَلِّمُ الْآمِرُ بِالْعَدْلِ الَّذِي هُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ فَهُوَ عَادِلٌ فِي أَمْرِهِ مُسْتَقِيمٌ فِي فِعْلِهِ. فَبَيَّنَ أَنَّ التَّفْضِيلَ بِالْكَلَامِ الْمُتَضَمِّنِ لِلْعَدْلِ وَالْعَمَلِ الْمُسْتَقِيمِ، فَإِنَّ مُجَرَّدَ الْكَلَامِ وَالْعَمَلِ قَدْ يَكُونُ مَحْمُوداً وَقَدْ يَكُونُ مَذْمُوماً. فَالْمَحْمُودُ

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٠ ـ ٧٢).

هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ صَاحِبُهُ الْحَمْدَ فَلَا يَسْتَوِي هَذَا وَالْعَاجِزُ عَنِ الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾﴾. يَقُولُ تَعَالَى: إِذَا كُنْتُمْ أَنْتُمْ لَا تَرْضَوْنَ بِأَنَّ الْمَمْلُوكَ يُشَارِكُ مَالِكَهُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ النَّقْصِ وَالظُّلْمِ، فَكَيْفَ تَرْضَوْنَ ذَلِكَ لِي وَأَنَا أَحَقُّ بِالْكَمَالِ وَالْغِنَى مِنْكُمْ؟ وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ تَعَالَى أَحَقُّ بِكُلِّ كَمَالٍ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ وَهَذَا كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٦١﴾ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾﴾، حَيْثُ كَانُوا يَقُولُونَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللهِ وَهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمْ بِنْتٌ فَيَعُدُّونَ هَذَا نَقْصاً وَعَيْباً. وَالرَّبُّ تَعَالَى أَحَقُّ بِتَنْزِيهِهِ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ مِنْكُمْ؛ فَإِنَّ لَهُ «الْمَثَلَ الْأَعْلَى» فَكُلُّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِلْمَخْلُوقِ؛ فَالْخَالِقُ أَحَقُّ بِثُبُوتِهِ مِنْهُ إِذَا كَانَ مُجَرَّداً عَنِ النَّقْصِ، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنْهُ الْمَخْلُوقُ مِنْ نَقْصٍ وَعَيْبٍ؛ فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِتَنْزِيهِهِ عَنْهُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْعَالِمَ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾﴾، فَبَيَّنَ أَنَّ الْبَصِيرَ أَكْمَلُ وَالنُّورَ أَكْمَلُ وَالظِّلَّ أَكْمَلُ؛ وَحِينَئِذٍ فَالْمُتَّصِفُ بِهِ أَوْلَى. ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾﴾، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ عَدَمَ التَّكَلُّمِ وَالْهِدَايَةِ نَقْصٌ وَأَنَّ الَّذِي يَتَكَلَّمُ وَيَهْدِي أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَهْدِي، وَالرَّبُّ أَحَقُّ بِالْكَمَالِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾، فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ

بِمَا هُوَ مُسْتَقِرٌّ فِي الْفِطَرِ أَنَّ الَّذِي يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ مِمَّنْ لَا يَهْتَدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَهُ غَيْرُهُ؛ فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْهَادِي بِنَفْسِهِ هُوَ الْكَامِلُ؛ دُونَ الَّذِي لَا يَهْتَدِي إِلَّا بِغَيْرِهِ. وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الْهَادِي لِغَيْرِ الْمُهْتَدِي بِنَفْسِهِ فَهُوَ الْأَكْمَلُ.

وَقَالَ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَيَمْلِكُ الضُّرَّ وَالنَّفْعَ أَكْمَلُ مِنْهُ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ السَّمِيعَ الْبَصِيرَ الْغَنِيَّ أَكْمَلُ وَأَنَّ الْمَعْبُودَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ. وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ مُتَعَدِّدٌ مِنْ وَصْفِ الْأَصْنَامِ بِسَلْبِ «صِفَاتِ الْكَمَالِ» كَعَدَمِ التَّكَلُّمِ وَالْفِعْلِ وَعَدَمِ الْحَيَاةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُتَّصِفَ بِذَلِكَ مُنْتَقِصٌ مَعِيبٌ كَسَائِرِ الْجَمَادَاتِ، وَأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا تُسْلَبُ إِلَّا عَنْ نَاقِصٍ مَعِيبٍ، وَأَمَّا «رَبُّ الْخَلْقِ» الَّذِي هُوَ أَكْمَلُ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ فَهُوَ أَحَقُّ الْمَوْجُودَاتِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَوِي الْمُتَّصِفُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالَّذِي لَا يَتَّصِفُ بِهَا؛ وَهُوَ يَذْكُرُ أَنَّ الْجَمَادَاتِ فِي الْعَادَةِ لَا تَقْبَلُ الِاتِّصَافَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ.

فَمَنْ جَعَلَ الْوَاجِبَ الْوُجُودِ لَا يَقْبَلُ الِاتِّصَافَ: فَقَدْ جَعَلَهُ مِنْ جِنْسِ الْأَصْنَامِ الْجَامِدَةِ الَّتِي عَابَهَا اللهُ تَعَالَى وَعَابَ عَابِدِيهَا.

وَلِهَذَا كَانَتِ «الْقَرَامِطَةُ الْبَاطِنِيَّةُ» مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ شِرْكاً وَعِبَادَةً لِغَيْرِ اللهِ؛ إِذْ كَانُوا لَا يَعْتَقِدُونَ فِي إِلَهِهِمْ أَنَّهُ يَسْمَعُ أَوْ يُبْصِرُ أَوْ يُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئاً.

وَاللهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَذْكُرْ هَذِهِ النُّصُوصَ لِمُجَرَّدِ تَقْرِيرِ صِفَاتِ الْكَمَالِ لَهُ؛ بَلْ ذَكَرَهَا لِبَيَانِ أَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ دُونَ مَا سِوَاهُ فَأَفَادَ الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ بِهِمَا يَتِمُّ التَّوْحِيدُ: وَهُمَا:

**(الأول)**: إِثْبَاتُ صِفَاتِ الْكَمَالِ رَداً عَلَى أَهْلِ التَّعْطِيلِ.

**(الثاني)**: وَبَيَانُ أَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَداً عَلَى الْمُشْرِكِينَ.

وَالشِّرْكُ فِي الْعَالَمِ أَكْثَرُ مِنَ التَّعْطِيلِ؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ «إِثْبَاتِ «التَّوْحِيدِ» الْمُنَافِي لِلْإِشْرَاكِ إِبْطَالُ قَوْلِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ؛ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مُجَرَّدِ الْإِثْبَاتِ الْمُبْطِلِ لِقَوْلِ الْمُعَطِّلَةِ الرَّدُّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ إِلَّا بِبَيَانٍ آخَرَ.

وَالْقُرْآنُ يُذْكَرُ فِيهِ الرَّدُّ عَلَى الْمُعَطِّلَةِ تَارَةً؛ كَالرَّدِّ عَلَى فِرْعَوْنَ وَأَمْثَالِهِ؛ وَيُذْكَرُ فِيهِ الرَّدُّ عَلَى الْمُشْرِكِينَ وَهَذَا أَكْثَرُ لِأَنَّ الْقُرْآنَ شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ. وَمَرَضُ الْإِشْرَاكِ

أَكْثَرُ فِي النَّاسِ مِنْ مَرَضِ التَّعْطِيلِ، وَأَيْضاً فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّ لَهُ الْحَمْدَ وَأَنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ وَأَنَّ لَهُ الْحَمْدَ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَحَامِدِ. وَ«الْحَمْدُ نَوْعَانِ»: حَمْدٌ عَلَى إِحْسَانِهِ إِلَى عِبَادِهِ. وَهُوَ مِنَ الشُّكْرِ؛ وَحَمْدٌ لِمَا يَسْتَحِقُّهُ هُوَ بِنَفْسِهِ مِنْ نُعُوتِ كَمَالِهِ وَهَذَا الْحَمْدُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَا هُوَ فِي نَفْسِهِ مُسْتَحِقٌّ لِلْحَمْدِ وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ مَنْ هُوَ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَهِيَ أُمُورٌ وُجُودِيَّةٌ فَإِنَّ الْأُمُورَ الْعَدَمِيَّةَ الْمَحْضَةَ لَا حَمْدَ فِيهَا وَلَا خَيْرَ وَلَا كَمَالَ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَا يُحْمَدُ فَإِنَّمَا يُحْمَدُ عَلَى مَا لَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَكُلُّ مَا يُحْمَدُ بِهِ الْخَلْقُ فَهُوَ مِنَ الْخَالِقِ وَالَّذِي مِنْهُ مَا يُحْمَدُ عَلَيْهِ هُوَ أَحَقُّ بِالْحَمْدِ فَثَبَتَ أَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْمَحَامِدِ الْكَامِلَةِ وَهُوَ أَحَقُّ مَنْ كُلِّ مَحْمُودٍ بِالْحَمْدِ وَالْكَمَالِ مِنْ كُلِّ كَامِلٍ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ»[(١)].

وقد دل الدليل العقلي على أن كل صفات الله تعالى صفات كمال:

قال الشيخ ابن عثيمين: «فإذا قال قائل: ما هو دليلكم على أن الله متصفٌ بصفة الكمال؟

قلنا: كل موجود حقيقة لا بد له من صفة، فإمَّا أن تكون صفة كمال، وإما أن تكون صفة نقص، أما صفات النقص فهي مستحيلة في حقِّ الله ﷻ، وأما صفات الكمال، فهي واجبة لله؛ فوجب أن يكون الله موصوفاً بصفات الكمال؛ لأنه مُنزَّهٌ عن صفات النقص.

فإن قيل: هذا الحصر غير صواب؛ لأن الموجود قد يكون موصوفاً بصفات الكمال أو صفات النقص أو بصفةٍ لا نقص فيها ولا كمال.

قلنا: هذا القسم الأخير غير صحيح؛ لأنَّ الصفة التي لا كمال فيها ولا نقص هي في الحقيقة نقص؛ لأنها لغوٌ وعبث، فالكمال: أن يكون الإنسان متصفاً بالصفات النافعة المفيدة، وما لا نفع فيه ولا ضرر، فهو داخل في صفات النقص؛ ولهذا قال النبي ﷺ حاثّاً على تكميل الإيمان: «**مَن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت**»[(٢)]»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٧٨ ـ ٨٤).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) شرح القواعد المثلى، للشيخ ابن عثيمين ص١٠٢، ١٠٣.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «الصفات ثلاثة أنواع: صفات كمال. وصفات نقص. وصفات لا تَقتضي كمالاً ولا نقصاً. وإن كانت القسمة التقديرية تقتضي قسماً رابعاً، وهو ما يكون كمالاً ونقصاً باعتبارين، والرب تعالى مُنزّهٌ عن الأقسام الثلاثة وموصوفٌ بالقسم الأول، وصفاته كلها صفات كمال محض؛ فهو موصوفٌ من الصفات بأكملها، وله من الكمال أكمله»[١].

والدليل الثاني من العقل أن نقول: نحن نشاهد في المخلوق صفات كمال، والذي أعطاه هذا الكمال هو الله تعالى؛ فمُعطي الكمال أَوْلَى بالكمال، ومِن كماله: أنه أعطى الكمال، فهذا ـ أيضاً ـ دليلٌ عقليٌّ على ثبوت صفات الكمال لله عَزَّوَجَلَّ؛ ولهذا استدل الله عَزَّوَجَلَّ على بطلان ألوهية الأصنام؛ لأنها ناقصة، فقال تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الأحقاف: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل: ٢٠، ٢١]، وقال إبراهيم يحاجُّ أباه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾، وقال محاجّاً لقومه: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنبياء: ٦٦، ٦٧].

فتبين أن الربَّ لا بد أن يكون كامل الصفات وإلَّا لم يصح أن يكون ربّاً»[٢].



(١) بدائع الفوائد (١/١٧٧)، مكتبة نزار مصطفى الباز ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

(٢) شرح القواعد المثلى، للشيخ ابن عثيمين ص١٠٣، ١٠٤.

**١٣٠** قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سَمَّاه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»؛ قال في آخر خُطبته: «فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله عَزَّوَجَلَّ، ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه قولاً واحداً وشرعاً ظاهراً، وهم الذين نَقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك حتى قال: «عليكم بِسُنَّتي»، وذكر الحديث[1]، وحديث: «لَعن الله مَن أحدث حَدَثاً، أو آوى مُحدثاً»[2]. وقال: فكانت كلمة الصحابة على الاتفاق من غير اختلاف ـ وهم الذين أُمرنا بالأخذ عنهم إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى في أحكام التوحيد وأصول الدين من الأسماء والصفات، كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف لنقل إلينا، كما نقل سائر الاختلاف؛ فاستقر صحة ذلك عن خاصَّتهم وعامَّتهم، حتى أدّوا ذلك إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقر صحة ذلك عند العلماء المعروفين، حتى نقلوا ذلك قرناً بعد قرن؛ لأن الاختلاف كان عندهم في الأصل كفر، ولله المنة».

## الشرح

ينقل هنا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن الإمام أبي عبد الله محمد بن خفيف، قوله في كتابه الذي سَمَّاه **«اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»**؛ وهو لا يزال مفقوداً.

فقد قرر فيما أورده أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يَختلفوا في هذه الأبواب؛ باب الأسماء

---

(١) أخرجه مطولاً أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٤)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٤٦٠٧)، ولفظه: عن العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صَلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ ذاتَ يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظةً بليغةً، ذرفت منها العيون، ووجِلت منها القلوبُ. فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ، كأنَّ هذه موعظةُ مُودِّع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: **«أوصيكم بتقوى اللهِ والسَّمعِ والطاعةِ وإن عبداً حبشيّاً؛ فإنه مَن يعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنةِ الخلفاءِ المهديِّين الرَّاشدين؛ تمسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّواجذِ، وإياكم ومحدثاتِ الأمورِ؛ فإنَّ كلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ»**.

(٢) أخرجه البخاري (١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠).

والصفات، وباب القضاء والقدر؛ كما اختلفوا في مسائل الأحكام.

وقد أشار الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ذلك؛ فقال: «وقد تنازع الصحابة في كثيرٍ من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل المؤمنين إيماناً، ولكن ـ بحمد الله ـ لم يَتنازعوا في مسألةٍ واحدةٍ في مسائل الأسماء والصفات والأفعال؛ بل كلهم على إثبات ما نَطق به الكتاب والسُّنَّة كلمة واحدة مِن أولهم إلى آخرهم، ولم يسموها تأويلاً، ولم يُحرفوها عن مواضعها تبديلاً، ولم يُبدوا لشيء منها إبطالاً، ولا ضربوا لها أمثالاً، ولم يقل أحد منهم: يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها؛ بل تَلَقَّوْها بالقَبُول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحدا... ولم يفعلوا كما فعل أهل الأهواء والبدع حيث جعلوها عِضِين، وأقروا ببعضها وأنكروا بعضها مِن غير فُرقان مُبين، مع أنَّ اللازم لهم فيما أنكروه كاللازم فيما أقروا به وأثبتوه»(١).

فقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام؛ أي: المسائل العملية الفرعية. وهذا معروف، ودواوين السُّنَّة مليئة بذلك.

وذكر ابن القيم أيضاً أن الصحابة والتابعين اختلفوا في كثير من الأحكام الفقهية العملية، «ولم يتنازعوا في تأويل آيات الصفات وأخبارها في موضع واحد؛ بل اتفقت كلمتهم وكلمة التابعين بعدهم على إقرارها وإمرارها، مع فهم معانيها وإثبات حقائقها، وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بياناً، وأن العناية ببيانها أهم؛ لأنها من تمام تحقيق الشهادتين، وإثباتها من لوازم التوحيد؛ فبَيَّنها الله ورسولُه بياناً شافياً لا يقع فيه لَبْس ولا إشكال يُوقع الراسخين في العلم في منازعة ولا اشتباه، ومَن شرح الله لها صدره ونَوَّر لها قلبه يَعلم أن دلالتها على معانيها أظهر من دلالة كثير من آيات الأحكام على معانيها، ولهذا فإن آيات الأحكام لا يَكاد يفهم معانيها إلا الخاصة من الناس، وأمَّا آيات الأسماء والصفات فيَشترك في فهمها الخاص والعام؛ أعني: فهم أصل المعنى لا فَهم الكُنْه والكيفية»(٢).



---

(١) أعلام الموقعين (١/٨٣، ٨٤).

(٢) الصواعق المرسلة (٢١١، ٢١٢).

«ثم إني قائل ـ وبالله أقول ـ: إنه لما اختلفوا في أحكام التوحيد وذكر الأسماء والصفات على خلاف منهج المتقدمين من الصحابة والتابعين، فخاض في ذلك مَن لم يعرفوا بعلم الآثار ولم يعقلوا قولهم بذكر الأخبار، وصار مُعوَّلُهم على أحكام هواجس النفس المستخرجة من سوء الطوية ما وافق على مخالفة السُّنَّة، والتعلُّق منهم بآيات لم يُسعدهم الكلام فيها؛ فتأوَّلوا على ما وافق هواهم، وصححوا بذلك مذهبهم احتجت إلى الكشف عن صفة المتقدمين ومأخذ المؤمنين ومنهاج الأولين؛ خوفاً من الوقوع في جملة أقاويلهم التي حَذَّر رسول الله ﷺ أُمَّته ومنع المستجيبين له حتى حذرهم.

ثم ذكر أبو عبد الله خروج النبي ﷺ وهم يتنازعون في القَدَر وغضبه[(١)]، وحديث: «لا أُلْفِيَنَّ أحدَكم»[(٢)]، وحديث: «سَتفترق أُمَّتي على ثلاث وسبعين فرقة»[(٣)].

---

(١) أخرج أحمد في المسند (٢/ ٣٦٩)، والترمذي في سننه (٢١٣٣)، وحسَّنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢/ ٢٢٣). «وخرج ﷺ ذات يوم على بعض أصحابه وهم يتنازعون في القدر؛ فغضب حتى احمرَّ وجهه، كأنما فُقِئ في وجنتيه الرُّمَّان، فقال: «أبهذا أمرتم؟ أم بهذا أُرسلت إليكم؟ إنَّما هلك مَن كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر، عزمت عليكم ألا تنازعوا فيه»».

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١)، عن أبي هريرة ﷺ، أنه قال: «قَامَ فِينَا رَسولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوم، فَذَكَرَ الغُلُولَ، فَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَومَ القِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ له رُغَاءٌ، يقولُ: يا رَسولَ اللهِ، أَغِثْنِي. فأقُولُ: لا أَمْلِكُ لكَ شيئاً، قدْ أَبْلَغْتُكَ، لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَومَ القِيَامَةِ علَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ له حَمْحَمَةٌ، فيَقولُ: يا رَسولَ اللهِ، أَغِثْنِي. فأقُولُ: لا أَمْلِكُ لكَ شيئاً، قدْ أَبْلَغْتُكَ. لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَومَ القِيَامَةِ علَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ يقولُ: يا رَسولَ اللهِ، أَغِثْنِي. فأقُولُ: لا أَمْلِكُ لكَ شيئاً، قدْ أَبْلَغْتُكَ، لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَومَ القِيَامَةِ علَى رَقَبَتِهِ نَفْسٌ لَهَا صِيَاحٌ، فيَقولُ: يا رَسولَ اللهِ، أَغِثْنِي. فأقُولُ: لا أَمْلِكُ لكَ شيئاً، قدْ أَبْلَغْتُكَ، لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَومَ القِيَامَةِ علَى رَقَبَتِهِ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فيَقولُ: يا رَسولَ اللهِ، أَغِثْنِي، فأقُولُ: لا أَمْلِكُ لكَ شيئاً، قدْ أَبْلَغْتُكَ. لا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَومَ القِيَامَةِ علَى رَقَبَتِهِ صَامِتٌ، فيَقولُ: يا رَسولَ اللهِ، أَغِثْنِي. فأقُولُ: لا أَمْلِكُ لكَ شيئاً، قدْ أَبْلَغْتُكَ».

(٣) عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتينَّ على أمَّتي ما أتى على بني =

**فإن الناجية ما كان عليه هو وأصحابه، ثم قال: فَلَزِمَ الأمة قاطبة معرفة ما كان عليه الصحابة، ولم يكن الوصول إليه إلا من جهة التابعين لهم بإحسان، المعروفين بنقل الأخبار ممن لا يقبل المذاهب المحدثة؛ فيتصل ذلك قرناً بعد قرنٍ ممن عُرفوا بالعدالة والأمانة الحافظين على الأمة مَا لَهم وما عليهم من إثبات السُّنَّة».**

## الشرح

مجمل ما ورد من خطبة كتاب الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن خفيف مشتملٌ على تأصيل منهج التلقي عند أهل السُّنَّة والجماعة، الذي أخذوه من الكتاب والسُّنَّة وكلام الصحابة والتابعين في فهم الكتاب والسُّنَّة، والتابعون لم يستقلوا ببيان مسائل الاعتقاد؛ بل هم مُقرِّرون لما جاء في النصوص؛ إذ شرط الاعتقاد الصحيح ما كان في الكتاب والسُّنَّة وما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم. فهذا هو قيد الاعتقاد الصحيح، وهو ما أجمع عليه سلف الأمة من الصحابة فمن بعدهم.

والأمور الغيبية لا دخل للعقل فيها؛ لأنه راجع في إدراكه وفي تصوراته إلى قياس الأمور بعضها مع بعض، وهو لا يدرك المعارف بعد قياس ما لم يَره على ما رآه، وقياس ما لم يَسمعه على ما سمعه، وقياس عالم الغيب على عالم الشهادة، وإدخال العقل في ذلك هذا من مناهج أهل الضلال.

وقياس عالم الغيب سواء في أسماء الله ﷻ وصفاته أو في صفة الجنة والنار، أو في عالم الملائكة، أو في أيِّ أمر غيبيٍّ أثبتته النصوص، فإن الخوض فيه بدلالة عقلية بمخالفة ظاهر ما دلت عليه النصوص راجعٌ إلى قياس العقل عالم الغيب على عالم الشهادة.

* * *

= إسرائيل حَذوَ النَّعلِ بالنَّعلِ، حتَّى إن كانَ مِنهم مَن أتى أُمَّهُ علانيَةً لَكانَ في أمَّتي من يصنعُ ذلِكَ، وإنَّ بَني إسرائيلِ تفرَّقت على ثِنتينِ وسبعينَ ملَّةً، وتفترقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ ملَّةً، كلُّهم في النَّارِ إلَّا ملَّةً واحِدةً، قالوا: مَن هيَ يا رسولَ اللهِ قالَ: ما أَنا علَيهِ وأَصحابي». أخرجه الترمذي (٢٦٤١) واللفظ له، والطبراني (١٤/٥٣) (١٤٦٤٦)، والحاكم (٤٤٤)، وحسنه الالباني في صحيح الترمذي (٢٦٤١).

**«إلى أن قال: فأول ما نبتدئ به ما أوردنا هذه المسألة من أجلها: ذِكر أسماء الله ﷻ في كتابه، وما بَيَّن ﷺ من صفاته في سُنَّته، وما وصف به ﷻ مما سنذكر قول القائلين بذلك، مما لا يجوز لنا في ذلك أن نَرده إلى أحكام عقولنا بطلب الكيفية بذلك، ومما قد أمرنا بالاستسلام له».**

## الشرح

الأصل في الدين الاتباع والمعقول تَبع؛ فَمُعتقد أهل السُّنَّة في هذا الباب وفي غيره من أبواب العقائد والأحكام: أنَّ العقل المجرد ليس له إثبات شيء من العقائد والأحكام، وإنما المرجع في ذلك إلى القرآن والسُّنَّة.

فالعقل لا يُمكنه إدراك ما يستحقه الله تعالى من الأسماء والصفات؛ فوجب الوقوف في ذلك على النص؛ لأن العقل يَقصر عن إدراك حقيقة المغيبات، حتى وإن كانت تلك المغيبات أقرب شيء إليه، فهو قاصرٌ عن أن يُحيط علماً بحقيقة رُوحه التي بين جَنْبَيْه؛ لمَّا أخفى الله أمرها عنه؛ قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾، فإذا كان الإنسان يجهل أمر رُوحِه، فكيف يحيط علماً بذات الله وما يَصلح وما لا يَصلح لذاته من الأسماء والصفات، والله قد أخفى عن الخلق كيفيَّة ذاته؟!

(واعلم أن فصل ما بيننا وبين المعطلة هو «مسألة العقل»، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعاً للمعقول.

وأما أهل السُّنَّة فقالوا: الأصل في الدين الاتِّباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء)[(١)].

فالتقرير بأن النقل مقدَّمٌ على العقل لا ينبغي أن يفهم منه أن أهل السُّنَّة ينكرون العقل والتوصل به إلى المعارف والتفكير به في خلق السمٰوات والأرض، وفي

(١) المصدر السابق (١/ ٣٢٠).

الآيات الكونية الكثيرة؛ فأهل السُّنَّة لا ينكرون استعمال العقل، ولكنهم توسطوا في شأن «العقل» بين طائفتين ضلَّتا في هذا الباب، هما:

**أهل الكلام**: الذين يجعلون العقل وحده أصل علمهم، ويفردونه، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له، والمعقولات عندهم هي الأصول الكلية الأولية، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن.

فهؤلاء جعلوا عقولهم هي التي تثبت وتنفي والسمع معروضاً عليها، فإن وافقها قيل به اعتضاداً لا اعتماداً، وإن عارضها رُدَّ وطُرِحَ، وهذا من أعظم أسباب الضلال التي دخلت على هذه الأمة.

**وأهل التصوف**: الذين يذمُّون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية، والمقامات الرفيعة، لا تحصل إلا مع عدمه، ويقرون من الأمور بما يكذب صريح العقل.

ويمدحون السكر والجنون والوَلَهَ، وأموراً من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتميز، كما يصدِّقون بأمورٍ يعلم بالعقل الصريح بطلانها.

وكلا الطرفين مذموم.

**وأما أهل السُّنَّة**: فيرون أن العقل شرط في معرفة العلوم، وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلّاً بذلك.

فالعقل غريزة في النفس، وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين.

فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس أو النار.

وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها.

وإن عزل بالكلية كانت الأقوال والأفعال مع عدمه أموراً حيوانية.

فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة، والأقوال المخالفة للعقل باطلة، والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، ولم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٣٨ ـ ٣٣٩) بتصرف.

«إلى أن قال: ثم إن الله تعرف إلينا بعد إثبات الوحدانية والإقرار بالألوهية: أن ذكر تعالى في كتابه بعد التحقيق، بما بدأ من أسمائه وصفاته، وأكدَّه ﷺ بقوله، فقبلوا منه كقبولهم لأوائل التوحيد من ظاهر قوله: لا إله إلا الله.

ثم قال: فعلى المؤمنين خاصَّتهم وعامتهم قبولُ كل ما ورد عنه ﷺ؛ بنقل العدل عن العدل، حتى يتصل به ﷺ، وإن مما قضى الله علينا في كتابه ووصف به نفسه ووردت السُّنَّةُ بصحة ذلك».

## الشرح

من القواعد المقررة عند أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات، والتي لها تعلُّق بالنصوص وكيفية ورودها في الكتاب والسُّنَّة، أن النصوص تأتي بنفي مُجملٍ للنقائص والعيوب عن الله ﷻ، وإثبات مفصّل لصفات كماله ونعوت جلاله ﷻ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأصل دين المسلمين أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه في كتبه وبما وصفته به رسله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل؛ بل يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه، وينفون عنه ما نفاه عن نفسه، ويتبعون في ذلك أقوال رسله، ويجتنبون ما خالف أقوال الرسل، كما قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠﴾؛ أي: عما يصفه الكفار المخالفون للرسل، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١﴾، لسلامة ما قالوه من النقص والعيب، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢]؛ فالرسل وصفوا الله بصفات الكمال ونزَّهوه عن النقائص المناقضة للكمال، ونزهوه عن أن يكون له مثل في شيء من صفات الكمال، وأثبتوا له صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفوا عنه التمثيل، فأتوا بإثباتٍ مفصَّلٍ ونفي مجمل، فمن نفى عنه ما أثبته لنفسه من الصفات كان معطلاً، ومن جعلها مثل صفات المخلوقين كان ممثلاً، والمعطِّل يعبد عدماً والممثل يعبد صنماً، وقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وهو ردٌّ على الممثلة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]، وهو ردٌّ على المعطِّلة»[(١)].

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٠٥).

وقال أيضاً: «فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته النصوص من الألفاظ والمعاني»[(١)].

وقال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن ما يطلق عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي»[(٢)].

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالواجب أن ينظر في هذا الباب؛ أعني: باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يُعتصم بها في الإثبات والنفي، فنُثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني»[(٣)].



---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٥٥٤).

(٢) بدائع الفوائد (١/ ١٤٧).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص٢٦١.

«إلى أن قال بإثبات نفسه بالتفصيل من المجمل؛ فقال لموسى عليه السلام: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي ۝٤١﴾ [طه: ٤١]، وقال: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨].

ولصحة ذلك واستقرار ما جاء به المسيح عليه السلام؛ فقال: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقال عز وجل: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وأكد عليه السلام صحة إثبات ذلك في سُنَّته؛ فقال: «يقول الله عز وجل: مَن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي»[١]، وقال: «كتب كتاباً بيده على نفسه: إنَّ رحمتي غلبت غضبي»[٢]، وقال: «سبحان الله رضا نفسه»[٣]، وقال في محاجة آدم لموسى: «أنت الذي اصطفاك الله واصطنعك لنفسه»[٤]؛ فقد صرح بظاهر قوله: أنه أثبت لنفسه نفساً، وأثبت له الرسول ذلك؛ فعلى مَن صَدَّق اللهَ ورسولَه اعتقاد ما أخبر به عن نفسه، ويكون ذلك مبنياً على ظاهر قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٣٧)، ومسلم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وتتمته: «وإن ذَكرني في مَلأٍ ذَكرتُه في مَلأٍ خيرٍ منه، وإن تقرَّبَ مِنِّي شبراً تقرَّبتُ منه ذراعاً، وإن تقرَّبَ إليَّ ذراعاً تقرَّبتُ إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيتُه هَرولةً».

(٢) أخرجه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «لَمَّا قَضى اللهُ الخَلْقَ كتَبَ كِتاباً، فهو عِندَه فوقَ العَرشِ: إنَّ رَحمتي غلَبَتْ غضَبي».

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٢٦) عن جويرية بنت الحارث زوج النبي ﷺ: «أنَّ النبيَّ ﷺ خرَجَ مِن عِندِهَا بُكْرَةً حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ، وَهي في مَسْجِدِهَا، ثُمَّ رَجعَ بَعْدَ أنْ أَضْحَى، وَهي جَالِسَةٌ، فَقالَ: ما زِلْتِ علَى الحَالِ الَّتي فَارَقْتُكِ عَلَيْهَا؟ قالَتْ: نَعَمْ، قالَ النبيُّ ﷺ: لَقَدْ قُلتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لو وُزِنَتْ بما قُلْتِ مُنْذُ اليَومِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٣٦) ومسلم (٢٦٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «التقَى آدمُ وموسَى عليهما السلام، فقال له موسَى: أنت الَّذي أشقَيْتَ النَّاسَ وأخرجتَهم من الجنَّةِ! قال آدمُ لموسَى عليهما السلام: أنت الَّذي اصطفاك اللهُ برسالاتِه واصطنعك لنفسِه وأنزل عليك التَّوراةَ! قال: نعم. قال: فهل وجدتَه كتبه لي قبل أن يَخلُقَني؟ قال: نعم. قال: فحجَّ آدمُ موسَى عليهما السلام، ثلاثَ مرَّاتٍ».

## الشرح

هذا النقل عن الإمام محمد بن خفيف فيه ذِكر صفة النفس لله ﷻ، والنفس له سبحانه فُسِّرت بتفسيرين:

الأول: أن النفس بمعنى الذات.

الثاني: وتأتي النفس ويراد بها في المخلوق الروح، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١].

وفي صفة الله ﷻ صفة النفس:

من أهل السُّنَّة من قال: النفس بمعنى الذات.

ومنهم من قال: إن لله ﷻ نفساً خاصة؛ فعلينا أن نثبت اللفظ، ونقول: له ﷻ نفس، وله ﷻ ذات، كما أن له صفات وأفعالاً والصفات قائمة بالذات.

وقوله ﷻ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، ظاهر في إثبات النفس لله ﷻ، كما قال النبي ﷺ: «سبحان الله رضا نفسه»، وأشباه ذلك.

فبقاء النص على ظاهره، بدون الدخول في تفسير أحد الاحتمالين أولى.



«ثم قال: فعلى المؤمنين خاصَّتهم وعامتهم قبولُ كل ما ورد عنه عليه السلام؛ بنقل العدل عن العدل، حتى يتصل به ﷺ، وإن مما قضى الله علينا في كتابه ووصف به نفسه ووردت السُّنَّةُ بصحة ذلك أن قال: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، ثم قال عقيب ذلك: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥]، وبذلك دعاه ﷺ: «أنت نورُ السمٰوات والأرض»[(١)]، ثم ذكر حديث أبي موسى: «حِجابه النور ـ أو النار ـ لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»[(٢)]، وقال: سُبُحات وجهه: جلاله ونوره. نقله عن الخليل وأبي عُبيد. وقال: قال عبد الله بن مسعود: نَوَّر السمٰوات نُور وجهه».

## الشرح

ذكر صفة النور لله ﷻ، والنور المضاف إليه ﷻ نوعان:

**الأول**: نور هو صفته سبحانه؛ فهو ﷻ نور، ومن أسمائه: النور، وهذا النور صفة من صفاته غير مخلوق؛ كما جاء في الحديث: **«لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»**، والسُّبحات: هي الأنوار، وهذا صفة من صفاته سبحانه.

**والثاني**: نورٌ مخلوق، وهذا النور المخلوق يَبتدئ من الحجاب؛ قال ﷺ: **«حجابه النور لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه»**، فالحجاب نوره هذا مخلوق فيه،

---

(١) أخرجه البخاري (١١٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كانَ النبيُّ ﷺ إذا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قالَ: **اللَّهُمَّ لكَ الحَمْدُ أنْتَ قَيِّمُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ ومَن فِيهِنَّ، ولَكَ الحَمْدُ لكَ مُلْكُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ ومَن فِيهِنَّ، ولَكَ الحَمْدُ أنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ ومَن فِيهِنَّ، ولَكَ الحَمْدُ أنْتَ مَلِكُ السَّمَوَاتِ والأرْضِ...**»، الحديث.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: «قامَ فِينا رَسولُ اللهِ ﷺ بخَمْسِ كَلِماتٍ، فقالَ: **إنَّ اللَّهَ عز وجل لا يَنامُ، ولا يَنْبَغِي له أنْ يَنامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ ويَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهارِ، وعَمَلُ النَّهارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجابُهُ النُّورُ، وفي رِوايَةِ أبِي بَكْرٍ: النَّارُ، لو كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وجْهِهِ ما انْتَهَى إلَيْهِ بَصَرُهُ مِن خَلْقِهِ**».

وتعالى الله ﷻ وتقدس، وكذلك النور الذي في السمٰوات والأرض نورٌ مخلوق، كما قال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، معناها: نوَّر السمٰوات والأرض.

المقصود من هذا: أن الله ﷻ موصوفٌ بصفة النور؛ فنوره سبحانه من صفاته، وله نورٌ مخلوقٌ ﷻ يُضاف إليه إضافة المخلوقات تشريفاً وتعظيماً.

ثم ذكر عِدَّة صفات؛ من الصفات الذاتية والصفات الفعلية له ﷻ.



«ثم قال: وممَّا ورد به النص أنه حيٌّ، وذكر قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والحديث: «يا حيُّ يا قيوم، برحمتك أستغيث»[(١)]، قال: ومما تَعَرَّف الله إلى عباده أن وصف نفسه أنَّ له وجهاً موصوفاً بالجلال والإكرام؛ فأثبت لنفسه وجهاً، وذكر الآيات[(٢)].

ثم ذكر حديث أبي موسى المتقدم، فقال: في هذا الحديث من أوصاف الله ﷻ: (لا يَنام) موافقٌ لظاهر الكتاب: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وأن له وجهاً موصوفاً بالأنوار، وأن له بصراً، كما علمنا في كتابه: أنه سميعٌ بصير.

## الشرح

ومن صفاته الذاتية: أنه ﷻ حيٌّ، والحياة صفة ذاتية لله ﷻ ثابتة بالكتاب والسُّنَّة، من اسمه (الحي).

- **الدليل من الكتاب:**

قولـه تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢﴾ [آل عمران: ٢].

وقولـه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨].

- **الدليل من السُّنَّة:**

حديث ابن عباس رضي الله عنهما: **«اللَّهُمَّ لك أسلمت، وبك آمنت... أنت الحي الذي لا يموت، والجن والإنس يموتون»**[(٣)].

قال شيخ الإسلام: (كلامه وحياته من صفات الله كعلمه وقدرته).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٢٤) واللفظ له، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٣٧)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه قال: «كان النَّبيُّ ﷺ إذا كَرَبه أمرٌ قال: **يا حيُّ يا قيومُ، برحمتِك أَستغيثُ**».

(٢) ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الرعد: ٢٢]، وقوله سبحانه: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٧].

(٣) رواه مسلم (٢٧١٧).

وقال: (لم يعبر أحد من الأنبياء عن حياة الله بأنها روح الله فمن حمل كلامَ أحدٍ من الأنبياء بلفظ الروح أنه يراد به حياة الله فقد كذب)[1].

وقال الشيخ الهرَّاس: (ومعنى الحي: الموصوف بالحياة الكاملة الأبدية، التي لا يلحقها موت ولا فناء؛ لأنها ذاتية له سبحانه، وكما أنَّ قيُّوميته مستلزمة لسائر صفات الكمال الفعلية؛ فكذلك حياته مستلزمة لسائر صفات الكمال الذاتية من العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والعزة والكبرياء والعظمة ونحوها)[2].



(١) الجواب الصحيح (٤/ ٥٠).
(٢) شرح النونية (٢/ ١٠٣).

«وأن له بصراً، كما علمنا في كتابه: أنه سميع بصير».

## الشرح

البصر صفةٌ من صفات الله ﷻ الذاتية الثابتة بالكتاب والسُّنَّة. و(البصير): اسم من أسمائه تعالى.

• **الدليل من الكتاب:**

قولـه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء: ٥٨].

وقولـه: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

• **الدليل من السُّنَّة:**

حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: **«يا أيها الناس! اربعوا على أنفسكم، إنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائباً، ولكن تدعون سميعاً بَصيراً، إنَّ الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»**[١].



(١) رواه البخاري (٦٣٨٤).

«ثم ذكر الأحاديث في إثبات الوجه[١]، وفي إثبات السمع والبصر، والآيات الدالة على ذلك».

## الشرح

صفة الوجه صفةٌ ذاتيةٌ خبريَّة لله ﷻ ثابتة بالكتاب والسُّنَّة.

- **الدليل من الكتاب:**

قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢]

- **الدليل من السُّنَّة:**

حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: «قسَّم النبي ﷺ قسماً، فقال رجل: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله»[٢].

حديث ابن عمر رضي الله عنهما في الثلاثة الذين حُبِسُوا في الغار، فقال كل واحد منهم: «اللَّهُمَّ إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك؛ ففرج عنا ما نحن فيه»[٣].

حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «إنك لن تخلَّف فتعمل عملاً تبتغي به وَجْه الله؛ إلا ازددت به درجة ورفعة»[٤].

قال الإمام الشافعي: (لله تبارك وتعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته... وأن له وجهاً بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥۚ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمن: ٢٧])[٥].

وقال الإمام ابن خزيمة بعد أن أورد جملة من الآيات تثبت صفة الوَجْه لله تعالى: (فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر؛

---

(١) وقد ذكر الإمام ابن خزيمة أكثرها في كتابه التوحيد (١/ ٢٧ ـ ٤٤).
(٢) رواه البخاري (٣٤٠٥)، ومسلم (٢٤٩٥).
(٣) رواه البخاري (٢٢٧٢)، ومسلم (٢٧٤٣).
(٤) رواه البخاري (٥٧٣٣)، ومسلم (١٦٢٨).
(٥) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ٢٨٢).

مذهبنا: أنَّا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا؛ من غير أن نشبِّه وَجْه خالقنا بوَجْه أحد من المخلوقين، عزّ ربنا أن يشبه المخلوقين، وجلّ ربنا عن مقالة المعطلين)[١].

وقال الحافظ ابن منده: (ومن صفات الله ﷻ التي وصف بها نفسه قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾، وكان النبي ﷺ يستعيذ بوَجْه الله من النار والفتن كلها، ويسأل به...)، ثم سرد أحاديث بسنده، ثم قال: (بيان آخر يدل على أنَّ العباد ينظرون إلى وَجْه ربهم ﷻ)[٢]، وسرد بسنده ما يدل على ذلك.

وقال قَوَامُ السُّنَّة الأصفهاني: (ذكر إثبات وَجْه الله ﷻ الذي وصفه بالجلال والإكرام والبقاء في قوله ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۝٢٧﴾)[٣].



(١) كتاب التوحيد (١/ ٢٥).
(٢) كتاب التوحيد (٣/ ٢٦).
(٣) الحجة (١/ ١٩٩).

«ثم قال: ثم إن الله تعالى تَعَرَّف إلى عباده المؤمنين؛ أن قال: له يدان قد بَسطهما بالرحمة، وذكر الأحاديث في ذلك، ثم ذكر شِعر أُمَيَّة بن أبي الصَّلت»(١).

## الشرح

من الصفات الذاتية لله تعالى الثابتة صفة اليدين وقد وردت فيها الكثير من النصوص:

**الأدلة من القرآن:**

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾.

وَقَالَ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾.

وَقَدْ تَوَاتَرَ فِي السُّنَّة مَجِيءُ «الْيَد» فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ.

**وَأَمَّا السُّنَّةُ فَكَثِيرَةٌ جِدّاً مِثْل:**

---

(١) وهي أبياته التي أنشدت للنبي ﷺ من شعره، ومنها:

مَجِّدوا اللَّهَ فهوَ للمجدِ أهلٌ ... ربُّنا اللَّه في السَّماءِ أمسى كبيرا

بالبناءِ الأعلى الَّذي سبقَ الخلقَ ... وسوَّى فوقَ السَّماءِ سريرا

شَرْجَعاً ما ينالُهُ نظرُ العين ... ترى دونَهُ الملائكةُ صورا

أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٤/٧)، وابن عساكر في تاريخه (٩/٢٧٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: **«كاد أمية بن أبي الصَّلت أن يُسلم»**. أخرجه البخاري (٥٧٩٥)، ومسلم (٢٢٥٦).

قَوْلِهِ ﷺ: «**الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وُلُّوا**» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «**يَمِينُ اللهِ مَلْأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ وَالْقِسْطُ بِيَدِهِ الْأُخْرَى يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»؛ وَالْبُخَارِيُّ فِيمَا أَظُنُّ.

وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضاً عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري ﷺ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يتكفؤها الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَتَكَفَّأُ أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ**».

وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضاً عَنِ ابْنِ عُمَرَ يَحْكِي رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**يَأْخُذُ الرَّبُّ ﷻ سَمَوَاتِهِ وَأَرْضَهُ بِيَدَيْهِ** - وَجَعَلَ يَقْبِضُ يَدَيْهِ وَيَبْسُطُهُمَا - **وَيَقُولُ: أَنَا الرَّحْمَنُ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ يَتَحَرَّكُ أَسْفَلَ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَسَاقِطٌ هُوَ بِرَسُولِ اللهِ؟**» - «وَفِي رِوَايَةٍ - أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ **قَالَ: يَقُولُ: أَنَا اللهُ أَنَا الْجَبَّارُ**» وَذَكَرَهُ.

وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضاً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَقْبِضُ اللهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟**» وَمَا يُوَافِقُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الْحَبْرِ.

وَفِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ «**إِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لَهُ وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْ أَيَّهُمَا شِئْتَ قَالَ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَة ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمُ وَذُرِّيَّتُهُ**».

وَفِي «الصَّحِيحِ»: «**أَنَّ اللهَ كَتَبَ بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**».

وَفِي «الصَّحِيحِ»: «**أَنَّهُ لَمَّا تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى قَالَ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ؛ وَقَدْ قَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ**».

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ «**قَالَ سُبْحَانَهُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي؛ لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ مَنْ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْتُ لَهُ: كُنْ فَكَانَ**».

وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي «السُّنَنِ»: **«لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَمَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ فَقَالَ: خَلَقْت هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ الْأُخْرَى فَقَالَ: خَلَقْت هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»**.

وَهَذِهِ أَحَادِيثُ تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ وَنَقَلْتَهَا مِنْ بَحْرٍ غَزِيرٍ.

فَالْمَفْهُومُ مِنْ هَذه النصوص: أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدَيْنِ مُخْتَصَّتَيْنِ بِهِ ذَاتِيَّتَيْنِ لَهُ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ؛ وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ دُونَ الْمَلَائِكَةِ وَإِبْلِيسَ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَقْبِضُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَأَنَّ ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وَمَعْنَى بَسْطِهِمَا بَذْلُ الْجُودِ وَسَعَةُ الْعَطَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ وَالْجُودَ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ بِبَسْطِ الْيَدِ وَمَدِّهَا؛ وَتَرْكُهُ يَكُونُ ضَماً لِلْيَدِ إِلَى الْعُنُقِ صَارَ مِنَ الْحَقَائِقِ الْعُرْفِيَّةِ إِذَا قِيلَ: هُوَ مَبْسُوطُ الْيَدِ فُهِمَ مِنْهُ يَدٌ حَقِيقَةً وَكَانَ ظَاهِرُهُ الْجُودَ وَالْبُخْلَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ وَيَقُولُونَ: فُلَانٌ جَعْدُ الْبَنَانِ وَسَبْطُ الْبَنَانِ.

فَالْقَائِلُ؛ إِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيسَ لَهُ يَدٌ مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ، وَأَنَّ يَدَهُ لَيسَتْ جَارِحَةً فَهَذَا حَقٌّ.

وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيسَ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ عَلَى الصِّفَاتِ السَّبْعِ؛ فَهُوَ مُبْطِلٌ.

فَيَحْتَاجُ إِلَى تِلْكَ الْمَقَامَاتِ الْأَرْبَعَةِ. أَمَّا «الْأَوَّلُ»، فَيَقُولُ: إِنَّ الْيَدَ تَكُونُ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ وَالْعَطِيَّةِ تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ:

كَمَا يُسَمَّى الْمَطَرُ وَالنَّبَاتُ سَمَاءً وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لِفُلَانٍ عِنْدَهُ أَيَادٍ.

وَقَوْلُ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا فَقَدَ النَّبِيَّ ﷺ:

**يَا رَبِّ رُدَّ رَاكِبِي مُحَمَّداً [اردده ربي] وَاصْطَنِعْ عِنْدِي يَداً**

وَقَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ لِأَبِي بَكْرٍ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ: لَوْلَا يَدٌ لَك عِنْدِي لَمْ أَجْزِك بِهَا لَأَجَبْتُك. «الثاني»: وَقَدْ تَكُونُ الْيَدُ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِاسْمِ مُسَبِّبِهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ هِيَ تُحَرِّكُ الْيَدَ يَقُولُونَ: فُلَانٌ لَهُ يَدٌ فِي كَذَا وَكَذَا؛

وَمِنْهُ قَوْلُ «زِيَادٍ» لِمُعَاوِيَةَ: إِنِّي قَدْ أَمْسَكْت الْعِرَاقَ بِإِحْدَى يَدَيَّ وَيَدِي الْأُخْرَى فَارِغَةٌ يُرِيدُ نِصْفُ قُدْرَتِي ضَبْطُ أَمْرِ الْعِرَاقِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾ وَالنِّكَاحُ كَلَامٌ يُقَالُ وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُقْتَدِرٌ عَلَيْهِ.

«الثالث»: وَقَدْ يَجْعَلُونَ إِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَيْهَا إِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَى الشَّخْصِ نَفْسِهِ، لِأَنَّ

غَالِبَ الْأَفْعَالِ لَمَّا كَانَتْ بِالْيَدِ جُعِلَ ذِكْرُ الْيَدِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ فُعِلَ بِنَفْسِهِ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ -: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾؛ أَيْ: بِمَا قَدَّمْتُمْ؛ فَإِنَّ بَعْضَ مَا قَدَّمُوهُ كَلَامٌ تَكَلَّمُوا بِهِ. وَكَذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾.

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: يَدَاكَ أَوْكَتَا. وَفُوكَ نَفَخَ: تَوْبِيخاً لِكُلِّ مَنْ جَرَّ عَلَى نَفْسِهِ جَرِيرَةً؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا قِيلَ هَذَا لِمَنْ فَعَلَ بِيَدَيْهِ وَفَمِهِ.

وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ لُغَةَ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ فِي هَذَا كُلِّهِ.

والمتأوِّلون لِلصِّفَاتِ الَّذِينَ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَأَلْحَدُوا فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ تَأَوَّلُوا:

قَوْلَهُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾.

وَقَوْلَهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾.

عَلَى هَذَا كُلِّهِ فَقَالُوا: إِنَّ الْمُرَادَ نِعْمَتُهُ؛ أَيْ: نِعْمَةُ الدُّنْيَا وَنِعْمَةُ الْآخِرَةِ.

وَقَالُوا: بِقُدْرَتِهِ.

وَقَالُوا: اللَّفْظُ كِنَايَةٌ عَنْ نَفْسِ الْجُودِ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ يَدٌ حَقِيقَةً؛ بَلْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ صَارَتْ حَقِيقَةً فِي الْعَطَاءِ وَالْجُودِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؛ أَيْ: خَلَقْته أَنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ.

فَهَذِهِ تَأْوِيلَاتُهُمْ؟

فَنَنْظُرُ فِيمَا قَدَّمْنَا: **الْمَقَامُ الْأَوَّلُ:** أَنَّ لَفْظَ «الْيَدَيْنِ» بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ لُغَةِ الْقَوْمِ:

اسْتِعْمَالَ الْوَاحِدِ فِي الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾.

وَلَفْظُ الْجَمْعِ فِي الْوَاحِدِ كَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ﴾.

وَلَفْظُ الْجَمْعِ فِي الِاثْنَيْنِ كَقَوْلِهِ: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

أَمَّا اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْوَاحِدِ فِي الِاثْنَيْنِ أَوْ الِاثْنَيْنِ فِي الْوَاحِدِ فَلَا أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَدَدٌ وَهِيَ نُصُوصٌ فِي مَعْنَاهَا لَا يُتَجَوَّزُ بِهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: عِنْدِي رَجُلٌ وَيَعْنِي رَجُلَيْنِ وَلَا عِنْدِي رَجُلَانِ وَيَعْنِي بِهِ الْجِنْسَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْوَاحِدِ يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ

وَالْجِنْسُ فِيهِ شِيَاعٌ وَكَذَلِكَ اسْمُ الْجَمْعِ فِيهِ مَعْنَى الْجِنْسِ وَالْجِنْسُ يَحْصُلُ بِحُصُولِ الْوَاحِدِ. فَقَوْلُهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ بِالِاثْنَيْنِ عَنِ الْوَاحِدِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ النِّعْمَةُ لِأَنَّ نِعَمَ اللهِ لَا تُحْصَى؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنِ النِّعَمِ الَّتِي لَا تُحْصَى بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «لِمَا خَلَقْت أَنَا» لِأَنَّهُمْ إذَا أَرَادُوا ذَلِكَ أَضَافُوا الْفِعْلَ إلَى الْيَدِ فَتَكُونُ إضَافَتُهُ إلَى الْيَدِ إضَافَةً لَهُ إلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾.

أَمَّا إذَا أَضَافَ الْفِعْلَ إلَى الْفَاعِلِ وَعَدَّى الْفِعْلَ إلَى الْيَدِ بِحَرْفِ الْبَاءِ كَقَوْلِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي أَنَّهُ فَعَلَ الْفِعْلَ بِيَدَيْهِ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لِمَنْ تَكَلَّمَ أَوْ مَشَى: أَنْ يُقَالَ فَعَلْت هَذَا بِيَدَيْك وَيُقَالُ: هَذَا فَعَلَتْهُ يَدَاك، لِأَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ: فَعَلْت كَافٍ فِي الْإِضَافَةِ إلَى الْفَاعِلِ فَلَوْ لَمْ يُرِدْ أَنَّهُ فَعَلَهُ بِالْيَدِ حَقِيقَةً كَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً مَحْضَةً مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ، وَلَسْت تَجِدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا الْعَجَمِ ـ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـ أَنَّ فَصِيحاً يَقُولُ: فَعَلْت هَذَا بِيَدَيَّ أَوْ فُلَانٌ فَعَلَ هَذَا بِيَدَيْهِ إلَّا وَيَكُونُ فَعَلَهُ بِيَدَيْهِ حَقِيقَةً.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَا يَدَ لَهُ أَوْ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَدٌ وَالْفِعْلُ وَقَعَ بِغَيْرِهَا.

وَبِهَذَا الْفَرْقِ الْمُحَقَّقِ تَتَبَيَّنُ مَوَاضِعُ الْمَجَازِ وَمَوَاضِعُ الْحَقِيقَةِ؛ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْآيَاتِ لَا تَقْبَلُ الْمَجَازَ أَلْبَتَّةَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِ اللُّغَةِ. قَالَ لِي: فَقَدْ «أَوْقَعُوا الِاثْنَيْنِ مَوْقِعَ الْوَاحِدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ وَإِنَّمَا هُوَ خِطَابٌ لِلْوَاحِدِ.

قُلْت لَهُ: هَذَا مَمْنُوعٌ؛ بَلْ قَوْلُهُ: ﴿أَلْقِيَا﴾ قَدْ قِيلَ تَثْنِيَةُ الْفَاعِلِ لِتَثْنِيَةِ الْفِعْلِ وَالْمَعْنَى أَلْقِ أَلْقِ. وَقَدْ قِيلَ: إنَّهُ خِطَابٌ لِلسَّائِقِ وَالشَّهِيدِ. وَمَنْ قَالَ: إنَّهُ خِطَابٌ لِلْوَاحِدِ قَالَ: إنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ مَعَهُ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ فَيَقُولُ: خَلِيلَيَّ خَلِيلَيَّ، ثُمَّ إنَّهُ يُوقِعُ هَذَا الْخِطَابَ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَوْجُودَيْنِ كَأَنَّهُ يُخَاطِبُ مَوْجُودَيْنِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿أَلْقِيَا﴾ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ إنَّمَا هُوَ خِطَابٌ لِاثْنَيْنِ يُقَدَّرُ وُجُودُهُمَا فَلَا حُجَّةَ فِيهِ أَلْبَتَّةَ.

الْمَقَامُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: هَبْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ بِالْيَدِ حَقِيقَةَ الْيَدِ وَأَنْ يَعْنِيَ بِهَا الْقُدْرَةَ أَوْ النِّعْمَةَ أَوْ يَجْعَلَ ذِكْرَهَا كِنَايَةً عَنِ الْفِعْلِ؛ لَكِنْ مَا الْمُوجِبُ لِصَرْفِهَا عَنِ الْحَقِيقَةِ؟

فَإِنْ قُلْت: لِأَنَّ الْيَدَ هِيَ الْجَارِحَةُ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ.

قُلْت لَك: هَذَا وَنَحْوُهُ يُوجِبُ امْتِنَاعَ وَصْفِهِ بِأَنَّ لَهُ يَداً مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ؛ لَكِنْ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ «يَدٌ» تُنَاسِبُ ذَاتَهُ تَسْتَحِقُّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ مَا تَسْتَحِقُّ الذَّاتُ؟

قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ مَا يُحِيلُ هَذَا؛

فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْكِناً وَهُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ فَلِمَ يُصْرَفُ عَنْهُ اللَّفْظُ إلَى مَجَازِهِ؟ وَكُلُّ مَا يَذْكُرُهُ الْخَصْمُ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ وَصْفِهِ بِمَا يُسَمَّى بِهِ - وَصَحَّتْ الدَّلَالَةُ - سُلِّمَ لَهُ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْمَخْلُوقُ مُنْتَفٍ عَنْهُ وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَظَاهِرُهُ «يَدٌ» يَسْتَحِقُّهَا الْخَالِقُ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ بَلْ كَالذَّاتِ وَالْوُجُودِ.

**الْمَقَامُ الثَّالِثُ:** هل بَلَغَك أَنَّ فِي كِتَابِ اللهِ أَوْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمُرَادُ بِالْيَدِ خِلَافُ ظَاهِرِهِ أَوْ الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ أَوْ هَلْ فِي كِتَابِ اللهِ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ وَصْفِهِ بِالْيَدِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً؛ بَلْ أَوْ دَلَالَةً خَفِيَّةً؟ فَإِنَّ أَقْصَى مَا يَذْكُرُهُ الْمُتَكَلِّفُ:

قَوْلُهُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾.

وَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾.

وَهَؤُلَاءِ الْآيَاتُ إنَّمَا يَدْلُلْنَ عَلَى انْتِفَاءِ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ. أَمَّا انْتِفَاءُ يَدٍ تَلِيقُ بِجَلَالِهِ فَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ. وَكَذَلِكَ هَلْ فِي الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ الْبَارِيَ لَا «يَدَ» لَهُ أَلْبَتَّةَ؟ لَا «يَداً» تَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَلَا «يَداً» تُنَاسِبُ الْمُحْدَثَاتِ، وَهَلْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَصْلاً؛ وَلَوْ بِوَجْهِ خَفِيٍّ؟ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمْعِ وَلَا فِي الْعَقْلِ مَا يَنْفِي حَقِيقَةَ الْيَدِ أَلْبَتَّةَ؛ وَإِنْ فُرِضَ مَا يُنَافِيهَا فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْوُجُوهِ الْخَفِيَّةِ - عِنْدَ مَنْ يَدَّعِيهِ - وَإِلَّا فَفِي الْحَقِيقَةِ إنَّمَا هُوَ شُبْهَةٌ فَاسِدَةٌ.

فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُمْلَأَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ ذِكْرِ الْيَدِ وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ بِيَدِهِ وَأَنَّ ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وَأَنَّ الْمُلْكَ بِيَدِهِ وَفِي الْحَدِيثِ مَا لَا يُحْصَى، ثُمَّ إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأُولِي الْأَمْرِ: لَا يُبَيِّنُونَ لِلنَّاسِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يُرَادُ بِهِ حَقِيقَتُهُ وَلَا ظَاهِرُهُ حَتَّى يَنْشَأَ «جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ» بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ فَيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إلَيْهِمْ عَلَى نَبِيِّهِمْ

وَيَتْبَعُهُ عَلَيْهِ «بِشْرُ بْنُ غِيَاثٍ» وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ كُلِّ مَغْمُوصٍ عَلَيْهِ بِالنِّفَاقِ. وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُعَلِّمَنَا نَبِيُّنَا ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى «الْخِرَاءَةَ» وَيَقُولَ: **«مَا تَرَكْت مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ يُبْعِدُكُمْ عَنِ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ»**، **«تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ»**، ثُمَّ يَتْرُكَ الْكِتَابَ الْمُنَزَّلَ عَلَيْهِ وَسُنَّتَهُ الْغَرَّاءَ مَمْلُوءَةً مِمَّا يَزْعُمُ الْخَصْمُ أَنَّ ظَاهِرَهُ تَشْبِيهٌ وَتَجْسِيمٌ وَأَنَّ اعْتِقَادَ ظَاهِرِهِ ضَلَالٌ وَهُوَ لَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ وَلَا يُوَضِّحُهُ، وَكَيْفَ يَجُوزُ لِلسَّلَفِ أَنْ يَقُولُوا: أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ مَعَ أَنَّ مَعْنَاهَا الْمَجَازِيَّ هُوَ الْمُرَادُ وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَفْهَمُهُ الْعَرَبُ حَتَّى يَكُونَ أَبْنَاءُ الْفُرْسِ وَالرُّومِ أَعْلَمَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؟.

(الْمَقَامُ الرَّابِعُ): مِنَ الْأَدِلَّةِ الْجَلِيَّةِ الْقَاطِعَةِ وَالظَّاهِرَةِ مَا يُبَيِّنُ لَك أَنَّ للهِ «يَدَيْنِ» حَقِيقَةً. فَمِنْ ذَلِكَ:

تَفْضِيلُهُ لِآدَمَ: يَسْتَوْجِبُ سُجُودَ الْمَلَائِكَةِ وَامْتِنَاعَهُمْ عَنِ التَّكَبُّرِ عَلَيْهِ؛ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِقُدْرَتِهِ أَوْ بِنِعْمَتِهِ أَوْ مُجَرَّدِ إِضَافَةِ خَلْقِهِ إِلَيْهِ لَشَارَكَهُ فِي ذَلِكَ إِبْلِيسُ وَجَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ.

فإن قيل: فَقَدْ يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى اللهِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ كَقَوْلِهِ: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ وَبَيْتُ اللهِ.

فالجواب: لَا تَكُونُ الْإِضَافَةُ تَشْرِيفاً حَتَّى يَكُونَ فِي الْمُضَافِ مَعْنًى أَفْرَدَهُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّاقَةِ وَالْبَيْتِ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ مَا تَمْتَازُ بِهِ عَلَى جَمِيعِ النُّوقِ وَالْبُيُوتِ لَمَا اسْتَحَقَّا هَذِهِ الْإِضَافَةَ، وَالْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ فَإِضَافَةُ خَلْقِ آدَمَ إِلَيْهِ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَهُ بِيَدَيْهِ وَخَلَقَ هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ: كُنْ فَيَكُونُ كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: بِيَدِهِ الْمُلْكُ أَوْ عَمِلَتْهُ يَدَاك فَهُمَا شَيْئَانِ:

(أَحَدُهُمَا): إِثْبَاتُ الْيَدِ.

وَ(الثَّانِي): إِضَافَةُ الْمُلْكِ وَالْعَمَلِ إِلَيْهَا.

وَالثَّانِي يَقَعُ فِيهِ التَّجَوُّزُ كَثِيراً، أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُمْ لَا يُطْلِقُونَ هَذَا الْكَلَامَ إِلَّا لِجِنْسٍ لَهُ «يَدٌ» حَقِيقَةً وَلَا يَقُولُونَ: «يَدُ» الْهَوَى وَلَا «يَدُ» الْمَاءِ، فَهَبْ أَنَّ قَوْلَهُ: بِيَدِهِ الْمُلْكُ قَدْ

عُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقُدْرَتِهِ لَكِنْ لَا يُتَجَوَّزُ بِذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقَةً وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْله تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ مِنْ وَجْهَيْنِ:

(أَحَدُهُمَا): أَنَّهُ هُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ وَبَيَّنَ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ وَهُنَاكَ أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الْأَيْدِي.

(الثَّانِي): أَنَّ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَضَعُونَ اسْمَ الْجَمْعِ مَوْضِعَ التَّثْنِيَةِ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾؛ أَيْ: يَدَيْهِمَا وَقَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؛ أَيْ: قَلْبَاكُمَا فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾»[1].



(١) مجموع الفتاوى بتصرف (٦/ ٣٥٤ ـ ٣٧٣).

«ثم ذكر حديث: «يُلقى في النار وتقول: هل مِن مزيد؟ حتى يَضع فيها رِجْلَه»، وهي رواية البخاري، وفي رواية أخرى: «يضع عليها قَدَمَه»[(١)].

ثم ما رواه مسلم البطين عن ابن عباس: «أن الكرسي موضع القدمين، وأن العرش لا يَقدر قدره إلا الله»[(٢)].

وذكر قولَ مسلم البطين نفسه[(٣)]، وقول السدي، وقول وهب بن منبه، وأبي مالك وبعضهم يقول: «موضع قدميه»، وبعضهم يقول: «واضع رِجليه عليه»».

## الشرح

الرِّجل والقدمان صفةٌ ذاتيةٌ خبريةٌ ثابتةٌ لله ﷻ بصحيح السُّنَّة.

• **والدليل:**

حديث أبي هريرة رضي الله عنه في تحاجج الجنة والنار، وفيه: «**فأما النار؛ فلا تمتلئ حتى يضع الله ﷻ رجله** (وعند مسلم: **قدمه**)، **فتقول: قط قط...**»[(٤)].

أثر ابن عباس رضي الله عنهما؛ قال: «**الكرسي موضع القدمين، وأن العرش لا يقدر أحد قدره**»[(٥)].

أثر أبي موسى الأشعري رضي الله عنه؛ قال: «الكرسي موضع القدمين، وله أطيطٌ كأطيطِ الرَّحْل»[(٦)].

قال الإمام الشافعي: (لله ﷻ أسماء وصفات جاء بها كتابه وأخبر بها نبيه ﷺ أمته... وأن له قدماً بقول النبي ﷺ: «**حتى يضع الرب فيها قدمه**»؛ يعني: جهنم...)[(٧)].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٤٨)، ومسلم (٢٨٤٨) باختلافٍ يسير، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) والأثر كما رواه عنه ابن جرير في تفسيره (٣/ ١٠)، قال عن مسلم البطين، أنه قال: «الكرسي موضع القدمين».

(٤) رواه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٢).

قال أبو يعلى الفراء: «اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأن المراد به قدم هو صفة لله تعالى وكذلك الرجل»[١].

وقال الشيخ عبد الرحمٰن البراك: «في هذا الحديث إثبات الرِّجل والقدم له ﷻ، وأهل السُّنَّة يثبتون لله ما جاء في هذا الحديث على حقيقته، كما يثبتون سائر الصفات، كما يثبتون اليدين والعينين له ﷻ، ويقولون: إن له تعالى قدمين، كما جاء في الأثر المشهور عن ابن عباس في تفسير الكرسي: أنه موضع القدمين؛ أي: قدمي الرب ﷻ»[٢].

وقال الشيخ عبد الله الغنيمان بعد ذكر روايات صفة القدم والرجل: (ففي مجموع هذه الروايات البيان الواضح بأن القدم والرجل ـ وكلاهما عبارة عن شيء واحد ـ صفة لله تعالى حقيقة على ما يليق بعظمته)[٣].



(١) إبطال التأويلات (١/ ١٩٥).
(٢) توضيح مقاصد العقيدة الطحاوية ص١٧٣.
(٣) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ١٥٦).

**«ثم قال: فهذه الروايات قد رُويت عن هؤلاء مِن صدر هذه الأمة موافقة لقول النبي ﷺ متداولة في الأقوال، ومحفوظة في الصدر، ولا ينكر خلف عن السلف، ولا ينكر عليهم أحد من نظرائهم، نقلتها الخاصة والعامة مُدونة في كتبهم».**

## الشرح

ذكر المصنف رحمه الله تعالى بعض ما يتميز به أهل السُّنَّة والجماعة عن غيرهم من طوائف أهل البدع، ويحسن هنا إيراد بعض تلك المزايا التي منها ما أشار له المصنف هنا فأهل السُّنَّة لهم سمات ومزايا منها:

### ❋ أولاً: اتصال السند:

يتميز أهل السُّنَّة والجماعة باتصال السند، فما كان عليه أصحابُ النبي ﷺ فأهل السُّنَّة ـ بحمد الله تعالى ـ يقولُون به إلى يومنا هذا ويعتقدونه ويدينُون الله ﷻ به، فسندهم متصل، بخلافِ أهلِ البدعِ والأهواء فنجد أن سندهم منقطع؛ ينقطعُ إلى فلانٍ من الناس ولا يمكنُ بأي حالٍ من الأحوال أن يتصلَ ذلك إلى أصحابِ النبي ﷺ فضلاً عن أن يتصلَ إلى كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

ويصف الأصفهاني هذا الأمر فيقول: ومما يدل على أن أهل الحديث هم أهل الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرةٍ واحدةٍ ونمطٍ واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافاً ولا تفرقاً في شيء ما وإن قل؛ بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنه جاء من قلبٍ واحد، وجرى على لسانٍ واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا[1]؟

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤).

### * ثانياً: يتميزون باعتقادهم بأن هذا الدين ـ بحمدِ الله تعالى ـ واضحٌ:

ومن وضوحه أن كلام الله ﷻ معلومُ المعنى، فيحفظُون لهذا الكتاب حُرمته لفظاً، ويحفظونُ له حُرمته معنى، ويعتقدون أنه ليس في كتابِ الله ﷻ ما لا يُعلَمُ معناه فهو معلوم من جهة المعنى، وإن كان بعضُ حقائقِ تلك الأمور المغيَّبة أو كيفياتُها أمرٌ قد استأثر به الله تعالى في علمِ الغيب عنده، فيوقنُون أن الهدى في كلامِ الله ﷻ، وأن النورَ في كلامِ الله ﷻ وسنَّةِ نبيه ﷺ.

فأهل السُّنَّة هم أهل الفهم الرشيد عن الله وعن رسوله، ولذلك تأتي أقوالهم على الاستقامة والسداد.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية يرحمه الله بعد كلام عن اختلاف المبتدعة: «وإذا تأمل اللبيب الفاضل هذه الأمور، تبيَّن له أن مذهب السلف والأئمة في غاية الاستقامة والسداد، والصحة والاطِّراد، وأنه مقتضى المعقول الصريح والمنقول الصحيح، وأن من خالفه كان خارجاً عن موجب العقل والسمع، مخالفاً للفطرة»(١).

قال ابن تيمية: «فَلِهَذَا لَمْ يَجْتَمِعْ قَطُّ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ قَطُّ، وَكُلُّ مَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ فَهُوَ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَكُلُّ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنْ خَارِجِيٍّ وَرَافِضِيٍّ وَمُعْتَزِلِيٍّ وَجَهْمِيٍّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ، فَإِنَّمَا يُخَالِفُ رَسُولَ اللهِ ﷺ؛ بَلْ مَنْ خَالَفَ مَذَاهِبَهُمْ فِي الشَّرَائِعِ الْعَمَلِيَّةِ كَانَ مُخَالِفاً لِلسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ، وَكُلٌّ مِنْ هَؤُلَاءِ يُوَافِقُهُمْ فِيمَا خَالَفَ فِيهِ الْآخَرَ، فَأَهْلُ الْأَهْوَاءِ مَعَهُمْ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ الْمِلَلِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي الْإِسْلَامِ كَأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي الْمِلَلِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ»(٢).

### * ثالثاً: حفظهم للأصلين روايةً ودرايةً:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وجماع ذلك بحفظ أصلين:

**أحدهما**: تحقيق ما جاء به الرسول، فلا يخلط بما ليس منه من المنقولات الضعيفة، والتفسيرات الباطلة؛ بل يعطى حقّه من معرفة نقله ودلالته.

**والثاني**: أن لا يعارض ذلك بالشبهات لا رأياً ولا روايةً، قال الله تعالى فيما يأمر به بني إسرائيل وهو لنا: ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٢).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٦٥).

بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُوا بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُوا ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤١، ٤٢]، فلا يكتم الحق الذي جاء به الرسول، ولا يلبس بغيره من الباطل ولا يعارض بغيره»[١].

فأهل السُّنَّة أعلم الناس بأحوال النبي ﷺ وأقواله وأفعاله، لذلك فهم أشد الناس حبّاً للسُّنَّة، وأحرصهم على اتباعها، وأكثرهم موالاة لأهلها؛ يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق، وأقومهم قولاً وحالاً، لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقة له واقتداءً به أفضل الخلق»[٢].

## * رابعاً: وسطيتهم بين الطوائف والفرق:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «أهل السُّنَّة في الإسلام كأهل الإسلام في الملل الأخرى»[٣].

فأهل السُّنَّة هم أعرف الناس بالحق، ولذلك فإن كل طائفة سوى أهل السُّنَّة والحديث المتبعين آثار رسول الله ﷺ، لا ينفردون عن طائفة أهل السُّنَّة إلا بقولٍ فاسد، ولا ينفردون بقول صحيح، وكل من كان عن السُّنَّة أبعد، كان انفراده بالأقوال والأفعال الباطلة أكثر[٤].

## * خامساً: ويتميزون باعتقادهم أن الصحابةَ ـ رضوان الله عليهم ـ لم يكن أحدٌ منهم على بدعةٍ:

وما عُرفوا بذلك برغم ظهورِ بعض الفرقِ في زمانهم كالخوارجِ والقَدَرِيَة والشيعةِ ونحو ذلك، ومع ذلك ما عُرِفَ عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ أنه قد حادَ عن هذا الطريق.

ونؤمنُ بأن أصحابَ النبي ﷺ كما وصفهم ابن مسعود حينما قال: «**من كانَ مُسْتَناً، فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ**»[٥]، أولئك أصحابُ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، وانظر أيضاً: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٩٤)، ومنهاج السُّنَّة (٤/ ٥٤٨)، والاستقامة (١/ ٣ و٢/ ٣٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٠ ـ ١٤١). (٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٤١).

(٤) منهاج السُّنَّة (٣/ ٦٧).

(٥) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٧ ـ رقم ١٨١٠)، وفي إسناده ضعف، =

محمد أَبَرُّ هذه الأمةِ قلوباً وأعمقها علماً، وأقلها تكلُّفاً، قومٌ اختارهم الله لصحبةِ نبيه وإقامةِ دينه، فاعرفوا لهم حقهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم، وكما أُثِر عنه ﷺ حيث قال: «**إنا نقتدي ولا نبتدي، ونتبعُ ولا نبتدع**».

فأصحابُ النبي ﷺ خيرُ هذه الأمة، والله تعالى قد زكَّاهم في كتابه وأمرَ بلزوم سبيلهم حيث قال ﷻ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضيَ الله عن السابقين من المهاجرين والأنصار رضاءً مطلقا بدونِ قيد، ورضيَ عن من بعدهم رضاءً مقيَّداً.. مقيَّداً بأي أمر؟ باتباعهم بإحسان ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾.

ونهى الله ﷻ عن الافتراقِ عنهم ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

نهى عن الافتراقِ عن هذا الطريقِ وهذا السبيل، والمعالم بحمد الله تعالى واضحة، مرجعيةٌ استقامَ عليها الأوائل وحفظوها لنا بأسانيدها الصحيحةِ الثابتة ونقلوها لنا، وأصبحت ـ بحمد الله تعالى ـ ميراثاً سليماً من كل بدعةٍ ومن كل شائبةٍ يتوارثه أهل السنَّةِ جيلاً بعدَ جيل، وينقله الخيارُ من هذه الأمة، ينقله ورثةُ الأنبياء لكلِّ جيلٍ من هذه الأجيال.

فلذلك لا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بثباته وعدم اضطرابه، ولا عجبَ أن يتسمَ هذا المنهج بلزوم كلام الله وبلزومِ كلام رسوله ﷺ، ولا عجبَ أن يستمرَ هذا الإسناد محفوظاً جيلاً بعدَ جيل.

فهذه هي مرجعيةُ أهل السُّنَّة التي بحمد الله تعالى نُقلِت لنا في كتبِ الاعتقاد، ولزِمَها أهلُ السُّنَّةِ على مدى هذه الأزمانِ وعلى هذه الأعصار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخصٍ انتصاراً مطلقاً عامّاً، إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عامّاً، إلا للصحابة ﷺ أجمعين.

فإن الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره

= إلا أنه أثر مشهور متداول في مصنفات أهل السُّنَّة، ومعناه صحيح مستقر عندهم.

حيث داروا؛ فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء فإنهم قد يجمعون على خطأ؛ بل كل قولٍ قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ؛ فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مُسَلَّماً إلى عالِمٍ واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيراً لرسول الله ﷺ وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم.

ولا بد أن يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول، قبل وجود المتبوعين الذين تُنسب إليهم المذاهب في الأصول والفروع، ويمتنع أن يكون هؤلاء جاءوا بحقٍّ يخالف ما جاء به الرسول، فإن كل ما خالف الرسول فهو باطل، ويمتنع أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول ما يخالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإن أولئك لم يجتمعوا على ضلالة، فلا بد أن يكون قوله إن كان حقّاً مأخوذاً عمَّا جاء به الرسول، موجوداً فيمن قبله، وكل قولٍ قِيلَ في دين الإسلام، مخالفٌ لما مضى عليه الصحابة والتابعون، لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافه، فإنه قولٌ باطل[1].

قال الله تعالى: ﴿وَالسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال أيضاً: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فقد تبين أن الواجب طلب علم ما أنزل الله على رسوله ﷺ من الكتاب والحكمة، ومعرفة ما أراد بذلك كما كان على ذلك الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم، فكل ما يحتاج الناس إليه في دينهم، فقد بيَّنهُ الله ورسوله بياناً شافياً، فكيف بأصول التوحيد والإيمان، ثم إذا عرف ما بيَّنهُ الرسول نظر في أقوال الناس، وما أرادوه بها، فعرضت على الكتاب والسُّنَّة».

### * سادساً: ومن سِمَات أهل الحق قولهم: أن العقل الصريح دائماً موافقٌ للرسول ﷺ لا يخالفه قط:

فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان؛ لكن قد تَقْصُر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا

(١) منهاج السُّنَّة (٥/ ٢٦١ ـ ٢٦٣).

فيه، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه؛ فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول لا تخبر بمحالات العقول، فهذا سبيل الهدى والسُّنَّة والعلم.

## * سابعاً: من سِمَات أهل السُّنَّة حرصهم على الجماعة والألفة ونبذهم للاختلاف والفرقة:

حرصهم على الجماعة والألفة، ودعوتهم لها وحثّ الناس عليها، ونبذهم للاختلاف والفرقة بين أهل العقيدة والتوحيد، وتحذير الناس من ذلك، كيف لا ورسول الله ﷺ قد قال: «**إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا...**»، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥، ١٠٦].

قال ابن عباس: تبيضُّ وجوه أهل السُّنَّة، وتسودُّ وجوه أهل البدعة.

فمن منهجهم الحرص على جمع كلمة المسلمين على الحق، فهم حريصون كل الحرص على وَحدة المسلمين، ولَمِّ شعثهم، وجمع كلمتهم على الحق، وإزالة أسباب النزاع والفرقة بينهم؛ لعلمهم أن الاجتماع رحمة، وأن الفرقة عذاب، ولأن الله ﷻ أمر بالائتلاف، ونهى عن الاختلاف؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٢، ١٠٣].

## * ثامناً: من سِمَات أهل السُّنَّة الجمع بين الرحمة واللِّين والشِّدَّة والغِلْظَة:

فمن سماتهم الجمع بين الرحمة واللِّين والشِّدَّة والغِلْظَة، بخلاف غيرهم ممن يأخذ جانباً من هدي السلف ويدع الجانب الآخر، فيأخذون بالشدّة في جميع أحوالهم أو باللِّين في جميع أحوالهم.

أما أهل السُّنَّة فيجمعون بين هذا وهذا، وكلٌّ في موضعه، حسب ما تقتضيه المصلحة، ومقتضيات الأحوال.

وهم حقّاً كما قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية: «نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس»(١).

(١) منهاج السُّنَّة (٥/١٥٨).

وقال أيضاً: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَتَّبِعُونَ الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ؛ بَلْ هُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ، كَمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ[١]»[٢].

قال ابن تيمية: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن يكون الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافراً؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم، وأصل جهلهم شُبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قصور من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له، فكان هذا خطابنا، فلهذا لم يقابل جهله وافتراؤه بالتكفير بمثله»[٣].

وهذه قصة يذكرها ابن تيمية تدلِّل على عدل أهل السُّنَّة وإنصافهم مع أهل البدع بالرغم من أنهم قد يلقون من المبتدعة ما يلقون من اعتداءٍ وسوء معاملة حين تكون الغلبة لأولئك المبتدعة.

قال ابن تيمية: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ نَقَاوَةُ الْمُسْلِمِينَ، فَهُمْ خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ. وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ بِسَاحِلِ الشَّامِ جَبَلٌ كَبِيرٌ، فِيهِ أُلُوفٌ مِنَ الرَّافِضَةِ يَسْفِكُونَ دِمَاءَ النَّاسِ، وَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ، وَقَتَلُوا خَلْقاً عَظِيماً وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ، وَلَمَّا انْكَسَرَ الْمُسْلِمُونَ سَنَةَ غَازَانَ، أَخَذُوا الْخَيْلَ وَالسِّلَاحَ وَالْأَسْرَى وَبَاعُوهُمْ لِلْكُفَّارِ النَّصَارَى بِقُبْرُصَ، وَأَخَذُوا مَنْ مَرَّ بِهِمْ مِنَ الْجُنْدِ، وَكَانُوا أَضَرَّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ جَمِيعِ الْأَعْدَاءِ، وَحَمَلَ بَعْضُ أُمَرَائِهِمْ رَايَةَ النَّصَارَى، وَقَالُوا لَهُ: أَيُّمَا خَيْرٌ: الْمُسْلِمُونَ أَوِ النَّصَارَى؟ فَقَالَ: بَلِ النَّصَارَى. فَقَالُوا لَهُ: مَعَ مَنْ تُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ: مَعَ النَّصَارَى. وَسَلَّمُوا إِلَيْهِمْ بَعْضَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ. وَمَعَ هَذَا فَلَمَّا اسْتَشَارَ بَعْضُ وُلَاةِ الْأَمْرِ فِي غَزْوِهِمْ، وَكَتَبْتُ جَوَاباً مَبْسُوطاً فِي غَزْوِهِمْ، وَذَهَبْنَا إِلَى نَاحِيَتِهِمْ وَحَضَرَ عِنْدِي جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ، وَجَرَتْ

---

(١) وَرَدَ هَذَا الْأَثَرُ فِي: الْبُخَارِيِّ (٦/ ٣٧ - ٣٨)، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، بَابُ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وَنَصُّهُ فِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَانْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ لِلْآيَةِ (٢/ ٧٧)، ط. دَارِ الشَّعْبِ.

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٥٧).

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري (١/ ٢٥٣).

بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ مُنَاظَرَاتٌ وَمُفَاوَضَاتٌ يَطُولُ وَصْفُهَا، فَلَمَّا فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ بَلَدَهُمْ، وَتَمَكَّنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ، نَهَيْتُهُمْ عَنْ قَتْلِهِمْ وَعَنْ سَبْيِهِمْ، وَأَنْزَلْنَاهُمْ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مُتَفَرِّقِينَ لِئَلَّا يَجْتَمِعُوا»[(١)].

## ❁ تاسعاً: من سِمات أهل السُّنَّة أنهم يُعطون كل ذي حقٍّ حقَّهُ وهم أبعد الناس عن التكفير:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن سلك طريق الاعتدال عظَّم من يستحق التعظيم وأحبَّهُ ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيُحمد ويُذم، ويُثاب ويُعاقب، ويُحب من وجه ويُبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»[(٢)].

**وقال ابن تيمية**: «وهذه حال أهل العلم والحق والسُّنَّة؛ يعرفون الحق الذي جاء به الرسول؛ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول؛ ويدعون إليه؛ ويأمرون به نصحاً للعباد، وبياناً للهدى والسداد. ومن خالف ذلك لم يكن لهم معه هوى، ولم يحكموا عليه بالجهل؛ بل حكمه إلى الله والرسول؛ فمنهم من يُكفره الرسول، ومنهم من يجعله من أهل الفسق أو العصيان، ومنهم من يعذره ويجعله من أهل الخطأ المغفور. والمجتهد من هؤلاء المأمور بالاجتهاد، يجعل له أجراً على فعل ما أُمر به من الاجتهاد، وخطؤه مغفور له؛ كما دلّ الكتاب»[(٣)].

وقال ابن تيمية: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَتَّبِعُونَ الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ؛ بَلْ هُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ، كَمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»»[(٤)].

**وقال ابن قيم الجوزية** رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتكلم عن أهل السُّنَّة: «فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه وهم بَراءٌ من باطلهم فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه ونفي باطل كل طائفة من

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/١٥٩ ـ ١٦٠). (٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٤/٥٤٣).
(٣) النبوات، لابن تيمية (١/٤٢٢).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/١٥٧).

الطوائف وكسره ومعاداة أهله من هذا الوجه، فهم حكامٌ بين الطوائف لا يتحيَّزون إلى فئةٍ منهم على الإطلاق ولا يردون حق طائفة من الطوائف ولا يقابلون بدعة ببدعة ولا يردون باطلاً بباطل ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم بل يقولون فيهم الحق ويحكمون في مقالاتهم بالعدل، والله ﷻ أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف فقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدۡعُۖ وَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡۖ وَقُلۡ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٖۖ وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ﴾[1].

وقال ابن قيم الجوزية رحمه الله: «والله تعالى يحب الإنصاف بل هو أفضل حِلْيَة تَحلَّى بها الرجل خصوصاً من نصب نفسه حكماً بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: ﴿وَأُمِرۡتُ لِأَعۡدِلَ بَيۡنَكُمُۖ﴾ فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل بنزوله يدين بدين العدل والإنصاف ويحكم الحجة وما كان عليه رسول الله»[2].

وقال ابن تيمية: «فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَسْتَعْمِلُونَ مَعَهُمُ الْعَدْلَ وَالْإِنْصَافَ وَلَا يَظْلِمُونَهُمْ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ حَرَامٌ مُطْلَقاً كَمَا تَقَدَّمَ؛ بَلْ أَهْلُ السُّنَّةِ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ خَيْرٌ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ؛ بَلْ هُمْ لِلرَّافِضَةِ خَيْرٌ وَأَعْدَلُ مِنْ بَعْضِ الرَّافِضَةِ لِبَعْضٍ. وَهَذَا مِمَّا يَعْتَرِفُونَ هُمْ بِهِ، وَيَقُولُونَ: أَنْتُمْ تُنْصِفُونَنَا مَا لَا يُنْصِفُ بَعْضُنَا بَعْضاً»[3].

قال ابن تيمية: «فإن الصواب الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة أنه قد يجتمع في الشخص الواحد والطائفة الواحدة ما يُحمد به من الحسنات وما يُذم به من السيئات، وما لا يُحمد به ولا يُذم من المباحات، والعفو عنه من الخطأ والنسيان بحيث يستحق الثواب على حسناته ويستحق العقاب على سيئاته، بحيث لا يكون محموداً ولا مذموماً على المباحات والمعفوات، وهذا مذهب أهل السُّنَّة في فسَّاق أهل القبلة ونحوهم، وإنما يخالف في هذا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ونحوهم، الذين يقولون: من استحق المدح لم يستحق الذم، ومن استحق الثواب لم يستحق العقاب، ومن يستحق العقاب لم يستحق الثواب»[4].

---

(١) شفاء العليل ص١١٣.
(٢) إعلام الموقعين (٤/ ١٤٨).
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٥٧).
(٤) التسعينية (٣/ ١٠٣١).

### ❁ عاشراً: من سِمَات أهل السُّنَّة أنهم قليلٌ في زمن الفتن:

**قال الفضيل بن عياض:** (عليك بطريق الهدى، ولا يضرك قلَّة السالكين، وإياك وطرق الضلالة، ولا تغتر بكثرة الهالكين)[١].

**وقال سفيان بن عيينة:** (اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا من قِلَّة أهله)[٢].

**وقال الحسن البصري:** «يا أهل السُّنَّة ترفَّقوا رحمكم الله، فإنكم من أقلِّ الناس»[٣].

وعن عُمارة بن زاذان قال: قال لي أيوب: «يا عُمارة: إذا رأيت صاحب سنة وجماعة فاقبله على ما كان فيه»[٤].

### ❁ الحادي عشر: ومن سِمَات أهل السُّنَّة أنهم يقولون: إن المسائل التي يقع الخلاف فيها ليست على درجةٍ واحدة:

قرر أهل العلم أن المسائل التي يقع الخلاف فيها ليست على درجةٍ واحدة.

**القسم الأول:** فَثَمَّة مسائل لا يسوغ الخلاف فيها لصراحة أدلتها واتفاق السلف عليها وتسمى المسائل الخلافية، وهذا النوع من المخالفة ينكر فيه القول، ويضلل فيه المخالف، وقد يُبدَّع حسب ضوابط شرعية، وقواعد مرعية.

**والقسم الآخر:** هي المسائل التي يسوغ الخلاف فيها لتعارض أدلتها فيما يظهر للمجتهد، أو لوقوع الخلاف فيها بين السلف الصالح وتسمى المسائل الاجتهادية.

والأصل في مسائل المعتقد أنها من قبيل المسائل الخلافية بخلاف المسائل الفقهية العملية، فالأصل أنها من المسائل الاجتهادية.

**قال ابن تيمية:** (قولهم: ومسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل:

**أما الأول:** فإن كان القول يخالف سُنَّةً أو إجماعاً قديماً وَجَبَ إنكاره وفاقاً، وإن

---

(١) المجموع، للنووي (٨/ ٢٠٣)، الأذكار له ص١٦٠، الاعتصام (١/ ١٣٥)، وأخرجه مسنداً بنحوه ابن عساكر في تبيين كذب المفتري ص٣٣١، وعزاه النووي في التبيان ص١١٥، للحاكم.

(٢) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١٧/ ٤٢٩).

(٣) أخرجه اللالكائي رقم (١٩).

(٤) المعجم، لابن الأعرابي ص٤٣١.

لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول: المصيب واحد وهم عامة السلف والفقهاء، وأما العمل إذا كان على خلاف سُنَّة أو إجماع وجب إنكاره أيضاً بحسب درجات الإنكار كما ذكرنا من حديث شارب النبيذ المُختلف فيه، وكما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سُنَّة وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

**والثاني**: وأما إذا لم يكن في المسألة سُنَّة ولا إجماع وللاجتهاد فيه مساغ فلا ينكر على من عمل بها مجتهداً أو مُقلِّداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس، والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يوجب العمل به وجوباً ظاهراً مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه؛ فيسوغ إذا عدم ذلك الاجتهاد لتعارض الأدلة المقاربة أو لخفاء الأدلة فيها»[(١)].

وقال ابن قيم الجوزية: «وهذا يرد قول من قال: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، وهذا خلاف إجماع الأئمة... ـ إلى أن قال ـ: وقولهم: (إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها). ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى أو العمل:

**أما الأول**: فإذا كان القول يخالف سُنَّةً أو إجماعاً وَجَبَ إنكاره اتفاقاً وإن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وَجَبَ إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلف فيها، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتاباً أو سنةً وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء.

**الثاني**: وأما إذا لم يكن في المسألة سُنَّة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم ينكر على من عمل بها مجتهداً أو مُقلّداً، وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم»[(٢)].

---

(١) بيان الدليل على بطلان التحليل ص٢١٠ ـ ٢١١، ونقله ابن مفلح في الآداب الشرعية (١/ ١٩١).

(٢) إعلام الموقعين (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣). وبنحو قولهما قال السمعاني في قواطع الأدلة (٥/ ٦٢)، والنووي في شرح مسلم (٢/ ٢٣).

### * الثاني عشر: ومن سِمَات أهل السُّنَّة أنهم يقولون: إن الحق لا يُعرف بالرجال؛ بل الرجال يُعرفون بالحق.

قال الشوكاني: «ليس لأحدٍ من العلماء المختلفين، أو من التابعين لهم والمقتدين بهم أن يقول: الحق ما قاله فلان دون فلان، أو فلان أولى بالحق من فلان. بل الواجب عليه ـ إن كان ممن له فهم وعلم وتمييز ـ أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، فمن كان دليل الكتاب والسُّنَّة معه فهو على الحق وهو الأولى بالحق. ومن كان دليل الكتاب والسُّنَّة عليه لا له كان هو المخطئ؛ بل هو معذور؛ بل مأجور، كما ثبت في الحديث الصحيح أنه: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر**» فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله، ولكن هذا إنما هو للمجتهد نفسه، إذا أخطأ، ولكن لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يعذر كعذره، ولا يؤجر كأجره؛ بل واجب على من عداه من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ويرجع إلى الحق الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة. وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسُّنَّة كان من معه دليل الكتاب والسُّنَّة هو الذي أصاب الحق ووافقه، وإن كان واحداً، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسُّنَّة هو الذي لم يصب الحق؛ بل أخطأه، وإن كان عدداً كثيراً، فليس لعالمٍ ولا لمتعلم ولا لمن يفهم ـ وإن كان مقصراً ـ أن يقول: إن الحق بيد من يقتدى به من العلماء، إن كان دليل الكتاب والسُّنَّة بيد غيره. فإن ذلك جهلٌ عظيم، وتعصُّبٌ ذَميم، وخُروجٌ من دائرة الإنصاف بالمرة؛ لأن الحق لا يُعرف بالرجال؛ بل الرجال يُعرفون بالحق. وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم، ومن لم يكن معصوماً فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب، فيصيب تارةً ويخطئ أخرى. ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسُّنَّة، فإن وافقهما فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطئ ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، كبيرهم وصغيرهم، وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم، وأحقر نصيب من العرفان، ومن لم يفهم هذا ويعترف به فليتهم نفسه»[١].

---

(١) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص٥.

**«إلى أن حدث في آخر الأمة مَن قَلَّل اللهُ عددَهم ممن حذَّرنا رسول الله ﷺ عن مجالستهم ومكالمتهم، وأمرنا أن لا نَعود مَرضاهم، ولا نشيِّع جنائزهم؛ فقصد هؤلاء إلى هذه الروايات فضربوها بالتشبيه، وعمدوا إلى الأخبار فعملوا في دَفعها إلى أحكام المقاييس، وكفَّروا المتقدمين، وأنكروا على الصحابة والتابعين، وردوا على الأئمة الراشدين؛ فضلُّوا وأضلُّوا عن سواء السبيل».**

## الشرح

أشار رحمه الله تعالى إلى بعض سِمَات أهل الباطل وقد ذكر جملة منها في هذه الفتوى في مواطن متفرقة، ولعل في ذكرها مجتمعة مزيد فائدة لينتفع بها من أكرمه الله بالسير على منهج السلف الصالح، ولتكون تذكرة لمن حادَ عن هذا المنهج، لعل الله أن يُنير بصيرته ويعود إلى صراط الله المستقيم وهذه السمات لمناهج أهل الباطل جمعتها وفق النقاط الآتية:

**أولاً: أنهم يجعلون أقوالهم هي الأصل ويجعلون ما جاء في الكتاب والسُّنَّة تبع لها.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك أن يبتدع بدعةً برأي رجالٍ وتأويلاتهم، ثم يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لها، ويُحرِّف ألفاظه، ويتأوَّل على وفق ما أصَّلوه.

وهؤلاء تجدهم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول، ولا يتلقون الهدى منه، ولكن ما وافقهم منه قبلوه، وجعلوه حجةً لا عمدة، وما خالفهم تأوَّلوه؛ كالذين يُحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه أو فوَّضوه؛ كالذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني»[(١)].

وقال أيضاً: «وأمّا أهل البدع: فهم أهل أهواء وشبهات، يتّبعون أهواءهم فيما

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٢٩ و١٦/٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/٧ و٣/٧٧)، والصواعق المرسلة (٢/٤٥٦، و٦٣٣).

يُحبّونه ويُبغضونه، ويحكمون بالظنّ والشبه؛ فهم يتّبعون الظنّ وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى. فكلّ فريقٍ منهم قد أصّل لنفسه أصلَ دينِ صنعه؛ إمّا برأيه وقياسه الذي يُسمّيه عقليّات؛ وإمّا بذوقه وهواه الذي يُسمّيه ذوقيّات؛ وإمّا بما يتأوّله من القرآن، ويُحرّف فيه الكَلِمَ عن مواضعه، ويقول: إنّه إنّما يتّبع القرآن كالخوارج؛ وإمّا بما يدّعيه في الحديث والسُّنَّة ويكون كذباً وضعيفاً كما يدّعيه الروافض؛ من النصّ والآيات. وكثيرٌ ممّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتجّ من القرآن بما يتأوّله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجّة لا عمدة، وعمدته في الباطن على رأيه؛ كالجهميّة والمعتزلة في الصفات والأفعال، بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنّهم قد يقصدون متابعة النصّ»[(١)].

وقال ابن تيمية: «وجماع الأمر أن الأدلة نوعان: شرعية، وعقلية.

فالمدَّعون لمعرفة الإلٰهيات بعقولهم، من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات، يقول من يخالف نصوص الأنبياء منهم: إن الأنبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه، أو يقولون: عرفوه ولم يبينوه للخلق كما بيناه؛ بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم.

والمدَّعون للسُّنَّة والشريعة واتباع السلف من الجهال بمعاني نصوص الأنبياء يقولون: إن الأنبياء ـ والسلف الذين اتبعوا الأنبياء ـ لم يعرفوا معنى هذه النصوص التي قالوها والتي بلَّغوها عن الله، أو إن الأنبياء عرفوا معانيها ولم يبينوا مرادهم للناس، فهؤلاء الطوائف قد يقولون: نحن عرفنا الحق بعقولنا، ثم اجتهدنا في حمل كلام الأنبياء على ما يوافق مدلول العقل، وفائدة إنزال هذه المتشابهات المشكلات اجتهاد الناس في أن يعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في تأويل كلام الأنبياء الذي لم يبينوا به مرادهم، أو أنَّا عرفنا الحق بعقولنا، وهذه النصوص لم تعرف الأنبياء معناها، كما لم يعرفوا وقت الساعة، ولكن أُمرنا بتلاوتها من غير تدبُّرٍ لها ولا فَهْمٍ لمعانيها.

أو يقولون: بل هذه الأمور لا تُعرف بعقلٍ ولا نقل؛ بل نحن مَنهيُّون عن معرفة العقليات، وعن فَهْم السمعيات، وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات، ولا يفهمون السمعيات»[(٢)].

---

(١) النبوات، لابن تيمية (١/ ٤٢٢).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٨ ـ ١٩).

**ثانياً: من سِمَات مناهج أهل الباطل أن عامَّتهم لا يعرفون ما جاء في الكتاب والسُّنَّة:**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول: إما عجزاً وإما تفريطاً، فإنه يحتاج إلى مقدمتين:

أن الرسول قال كذا، وأنه أراد به كذا.

**أما المقدمة الأولى**: فعامّتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن وإن كان من غلاة أهل البدع مَن يرتاب في بعضه لكن الأحاديث عامة أهل البدع جهال بها، وهم يظنون أن هذه رواها آحاد يجوِّزون عليهم الكذب والخطأ، ولا يعرفون من كثرة طرقها وصفات رجالها، والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعاً يقيناً بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

**وأما المقدمة الثانية**: فإنهم لا يعرفون معاني القرآن والحديث، ومنهم من يقول: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، وقد بسطنا الكلام على فساد ذلك في غير هذا الموضع»[١].

**وقال ابن تيمية**: «وإذا كانت الطائفة عن الله وعن رسوله أبعد، كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يُميِّز بين القرآن وغيره؛ بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلّم صحة الحديث. وربما قال: لقوله ﷺ: كذا.. وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر»[٢].

**ثالثاً: من سِمَات مناهج أهل الباطل أنهم يتعاملون مع النصوص بما يوافق أهواءهم:**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكثيرٌ منهم إنما ينظر من تفسير القرآن والحديث فيما يقوله موافقوه على المذهب فيتأول تأويلاتهم؛ فالنصوص التي توافقهم يحتجون بها، والتي تخالفهم يتأوّلونها، وكثيرٌ منهم لم يكن عمدتهم في نفس الأمر اتِّباع نص أصلاً، وهذا في البدع الكبار مثل الرافضة والجهمية»[٣].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩ و١٦/ ٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٧ و٣/ ٧٧)، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٦، و٦٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٨ و١٧/ ٣٣٤، ٤٤٤، ٤٤٥ و١٨/ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٢،)، ومنهاج السُّنَّة (٢/ ١٠٩)، ودرء تعارض العقل والنقل (٣/ ٧٦)، وكتاب النبوات ص١٦٤، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٣، ٥٢٣).

**رابعاً: من سِمَات مناهج أهل الباطل:**

١ ـ أنهم يلبسون الحق بالباطل.

٢ ـ أنهم يقيمون الباطل بدلاً عن الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٧١﴾﴾، هما متلازمان فإن من لبّس الحق بالباطل فجعله ملبوساً به خفي من الحق بقدر ما ظهر من الباطل، فصار ملبوساً، ومن كتم الحق احتاج أن يقيم موضعه باطلاً فيلبس الحق بالباطل، ولهذا كان كل من كتم من أهل الكتاب ما أنزل الله فلا بد أن يظهر باطلاً.

وهكذا أهل البدع لا تجد أحداً ترك بعض السُّنَّة التي يجب التصديق بها والعمل إلا وقع في بدعة، ولا تجد صاحب بدعة إلا ترك شيئاً من السُّنَّة، كما جاء في الحديث «**ما ابتدع قوم بدعة إلا تركوا من السُّنَّة مثلها**» رواه الإمام أحمد[١] وقد قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤].

فلما تركوا حظّاً مما ذكروا به اعتاضوا بغيره، فوقعت بينهم العداوة والبغضاء، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: ٣٦][٢].

فعلى المسلم أن يحذر من هاتين الصفتين الذميمتين فهي من سِمَات أهل الكتاب»[٣].

**خامساً: من سِمَات مناهج أهل الباطل اتباع المتشابهات والألفاظ المُجملة والمعاني المشتبهة.**

وقد قال النبي ﷺ في وصف أهل الأهواء والبدع: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه أولئك الذين سَمّاهم الله فاحذروهم**»[٤].

---

(١) واللفظ عند أحمد: «**ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السُّنَّة فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة**» (٤/١٠٥) ضعفه الألباني بهذا اللفظ في ضعيف الجامع رقم (٤٩٨٣)، ورواه في المشكاة رقم (٤٨ ١٨٧). الدارمي في سننه (١/١٥٨) وعند عبد الرزاق في مصنفه: «**ما ابتدع قوم بدعة قط إلا استحلوا بها السيف**» (١٠/١٥١). وصحح الحديث الذي ذكره شيخ الإسلام في المشكاة رقم (٤٩) ١٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٧٢، ١٧٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، وانظر أيضاً: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٩٤)، ومنهاج السُّنَّة (٤/ ٥٤٨)، والاستقامة (١/ ٣ و٢/ ٣٠٠).

(٤) رواه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

وقد تحدث علماء السلف عن سِمَات الفِرَق الهالكة وأسباب تفرقهم وما أحدثوه في الدِّين، تحدثوا من باب النصيحة والتحذير.

فقد سأل **عمرو بن قيس الحكم بن عتبة**: «ما اضطر الناس إلى هذه الأهواء أن يدخلوا فيها؟ قال: الخصومات»[(١)]، وقال الفضيل بن عياض: «لا تجادلوا أهل الخصومات فإنهم يخوضون في آيات الله»[(٢)]، وفي مصنف عبد الرزاق أن رجلاً قال لابن عباس: «الحمد لله الذي جعل هوانا على هواكم. فقال: كل هوى ضلالة»[(٣)].

**وعن أبي قلابة قال**: «ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف»[(٤)].

فقد ذمّ الله تعالى في كتابه ورسوله ﷺ من يتتبع المتشابهات، كما عاقب عمر رضي الله عنه صبيغاً.

وقد صارت هذه العادة سِمَةً وشعاراً لأهل البدع والأهواء ومنهجاً ينتهجونه في التلبيس، وسُلَّماً للوصول إلى بغيتهم وطريقاً في تحقيق نواياهم السيئة، ومِعْولاً يهدمون بها أصول الدين، ويعارضون بها الحق بعد ما تبين للناس، ويلبسون به على عقول العوام ويفسدون به دينهم بإلقاء الشُّبهات تارةً وباستخدام الألفاظ المُجملة والمعاني المشتبهة تارةً أخرى.

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية**: «ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الردِّ على الزنادقة والجهمية فيما شكَّت فيه من متشابه القرآن وتأوَّلته على غير تأويله، مما كتبه في حبسه قال في أوله: «الحمد لله الذي جعل في كل زمانٍ فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضلَّ إلى الهدى ويبصرون منهم على الأذى يُحيون بكتاب الله الموتى، ويبصِّرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أَحْيَوه، وكم من تائهٍ ضالٍّ قد هَدَوْه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جُهَّال الناس بما يشبِّهون عليهم

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (١/ ٨٢).

(٢) رواه الدارمي برقم (٤٠٦). (٣) المصنف، لابن أبي شيبة (١١/ ١٢٦).

(٤) الشريعة، للآجري (١/ ٤٦).

فنعوذ بالله من فتن المضلين»[١].

وقال شيخ الإسلام في تعليقه على كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: المبتدعة يستعملون ألفاظ الكتاب والسُّنَّة واللغة ولكن يقصدون بها معاني أُخر.

والمقصود هنا قوله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جُهّال الناس بما يشبِّهون عليهم»[٢]، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة، التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنَّة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسُّنَّة وكلام الناس، لكن بمعانٍ أُخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أُخر، فيحصل الاشتباه والإجمال»[٣].

**سادساً: من سِمَات أهل الباطل طعنهم في الصحابة.**

فها هي الفرق الكبار: المعتزلة والخوارج والشيعة كلهم يَطعنُ في الصحابة رضوان الله عليهم طعناً صريحاً[٤]:

أما المعتزلة فقد طعن زعيمهم النَّظّام في أكثر الصحابة وأسقط عدالة ابن مسعود، وطعن في فتاوى علي بن أبي طالب، وثلب عثمان بن عفان، وطعن في كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تُنسب إليهم. فنسب خيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق.

ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ولم يره حجة، وأجاز أن تجتمع الأمة على الضلالة[٥].

وأيضاً ـ كان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال يشكك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، فقال مقالته المشهورة: (لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل لم أحكم بشهادتهما؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه). ووافقه على ذلك صاحبه عمرو بن عبيد وزاد عليه بأن قطع بفسق كل من الفريقين.

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد (٦/١)، ومجموع الفتاوى (٣/١ و٢١٧/٤ و١١/ ٤٣٥، و٢٨٤/١٥ و٣٠٠/١٧)، ومنهاج السُّنَّة (٢٧٣/٥).

(٢) من كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص٥٧).

(٤) الفرق بين الفرق، للبغدادي ص٣١٨ وما بعدها

(٥) فضل الإجماع ص١٤٠.

وأما الخوارج فتكفيرهم لعلي وأكثر الصحابة ﷺ واستباحتهم لدمائهم وأموالهم مشهورٌ معلوم؛ بل ساقوا الكفر إلى كل من أذنب من هذه الأمة.

أما الشيعة فشعارهم الطعن في سائر الصحابة ـ عدا آل البيت ـ وغلاتهم من السبئية والبيانية وغيرهم، قد حكم علماء الإسلام عليهم بالرِّدة والخروج من الدين بالكلية.

والإمامية منهم ادَّعت رِدَّة أكثر الصحابة بعد النبي ﷺ.

والأشاعرة ونحوهم من المتكلمين ممن يدعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين وهو طعنٌ فيهم من هذا الوجه. ولهذا قال ابن تيمية رحمه الله ـ بعد أن حكى عنهم هذا الكلام ـ: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض»[(١)(٢)].

فالخوارج طعنوا في أصحابِ النبي ﷺ، طعنوا ما طعنوا وكفَّروا ما كفَّروا.

وكذلك جاء من بعدهم المعتزلة حتى يقول عمرو بن عبيد: **«لو جاءَ كلا الفريقين عليّ ومَن معه، ومعاوية ومَن معه، يشهدون عندي على حزمة بَقْل ما قبلت شهادةَ أحدٍ منهم»**[(٣)]، فطعنوا بها في هذه المرجعية، وأطلق عمرو بن عبيد على ابنِ عمر أنه من الحشوية.

**سابعاً: من سِمَات أهل الباطل انتقاصهم لعلوم السلف وقولهم بأن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم.**

قال ابن تيمية: «ولا يجوز أن يكون الخالفون أَعْلَمَ مِنَ السَّالِفِينَ كَمَا قَدْ يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ؛ بَلْ وَلَا عَرَفَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا: مِنْ أَنَّ «طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَطَرِيقَةَ الْخَلَفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعِينَ الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ: إِنَّمَا أُتُوا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا: أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ بِأَلْفَاظِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهٍ لِذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ اسْتِخْرَاجُ

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧).
(٢) المصدر: موقع الدرر السنية الموسوعة العقدية.
(٣) الفرق بين الفرق (ص١٠٠).

مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَصْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ. فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ «تِلْكَ الْمَقَالَةَ» الَّتِي مَضْمُونُهَا نَبْذُ الْإِسْلَامِ وَرَاءَ الظَّهْرِ وَقَدْ كَذَبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ وَضَلُّوا فِي تَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ؛ فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ. وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَصْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلَفِ»[١].

**ثامناً: من سِمَات أهل الباطل أنهم جمعوا بين الجهل والظلم.**

قال ابن تيمية: «وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي اشْتَرَكُوا فِيهِ أَصْلٌ فَاسِدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى جَهْلٍ وَظُلْمٍ، وَهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي ظُلْمِ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي ظُلْمِ النَّاسِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمُسْلِمَ الْعَالِمَ الْعَادِلَ أَعْدَلُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ. وَالْخَوَارِجُ تُكَفِّرُ أَهْلَ الْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الرَّافِضَةِ وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْ فَسَّقَ. وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يَبْتَدِعُونَ رَأْياً، وَيُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ»[٢].

**تاسعاً: ومن سِمَات مناهج أهل الباطل أن استدلالاتهم لا تخرج عن الأمور الآتية.**

ما يحتج به أهل البدع فشبههم لا تخرج عن أحد الأمور التالية:

١ ـ إما آيات وأحاديث صحيحة يتأوّلونها ويتعسّفون في تفسيرها حتى توافق ما جاءوا به من الباطل، ، مع أنه ليس فيها دلالة على ما يزعمون ويدّعون.

٢ ـ وإما أحاديث واهية أو موضوعة لا يُحتج بها ولا يُعتمد عليها؛ بل هي مخالفة لأهم قواعد هذا الدين المبنية على الآيات والأحاديث الثابتة الصحيحة.

وهذا الصنف هو أغلب بضاعتهم؛ بل وأكثر ما يستدلون به عند عرض بدعهم، إما جهلاً منهم بحكم هذه الأحاديث، أو لعلمهم بأن هذا النوع من الأدلة هو مما يسهل ترويج باطلهم عند العوام الذين لا يستطيعون أن يميزوا بين الصحيح والضعيف من الأحاديث.

٣ ـ وإما بحكايات مكذوبة منسوبة لبعض أئمة هذا الدين الذين لهم في نفوس الناس منزلة ومكانة. وتلك الحكايات مروية بأسانيد مظلمة عن رجالٍ مجهولين، وهي مردودة بما اشتهر عن أولئك الأئمة من أقوال ذكرت في كتبهم أو رويت عن طريق تلاميذهم بأسانيد صحيحة تؤكد زيف تلك الحكايات المنسوبة إليهم وتبرهن على بطلانها.

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٨ ـ ٩).
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/١٥٧).

٤ ـ أو بمنامات لا تخلو من أحد أمرين: إما كذب صاحبها أو تلبيس الشياطين عليه، ويشهد لهذا ويؤكده مخالفتها لقواعد هذا الدين وأصوله.

ويا سبحان الله كيف يتصور أن يترك شرع الله من أجل أحلام ومنامات.

٥ ـ أو أقوال من تكلم في الدين بلا علم، وليس معه فيما يقول ويدعي دليل شرعي، ويجادل في الله بغير علم ولا هدًى ولا كتابٍ منير.

٦ ـ أو بحجج هي من جهة الرأي والذوق أوهن من بيوت العنكبوت ولا يخفى ضعفها وفسادها ومخالفتها لقواعد هذا الدين وأصوله إلا على الجهلة وأصحاب الهوى أتباع كل ناعق الذين لم يستضيئوا بنور العلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما أولئك الضلال أشباه المشركين والنصارى فعمدتهم: إما أحاديث ضعيفة أو موضوعة، أو منقولات عمن لا يحتج بقوله إما أن يكون كذباً عليه وإما أن يكون غلطاً منه إذ هي نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم، وإن اعتصموا بشيءٍ مما ثبت عن الرسول ﷺ حرفوا الكَلِمَ عن مواضعه وتمسكوا بمتشابهه وتركوا مُحكَمه كما يفعل النصارى»[(١)].

والمقام هنا لا يتسع لعرض تلك الشبه والرد عليها، فمن أراد الاستزادة في هذا الشأن فعليه بمظان ذلك في كتب علماء السلف[(٢)].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«ما من نبيٍّ بعثه الله في أمةٍ قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تَخْلُفُ من بعدهم خُلُوفٌ يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»**[(٣)].

---

(١) الرد على البكري ص٣٥٢.

(٢) انظر:

أ ـ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ب ـ الرد على الأخنائي، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ج ـ الرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

د ـ صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان، للشيخ محمد بشير السهسواني.

هـ ـ الصواعق المرسلة الشهابية، للشيخ سليمان بن سحمان.

و ـ غاية الأماني في الرد على النبهاني، للشيخ محمود شكري الألوسي.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان: باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان (١/ ٥٠، ٥١).

**عاشراً: من سِمَات أهل الباطل زعمهم أن أهل السُّنَّة أَهْلُ تَقْلِيدٍ لَيْسُوا أَهْلَ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ.**

**قال ابن تيمية:** «وَمِنَ الْعَجَبِ: أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ يَزْعُمُونَ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ أَهْلُ تَقْلِيدٍ لَيْسُوا أَهْلَ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ وَأَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ حُجَّةَ الْعَقْلِ. وَرُبَّمَا حُكِيَ إنْكَارُ النَّظَرِ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَهَذَا مِمَّا يُنْكِرُونَهُ عَلَيْهِمْ فَيُقَالُ لَهُمْ: لَيْسَ هَذَا بِحَقٍّ. فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ لَا يُنْكِرُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ هَذَا أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ. وَاَللَّهُ قَدْ أَمَرَ بِالنَّظَرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالتَّفَكُّرِ وَالتَّدَبُّرِ فِي غَيْرِ آيَةٍ وَلَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَلَا أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَعُلَمَائِهَا أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ؛ بَلْ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْأَمْرِ بِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنَ النَّظَرِ وَالتَّفَكُّرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالتَّدَبُّرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ وَقَعَ اشْتِرَاكٌ فِي لَفْظِ «النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ» وَلَفْظِ «الْكَلَامِ» فَإِنَّهُمْ أَنْكَرُوا مَا ابْتَدَعَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ بَاطِلِ نَظَرِهِمْ وَكَلَامِهِمْ وَاسْتِدْلَالِهِمْ فَاعْتَقَدُوا أَنَّ إنْكَارَ هَذَا مُسْتَلْزِمٌ لِإِنْكَارِ جِنْسِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ. وَهَذَا كَمَا أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يُسَمِّي مَا وَضَعَهُ «أُصُولَ الدِّينِ» وَهَذَا اسْمٌ عَظِيمٌ وَالْمُسَمَّى بِهِ فِيهِ مِنْ فَسَادِ الدِّينِ مَا اللهُ بِهِ عَلِيمٌ. فَإِذَا أَنْكَرَ أَهْلُ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ ذَلِكَ قَالَ الْمُبْطِلُ: قَدْ أَنْكَرُوا أُصُولَ الدِّينِ. وَهُمْ لَمْ يُنْكِرُوا مَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُسَمَّى أُصُولَ الدِّينِ وَإِنَّمَا أَنْكَرُوا مَا سَمَّاهُ هَذَا أُصُولَ الدِّينِ وَهِيَ أَسْمَاءٌ سَمَّوْهَا هُمْ وَآبَاؤُهُمْ بِأَسْمَاءِ مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، فَالدِّينُ مَا شَرَعَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَقَدْ بَيَّنَ أُصُولَهُ وَفُرُوعَهُ وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ قَدْ بَيَّنَ فُرُوعَ الدِّينِ دُونَ أُصُولِهِ كَمَا قَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، فَهَكَذَا لَفْظُ النَّظَرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالِاسْتِدْلَالِ»[1].

**الحادي عشر: ومن سِمَات أهل الباطل تكفيرهم لخصومهم.**

قال ابن تيمية: «وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَحَدٌ إلَّا وَلَهُ فِي الْإِسْلَامِ مَقَالَةٌ يُكَفِّرُ قَائِلَهَا عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى أَصْحَابَهُ، وَفِي التَّعْمِيمِ مَا يُغْنِي عَنِ التَّعْيِينِ فَأَيُّ فَرِيقٍ أَحَقُّ بِالْحَشْوِ وَالضَّلَالِ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وُجُودَ الرِّدَّةِ فِيهِمْ كَمَا يُوجَدُ النِّفَاقُ فِيهِمْ كَثِيراً. وَهَذَا إذَا كَانَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَفِيَّةِ فَقَدْ يُقَالُ: إنَّهُ فِيهَا مُخْطِئٌ ضَالٌّ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا؛ لَكِنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي طَوَائِفَ مِنْهُمْ

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٥ ـ ٥٦).

فِي الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَعْلَمُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ»[١].

**الثاني عشر: من سِمَات أهل الباطل اضطراب أقوالهم وتنقّلهم من قولٍ إلى قول.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قولٍ إلى قول، وجزماً بالقول في موضع، وجزماً بنقيضه، وتكفير قائله في موضعٍ آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ: هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له، بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد. ولهذا قال بعض السلف ـ عمر بن عبد العزيز أو غيره ـ: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل[٢]»[٣].



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٣).
(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).

**«ثم ذكر: المأثور عن ابن عباس، وجوابه لِنَجدة الحروري»[(١)].**

## الشرح

نجدة الحروري: هو نجدة بن عامر الحنفي، الخارجي، الحروري، رأس من رءوس الخوارج، وزعيم فرقة النجدات، انشق عليه أصحابه وقتلوه سنة تسع وستين.

والأثر المذكور نصه عن عكرمة أنَّ نجدة قال لابن عباس: «كيف معرفتك بربِّك؛ لأن مَن قبلنا اختلفوا علينا؛ فقال: إنَّ مَن ينصب دينه للقياس لا يزال الدهر في التباس، مائلاً عن المنهاج، ظاعناً في الاعوجاج، أعرفه بما عرف به نفسه من غير رؤية، أصفه بما وصف به نفسه»[(٢)].



(١) نجدة الحروري: هو نجدة بن عامر الحنفي، الخارجي، الحروري، رأس من رءوس الخوارج، وزعيم فرقة النجدات، انشق عليه أصحابه وقتلوه سنة تسع وستين.

(٢) الأثر أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله ص٧٢٣.

**«ثم حديث الصورة[١]، وذكر أنه صنف فيه كتاباً مفرداً، واختلاف الناس في تأويله».**

## الشرح

وقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **«إنَّ الله خلق آدم على صورته»**، فمعناه: أن الله ﷻ خلق آدم على صورة الرَّحمٰن ﷻ؛ يعني: على صفاته سبحانه، فخصَّ آدم من بين المخلوقات بأنَّ له من الصفات مِن جنس صفات الله ﷻ؛ فلله ﷻ وجه وجعل لآدم وجهاً، وله سمع وجعل لآدم سمعاً، وله بصر وجعل لآدم بصراً، إلى آخر ذلك.

فهذا اشتراك في الصفة، والاشتراك في الصفة لا يعني الاشتراك في الكيفية، وكما جاء في الحديث: «خلق الله آدم على صورته»، فـ(على) تقتضي الاشتراك في جنس الصفة وفي أصل معناها، ولا تقتضي المشابهة ولا المماثلة في الكيفية ولا في الصفة.

وهذا هو التحقيق في معنى الحديث، خلافاً لمن فهموا منه التمثيل أو التشبيه أو الذين ردوه أو الذين جعلوا معنى الصورة: الصورة الخاصة، وليست الصورة العامة التي هي بمعنى الصفات.

فالله سبحانه له صورة مثل ما جاء في أحاديث كثيرة غير حديث الصورة هذا، كما جاء مثلاً في الحديث: «قالَ أُناسٌ: يا رَسولَ اللهِ، هلْ نَرَى رَبَّنا يومَ القِيامَةِ؟ فَقالَ: **«هلْ تُضارُّونَ في الشَّمْسِ ليسَ دُونَها سَحابٌ؟»**. قالوا: لا يا رَسولَ اللهِ. قالَ: **«هلْ تُضارُّونَ في القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ليسَ دُونَهُ سَحابٌ»**. قالوا: لا يا رَسولَ اللهِ، قالَ: **«فإنَّكُمْ تَرَوْنَهُ يومَ القِيامَةِ كَذلكَ، يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ، فيَقولُ: مَن كانَ يَعْبُدُ شيئاً فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتْبَعُ مَن كانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، ويَتْبَعُ مَن كانَ يَعْبُدُ القَمَرَ، ويَتْبَعُ مَن كانَ يَعْبُدُ الطَّواغِيتَ،**

---

(١) وهو ما أخرجه البخاري ومسلم (٢٦١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: **«إذا قاتَلَ أحَدُكُمْ أخاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ، فإنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ علَى صُورَتِهِ»**.

وتَبْقَى هذِه الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ في غيرِ الصُّورَةِ الَّتي يَعْرِفُونَ، فيَقولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فيَقولونَ: نَعُوذُ باللهِ مِنْكَ، هذا مَكَانُنَا حتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا أَتَانَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ في الصُّورَةِ الَّتي يَعْرِفُونَ، فيَقولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فيَقولونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتْبَعُونَهُ»[(١)].

فجاء في هذا الحديث إثبات الصورة لله ﷻ؛ فالله ﷻ له صورةٌ تليق بجلاله وعظمته، ولا يجوز أن نجعل هذه الصورة كصورة الإنسان؛ لأن هذا تمثيل والقاعدة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى: ١١].

وقال الشيخ عبد الكريم الخضير في حديث النبي ﷺ: «إذا قاتَلَ أحَدُكُمْ أخاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ، فإنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ علَى صُورَتِهِ»، قال: «ليس معناه أن صورةَ آدمَ مماثلةٌ لصورةِ الرحمٰنِ ﷻ، ولكن معناه: أن لآدمَ صورةً مشتمِلةً على صفاتٍ نظيرَ الصفاتِ التي أُثْبِتَتْ للرَّحمٰنِ، فآدمُ له وجهٌ يليق به، واللهُ له وجهٌ يليق به، وآدمُ له بصرٌ وسمعٌ ويدٌ ورِجْلٌ على ما يليق به، واللهُ له بصرٌ وسمعٌ ويدٌ ورِجْلٌ على ما يليق به ﷻ، فكلٌّ له ما يَخُصُّه وإن اتَّحَدَ الاسمُ. ويشهد لذلك أن في الجنةِ رُمَّاناً وفي الدنيا رماناً، ولا يلزم من ذلك التماثل؛ إذ ليس في الجنةِ مما في الدنيا إلا الأسماءُ، ومجردُ الاتفاقِ في الاسم لا يعني الاتفاقَ في المسمى من كلِّ وجهٍ، وجاءَ في الحديثِ الصحيحِ: «أولُ زُمْرةٍ تدخُلُ الجنةَ على صورةِ القمرِ»[(٢)]، وليس معنى هذا أن هؤلاء يدخلون الجَنَّةَ بهذا الشكلِ المُدوَّرِ الذي لا يَشْتَمِلُ على عينٍ ولا أنفٍ ولا فمٍ ولا غيرها، لكِنْ لهم صورةٌ كما أن للقمرِ صورةً. وكذلك الحال في حديث: «خلق الله آدم على صورته»، فلا يعني أن الصورة مثل الصورة. والله أعلم».



(١) أخرجه البخاري (٦٥٧٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٤٦) من حديث أبي هريرة ؓ.

**«ثم قال: وسنذكر أصول السُّنَّة وما ورد من الاختلاف فيما نعتقده فيما خالفنا فيه أهل الزيغ، وما وافقنا فيه أصحاب الحديث من المُثبتة إن شاء الله».**

## الشرح

يشير هنا إلى أمرين:

**الأمر الأول: ثبات قول أهل الحق واتفاق قولهم.**

ولذلك من مزايا أهل الحق الثبات، فقول أصحاب النبي ﷺ هو قولنا في هذا اليوم، لم يختلف ولم يتبدَّل، ليس لنا مصدر إلا من هذا الطريق.

**يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:** «وبالجملة فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسُّنَّة، أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[1].

ولذلك أهلُ السُّنَّة قديماً وحديثاً، شرقاً وغرباً، وعلى اختلاف أزمانهم وأماكنهم هم على قولٍ واحدٍ في سائرِ أمورِ هذا الدين وبالتحديدِ في أصولِ هذا الدين، لا تجدُ اختلافاً ولا تجدُ اضطراباً فقولهم في أسماء الله وصفاته واحد، وقولهم في بابِ الإيمان واحد، وقولهم في بابِ القدَرِ واحد. إلى غيرِ ذلك من مسائل الدين.

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:** «وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد، وأصل الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحلّ الافتراق؛ **لأنَّ الله تعالى يقول:** ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]»[2].

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:** «أما أهل السُّنَّة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم، ولا صالح عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده؛ بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك، وإن امتُحِنُوا بأنواع المحن، وفُتِنُوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين؛ كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة.. ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥١).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥).

لما فيه من الحق، إذ لا بد في كل بدعةٍ ـ عليها طائفة كبيرة ـ من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويوافق عليه أهل السُّنَّة والحديث: ما يوجب قبولها، إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة: فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسُّنَّة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة)[١].

ولذلك قام علماء الإسلام بحفظ آثارهم وأقوالهم، وحفظوها، ونقلوها بأسانيدها كما نُقل كلام الله ﷻ، وكلام نبيه ﷺ، فاستقاموا على هذا الأمر. فإذا لو سئل صاحب السُّنَّة: ما مصدر التلقي عندكم فالجواب: كتاب الله، وسُنَّة نبيه ﷺ على وفق فهم السلف الصالح. فإذاً، الإسلام هو السُّنَّة، والسُّنَّة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر.

**الأمر الثاني**: تميز أهل السُّنَّة باتصال السند.

تميَّز قول أهل السُّنَّة والجماعة باتصال السَنَد، فما كان عليه أصحابُ النبي ﷺ فأهل السُّنَّة ـ بحمد الله تعالى ـ يقولُون به إلى يومنا هذا ويعتقدونه ويدينُون الله ﷻ به، فسندهم متصل، بخلافِ أهلِ البدعِ والأهواء فنجد أن سندهم منقطع؛ ينقطعُ إلى فلانٍ من الناس ولا يمكنُ بأي حالٍ من الأحوال أن يتصلَ ذلك إلى أصحابِ النبي ﷺ فضلاً عن أن يتصلَ إلى كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

**ويصف الأصفهاني** هذا الأمر فيقول: «ومما يدل على أن أهل الحديث هم أهل الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطراً من الأقطار وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرةٍ واحدةٍ ونمطٍ واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد ونقلهم واحد، لا ترى فيهم اختلافاً ولا تفرقاً في شيء ما وإن قل؛ بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم، وجدته كأنه جاء من قلبٍ واحد، وجرى على لسانٍ واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟»[٢].



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).
(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٢٤).

**«ثم ذكر الخلاف في الإمامة واحتج عليها».**

## الشرح

مسألة الإمامة الكبرى يذكرها علماء أهل السُّنَّة والجماعة في ضمن مسائل الاعتقاد وذلك تحت عنوان الخلافة والإمامة، ومعلومٌ أن الإمامة على نوعين: صغرى وكبرى، فالصغرى إمامة الصلاة، والعظمى أو الكبرى إمامة المسلمين.

فدوَّنوا هذه القواعد في هذه المسائل في كتب عقائدهم لكي يعرف الإنسان ماذا يجب عليه تجاه ولي أمره، لما في ذلك من المصالح الكبرى والصغرى المتحققة من جراء ذلك.

وهناك عدد من المسائل تحت هذا الباب:

المسألة الأولى: السمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى.

المسألة الثانية: من وَلِيَ الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين.

المسألة الثالثة: لا يحل لأحدٍ أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إماماً، بَرّاً كان أو فاجراً.

وسيكون الشرح وفق هذا التقسيم.

### * أما المسألة الأولى: السمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى:

فهذه من الأصول والقواعد المهمة؛ فالسمع والطاعة للأئمة تكون بالمعروف، وفيما يحب الله ويرضى، ويمكن تناول هذه المسألة من جانبين:

* الجانب الأول: وجوب السمع والطاعة لولي الأمر.

فمن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة السمع والطاعة للأئمة فيما يُحب الله ويرضى؛ فالسمع والطاعة إنما يكون في المعروف إذ لا طاعة لمخلوقٍ في معصية الخالق.

فلا بد من السمع والطاعة في المَنْشَط وفي المَكْرَه وفيما تُحب وفيما لا تُحب، بشرط أن يكون ذلك المأمور به ليس فيه معصيةٌ لله ﷻ، فلا بد من السمع والطاعة لولاة الأمر من المسلمين.

ومن الأدلة على ذلك:

- قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩].

- وقال عليه الصلاة والسلام: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**»[(١)].

فمأمورٌ أن تسمع وتطيع حتى وإن كان ذلك الشخص على فجور، وكما قال النبي ﷺ: «**أدوا الذي عليكم واسألوا الله الذي لكم**»[(٢)]، ومعلومٌ أن ولاية أمر المسلمين واستتبابها فيه من المصالح العظمى للدين والدنيا ما يعلمه كل عاقل، فمن أول المصالح استتباب الأمن، واستتباب الأمن معنى ذلك أن الشعائر ستُقام، ومعنى ذلك أن الأعراض والأموال والأنفس ستُحفظ، وإذا ضاع أمن الناس فإن الواحد منهم لن يستطيع حتى أن يقيم صلاة الجماعة، ولن يستطيع أن يأمن على نفسه ولا على ماله، ولا على عرضه.

فنعمة الأمن من أعظم النعم، ومن أسباب تحقيقها استقرار الحكم لولي الأمر، ونحن نرى بعض البلدان التي انعدم أمنها بسبب عدم استقرار الحكم فيها، أما البلد الذي استقر فيه الحكم لولي الأمر في ذلك البلد الغالب عليه الأمن والاستقرار.

فكل بلدٍ متى ما كان لها ولي أمر استقر حالها، واستتب أمنها.

وهذا بخلاف أهل البدع، فإنهم لا يسمعون ولا يطيعون لولاة الأمور؛ كالخوارج، فهم يَروْنَ أن ولي الأمر إذا عصى كفر ووجب قتله وخلعه وإزالته من الإمامة، وكذلك المعتزلة فإنهم يَروْنَ أنه إذا عصى ولي الأمر وفعل الكبيرة خرج من الإمامة فلا يطيعونه؛ بل إن من أصول الدين عندهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنوه الخروج على ولاة الأمور إذا جاروا وظلموا، والروافض كذلك يَروْنَ أنه ليس هناك طاعة إلا للإمام المعصوم، وأما ولاة الأمور الموجودين في كل وقتٍ فهم كفرة فسقة يجب قتلهم وخلعهم وإزالتهم من الإمامة، ولا طاعة إلا للإمام المعصوم، وهم الأئمة الاثنا عشر الذين نُصَّ عليهم بزعمهم.

---

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري برقم (٢٩٥٧)، ومسلم برقم (١٨٣٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري كتاب الفتن، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُوراً تُنْكِرُونَهَا**» برقم (٧٠٥٢)، ومسلم كتاب الإمارة، بَابُ الْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِبَيْعَةِ الْخُلَفَاءِ، الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، برقم (١٨٤٣)، والترمذي (٢١٩٠)، والإمام أحمد في المسند (مسند المكثرين من الصحابة) (٣٦٤١).

* **الجانب الثاني**: أن السمع والطاعة تكون بالمعروف.

ومن الأدلة على ذلك:

• عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**»[(١)].

• عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: «إِنَّ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْداً مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ»[(٢)].

• وحديث عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ**»، قَالُوا: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ؟ قَالَ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَداً مِنْ طَاعَةٍ**»[(٣)]، ولا يجوز الخروج على ولاة الأمور للمعاصي بل يجب الصبر وعدم الخروج.

• وحديث: «**لا طاعة لمخلوق في معصية اللهِ ﷻ**»[(٤)].

• قوله ﷺ: «**إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**»[(٥)].

**أقوال العلماء**[(٦)]:

قال أبو الحسنِ الأشعريُّ رَحِمَهُ اللهُ ـ وهو يُعدِّدُ ما أَجْمَعَ عليه السلفُ مِنَ الأصول ـ:

---

(١) رواه مسلم (٣/١٤٦٩) (١٨٣٩).

(٢) رواه مسلم (١/٤٤٨) (٦٤٨).

(٣) رواه مسلم (٣/١٤٨٢) (١٨٥٥).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (١٠٩٥) مِنْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه. وصحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد (٢/٢٤٨)، والألبانيُّ في صحيح الجامع (٧٥٢٠).

(٥) أخرجه البخاريُّ في الأحكام، بابُ السمعِ والطاعة للإمام ما لم تكن معصيةً (٧١٤٥)، ومسلمٌ في الإمارة (١٨٤٠)، مِنْ حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه.

(٦) وللمَزيدِ يمكن مُراجعةُ المَصادرِ التالية: مقالات الإسلاميِّين (١/٣٤٨)، والإبانة (٦١) كلاهما للأشعري، الشريعة، للآجُرِّي ص٣٨ ـ ٤١، اعتقاد أئمَّة الحديث، للإسماعيلي ص٧٥ ـ ٧٦، الشرح والإبانة، لابن بطَّة ص٢٧٦ ـ ٢٧٨، الاعتقاد، للبيهقي ص٢٤٢ ـ ٢٤٦، العقيدة الواسطية مع شرحها، للهرَّاس ص٢٥٧ ـ ٢٥٩، شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العزِّ (٢/٥٤٠ ـ ٥٤٤).

«وأجمعوا على السَّمْعِ والطَّاعةِ لأئمَّةِ المسلمين، وعلى أنَّ كُلَّ مَنْ وَلِيَ شيئاً مِنْ أمورهم عن رِضًى أو غَلَبةٍ وامتدَّتْ طاعتُه مِنْ بَرٍّ وفاجرٍ لا يَلْزَمُ الخروجُ عليهم بالسيف، جارَ أو عَدَلَ»[(١)].

وقال الصابونيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويرى أصحابُ الحديثِ: الجمعةَ والعيدين وغيرَهما مِنَ الصلوات خَلْفَ كُلِّ إمام مسلم بَرّاً كان أو فاجراً، ويَرَوْنَ جهادَ الكَفَرَةِ معهم وإنْ كانوا جَوَرَةً فَجَرَةً، ويَرَوْنَ الدعاءَ لهم بالإصلاح والتوفيق والصلاح وبَسْطِ العدل في الرعيَّة، ولا يَرَوْنَ الخروجَ عليهم وإنْ رَأَوْا منهم العدولَ عن العدل إلى الجَوْرِ والحيف، ويَرَوْنَ قتالَ الفِئَةِ الباغية حتَّى ترجع إلى طاعةِ الإمام العَدْل»[(٢)].

وقال ابنُ تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأهلُ السُّنَّةِ لا يُطيعون وُلَاةَ الأمورِ مطلقاً، إنما يُطيعونهم في ضِمْنِ طاعةِ الرسول ﷺ، كما قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]»[(٣)]، وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أيضاً ـ: «ولهذا كان مذهبُ أهلِ الحديث: تَرْكَ الخروجِ بالقتال على الملوك البُغاة، والصبرَ على ظُلْمِهم إلى أَنْ يَسْتريحَ بَرٌّ أو يُسْتراحَ مِنْ فاجرٍ»[(٤)].

وقال النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تُنازِعوا وُلَاةَ الأمورِ في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلَّا أَنْ تَرَوْا منهم مُنْكَراً مُحقَّقاً تعلمونه مِنْ قواعدِ الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنْكِروه عليهم وقولوا بالحقِّ حيث ما كنتم، وأمَّا الخروجُ عليهم وقتالُهم فحرامٌ بإجماع المسلمين وإنْ كانوا فَسَقَةً ظالمين، وقد تَظاهَرَتِ الأحاديثُ بمَعْنَى ما ذَكَرْتُه، وأَجْمَعَ أهلُ السُّنَّة أنه لا يَنْعَزِلُ السلطانُ بالفسق»[(٥)].

فالسمع والطاعة تكون لولاة الأمور في طاعة الله، أما المعاصي فلا يطاع فيها، فإذا أمر الأمير شخصاً بشرب الخمر فلا يطيعه، أو أمره أن يقتل أحداً بغير حقٍّ لا يطيعه، وإذا أمر الوالد ولده بالمعصية فلا يطيعه، وإذا أمر الزوج زوجته بالمعصية فلا تطيعه، وإذا أمر السيد عبده بالمعصية فلا يطيعه، لكن لا يتمرد عليه، فليس للرعية أن يتمردوا على الأمير أو ولي الأمر؛ بل لا يطيعونه في المعصية وما عدا ذلك فيطيعونه، في الأمور المباحة ويطيعونه في طاعة الله ورسوله.

(١) رسالةٌ إلى أهل الثغر، للأشعري (٢٩٦). (٢) عقيدة السلف، للصابوني ص٩٢.
(٣) منهاج السُّنَّة، لابن تيمية (٢/ ٧٦). (٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٤/ ٤٤٤).
(٥) شرح النووي على مسلم (١٢/ ٢٢٩).

## ❋ المسألة الثانية: أن من وَلِيَ الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين:

فمن صور الولاية وهي: «ومن ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين».

وصور الخلافة متعددة منها:

❋ **الصورة الأولى**: وهي الصورة المُثْلى لقيام الخلافة أو الولاية، هي أن تكون الخلافة بإجماع الناس، وإجماع الناس يتحقق بصورٍ شتى، فغالباً ما يكون باتفاق أهل الحلِّ والعَقْد؛ لأن الناس في شعائر الدين الكبرى مثل الحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي مصالح الدنيا العظمى مثل البيعة والسمع والطاعة وغيرها، لا يتم أمرهم إلا بأهل الحلِّ والعقد منهم، ومن سوى أهل الحلّ والعقد تبع لأهل الحل والعقد بالضرورة؛ لأن الدهماء والعامة والغوغاء والسواد الأعظم لا يمكن تحقيق رغبتهم جميعاً أو التعرف على آرائهم بطريقٍ سليم، ولا يمكن أيضاً أن يكون عندهم من الفقه والرشد ما يجعلهم يعرفون المصالح العظمى للأمة كما يريد الله ﷻ، وكما هو على قواعد الشرع.

فإذا اجتمع على الخليفة أهل الحل والعقد، وليس المراد بإجماع الناس كل فرد بعينه؛ بل المراد أهل الحل والعقد ورؤساء القبائل والأعيان والوجهاء فإذا بايعوه تمت البيعة، ولا يشترط أن يبايع كل واحد بعينه، فعلى هذا فالإجماع ينعقد في مسألة الولاية والخلافة ببيعة أهل الحل والعقد، وهذه صورة من صورٌ الولاية تتبعها أو تأتي دونها صور أخرى.

قال الشوكانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «طريقُها أنْ يجتمع جماعةٌ مِنْ أهلِ الحَلِّ والعقد فيعقدون له البَيْعةَ ويقبل ذلك، سواءٌ تَقَدَّمَ منه الطلبُ لذلك أم لا، لكنَّه إذا تَقَدَّمَ منه الطلبُ فقَدْ وَقَعَ النهيُ الثابتُ عنه ﷺ عن طَلَبِ الإمارة[1]؛ فإذا بُويعَ بعد هذا الطلبِ انعقدَتْ ولايتُه وإنْ أَثِمَ بالطلب، هكذا ينبغي أنْ يُقالَ على مقتضى ما تَدُلُّ عليه السُّنَّة

---

(١) وذلك في حديثِ عبد الرحمٰن بنِ سَمُرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا...**» الحديث [مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في الأحكام» بابُ مَن لم يَسْألِ الإمارة أعانَهُ اللهُ عليها (٧١٤٦)، ومسلمٌ في الأيمان (١٦٥٢)].

المطهَّرة،... والحاصلُ: أنَّ المُعْتَبَرَ هو وقوعُ البَيْعةِ له مِنْ أهلِ الحَلِّ والعقد؛ فإنها هي الأمرُ الذي يجب بَعْدَه الطاعةُ وتَثْبُتُ به الولايةُ وتَحْرُمُ معه المُخالَفةُ، وقد قامَتْ على ذلك الأدلَّةُ وثَبَتَتْ به الحجَّةُ...»، ثمَّ قال: «قد أَغْنَى اللهُ عن هذا النهوضِ وتَجَشُّمِ السفر وقَطْعِ المَفاوِزِ ببَيْعةِ مَنْ بايَعَ الإمامَ مِنْ أهل الحَلِّ والعقد؛ فإنها قد ثَبَتَتْ إمامتُه بذلك ووَجَبَتْ على المسلمين طاعتُه، وليس مِنْ شرطِ ثبوتِ الإمامةِ أَنْ يُبايِعَهُ كُلُّ مَنْ يصلح للمُبايَعة، ولا مِنْ شرطِ الطاعةِ على الرجل أَنْ يكون مِنْ جملةِ المُبايِعين؛ فإنَّ هذا الاشتراطَ في الأمرين مردودٌ بإجماع المسلمين: أوَّلِهم وآخِرِهم، سابِقِهم ولاحِقِهم»[١].

* **الصورة الثانية:** ثبوت البيعة بتعيين جماعةٍ تختار وليَّ العهد:

وذلك بأَنْ يَعْهَدَ وليُّ الأمرِ الأوَّلُ إلى جماعةٍ معدودةٍ تَتوفَّرُ فيها شروطُ الإمامةِ العُظْمى؛ لِتقومَ باختيارِ وليِّ العهدِ المُناسِبِ فيما بينهم يَتوالَوْن عليه ويُبايِعونه؛ كمِثْلِ ما فَعَلَ عمرُ بنُ الخطَّاب رضي الله عنه، حيث عَهِدَ إلى نَفَرٍ مِنْ أهل الشورى لاختيارِ واحدٍ منهم، قال الخطَّابيُّ رحمه الله: «ثمَّ إنَّ عُمَرَ لم يُهْمِلِ الأمرَ ولم يُبْطِلِ الاستخلاف، ولكِنْ جَعَلَهُ شُورَى في قوم معدودين لا يَعْدُوهم؛ فكُلُّ مَنْ أقامَ بها كان رِضاً ولها أهلاً؛ فاختاروا عثمانَ وعَقَدوا له البَيْعةَ»[٢]، ثمَّ لَمَّا اسْتُشْهِدَ عثمانُ رضي الله عنه بايَعُوا عليّاً رضي الله عنه.

فتصلح الخلافة بالانتخاب والاختيار كما ثبتت الخلافة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه بالاختيار والانتخاب، وكما ثبتت الولاية أيضاً لعثمان باختيار أهل الحل والعقد وبالإجماع، وكما ثبتت الخلافة لعلي بمبايعة أكثر أهل الحل والعقد.

* **الصورة الثالثة:** الخلافة بولاية العهد من الخليفة السابق.

فتثبت الخلافة بولاية العهد من الخليفة السابق كما ثبتت الخلافة لعمر رضي الله عنه بولاية العهد من أبي بكر.

وذلك بأَنْ يَعْهَدَ وليُّ الأمرِ إلى مَنْ يَراهُ أَقْدَرَ على مَهَمَّةِ حمايةِ الدِّين وسياسةِ الدنيا فيَخْلُفَه مِنْ بَعْدِه؛ فإنَّ بَيْعَته على الإمامةِ تَلْزَمُ بعهدِ مَنْ قَبْلَه؛ كمِثْلِ ما وَقَعَ مِنْ عهدِ أبي بكرٍ لعُمَرَ رضي الله عنهما؛ فإنَّ الصدِّيقَ رضي الله عنه لَمَّا حَضَرَتْه الوفاةُ عَهِدَ إلى عُمَرَ رضي الله عنه في الإمامة، ولم يُنْكِرْ ذلك الصحابةُ رضي الله عنهم، وقَدِ اتَّفَقَتِ الأمَّةُ على انعقادِ الإمامة بولايةِ

---

(١) السيل الجرَّار، للشوكاني (٤/ ٥١١ ـ ٥١٣).
(٢) مَعالِم السنن، للخطَّابي مع سنن أبي داود (٣/ ٣٥١).

العهد، وقد عَهِدَ مُعاويةُ رضي الله عنه إلى ابنه يَزيدَ كما عَهِدَ غيرُهم، ويدلُّ عليه أنَّ رسول الله ﷺ أعطى الراية يوم مُؤْتَةَ زيد بنَ حارثةَ وقال: «**فَإِنْ قُتِلَ زَيْدٌ - أَوِ اسْتُشْهِدَ - فَأَمِيرُكُمْ جَعْفَرٌ، فَإِنْ قُتِلَ - أَوِ اسْتُشْهِدَ - فَأَمِيرُكُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ**»[١]، **فاستُشْهِدُوا جميعاً، ثمَّ أَخَذَها خالدُ بنُ الوليدِ ولم يكن رسولُ الله ﷺ تَقَدَّمَ إليه في ذلك، والحديثُ دلَّ على وجوبِ نَصْبِ الإمامِ والاستخلافِ، قال الخطَّابيُّ** رحمه الله: «فالاستخلافُ سنَّةٌ اتَّفَقَ عليها المَلأُ مِنَ الصحابة، وهو اتِّفاقُ الأمَّة، لم يُخالِفْ فيه إلَّا الخوارجُ والمارقةُ الذين شَقُّوا العَصَا وخَلَعُوا رِبْقَةَ الطاعة»[٢].

* الصورة الرابعة: **الخلافة بالقوَّة والغلبة والقهر.**

فهو صورة من صور إقامة الإمامة في الدين، فإمامة الناس في دينهم ودنياهم وهي الإمارة التي لها السمع والطاعة فقد تكون بالغلبة أيضاً، وتثبت الخلافة أيضاً بالقوة والغلبة إذا غلب الناس بسيفه وقهرهم بسيفه واجتمعت عليه الكلمة فتمت له البيعة ولا يجوز الخروج عليه، حتى لو لم يكن الأمر برضا أهل الحل والعقد.

فإذا غَلَبَ على الناسِ حاكمٌ بالقوَّة والسيف حتَّى أَذْعَنُوا له واستقرَّ له الأمرُ في الحكمِ وتمَّ له التمكينُ؛ صارَ المتغلِّبُ إماماً للمسلمين وإنْ لم يَسْتَجْمِعْ شروطَ الإمامة، وأحكامُه نافذةٌ؛ بل تجب طاعتُه في المعروف وتَحْرُمُ مُنازَعتُه ومعصيتُه والخروجُ عليه قولاً واحداً عند أهلِ السُّنَّة؛ ذلك لأنَّ طاعته خيرٌ مِنَ الخروج عليه؛ لِمَا في ذلك مِنْ حَقْنِ الدماءِ وتسكينِ الدَّهْماء، ولِمَا في الخروجِ عليه مِنْ شَقِّ عَصَا المسلمين وإراقةِ دمائهم، وذهابِ أموالهم وتسلُّطِ أعداء الإسلام عليهم، قال الإمامُ أحمد رحمه الله: «ومَنْ خَرَجَ على إمامٍ مِنْ أئمَّةِ المسلمين وقد كان الناسُ اجتمعوا عليه وأَقَرُّوا له بالخلافة بأيِّ وجهٍ كانَ بالرِّضَا أو الغَلَبة؛ فقَدْ شَقَّ هذا الخارجُ عَصَا المسلمين، وخالَفَ الآثارَ عن رسول الله ﷺ، فإنْ مات الخارجُ ماتَ مِيتةً جاهليَّةً، ولا يَحِلُّ قتالُ السلطانِ ولا الخروجُ عليه لأَحَدٍ مِنَ الناس؛ فمَنْ فَعَلَ ذلك فهو مُبْتَدِعٌ على غيرِ السُّنَّة والطريق»[٣].

وقد حَكَى الإجماعَ على وجوبِ طاعةِ الحاكمِ المُتغلِّبِ الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمه الله

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٧٥٠) مِنْ حديثِ عبد الله بنِ جعفرٍ رضي الله عنهما. وصحَّحه أحمد شاكر في تحقيقه ل: مسند أحمد (٣/ ١٩٢)، والألبانيُّ في أحكام الجنائز ص٢٠٩.

(٢) مَعالِم السنن للخطَّابي مع سنن أبي داود (٣/ ٣٥١).

(٣) المسائل والرسائل، للأحمدي (٢/ ٥).

في «الفتح»[(١)]، والشيخُ محمَّد بنُ عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «الدُّرَر السنيَّة»[(٢)].

فمن ولي الخلافة إما بإجماع المسلمين ورضاهم به، فهو بهذا أميرٌ عليهم أو حتى لو كان عن غلبة بحيث استتب له الأمر في ذلك فإنه عند أهل السُّنَّة لا بد من السمع والطاعة له، أما إذا كان هناك إمامان وكان أولهما قد بويع وجاء آخر وأراد أن يخرج على هذا الإمام ويدعي الإمامة له فإنه يُقاتل الثاني ويكون الأمر والطاعة للأول منهما.

لقوله ﷺ: «**ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**»[(٣)].

وقوله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**»[(٤)].

قال النوويُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا الطريقُ الثالثُ فهو القهرُ والاستيلاء، فإذا ماتَ الإمامُ فتَصَدَّى للإمامة مَنْ جَمَعَ شرائطَها مِنْ غيرِ استخلافٍ ولا بيعةٍ، وقَهَرَ الناسَ بشوكته وجنوده؛ انعقدَتْ خلافتُه لِيَنْتَظِمَ شَمْلُ المسلمين، فإِنْ لم يكن جامعاً للشرائط بأَنْ كان فاسقاً أو جاهلاً فوجهانِ: أَصَحُّهما: انعقادُها لِمَا ذَكَرْناهُ وإِنْ كان عاصياً بفِعْلِه»[(٥)].

وبعد بيان طرق الولاية العامة يتبقى هنا ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** انعقادُ الولايةِ أو الإمامةِ العُظْمى بأساليبِ النُّظُم المُسْتَوْرَدَةِ.

أمَّا انعقادُ الولايةِ أو الإمامةِ العُظْمى بأساليبِ النُّظُم المُسْتَوْرَدَةِ الفاقدةِ للشرعية الدينية ـ فبغضِّ النظر عن فسادِ هذه الأنظمةِ وخَطَرِ العملِ بها على دِينِ المسلم وعقيدتِه ـ فإنَّ مَنْصِبَ الإمامةِ أو الولايةِ يَثْبُتُ بها ويجري مجرى طريقِ الغَلَبةِ والاستيلاءِ والقهر، وتنعقدُ إمامةُ الحاكم وإنْ لم يكن مُسْتَجْمِعاً لشرائطِ الإمامة، ولو تَمَكَّنَ لها دون اختيارٍ أو استخلافٍ ولا بَيْعةٍ.

**المسألة الثانية:** تعدد الأئمة والسلاطين.

إذا تَعَدَّدَ الأئمَّةُ والسلاطينُ فالطاعةُ بالمعروف إنَّما تجب لكُلِّ واحدٍ منهم بعد البَيْعةِ له على أهل القطر الذي تَنْفُذُ فيه أوامِرُه ونواهيه، وضِمْنَ هذا السياقِ يقول

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (١٣/٧)، وقد حكاهُ عن ابنِ بطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.
(٢) انظر: الدُّرَر السنيَّة في الأجوبة النجدية، لعبد الرحمٰن بنِ محمَّد بنِ قاسم (٧/٢٣٩).
(٣) رواه مسلم (١٨٤٤).
(٤) رواه مسلم (١٨٥٣).
(٥) روضة الطالبين، للنووي (١٠/٤٦).

الشوكانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمَّا بعد انتشارِ الإسلام واتِّساعِ رقعته وتَباعُدِ أطرافه، فمعلومٌ أنه قد صارَ في كُلِّ قطرٍ أو أقطارِ الولايةُ إلى إمامٍ أو سلطانٍ، وفي القطر الآخَرِ أو الأقطار كذلك، ولا يَنْفُذُ لبَعْضِهم أمرٌ ولا نهيٌ في قُطْرِ الآخَرِ وأقطاره التي رجعَتْ إلى ولايته؛ فلا بأسَ بتَعَدُّدِ الأئمَّةِ والسلاطين، ويجب الطاعةُ لكُلِّ واحدٍ منهم بعد البَيْعةِ له على أهل القُطْر الذي تنفذ فيه أوامرُه ونواهيه، وكذلك صاحِبُ القطر الآخَر، فإذا قامَ مَنْ يُنازِعُه في القطر الذي قد ثَبَتَتْ فيه ولايتُه وبايَعَهُ أهلُه كان الحكمُ فيه أَنْ يُقْتَلَ إذا لم يَتُبْ، ولا تجب على أهل القطر الآخَرِ طاعتُه ولا الدخولُ تحت ولايته لِتَباعُدِ الأقطار. . .

فاعْرِفْ هذا فإنه المُناسِبُ للقواعد الشرعية، والمُطابِقُ لِمَا تدلُّ عليه الأدلَّةُ، ودَعْ عنك ما يُقالُ في مُخالَفته؛ فإنَّ الفرق بين ما كانَتْ عليه الولايةُ الإسلاميةُ في أوَّلِ الإسلام وما هي عليه الآنَ أَوْضَحُ مِنْ شمس النهار، ومَنْ أَنْكَرَ هذا فهو مُباهِتٌ لا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُخَاطَبَ بالحجَّة لأنه لا يَعْقِلُها»[1].

**المسألة الثالثة**: تَوَلِّي الكافرِ الحُكْمَ:

وأمَّا إِنْ تَوَلَّى الكافرُ الحُكْمَ: فإِنْ تَوفَّرَتِ القدرةُ والاستطاعةُ على تنحيته وتبديلِه بمسلمٍ كُفْءٍ للإمامة مع أَمْنِ الوقوعِ في المَفاسِدِ وَجَبَتْ إزالتُه إجماعاً؛

- لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، والكافرُ لا يُعَدُّ مِنَ المسلمين.

- وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ١١٨﴾ [آل عمران: ١١٨].

قال القرطبيُّ: «نَهى الله المؤمنين بِهذه الآية أن يَتَّخِذوا من الكُفَّار واليهود وأهل الأهواء دُخلاءَ ووُلَجاء يُفاوضونهم في الآراء، ويُسندون إليهم أمورَهم»[2].

- قال الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ١٤١﴾ [النساء: ١٤١].

قال القاضي ابن العربيِّ: «إنَّ الله سبحانه لا يَجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً بالشَّرع، فإن وجد فبِخلاف الشرع»[3].

---

(١) السيل الجرَّار، للشوكاني (٤/ ٥١٢).
(٢) تفسير الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٤/ ١٧٩).
(٣) شرح صحيح مسلم، للنووي (٦/ ٣١٤).

قال القاضي عياض: «فلو طرأ عليه كُفرٌ وتغييرٌ للشَّرع، أو بدعةٌ، خرجَ عن حكم الولاية، وسقطَت طاعته، ووجب على المسلمين القيامُ عليه وخَلْعُه، ونصب إمامٍ عادلٍ إن أمكنَهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلَّا لطائفةٍ وجب عليهم القيامُ بِخَلعِ الكافر»[1].

• وقولِه ﷺ: «**لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ**»[2]، وقوله ﷺ: «**إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْراً بَوَاحاً عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ**»[3]، وقولِه ﷺ: «**لَا، مَا صَلَّوْا**»[4]، قال ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومُلخَّصُه أنَّه يَنْعَزِلُ بالكفر إجماعاً؛ فيجبُ على كُلِّ مسلمٍ القيامُ في ذلك، فمَنْ قَوِيَ على ذلك فله الثَّواب، ومَنْ داهَنَ فعليه الإثمُ»[5].

فإنْ عَجَزُوا عن إزالتِه وإقامةِ البديل، أو لا تنتظمُ أمورُ السِّياسة والحكم بإزالتِه في الحالِ خشيةَ الاضطراب والفوضى وسُوءِ المآل؛ فالواجبُ الصَّبرُ عليه وهُمْ معذورون؛ لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقولِه ﷺ: «**فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»[6]، وهذا أحَقُّ موقفاً مِنَ الخروج عليه؛ لأنَّ «دَرْءَ المَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ المَصَالِحِ»؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

قال العلَّامةُ ابنُ بازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأى المسلمون كفراً بَواحاً عندهم مِنَ اللهِ فيه برهانٌ فلا بَأْسَ أنْ يخرجوا على هذا السلطانِ لإزالته إذا كان عندهم قدرةٌ، أمَّا إذا لم تكن عندهم قدرةٌ فلا يخرجون، أو كان الخروجُ يُسبِّبُ شرّاً أكْثَرَ فليس لهم الخروجُ؛ رعايةً للمَصالِحِ العامَّة، والقاعدةُ الشرعية المُجْمَعُ عليها أنه: لا يجوز إزالةُ الشرِّ بما هو أشَرُّ منه؛ بل يجب دَرْءُ الشرِّ بما يُزيلُه أو يُخفِّفُه، أمَّا دَرْءُ الشرِّ بشرٍّ أكْثَرَ فلا يجوز بإجماعِ المسلمين»[7].

---

(١) أحكام القرآن (١/ ٦٤١)، وانظر: تفسير الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٥/ ٤٢١).

(٢) أخرجه مسلمٌ في الإمارة (١٨٥٥) مِنْ حديثِ عوف بن مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مُتَّفَقٌ عليه: أخرجه البخاريُّ في الفِتَن، بابُ قولِ النبيِّ ﷺ: «**سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُوراً تُنْكِرُونَهَا**» (٧٠٥٦)، ومسلمٌ في الإمارة (١٧٠٩)، مِنْ حديثِ عُبادةَ بنِ الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلمٌ في الإمارة (١٨٥٤) مِنْ حديثِ أمِّ سَلَمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) فتح الباري، لابن حجر (١٣/ ١٢٣).

(٦) هو جزءٌ مِنْ حديثٍ مُتَّفَقٍ عليه: أخرجه البخاريُّ في الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٨)، ومسلمٌ ـ واللفظُ له ـ في الحجِّ (١٣٣٧)، مِنْ حديثِ أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) انظر: مُراجَعات في فقه الواقع السياسيِّ والفكري، للرفاعي ص٢٤. وللشيخ ابنِ عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ =

## * المسألة الثالثة: أنه لا يحل لأحدٍ أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إماماً، برّاً كان أو فاجراً:

تنقسم البيعة إلى **قسمين**:

**القسم الأول**: بيعة الانعقاد، وهذه يتولاها أهل الحل والعقد.

**والقسم الثاني**: بيعة العامة؛ أي: بيعة سائر المسلمين للخليفة، وهذا ما تم بالنسبة للخلفاء الراشدين جميعاً، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد أن بايعه أهل الحلّ والعَقْد من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعِي المسلمون للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه باختيارهم له، ومبايعتهم إياه، وأمرهم بمبايعته فبايعه المسلمون، وما حدث مع أبي بكر الصديق حدث مع كل الخلفاء الراشدين.

وهذا القسم هو ما أراده المصنف هنا، أمر البيعة هو أن يكون في عنق المسلم بيعة لولي الأمر فهذا أمرٌ بما جاءت به النصوص، كما في الحديث: «**وأنه من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتةً جاهليةً**»[(١)]، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «**ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**»[(٢)].

فلا يحل لأحدٍ أن يبيت ليلة ولا يرى أن عليه إماماً بَرّاً كان أو فاجراً ما دام أمر المسلمين قائماً، سواء كانت الولاية على الشروط الشرعية أو تخلفت فيها الشروط الشرعية، فيجب أن يكون في عنق المسلم بيعة للإمام الواقع أو للإمامة الحاصلة في وقته، سواء كان هذا الإمام متوفرة فيه شروط الإمامة أو لا تتوفر، كما ذكر أهل العلم، بناءً على الأحاديث الواردة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم.



---

= كلامٌ نفيسٌ في الشرح المُمْتِع على زاد المُسْتَقْنِع (١١/ ٣٢٣).

(١) انظر: صحيح مسلم كتاب الإمارة، بَابُ الْأَمْرِ بِلُزُومِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفِتَنِ وتحذير الدعاة إلى الكفر، برقم (١٨٥١)، والإمام أحمد في المسند (مسند المكثرين من الصحابة) برقم (٦٤٢٣).

(٢) رواه مسلم (١٨٤٤).

## «وذكر اتفاق المهاجرين والأنصار على تقديم الصديق رضي الله عنه، وأنه أفضل الأمة».

### الشرح

قال ابن تيمية رحمه الله في بيان مُعتقد أهل السُّنَّة: «ويقرُّون بما تَوَاتَرَ به النَّقْلُ عن أميرِ المؤمنينَ عليِّ بْنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه وغيرِه، مِن أَنَّ خَيْرَ هذه الأُمَّةِ بعد نَبِيِّهَا: أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويثَلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم، كما دلَّت عليه الآثارُ».

وقد أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة، وإن كان بعض السلف قد اختلفوا في التفضيل بين عثمان وعلي - فإنهم لم يختلفوا في الترتيب في البيعة للخلافة -، وكل مَن خالف الترتيب في الخلافة فإنه من أهل البدع.

وترتيب أهل السُّنَّة: (أبو بكرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ويثَلِّثُونَ بِعُثْمَان، ويُرَبِّعُونَ بِعَلِيٍّ رضي الله عنهم).

وإن كان ثَمَّ خلاف في التفضيل بين عثمان وعليٍّ، ولكنه لا يترتب عليه أي أثر في الانتساب لأهل السُّنَّة؛ «فقدَّم قومٌ عثمانَ، وسكتوا، وربَّعوا بعليٍّ، وقدَّم قومٌ عليّاً، وقومٌ توقَّفوا، لكن استقرَّ أمرُ أهلُ السُّنَّة على تقديم عُثْمَان ثم عليٍّ.

وإنْ كانتْ هذه المَسْأَلَةُ (مَسْأَلَةُ عُثْمَانَ وعليٍّ) ليستْ من الأصولِ التي يُضَلَّلُ المخالفُ فيها عند جمهورِ أَهْلِ السُّنَّة، لكن التي يُضَلَّلُ فيها مسألةُ الخلافةِ؛ وذلك لأنهم يؤمنون أنَّ الخليفةَ بَعْدَ رسولِ الله ﷺ أبو بكرٍ، ثم عمرُ، ثم عثمانُ، ثم عليٌّ، ومَن طَعَنَ في خلافة أحدٍ مِن هؤلاء فهو أضلُّ مِن حِمَارِ أَهْلِهِ».

فلهم مِن الفضل والمكانة ما هو مُجمعٌ عليه بين أهل السُّنَّة.

قال ابن حجر: «الإجماع انعقد بآخره بين أهل السُّنَّة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة»[1].



(١) فتح الباري (٧/ ٣٤).

**«ثم قال: وكان الاختلاف في خَلْق الأفعال: هل هي مُقَدَّرة أم لا؟ قال: وقولنا فيها أن أفعال العباد مقدرة معلومة، وذكر إثبات القَدَر».**

## الشرح

ما يتعلق بالإيمان بالقدر خيره وشره، وهو أصلٌ مِن أُصول اعتقادِ أهل السُّنَّة والجَمَاعَة، وركنٌ مِن أركان الإيمان.

قال العلَّامة ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ أهمَّ ما يَجب معرفتُه على المُكَلَّف النَّبيل فضلاً عن الفاضل الجليل ما وَرَدَ في القضاء والقَدَر والحِكمة والتَّعليل، فهو مِن أَسْنَى المقاصد، والإيمانُ به قُطْب رَحَى التَّوحيد ونِظامه، ومبدأُ الدِّين المُبين وخِتامه، فهو أحدُ أركان الإيمان وقاعدة أساس الإحسان التي يَرجع إليها ويَدور في جميع تصاريفه عليها، فالعدلُ قِوَام المُلك، والحِكمة مَظهر الحمد، والتَّوحيد مُتضمنٌ لنهاية الحِكمة وكمال النِّعمة، ولا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، له المُلك، وله الحمد، وهو على كل شيءٍ قدير؛ فبالقدرة والحكمة ظَهر خَلْقُه وشَرعه المُبين؛ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف: ٥٤]»[(١)].

والقَدَر في اللغة: مَصدر قَدَرْتُ الشَّيء إذا أَحَطتُ بمقداره.

وهو عند أهل السُّنَّة والجَمَاعَة: قُدرة الله وعِلمه ومَشيئته وخَلقه وكتابته، فلا تتحرك ذَرَّةٌ فما فوقها إلا بمشيئته وعِلمه وقُدرته[(٢)].

- **ومن أدلة القَدَر:**

قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله ﷻ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴿١﴾ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾﴾ [الفلق: ١ ـ ٢].

وحديثُ جِبريل لمَّا سأل رسولَ الله ﷺ عن الإيمان، فقال له رسولُ الله ﷺ: «أن

(١) مُقَدِّمة كتابه شِفاء العَليل ص٣.
(٢) انظر: شفاء العليل، لابن القَيِّم ص١١٤.

**تؤمن باللهِ ومَلائكته وكُتُبه ورُسله واليوم الآخر، وتُؤمن بالقَدَر؛ خَيره وشَرِّه»**[(١)].

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمانُ بالقَدَر على درجتين، كل درجة تتضمن شيئين»، بَيَّن فيه مَراتب القَدَر الأربع التي هي: (العِلم والكتابة والمَشيئة والخَلْق).

فذكر هنا مراتب القَدَر، وجمع هنا بين مرتبتين؛ مرتبة العلم ومرتبة الكتابة؛ باعتبار أنهما متلازمتان، كما أنَّه بالدرجة الثانية جمع بين الخلق والمشيئة؛ فالقسمة إما ثنائية وإمَّا رباعية، فإذا قلت: رباعية، فتقول: (العلم، الكتابة، الخلق، المشيئة).

وإذا قلت ثنائية، فتقول: (العلم، الكتابة)؛ أي: عَلِم ﷻ ذلك وكَتَبَه، ثم خَلَقَه وشاءه.

فقال: «الإيمانُ بالقَدَر على دَرجتين؛ كل درجة تتضمن شيئين:

**فالدَّرجة الأولى:** «الإيمانُ بالعلم والكتابة»؛ فالله ـ تَعالى عَلِمَ الأشياء قبل كونها، ويعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، كما أخبر ـ مثلاً ـ عن شأن أهل النار فقال: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ فلو رُدُّوا إلى الدنيا فسيكون منهم عودة إلى ما نَهاهم الله عنه، وهذا لا يكون ولكنه لو كان فسيكون بهذه الحال، فالله ﷻ عَلِمَ الأشياء قبل كونها، وهو عليمٌ بها أثناء كونها، وعليم بما سيكون، وعليم بما لم يكن لو كان كيف يكون، فسبحان مَن وَسِع علمُه كل شيء!

فهو عليمٌ بما الخلقُ عاملون بعلمِه القديم الذي هو مَوصوفٌ به أزلاً وأبداً؛ ونحن نؤمن أن الله متصفٌ بجميع الصفات أزلاً وأبداً.

وغُلاة القدرية ـ كما أشار المصنف ـ يقولون والعياذ بالله ـ: إن الله لا يعلم أنَّ العبد سيَعمل هذا العمل إلَّا عند وقوعه. تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

والله ﷻ عالمٌ بكل شيء أزلاً، قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بُني، إنَّك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أنَّ ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليُصيبك، سمعتُ رسول الله ﷺ، يقول: «**إنَّ أول ما خَلق اللهُ القلم، فقال له: اكتب. قال: ربِّ وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كلِّ شيء حتى تقوم الساعة**»، يا بُني إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن مات على غير هذا فليس مِنِّي**»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٦٤٥).

فمقادير كلِّ شيء حتى قيام السَّاعة قد كُتبت في اللوح المحفوظ.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنتُ خلفَ رسول الله ﷺ يوماً، فقال: **«يا غلام، إني أُعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أنَّ الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيءٍ لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يَضرُّوك بشيءٍ لم يضرُّوك إلا بشيءٍ قد كتبه اللهُ عليك، رُفِعَت الأقلام وجَفَّت الصحف»**[1].

فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ فهذا سابقٌ في القدر، سابقٌ في علم الله، والنصوص في العلم والكتابة ـ بحمد الله تعالى ـ كثيرة وواضحة في الدلالة على هاتين المرتبتين.

## * أنواع التقدير:

ذكر ابنُ القيِّم **أقسامَ التَّقدير الخمسة**، وأَوْضَحَها بأدلَّتِها، وهي باختصار:

**التقدير الأول**: تقدير المَقادير قبل خَلق السَّماوات والأرض، وهو التقدير العام الشَّامل لكل شيءٍ في اللوح المحفوظ، وقد سبق ذِكر بعض الأدلة عليه.

**التقدير الثاني**: تقدير الرَّبِّ ﷻ شقاوة العِباد وسَعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خَلْقِهم، وهو تقديرٌ ثَانٍ بعد التقدير الأَوَّل، فعن عِمران بن حُصين قال: قيل: يا رسول الله، عُلِمَ أهلُ الجَنَّة من أهل النَّار؟ فقال: «نَعَمْ». قيل: فَفِيم يعملُ العاملون؟ قال: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ له»[2].

**التقدير الثالث**: المُتَعَلِّق بالجنين وهو في بطن أُمِّه، وهو تقدير شقاوته وسعادته ورزقه وأجله وعمله؛ فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حَدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهو الصَّادقُ المَصدوقُ: «إنَّ أحدَكم ليُجمع خَلْقُه في بَطن أُمِّه أربعين يوماً، ثُمَّ يكون في ذلك علقةً مثل ذلك، ثُمَّ يكون في ذلك مُضغةً مثل ذلك، ثُمَّ يُرسل اللهُ إليه المَلَك؛ فَيَنفخ فيه الرُّوح، ويُؤمر بأربع كلماتٍ؛ بكتبِ رزقِه وأجلِه وعملِه وشقي أو سعيد، فوالذي لا إلٰهَ غيرُه، إنَّ أحدَكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتَّى ما يكون بينه وبينها إلَّا ذراع فَيَسبق عليه الكتابُ فَيَعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإنَّ أحدَكم لَيَعمل بعمل أهلِ النَّار حتى ما يكون بينه وبينها إلَّا ذِرَاع فَيَسبق عليه الكتابُ فَيَعمل بعمل أهلِ

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/٢٩٣) (٢٦٦٩)، والترمذي (٢٥١٦)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٥٣٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٥١)، ومسلم (٢٦٤٩) واللفظ له.

الجَنَّة فيَدخلها»[١].

التقدير الرابع: التقدير في ليلة القَدْر؛ قال الله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ۝٥﴾ [الدخان: ١ ـ ٥].

قال أبو عبد الرَّحمٰن السُّلَمِيُّ: «يُقَدِّر أمرَ السَّنَة كلها في ليلة القَدْر»، وهذا هو الصَّحيح: أنَّ القَدْر مَصدر قَدَرَ الشيء يَقْدُرُهُ قَدْراً، فهي ليلة الحُكم والتقدير.

التقدير الخامس: التقدير اليَومي؛ قال تَعالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ۝٢٩﴾ [الرحمٰن: ٢٩].

قال مجاهدٌ والكلبيُّ وعُبيد بن عمير وأبو ميسرة وعطاء ومقاتل: «مِن شأنِه: أن يُحيي ويُميت، ويَرزق ويَمنع، ويَنصر، ويُعزُّ ويُذلُّ، ويَفك عانياً، ويَشفي مريضاً، ويجيب داعياً، ويُعطي سائلاً، ويَتوب على قومٍ، ويكشف كرباً، ويَغفر ذنباً، ويضع أقواماً، ويَرفع آخرين. دخل كلامُ بعضهم في بعض...».

إلى أن قال ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهذا تقديرٌ يوميٌّ، والذي قبله تقديرٌ حَوْلِيٌّ، والذي قبلَه تقديرٌ عُمري عند تَعَلُّق النَّفس به، والذي قبله كذلك عند أوَّل تخليقه، وكونه مضغة، والذي قبله تقديرٌ سَابق على وجوده، لكن بعد خلق السماوات والأرض، والذي قبله تقديرٌ سابقٌ على خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكل واحد من هذه التقادير كالتفصيل من التقدير السابق، وفي ذلك الدليل على عِلم الرَّبِّ وقُدرته وحكمته، وزيادة التعريف لملائكته وعباده المؤمنين بنفسِه وأسمائه»[٢].

وقولُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: «فهذا التقديرُ ـ أي: تقدير العِلم والكتابة ـ قد كان يُنكره غُلَاة القدرية قَديماً، ويقولون: إنَّ الأمرَ أُنف؛ أي: أنَّ الله لا يَعلم أفعالَ العباد إلا بعد وجودها».

قال الإمامُ النَّوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أنَّ مَذهبَ أهلِ الحَقِّ إثباتُ القَدَر، ومعناه: أنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَّر الأشياء في القِدَم، وعَلِمَ ـ سبحانه ـ أنَّها ستقع في أوقاتٍ معلومةٍ عنده عَزَّ وَجَلَّ، وعلى صفاتٍ مخصوصة؛ فهي تقع على حسب ما قَدَّرها عَزَّ وَجَلَّ، وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه عَزَّ وَجَلَّ لم يُقدِّرها، ولم يتقدم علمُه عَزَّ وَجَلَّ بها، وأنَّها مُستأنفة

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).
(٢) شفاء العليل ص٣١ ـ ٤٩.

العلم؛ أي: إنَّما يَعلمها ـ سبحانه ـ بعد وقوعِها، وكذبوا على الله ﷻ وجَلَّ عن أقوالهم الباطلة علوّاً كبيراً.

وسُمِّيت هذه الفرقةُ قدريَّة؛ لإنكارهم القَدَر؛ قال أصحابُ المَقالات من المُتَكَلِّمين: وقد انقرضت القدريةُ القائلون بهذا القول الشَّنيع الباطل، ولم يَبق أحدٌ من أهل القِبلة عليه، وصارت القدريةُ في الأزمان المتأخرة تَعتقد إثبات القَدَر، لكن يقولون: الخير من الله، والشَّرُّ مِن غيره»[(١)].

**وأمَّا الدرجة الثانية**: فهي مَشيئته النافذة وقدرته الشاملة، وهو الإيمان بأنَّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

هذه الدرجة الثانية وهي كذلك قد تَضَمَّنت مَرتبتين من مراتب القَدَر، وهما: (المشيئة والخَلْق).

أمَّا المَشيئة، فقد قال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر، وهي مرتبة المَشيئة:

وهذه المرتبةُ قد دلَّ عليها إجماعُ الرُّسل مِن أَوَّلهم إلى آخرهم، وجميع الكُتُب المُنزلة من عند اللهِ، والفِطرة التي فَطَرَ اللهُ عليها خلقه، وأدلة العقول والبيان، وليس في الوجود مُوجب ومُقتض إلا مشيئة الله وحده؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، هذا عمومُ التوحيد الذي لا يقوم إلا به.

والمسلمون مِن أَوَّلِهم إلى آخرهم مُجمعون على أنَّه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يقع في مُلكه إلا ما يريد حتى وإن كان مخالفاً لأمره الشرعي، فهو ﷻ أراد أن يَمتحن عباده، فجعل لهم إرادةً وقدرة؛ ليبلوهم أيهم أحسن عملاً؛ فمن آمن واستقام فاز، ومن كفر وعاند فقد خسر خسراناً مبيناً؛ فتُجزى كل نفسٍ بما عملت؛ فالعِبَادُ فاعلون حقيقة، واللهُ خالقُ أفعالِهم، وللعباد قُدرة على أعمالِهم، ولهم إرادة، واللهُ خالقُهم وخَالق قُدرتهم وإرادتهم، كما قال تَعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]، وقد يريد العبدُ الشَّرَّ، ولكن الله لا يُمكنه منه؛ فكلُّ شيءٍ داخلٌ تحت إرادته ومَشيئته، ولا يَخرجُ العباد أبداً في كل أمورهم عن تلك الإرادة والمشيئة؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ۝٢٥٣﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال

---

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٥٤).

سبحانه: ﴿كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۝٤٠﴾ [آل عمران: ٤٠]، وقال ﷻ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ۝١١٢﴾ [الأنعام: ١١٢]»[١].

وجاء في حديث حذيفة بن أسيد في شأن الجَنين: «فَيَقضي ربُّك ما يشاءُ، ويَكتبُ المَلَكُ»[٢].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النَّبي ﷺ: «**اشْفَعُوا تُؤجروا، ويَقضي الله على لسان نَبيِّه ما يشاء**»[٣].

**أنواع الإرادة:**

لله ﷻ إرادتان: كونية قدرية، ودينية شرعية.

قال ابنُ القيم رحمه الله: «وها هنا أمرٌ يَجب التَّنبيه عليه، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تَعرض لمن لم يُحِط به عِلْماً، وهو أن الله ـ سبحانه ـ له الخلقُ والأمرُ، وأمرُه ـ سبحانه ـ نوعان: أمرٌ كونيٌّ قَدَرِي، وأمرٌ دِينيٌّ شَرعي.

فمشيئته ـ سبحانه ـ مُتعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكره، كله داخل تحت مشيئته، كما خلق إبليس وهو يُبغضه، وخَلَقَ الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يُبغضها، فمشيئته ـ سبحانه ـ شاملة لذلك كله.

وأمَّا محبته ورضاه فمُتعلقة بأمره الدِّيني وشَرعه الذي شَرَعَه على أَلْسِنة رُسلِه، فما وُجد منه تَعلَّقَت به المحبةُ والمشيئةُ جميعاً فهو محبوبٌ للرَّبِّ، واقعٌ بمشيئته؛ كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يُوجد منه تَعلَّقت به محبته وأمرُه الدِّيني، ولم تتعلق به مشيئته، وما وُجد من الكفر والفسوق والمعاصي تَعلَّقت به مشيئتُه، ولم تتعلق به محَبَّتُه، ولا رِضاه ولا أمره الدِّيني، وما لم يُوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، فلفظ المشيئة كونيٌّ، ولفظ المَحَبَّة دينيٌّ شرعيٌّ، ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية؛ فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية؛ فتكون هي المحبة.

وإذا عرفت هذا فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ۝٢٠٥﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، لا يناقض نصوص القدر والمَشيئة العامة الدَّالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره؛

---

(١) انظر: شفاء العليل ص٩٣، بتصرف واختصار.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٤٥). (٣) أخرجه البخاري (١٤٣٢).

فإنَّ المَحَبَّةَ غيرُ المَشيئة، والأمرَ غيرُ الخلقِ، ونظير هذا: الأمر؛ فإنه نوعان: أمر تكوين، وأمر تشريع، والثاني قد يُعصى ويُخالف بخلاف الأول».

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فسبحانه أن يكون في مَملكته ما لا يشاءُ أو أن يشاء شيئاً فلا يكون، وإن كان فيها ما لا يُحِبُّه ولا يَرضاه، وإن كان يحبُّ الشيءَ فلا يكون لِعَدم مشيئته له، ولو شاءه لَوُجِد»(١).

- **فالعبودية لله نوعان:**

**الأوَّل**: عبوديَّة عامَّة، وهي عبودية القهر والملك لجميع الخلق، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ۝٩٣﴾ [مريم: ٩٣].

**الثاني**: عبودية خاصَّة، وهي عبودية الشرع من الإيمان والطاعة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ۝٦٣﴾ [الفرقان: ٦٣].

وتَختلف الإرادتان في مُوجبهما، وفي مُتَعَلَقهما:

ففي المُتعلق: الإرادة الكونية تتعلق فيما وَقَعَ سواء أَحَبَّه أم كَرِهَه.

والإرادةُ الشرعيَّةُ تتعلق فيما أَحَبَّه سواء وَقَعَ أم لم يقع.

وفي موجبهما: الإرادة الكونية يتعين فيها وقوع المُراد، والإرادة الشرعية لا يتعين فيها وقوع المراد، وعلى هذا يكون قول المؤلف: «ولا يكون في مُلْكِه ما لا يُريد»: يعني به: الإرادة الكونية.

ثم قال: «وأنه ـ سبحانه ـ على كلِّ شيءٍ قدير مِن المَوجودات والمعدومات؛ فمَا مِن مخلوقٍ في الأرض ولا في السَّماء إلا الله خالقه سبحانه، لا خالقَ غيرُه، ولا رَبَّ سِواه».

فهنا يردُّ شيخ الإسلام على القدرية القائلين: إنَّ العبدَ مُستقلٌّ بعمله، وأنَّ اللهَ ليس بقادرٍ على فعله.

أي: أنَّه ما من شيءٍ موجود أو معدوم إلا واللهُ قادرٌ عليه، قال تَعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ۝٢٦﴾ [آل عمران: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [فاطر: ٤٤].

(١) شفاء العليل ص١٠٥، ١٠٦.

وكلمة «مخلوق» نكرةٌ في سياق النفي تُفيد العموم؛ فما مِن شيءٍ صَغُر أم كَبُر إلا والله سبحانه وحده المُنفرد بخلقه، قال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩]، ومِن ذلك أنَّه خلَقَ العِباد وصفاتهم وأعمالهم؛ قال تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات: ٩٦].

ثم قال: «ومع ذلك فقد أَمَرَ العِباد بطاعته وطاعة رسوله، ونَهاهم عن مَعصيته، وهو سبحانه يُحِبُّ المُتَّقِين والمُحسنين والمُقسطين».

فلا تعارضَ بين ما أراده ﷻ كوناً وقدراً وبين ما أراده ديناً وشرعاً.

فما أراده ﷻ كوناً وقدراً قد يحبه ويرضاه وقد لا يحبه ولا يرضاه، وما أراده ديناً وشرعاً فهذا متعلقٌ بمحبته؛ لأنه سبحانه أَمَرَ عبادَه بطاعته، ونَهاهم عن معصيته.

وعليه، فلا تَعارض بين تقديرِه للمعاصي وبُغضِه لها.

وليس لأحدٍ أن يَحْتَجَّ بالقدر على ارتكاب المنهيَّات وترك الأوامر.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس لأحدٍ أن يَحتج بالقَدَر على الذَّنب باتِّفاق المُسلمين وسائر أهل المِلل وسائر العُقلاء، فإنَّ هذا لو كان مقبولاً لأمكن كلُّ أحدٍ أن يفعل ما يَخطر له مِن قَتْل النُّفوس، وأَخْذ الأموال، وسائر أنواع الفساد في الأرض، ويَحتج بالقدر، ونَفْس المُحتج بالقَدَر إذا اعتُدي عليه، واحْتَجَّ بالقدر المُعتدي لم يَقبل منه؛ بل يَتناقض، وتناقض القول يَدُلُّ على فسادِه، فالاحتجاجُ بالقدر معلومُ الفَساد في بداءة العقول»[1].

وقال: «وأما القدر، فإنه لا يَحتج به أحدٌ إلا عند اتِّباع هَوَاه، فإذا فَعَلَ فِعْلاً مُحَرَّماً بمجرد هواه وذوقه وَوَجْدِه من غير أن يكون له علمٌ بحسن الفعل ومصلحته استند إلى القَدَر، كما قال المشركون: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقال تَعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ۝١٤٨ قُلۡ فَلِلَّهِ ٱلۡحُجَّةُ ٱلۡبَٰلِغَةُۖ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝١٤٩﴾ [الأنعام: ١٤٨ ـ ١٤٩].

فبين أنَّهم ليس عندهم علمٌ بما كانوا عليه من الدِّين، وإنما يتبعون الظنَّ».

إلى أن قال: «والعبدُ مَأمورٌ أن يَصبر على المَقدور ويطيع المأمور، وإذا أذنب استغفر، كما قال تَعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]،

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ١٧٩).

وقال تَعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن: ١١].

قال طائفة من السَّلف: هو الرَّجل تُصِيبُه المُصيبة فيَعلم أنها من الله فيَرْضَى ويُسَلِّم.

فَمَن احتجَّ بالقَدَر على ترك المأمور وجَزِع مِن حُصول ما يكرهه من المَقدور فقد عَكَس الإيمان والدِّينَ، وصار من حِزب المُلحدين المنافقين، وهذا حالُ المُحتجين بالقَدَر»[١].

ثم قال المصنف: «وهذه الدرجةُ من القَدَر يُكَذِّب بها عامَّةُ القَدرية الَّذين سَمَّاهم النَّبيُّ ﷺ مجوسَ هذه الأُمَّة».

أي: هذه الدَّرَجَةُ مِنَ القَدَر (درجةُ المَشِيئَةِ والخَلْق) يُكَذِّبُ بها عَامَّةُ القَدَرِيَّة النُّفَاة الذين يقولون: إن العبد يخلق فِعْلَ نَفْسِه بدون مشيئةِ الله وإرادتِه.

وقد سَمَّاهُم النَّبي ﷺ مَجُوسَ هذه الأُمَّة؛ لمشابهتهم للمجوس الذين يُثْبِتُون خالقَين، هما: النُّور، والظُّلمة، فالنور عندهم خَلَقَ الخَيْرَ، والظلمة خلقتِ الشَّرَّ، فصاروا بذلك ثَنَوِيَّةً، وهؤلاء القدرية جعلوا خالقاً مع الله، فزعموا أن العبادَ يَخْلُقُونَ أَفْعَالهم بدون إرادةِ الله ومشيئته.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويَغْلُو فيها قومٌ مِن أهلِ الإِثْبَاتِ، حتى سَلَبُوا العبدَ قُدْرَتَهُ واخْتِيَارَهُ»، والمراد بهم: الجبريَّةُ الذين جاوزوا الحدَّ في الإثباتِ، حتى جعلوا الفاعلَ حَقِيقَةً لفعل العبد خيرِه وشرِّه هو اللهُ، وزعموا أنَّ الفِعْلَ إنما نُسِبَ إلى العبد مَجازاً، وهو في الحقيقة مجبورٌ عليه؛ وليس له اختيار؛ كالرِّيشة في مهبِّ الرِّيح تحركها كيفما شاءت.

وهؤلاء هم الجهمية؛ أتباع جَهم بن صفوان، والمصنف لم يُسَمِّ الجهمية وحدهم؛ لأن الأشعرية كذلك معهم؛ لأن قول الأشعرية بالكسب في حقيقة الأمر هو نفس القول بالجَبْر.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويُخرِجُونَ عن أفعالِ اللهِ وأحكامِه حِكَمَهَا ومَصَالِحَها»؛ فعندما يُسلب العبد من قدرته وإرادته فهذا يعني أنه خُلق بلا حكمة ولا مصلحة، وهو كقول المشركين: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وهذه ليست حجة؛ لأن الله ﷻ قد جعل لهم إرادة وقدرة، فلا يجوز الاحتجاج

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦).

بالقدر على المعاصي والقاعدة عند أهل السُّنَّة في ذلك: (الاحتجاج بالقدر على المصائب لا على المعائب)؛ أي: يُحتجُّ بالقدر على المصائب التي تُصيب الإنسان؛ لأنه مأمورٌ أن يقول عند نزول القضاء: قدَّر الله وما شاء فعل؛ قال ﷺ: «**وإن أصابَك شيءٌ فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قُل: قَدر الله وما شاء فعلَ؛ فإنَّ لو تفتح عمل الشيطان**»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويُذكر أنَّ رجلاً سرق فقال لعمر: سَرقتُ بقضاءِ الله وقَدَرِه! فقال له: وأنا أقطعُ يدَك بقضاء الله وقَدَره»[٢].



(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٣/ ٢٣٤).

«ثم ذكر الخلاف في أهل الكبائر ومَسألة (الأسماء والأحكام)، وقال: قولنا فيهم: إنهم مؤمنون على الإطلاق، وأمرهم إلى الله تعالى؛ إن شاء عَذَّبهم، وإن شاء عفا عنهم».

## الشرح

قال شيخُ الإسلام ابن تيمِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهم ـ أهل السُّنَّة ـ في باب الأسماء والأحكام والوَعْد والوَعِيد وسَطٌ بين الوَعِيدية الذين يَجعلون أهلَ الكبائر من المسلمين مُخلَّدين في النار، ويُخرجونهم من الإيمان بالكُليَّة، ويُكذِّبون بشفاعة النَّبي ﷺ.

وبين المُرْجِئة الذين يقولون: إيمان الفُسَّاق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصَّالحات ليست من الدِّين والإيمان، ويُكذِّبون بالوعيد والعِقاب بالكُليَّة.

فيُؤمِن أهل السُّنَّة والجَمَاعَة بأن فُسَّاق المسلمين معهم بعضُ الإيمان وأصلُه، وليس معهم جميعُ الإيمان الواجِب الذي يَستوجبون به الجنة، وأنهم لا يُخلَّدون في النار؛ بل يَخرج منها من كان في قلبه مِثقالُ حبَّةٍ من إيمانٍ أو مِثْقالُ خَرْدَلةٍ من إيمان، وأن النَّبي ﷺ ادَّخر شفاعَتهُ لأهل الكبائِر من أمَّته»[1].

فأهلُ السُّنَّة والجماعة لا يُوجِبون العذابَ في حقِّ كلِّ مَن أتى كبيرةً، ولا يَشهدون لمُسلم بعَيْنِه بالنار لأجْلِ كبيرةٍ واحدةٍ عَمِلَها؛ بل يجوزُ عندهم أن صاحِبَ الكبيرة يُدخِلُه اللهُ الجنةَ بلا عذاب؛ إما لحَسناتٍ تَمْحُو كبيرتَه منه أو من غيره، وإما لمَصائِبَ كفَّرَتْها عنه، وإما لدُعاءٍ مُستَجابٍ منه أو من غيره فيه، وإما لغير ذلك[2].

فهم بذلك قد توسطوا بين المفرطين من المرجئة الذين قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وبين الوعيدية (الخوارج والمعتزلة)؛ فالخوارج يقولون: هو كافر في الدنيا، والمعتزلة يقولون: هو في منزلة بين المنزلتين، ويتفقون على أنه في الآخرة خالدٌ مُخلّدٌ في النار.

---

(١) مَجموع الفَتاوى (٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) انظر: مَجموع الفَتاوى (١٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأهلُ السُّنَّةِ نَقاوةُ المسلمين، فهم خير الناس للناس»[١]، وأسعدُ النَّاسِ بالحقِّ وأرحمهم بالخلق؛ فإنَّهم لم يُكَفِّروا أهلَ القِبْلَةِ بارتكابِ الكبائرِ، وإنَّما قالوا: مرتكب الكبيرة مؤمنٌ ناقصُ الإيمانِ، فهوَ مؤمنٌ بإيمانِهِ وفاسقٌ بمعصيتِهِ؛ فلم يُعطوهُ الإيمانَ المطلقَ، ولم يسلبوهُ مطلقَ الإيمانِ، ولم يَحكموا على الفاسقِ بأنَّهُ مُخَلَّدٌ في النارِ يومَ القيامةِ؛ بل قالوا: إنَّ مُرتكبي الكبائرِ من أهلِ القِبْلَةِ في مشيئةِ اللهِ يومَ القيامةِ؛ إن شاءَ عَفَا عنهم وأدخلَهُم الجنَّةَ بلا عذابٍ، وإن شاءَ عذَّبَهُم على قَدْرِ ذنوبِهِم، ثمَّ أدخلهمُ الجنَّةَ؛ كما قالَ تَعالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨].

قال الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال علماؤنا رحمهم الله: الناس في الآخرة ثلاث طبقات: متقون لا كبائر لهم. ومخلطون وهم الذين يوافون بالفواحش والكبائر. والثالث: الكفار.

فأمَّا المتقون: فإن حسناتهم تُوضع في الكفة النيرة، وصغائرهم ـ إن كانت لهم الكفة الأخرى ـ فلا يجعل الله لتلك الصغائر وزناً، وتثقل الكفة النيرة حتى لا تَبرح، وترتفع المظلمة ارتفاع الفارغ الخالي.

وأمَّا المخلطون فحسناتهم توضع في الكفة النيرة، وسيئاتهم في الكفة المظلمة، فيكون لكبائرهم ثقل، فإن كانت الحسنات أثقل ولو بصؤابة دخل الجنة، وإن كانت السيئات أثقل ولو بصؤابة دخل النار إلا أن يغفر الله، وإن تساويا كان من أصحاب الأعراف على ما يأتي، هذا إن كانت للكبائر فيما بينه وبين الله، وأما إن كانت عليه تبعات وكانت له حسنات كثيرة فإنه ينقص من ثواب حسناته بقدر جزاء السيئات؛ لكثرة ما عليه من التبعات؛ فيُحمل عليه مِن أوزار مَن ظلمه، ثم يُعَذَّب على الجميع. هذا ما تقتضيه الأخبارُ»[٢].

---

(١) من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن أهل السُّنَّة، كما في منهاج السُّنَّة (١٥٨/٥).
(٢) التذكرة، للقرطبي ص٣٦٠.

«وقال: أصل الإيمان موهبة يَتولد منها أفعال العباد؛ فيكون أصله التصديق والإقرار والأعمال».

## الشرح

مسألة أصل الإيمان يحسن تناولها من خلال الجوانب الآتية:

### * الجانب الأول: المعنى اللغوي:

**أ ـ المعنى اللغوي لكلمة «آمن»:**

الإيمان مصدر آمن يؤمن إيماناً فهو مؤمن.

١ ـ ويرى جمعٌ من أهل اللغة أن الإيمان في اللغة معناه: التصديق، وقد حكوا الإجماع على ذلك قال الأزهري: «واتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه التصديق»[(١)].

واستدلوا لذلك بقوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ۝١٧﴾ [يوسف: ١٧]، فقالوا معناه ما أنت بمصدِّقٍ لنا[(٢)].

٢ ـ أما علماء السلف[(٣)] فيقولون: إن الإيمان يأتي في اللغة لمعنيين هما:

أ ـ بمعنى صدق به وذلك إذا عدي بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؛ أي: صدق الرسول[(٤)].

ب ـ وبمعنى أقر له وذلك إذا عدي باللام، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ۝١٧﴾ [يوسف: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٦].

وقد اعترض السلف على حصر أهل اللغة لمعنى الإيمان بالتصديق فقط وقالوا: «إن الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار[(٥)]

---

(١) تهذيب اللغة (٥/ ٥١٣).

(٢) لسان العرب، لابن منظور، مادة: (آمن) (١٣/ ٢٣).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٤٣.

(٤) تفسير القرطبي (٣/ ٤٢٥).

(٥) الإقرار: متضمن لمعنيين هما: قول القلب الذي هو التصديق. وعمل القلب الذي هو =

والطمأنينة أيضا»[١]، واستدل السلف لقولهم بالأمور التالية:

**أولاً:** إن الترادف التام ممتنع بين التصديق والإيمان من عدة وجوه، يوضحها الجدول التالي:

| الإيمـــــان | التصديــق |
| --- | --- |
| - إن كلمة آمن تتعدى بالباء وباللام وقد تقدم التمثيل لذلك. | - أما كلمة «صدق» فلا تتعدى باللام فلا يقال: «صدّق له» إنما يقال: «صدَّق به» فهي تتعدى بالباء وبنفسها فيقال: صدقه. |
| - إن كلمة آمن تتضمن ثلاثة معانٍ هي: الأمن، والتصديق، والأمانة. | - أما كلمة صدق فلا تتضمن معنى الأمن والأمانة. |
| - إن لفظ الإيمان لا يستعمل إلا في الخبر عن الغائب لأن فيه أصل معنى الأمن والائتمان، وهذا إنما يكون في الخبر عن الغائب، فلا يقال لمن قال: طلعت الشمس آمنا له وإنما يقال: صدقناه، ولهذا لم يأت في القرآن وغيره لفظ آمن له إلا في الخبر عن الغائب. | - أما لفظ التصديق فيستعمل في كل مخبر عن مشاهد أو غيب، فمن قال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت. |
| - إن لفظ الإيمان ضده الكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب فقط بل هو أعم منه، إذ يمكن أن يكون مخالفة ومعاداة بلا تكذيب ومع ذلك يسمى كفراً كما لو قال شخص: أنا أعلم أنك صادق، ولكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك، فهذا كفرٌ أعظم. | - أما لفظ التصديق ضده التكذيب فقط. |

وبهذا يتبين عدم الترادف التام بين اللفظين، وأن الإيمان ليس التصديق فقط[٢]، كما أن الكفر ليس التكذيب فقط.

**ثانياً:** من المعلوم أن كلام الله وشرعه إنما هو خبر وأمر.

فالخبر: يستوجب تصديق الخبر.

والأمر: يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب، جِمَاعه: الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به.

= الانقياد. مجموع الفتاوى (٦٣٨/٧ - ٦٣٩).

(١) الصارم المسلول، لابن تيمية ص٥١٩. (٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص٣٨٠-٣٨١.

فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو «الطمأنينة والإقرار»، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد. فلو فُسِّر الإيمان بالتصديق فقط، كما قال أهل اللغة، فإن التصديق إنما يعرض للجزء الأول من الشرع فقط الذي هو الخبر، ولا يعرض للجزء الثاني وهو الأمر؛ لأن الأمر ليس فيه تصديق من حيث هو أمر.

ومن المعلوم أن إبليس لم يكفر بسبب عدم تصديقه، فإنه سمع أمر الله فلم يكذب رسولاً، ولكن لم ينقد للأمر ولم يخضع له، واستكبر عن الطاعة فصار كافراً، قال تعالى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٤﴾ [البقرة: ٣٤]، فسماه الله كافراً وسلب عنه وصف الإيمان لاستكباره وعدم انقياده لأمر الله له بالسجود لآدم.

**لازم القول بأن الإيمان مجرد التصديق فقط.**

وهذا موضعٌ زاغ فيه خلقٌ من الخلف تخيَّل لهم أن الإيمان ليس في الأصل إلا التصديق، ثم يرون مثل إبليس وفرعون مما لم يصدر عنه تكذيب أو صدر عنه تكذيب باللسان لا بالقلب وكفره من أغلظ الكفر فيتحيرون.

ومثل هؤلاء القوم لو أنهم هُدوا لما هُدي إليه السلف الصالح لعلموا أن الإيمان قولٌ وعملٌ أعني في الأصل قولاً في القلب، وعملاً في القلب، فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته ـ وكلام الله ورسالته يتضمن أخباره وأوامره ـ فيصدِّق القلب أخباره تصديقاً يوجب حالاً في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو من نوع الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمناً إلا بمجموع الأمرين فمتى ترك الانقياد كان مستكبراً فصار من الكافرين وإن كان مصدقاً؛ لأن الكفر أعم من التكذيب؛ فالكفر يكون تكذيباً وجهلاً، ويكون استكباراً وظلماً، ولهذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار دون التكذيب، ولهذا كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالاً وهو «الجهل»، ألا ترى أن نفراً من اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ وسألوه عن أشياء، فأخبرهم، فقالوا: نشهد أنك نبي، ولم يتبعوه، وكذلك هرقل وغيره، فلم ينفعهم هذا العلم وهذا التصديق.

ألا ترى أن من صدَّق الرسول بأن ما جاء به هو رسالة الله، وقد تضمنت خبراً وأمراً، فإنه يحتاج إلى مقامٍ ثانٍ، وهو تصديق خبر الله وانقياده لأمر الله، فإذا قال:

«أشهد أن لا إله إلا الله» فهذه الشهادة تتضمن تصديق خبره والانقياد لأمره. «وأشهد أن محمداً رسول الله» تضمَّنت تصديق الرسول فيما جاء به من عند الله.

فبمجموع هاتين الشهادتين يتم الإقرار.

فلما كان التصديق لا بد منه في كِلَا الشهادتين ـ وهو الذي يتلقى الرسالة بالقبول ـ ظنَّ من ظنَّ أنه أصلٌ لجميع الإيمان وغفل عن أن الأصل الآخر لا بد منه وهو الانقياد، وإلا فقد يصدق الرسول، ظاهراً وباطناً ثم يمتنع من الانقياد للأمر، إذ غايته في تصديق الرسول أن يكون بمنزلة من سمع الرسالة من الله سبحانه كإبليس»[(١)].

**ثالثاً:** ما استدل به أهل اللغة على أن معنى الإيمان في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ۝١٧﴾ هو التصديق غير مسلم.

إذ يرى علماء السلف أن تفسيرها بـ«أقررت» أقرب من تفسيرها بـ«صدقت»، وذلك لأن لفظ «آمن» متى عُدّي باللام يكون بمعنى «أقر» وليس بمعنى «صدق»، إذ لا يكون بمعنى صدق إلا إذا عُدّي بالباء أو بنفسه.

## ❋ الجانب الثاني: المعنى الشرعي للإيمان:

تنوعت عبارات السلف في تعريف الإيمان:

١ ـ فتارةً يقولون: الإيمان قولٌ وعمل.

٢ ـ وتارةً يقولون: هو قولٌ وعملٌ ونية.

٣ ـ وتارةً يقولون: هو قولٌ وعملٌ ونيةٌ واتباع سُنَّة[(٢)].

٤ ـ وتارةً يقولون: الإيمان: قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن أورد التعريفات الثلاثة الأول: «وكل هذا صحيح»[(٤)]، وعلل ذلك بقوله[(٥)]:

---

(١) الصارم المسلول ص٥١٩ ـ ٥٢٠، بتصرف.

(٢) هذه التعريفات الثلاثة أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الإيمان. انظر: ص١٦٢.

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٢).

(٤) كتاب الإيمان، لشيخ الإسلام ابن تيمية ص١٦٢.

(٥) كلام شيخ الإسلام نقلته بتصرف من كتابه الإيمان ص١٦٢ ـ ١٦٣.

«فمن قال: إن الإيمان قولٌ وعملٌ فمرداه قول اللسان والقلب وعمل القلب والجوارح».

وقول اللسان وعمل الجوارح معروفان.

وأما المقصود من قول القلب: فهو إقراره ومعرفته وتصديقه.

وأما عمله: فهو انقياده لما صدَّق به.

ومن عبر عن الإيمان بهذا التعريف ليس مراده كل قول أو عمل، وإنما المراد ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال.

كما أن تعبير بعض السلف بهذه العبارة في تعريف الإيمان إنما جاء في مَعرِض الرَّد على المرجئة[١]، الذين جعلوه قولاً فقط، فقال بعض السلف رداً عليهم: بل قولٌ وعمل[٢].

وأما من عَّرفه بقوله: هو قول وعمل ونية، فمقصوده بزيادة لفظ «ونية»: أن القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان.

وأما العمل فقد لا يُفهم منه النية فزاد ذلك[٣].

وأما من عرَّفه بأنه قول وعمل ونية واتباع سُنَّة، فقد زاد لفظة «واتباع سُنَّة»، لأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السُّنَّة[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية واتباع سُنَّة.

---

(١) المرجئة، هم الذين أرجأوا العمل عن مسمى الإيمان وهم خمس طوائف تقدم ذكرهم.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الناس لهم في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال:

١ - فالذي عليه السلف والفقهاء والجمهور أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً.

٢ - وقيل: بل مسماه اللفظ، والمعنى ليس جزء مسماه، بل هو مدلول مسماه، وهذا قول كثير من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم وطائفة من المنتسبين الى السُّنَّة، وهو قول النحاة لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ.

٣ - وقيل: مسماه هو المعنى وإطلاق الكلام على اللفظ مجاز لأنه دال عليه وهذا قول ابن كلاب ومن اتَّبعه.

٤ - وقيل: بل هو مشترك بين اللفظ والمعنى وهو قول بعض المتأخرين من الكلابية، ولهم قولٌ ثالثٌ يروى عن أبي الحسن: أنه مجاز في كلام الله حقيقة في كلام الآدميين» كتاب الإيمان ص١٦٢.

(٣) كتاب الإيمان ص١٦٣.

(٤) كتاب الإيمان ص١٦٣.

لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر.

وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق.

وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سُنَّة فهو بدعة»[١].

وأجمع التعاريف الواردة وأشملها هو: أن الإيمان قولٌ باللسان واعتقادٌ بالجنان وعملٌ بالجوارح يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وهذا التعريف هو الذي يميز قول السلف في مُسمَّى الإيمان عن قول غيرهم من الفرق[٢]، ولهذا كان هذا التعريف هو أجمع التعاريف الواردة عن السلف وأكثرها دقة في بيان قولهم.

## ❋ الجانب الثالث: دلالة اسم الإيمان:

تتحدد دلالة اسم «الإيمان» بحسب سياق الكلام الذي تُستعمل فيه هذه اللفظة، فلفظ «الإيمان» إما أن يستعمل:

١ ـ **مطلقاً**: أي: يذكر مطلقاً عن لفظ «العمل» و«الإسلام».

٢ ـ **أو مُقيّداً**: فتارةً يُقْرَنُ بالعمل الصالح، وتارةً يُقْرَنُ بالإسلام.

---

(١) كتاب الإيمان ص١٦٣.

(٢) الذين خالفوا السلف في مُسمَّى الإيمان هم:

أ ـ المرجئة بطوائفهم الخمس:

١ ـ الجهمية: وقالوا: الإيمان هو معرفة القلب فقط أي: المعرفة الفطرية التي هي المعرفة بربوبية الله.

٢ ـ الأشاعرة: وقالوا: الإيمان هو التصديق فقط أي: التصديق بما جاء به النبي ﷺ من عند الله.

٣ ـ الماتريدية: وقولهم في الإيمان مثل قول الأشاعرة.

٤ ـ الكرامية: قالوا: الإيمان قول باللسان فقط.

٥ ـ مرجئة الأحناف (أو مرجئة الفقهاء) قالوا: الإيمان قولٌ باللسان وتصديقٌ بالجنان. وهو قول الكلابية. وكل هذه الطوائف الخمسة أخرجت العمل عن الإيمان.

ب ـ الخوارج: قالوا: الإيمان قولٌ واعتقادٌ وعملٌ ولكنهم يُكفِّرون من أخلَّ بشيءٍ من هذه الثلاثة، ويقولون بأنه كافر في الدنيا وفي الآخرة خالد في النار.

ج ـ المعتزلة: وقالوا بقول الخوارج إلا أنهم يقولون: إنه في الدنيا في منزلة بين منزلتين، بمعنى أنه ليس بمؤمنٍ ولا كافر، واتفقوا معهم في باقي الأمور.

انظر تفاصيل هذه الأقوال: في كتاب الإيمان، لابن تيمية، والجزء السابع من مجموع الفتاوى، وشرح العقيدة الطحاوية ص٣٧٣ ـ ٣٩٢، وكتاب النبوات ص١٩٩.

فإذا استعمل مطلقاً: «فجميع ما يحبه الله ورسوله من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة، يدخل في مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة ـ من الصحابة والتابعين وتابعيهم ـ الذين يجعلون الإيمان قولاً وعملاً، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويدخلون جميع الطاعات ـ فرضها ونفلها ـ في مسماه»(١).

ويلاحظ هنا أن لفظ «الإيمان» على هذا الاستعمال يكون مرادفاً للفظ «العبادة»، والعبادة كما هو معروفٌ هي: اسمٌ جامعٌ لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الظاهرة والباطنة.

ومن استعمال الشارع للفظ الإيمان بهذا المعنى ما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضعٌ وسبعون شعبة أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»(٢).

فالإيمان في هذا الحديث شمل جميع أمور الدين بما في ذلك أمور الإسلام.

ومن هذا الاستعمال أيضاً ما جاء في حديث عبد الله بن عباس ﷺ: أن وفد عبد القيس لما أتوا النبي ﷺ أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع: أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: «**أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟** قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: **شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخُمس...**» الحديث(٣).

فلفظ الإيمان استعمل في الحديث مطلقاً، فدخل فيه الأمور الظاهرة مع أنها من أمور الإسلام كما جاء في حديث جبريل المشهور.

وأما إذا استعمل اسم الإيمان مُقيّداً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه واللفظ له: كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان. انظر: فتح الباري (١/ ١٢٩) (ح٥٣)، وأخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء إليه (١/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وبيان خصاله (١/ ٢٩). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل بلفظ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث». انظر: فتح الباري (١/ ١١٤)، (ح٥٠).

وقول النبي ﷺ في حديث جبريل المشهور: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره**»(١).

فهنا قد يقال: إنه متناول لذلك وإن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ وَإِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۖ﴾ [الأحزاب: ٧].

وقد يقال إن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران كلفظ الفقير والمسكين، فإن أحدهما إذا أُفرد تناول الآخر، وإذا جُمِع بينهما كانا صنفين، كما في آية الصدقة، ولا ريب أن فروع الإيمان مع أصوله كالمعطوفين، وهي مع جميعه كالبعض مع الكل»(٢).

قلت: إن القول بأن عطف ذلك عليه من باب عطف الخاص على العام ينطبق على الآية وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٧]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ٦٣﴾ [يونس: ٦٣].

والقول بأن دلالة الاسم تنوعت بالإفراد والاقتران ينطبق على حديث جبريل حيث ذكر الإسلام والإيمان فأصبح كل واحدٍ منهما يختص بأمورٍ معينةٍ، فالإسلام اختص بالأمور الظاهرية، والإيمان اختص بالأمور الاعتقادية الباطنية.

«فلفظ الإسلام والإيمان إذا أُفرد كل واحد من الاسمين دخل في مُسمَّى الآخر إما تضمناً وإما لزوماً، ودخوله فيه تضمناً أظهر، وكون أحدهما لا يدخل في الآخر عند الاقتران لا يدل على أنه لا يدخل فيه عند انفراد الآخر، وهذه قاعدة جليلة من أحاط بها زالت عنه إشكالات كثيرة أشكلت على كثيرٍ من الناس»(٣).

### خلاصة القول:

إن اسم الإيمان إذا أفرد: تناول جميع أمور الدين الظاهرة والباطنة كما في حديث الشعب.

وإذا اقترن اسم الإيمان مع الإسلام دلَّ الإيمان على الأمور الباطنة ودل الإسلام

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب الإيمان ما هو وبيان خصاله (١/ ٢٩). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل بلفظ: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث». انظر: فتح الباري (١/ ١١٤)، (ح٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٤٧ ـ ٦٤٨).

على أمور الدين الظاهرة كما في حديث جبريل.

وإذا اقترن العمل مع الإيمان: فهو من باب عطف الخاص على العام[١]، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

## * الجانب الرابع: أقوال الناس في مُسمَّى الإيمان:

اختلف الناس في مسألة مسمى الإيمان:

فهناك من قال: «**إن الإيمان قول واعتقاد وعمل يزيد وينقص**»[٢].

وهناك من قال: «**إن الإيمان قول واعتقاد وعمل لكن لا يزيد ولا ينقص**»[٣].

وهناك من قال: «**إن الإيمان هو المعرفة**»[٤].

وهناك من قال: «**إن الإيمان قول اللسان**»[٥].

وهناك من قال: «**إن الإيمان هو التصديق**»[٦].

---

(١) قال شارح الطحاوية: «اعلم أن عطف الشيء على الشيء يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذكر لهما، والمغايرة على مراتب:
١ ـ أعلاها: أن يكونا متباينين ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءاً منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣﴾ [آل عمران: ٩٢]، وهذا هو الغالب.
٢ ـ ويليه: أن يكون منهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٤٢﴾ [البقرة: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢].
٣ ـ **الثالث**: عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقال تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ﴾ [الأحزاب: ٧]، وفي مثل هذا وجهان: أحدهما: أن يكون داخلاً في الأول، فيكون مذكوراً مرتين. والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلاً فيه هنا وإن كان داخلاً فيه منفردا كما قيل في لفظ «الفقراء والمساكين» ونحوهما، تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.
٤ ـ **الرابع**: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] من سورة غافر. شرح العقيدة الطحاوية ص٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٢) انظر: كتاب الإيمان، للقاسم بن سلام ص١٠ و٤٤.

(٣) انظر: كتاب التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ص٤٣، وكتاب الملل والنحل، (١/ ١٤١).

(٤) انظر: كتاب السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٠٥).

(٥) انظر: كتاب الإيمان، لابن تيمية ص٣٠٣، وكتاب الرَّوضُ البَاسمْ في الذَّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِم (١/ ٢٤٠).

(٦) انظر: كتاب رسالة السِّجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص٢٧٣.

وهناك من قال: «**إن الإيمان هو التصديق والقول**»[١].

هذه جملة أقوال، والمسألة تحتاج إلى شيءٍ من البيان والتوضيح والبسط.

ونأتي أولاً إلى قول أهل السُّنَّة: «إن الإيمان قولٌ وعملٌ، وعملٌ وقول ونية وإصابة يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله وينقص حتى لا يبقى منه شيء».

فإن الناظر إلى هذا الإنسان باعتبار ما يجب عليه تجاه ما أخبر الله به وما أمر الله تعالى به؛ فنصوص الشرع لا تخرج عن أمرين: إما أخبارٌ وإما أوامر؛ فالأخبار حقها التصديق بأن تُصدق بها، والأوامر حقها أن تعمل بها، كما جاء في الحديث: «**إذا أمرتكم بأمرٍ فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن نهيٍ فانتهوا**»[٢].

فأنت مأمورٌ بأن تتبع، وأن تعمل بهذه الأوامر بحسب ما يأتي من حكم عليها، فهذه الأمور؛ أي: الوحي تأتي لهذا الإنسان، وأول ما تأتي إليه في باطنه؛ لأنه لا بد وأن يعلم أن الصلاة مثلاً ركنٌ من أركان الإسلام، ثم إذا جئت إلى الصلاة تجد أن منها فرائض ومنها نوافل، ثم أن هذه النوافل منها سنن رواتب ومنها غير ذلك، فهذا أول ما يقابله بالعلم.

فإذاً، هذا الإيمان سيخاطب هذا الباطن في الإنسان، وأول ما يخاطب أن يصدق بما أخبر الله به.

**والثاني**: أن ينقاد لأمر الله، فلا بد أن يحصل الانقياد والتسليم لأوامر الله، فليس لك حق الاعتراض أن تقول: لا بدل خمس صلوات نجعلها ثلاثة أو نجعلها ستة، فهي خمس صلوات في اليوم الليلة لا بد من أدائها في أوقاتها، فأصبح عليه أن يصدق وعليه أن ينقاد.

ومعلومٌ أن هنا ثلاثة جوانب:

**الجانب الأول**: القلب، والقلب يشمل أمرين:

يشمل جانب العلم، ويشمل جانب الإرادة هذا القلب.

**والجانب الثاني**: جانب اللسان.

**والجانب الثالث**: جانب الجوارح.

فهناك قول القلب، وعمل القلب، وقول اللسان، وعمل اللسان، وهناك عمل

---

(١) انظر: كتاب الفقه الأكبر ص٥، وكتاب لوامع الأنوار البهية (١/٤١٦).

(٢) رواه البخاري (٤/٤٢٢)، ومسلم (٧/٩١)، وأحمد (٢/٢٥٨).

الجوارح فهذه خمسة، فإذا جئت إلى قول القلب فهذا هو العلم الذي هو التصديق، فعليه أن يعلم هذه الأشياء ويصدق بها، هذا الواجب الأول على القلب، والقلب هو الباطن، والباطن مجموع الأمرين وهذه هي العقيدة.

* * *

**«فيكون أصله التصديق والإقرار والأعمال»، وذكر الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه، وقال: قولنا: إنه يزيد وينقص.**

## الشرح

**أشار إلى الجانبين:**

**الجانب الأول: قوله: «أصله التصديق»**؛ فالتصديق واجبٌ على الإنسان لكي يكون مؤمناً، وهذا وحده لا يكفي، فلو قال قائل: أنا أعلم أن الصلوات خمس وهي كذا وكذا وهيئتها كذا لكن لن أصلي، فهو بهذا لا يكون مؤمناً إذ لا بد من الجانب الثاني.

**والجانب الثاني: قوله: «والإقرار والأعمال»**؛ هو انقياد القلب، فهذه الإرادة لا بد أن تنقاد لهذه الأخبار وهذه الأوامر، ولذلك يأتي عمل القلب، والقلب أعماله كثيرة، منها مثلاً الإخلاص، والمحبة، والخوف، والرجاء، والتوكل، والإنابة، والخشية، والتقوى، ولذلك النبي ﷺ لما ذكر التقوى قال: «**التقوى هاهنا التقوى هاهنا التقوى هاهنا** وأشار بيده على صدره»[1]، فهذه أعمال القلوب، وهي التي تنطلق إلى سائر الجوارح.

وأما قول اللسان وعمل اللسان، فقول اللسان جعله العلماء النطق بالشهادتين لأن هذا هو الفيصل بين الإسلام والكفر، «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله**»[2]، فأول ما يدخل الإنسان في الإسلام يُطالب بعد تطهره بالنطق بالشهادتين، فهذا يسميه العلماء: قول اللسان، فجعلوه في النطق بالشهادتين.

---

(١) انظر: صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله برقم (٢٥٦٥)، وأحمد (٧٦٧٠).

(٢) انظر: صحيح البخاري كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم برقم (٢٥)، ومسلم كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: «لاإِلَٰهَ إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها ووكلت سريرته إلى الله تعالى، وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام واهتمام الإمام بشعائر الإسلام، برقم (٢٥).

وأما عمل اللسان: فمنه قراءة القرآن وتلاوته، وذكر الله ﷻ، والتسبيح، والتهليل هذا كله عمل اللسان.

وأما أعمال الجوارح، فمنها الركوع والسجود والصوم والجهاد وغض البصر وغيرها فهذه أعمال الجوارح، وهذا كله هو الذي يُسمى إيماناً عند أهل السُّنَّة.

وقوله: «وذكر الخلاف في زيادة الإيمان ونقصانه. وقال: قولنا: إنه يزيد وينقص».

أهل السُّنَّة يؤمنون أن الإيمان يزيد وينقص، ومن الأدلة على ذلك:

### ❊ أولاً: أدلة زيادة الإيمان ونقصانه من القرآن[1]:

لقد جاء في كتاب الله ﷻ نصوص كثيرة تدل على زيادة الإيمان ونقصانه وأن أهله مُتفاضلون فيه بعضهم أكمل إيماناً من بعض، فمنهم السابق بالخيرات، ومنهم المقتصد، ومنهم الظالم لنفسه، ومنهم المحسن، ومنهم المؤمن، ومنهم المسلم، ليسوا في الدين سواء في مرتبة واحدة؛ بل فضل الله بعضهم على بعض ورفع بعضهم فوق بعض درجات.

وقبل الشروع في ذكر هذه الأدلة القرآنية الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه، أودّ التنبيه على نقطة هامة، وهي:

أن كل دليلٍ دلَّ على زيادة الإيمان فهو يدل على نقصانه، وكذا العكس، فما دلَّ على نقصان الإيمان فهو يدل على زيادته؛ فالآيات التي أوردها هنا وظاهرها الدلالة على زيادة الإيمان فقط، فهي تدل على نقص الإيمان باللزوم، وذلك لأن الزيادة تستلزم النقص، ولأن ما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقص، ولأن الزيادة لا تكون إلا عن نقص.

ولهذا، فإنَّا نجد أهل العلم كثيراً ما يستشهدون بأدلة زيادة الإيمان على نقصانه وكذا العكس للأسباب المتقدمة، وتأمَّل ـ مثالاً على ذلك ـ صنيع البخاري في «صحيحه» فقد أورد بعض الآيات المصرحة بزيادة الإيمان في باب زيادة الإيمان ونقصانه، مستدلّاً بها على الزيادة والنقصان معاً.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن كان قبل زيادته ـ أي: الإيمان ـ تامّاً فكما يزيد كذا ينقص»[2].

---

(١) المصدر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، للدكتور عبد الرزاق البدر ص٣٥.

(٢) رواه الخلال في السُّنَّة (٢/ ٦٨٨، ح ١٠٣٠).

فمن الأدلة:

- قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].
- وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال: ٢].
- وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِۦٓ إِيمَـٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾ [التوبة: ١٢٤].
- وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَـٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَـٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾﴾ [الأحزاب: ٢٢].
- وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ ۗ﴾ [الفتح: ٤].
- وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَـٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا ۙ﴾ [المدثر: ٣١].
- وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴿١٧﴾﴾ [محمد: ١٧].

### * ثانياً: الأدلة من السُّنَّة على زيادة الإيمان ونقصانه:

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يَنْتَهِبُ نُهبَةً يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن**»[(١)].
- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضعٌ وسبعون أو بضعٌ وستون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبةٌ من الإيمان**»[(٢)].

ففي هذا الحديث: «بيانٌ أن الإيمان الشرعي اسمٌ لمعنًى ذي شُعبٍ وأجزاء، له أعلى وأدنى؛ فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي جملة أجزائها؛ كالصلاة الشرعية لها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥/١١٩، ١٠/٣٠، ١٢/٥٨، ١٢/١٤ فتح)، ومسلم (٢/٤١ نووي).
(٢) أخرجه البخاري (١/٥١ فتح)، ومسلم (٢/٦ نووي) وهذا لفظ مسلم.
(٣) معالم السنن، للخطابي (٧/٤٣، ٤٤).

وهذه الشعب متفاوتة ليست على درجةٍ واحدةٍ في الفضل؛ بل بعضها أفضل من بعض، كما هو ظاهر لفظ الحديث في قوله: «أعلاها» وقوله: «أدناها»، فشعب الإيمان منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعاً كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعاً كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً منها ما يقرب من شعبة الشهادتين، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى»[١].

وقال الشيخ العلامة ابن سعدي بعد ذكره لحديث أبي هريرة: «وهذا صريح في أن الإيمان يزيد وينقص بحسب زيادة هذه الشرائع والشعب، واتصاف العبد بها أو عدمه، ومن المعلوم أن الناس يتفاوتون فيها تفاوتاً كثيراً، فمن زعم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فقد خالف الحس، مع مخالفته لنصوص الشرع كما ترى»[٢].

• حديث أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا إيمان لمن لا أمانة له»**[٣].

فهذا الحديث دليل على أن من لا أمانة له، فقد نقص فيه شيء من واجبات هذا الدين، فيذهب عنه كمال الإيمان الواجب وتمامه، ويكون بذلك مؤمناً ناقص الإيمان[٤].

يوضح الاستدلال بهذا الحديث ويبينه ما جاء عن عروة بن الزبير رحمه الله أنه قال: «ما نقصت أمانة عبد قط إلا نقص إيمانه»[٥]، فنقص الأمانة في العبد دليلٌ على نقص الإيمان وضعفه فيه.

• ولهذا لما سئل الإمام أحمد رحمه الله مرة عن نقصان الإيمان احتج بهذا، قال الفضل بن زياد: سمعت أبا عبد الله وسئل عن نقص الإيمان فقال: حدثنا وكيع عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال: «ما انتقصت أمانة رجل إلا نقص إيمانه»[٦].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز ص٣٢٢.

(٢) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان ص١٤.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣/١٣٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١/١١) وفي الإيمان ص٥، وابن حبان في صحيحه (١/٢٠٨ الإحسان)، والبغوي في شرح السُّنَّة (١/٧٥)؛ وقال البغوي: هذا حديث حسن وصححه الألباني في تحقيقه للإيمان، لابن أبي شيبة.

(٤) انظر: الفتاوى (١١/٦٥٣).

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١١/١٢) وفي الإيمان ص٦، وعبد الله في السُّنَّة (١/٣٦٨) والخلال في السُّنَّة (ق ١٥٩/ب)، والآجري في الشريعة ص١١٨) والبيهقي في الشعب (١/١٩٧)، وابن بطة في الإبانة برقم (١١٤١).

(٦) رواه الخلال في السُّنَّة برقم (٧٨٩)، والآجري في الشريعة ص١١٨، وابن بطة في الإبانة برقم (١١٤٨).

• حديث أبي سعيد الخدري ﵁، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: **«من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»**[١].

فبيَّن النبي ﷺ في هذا الحديث مراتب إنكار المنكر، وأنه حسب الاستطاعة فإما أن يغير باليد أو باللسان أو بالقلب، بمعنى يكرهه بقلبه، وهذه المراتب الثلاث للإنكار يقوم بها المكلف على قدر استطاعته، ولا شك أن المرتبة الأخيرة باستطاعة جميع المكلفين، فمن رأى المنكر ولم يكرهه بقلبه وهو يعلم أنه منكر فإن هذا يكون علامة على ضعف إيمانه.

وقد احتج بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه النسائيُّ في سننه فبوب له بـ«باب تفاضل أهل الإيمان»[٢].

وابن منده في كتابه «الإيمان» فقال: «ذكر خبر يدل على أن الإيمان قولٌ باللسان واعتقادٌ بالقلب وعملٌ بالأركان يزيد وينقص»[٣]، ثم ذكر حديث أبي سعيد ﵁.

وبوب له النووي في شرحه لمسلم بـ«باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص...»[٤].

## ❁ ثالثاً: أقوال السلف الصالح في زيادة الإيمان ونقصانه[٥]:

لقد جاء عن السلف الصالح آثار كثيرة قرروا فيها ما جاء في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ من حججٍ ودلالاتٍ على زيادة الإيمان ونقصانه، فبينوا رحمهم الله أن الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وكثرة العبادة والمداومة عليها، وينقص باللهو والغفلة والمعصية والتقصير في فعل الطاعة؛ بل لقد حكى إجماعهم واتفاقهم على ذلك غير واحد من أهل العلم.

قال يحيى بن سعيد القطان: «ما أدركت أحداً من أصحابنا، إلا على سُنَّتنا في الإيمان، ويقولون: الإيمان يزيد وينقص»[٦].

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٢٢ نووي).
(٢) سنن النسائي (٨/ ١١).
(٣) الإيمان، لابن منده (٢/ ٣٤١).
(٤) شرح صحيح مسلم، للنووي (٢/ ٢١)، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية (٣/ ٣٤٣).
(٥) المصدر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه ص١٠٦ ـ ١٠٧.
(٦) رواه ابن هاني في مسائل الإمام أحمد (٢/ ١٦٢)، وذكر نحوه الذهبي في السير (٩/ ١٧٩) في ترجمة يحيى بن سعيد.

وقال الإمام عبد الرزاق الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقيت اثنين وستين شيخاً، . . . فذكر عدداً منهم ثم قال: كلهم يقولون: الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص»[(١)].

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلَّام: «هذه تسمية من كان يقول الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص، . . . فسمى أكثر من مائة وثلاثين رجلاً من أهل العلم من الصحابة وغيرهم. . ثم قال: هؤلاء كلهم يقولون: الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص، وهو قول أهل السُّنَّة، والمعمول به عندنا»[(٢)].

وقال إمام أهل السُّنَّة والجماعة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع سبعون رجلاً من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السُّنَّة التي توفي عليها رسول الله ﷺ. . فذكر أموراً منها: الإيمان قولٌ وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية»[(٣)].

وقال أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً يختلف في أن الإيمان قولٌ وعمل، ويزيد وينقص»[(٤)].

## ❋ رابعاً: الأقوال المخالفة لقول أهل السُّنَّة والجماعة في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه:

### القول الأول: قول من قال: الإيمان يزيد وتوقف في النقصان.

جاء عن الإمام مالك رحمه الله تعالى في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه روايتان، قال في إحداهما: إن الإيمان يزيد أما النقصان فتوقف فيه وطلب من السائل أن يكف عن السؤال عنه؛ لأنه لم يجد عليه دليلاً من كتاب الله.

---

(١) رواه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٥/٩٥٨ ح ١٧٣٧).

(٢) رواه ابن بطة في الإبانة (٢/٨١٤ برقم ١١١٧)، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب الإيمان ص٢٩٣ ـ ٢٩٥.

(٣) رواه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد ص٢٢٨، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/١٣٠) بلفظ: أجمع تسعون. . . إلخ.

(٤) ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٤٧)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦) وعزواه للالكائي في السُّنَّة، وصححا إسناده، قلت: وهو في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، للالكائي المطبوع (٥/ ٨٨٩ رقم ١٥٩٧) بنحوه، وليس فيه ويزيد وينقص، فلعل هذه اللفظة سقطت من المطبوع، أو أن الحافظ والزبيدي اطلعا على نسخة اشتملت على ما حكياه.

أما الرواية الأخرى: فقد جاءت عنه من طرق متعددة صحيحة، قال فيها: إن الإيمان يزيد وينقص، كقول أهل السُّنَّة والجماعة سواء[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن، ولم يجدوا ذكر النقص، وهذا إحدى الروايتين عن مالك»[(٢)].

**القول الثاني: قول من قال: الإيمان يزيد ولا ينقص.**

وهذا قول طائفة من الأشاعرة، رواية عن أبي حنيفة، والغسانية، والنجارية، والإباضية.

**أما قول الطائفة من الأشاعرة:** فقد أشار إليه البغدادي في «أصول الدين» فقال: «وأما من قال: إنه التصديق بالقلب[(٣)] فقد منعوا من النقصان فيه، واختلفوا في زيادته فمنهم من منعها ومنهم من أجازها»[(٤)].

**وأما الرواية عن أبي حنيفة:** أن الإيمان يزيد ولا ينقص، فقد ذكرها غير واحدٍ ممن كتب في المقالات، من طريق غسان وغيره عن أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال الأشعري: «فأما غسان وأكثر أصحاب أبي حنيفة فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الإيمان هو الإقرار والمحبة لله والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه وأنه يزيد ولا ينقص»[(٥)].

وقال الزبيدي: «وحكى غسان وجماعة من أصحاب أبي حنيفة أنه يزيد ولا ينقص»[(٦)].

**وأما الغسانية:** فقد ذكر البغدادي عن الغسانية، وهم أتباع غسان المرجئ أن من أقوالهم: أن الإيمان يزيد ولا ينقص، ثم قال: وزعم غسان هذا في كتابه أن قوله في هذا الكتاب كقول أبي حنيفة»[(٧)].

**وأما النجارية:** فلهم أصولٌ باطلةٌ جانبوا فيها الحق وفارقوه منها قولهم: إن

---

(١) انظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه ص٢٧٧ -٢٩٠ وقد ناقش هذا القول بالتفصيل.
(٢) الفتاوى (٧/٥٠٦).
(٣) القول بأن الإيمان هو التصديق هو قول الأشاعرة.
(٤) أصول الدين ص٢٥٢.
(٥) مقالات الإسلاميين ص١٣٩.
(٦) إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦).
(٧) الفرق بين الفرق ص٢٠٣. وانظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري ص١٣٩، والتبصير في الدين، للإسفراييني ص٩٨، والفرق بين الفرق، للبغدادي ص٢٠٣.

الإيمان يزيد ولا ينقص، وقد حكى ذلك عنهم غير واحدٍ ممن كتب في مقالات الفرق كالأشعري والإسفرائيني والبغدادي وغيرهم[(١)].

**وأما الإباضية:** فقد ذكر أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي من الإباضية في كتابه «مشارق أنوار العقول»: «الإيمان بالمعنى الشرعي الذي هو أداء الواجبات مطلقاً ليس ينقص نظراً إلى إيمان كل مؤمن، فإنه في ذاته غير متفاوت بالنسبة إلى إيمان غيره»[(٢)].

**القول الثالث: قول من قال: الإيمان لا يزيد ولا ينقص.**

لقد قال بهذا القول طوائف كثيرة من أهل الكلام والإرجاء، والتجهم، وممن نسب له هذا القول:

- **أبو حنيفة وأصحابه.**

لقد اشتهر عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغفر له أنه يقول بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، واستفاض هذا عنه، بحيث لا يدع مجالاً للشك أو التردد في نسبته إليه، ويمكن أن أبرز أهم الأسباب المؤكدة لصحة نسبة هذا القول إليه في النقاط التالية:

١ ـ إن عامة كتب الفرق والمقالات تنسب هذا القول إليه؛ كـ«المقالات» لأبي الحسن الأشعري، و«الفَرْق بين الفِرَق للبغدادي»، و«المِلَلِ والنِحَلِ» للشهرستاني، وغيرها[(٣)].

٢ ـ إن الكتب المؤلفة في العقيدة والمنسوبة إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ تذكر هذا القول؛ كـ«الفقه الأكبر»، و«كتاب العالم والمتعلم»، و«الوسيطين الصغير والكبير» و«الوصية» ورسالته إلى البتي[(٤)].

وهذه الكتب إن لم يصح نسبتها جميعاً إليه، فلا بد أن يصح نسبة بعضها أو واحد منها على أقل تقدير إليه، وعلى كلٍّ إن لم يصح لا هذا ولا ذاك فإن هذه الكتب مطبوعة متداولة، وقد احتفى بها الأحناف شرحاً ونشراً ونقلاً، فهي عند

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص١٣٦، والتبصير في الدين ص١٠١، والفرق بين الفرق ص٢٠٨، والفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٥٤٦).
(٢) مشارق الأنوار ص٣٥ ـ ٣٦.
(٣) المقالات ص١٣٩، الفَرْق بين الفِرَق ص٢٠٣، ونقله عنه الزبيدي في الإتحاف (٢/ ٢٦٥)، الملل والنحل (١/ ١٤١).
(٤) انظر: فيض الباري، للكشميري (١/ ٥٩).

عامتهم مُسلَّم بما فيها، وقد شرح بعضها شروح مطولة عديدة، ونقل منها نقولٌ متكاثرة، واعتُمِد على ما فيها من عقائد[1].

• **ومن قال بهذا القول: الجهمية.**

ومن مقولاتهم الفاسدة وآرائهم المنحرفة زعمهم أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل أهله فيه.

قال الأشعري: «وزعمت الجهمية أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل أهله فيه»[2].

وقال الشهرستاني: «قال: أي الجهم: والإيمان لا يتبَّعض؛ أي: لا ينقسم إلى عقد وقول وعمل، قال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمطٍ واحد، إذ المعارف لا تتفاضل»[3].

وجَهْمٌ وأتباعه إنما قالوا بهذا القول لأن الإيمان عندهم مجرد التصديق، فمن صدَّق بقلبه فهو عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن تكلم بالكفر، وسب الله ورسوله ﷺ وسخر بالدين، وأحل المحرمات، وفعل غير ذلك من الأمور التي هي كفرٌ بواح.

والتصديق عندهم يتساوى فيه العباد، ولا يقبل الزيادة والنقصان فهو إما أن يعدم وإما أن يوجد، ولا يقبل التبعض، فإذا ذهب بعضه ذهب كله، ولا يتفاضل الناس فيه، فإيمان الملائكة والأنبياء والصدِّيقين وإيمان فساق الأمة وأهل الخنا والفجور سواء[4].

• **ومن قال بهذا القول: الخوارج والمعتزلة.**

ذهبت الخوارج والمعتزلة مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في تعريف الإيمان من حيث أنه شامل للأعمال والأقوال والاعتقادات، إلا أنهم فارقوا أهل السُّنَّة والجماعة بقولهم: إن الإيمان كلٌّ واحدٌ لا يتجزأ إذا ذهب بعضه ذهب كله، وأنه لا يقبل التبعض.

ومن هنا كان الإخلال بالأعمال وارتكاب الكبائر عندهم مُخرِجاً من الإيمان كلية، على خلافٍ بينهم في تسميته كافراً؛ فالخوارج قطعوا بكفره، ونازعهم المعتزلة في الاسم وقالوا: نحن لا نسميه مؤمناً ولا كافراً، وإنما هو في منزلة بين المنزلتين؛ أي: بين منزلة الإيمان والكفر، وإن كانوا قد اتفقوا جميعاً أنه يوم القيامة خَالدٌ

---

(١) انظر: كتاب زيادة الإيمان ونقصانه ص٣١٨ ـ ٣١٩.

(٢) المقالات ص١٣٢.

(٣) الملل والنحل (١/ ٨٨).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٢).

مُخلَّدٌ في نار جهنم[١].

قال شيخ الإسلام: «قالت الخوارج والمعتزلة: قد علمنا يقيناً أن الأعمال من الإيمان فمن تركها فقد ترك بعض الإيمان، وإذا زال بعضه زال جميعه؛ لأن الإيمان لا يتبعَّض ولا يكون في العبد إيمان ونفاق، فيكون أصحاب الذنوب مُخلدين في النار إذ كان ليس معهم من الإيمان شيء»[٢].

وأصل غلط هؤلاء ومنشأ ضلالهم كما قال شيخ الإسلام: «أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقّاً للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم؛ بل إما لهذا وإما لهذا فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، وقالوا: «الإيمان هو الطاعة فيزول بزوال بعض الطاعة، ثم تنازعوا هل يخلفه الكفر على القولين ووافقتهم المرجئة والجهمية على أن الإيمان يزول كله بزوال شيء منه، وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل فلا يزيد ولا ينقص وقالوا: إن إيمان الفساق كإيمان الأنبياء والمؤمنين»[٣].

فهذه الشبهة هي التي أفسدت على هؤلاء قولهم؛ بل وعلى جميع المرجئة، كما قال شيخ الإسلام: «وإنما أوقع هؤلاء كلهم؛ أي: المرجئة بأقسامهم ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض؛ بل إذا ذهب بعضه ذهب كله، ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة أنه يتبعض وأنه ينقص ولا يزول جميعه»[٤].

وقال شيخ الإسلام: «وجماع شبهتهم في ذلك أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة، وكذلك الأجسام كالسكنجبين[٥] إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبين، قالوا: فإذا كان الإيمان مركباً من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها»[٦].

- **وممن قال بهذا القول: الأشاعرة والماتريدية:**

لقد ذهب جمهور الأشاعرة وجميع الماتريدية إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص،

---

(١) انظر: الفتاوى (٧/ ٢٢٣، ٢٥٧)، وشرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية ص١٣٧.

(٢) الفتاوى (١٣/ ٤٨).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية ص١٣٧، ١٣٨، وانظر الفتاوى (٧/ ٤٠٤).

(٤) شرح العقيدة الأصفهانية ص١٤٣، ١٤٤.

(٥) السكنجبين: شراب مركب من حامض وحلو ـ معرب ـ فارسيته: سركا انكبين، انظر المعجم الوسيط (١/ ٤٤٠).

(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٥١١).

لشُبَهٍ عقليةٍ وأدلة نظرية، وذهب بعض الأشاعرة إلى أن الإيمان يزيد وينقص[(١)].

قال الزبيدي: «وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزيد الإيمان ولا ينقص، واختاره أبو منصور الماتريدي ومن الأشاعرة إمام الحرمين وجمع كثير»[(٢)].

وقال ابن أبي شريف الحنفي: «وهذا القول ـ أي: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ـ اختاره من الأشاعرة إمام الحرمين وجمع كثير، وذهب عامتهم؛ أي: أكثر الأشاعرة إلى زيادته ونقصانه»[(٣)].

وقال الفرهاري: «مذهب الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ والمتكلمين من أهل السُّنَّة أنه لا يزيد ولا ينقص»[(٤)].

فالماتريدية لهم قولٌ واحدٌ في المسألة: وهو أن الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان، وأما الأشاعرة فلهم في المسألة قولان: فجمهورهم على أنه لا يقبل الزيادة والنقصان، وذهب بعضهم إلى أنه يقبلهما، والأشاعرة يعرِّفون الإيمان بأنه التصديق وحده، فلا يدخل فيه القول والعمل، فبحثهم هنا هو في التصديق هل يقبل الزيادة والنقصان أو لا؟

فالذين قالوا: لا يزيد ولا ينقص فبناء على أن الإيمان هو التصديق اليقيني الغير قابل للتفاوت، فإن نقص فنقصه شك وكفر، ولشبه أخرى.

ومن قال منهم: يزيد وينقص فللقطع بأن تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي ﷺ، واختاره النووي وعزاه التفتازاني في «شرح العقائد» لبعض المحققين وقال في «المواقف»: إنه الحق[(٥)].

---

(١) انظر: شرح مسلم، للنووي (١/١٤٨)، وفتح الباري، لابن حجر (١/٤٦)، وعمدة القاري، للعيني (١/١٣٦)، وتحفة القاري، للكاندهلوي ص٤٤، ومجموع شروح البخاري (١/ ١١٢)، والنبراس شرح العقائد ص٤٠٢، والمسامرة شرح المسايرة ص٣٦٧، وأصول الدين، للبغدادي ص٢٥٢، وأصول الدين، للبزدوي ص١٥٣، والاقتصاد، للغزالي ص٢٠٨، والمواقف، للإيجي ص٣٨٨، والإنصاف، للباقلاني ص٨٦، والإرشاد، للجويني ص٣٣٥ وغيرها.

(٢) إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦).

(٣) المسامرة ص٣٦٧.

(٤) النبراس شرح العقائد ص٤٠٢.

(٥) انظر: شرح مسلم، للنووي (١/١٤٢)، وشرح العقائد النسفية، للتفتازاني ص١٢٦، والمواقف، للإيجي ص٣٨٨، وانظر: إرشاد الساري، للقسطلاني (١/١١٢) ضمن مجموع شروح البخاري.

## ❁ خامساً: ثمرة الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه:

فمسائل الأسماء لها تناول معين لدى الفرق، ومسائل الأحكام لها تناول معين لدى الفرق، وهذه مسائل يطول شرحها لكن لعل ما أشرنا إليه يُبين ما مدى صفاء عقيدة أهل السُّنَّة وأن الإيمان عندهم قولٌ واعتقادٌ وعمل يزيد وينقص، زيادته بالطاعات ونقصانه بالمعاصي.

وزيادة الإيمان ونقصانه أمرٌ يراه الإنسان من نفسه، فقد يكون حاله اليوم من الإيمان أحسن من حاله في الأمس، أو قد يكون حاله في الأمس أحسن من حاله في هذا اليوم؛ فالإيمان فيه زيادة ونقص، فيزيد إلى ما شاء الله، وينقص أحياناً حتى يزول هذا الإيمان ولا يبقى منه شيء، ويُصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً.

والقول: إن الإيمان يزيد وينقص في اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، يترتب عليه أمورٌ كثيرةٌ في مسائل الأحكام، فهذه المسألة مرتبطة بحكم مرتكب الكبيرة.

فالقول بزيادة الإيمان ونقصانه له تعلق بمسألة حكم مرتكب الكبيرة، فأهل السُّنَّة لا يرون تكفير مرتكب الكبيرة دون الشرك الأكبر، ويقولون: إن صاحب الكبيرة مؤمنٌ بإيمانه فاسقٌ بمعصيته فلا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية.



**«قال: ثم كان الاختلاف في القرآن؛ مخلوقاً أو غير مخلوق. فقولنا وقول أئمتنا: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، وإنه صفة لله؛ منه بدأ قولاً وإليه يعود حكماً».**

## الشرح

صفة الكلام تأتي ـ من حيث الأهمية ـ بعد صفة العُلو لله ﷻ؛ لذلك اهتم بها أئمة السلف، وأكدوا على ثُبوتها لله تعالى حقيقة، وأوردوا في ذلك أدلة كثيرة، ودفعوا شبهات المعطلة من الجهمية والمعتزلة ومَن دَار في فَلَكهم القائلين بأنَّ الله خلق القرآن في غيره، وردوا كذلك على الكلَّابية الذين قالوا: القرآن حكاية عن كلام الله، وردوا ـ أيضاً ـ على الأشاعرة الذين قالوا: القرآن عبارة عن كلام الله.

فالمعطلة أرادوا بقولهم هذا: إسقاط قيمة الوحي؛ ليصبح لدى الناس خلل في اتباع الوحي، فأهل السُّنَّة يؤمنون بأن أول مصدر للتشريع هو وحي الله تعالى إلى رسوله ﷺ؛ أي: كلامه بحروفه ومعانيه، وأن الله تعالى قاله بحرفٍ وصوت.

ومن أركان الإيمان السِّتة: الإيمانُ بالكُتُبِ التي أنزلها اللهُ، كما دلَّ على ذلك قولُه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ١٣٦﴾ [النساء: ١٣٦]، وكذلك جاء في حديث جبريل عليه السلام، وفيه: «الإيمان، قال: **«أن تؤمن باللهِ، ومَلائكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليوم الآخِرِ، وتُؤمن بالقَدَرِ؛ خَيْرِه وشَرِّه»**[(١)].

ومن الإيمانِ بالكتب: الإيمانُ بِأَنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ.

والقرآنُ في الأصل: مصدر قرأ قراءةً وقرآناً؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨﴾؛ أي: قراءته، فهو مَصدر على وزن فُعلان ـ بالضم ـ كالغُفران والشُّكران[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) انظر: لسان العرب (١/ ١٢٩)، ومناهل العرفان، للزرقاني (١/ ٧).

وفي الاصطلاح هو: «كلام الله المُنَزَّل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ، المُعجز بلفظه ومعناه، المكتوب في المصاحف، المَنقول إلينا بالتواتر، المُتعبد بتلاوته، المَبدوء بسورة الفاتحة، المُختتم بسورة الناس»(١).

والقرآنُ كلامُ الله، وهو صِفَةٌ مِن صِفَاتِهِ ﷻ؛ قال تَعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وروي عن جَابِر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قَالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُ نفسَهُ فِي المَوْسِمِ؛ فَيَقُولُ: **«أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ؛ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»**(٢).

وَالذِي عَلَيهِ إجماعُ السَّلفِ الصَّالحِ مِنَ الصَّحابةِ رضي الله عنهم وَالتَّابعِينَ لَهم بِإحسَانٍ: أَنَّ القرانَ كلامُ اللهِ غَيرُ مَخلوقٍ؛ حُرُوفه وَمَعَانِيه، مُنَزَّلٌ مِن عِندِ اللهِ؛ نَزَلَ بِهِ جِبريلُ عليه السلام إِلَى نَبِيِّنَا ﷺ.

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله: «وَمَذْهَبُ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَخَلَفِهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ القُرْآنَ مِنْ جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ سَمِعَهُ مِن اللهِ ﷻ»(٣).

ثم قال: «الآثار مُتواترة عنهم ـ أي: عن الصحابة والتابعين ـ بأنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله، ولمَّا ظهر مَن قال: إنه مخلوق، قالوا ردّاً لكلامه: إنه غير مخلوق، ولم يريدوا بذلك أنه مُفترى، كما ظنه بعض الناس؛ فإن أحداً من المسلمين لم يَقل: إنه مفترى؛ بل هذا كفرٌ ظاهر يَعلمه كل مسلم، وإنَّما قالوا: إنه مخلوق خلقه الله في غيره، فردَّ السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنفوا في ذلك مصنفات متعددة، وقالوا: «منه بدأ وإليه يعود».

وأوَّل مَن عُرف أنه قال: مخلوق ـ الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان.

وأول مَن عُرف أنه قال: هو قديم عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم افترق الذين شاركوه في هذا القول؛ فمنهم مَن قال: الكلام معنى واحد قائم بذات الرَّبِّ، ومعنى القرآن كله والتوراة والإنجيل وسائر كتب الله وكلامه هو ذلك المعنى الواحد الذي لا يَتعدد ولا يتبعض، والقرآن العربي لم يتكلم الله به؛ بل هو مخلوقٌ خلقه في غيره.

---

(١) انظر: مناهل العرفان (١/ ١٠ ـ ١٣)، ومباحث في علوم القرآن، لمناع القطان ص٢٠ ـ ٢١، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١)، والحاكم (٢/ ٦٦٩) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال في المجمع (٦/ ٣٥): «رجاله ثقات».

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣٣).

وقال جمهور العقلاء: هذا القول معلوم الفساد بالاضطرار؛ فإنَّه مِن المعلوم بصريح العقل أن معنى (آية الكرسي) ليس معنى (آية الدَّيْن)، ولا معنى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ معنى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾؛ فكيف بمعاني كلام الله كله في الكتب المنزلة وخطابه لملائكته وحسابه لعباده يوم القيامة وغير ذلك من كلامه؟!

ومنهم مَن قال: هو حروف، أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته لم يَزل ولا يزال موصوفاً بها.

وكِلَا الحزبين يقول: إن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه لم يزل ولا يزال يقول: يا نوح، يا إبراهيم، يا أيها المزمل، يا أيها المدثر، ولم يقل أحد من السلف بواحد من القولين، ولم يقل أحدٌ من السلف: إنَّ هذا القرآن عبارة عن كلام الله، ولا حكاية له، ولا قال أحد منهم: إن لفظي بالقرآن قديم أو غير مخلوق، فضلاً عن أن يقول: إن صوتي به قديم أو غير مخلوق؛ بل كانوا يقولون بما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة من أن هذا القرآن كلام الله، والناس يَقرءونه بأصواتهم، ويكتبونه بمدادهم، وما بين اللوحين كلام الله، وكلام الله غير مَخلوق»[1].

وقالَ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي نونيتِهِ:

وَكَـذِلِـكَ الـقـرآنُ عَـيـنُ كَـلَامِـهِ الـ ... مَـسـمُـوع مِـنـهُ حَـقِـيـقَـةً بِـبَـيَـانِ

هُـوَ قَـولُ رَبِّـي كُـلُّـهُ لَا بَـعـضُـهُ ... لَـفـظـاً وَمَـعـنًـى مَـا هُـمَـا خَـلْـقَـانِ

تَـنـزِيـلُ رَبِّ الـعَـالَـمِـيـنَ وَقَـولُـهُ ... الـلَّـفـظُ وَالـمَـعـنَـى بِـلَا رَوَغَـانِ

وأما المعتزلة والجهمية فقالوا: القرآن كلام الله مخلوق؛ فهم أضافوا الكلام إلى الله من باب إضافة الوصف على حد قولهم: (ناقة الله).

ومن المتفلسفة مَن يزعم أن المعاني والحروف تأليفه؛ لكنها فاضت عليه كما يفيض العلم على غيره من العلماء.

وقال شيخُ الإسلام: «وَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ: أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَإِنَّمَا قَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ»؛ لِأَنَّ الجَهْمِيَّةَ ـ مِن المُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ ـ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهُ خَلَقَ الكَلَامَ فِي المَحَلِّ. فَقَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ»؛ أَيْ: هُوَ المُتَكَلِّمُ بِهِ؛ فَمِنْهُ بَدَأَ، لَا مِنْ بَعْضِ المَخْلُوقَاتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠١، ٣٠٢).

ﵟٱلۡقَوۡلُ مِنِّيﵞ [السجدة: ١٣]، وقال تعالى: ﵟوَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّﵞ [سبأ: ٦]، وقال تعالى: ﵟقُلۡ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلۡقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّﵞ [النحل: ١٠٢].

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «إِلَيْهِ يَعُودُ»: أَنَّهُ يُرْفَعُ مِن الصُّدُورِ وَالمَصَاحِفِ؛ فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ آيَةٌ وَلَا مِنْهُ حَرْفٌ، كَمَا جَاءَ فِي عِدَّةِ آثارٍ»[(١)].

وأمَّا قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنَّ هَذَا القُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ كَلَامُ اللهِ حَقِيقَةً، لَا كَلَام غَيْرِهِ» فيريدُ به شيخُ الإسلامِ: أنَّ اللهَ تكلَّمَ بالقرآنِ حقيقةً، وَأَنَّهُ لَيس بِكَلَامِ جبريل، وَلَا كلامِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

وفي قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَجوزُ إِطْلَاقُ القَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ أَوْ عِبَارَةٌ» يُشير به إِلَى الكُلَّابيَّة الذينَ قالوا: إِنَّهُ حكايةٌ، وَإِلَى الأشاعرةِ الذينَ قالوا: إِنَّهُ عبارةٌ؛ فالكُلَّابيَّة والأشاعرةُ متفقونَ عَلَى أنَّ هَذَا القرآنَ الذي بَينَ أيدينَا ليسَ كلامَ اللهِ؛ بل هُوَ إِمَّا حِكَاية أَو عبارَة؛ فَالأشاعرةُ يقولونَ: إنَّ اللهَ عَبَّرَ عن كلامِهِ النفسِيِّ بحروفٍ وَأصواتٍ مخلوقةٍ.

والكُلَابيَّة يقولونَ: إنَّ القرآنَ معنى قائم بذاتِ اللهِ، وأنَّهُ لا يُسْمَعُ عَلَى الحقيقةِ، والحروفُ والأصواتُ حكايةٌ لَهُ ودالَّةٌ عَلَيهِ، كَمَا يَحكِي الصَّدَى كلامَ المتكلِّمِ.

وقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَل إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي المَصَاحِفِ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللهِ حَقِيقَةً؛ فَإِنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئاً، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغاً مُؤَدِّياً» ـ يريدُ به شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّ القرآنَ ـ وإن حُفِظَ في الصُّدورِ، أو تُلِيَ بالألسنِ، أو كُتِبَ في المَصاحفِ، أو ـ سُمِعَ بالآذانِ ـ فإنَّ ذلكَ لا يُخرجُهُ عن كونِهِ كلام اللهِ وإن بلغهُ الرسولُ المَلَكِي جبريلُ للرَّسولِ البشريِّ محمَّدٍ ﷺ، وبلغَهُ نبينا محمَّد ﷺ لأُمَّتِهِ، فإنَّ الكلامَ إنَّما يُضَافُ حقيقةً إلى مَن قالَهُ مُبتدئاً، لا إلَى مَن قالَهُ مُبَلِّغاً مُؤَدِّياً.

قال العلَّامةُ ابنُ عُثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: «هو كلامُ اللهِ؛ حُرُوفه ومَعانيه» ـ هذا مذهبُ أهلِ السُّنَّة والجَماعَة. قالوا: إنَّ اللهَ ـ تَعالَى ـ تَكلَّمَ بالقرآنِ بِحُرُوفِهِ وَمَعانِيهِ.

وقوله: «ليس كلامُ اللهِ الحُرُوفُ دون المعاني». وهذا مذهبُ المعتزلَةِ وَالجهميَّةِ؛

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٨، ٥٢٩).

لِأَنَّهُم يقولونَ: إِنَّ الكلامَ ليسَ معنًى يقومُ بذاتِ اللهِ؛ بل هُوَ شيءٌ مِن مَخلوقَاتِهِ؛ كَالسماءِ والأرضِ والناقةِ والبيتِ، وما أشبهَ ذلكَ؛ فليسَ معنًى قائماً فِي نفسِهِ، فكلامُ اللهِ حروفٌ خَلَقَها اللهُ ﷻ، وَسَمَّاها كلاماً، كَمَا خَلَقَ الناقةَ، وسمَّاهَا ناقة اللهِ، وَكَمَا خَلَق البيتَ، وَسَمَّاه بَيت اللهِ.

وَلِهَذَا كانَ الكلامُ عندَ الجهميَّةِ والمعتزِلَةِ هُوَ الحروفُ؛ لِأَنَّ كلامَ اللهِ عندَهُم عبارةٌ عَن حروفٍ وأصواتٍ خَلَقَهَا اللهُ ﷻ، وَنَسَبَهَا إِلَيهِ تَشريفاً وَتَعظِيماً.

قوله: «ولا المَعاني دون الحُرُوف»:

وَهَذَا مَذهَبُ الكُلَابيَّةِ وَالأشعَرِيَّةِ؛ فَكَلامُ اللهِ عِندَهُم مَعنًى فِي نَفسِهِ، ثُمَّ خَلَقَ أَصوَاتاً وَحُرُوفاً تَدُلُّ عَلَى هَذَا المَعنَى؛ إِمَّا عِبَارة أَو حِكَايَة.

واعلم أنَّ ابنَ القيِّمِ ؒ ذكرَ أَنَّنا إِذَا أَنكرنا أَنَّ اللهَ يتكلَّمُ فَقَد أَبطَلنَا الشَّرعَ والقَدَر.

أَمَّا الشرعُ؛ فَلِأَنَّ الرِّسالاتِ إِنَّمَا جَاءَت بِالوَحيِ، وَالوَحي كَلامٌ مُبَلَّغٌ إِلَى المُرسَلِ إِليهِ، فَإِذَا نَفَينا الكلامَ انتفَى الوحيُ، وإذا انتفَى الوَحيُ انتفَى الشرعُ.

أما القدر؛ فلأن الخلق يقع بأمره؛ بقوله: كن فيكون؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا﴾ [يس: ٨٢]»[١]

❋ ❋ ❋

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٩٩، ١٠٠).

«ثم ذكر الخلاف في الرؤية، وقال: قولنا وقول أئمتنا فيما نعتقد أن الله يُرى في القيامة، وذكر الحجة».

## الشرح

من عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة أنهم يؤمنون بأن أهلَ الإيمان يَرْوَنَ ربهم يومَ القيامة كما وردت الأدلة بذلك.

### * فمن القرآن:

• قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فقد فسرت الحسنى بالجنة والزيادة بالنظر إلى وجه الله الكريم، قال القرطبي: (وقد ورد هذا عن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب في راوية وحذيفة وعبادة بن الصامت وكعب بن عجرة وأبي موسى وصهيب وابن عباس في رواية، وهو قول جماعة من التابعين وهو الصحيح في الباب. وروى مسلم في «صحيحه» عن صهيب عن النبي ﷺ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة قال الله ﷻ: تريدون شيئاً أزيدكم فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟! ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟! قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ**». وفي رواية ثم تلا: «﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»[(١)])[(٢)].

• قوله تعالى: ولدينا مزيد ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]، فقد فسر المزيد في هذه الآية بأنه النظر إلى الله تعالى كالآية السابقة، قال ابن كثير: (إن المزيد الذي يتفضَّل الله به على عباده فوق ما يشاءون هو ظهوره تعالى لهم)[(٣)]. وبهذا فسر الآية ابن جرير الطبري والقرطبي وغيرهما ودلالتها عن الرؤية كالآية السابقة.

• قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وجه

---

(١) رواه مسلم (١٨١).

(٢) تفسير القرطبي (٨/ ٣٣٠).

(٣) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٠٨).

الاستدلال بالآية على الجواز ما نقل إن ﴿نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾؛ أي: رائية رؤية بصرية يوم القيامة كما قال أهل السُّنَّة والجماعة.

قال أبو الحسن الأشعري: (قال الله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾ [القيامة: ٢٢]؛ يعني: مشرقة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٣]؛ يعني: رائية، ولا يجوز أن يكون بمعنى نظر التفكر والاعتبار لأن الآخرة ليست بدار الاعتبار، ولا يجوز أن يكون عنى نظر الانتظار، لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه نظر العينين اللتين في الوجه)(١).

### ❃ من السُّنَّة:

أخبرَ بذلك النبي ﷺ بقوله: «**إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلةَ البدر، لا تُضامُّون في رؤيته**»(٢).

وعن جرير بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «**إنكم سترون ربكم عياناً**»(٣).

قال ابن القيم: (وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة رواها عنه أبو بكر الصديق، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وجرير بن عبد الله البجلي، وصهيب بن سنان الرومي، وعبد الله بن مسعود الهذلي، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري، وعدي بن حاتم الطائي، وأنس بن مالك الأنصاري، وبريدة بن الخصيب الأسلمي، وأبو رزين العقيلي، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وأبو أمامة الباهلي، وزيد بن ثابت، وعمار بن ياسر، وعائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وعمارة بن رويبة، وسلمان الفارسي، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه موقوف، وأُبي بن كعب، وكعب بن عجرة، وفضالة بن عبيد وحديثه موقوف، ورجل من أصحاب النبي ﷺ غير مسمى. فهناك سياق أحاديثهم من الصحاح والمسانيد والسنن وتلقها بالقبول والتسليم، وانشراح الصدر لا بالتحريف والتبديل وضيق الطعن ولا تكذب بها، فمن كذب بها لم يكن إلى وجه ربه من الناظرين وكان عنه يوم القيامة من

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة ص١٢.

(٢) انظر: صحيح البخاري كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، برقم (٧٤٣٩)، وابن ماجه (١٧٩)، والإمام أحمد في المسند (مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (١١١٢٠).

(٣) رواه البخاري (٧٤٣٥).

المحجوبين)[١]، ثم ذكر بعد ذلك سياق الأحاديث بكاملها.

### * تنبيهاتٌ مهمة:

بعد شرح ما يتعلق بالنص الذي جاء في كلام المصنف، يَجْدُر التنبيه على أمورٍ مهمةٍ تتعلق بمسألة الرؤية، فمسألة رؤية الله ﷻ مُتشعبة؛ إذ تشتمل على المسائل الآتية:

- ما يتعلق برؤيته ﷻ في الدنيا عياناً.
- ورؤيته ﷻ مناماً.
- ورؤية النبي ﷺ لربِّه ليلة المعراج.
- ورؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة وفي الجنة.
- وكذلك رؤية المنافقين والكافرين له ﷻ يوم القيامة.

ومسألة رؤية الله يُلحقها العلماء بباب الصِّفات، مع أن البحث في رؤية العبد لربه وليس العكس، ولكنهم يُلحقونها بباب الصفات.

وأعطي نبذة عن هذه المسائل فأقول:

**أولاً: رؤية الله ﷻ في الدنيا يقظة:**

رؤية الله في الدنيا يقظةً غير واقعة شرعاً، وغير مُمكنة، وقد اتفقت الأمةُ على أن الله تعالى لا يراه أحدٌ في الدنيا بعينه، ولم ينازعوا في ذلك إلا ما شَذَّ من بعض غُلاة الصُّوفية؛ فقد زعموا أنه يجوز رؤية الله في الدنيا، وأنه يَزورهم ويَزورونه في الحضرة الإلٰهية ويَرَوْنه[٢]، وهؤلاء لا عبرة بخلافهم؛ إذ كله كذبٌ ودجل.

ومَن ادَّعى رؤية الله في الدنيا بعيني رأسه فدعواه باطلة باتفاق أهل السُّنَّة والجماعة، وهو ضالٌّ.

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في ردِّه على مَن زعم رؤية الله في الدنيا يقظة:** «مَن قال من الناس: إن الأولياء أو غيرهم يرى الله بعينه في الدنيا فهو مبتدعٌ ضالٌّ، مُخالفٌ للكتاب والسُّنَّة، وإجماع سلف الأمة، لا سيما إذا ادَّعوا أنهم أفضل مِن موسى، فإن هؤلاء يُستتابون، فإن تابوا وإلا قُتلوا»[٣].

---

(١) حادي الأرواح ص٢٣١.
(٢) المِلل والنِّحل، للشَّهرستاني (١/ ١٠٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٤).

وقد بَيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ علة عدم إمكان رؤية الله في الدنيا بالعين، حيث قال: «وإنَّما لم نَره في الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤيا، فهذه الشمس إذا حدق الرائي البصر في شعاعها ضعف عن رؤيتها لا لامتناع في ذات المرئي؛ بل لعجز الرَّائي، فإذا كان في الدار الآخرة أكمل الله قُوى الآدميين حتى أطاقهم رؤيته، ولهذا لما تجلَّى الله للجبل خرَّ موسى صعقاً، قال: سبحانك! تُبت إليك، وأنا أول المؤمنين بأنَّه لا يراك حيٌّ إلا مات، ولا يابس إلا تَدَهْدَه، ولهذا كان البشر يَعجزون عن رؤية المَلَك في صورته إلَّا مَن أيده الله، كما أيَّد نبينا ﷺ»[(١)].

**والأدلة التي استند عليها أهل السُّنَّة في إجماعهم على عدم وقوع رؤية الله في الدنيا يقظة كثيرة؛ منها:**

قول النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم»: «**تَعَلَّمُوا أنَّه لن يرى أحدٌ مِنكم ربه عَزَّ وَجَلَّ حتى يَموت**»[(٢)]، فهو صريحٌ في عدم وقوع الرؤية البصرية لأحدٍ من الناس لله جَلَّ في هذه الدار الدنيا حتى ولو كان نبيّاً؛ لأن الله جَلَّ قد مَنع موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِن أن يَرَاه، وهو أحد أُولي العزم من الرسل، فكيف بمن دونه مِن سائر المؤمنين؟! فإن الله جَلَّ لما قال له موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] فمنعه من أن يراه، وفي قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكࣰّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقࣰاۚ﴾؛ أي: لما تجلَّى الله للجبل تدكدك ولم يَثبت، فكيف يَثبت البشر الضعيف؟!

### ثانياً: رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ في المنام:

ذهب جمهور العلماء إلى جواز رؤية الله في المنام، وأنها قد تقع صحيحة؛ بل ذكر القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاق العلماء على هذه المسألة؛ فقال: «ولم يختلف العلماء في جواز صحة رؤية الله في المنام»[(٣)].

**وقال الإمام البَغوي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «رؤية الله في المنام جائزة؛ قال معاذ عن النبي ﷺ: «**إني نَعست فرأيت ربِّي**»، وتكون رؤيته ـ جَلَّت قُدرته ـ ظهور العدل والفرج والخصب والخير لأهل ذلك الموضع، فإن رآه فوعد له جنة، أو مغفرة، أو نجاة من النار، فقوله حق، ووعده صدق، وإن رآه ينظر إليه فهو رحمته، وإن رآه معرضاً عنه فهو تحذير من الذنوب؛ لقوله تَعَالَى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٣٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٩٣١) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) إكمال المُعْلِم بفوائد مُسلم (٧/ ٢٢٠) ط. دار الوفاء.

ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٧٧]، وإن أعطاه شيئاً من متاع الدنيا فأخذه، فهو بلاءٌ ومحنٌ وأسقامٌ تصيب بدنه، يَعظم بها أجرُه، لا يَزال يضطرب فيها حتى يُؤديه إلى الرحمة، وحسن العاقبة»[١].

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن رأى الله عَزَّ وَجَلَّ في المنام فإنَّه يراه في صورةٍ من الصور بحسب حال الرَّائي؛ إن كان صالحاً رآه في صورة حسنة، ولهذا رآه النبي ﷺ في أحسن صورة...»[٢].

وقال في موضعٍ آخر: «وقد يرى المؤمن ربه في المنام في صورٍ متنوعة على قدر إيمانه ويقينه، فإذا كان إيمانه صحيحاً لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يُشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها تعبير وتأويل لما فيها من الأمثال المضروبة للحقائق...»[٣].

**وقال الإمام ابن كثير** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند تفسير قوله تعالى:** ﴿مَا كَانَ لِيَ مِنۡ عِلۡمِۭ بِٱلۡمَلَإِ ٱلۡأَعۡلَىٰٓ إِذۡ يَخۡتَصِمُونَ ۝٦٩﴾ [ص: ٦٩]: «فأمَّا الحديث الذي رواه الإمام أحمد: «... **فإذا أنا بربي** عَزَّ وَجَلَّ **في أحسن صورة، فقال: يا محمد، أتدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا أدري يا رب**». أعادها ثلاثاً، «**فرأيته وضع كفه بين كتفي حتى وجدت برد أنامله بين صدري، فتجلى لي كل شيء وعرفت...**»، فهو حديث المنام المَشهور، ومَن جعله يقظة فقد غَلط، وهو في السُّنن من طرق»[٤].

## ثالثاً: رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج:

بعد اتفاق أهل السُّنَّة والجماعة على أن الله تعالى لا يراه أحد في الدنيا يقظةً، فقد اختلفوا في رؤية نبينا ﷺ ربه ليلة المعراج؛ قال الإمام ابن القيم: «حكى عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب (الرؤية) له: إجماع الصحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك، وشيخنا ـ أي: ابن تيمية ـ يقول: ليس ذلك بخلافٍ في الحقيقة، فإن ابن عباس لم يقل: رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين حيث قال: إنه ﷺ رآه عَزَّ وَجَلَّ، ولم يقل: بعيني رأسه، ولفظ أحمد لفظ ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، ويدل على صحة ما قال شيخنا في معنى حديث أبي ذر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قوله ﷺ في الحديث الآخر: «**حجابُه النُّورُ**»[٥]، فهذا النور هو

---

(١) شرح السُّنَّة (١٢/ ٢٢٧، ٢٢٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٥١).
(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠).
(٤) تفسير ابن كثير (٧/ ٨١).
(٥) أخرجه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ـ والله أعلم ـ النور المذكور في حديث أبي ذر ﷺ: «**رأيتُ نُوراً**»[(١)](٢).

وهو ما رجَّحه ـ أيضاً ـ شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»، حيث قال ﷺ: «ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة مع أن جماهير الأئمة على أنَّه لم يَره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دَلَّت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين، ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما أنهم قالوا: إن محمداً رأى ربه بعينه؛ بل الثابت عنهم إمَّا إطلاق الرؤية، وإمَّا تقييدها بالفؤاد، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه، وقوله: «**أتاني البارحة رَبِّي في أحسن صورة**»(٣)، الحديث الذي رواه الترمذي وغيره إنما كان بالمدينة في المنام هكذا جاء مفسراً»(٤).

فحملوا الآثار المُطلقة الواردة في الرؤية؛ كأثر ابن عباس: «**رأى محمدٌ ربَّه**» على الرؤية القلبية، وحملوا الآثار النافية للرؤية؛ كأثر عائشة ﷺ على الرؤية البصرية؛ لأنه ـ من خلال التَّتبع ـ لم يَرِد عن أحدٍ منهم أنه قال: رآه بعينه، وعليه فلا تعارض بين هذه النصوص.

### رابعاً: رؤية الله ﷻ في الآخرة:

وهذه المسألة تقدم الحديث عنها في بداية شرح كلام المصنف عن رؤية الله، وقد حاول المعتزلة إنكارها ورد النصوص الواردة فيها، وقد أجاب أهل السُّنَّة على شبههم وبيَّنوا أن رؤية الله في الآخرة جائزة عقلاً وواقعة شرعاً، ولا يَرِد على هذا قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقد استدل به المعتزلة على نفي الرؤية مطلقاً، مع أن المراد بالآية ليس نفي الرؤية، وإنما المراد نفي الإدراك؛ لأنها سِيقت مساق المدح، ولو كان المراد نفي الرؤية لما كان في ذلك مدح؛ لأن المعدوم هو الذي لا يُرَى، والكمال في إثبات الرؤية هو نفي الإدراك؛ لأن النفي المحض لا يأتي في صفات الله، وإنما الذي يأتي هو النفي الذي يستلزم إثبات ضده من الكمال.

فالمعنى: أنه يُرى ولا يُحاط به رؤيةً، فـ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ لكمال عظمته،

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٨) من حديث أبي ذر ﷺ.
(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية (١/ ٣).
(٣) أخرجه الترمذي (٣١٥٧)، وأحمد (٣٣٠٤) وغيرهما، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٩).
(٤) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٩).

كما أنه يُعلم ولا يُحاط به علماً لكمال عظمته، و﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾؛ لكمال قوته واقتداره، وهكذا.

وقد ورد عن بعض السلف أن الآية تفيد نفي الرؤية في الدنيا، فروى ابن كثير عن إسماعيل بن علية في قول الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ أنه قال: «هذا في الدنيا».

وقد ذهب الآخرون إلى أن هذا النفي العام لرؤية جميع الأبصار له ﷻ مُخَصَّصٌ بما ثبت من رؤية المؤمنين له ﷻ في الآخرة[١].

**وقال ابنُ القيِّم** رَحِمَهُ اللَّهُ: «دلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ المُتواتِرَةُ وَإجماعُ الصَّحابةِ وأئمةُ أهلِ الإسلامِ والحديثِ عَلَى أَنَّ اللهَ يُرى يومَ القيامَةِ بِالأبصارِ عِيَاناً، كَمَا يُرى القَمَرُ ليلةَ البدرِ صَحْواً، وَكَمَا تُرى الشَّمسُ في الظَّهيرة، فَإن كَانَ مَا أَخبَرَ به اللهُ وَرَسُوله عنه من ذلك حَقِيقَةً ـ وإنَّ له والله حقَّ الحقيقة ـ فَلَا يُمكِنُ أن يَروهُ إِلَّا مِن فَوقِهم؛ لاستِحَالَةِ أَن يَروهُ أسفل منهم، أو مِن خلفهم، أو أمامهم، وَنَحو ذَلِكَ...، فلَا يَجتَمِعُ فِي قَلبِ العبد بعد الاطلاع عَلَى هَذِهِ الأَحَادِيث وَفَهمِ مَعنَاهَا إنكارُها والشهادةُ بِأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ أَبَداً»[٢].

## أ ـ رؤية المؤمنين لربِّهم ﷻ:

بَيَّن المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا أنه قَد دَخَلَ فِي الإيمانِ باللهِ وَكُتبِهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسلِهِ: الإيمانُ بِأَنَّ المُؤمِنِينَ يرونَهُ ﷻ يومَ القيامةِ؛ فَمَنْ لَم يُؤمن بِأَنَّهُ ـ سبحانه ـ يُرَى يومَ القيامةِ فَقَد رَدَّ أَدِلَّةَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وَخَالَفَ مَا عَلَيهِ سَلفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتها، وَلَم يُؤمن بِاللهِ وَمَلائكتِهِ وكتبِهِ وَرسلِهِ.

فالله ﷻ سيخصُّ المؤمنين بمزيدٍ من الإنعام يوم القيامة، وهو رؤيته ﷻ، فقد روى أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن ناساً قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله: «**هَل تُضَارُّون في رؤية القمر ليلة البدر؟**». قالوا: لا يا رسول الله. قال: «**هل تُضارون في الشَّمس ليس دونها سحاب؟**». قالوا: لا. قال: «**فإنَّكم ترونه كذلك...**»، الحديث[٣].

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٩).
(٢) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص٣٤٢.
(٣) أخرجه البخاري (٦٠٨٨)، ومسلم (٢٦٧).

وسيخصُّهم في الجنة بأعظم نعمة أنعم عليهم بها؛ ألا وهي تشريفهم وإكرامهم بالنظر إلى وجهه الكريم في جنة عدن، كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

وقال تعالى عن الكافرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ (١٥)﴾ [المطففين: ١٥].

قال الإمامُ الشافعيُّ: «فَدَلَّ هذا على أنَّ المؤمنين لا يُحجبون عنه ﷻ».

وقال جل شأنه: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ (٣٥)﴾ [ق: ٣٥].

فالمزيد هنا هو: النَّظر إلى وجه الله ﷻ، كما فسَّره بذلك علي وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

وقال سبحانه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجه الله الكريم، كما فَسَّرها بذلك رسول الله ﷺ بقوله: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ قَالَ: يَقُولُ اللهُ ﷻ: تُرِيدُونَ شَيْئاً أَزِيدُكُمْ! فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِم مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ، وهي الزيادة، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ**: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾»[(١)].

**قال الإمام ابن كثير** رحمه الله: «وأمَّا السُّنَّة، فقد تواترت الأخبار عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وأنس، وجرير، وصهيب، وبلال، وغير واحد من الصحابة عن النبي ﷺ: أن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة في العَرَصَات، وفي روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بمنِّه وكرمه. آمين»[(٢)].

### ب - رؤية الكفار والمنافقين لربِّهم ﷻ:

أَمَّا الكفارُ والمُنَافِقونَ، فَقَد ذكر شيخُ الإسلام أنَّ الناسَ قد تَنَازَعوا في ذلك على ثَلَاثَةِ أقوالٍ؛ فقال: «فَأَمَّا مَسْأَلَةُ رُؤْيَةِ الكُفَّارِ فَأَوَّلُ مَا انْتَشَرَ الكَلَامُ فِيهَا، وَتَنَازَعَ النَّاسُ فِيهَا - فِيمَا بَلَغَنَا - بَعْدَ ثَلَاثمِائَةِ سَنَةٍ مِن الهِجْرَةِ، وَأَمْسَكَ عَن الكَلَامِ فِي هَذَا قَوْمٌ مِن العُلَمَاءِ، وَتَكَلَّمَ فِيهَا آخَرونَ؛ فَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، مَعَ أَنِّي مَا عَلِمْتُ أَنَّ أُولَئِكَ المُخْتَلِفِينَ فِيهَا تَلَاعَنُوا وَلَا تَهَاجَرُوا فِيهَا؛ إِذْ فِي الفِرَقِ الثَّلَاثَةِ قَوْمٌ فِيهِمْ فَضْلٌ، وَهُمْ أَصْحَابُ سُنَّةٍ».

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦) من حديث صُهَيْبٍ رضي الله عنه.
(٢) تفسير ابن كثير (٣/٣٠٩).

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ فِي (رُؤْيَةِ الكُفَّارِ):

أَحَدُهَا: أَنَّ الكُفَّارَ لَا يَرَوْنَ رَبَّهُمْ بِحَالٍ؛ لَا المُظْهِرُ لِلكُفْرِ، وَلَا المُسِرُّ لَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ العُلَمَاءِ المُتَأَخِّرِينَ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ عُمُومُ كَلَامِ المُتَقَدِّمِينَ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ أَصْحَابِ الإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ.

الثَّانِي: أَنَّهُ يَرَاهُ مَنْ أَظْهَرَ التَّوْحِيدَ مِنْ مُؤْمِنِي هَذِهِ الأُمَّةِ، وَمُنَافِقِيهَا، وَغَبَرَاتٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَذَلِكَ فِي عَرْصَةِ القِيَامَةِ، ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَنِ المُنَافِقِينَ، فَلَا يَرَوْنَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي بَكْرِ بْنِ خُزَيْمَة مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَقَدْ ذَكَرَ القَاضِي أَبُو يَعْلَى نَحْوَهُ فِي حَدِيثِ إِتْيَانِهِ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمْ فِي المَوْقِفِ؛ الحَدِيث المَشْهُور.

الثَّالِثُ: أَنَّ الكُفَّارَ يَرَوْنَهُ رُؤْيَةَ تَعْرِيفٍ وَتَعْذِيبٍ؛ كَاللِّصِّ إِذَا رَأَى السُّلْطَانَ، ثُمَّ يَحْتَجِبُ عَنْهُمْ؛ لِيَعْظُمَ عَذَابُهُمْ، وَيَشْتَدَّ عِقَابُهُمْ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي الحَسَنِ بْنِ سَالِمٍ وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلِ غَيْرِهِمْ؛ وَهُمْ فِي الأُصُولِ مُنْتَسِبُونَ إِلَى الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِلَى سَهْل بْنِ عَبْدِ اللهِ التَّسْتَرِي»[1].

وممَّن رَجَّح رؤيَةَ الكُفَّارِ وَالمُنافِقِينَ للهِ فِي عَرَصاتِ القيامةِ العَلَّامةُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2].

أما أهل الكفر فكما قالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ عنهم: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطفِّفين: ١٥]، فيُحجبون عن رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا شك أن أعظم عطاءٍ يُعطاه المؤمن؛ النظرُ إلى وجهه الكريم.

ولذلك أحد الصحابة لما سمعَ ذلك قال: (لن نعدِم من ربٍّ يضحكُ خيراً)[3]؛ فالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ سيتجلَّى لعباده المؤمنين وسيرونه، وهذه الرؤية منها ما يكون في عرصاتِ يوم القيامة، ومنها ما يكون بعد دخولهم الجنة.

فمن عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة أن رؤية الله عَزَّ وَجَلَّ ثابتةٌ بنصوصِ القرآن والسُّنَّة، فنؤمنُ بها ونصدِّقُ بها كما أخبرت بذلك النصوص.



(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٤٨٦).
(٢) حادي الأرواح ص٢٦٢.
(٣) انظر: سنن ابن ماجه برقم (١٨١)، والإمام أحمد في المسند (مُسْنَدُ الْمَدَنِيِّينَ) (١٦١٨٧)، ذكره الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ٧٣٢)، وضعفه الأرنؤوط كما في المسند.

«ثم قال: واعلم ـ رحمك الله ـ أني ذكرت أحكام الاختلاف على ما ورد من ترتيب المُحدِّثين في كل الأزمنة، وقد بدأت أن أذكر أحكام الجمل من العقود؛ فنقول ونعتقد أن الله ﷻ له عرش، وهو على عرشه فوق سبع سمواته بكمال أسمائه وصفاته، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، و﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، ولا نقول: إنه في الأرض كما هو في السماء على عرشه؛ لأنه عالِمٌ بما يجري على عباده».



## الشرح

مسألة إثبات العرش ومسألة الاستواء ومسألة العلو مسائل تقدم ذكرها والحديث عنها ولا حاجة لإعادة ذكرها.

✻ ✻ ✻

«إلى أن قال: ونعتقد أن الله خلق الجنة والنار، وأنهما مخلوقتان للبقاء، لا للفناء».

## الشرح

الأقوال في المسألة:

### * القول الأول: قول أهل السُّنَّة والجماعة.

أن الجنة والنار الآن مخلوقتان دائمتان لا تفنيان.

قال الإمام ابن القيم: «يذكر السلف في عقائدهم أن الجنة والنار مخلوقتان، ويذكر من صنَّف في المقالات أن هذه مقالة أهل السُّنَّة والحديث قاطبة لا يختلفون فيها.

قال أبو الحسن الأشعري في كتاب «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله لا يردّون من ذلك شيئاً».... «ويقرون أن الجنة والنار مخلوقتان» قال ابن القيم بعد أن ساق كلام الأشعري: «والمقصود حكايته عن جميع أهل السُّنَّة والحديث أن الجنة والنار مخلوقتان»[(١)].

**أدلتهم:**

وقد دل على ذلك من القرآن:

• قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]، وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى ورأى عندها جنة المأوى كما في «الصحيحين» من حديث أنس في قصة الإسراء وفي آخره: «**ثم انطلق بي جبريل حتى انتهى إلى سدرة المنتهى فغشيها ألوان لا أدري ما هي، قال: ثم دخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ وإذا ترابها المسك**»[(٢)].

• وفي «الصحيحين» من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إن

---

(١) حادي الأرواح ص١١ ـ ١٥.
(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣١٦٤)، ومسلم في صحيحه (١٦٣)، واللفظ للبخاري.

**أحدكم إذا مات عُرِض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، فيقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله تعالى يوم القيامة»**[(١)].

• وفي «المسند» وصحيح الحاكم وابن حبان وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار فذكر الحديث بطوله وفيه **«فينادي منادٍ من السماء أن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة وألبسوه من الجنة وافتحوا له باباً إلى الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها»**[(٢)] وذكر الحديث.

• وفي «الصحيحين» من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«إِنَّ العَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا المُؤْمِنُ، فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً»**[(٣)].

• وفي «صحيح أبي عوانة» الإسفرائيني وسنن أبي داود من حديث البراء بن عازب الطويل في قبض الروح **«ثم يفتح له باب من الجنة وباب من النار فيقال: هذا كان منزلك لو عصيت الله تعالى أبدلك الله به هذا فإذا رأى ما في الجنة قال: رب عجل قيام الساعة كيما أرجع إلى أهلي ومالي فيقال: اسكن»**[(٤)].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٧)، وأبو داود (٣٢١٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤)، والنسائي (٤/ ٧٨)، وابن ماجه (١٥٤٨) و(١٥٤٩)، والحاكم (١/ ٩٣) رقم (١٠٧)، وأبو عوانة كما في إتحاف المهرة (٢/ ٤٥٩)، وابن منده في الإيمان (١٠٦٤)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر رقم (٢١) و(٤٣) وغيرهم من طريق زاذان عن البراء بن عازب فذكره، والحديث صححه: أبو عوانة وابن منده والحاكم والبيهقي وابن القيم وغيرهم.

قال ابن القيم في الروح، ص٩١: (هذا حديثٌ ثابتٌ مشهورٌ مستفيض، صححه جماعة من الحفاظ، ولا نعلم أحداً من أئمة الحديث طعن فيه، بل رووه في كتبهم وتلقوه بالقبول، وجعلوه أصلاً من أصول الدين في عذاب القبر ونعيمه، ومسألة منكر ونكير، وقبض الأرواح وصعودها إلى بين يدي الله، ثم رجوعها إلى القبر).

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٣٠٨)، ومسلم برقم (٢٨٧٠) واللفظ لمسلم.

(٣) أخرجه البخاري (٢/ ٩٨) برقم (١٣٧٤)، ومسلم (٤/ ٢٢٠٠) برقم (٢٨٧٠)، واللفظ للبخاري.

(٤) أخرجه أبو عوانة في صحيحه كما في إتحاف المهرة، لابن حجر (٢/ ٤٥٩)، وأبو داود برقم (٤٧٥٣). ولعل هذا لفظ أبي عوانة في صحيحه، والحديث تقدم الكلام عليه مختصراً.

• وفي مسند البزار وغيره من حديث أبي سعيد قال: شهدنا مع النبي ﷺ جنازة فقال رسول الله ﷺ: «**أيها الناس إن هذه الأمة تبتلى في قبورها، فإذا دفن الإنسان وتفرَّق عنه أصحابه جاءه ملك في يده مطراق فأقعده فقال: ما تقول في هذا الرجل؛ يعني: محمداً ﷺ فإن كان مؤمناً قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده رسوله فيقولون له: صدقت ثم يفتح له باب إلى النار فيقولون هذا كان منزلك لو كفرت بربك فأما إذا آمنت به فهذا منزلك فيفتح له باب إلى الجنة فيريد أن ينهض إلى الجنة فيقولون: له اسكن**»(١). وذكر الحديث.

• وفي «صحيح مسلم» عن عائشة قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ فذكرت الحديث إلى أن قالت ثم قام فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة**»(٢).

وقال رسول الله ﷺ: «**رأيت في مقامي هذا كل شيء وُعِدْتُهُ حتى لقد رأيتني أريد أن آخذ قطفاً من الجنة حين رأيتموني جعلت أتقدم، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها حين رأيتموني تأخرت**»(٣).

• وفي «الصحيحين» واللفظ للبخاري عن عبد الله بن عباس قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله فذكر الحديث وفيه قال: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله**». فقالوا يا رسول الله ﷺ: رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ثم رأيناك تكعكعت فقال: «**إني رأيت**

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣ ـ ٤)، والبزار كما في كشف الأستار رقم (٨٧٢)، وابن أبي عاصم في (السُّنَّة) رقم (٨٦٥)، والطبري في تفسيره (١٣/ ٢١٤)، والبيهقي في (إثبات عذاب القبر) رقم (٣١)، من طريق عبَّاد بن راشد البصري عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري فذكره.
وقد تفرد به عبَّاد وهو صدوق له أوهام، عن خاله داود بن أبي هند مرفوعاً.
وقال البزار: (لا نعلمه عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، وهذا من أغرب ما كان يسأل عنه الحسين وابن معمر).
وقد خولف عبَّاد، خالفه مسلمة بن علقمة فأوقفه.
فرواه عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: فذكر نحواً من حديث عبَّاد بن راشد ولم يرفعه.

(٢) رقم (٩٠١)، وهو عند البخاري أيضاً رقم (٩٩٧، ١١٥٤).

(٣) أخرجه البخاري رقم (٣٥٨)، ومسلم رقم (٩٠٧).

**الجنة وتناولت عنقوداً ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار فلم أر منظراً كاليوم قط أفظع ورأيت أكثر أهلها النساء.** قالوا: بم يا رسول قال: «**بكفرهن**» قيل: أيكفرن بالله قال: «**يكفرن العشير ويكفرن الإحسان لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط**»[(١)].

• وفي «صحيح البخاري» عن أسماء بنت أبي بكر عن النبي ﷺ في صلاة الخسوف قال: «**قد دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجئتكم بقطاف من قطافها، ودنت مني النار حتى قلت: أي رب وأنا معهم فإذا امرأة حسبت أنه قال تخدشها هرة قلت: ما شأن هذه قالوا: حبستها حتى ماتت جوعاً لا أطعمتها ولا أرسلتها تأكل**»[(٢)].

### ❃ القول الثاني: المعتزلة:

أنكروا خلقهما الآن، فقالوا: الجنة والنار لم تخلقا بعد، ولكن سوف يخلقهما الله تعالى يوم القيامة، أما الآن فلا توجد جنة ولا نار.

• **شبهتهم**: سبب هذا القول إن المعتزلة يُعمِلُون عقولهم في مقابلة النصوص، فيعارضون النصوص بعقولهم، وهذا من جهلهم ومن ضلالهم، فهم يقولون: لو قلنا إن الجنة والنار مخلوقتان الآن لصار خلقهما عبثاً؛ لأنهما مخلوقتان وليس فيهما أحد، والعبث مُحالٌ على الله، فتنزيهاً لله نقول: لا توجد جنة ولا نار الآن؛ لكن يخلقهما الله يوم القيامة حين ينتفع المؤمنون بالجنة ويكون الكفرة في النار.

**ويجاب عليهم:**

**أولاً**: قولكم هذا من أبطل الباطل؛ لأن الله تعالى أثبتهما، ونحن نصدق الله ونؤمن بالله، فقد أخبر تعالى أنهما موجودتان، قال عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤]، فهي مرصدة مُعدَّة مهيأة.

**ثانياً**: أن خلق الجنة وخلق النار الآن وإعدادهما أبلغ في الزجر وأبلغ في التشديد، فإذا علم العاصي أن النار معدة الآن صار أبلغ في الزجر، وإذا علم المطيع أن الجنة معدة صار أبلغ في الشوق.

**ثالثاً**: نقول: من قال إن خلقهما الآن عبث؟ فالجنة فيها الولدان، وفيها الحور،

---

(١) رقم (٧١٢). (٢) رقم (٩٠٤) ـ (٩).

وأرواح المؤمنين تتنعم في الجنة، وأرواح الشهداء تنعم فيها، كما جاء في الحديث: «**أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح في الجنة وترد أنهارها، وتأكل من ثمارها، حتى يرجعها الله إلى أجسادها**»، والمؤمن إذا مات نقلت روحه إلى الجنة على هيئة نسمة طائر يعلق في الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثون.

- ونعلم أن المؤمن يُفتح له باب إلى الجنة فيأتيه من نعيمها، والكافر يفتح له باب إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها.
- إذاً هناك حكمة وفائدة من خلقهما الآن، فهذا من جهل المعتزلة وضلالهم، حيث إنهم عارضوا النصوص بأفهامهم وآرائهم الفاسدة.



**«إلى أن قال: ونعتقد أن النبي ﷺ عرج بنفسه إلى سدرة المنتهى».**

## الشرح

ما وقع في الإسراء والمعراج معلومٌ وثبتت به النصوص من إسراء النبي ﷺ إلى بيت المقدس ثم عروجه من بيت المقدس إلى السماء، ثم بلغ ﷺ إلى سدرة المنتهى وقد جاءت بذلك النصوص؛ فالإسراء ورد في القرآن، ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾ [الإسراء: ١]، فهذا أمر إسراء؛ والمعراج جاءت به السُّنَّة، ومعلومٌ أن الله ﷻ أكرم النبي ﷺ بهذا وسلاه بهذا، ولذلك انقسم الناس بعد أن أخبرهم النبي ﷺ بهذا الأمر انقسموا إلى مؤمنٍ ومكذب.

وممن شهد له بالإيمان بذلك الصدِّيق أبو بكر، ولذلك سمي الصدِّيق؛ لأنه صدَّق النبي ﷺ فيما قال في ذلك الأمر، فنحن نؤمن بأن النبي ﷺ عُرج به بجسده وروحه ﷺ، وأن هذا العروج حقيقةٌ وليس مناماً، ونؤمن بأنه شاهد هذا كله ﷺ كما جاءت بذلك النصوص.

قد دل على ذلك من القرآن:

• قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: ١٣ - ١٥]، وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى ورأى عندها جنة المأوى كما في «الصحيحين» من حديث أنس في قصة الإسراء وفي آخره: «ثم انطلق بي جبريل حتى انتهى إلى سدرة المنتهى فغشيها ألوان لا أدرى ما هي قال: ثم دخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ وإذا ترابها المسك»(١).

* * *

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣١٦٤)، ومسلم في صحيحه (١٦٣) واللفظ للبخاري.

**«إلى أن قال: ونعتقد أن الله قبض قبضتين؛ فقال: «هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار»[(١)].**

## الشرح

يذكر غير واحدٍ من العلماء هذه المسألة بعينها في كتب الاعتقاد، ومن هؤلاء الإمام الطحاوي حيث يقول: «وقد علم الله تَعَالَى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة، فلا يزاد في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه»[(٢)].

قَالَ ابن أبي العز شارح العقيدة الطحاوية رحمه الله تعالى:

«قال الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٧٥﴾ [الأنفال: ٧٥] ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝٤٠﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فالله تَعَالَى موصوفٌ بأنه بكل شيءٍ عليم أزلاً وأبداً، لم يتقدم علمه بالأشياء جهالة ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ۝٦٤﴾ [مريم: ٦٤] وعن عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِب رضي الله عنه قال: «كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رَسُول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكس رأسه فجعل ينكت بمخصرته ثُمَّ قَالَ: **ما من نفسٍ منفوسةٍ إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنَّار وإلا قد كُتبت شقية أو سعيدة**، قَالَ: فَقَالَ رجل: يا رَسُول الله أفلا نمكث عَلَى كتابنا وندع العمل؟ فَقَالَ: **من كَانَ من أهل السعادة فسيصير إِلَى عمل أهل السعادة، ومن كَانَ من أهل الشقاوة فسيصير**

---

(١) هذا جزء من حديث؛ تمامه: «أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية: (أصحاب اليمين)، (وأصحاب الشمال)؛ فقبض قبضتين، فقال: «**هذه في الجنة ولا أُبالي، وهذه في النار ولا أبالي**». أخرجه أحمد في المسند (٥/٢٣٩)، وفي رواية أخرى: «**إن الله خلق آدم، وأخذ الخلق من ظهره، فقال: هؤلاء في الجنة ولا أبالي، وهؤلاء في النار ولا أبالي**»، وفي رواية أخرى: «**إن الله خلق آدم، فمسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية، فقال: هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره بيده فاستخرج ذرية، فقال: خَلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون**». أخرجه أحمد في المسند (٥/٦٨)، وأبو داود (١٦).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/٣١٧).

**إِلَى عمل أهل الشقاوة**، ثُمَّ قَالَ: **اعملوا فكل ميسَّرٌ لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة**، ثُمَّ قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]» خرَّجاه في «الصحيحين»[(١)].

وقد أنكر الفلاسفة علم الله بالجزئيات قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَقَدْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ دُونَ الْجُزْئِيَّاتِ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُهَا عَلَى وَجْهٍ كُلِّيٍّ وَيَقُولُونَ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّهُ يَعْلَمُ نَفْسَهُ وَيَعْلَمُ مَا يَفْعَلُهُ.

وَقَوْلُهُمْ: يَعْلَمُ نَفْسَهُ وَمَفْعُولاَتِهِ حَقٌّ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾ لَكِنْ قَوْلُهُمْ مَعَ ذَلِكَ: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْأَعْيَانَ الْمُعَيَّنَةَ، جَهْلٌ وَتَنَاقُضٌ فَإِنَّ نَفْسَهُ الْمُقَدَّسَةَ مُعَيَّنَةٌ وَالْأَفْلاَكُ مُعَيَّنَةٌ وَكُلُّ مَوْجُودٍ مُعَيَّنٌ.

فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُعَيَّنَاتِ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئاً مِنَ الْمَوْجُودَاتِ، إِذْ الْكُلِّيَّاتُ إِنَّمَا تَكُونُ كُلِّيَّاتٍ فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا الْكُلِّيَّاتِ لَمْ يَعْلَمْ شَيْئاً مِنَ الْمَوْجُودَاتِ.

تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوّاً كَبِيراً»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهؤلاء المتفلسفة الدهرية عندهم أن الله لا يفعل شيئاً بمشيئته ولا يجيب دعاء الداعي بل ولا يعلم الجزئيات ولا يعرف هذا الداعي من هذا الداعي ولا يعرف إبراهيم من موسى من محمد وغيرهم بأعيانهم من رسله؛ بل منهم من ينكر علمه مطلقاً كأرسطو وأتباعه ومنهم من يقول: إنما يعلم الكليات كابن سينا وأمثاله»[(٣)].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣١٧).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٥٩٥).
(٣) الجواب الصحيح (١/ ١١٤).

«ونعتقد أن للرسول ﷺ حوضاً».

## الشرح

أعطى الله لنبيه محمد ﷺ الحوضَ المورود كما قال: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ١ ـ ٣].

قال الإمامُ القرطبيُّ: «والصَّحيح: أنَّ للنبي ﷺ حَوْضَيْن:

أحدهما: في المَوقف قبل الصِّراط.

والثَّاني: في الجَنَّة.

وكلاهما يُسَمَّى كوثراً»[1].

وقد جاءت أحاديث كثيرة في وصفه؛ منها:

• عن أبي عُبيدة أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، فقالت: «نهرٌ أُعطيه نَبِيُّكم ﷺ؛ شاطئاه عليه دُرٌّ مُجَوَّف، آنيته كَعَدد النُّجوم»[2].

• وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**بينما أنا أسيرُ في الجَنَّة إذ أنا بنهر حافتاه قِباب الدُّرِّ المُجَوَّف. قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثرُ الذي أعطاك رَبُّك، فإذا طِينُه ـ أو طِيبُه ـ مِسك أذفر**»[3].

وقال شيخُ الإسلام رحمه الله تعالى: «خَصَّ الله نَبِيَّه ﷺ أنَّه أعطاه الكوثر، وهو من الخير الكثير الذي آتاه اللهُ في الدُّنيا والآخرة؛ فمما أعطاه في الدُّنيا الهُدى والنَّصر والتأييد وقُرَّة العَين والنَّفس وشرح الصدر، ونَعَّم قلبَه بذكرِه وحُبِّه بحيث لا يُشبه نعيمُه نعيمَ الدُّنيا ألبتة، وأعطاه في الآخِرَة الوسيلةَ والمقامَ المحمودَ، وجعلَه أَوَّلَ مَن يُفتح له ولأمته باب الجنة، وأعطاه في الآخِرَة لواءَ الحمد والحوض العظيم في موقف القيامة، إلى غير ذلك»[4].

---

(١) التذكرة ص٣٦٢.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٦٥).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٨١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/٥٢٧ ـ ٥٢٨)، بتصرف يسير.

وقد حكم جمعٌ من أهل العلم بتواتر السُّنَّة في ذلك، قال ابن أبي العِزِّ: «الأحاديث الواردة في ذِكر الحوض تَبلغُ حَدَّ التواتر؛ رَوَاها من الصَّحابة بضعٌ وثلاثون صحابيّاً، ولقد استقصى طرقَها شيخُنا عمادُ الدِّين ابنُ كثير ـ تَغَمَّدَه الله برحمتِه ـ في آخر «تاريخه الكبير»»[1].

❊ ❊ ❊

(١) شرح الطحاوية ص٢٢٧.

«ونعتقد أنه أول شافع وأول مُشَفَّع».

## الشرح

جاء في إثبات الشفاعة أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ بلغت حد التواتر، وصرحت هذه الأحاديث بأنه يدخل النار جملة من أهل الكبائر، من أهل التوحيد، مؤمنون موحدون، لكن دخلوا النار بذنوبٍ ومعاصٍ ارتكبوها ولم يتوبوا منها.

### * أنواع شفاعات النبي ﷺ يوم القيامة:

لقد اختلف أهل العلم في عد شفاعات النبي ﷺ يوم القيامة[١]، فبعضهم أوصلها إلى عشر شفاعات وهو الراجح إن شاء الله لما تدل عليه الأحاديث الصحيحة وتقوم عليه الأدلة وهي كما يلي:

**الأولى**: الشفاعة العظمى: وهي في فصل الموقف بعد دلالة الرسل عليه واعتذارهم عنها[٢].

**الثانية**: الشفاعة لمن يصبر على لأواء المدينة[٣].

**الثالثة**: الشفاعة لمن يموت بالمدينة[٤].

---

(١) غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، لمحمد الرملي الأنصاري ص١٣.

(٢) أخرجه البخاري رقم (٣١٦٢) (٣/ ١٢١٥)، ورقم (٤٤٣٥) (٤/ ١٧٤٥)، ومسلم رقم (١٩٤) (١/ ١٨٤ ـ ١٨٥) واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم رقم (١٣٧٧) (٢/ ١٠٠٤)، ومالك في الموطأ رقم (١٥٦٩) (٢/ ٨٨٥)، وأحمد رقم (٦٠٠١) (٢/ ١١٩).

(٤) أخرجه الترمذي رقم (٣٩١٧) (٥/ ٧١٩) وحسنه، وابن ماجه رقم (٣١١٢) (٢/ ١٠٣٩) ولفظه: «فإني أشهد لمن مات بها»، وأحمد رقم (٥٨١٨) (٢/ ١٠٤)، وابن أبي شيبة رقم (٣٢٤٢١) (٦/ ٤٠٥)، وابن حبان رقم (٣٧٤١) (٩/ ٥٧)، والبيهقي في شعب الإيمان رقم (٤١٨٥ ـ ٤١٨٦) (٣/ ٤٩٨)، والهيثمي في موارد الظمآن رقم (١٠٣١) (١/ ٢٥٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم (٦٠١٥)، وفي صحيح الترمذي (٣٩١٧)، وفي صحيح الترغيب رقم (١١٩٣ ـ ١١٩٧)، وفي السلسلة الصحيحة رقم (٢٩٢٨).

**الرابعة**: الشفاعة في دخول الجنة بغير حساب ولا عقاب[(١)].

**الخامسة**: الشفاعة فيمن قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه[(٢)].

**السادسة**: الشفاعة في أهل الكبائر من الأمة[(٣)].

**السابعة**: الشفاعة في رفع الدرجات[(٤)].

**الثامنة**: الشفاعة في الخروج من النار[(٥)].

**التاسعة**: الشفاعة التي يجتمع فيها الله والنبيون والملائكة والمؤمنون[(٦)].

**العاشرة**: الشفاعة في عمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه[(٧)].

وفي «صحيح مسلم» عن أبي سعيد ﷺ قال: **«فيقول الله ﷻ: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين»**[(٨)].

وفي «المسند» من حديث أبي سعيد مرفوعاً: **«ثم يشفع الأنبياء في كل من كان يشهد أن لا إله إلا الله مخلصاً، فيخرجونهم منها، قال: ثم يتحنن الله برحمته على من فيها فما يترك فيها عبداً في قلبه مثقال حبة من إيمان إلا أخرجه منها»**[(٩)].

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٦١٠٧) (٥/ ٢٣٧٥)، ورقم (٥٣٧٨) (٥/ ٢١٥٧)، ورقم (٥٤٢٠) (٥/ ٢١٧٠)، ورقم (٦١٧٥) (٥/ ٢٣٩٦)، ومسلم رقم (٢٢٠) (١/ ٢٠٠).

(٢) أخرجه البخاري رقم (٩٩) (١/ ٤٩)، ورقم (٦٢٠١) (٥/ ٢٤٠٢)، وأحمد رقم (٨٨٤٥) (٢/ ٣٧٣).

(٣) أخرجه أبو داود رقم (٤٧٣٩) (٤/ ٢٣٦)، والترمذي رقم (٢٤٣٥ ـ ٢٤٣٦) (٤/ ٦٢٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم (٤٧٣٩) (٤/ ٢٣٦)، وفي صحيح سنن الترمذي رقم (٢٤٣٥ ـ ٢٤٣٦) (٤/ ٦٢٥)، وفي صحيح الجامع رقم (٣٧١٤)، وفي صحيح الترغيب والترهيب رقم (٣٦٤٩)، وفي ظلال الجنة رقم (٨٣١).

(٤) أخرجه مسلم رقم (٩٢٠) (٢/ ٦٣٤)، وأبو داود رقم (٣١١٨) (٣/ ١٩٠)، والنسائي في السنن الكبرى رقم (٨٢٨٥) (٥/ ٧٧).

(٥) أخرجه البخاري رقم (٦١٩٠) (٥/ ٢٣٩٩)، ومسلم رقم (١٩١ ـ ١٩٢) (١/ ١٧٨).

(٦) أخرجه البخاري رقم (٧٠٠١) (٦/ ٢٧٠٦)، ومسلم رقم (١٨٣) (١/ ١٦٧).

(٧) أخرجه البخاري (٣٦٧٠) (٣/ ١٤٠٨)، ورقم (٥٨٥٥) (٥/ ٢٢٩٣)، ومسلم رقم (٢٠٩) (١/ ١٩٤).

(٨) أخرجه مسلم (١٨٣).

(٩) رواه أحمد في مسنده: (١١ ـ ٩٦)، قال الشيخ مقبل: الحديث بهذا السند حسن: انظر الشفاعة، للوادعي: (١/ ١١٩).

«وذكر الصراط».

## الشرح

«الصِّراط»: جِسرٌ منصوبٌ على مَتن جهنم بين الجَنَّة والنَّار، يَمُرُّ النَّاسُ عليه على قَدْرِ أعمالِهم.

قال السفاريني رَحِمَهُ اللهُ: «والصراط شرعاً: جِسرٌ ممدودٌ على مَتن جهنم يَرده الأولون والآخرون، فهو قنطرة جهنم بين الجنة والنار، وخُلِق مِن حين خُلِقت جهنم».

وفي قوله تَعَالَى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مريم: ٧١، ٧٢]، قال الشيخ السعدي: «هذا خطابٌ لسائر الخلائق؛ بَرِّهم وفاجرهم، ومؤمنهم وكافرهم: أنَّه ما منهم مِن أحدٍ إلا سيرد النار حكماً حَتمه الله على نفسه، وأوعد به عباده، فلا بد مِن نفوذه، ولا محيد عن وقوعه»[١].

فالناس سيردون جهنم؛ لأنَّ الصراط مَنصوبٌ على مَتْنِها.

وتختلف أحوال الناس في المرور عليه، كما جاء عن ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ قال: «**يَرِدُ الناس النَّارَ، ثم يَصدرون عنها بأعمالهم؛ فأولهم كلمح البَرق، ثم كالرِّيح، ثم كحُضْر الفرس، ثم كالرَّاكب في رَحْلِه، ثم كَشَدِّ الرَّجل ثم كمَشيه**».

وقد جاء في وصفه أنه: صراطٌ دقيقٌ جدّاً، فعن أبي سعيد الخدري أنه قال: «بَلَغني أنَّ الجسر أدق من الشعرة، وأحَدُّ من السيف».

والصِّراط مِن عرصات وأهوال يوم القيامة، وأول مَن يجوز عليه: النبيُّ ﷺ وأمته؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «... **ويُضْرَبُ الصِّراط بين ظَهْري جَهَنَّم فأكونُ أنا وأُمَّتي أَوَّل مَن يُجيزها، ولا يتكلم يومئذٍ إلَّا الرُّسل، ودَعوى الرُّسل يَومئذ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ، وفي جهنم كلاليب مِثل شَوْكِ السَّعدان؛ هل رأيتم السَّعدان؟**»، قالوا: نَعم يا رسول الله.

---

(١) تفسير السعدي (ص١٠١٠).

قال: «**فإنَّها مِثل شَوك السَّعدان غير أنَّه لا يَعلم قَدْرَ عِظَمِها إلَّا الله ﷻ، تَخطف النَّاسَ بأعمالهم، فمَنهم المُوبق بعملِه، والمُوثق بعمله، ومنهم المُخَرْدَل والمُجَازَى**».

قال الإمامُ القرطبيُّ رحمه الله تعالى: «فَتَفَكَّر الآن فيما يَحِلُّ بك من الفَزع بفؤادك إذا رأيتَ الصِّراط ودِقَّته، ثُمَّ وَقَعَ بصرُك على سَوَادِ جَهنم من تحته، ثم قَرَعَ سَمْعَك شَهِيقُ النارِ وتَغَيُّظُها، وقد كُلِّفْتَ أن تَمشي على الصِّراط مع ضَعف حالك، واضطراب قلبِك، وتَزَلْزُلِ قَدَمِك، وثِقَل ظَهْرك بالأوزار المانعة لك مِن المَشي على بساط الأرض فضلاً عن حِدَّة الصِّراط، فكيف بك إذا وَضَعْتَ عليه إحدى رِجليك فَأَحْسَسْتَ بِحِدَّتِهِ، واضطررت إلى أن تَرفع القَدَم الثاني، والخلائق بين يديك يَزِلُّون ويَعثرون، وتتناولهم زبانيةُ النَّار بالخطاطيف والكلاليب، وأنت تنظر إليهم كيف ينكسون فَتَسْفُل إلى جهة النار رُءوسهم، وتَعْلُو أَرْجُلُهم؛ فَيَا له مِن مَنظرٍ ما أَفْظَعَه! ومُرْتَقًى ما أَصْعَبَه! ومَجاز ما أَضْيَقَه!».

ومع كل هذا فالمؤمن يمر عليه مروراً سريعاً جدّاً.

ولذلك، لا بد أن يعلم الإنسان أنه إذا أراد اجتياز الصراط إلى الجنة: أنه مطالبٌ بمجاهدة نفسه في هذه الحياة؛ للثبات على منهج الله، وعليه النظر فيما هو مُقدِمٌ عليه من هذه الأهوال؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الحشر: ١٨]؛ وإذا كان الإنسان يحتاط جدّاً في سفر الدنيا وخاصة إذا سَمِع أن فيه مشقة، وأنه قد يُصيبه العنت فيه فماذا قَدَّم ليوم القيامة وما فيه من كربات وأهوال؟

وليحاسب نفسه هنا: لماذا هذه الغشاوة التي على عينيه؟ ولماذا هذه الغفلة التي في قلبه عن هذا المصير المحتوم؟! ولماذا الركون إلى الدنيا وعدم استثمار الأنفاس فيما ينفع وينجي في هذا اليوم؟!

فكيف يوقن العبد بهذه الحقائق ومع ذلك يفرط في جنب الله؟!

ولماذا لا يجتهد في تحصيل مرضاة الله؟!

وليعلم كل امرئٍ أن نفسه إن لم يشغلها بالحق شغلته بالباطل، وأن الله قد أعطاك قوة كامنة في نفسه؛ إمَّا أن يُوجهها للخير، وإما أن يوجهها للشر، ولا ينفعه يوم القيامة إلا ما قَدَّمه من أعمالٍ صالحة في هذه الحياة صار قلبه بها سليماً؛ كما قال الله ﷻ عن الخليل إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَا تُخْزِنِى يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٧ ـ ٨٩].

فعلى حسب حال المؤمن هنا من التنافس في فعل الخيرات، والمسارعة إلى مغفرة الله سيكون حاله في الآخرة على الصراط؛ فمن استقام على صراط الله (منهجه) في الدنيا ثَبَّته الله على الصراط المنصوب على ظهر جهنم؛ فاللَّهُمَّ ثَبِّتنا وسَلِّمنا دنيا وآخرة.



«والميزان».

## الشرح

### ❋ المسألة الأولى: معنى الميزان في اللغة[١]:

• **أصل الكلمة:**

أصله من مِوْزان؛ انقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها، وجمعه موازين.

قال الجوهري رحمه الله تعالى: «... وأصله مِوْزانٌ، انقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها... ووزنتُ الشيء وزناً وزِنَة، ويقال: وَزَنْتُ فلاناً ووَزَنْتُ لفلان، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝﴾ [المطففين: ٣]»[٢].

• **وزنها وتصاريفها:**

الميزان مأخوذ من (وزن)، (يزن)، (وزناً)، و(زنةً)، وأصله (مِوزَان) انقلبت الواو ياءً لكسر ما قبلها فصار (ميزان)، ويتعدَّى باللام وبدونها.

قال ابن فارس رحمه الله تعالى: «الْوَاوُ وَالزَّاءُ وَالنُّونُ: بِنَاءٌ يَدُلُّ عَلَى تَعْدِيلٍ وَاسْتِقَامَةٍ: وَوَزَنْتُ الشَّيْءَ وَزْناً، وَالزِّنَةُ قَدْرُ وَزْنِ الشَّيْءِ، وَالْأَصْلُ وَزْنَةٌ... وَهَذَا يُوَازِنُ ذَلِكَ؛ أَيْ: هُوَ مُحَاذِيهِ، وَوَزِينُ الرَّأْيِ: مُعْتَدِلُهُ، وَهُوَ رَاجِحُ الْوَزْنِ: إِذَا نَسَبُوهُ إِلَى رَجَاحَةِ الرَّأْيِ وَشِدَّةِ الْعَقْلِ»[٣].

• **معانيها:**

قال الليث: (الوزن ثقل شيء بشيء مثله)[٤].

«والميزان»: اسم للآلة التي يوزن بها الأشياء، أو هو ما تُقَدَّرُ به الأشياء خفةً وثقلاً.

---

(١) المصدر: الحياة الآخرة، للدكتور غالب العواجي (٢/ ١٠٨٣).
(٢) الصحاح، للجوهري، مادة: (و ز ن)، (٦/ ٢٢١٣).
(٣) معجم مقاييس اللغة؛ لأحمد بن فارس مادة: (و ز ن)، (٦/ ١٠٧).
(٤) لسان العرب (١٥/ ٢٠٦).

وقد أطلقت لفظة الوزن والميزان على عدة معانٍ:

المعنى الأول: فهو يطلق ويراد به بيان قدر الشيء وقيمته، أو خسة الشيء وسقوطه، كما قال تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٥].

قال ابن الأعرابي: العرب تقول: (ما لفلان عندنا وزن؛ أي: قدر؛ لخسته، ويقال: وزن الشيء إذا قدره، وزن ثمر النخيل إذا خرصه)[١].

المعنى الثاني: أن الميزان يأتي في باب اللغة مراداً به الميزان ذي الكفات.

المعنى الثالث: ويأتي مراداً به العدل أيضاً.

المعنى الرابع: كما يأتي ويراد به الكتاب الذي فيه أعمال الخلق.

ثم قال: وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغ[٢].

وقال الراغب: الوزن معرفة قدر الشيء... والمتعارف في الوزن عند العامة ما يقدر بالقسط والقبان[٣].

ثم ذكر بعض الآيات التي تدل على أنه يأتي مراداً به المعادلة في جميع ما يتحراه الإنسان من الأفعال والأقوال، مثل قوله تعالى: ﴿وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الشعراء: ١٨٢]، ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩].

وأنه يأتي بمعنى العدل في محاسبة الناس، كما قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

- **استعمالاتها:**

أما الميزان؛ فهو: (الآلة التي يوزن بها الأشياء) ويجمع على: موازين.

(وجائز أن يقال للميزان الواحد ـ بأوزانه وجميع آلته ـ الموازين، قال الله عز وجل: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، يريد نضع الميزان ذا القسط. وسيأتي تفصيل هذا.

وجاء إطلاق الموازين على الأعمال:

كما قال تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾﴾ [الأعراف: ٨].

---

(١) تهذيب اللغة؛ للأزهري، مادة: (و ز ن)، (١٣/ ١٧٥).
(٢) تهذيب اللغة؛ للأزهري، مادة: (و ز ن)، (١٣/ ١٧٥).
(٣) المفردات في غريب القرآن؛ للراغب الأصفهاني، ص٨٦٨.

قال الأزهري: (أراد والله أعلم ـ: فمن ثقلت أعماله التي هي حسناته).

وذكر الراغب: (أن مجيء الميزان على صيغة الجمع تارة، ومجيئه تارةً أخرى بالإفراد فإنما هو باعتبار المحاسب والمحاسبين، فمجيئه بلفظ الواحد اعتباراً بالمحاسب، ومجيئه بالجمع اعتباراً بالمحاسبين).

## ❊ المسألة الثانية: الأدلة على ثبوت الميزان:

### أولاً: الأدلة من القرآن:

ومن أدلة الكتاب العزيز:

• قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأعراف: ٨، ٩].

• وقال ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء: ٤٧].

• وقال ﷻ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾﴾ [القارعة: ٦ ـ ٩]، وغير ذلك.

### ثانياً: الأدلة من السُّنَّة:

• عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**كَلِمَتان خَفِيفتان على اللِّسان، ثَقِيلتان في المِيزان، حَبِيبتان إلى الرَّحمٰن: سُبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»[(١)].

• وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّه لَيُؤتى بالرَّجل العَظيم السَّمين يوم القيامة لا يَزِن عند الله جناح بَعُوضة، وقال: اقْرءوا إن شئتم: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف: ١٠٥]**»[(٢)].

• وعن عبد الله بن عُمر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّ الله سَيُخَلِّصُ رجلاً من أُمَّتي على رُؤوس الخَلائق يوم القيامة، فَيَنْشُر عليه تِسعة وتِسعين سِجلّاً، كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ البَصر، ثُمَّ يقول له: أَتُنْكِر مِن هذا شيئاً؟ أَظَلَمَتك كَتَبَتي الحَافظون؟ قال: لا يا رب. فيقول: أَلَكَ عُذْرٌ أو حَسَنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إنَّ لك عندنا حسنة واحدة، لا ظُلم عليك؛ فَتُخرج له بطاقةٌ فيها أشهدُ أن لا إله إلا الله وأن**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

**مُحَمَّداً رسولُ الله. فيقول: أَحْضِروه. فيقول: يا رب، وما هذه البطاقة مع هذه السِّجلات؟ فيُقال: إنَّك لا تُظلم. قال: فَتُوضع السِّجلات في كِفَّة والبطاقة في كِفَّة، قال: فَطاشت السِّجلات، وثَقُلت البِطاقة، ولا يَثْقُلُ شيءٌ بِسمِ الله الرَّحمٰنِ الرَّحيم»**(١).

• وعن ابن مسعود رضي الله عنه: أنَّه كان يَجني سِوَاكاً من الأَرَاك، وكان دقيقَ السَّاقين، فَجَعَلت الرِّيح تَكفؤه، فَضَحِك القومُ مِنه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**مِمَّ تَضْحَكُون؟**». قالوا: يا نَبِيَّ الله مِن دِقَّة سَاقيه. فقال: «**والَّذي نَفْسِي بيدِه لَهُما أثقلُ في المِيزان مِن أُحُدٍ**»(٢).

• وعن أبي مالكٍ الأشعريِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الطُّهورُ شَطْرُ الإيمانِ، والحمدُ للهِ تَمْلأُ المِيزانَ**»(٣).

### ثالثاً: دليل الإجماع:

فقد أجمع السلف على ثبوت ذلك.

قال ابن حجر: قال أبو إسحاق الزجاج: أجمع أهل السُّنَّة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن به يوم القيامة، وأنكرت المعتزلة الميزان، وقالوا: هو عبارة عن العدل، فخالفوا الكتاب والسُّنَّة؛ لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال؛ ليرى العباد أعمالهم ممثلةً ليكونوا على أنفسهم شهداء.

قال القرطبي: «قد بلغت أحاديثه ـ أي: الميزان ـ مبلغ التواتر، وانعقد إجماع أهل الحق من المسلمين عليه»(٤).

• وقال في موضعٍ آخر: «أَجْمَعَ أكابرُ مُحَقِّقي هذه الأمة من أهل السُّنَّة بأنَّ الإيمان بثبوت الوزن والميزان حقٌّ واجبٌ وفَرْضٌ لازبٌ لِثُبوته، وعدم استحالة ذلك عقلاً»(٥).

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢/٢١٣) (٦٩٩٤)، والترمذي (٢٦٣٩)، وصححه الألباني في الصحيحة (١٣٥).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (١/١١٤) (٩٢٠)، وابن حبان في صحيحه (٧٠٦٩)، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٧٥٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣).

(٤) لوامع الأنوار البهية (٢/١٨٤، ١٨٥).

(٥) لوائح الأنوار السنية (٢/١٧٩).

• قال السفاريني رحمه الله تعالى: «فَقَدْ دَلَّتِ الْآثَارُ عَلَى أَنَّهُ مِيزَانٌ حَقِيقِيٌّ ذُو كِفَّتَيْنِ وَلِسَانٍ، ... وَقَدْ بَلَغَتْ أَحَادِيثُهُ مَبْلَغَ التَّوَاتُرِ، وَانْعَقَدَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَقِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْه»(١).

## ❋ المسألة الثالثة: معنى الميزان في الشرع:

### الميزان في الشرع:

هو ما يضعُه الله يوم القيامة لوزن أعمال العباد.

والميزان الذي تُوزن بِهِ الأعمال هو: ميزانٌ حسيٌّ حقيقي، له كفتان، وفي بعض الروايات: «ولسان»، والميزان عند أهل السُّنَّة ميزانٌ حقيقيٌّ توزن به أعمال العباد، وخالف في هذا القول المعتزلة وقِلَّةٌ قليلةٌ من أهل السُّنَّة.

### أقوال علماء الأمة:

• قال السَّفارينيُّ: «قال علماؤنا كغيرهم: نُؤمن بأن الميزان الذي تُوزن به الحسنات والسيئات حقٌّ، قالوا: وله لسان وكفتان تُوزن به صحائف الأعمال؛ قال ابن عباس رضي الله عنهما: تُوزن الحسنات في أحسن صورة، والسيئات في أقبح صورة».

• قال العلامة الشيخ مرعي في «بهجته»: الصحيح: أنَّ المراد بالميزان: الميزان الحقيقي لا مجرد العدل، خلافاً لبعضهم.

• وقال القرطبي في «تذكرته»: «قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال؛ لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها؛ ليكون الجزاء بحسبها»(٢).

### الذين خالفوا قول الجمهور في الميزان:

قال ابن فورك: أنكرت المعتزلة الميزان، بناءً منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها؛ إذ لا تُقَوَّم بأنفسها. قال: وروى بعض المتكلمين عن ابن عباس: «أن الله تعالى يقلب الأعراض أجساماً، فيزنها»، وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء، وعزَا الطبري القول بذلك إلى مجاهد، والراجح ما ذهب إليه الجمهور، وهو أن الميزان ميزانٌ حقيقيٌّ توزنُ بِهِ أعمالُ العباد(٣).

---

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٥).
(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٤، ١٨٥).
(٣) تفسير القرطبي (٧/ ١٦٥).

## ❁ المسألة الرابعة: صفات الميزان:

الواقع أن العلماء لم يتفقوا على إثبات أوصاف الميزان ـ وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الجوانب في وجوب الإيمان بالميزان، ومواقف الناس في ذلك ـ وأما خلافهم في ثبوت صفاته فقد انقسموا إلى فريقين:

١ ـ أما الفريق الأول: فهم المُثبِتُون لصفات الميزان الحسية، من أن له كفتين. . . إلى آخر أوصافه، وهؤلاء وإن أثبتوا هذا، لكنهم يُرجِعون صفة تلك الكفات واللسان إلى علم الله تعالى.

٢ ـ أما الفريق الآخر: فهم النافون لتلك الصفات.

وسنذكر رأي الفريقين فيما يلي:

### ١ ـ المثبتون لصفات الميزان:

يثبت هؤلاء ـ وهم جمهور العلماء ـ أن الميزان له كفتان حسِّيَّتان مشاهدتان، وله لسان كذلك.

يقررون هذه الحقيقة غير ملتفتين إلى من تشمئز قلوبهم من سماعها، لعدم قبول عقولهم لها، وعدم تفهم ما ورد عن المصطفى ﷺ في ذلك. ذلك أن الحق ضالة المؤمن، وما ورد به الشرع هو الذي ينبغي أن يُقدَّم على هوى النفس وحكم العقل.

وسنذكر فيما يلي بعض أقوال هؤلاء كأمثلة على ثبوت ما ذكرنا.

قال القرطبي ـ ردّاً على من ينكر الميزان، ويؤوِّل الوزن بأنه من ضرب المثل، وأن الوزن يراد به العدل والقضاء ـ قال: (وهذا مجاز. وليس بشيء، وإن كان شائعاً في اللغة للسُّنَّة الثابتة في الميزان الحقيقي، ووصفه بكفتين ولسان، وأن كل كفة منها طباق السموات والأرض)[1].

ويعزو القرطبي إلى ابن عباس أنه قال: (توزن الحسنات والسيئات في ميزانٍ له كفتان ولسان)[2].

وأخرج البيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عباس أنه قال: (الميزان له لسان وكفتان، يوزن فيه الحسنات والسيئات، فيؤتى بالحسنات في أحسن صورة فتوضع في كفة الميزان، فتثقل على السيئات؛ فتؤخذ فتوضع في الجنة. . . ويؤتى بالسيئات

---

(١) التذكرة، ص٣٧٨.
(٢) التذكرة، ص٣٧٨.

في أقبح صورة فتوضع في كفة الميزان فتخف...)[١].

ويقول ابن قدامة: (والميزان له كفتان ولسان، توزن به الأعمال، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣])[٢].

ويقول أبو الحسن الأشعري في معرض بيانه لاختلاف الناس في الميزان ومبيِّناً رأي أهل السُّنَّة: (فقال أهل الحق: له لسان وكفتان، توزن في إحدى كفتيه الحسنات وفي الأخرى السيئات، فمن رجحت حسناته؛ دخل الجنة، ومن رجحت سيئاته دخل النار، ومن تساوت حسناته وسيئاته، تفضَّل الله عليه فأدخله الجنة)[٣].

ويثبت ابن كثير أن للميزان كفتين حِسِّيَّتين، ويستدل على هذا من السُّنَّة بحديث صاحب البطاقة المشهور وغيره من الأحاديث[٤].

وأخرج الطبري عن ابن جريج قال: قال لي عمرو بن دينار: (قوله: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]، قال: إنا نرى ميزاناً وكفتين، سمعت عبيد بن عمير يقول: يجعل الرجل العظيم الطويل في الميزان، ثم لا يقوِّم بجناح ذباب)[٥]. وهو القول الذي رجحه الطبري أيضاً.

ويقول ابن أبي العز: (والذي دلَّت عليه السُّنَّة: أن ميزان الأعمال له كفتان حِسِّيَّتان مشاهدتان)[٦].

وقال أبو إسحاق الزجاج ـ كما نقل عنه الحافظ ابن حجر: (أجمع أهل السُّنَّة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال)[٧].

ويقول السفاريني: (فقد دلت الآثار على أنه ميزان حقيقي ذو كفتين ولسان، كما قال ابن عباس، والحسن البصري، وصرح بذلك علماؤنا، والأشعرية وغيرهم، وقد بلغت أحاديثه مبلغ التواتر، وانعقد إجماع أهل الحق من المسلمين عليه)[٨].

ويقول البرديسي: (وانعقد الإجماع على أنه ميزانٌ حِسِّيٌّ له كفتان ولسان يوضع

---

(١) الدر المنثور (٣/ ٧٠).
(٢) ابن قدامة في لمعة الاعتقاد، ص٣٣.
(٣) المقالات (٢/ ١٦٤).
(٤) النهاية (٢/ ٢٤).
(٥) جامع البيان (٨/ ١٢٣).
(٦) الطحاوية، ص٤٧٢.
(٧) نقله عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٥٣٨).
(٨) لوامع الأنوار (٢/ ١٥٢).

فيه صحف أعمال العباد ليظهر الرابح والخاسر)[١].

ويروى من طريق عبد الملك بن أبي سليمان أنه قال: (ذكر الميزان عند الحسن فقال: له لسان وكفتان)[٢].

وعن سليمان قال: (يوضع الميزان وله كفتان، لو وضع في إحداهما السموات والأرض ومن فيهنَّ لوسعته)[٣].

ويقول الهراس: (وهناك تنصب الموازين فتوزن بها أعمال العباد، وهي موازينُ حقيقيةٌ كل ميزان منها له لسان وكفتان، ويقلب الله أعمال العباد ـ وهي أعراض ـ أجساماً لها ثقل، فتوضع الحسنات في كِفَة والسيئات في كِفَة)[٤].

ونقتصر في إثبات أن الميزان له لسان وكفتان على ما قدمناه من ذكر أقوال العلماء.

وبهذا يتبين أن أهل الحق ـ أهل السُّنَّة والجماعة ـ يثبتون حقيقة الميزان على ضوء ما جاء في كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ، لا يتأولون معناه، ولا يردون ما جاء في وصفه، ويقولون: الله وحده هو الذي يعلم قدرهما وكيفيتهما.

إذ لو كان الميزان بتلك الصفة، وكان بمعنى العدل والقضاء كما ذهب إليه بعض العلماء، لما وصف في السُّنَّة النبوية بأن له لساناً وكفتين، وأنه يخف ويثقل؛ إذ العدل لا يقال فيه تلك الصفات، فصح أنه ميزانٌ حقيقيٌّ يزن الله فيه أعمال العباد، فمن رجحت حسناته على سيئاته دخل الجنة، ومن رجحت سيئاته على حسناته دخل النار، على ما عُلِم من مذهب السلف.

وإذ كنا نثبت صفات الميزان على ضوء ما جاء به الشرع فإنه لا ينبغي أن نتكلف فنثبت له أوصافاً تحتاج إلى إثباتٍ من الشارع، أو نستند إلى أخبار لم تثبت، فإن الغلوَّ في هذا مذموم.

وكمثال على هذا: ما يذهب إليه بعض الناس من أن كِفَتي الميزان من ذهب[٥].

أو القول بأن كِفَة الحسنات من نور، وكِفَة السيئات من ظلام[٦].

أو أن كفة الحسنات عن يمين العرش مقابل الجنة، وكفة السيئات عن يسار العرش مقابل النار[٧].

---

(١) تكملة شرح الصدور ص١٤.
(٢) تفسير المنار، (٨/ ٣٢٢).
(٣) فتح الباري، (١٣/ ٥٣٩).
(٤) شرح العقيدة الواسطية، ص١٢٣.
(٥) الفصل، لابن حزم، (٤/ ٦٥).
(٦) التذكرة ص٣١٣.
(٧) التذكرة، ص٣١٤، وعزاه إلى الحكيم الترمذي.

أو ما يقال: إن صاحب الميزان يوم القيامة هو جبريل عليه السلام[(١)].

فتلك المسائل كلها تحتاج لإثباتها ـ فضلاً عن اعتقادها ـ إلى نصٍّ صحيح، فإن بعض العلماء يتساهل فيما يقرره من هذه المسائل، مثل ما يرويه السفاريني بصيغة التضعيف ـ يروى ـ (أن داود عليه السلام سأل ربه أن يريه الميزان، فلما رآه غشي عليه، فلما أفاق قال: إلٰهي من ذا الذي يقدر يملأ كفة حسناته؟ فقال: إذا رضيت عن عبدي ملأتها بتمرة)[(٢)].

أو ما يذكره عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه ـ غير معزو إلى أحد ـ أنه قال: (ميزان ربِّ العالمين ينصب للجن والإنس، يستقبل به العرش، إحدى كفتيه على الجنة، والأخرى على جهنم، لو وضعت السموات والأرض في إحداهما لوسعتهن، وجبريل آخذٌ بعمودٍ ينظر إلى لسانه)[(٣)].

وكذا ما يروى عن عمر مرفوعاً: «من كبر تكبيرة في سبيل الله، كانت صخرة في ميزانه أثقل من السموات السبع وما فيهن وما تحتهن، وأعطاه الله بها رضوانه الأكبر، وجمع بينه وبين محمد وإبراهيم والمرسلين في دار الجلال، ينظر إلى الله بكرة وعشياً»[(٤)].

وفي رواية أخرى عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «من كبر تكبيرة على ساحل البحر، كان في ميزانه صخرة، قيل: يا رسول الله، وما قدرها؟ قال: تملأ ما بين السموات والأرض»[(٥)].

ويقول السفاريني: (ظواهر الآثار وأقوال العلماء: أن كيفية الوزن في الآخرة ـ خفةً وثقلاً ـ مثل كيفيته في الدنيا، ما ثقل نزل إلى أسفل ثم يرفع إلى عليين، وما خف طاش إلى أعلى ثم نزل إلى سجين، وبه صرح جموع، منهم القرطبي).

وقال بعض المتأخرين بل الصفة مختلفة، وأن عمل المؤمن إذا رجح صعد وسفلت سيئته، والكافر تسفل كفته لخلو الأخرى عن الحسنات، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

---

(١) أخرجه الطبري في (جامع البيان) (٨/ ١٢٣) عن الحارث، قال: ثنا عبد العزيز قال: ثنا يوسف بن صهيب، عن موسى بن بلال بن يحيى، عن حذيفة.

(٢) ذكره السفاريني في (لوامع الأنوار) (٢/ ١٨٤) وعزاه إلى الرازي والثعلبي.

(٣) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٤) ولم يعزه إلى أحد.

(٤) قال السيوطي في «اللآلئ المصنوعة»: (قال ابن حبان: لا أصل له، وإسحاق يأتي بالموضوعات عن الثقات، قلت: وكذا قال الدارقطني في «غرائب مالك» إنه موضوع (٢/ ١٣٧).

(٥) قال ابن عدي: (هذا ما وضعه النخعي، وزيد ليس بشيء) (اللآلئ المصنوعة) (٢/ ١٣٧).

وذكر بعضهم في صفة الوزن: أن تجعل جميع أعمال العباد في الميزان في مرةٍ واحدة، كل الحسنات في كفة النور، وهي يمين العرش جهة الجنة، والسيئات في كفة الظلمة، وهي عن يسار جهة النار، ويخلق الله لكل إنسان علماً ضرورياً يدرك به خِفة أعماله وثقلها.

وقيل: بل علامة الرجحان عمود نور يقوم في كفة الحسنات حتى يكسو كفة السيئات، وعلامة الخفة عمود ظلمة يقوم من كفة السيئات حتى يكسو كفة الحسنات، لكل أحد(١).

والظاهر أن هذه الكيفيات كلها تحتاج إلى إثبات، فهي مسألة غيبية، والله تعالى له القدرة على ما يشاء.

### ٢ ـ النافون لصفات الميزان:

وهؤلاء قالوا بعكس ما قاله الفريق الأول، حيث أحجموا عن وصف الميزان بالأوصاف التي تقدمت، واكتفوا بإثبات أن هناك ميزاناً فقط.

١ ـ يقول محمد رشيد رضا ـ في نفي تلك الصفات وفي رده على الزجاج ـ: (وإذا لم يكن في «الصحيحين» ولا في كتب السُّنَّة المعتمدة حديث صحيح مرفوع في صفة الميزان، ولا في أن له كفتين ولساناً، فلا تغتر بقول الزجاج أن هذا مما أجمع عليه أهل السُّنَّة، فإن كثيراً من المصنِّفين يتساهلون بإطلاق كلمة الإجماع ولا سيما غير الحفاظ المتقنين، والزجاج ليس منهم، ويتساهلون في عزو كل ما يوجد في كتب أهل السُّنَّة إلى جماعتهم، وإن لم يعرف له أصل من السلف، ولا اتفق عليه الخلف منهم، وهذه المسألة مما اختلف فيه السلف والخلف كما علمت)(٢).

وقال أيضاً: (والأصل الذي عليه سلف الأمة في الإيمان بعالم الغيب: أن كل ما ثبت من أخباره في الكتاب والسُّنَّة فهو حقٌّ لا ريب فيه، نؤمن به، ولا نحكم رأينا في صفته وكيفيته، فنؤمن إذاً بأن في الآخرة وزناً للأعمال قطعاً، ونرجع أنه بميزان يليق بذلك العالم، ويوزن به الإيمان، والأخلاق، والأعمال، ولا نبحث عن صورته وكيفيته، ولا عن كفتيه ـ إن صح الحديث فيهما ـ كما صوره الشعراني في ميزانه)(٣).

والواقع أن ما قاله محمد رشيد رضا ـ من إنكار أن يكون هناك أي إشارة إلى أن الميزان له كفتان من السُّنَّة ـ غير مُسلَّم، فقد جاء في السُّنَّة بعض الأحاديث التي تدل

(١) لوامع الأنوار (٢/ ١٨٨ ـ ١٨٩).
(٢) تفسير، المنار (٨/ ٣٢٢).
(٣) تفسير المنار (٨/ ٣٢٣).

على وزن العمل، ووزن العامل وكما أخرج البخاري: «يؤتى بالرجل فيوضع في كفة»[١] وكقوله أيضاً: «فطاشت السجلات وثقلت البطاقة»[٢]. وغيرها من الأحاديث التي قدمنا ذكرها، وفيها إشارة إلى إثبات أن ميزان الأعمال له كفتان.

ثم إن إثبات أن الميزان له كفتان لم يقل به الزجاج وحده؛ بل هو ما عليه الأئمة الذين قدمنا ذكر أقوالهم.

٢ ـ ما علقه الدكتور طه محمد الزيني على ترجمة ابن كثير في إثبات أن للميزان كفتين حِسِّيَّتين بقوله: (لا يوجد دليل قاطع في القرآن ولا في الحديث على أن كفتي ميزان الحساب يوم القيامة حسيتان ـ أي: يدركان بإحدى الحواس الخمس، وأقرب الحواس إلى إدراك الكفتين اللمس باليد ـ بل كل ما في القرآن والحديث يحتمل أن يكون الوزن معنويّاً؛ بل هو الأرجح؛ لأن الأعمال يوم القيامة أكثرها معنوي يقرب إلى الأذهان بتشبيهه بالحسيات)[٣].

وهذا القول من الدكتور طه الزيني يعتبر بعيداً عما قرره العلماء، ومخالفاً لما جاءت به السُّنَّة في وزن الأعمال، وليس ما يذكره من أعمال يوم القيامة من الأشياء المتخيلة التي يشبه فيها المعنوي بالحسي. فإن القول بهذا يفتح باباً خطيراً من التشكيك في أمور الآخرة، وينبغي على من يقول بهذا أن يعيد النظر فيه.

## ❃ المسألة الخامسة: خلاف العلماء في الميزان هل هو واحد أم متعدد:

وقد اختلف العلماء في وحدة الميزان وتعدُّده على مذهبين:

### المذهب الأول: القائلون بتعدد الميزان:

قال الحسن البصري رحمه الله تعالى: «بلغني أن لكل أحد يوم القيامة ميزاناً على حدة»[٤].

---

(١) الحديث رواه أحمد (٢/٢٢١) (٧٠٦٦) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٨٢): رواه الترمذي باختصار، رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، وقال أحمد شاكر في (مسند أحمد) (١٢/٢٤): إسناده صحيح.

(٢) الحديث رواه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٣٤٨٨)، وأحمد (٢/٢١٣) (٦٩٩٤)، والحاكم (١/٤٦) من حديث ابن عمرو ﷺ، قال الترمذي: حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح لم يخرَّج في الصحيحين، وهو على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال البغوي في شرح السُّنَّة (٧/٤٩٠): حسن غريب.

(٣) النهاية (٢/٩١).

(٤) أورده ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/٣٧٦)، ونسبه إلى الحسن البصري رحمه الله تعالى.

وقال بعضهم: الأظهر إثبات موازين يوم القيامة لا ميزان واحد؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨].

وقالوا: وعلى هذا فلا يبعد أن يكون لأفعال القلوب ميزان، ولأفعال الجوارح ميزان، ولما يتعلق بالقول ميزان.

فذهب هؤلاء إلى أن لكل فردٍ ميزاناً خاصّاً به أو لكل عملٍ ميزانٌ خاصٌّ به؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

**المذهب الثاني: القائلون بوحدة الميزان:**

وأجابوا عن جمع كلمة (الموازين) في الآية: إلى أن الميزان واحد، وأن الجمع في الآية إنما هو باعتبار تعدُّد الأعمال أو الأشخاص.

وقد رجَّح ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى بعد حكايته الخلاف أن الميزان واحد، وقال: «والذي يترجح أنه ميزان واحد، ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله؛ لأن أحوال القيامة لا تكيَّف بأحوال الدنيا»[١].

وحَسَّنَ السفاريني رحمه الله تعالى القول بوحدة الميزان بعد ذكر الإجابة عن جمع كلمة (الموازين) في الآية بقوله: «وَهُوَ حَسَنٌ»[٢].

ومن المعاصرين الذين يرون هذا القول الشيخ العثيمين رحمه الله تعالى في الجواب عن سؤال عن وحدة الميزان وتعدده، فقال ـ بعد ذكر الخلاف بين أهل العلم ـ: «الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن الميزان واحد، لكنه متعددٌ باعتبار الموزون»[٣].

## ❋ المسألة السادسة: الأقوال في الموزون:

**اختلف أهل العلم في الموزون في ذلك اليوم على أقوال:**

❋ **القول الأول**: أن الذي يوزن في ذلك اليوم الأعمال نفسها، وأنها تجسَّم فتوضع في الميزان.

**أدلته**: ويدل لذلك:

• حديث أبي هريرة رضي الله عنه في «الصحيح» قال: قال رسول الله ﷺ: «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمٰن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده،**

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لابن حجر العسقلاني (١٣/٥٣٨).
(٢) لوامع الأنوار البهية، للسفاريني (٢/١٨٦).
(٣) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٢/٤٤)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان.

**سبحان الله العظيم»**[(١)].

• وقد دلَّت نصوصٌ كثيرةٌ على أن الأعمال تأتي في يوم القيامة في صورةٍ الله أعلم بها، فمن ذلك: مجيء القرآن شافعاً لأصحابه في يوم القيامة، وأن البقرة وآل عمران تأتيان كأنهما غمامتان أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف تحاجّان عن أصحابهما. ففي «صحيح مسلم» عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«اقرؤوا القرآن، فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه. اقرؤوا الزهراوين: البقرة وسورة آل عمران، فإنهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو غيايتان، أو فرقان من طير صواف تحاجان عن أصحابهما»**[(٢)]. وروى مسلم أيضاً عن النواس بن سمعان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«يؤتى بالقرآن يوم القيامة وأهله الذين كانوا يعملون به، تقدمه سورة البقرة وآل عمران، كأنهما غمامتان، أو ظلتان بينهما شرق، أو كأنهما فرقان من طير صواف تحاجان عن صاحبهما»**[(٣)].

**القائلون به:** هذا القول رجَّحه ابن حجر العسقلاني ونصره، فقال: والصحيح أن الأعمال هي التي توزن، وقد أخرج أبو داود والترمذي، وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: **«ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من حسن الخلق»**[(٤)].

❋ **القول الثاني:** أن الذي يوزن هو العامل نفسه.

**أدلته:** فقد دلَّت النصوص على أن العباد يوزنون في يوم القيامة، فيثقلون في الميزان أو يخفون بمقدار إيمانهم، لا بضخامة أجسامهم، وكثرة ما عليهم من لحم ودهن، ففي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: **«إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة، وقال: اقرؤوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ۝١٠٥﴾ [الكهف: ١٠٥]»**[(٥)]. ويؤتى بالرجل النحيف الضعيف دقيق الساقين فإذا به يزن الجبال، روى أحمد في «مسنده»، عن زِرِّ بن حبيش عن ابن مسعود، «أنه كان رقيق الساقين، فجعلت الريح تلقيه، فضحك القوم منه، فقال

---

(١) رواه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤). (٢) رواه مسلم (٨٠٤).

(٣) رواه مسلم (٨٠٥).

(٤) رواه أبو داود (٤٧٩٩)، والترمذي (٢٠٠٣)، وابن حبان (٢/ ٢٣٠)، والحديث سكت عنه أبو داود، وقال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه. وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود: صحيح.

(٥) رواه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

رسول الله ﷺ: **مم تضحكون؟** قالوا: يا نبي الله من رقة ساقيه. قال: **والذي نفسي بيده لهما أثقل في الميزان من أُحُد»**[(١)].

* **القول الثالث**: أن الذي يوزن إنما هو صحائف الأعمال.

**أدلته**: فقد روى الترمذي في «سننه» عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله سيخلِّص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر له تسعة وتسعين سجّلاً، كل سجل مثل مد البصر، ثم يقول: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: ألك عذر؟ فيقول: لا يا رب. فيقول الله تعالى: بلى، إن لك عندنا حسنة، فإنه لا ظُلم اليوم، فتُخرج بطاقة فيها أشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فيقول: احضر وزنك فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: فإنك لا تظلم، فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، ولا يثقل مع اسم الله شيء**»[(٢)].

**القائلون به**: وقد مال القرطبي إلى هذا القول، فقال: والصحيح أن الموازين تثقل بالكتب فيها الأعمال مكتوبة، وبها تخف. قال ابن عمر: توزن صحائف الأعمال، وإذا ثبت هذا فالصحف أجسام، فيجعل الله تعالى رجحان إحدى الكفتين على الأخرى دليلاً على كثرة أعماله بإدخاله الجنة أو النار. وقال السفاريني: والحق أن الموزون صحائف الأعمال، وصححه ابن عبد البر والقرطبي وغيرهما، وصوبه الشيخ مرعي في «بهجته»، وذهب إليه جمهور من المفسرين، وحكاه ابن عطية عن أبي المعالي.

* **القول الرابع**: أن الذي يوزن هو العامل وعمله وصحف أعماله.

**أدلته**: فقد دلَّت النصوص التي سقناها على أن كل واحدٍ من هذه الثلاثة يوزن، ولم تنف النصوص المثبتة لوزن الواحد منها أن غيره لا يوزن، فيكون مقتضى الجمع بين النصوص إثبات الوزن للثلاثة المذكورة جميعها. وهذا ما رجحه الشيخ حافظ الحكمي فقال: والذي استظهر من النصوص ـ والله أعلم ـ أن العامل وعمله وصحيفة عمله ـ كل ذلك يوزن؛ لأن الأحاديث التي في بيان القرآن، قد وردت بكل

---

(١) رواه أحمد (١/ ٤٢٠) (٣٩٩١)، وقال أحمد شاكر في مسند أحمد (٦/ ٣٩): إسناده صحيح، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٧٥٠): إسناده حسن وهو صحيح بطرقه الكثيرة.

(٢) رواه الترمذي (٢٦٣٩)، والحديث رواه ابن ماجه (٤٣٠٠)، وأحمد (٢/ ٢١٣) والحاكم (١/ ٤٦) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح لم يخرَّج في الصحيحين وهو صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٥): وهو كما قالا.

ذلك، ولا منافاة بينها، ويدل كذلك ما رواه أحمد - رحمه الله تعالى -: عن عبد الله بن عمرو في قصة صاحب البطاقة بلفظ: قال: قال رسول الله ﷺ: «**توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل، فيوضع في كفة، ويوضع ما أحصي عليه، فيمايل به الميزان. قال: فيبعث به إلى النار. قال: فإذا أدبر، إذ صائح من عند الرحمٰن ﷻ يقول: لا تعجلوا، فإنه قد بقي له، فيؤتى ببطاقة فيها لا إله إلا الله، فتوضع مع الرجل في كفة، حتى يميل به الميزان**»[(١)]، فهذا الحديث يدل على أن العبد يوضع هو وحسناته وصحيفتها في كفة وسيئاته مع صحيفتها في الكفة الأخرى، وهذا غاية الجمع بين ما تفرق ذكره في سائر أحاديث الوزن، ولله الحمد والمنة.

## ✽ المسألة السابعة: كيفية وزن الأعمال:

**قال الإمام القرطبي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال علماؤنا رحمهم الله: الناس في الآخرة ثلاث طبقات:

- متقون لا كبائر لهم.
- ومخلطون وهم الذين يوافون بالفواحش والكبائر.
- والثالث: الكفار.

**فأمَّا المتقون**: فإن حسناتهم تُوضع في الكفة النيرة، وصغائرهم - إن كانت لهم الكفة الأخرى - فلا يجعل الله لتلك الصغائر وزناً، وتثقل الكفة النيرة حتى لا تَبرح، وترتفع المظلمة ارتفاع الفارغ الخالي.

**وأمَّا المخلطون**: فحسناتهم توضع في الكفة النيرة، وسيئاتهم في الكفة المظلمة، فيكون لكبائرهم ثقل، فإن كانت الحسنات أثقل ولو بصؤابة دخل الجنة، وإن كانت السيئات أثقل ولو بصؤابة دخل النار إلا أن يغفر الله، وإن تساويا كان من أصحاب الأعراف على ما يأتي، هذا إن كانت للكبائر فيما بينه وبين الله، وأما إن كانت عليه تبعات وكانت له حسنات كثيرة فإنه ينقص من ثواب حسناته بقدر جزاء السيئات؛ لكثرة ما عليه من التبعات؛ فيُحمل عليه مِن أوزار مَن ظلمه، ثم يُعَذَّب على الجميع. هذا ما تقتضيه الأخبارُ»[(٢)].

---

(١) رواه أحمد (٢/ ٢٢١) (٧٠٦٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٨٢): رواه الترمذي باختصار، رواه أحمد وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح، وقال أحمد شاكر في (مسند أحمد) (١٢/ ٢٤): إسناده صحيح.

(٢) ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

**وأمَّا الكفار**: فلا تُوزن أعمالهم؛ إذ لا حسنات لهم، وما قَدَّموه مِن عملٍ نافع في الدنيا فإنَّهم يجازون به في الدنيا كذلك؛ قال الله ﷻ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ۝١٥ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٦﴾ [هود: ١٥، ١٦]، فيُوفون جزاء أعمالهم النافعة في الدنيا، وأما في الآخرة فليس لهم فيها نصيب من الحسنات والأجر، وإنما يجازون بكفرهم.



«والموت، وأن المقتول قُتِل بأجله واستوفى رزقه».

## الشرح

الإنسان إذا احتضره الموت، انقطع رزقه، فقد صح عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّ نَفْساً لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ أَجَلَهَا وَتَسْتَوْعِبَ رِزْقَهَا فَأَجْمِلُوا فِي، الطَّلَبِ وَلَا يَحْمِلَنَّ أَحَدَكُمُ اسْتِبْطَاءُ الرِّزْقِ أَنْ يَطْلُبَهُ بِمَعْصِيَةٍ فَإِنَّ اللهَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ»**[1].

فالإنسان حين الموت، يتوقف عن التنفس فيقوم ملك الموت بنزع الروح، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّنكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ [السجدة: ١١].

فأما إن كان الميت مؤمناً فالملائكة ينادون الذين سبقتْ لهم الحسنى من الله مبشِّرين برضوان الله ومذكِّرين بحسن الثواب ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

وأما إن كان الميت كافراً فكما قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴿٢٧﴾﴾ [محمد: ٢٧]. وعندما تأتيه المنيَّةُ يقول: ﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾﴾ [المنافقون: ١٠، ١١].

ومن مات من الكفار لعنتهم الملائكة لكفرهم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾﴾.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (١٠/٢٦)، وصححه الشيخ الألباني انظر: صحيح الجامع الصغير وزياداته (١/٤١٩).

**«إلى أن قال: ومما نعتقد أن الله ينزل كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا في ثُلث الليل الآخر؛ فيَبسط يده فيقول: «أَلَا هل مِن سائل»، الحديث[(١)]، وليلة النصف من شعبان[(٢)]، وعشية عرفة[(٣)]، وذكر الحديث في ذلك».**

## الشرح

جاءت النصوص بجملةٍ من الصفات التي إما أن تكون وردت في القرآن أو تكون قد وردت في السُّنَّة، ويجب أن نتعامل مع ما ورد من الصفات في نصوص السُّنَّة الصحيحة، كما تعاملنا مع ما ورد منها في نصوص القرآن.

كقَوْلِهِ ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ...**» الحديث، متفق عليه[(٤)]، وغير هذا الحديث من أحاديث النزول الثابتة الصحيحة، التي قال عنها العلماء: «إنها قد بلغت حدّاً في التواتر، فقد رواه أكثر من عشرين من الصحابة».

وقال مالك عن حديث النزول: «ولهذا أمضِ الحديث كما ورد بلا كيفٍ ولا تحديدٍ إلا بما جاءت به الآثار، وبما جاء به الكتاب، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]: ينزل كيف شاء بقدرته وعلمه وعظمته، أحاط بكل شيء».

وقال بشر بن السري لحماد بن زيد: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا؛ يتحول من

(١) تقدم تخريجه.

(٢) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**ينزلُ ربُّنا إلى سماءِ الدُّنيا ليلةَ النِّصفِ مِن شعبانَ؛ فيغفرُ لأهلِ الأرضِ إلَّا لِمُشرِكٍ أو مُشاحنٍ**». أخرجه ابن ماجه (١٣٩٠)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٥١٠) واللفظ له، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٧٦٣).

(٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**ما مِنْ أيام أعظمُ عِندَ اللهِ مِنْ عشيةِ ذي الحجةِ إذا كانتْ عشيةُ عرفةَ نزلَ ﷻ إلى سماءِ الدُّنيا وحَفَّتْ بِهِ الملائكةُ؛ فيُباهي بِهِ ملائكتَهُ ويقولُ: انظروا إلى عبادي أَتَوني شُعثاً غُبراً ضاجينَ جاءوا مِنْ كُلِّ فجٍّ عميقٍ، ولمْ يَروا رحمَتي ولا عذابي**». أخرجه أبو يعلى (٢٠٩٠)، وابن حبان (٣٨٥٣)، وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٧/ ٢٥٣) واللفظ له.

(٤) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مكانٍ إلى مكان؟ فسكت حمَّادٌ، ثم قال: هو مكانه يَقرب من خلقه كيف شاء»[(١)].

فقد قال شيخُ الإسلام: «إن حديث النُّزول مُتواتِر»[(٢)].

وقال العلَّامة ابن القيِّم: «وتَواترتِ الرِّواية عن رسول الله ﷺ بنُزول الربِّ ﷻ كلَّ ليلة إلى سماءِ الدنيا»[(٣)].

وقال أيضاً: «إن نُزول الربِّ ﷻ إلى سماءِ الدُّنيا قد تَواترتِ الأخبارُ به عن رسول الله ﷺ؛ رواهُ عنه نحوُ ثمانيةٌ وعشرون نَفْساً من الصَّحابة»[(٤)].

وقال اللَّالكائيُّ: «سِياق ما رُوِيَ عن النَّبي ﷺ في نُزول الربِّ ﷻ رَواه عن النَّبي ﷺ عشرون نَفْساً»[(٥)].

وقد أجمع سلَفُ الأمَّة على إثبات صِفة النُّزول؛ فقد سُئل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن رَجُلين أحدهما مُثبِتٌ للنُّزول ومُستدِلٌ بالحديث الوارد في ذلك، والآخر نافٍ للنُّزول، فقال: «الحمدُ لله ربِّ العالَمين، أما القائِلُ الأول الذي ذكَر نصَّ النَّبي ﷺ، فقد أصابَ فيما قال؛ فإن هذا القول الذي قاله قدِ استَفاضتْ به السُّنَّة عن النَّبي ﷺ، واتَّفقَ سلَفُ الأمة وأئمتُها وأهل العلم بالسُّنَّة والحديث على تَصْديق ذلك وتَلقِّيه بالقَبول»[(٦)].

ونقَل رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي عمرٍو الطَّلَمَنْكيِّ قولَه: «وأجمَعوا على أن الله يَنزِل كلَّ ليلة إلى سماءِ الدُّنيا على ما أتتْ به الآثارُ كيف شاء»[(٧)].

وقد قال الشيخ ابن عثيمين عن حديث النزول: «هذا الحديث حديث عظيم ذكر بعض أهل العلم أنه بلغ حَدَّ التواتر عن النبي ﷺ، ولا شكَّ أنه حديث مُستفيض مشهور، وقد شرحه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بكتابٍ مُستقل[(٨)]؛ لما فيه من الفوائد العظيمة»[(٩)].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق، لابن القيِّم ص٤٦٨.

(٢) شرح حديثِ النُّزول ص١٠٢، ١٠٣.

(٣) مُختصَر الصَّواعق المرسلة ص٤٣٠.

(٤) مُختصَر الصَّواعق المرسلة ص٤٢٣.

(٥) أصول اعتِقاد أهل السُّنَّة والجَماعَة (٣/ ٤٣٤).

(٦) مَجموع الفَتاوى (٥/ ٣٢٢).

(٧) انظر: مَجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٢) (٥/ ٥٧٨).

(٨) يقصد كتابه: شرح حديثِ النُّزول.

(٩) مجموع رسائل وفتاوى العثيمين (١/ ٢٠٣).

**«قال: ونعتقد أن الله كَلَّم موسى تكليماً».**

## الشرح

صفة الكلام تأتي بدرجةٍ من الأهمية هي وصفة العُلو لله ﷻ؛ لذلك اهتم بها أئمة السلف، وأكدوا على ثُبوتها لله تعالى حقيقة، وأوردوا في ذلك أدلة كثيرة، ودفعوا شبهات المعطلة من الجهمية والمعتزلة ومَن دَار في فَلَكهم القائلين بأنَّ الله خلق القرآن في غيره، وردوا كذلك على الكلَّابية الذين قالوا: القرآن حكاية عن كلام الله، وردوا ـ أيضاً ـ على الأشاعرة الذين قالوا: القرآن عبارة عن كلام الله.

فالمعطلة أرادوا بقولهم هذا: إسقاط قيمة الوحي؛ ليصبح لدى الناس خللٌ في اتِّباع الوحي، ونحن نؤمن أن أول مصدر للتشريع هو وحي الله تعالى إلى رسوله ﷺ؛ أي: كلامه بحروفه ومعانيه، وأن الله تعالى قاله بحرف وصوت.

ومن أركان الإيمان السِّتة: الإيمانُ بالكُتُبِ التي أنزلها اللهُ، كما دلَّ على ذلك قولُه ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦]، وكذلك جاء في حديث جبريل عليه السلام، وفيه: **«فأخبرني عن الإيمان، قال: أن تُؤمن باللهِ، ومَلائكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليومِ الآخِر، وتُؤمن بالقَدَرِ؛ خَيْرِه وشَرِّه»**[1].

ومن الإيمانِ بالكتب: الإيمانُ بِأَنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ.

**والقرآنُ في الأصل**: مصدر قرأ قراءة وقرآناً؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾؛ أي: قراءته، فهو مَصدر على وزن فُعلان ـ بالضم ـ كالغُفران والشُّكران[2].

**وفي الاصطلاح هو**: «كلام الله المُنَزَّل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ،

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: لسان العرب (١/ ١٢٩)، ومناهل العرفان، للزرقاني (١/ ٧).

المُعجز بلفظه ومعناه، المكتوب في المصاحف، المَنقول إلينا بالتواتر، المُتعبد بتلاوته، المَبدوء بسورة الفاتحة، المُختتم بسورة الناس»[١].

والقرآنُ كلامُ الله، وهو صِفةٌ مِن صِفاتِهِ ﷻ؛ قال تَعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وروي عن جَابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قَالَ: «كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يَعْرِضُ نَفسَهُ فِي المَوْسِمِ؛ فَيَقُولُ: «**أَلَا رَجُلٍ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ؛ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي**»[٢].

وَالذِي عَلَيهِ إِجماعُ السَّلفِ الصَّالحِ مِنَ الصَّحابةِ رضي الله عنهم وَالتَّابعِينَ لَهم بِإحسَانٍ: أَنَّ القرانَ كلامُ اللهِ غَيرُ مَخلوقٍ؛ حُرُوفه وَمَعَانِيه، مُنَزَّلٌ مِن عِندِ اللهِ؛ نَزَلَ بِهِ جِبريلُ عليه السلام إِلَى نَبِيِّنَا ﷺ.

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله: «وَمَذْهَبُ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَخَلَفِهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ القُرْآنَ مِنْ جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ سَمِعَهُ مِن اللهِ ﷻ»[٣].

ثم قال: «الآثار مُتواترة عنهم - أي: عن الصحابة والتابعين - بأنهم كانوا يقولون: القرآن كلام الله، ولمَّا ظهر مَن قال: إنه مخلوق، قالوا ردّاً لكلامه: إنه غير مخلوق، ولم يريدوا بذلك أنه مُفترى، كما ظنه بعض الناس؛ فإن أحداً من المسلمين لم يَقل: إنه مفترى؛ بل هذا كفرٌ ظاهرٌ يَعلمه كل مسلم، وإنَّما قالوا: إنه مخلوقٌ خلقه الله في غيره، فرَدَّ السلف هذا القول، كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنفوا في ذلك مصنفات متعددة، وقالوا: «منه بدأ وإليه يعود».

وأوَّل مَن عُرف أنه قال: مخلوق، الجعد بن درهم وصاحبه الجهم بن صفوان.

وأول مَن عُرف أنه قال: هو قديم، عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم افترق الذين شاركوه في هذا القول؛ فمنهم مَن قال: الكلام معنى واحد قائم بذات الرَّبِّ، ومعنى القرآن كله والتوراة والإنجيل وسائر كتب الله وكلامه هو ذلك المعنى الواحد الذي لا يَتعدد ولا يتبعض، والقرآن العربي لم يتكلم الله به؛ بل هو مخلوق خلقه في غيره.

وقال جمهور العقلاء: هذا القول معلوم الفساد بالاضطرار؛ فإنَّه مِن المعلوم

---

(١) انظر: مناهل العرفان (١/ ١٠ - ١٣)، ومباحث في علوم القرآن، لمناع القطان ص٢٠ - ٢١، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١)، والحاكم (٢/ ٦٦٩) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال في المجمع (٦/ ٣٥): «رجاله ثقات».

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣٣).

بصريح العقل أن معنى (آية الكرسي) ليس معنى (آية الدَّيْن)، ولا معنى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ معنى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾؛ فكيف بمعاني كلام الله كله في الكتب المنزلة وخطابه لملائكته وحسابه لعباده يوم القيامة وغير ذلك من كلامه؟!

ومنهم مَن قال: هو حروف، أو حروف وأصوات قديمة أزلية لازمة لذاته لم يَزل ولا يزال موصوفاً بها.

وكِلَا الحزبين يقول: إن الله تعالى لا يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه لم يزل ولا يزال يقول: يا نوح، يا إبراهيم، يا أيها المزمل، يا أيها المدثر، ولم يقل أحد من السلف بواحد من القولين، ولم يقل أحدٌ من السلف: إنَّ هذا القرآن عبارة عن كلام الله، ولا حكاية له، ولا قال أحد منهم: إن لفظي بالقرآن قديم أو غير مخلوق، فضلاً عن أن يقول: إن صوتي به قديم أو غير مخلوق؛ بل كانوا يقولون بما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة من أن هذا القرآن كلام الله، والناس يَقرؤونه بأصواتهم، ويكتبونه بمدادهم، وما بين اللوحين كلام الله، وكلام الله غير مَخلوق»[1].

وقالَ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نونيتِهِ:

وَكَــذِلِكَ الـقـرآنُ عَـيـنُ كَـلَامِـهِ الـ ... مَـسـمُـوعِ مِـنـهُ حَـقِـيـقَـةً بِـبَـيَـانِ
هُــوَ قَــولُ رَبِّــي كُــلُّــهُ لَا بَـعـضُـهُ ... لَـفـظـاً وَمَـعـنًـى مَـا هُـمَـا خَـلْـقَـانِ
تَــنــزِيــلُ ربِّ الـعَـالَـمِـيـنَ وَقَـولُـهُ ... الـلَّـفـظُ وَالـمَـعـنَـى بِـلَا رَوَغَـانِ

وأما المعتزلة والجهمية فقالوا: القرآن كلام الله مخلوق؛ فهم أضافوا الكلام إلى الله من باب إضافة الوصف على حد قولهم: (ناقة الله).

ومن المتفلسفة مَن يزعم أن المعاني والحروف تأليفه؛ لكنها فاضت عليه كما يفيض العلم على غيره من العلماء.

وقال شيخُ الإسلام: «وَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ: أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَإِنَّمَا قَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ» لِأَنَّ الجَهْمِيَّةَ - مِن المُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ - كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهُ خَلَقَ الكَلَامَ فِي المَحَلِّ. فَقَالَ السَّلَفُ: «مِنْهُ بَدَأَ»؛ أَيْ: هُوَ المُتَكَلِّمُ بِهِ؛ فَمِنْهُ بَدَأَ، لَا مِنْ بَعْضِ المَخْلُوقَاتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [الزمر: ١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٣٠١، ٣٠٢).

رَبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢].

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «إِلَيْهِ يَعُودُ»: أَنَّهُ يُرْفَعُ مِن الصُّدُورِ وَالمَصَاحِفِ؛ فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ آيَةٌ وَلَا مِنْهُ حَرْفٌ، كَمَا جَاءَ فِي عِدَّةِ آثارٍ»[1].

وأمّا قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَنَّ هَذَا القُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ هُوَ كَلَامُ اللهِ حَقِيقَةً، لَا كَلَام غَيْرِهِ» ـ فيريدُ به شيخُ الإسلامِ: أنَّ اللهَ تكلَّمَ بالقرآنِ حقيقةً، وَأَنَّهُ لَيسَ بِكَلَام جبريل، وَلَا كلام نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

وفي قوله رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ القَوْلِ بِأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللهِ أَوْ عِبَارَةٌ» ـ يُشير به إِلَى الكُلَّابيَّة الذينَ قالوا: إِنَّهُ حكايةٌ، وَإِلَى الأشاعرةِ الذينَ قالوا: إِنَّهُ عبارةٌ؛ فالكُلَّابيَّة والأشاعرةُ متفقونَ عَلَى أَنَّ هَذَا القرآنَ الذي بينَ أيدينا ليسَ كلامَ اللهِ؛ بَل هُوَ إِمَّا حِكَاية أو عبارَة؛ فَالأشاعرةُ يقولونَ: إِنَّ اللهَ عَبَّرَ عن كلامِهِ النفسيِّ بحروفٍ وَأصواتٍ مخلوقةٍ.

والكُلَابيَّة يقولونَ: إنَّ القرآنَ معنى قائم بذاتِ اللهِ، وأنَّهُ لا يُسْمَعُ عَلَى الحقيقةِ، والحروفُ والأصواتُ حكايةٌ لَهُ ودالَّةٌ عَلَيهِ، كَمَا يَحْكِي الصَّدَى كلامَ المتكلِّم.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «بَل إِذَا قَرَأَهُ النَّاسُ أَوْ كَتَبُوهُ فِي المَصَاحِفِ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَلَامَ اللهِ حَقِيقَةً؛ فَإِنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا يُضَافُ حَقِيقَةً إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبْتَدِئاً، لَا إِلَى مَنْ قَالَهُ مُبَلِّغاً مُؤَدِّياً» ـ يريدُ به شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: أنَّ القرآنَ ـ وإن حُفِظَ في الصُّدورِ، أو تُلِيَ بالألسنِ، أو كُتِبَ في المَصاحفِ، أو سُمِعَ ـ بالآذانِ ـ فإنَّ ذلكَ لا يُخرجُهُ عن كونِهِ كلام اللهِ وإن بلغهُ الرسولُ المَلَكِي جبريلُ للرَّسولِ البشريِّ محمَّدٍ ﷺ، وبلغهُ نبينا محمَّد ﷺ لأُمَّتِهِ، فإنَّ الكلامَ إنَّما يُضافُ حقيقةً إلى مَن قالَهُ مُبتدئاً، لا إلَى مَن قالَهُ مُبَلِّغاً مُؤَدِّياً.

قال العلَّامةُ ابنُ عُثَيمين رَحِمَهُ اللهُ: «قوله: «هو كلامُ اللهِ؛ حُرُوفه ومَعانيه» هذا مذهبُ أهلِ السُّنَّة والجَمَاعَة. قالوا: إنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ تَكَلَّمَ بالقرآنِ بِحُرُوفِهِ وَمَعانِيهِ.

**وقوله:** «ليس كلامُ الله الحُرُوفُ دون المعاني». وهذا مذهبُ المعتزلَةِ وَالجهميَّةِ؛ لِأَنَّهُم يقولونَ: إنَّ الكلامَ ليسَ معنًى يقومُ بذاتِ اللهِ؛ بل هُوَ شيءٌ مِن مَخلوقَاتِهِ؛

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٥٢٨، ٥٢٩).

كَالسماءِ والأرضِ والناقةِ والبيتِ، وما أشبهَ ذلكَ؛ فليسَ معنًى قائماً فِي نفسِهِ، فكلامُ اللهِ حروفٌ خَلَقَهَا اللهُ تعالى، وَسَمَّاها كلاماً، كَمَا خَلَقَ الناقةَ، وسمَّاهَا ناقة اللهِ، وَكَمَا خَلَق البيتَ، وَسَمَّاه بَيت اللهِ.

وَلِهَذَا كانَ الكلامُ عندَ الجهميَّةِ والمعتزِلَةِ هُوَ الحروفُ؛ لِأَنَّ كلامَ اللهِ عندَهُم عبارةٌ عَن حروفٍ وأصواتٍ خَلَقَهَا اللهُ تعالى، وَنَسَبَهَا إِلَيهِ تَشريفاً وَتَعظِيماً.

**قوله:** «ولا المَعاني دون الحُرُوف»:

وَهَذَا مَذهَبُ الكُلَابيَّةِ وَالأشعَرِيَّةِ؛ فَكَلامُ اللهِ عِندَهُم مَعنًى فِي نَفسِهِ، ثُمَّ خَلَقَ أَصوَاتاً وَحُرُوفاً تَدُلُّ عَلَى هَذَا المَعنَى؛ إِمَّا عِبَارة أَو حِكَايَة.

واعلم أنَّ ابنَ القيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ ذكَرَ أَنَّنَا إِذَا أنكرنَا أَنَّ اللهَ يتكلَّمُ فَقَد أَبطَلنَا الشَّرعَ والقَدَر.

أَمَّا الشرعُ؛ فَلِأَنَّ الرِّسالاتِ إِنَّمَا جَاءَت بِالوَحي، وَالوَحي كَلامٌ مُبَلَّغٌ إِلَى المُرْسَلِ إِلَيهِ، فَإِذَا نَفَينَا الكلامَ انتفى الوحيُ، وإذا انتفَى الوَحيُ انتفَى الشرعُ.

أَمَّا القَدرُ؛ فَلِأَنَّ الخَلقَ يَقَعُ بِأَمرِهِ بِقَولِهِ: «كن»؛ فيكون، كَمَا قَالَ تَعَالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢]»[١].



(١) شرح الواسطيَّة ص٤٦٧ ـ ٤٦٨.

**«واتَّخذ إبراهيم خليلاً، وأنَّ الخُلَّة غير الفقر، لا كما يقوله أهلُ البدع».**

## الشرح

الخُلَّة: هِيَ كَمَال المحبَّة المستلزمة من العَبْد كَمَال العُبُودِيَّة لله، ومن الربِّ سُبْحَانَهُ كَمَال الربوبية لِعِبَادِهِ الَّذين يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ.

ولَفظ العُبُودِيَّة يتضَمَّن كَمَالَ الذُّلِّ وكَمَالَ الحبّ؛ فَإِنَّهُم يَقُولُونَ: قلبٌ مُتَيَّم، إذا كَانَ متعبداً للمحبوب. والمتيم: المتعبد، وتيم الله: عبد الله، وهَذَا ـ على الكَمَال ـ حصل لِإِبْرَاهِيمَ ومُحَمَّدٍ صَلَّى الله عَلَيْهِمَا وسَلَّم.

ولِهَذَا لم يكن لَهُ ﷺ من أهل الأَرْض خَلِيل؛ إِذْ الخُلَّة لَا تحتَمل الشِّركَة؛ فَإِنَّه كَمَا قيل فِي المَعْنى:

**قد تخللت مَسْلَك الرُّوح مني وبِذَا سُمِّي الخَلِيل خَلِيلاً**[1]

بِخِلَاف أصل الحبِّ؛ فَإِنَّهُ ﷺ قد قَالَ فِي الحَدِيث الصَّحِيح فِي الحَسَن وأُسَامَة: **«اللَّهُمَّ إني أُحِبُّهما؛ فأَحبَّهما وأحبَّ مَن يُحبهما»**[2]، وسَأَلَهُ عَمْرو بن العَاصِ: أَيُّ النَّاس أحبُّ إِلَيْك؟ قَالَ: **«عَائِشَة»**. قَالَ: فَمِن الرِّجَال؟ قَالَ: **«أبوهَا»**[3]. وقَالَ لعَليٍّ: **«لَأُعْطِيَن الرَّايَة غداً رجلاً يُحبُّ اللهَ ورَسُولَه، ويُحِبُّهُ الله ورَسُوله»**[4]. وأمثال ذَلِك كثير.

وقد أخبر تَعَالَى أنه ﴿يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٧٦﴾ [آل عمران: ٧٦]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝١٣٤﴾ [آل عمران: ١٣٤]، و﴿يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٤٢﴾ [المائدة: ٤٢]، و﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ

---

(١) البيت لَبَشَّار بن بُرد، وهو من البحر الخفيف. انظر: ديوانه ص٩٧٩.

(٢) الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٧٣٥): عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما، حَدَّث عن النبي ﷺ أنه كان يأخذه والحسن، فيقول: **«اللَّهُمَّ أحبَّهما؛ فإني أُحبهما»**. وأما باللفظ الذي أورده ابن تيمية فأخرجه الترمذي (٣٧٦٩) في حق الحسن والحسين، بلفظ: **«اللَّهُمَّ إني أُحِبُّهما فأَحِبَّهما وأَحِبَّ مَن يُحبهما»**، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٦٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

﴿ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢٢]، و﴿يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴿٤﴾﴾ [الصف: ٤]، وقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ فقد أخبر بمحبته لِعِبَادِهِ الْمُؤمنِينَ ومحبة المُؤمنِينَ لَهُ، حَتَّى قَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٦٥].

أَمَّا الخلَّة فخاصَّة، وقَول بعض النَّاس: إن مُحَمَّداً حبيب الله، وإِبْرَاهِيم خَلِيل الله، وظنه أن المحبَّة فَوق الخلَّة؛ قَولٌ ضَعِيف؛ فَإِن مُحَمَّداً ـ أَيْضاً ـ خَلِيل الله، كَمَا ثبت ذَلِك فِي الأَحَادِيث الصَّحِيحَة المستفيضة[(١)].

وكَانَ رَسُول الله ﷺ يحب الْمُؤمنِينَ الَّذين يُحِبُّهُمْ الله؛ لِأَنَّهُ أكمل النَّاس محبَّة لله، وأحقهم بِأَن يحب مَا يُحِبهُ الله، ويبغض مَا يبغضه الله، والخلة لَيْسَ لغير الله فِيهَا نصيب؛ بل قَالَ ﷺ: «**لَو كنتُ متخذاً من أهل الأَرْض خَلِيلاً لاتَّخذت أَبَا بكر خَلِيلاً**»[(٢)]، علم مزِيد مرتبَة الخلَّة على مُطلق المحبَّة.

والمَقْصُود: هُو أَن الخلَّة والمحبة لله: تَحْقِيق عبوديته، وَإِنَّمَا يغلط من يغلط فِي هَذِه من حَيْثُ يتوهمون أَنَّ العُبُودِيَّة مُجَرّد ذلٍّ وخضوع فَقَط، لَا محبَّة مَعَه، وأَن المحبَّة فِيهَا انبساط فِي الأَهْوَاء أَو إدلال لَا تَحتمله الربوبية، ولِهَذَا يُذكر عَن ذِي النُّون: أَنهم تكلمُوا عِنْده فِي مَسْأَلَة المحبَّة؛ فَقَالَ: «أَمْسكُوا عَن هَذِه المَسْأَلَة لَا تسمعها النُّفُوس فتدَّعيها»[(٣)].



(١) العبودية لابن تيمية ص١٠٧.
(٢) أخرجه مسلم (٥٣٢) من حديث جندب ﷺ وقد تقدم.
(٣) العبودية ص١١١.

«ونعتقد أن الله تعالى خصَّ محمداً ﷺ بالرؤية، واتَّخذه خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً».

## الشرح

بعد اتفاق أهل السُّنَّة والجماعة على أن الله تعالى لا يراه أحد في الدنيا يقظة فقد اختلفوا في رؤية نبينا ﷺ ربه ليلة المعراج؛ قال الإمام ابن القيم: «حكى عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب «الرؤية» له: إجماع الصحابة على أنه لم ير ربه ليلة المعراج، وبعضهم استثنى ابن عباس فيمن قال ذلك، وشيخنا ـ أي: ابن تيمية ـ يقول: ليس ذلك بخلاف في الحقيقة، فإن ابن عباس لم يقل: رآه بعيني رأسه، وعليه اعتمد أحمد في إحدى الروايتين حيث قال: إنه ﷺ رآه ﷻ، ولم يقل: بعيني رأسه، ولفظ أحمد لفظ ابن عباس رضي الله عنهما، ويدل على صحة ما قال شيخنا في معنى حديث أبي ذر رضي الله عنه قوله ﷺ في الحديث الآخر: «**حجابُه النُّورُ**»[(١)]، فهذا النور هو ـ والله أعلم ـ النور المذكور في حديث أبي ذر: «**رأيتُ نُوراً**»[(٢)]»[(٣)].

وهو ما رجَّحه ـ أيضاً ـ شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»، حيث قال رحمه الله: «ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ خاصة مع أن جماهير الأئمة على أنَّه لم يَره بعينه في الدنيا، وعلى هذا دَلَّت الآثار الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ والصحابة وأئمة المسلمين، ولم يثبت عن ابن عباس ولا عن الإمام أحمد وأمثالهما أنهم قالوا: إن محمداً رأى ربه بعينه؛ بل الثابت عنهم إمَّا إطلاق الرؤية، وإمَّا تقييدها بالفؤاد، وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة أنه رآه بعينه، وقوله: «**أتاني البارحةَ رَبِّي في أحسن صورة**»[(٤)]، الحديث الذي رواه الترمذي وغيره إنما كان بالمدينة في المنام

(١) أخرجه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (١٧٨) من حديث أبي ذر موسى رضي الله عنه.
(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية (١/٣).
(٤) أخرجه الترمذي (٣١٥٧)، وأحمد (٣٣٠٤) وغيرهما، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٩).

هكذا جاء مفسراً»[١].

فحملوا الآثار المُطلقة الواردة في الرؤية؛ كأثر ابن عباس: «رأى محمدٌ ربَّه» على الرؤية القلبية، وحملوا الآثار النافية للرؤية؛ كأثر عائشة رضي الله عنها على الرؤية البصرية؛ لأنه ـ من خلال التَّتبع ـ لم يَرِد عن أحدٍ منهم أنه قال: رآه بعينه، وعليه فلا تعارض بين هذه النصوص.

* * *

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٩).

«ونعتقد أن الله تعالى اختص بمفاتيح خمس من الغيب لا يَعلمها إلا الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ الآية [لقمان: ٣٤]».

## الشرح

مفاتيح الغيب مذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ٣٤﴾ [لقمان: ٣٤]، وفي البخاري أن النبي ﷺ قال: **«مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله: لا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا الله، ولا يعلم متى يأتي المطر إلا الله، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله»**[١].

ويدل الحديث على معنى في غاية الأهمية، وهو انحصار علم الغيب في الله ﷻ، حيث لا يعلم بأمور الغيب سواه، وذكر الحديث أنواعاً من الغيوب التي لا يعلمها غير الله، وتم ذكرها لتعلقها بحياة الإنسان، وبمصيره، ورزقه.

- فذكر اختصاص الله بعلم قيام الساعة، والتي تُمثل بداية حياة الإنسان في الدار الآخرة، وتم البدء بها لأهميتها الكبيرة.
- وذكر اختصاص الله بعلم نزول المطر، وهو سبب رزق الإنسان وحياته على الأرض.
- كما ذكر اختصاص الله بعلم ما احتوته أرحام النساء من ذكورٍ، وإناث، ومعرفة أحوالهم سعادةً وشقاءً.
- وذكر اختصاص الله بعلم ما يكتسبه الإنسان من غده.
- واختصاصه بعلم مكان موته.

فهذه هي الأمور الخمسة التي يُطلق عليها اسم مفاتيح الغيب فيما يخص حياة الإنسان منذ كان جنيناً إلى أن يتوفاه الله تعالى ويبعثه من جديد.

(١) صحيح البخاري (١٠٣٩).

وفي هذا ردٌّ على من يزعم أن بعض الخلق يتصفون بصفةٍ من صفات الله ﷻ الذاتية أو الفعلية المختصة به كالخلق أو الرزق أو علم الغيب أو التصرف في الكون، حتى مع إثبات هذه الصفات لله ﷻ.

وهذا الشرك يكثر لدى بعض الفرق المنحرفة:

- كغلاة الصوفية.
- والرافضة.
- والباطنية عموماً.

حيث يعتقد الرافضة - مثلاً - في أئمتهم أنهم يعلمون الغيب، وتخضع لهم ذرات الكون ونحو ذلك.

وكذلك يعتقد الباطنية والصوفية في أوليائهم نحو ذلك.

فعامة شرك الربوبية عند هؤلاء يقع في العلم والتصرف، أما في الخلق، والرزق فيقر به عامة الصوفية، وكذا المشركون الأوائل يعتقدون بأن الله ﷻ هو الخالق الرازق، لكنهم يدعون ويستغيثون بالأولياء من دون الله لزعمهم أنها تقربهم إلى الله زلفى، لذلك اقتصر مفهومهم للشرك باعتقاد أن الأولياء يخلقون أو يرزقون من دون الله، أو باعتقاد تصرفهم في الخلق استقلالاً.

ومن خلال نقل بعض أقوال الفرق يتضح انحرافها في هذا الأصل، ومن الأمثلة على ذلك: فالباطنية زعموا أن أئمتهم وأولياءهم يعلمون ما كان وما يكون، ومن النقولات في ذلك ما ذكره صاحب «تأويل الدعائم» من أنه (جاء عن أولياء الله من الأخبار عما كان ويكون من أمر العباد)[١].

وجاء في كتاب «المجالس المؤيدية» (أن الأئمة يعلمون من أمر المبدأ والمعاد ما حجبه الله عن كافة العباد)[٢].

وروى النعمان القاضي عن المعز لدين الله أنه قال: (... أفمن أودعه الله علم ما يكون يجهل فضله... فكيف بمن علَّمه الله علم ما يكون مما لم يكن بعد)[٣].

وقال المعز: (إن عندنا علم ما يطلب، كقول جده علي: سلوني قبل أن

---

(١) تأويل الدعائم، للقاضي النعمان (١/ ١٤٥).

(٢) المجالس المؤيدية لهبة الله الشيرازي (٤٤١) نقلاً عن «الإسماعيلية»، لإحسان إلٰهي ظهير ص٣٧٦.

(٣) المجالس والمسايرات، للقاضي النعمان ص٤٠٤.

تفقدوني، فوالذي خلق الحبة وبرأ النسمة لا تسألوني عن علم ما كان وما يكون، ومن علم ما لا تعلمون إلا أخبرتكم به)[١].

فهذه النصوص ـ كما نلاحظ ـ فيها دعوى أن الأئمة يعلمون ما كان وما يكون من أمر العباد وأمر الجن أو المعاد.

ومثل ذلك ما نُقِل عن الرافضة حيث ينسب الكلّيني إلى جعفر الصادق قوله: (ورب الكعبة ورب البنية لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما؛ لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله وراثة)[٢].

وينسبون إلى الحسن بن علي رضي الله عنه قوله: (إنا نعلم المكنون والمخزون والمكتوم الذي لم يطَّلِع عليه ملكٌ مُقرب ولا نبيٌّ مُرسل غير محمد وذريته)[٣].

ولا حاجة للإشارة إلى كذبهم على الحسن رضي الله عنه أو جعفر الصادق رحمه الله، وإنما المقصود أن الرافضة يعتقدون فيهم هذا، ولهذا نقلوا هذه الأقوال عنهم ونسبوها إليهم.

وهذه الفكرة موجودة لدى المتصوفة فبينهم وبين الرافضة أوجه شبه كثيرة من أهمها تقديس الأئمة والأولياء.

فهذا عبد الكريم الجيلي صاحب كتاب «الإنسان الكامل» يزعم أنه كشف عن حقائق الأمور على ما هي عليه من الأزل إلى الأبد وأنه رأى جميع الأنبياء والمرسلين والملائكة... إلخ[٤].

وهذا الشعراني في كتابه «الطبقات الكبرى» ينقل عن شيخه الخواص أنه كان يعلم ما في اللوح المحفوظ ساعة بساعة، ومما قاله المتصوفة: (...وينبغي على المريد أن يعتقد في شيخه أنه يرى أحواله كلها كما يرى الأشياء في الزجاجة)[٥].

ويدخل في ذلك الكهانة والعرافة ونحوها، وكذلك إتيان الكهنة والعرافين وتصديقهم بما يقولون.

---

(١) المجالس والمسايرات، للقاضي النعمان ص٤٠٤.
(٢) الكافي، للكليني (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).
(٣) دلائل الإمامة لأبي جعفر الطبري الشيعي ص٦٧.
(٤) الإنسان الكامل ٢/ ٩٧. (٥) التيجانية ص١٨٤.

**«ونعتقد المسح على الخفين؛ ثلاثاً للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم».**

## الشرح

ذكر المسح على الخفين إشارة إلى الأحكام التي علمت بالقواطع الشرعية أو بالنصوص القطعية ثم أنكرها، من أنكرها فكل حكم من الأحكام الشرعية ـ وإن لم يدخل في العقيدة ـ تواترت به النصوص أو أجمع عليه السلف أو كان دليله صحيحاً ولو لم يتواتر فإن جحده يعتبر من مخالفة العقيدة، فلذلك ذكر السلف المسح على الخفين، وقد خالفت فيه الرافضة، كما خالفت في تجويز مسح الرجل بدل الغسل، فردوا السُّنَّة وعملوا بعكسها في مقام واحد، وهذا دليل انتكاس عندهم في العقول والأصول، ففي الوقت الذي أنكرواً فيه المسح على الخفين أجازوا المسح بدون خفين.

وهناك طوائف من الخوارج وطوائف من الجهمية وغيرهم أنكروا المسح على الخفين.

والأحاديث في ذلك متواترة؛ فالعلماء يذكرون المسح على الخفين في كتب العقائد للرد على الروافض الذين ينكرون المسح على الخفين، وكذلك غسل الرجلين في الوضوء وهم يقولون: إن الواجب مسح ظهور القدمين، فإذا كانت الرجلان مكشوفتين فيمسحونهما بعد تبليل أيديهم بالماء، وإذا كان عليهما الخفان وجب خلع الخفين ومسح ظهور القدمين.

والأحاديث في المسح على الخفين بلغت حدّ التواتر حتى إن الذين نقلوا كيفية الوضوء عن النبي ﷺ قالوا: غسلاً للرجلين المكشوفتين ومسحاً للخفين، وأكثر الذين نقلوا نص الآية وهي قوله ﷻ في سورة المائدة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [٦]، فالآية متواترة؛ لأن القرآن كله متواتر، لكن تواتر كيفية الوضوء غسلاً ومسحاً أقوى من تواتر نص الآية، وذلك أن الصحابة كلهم يتوضؤون، وكلهم شاهدوا غسل الرجلين ومسح الخفين من النبي ﷺ، ومن لم يشاهد النبي ﷺ فقد

نقله عن غيره بخلاف نص الآية، فليس كل أحد يحفظ الآية فالبعض يحفظ الآية والبعض لا يحفظها، أما الوضوء فكلهم يتوضؤون وليس هناك أحد لا يتوضأ؛ فالآية متواترة ونقل كيفية الوضوء أقوى تواتراً وأكثر عدداً من الذين نقلوا نص الآية.



**«ونعتقد الصبر على السُّلطان من قريش، ما كان مِن جور أو عدل؛ ما أقام الصلاة من الجُمَع والأعياد، والجهاد معهم ماضٍ إلى يوم القيامة».**

## الشرح

في هذه النص مسائل:

### * المسألة الأولى:

«**السُّلطان من قريش**» وقوله هذا لأجل ما جاء في الأحاديث من أن الأئمة من قريش، فولاية المسلمين العامة والاختيارية ينبغي أن تكون في قريش؛ لأن النبي ﷺ قال: «**الأئمة من قريش**»[(١)]؛ يعني: حين الاختيار، أمَّا إذا حصل تَغَلُّب من إمام بالقوة، ودعا الناس إلى بيعته. فهي بيعة غلبة، ليست بيعة اختيار، وللإمام هذا جميع حقوق الأئمة من قريش؛ لما جاء من الأحاديث في ذلك؛ كقوله ﷺ: «**وإن تأمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زَبيبة**»[(٢)].

واشتراط القرشية في الخلافة هي مسألة خلافية بين العلماء، جمهور السلف يرون أن هذا شرط من شروط الإمامة التي وردت النصوص عليه صريحة وانعقد إجماع الصحابة والتابعين عليه إذا أمكن، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من أهل البدع كالخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة.

فجماهير علماء المسلمين قاطبة ذهبوا إلى اشتراط هذا الشرط وحكي الإجماع عليه من قبل الصحابة والتابعين، وبه قال الأئمة الأربعة[(٣)]:

- فقال الإمام أحمد في رواية الإصطخري: «الخلافة في قريش ما بقي من الناس

---

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٣٥٢١)، والحاكم (٦٩٦٢)، وأبو نُعيم في حلية الأولياء (٧/ ٢٤٢)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

(٣) المصدر: الإمامة العظمى، للدميجي ص٢٦٥ ـ ٢٩٥.

اثنان، ليس لأحد من الناس أن ينازعهم فيها ولا يخرج عليهم، ولا نقر لغيرهم بها إلى قيام الساعة»[١].

- «وقد نص الشافعي رضي الله عنه على هذا في بعض كتبه[٢].
- وكذلك رواه زرقان عن أبي حنيفة»[٣].
- وقال الإمام مالك: ولا يكون ـ أي: الإمام ـ إلا قرشياً. وغيره لا حكم له إلا أن يدعو إلى الإمام القرشي»[٤].

ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من الخوارج وبعض المعتزلة وبعض الأشاعرة.

## ❋ المسألة الثانية:

**«ونعتقد الصبر على السُّلطان ...... ما كان مِن جور أو عدل؛ ما أقام الصلاة من الجُمَع والأعياد، والجهاد معهم ماضٍ إلى يوم القيامة».**

وهذه المسألة تتكون من شقين:

### الشق الأول:

**«ما كان مِن جور أو عدل؛ ما أقام الصلاة من الجُمَع والأعياد».**

**أولاً: حكم الصلاة خلف الفُسَّاق.**

عند أهل السُّنَّة أنه يصلى خلف كل بَرٍّ وفاجر، هذا هو الصواب، فأنت تصلي خلف الأمراء وتجاهد معهم وإن كانوا أهل معاصي، وتصلي خلف أئمة المساجد وإن كان فيهم معصية.

وفي «صحيح البخاري»: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يصلي خلف الحجاج بن يوسف الثقفي، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقاً ظالماً.

قال النووي: «وأما صلاة ابن عمر خلف الحجاج بن يوسف فثابتة في «صحيح البخاري»»[٥].

روى البخاري في «صحيحه» قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

---

(١) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/ ٢٦).
(٢) الأم (١/ ١٤٣).
(٣) أصول الدين ص٢٧٥.
(٤) أحكام القرآن، لابن العربي (٤/ ١٧٢١).
(٥) المجموع (٤/ ٢٢٢)، وكذا ابن الملقن في البدر المنير (٤/ ٥٢٠)، والحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٤٣).

ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحَجَّاجِ «أَنْ لَا يُخَالِفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ»، فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَاحَ عِنْدَ سُرَادِقِ الْحَجَّاجِ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصْفَرَةٌ، فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمٰنِ؟»، فَقَالَ: «الرَّوَاحَ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ»، قَالَ: «هَذِهِ السَّاعَةَ؟!»، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: «فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أُفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجُ»، فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحَجَّاجُ فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي، فَقُلْتُ: «إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَاقْصُرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ»، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللهِ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ قَالَ: «صَدَقَ»[1].

قال ابن حجر: «وَفِيهِ: صِحَّةُ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْفَاسِقِ»[2].

وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» عن عُمَيْرِ بن هَانِئٍ قال: «شَهدت ابن عمر والحجاج مُحَاصِرٌ ابن الزبير، فكان منزل ابن عمر بينهما، فكان ربما حضر الصلاة مع هؤلاء، وربما حضر الصلاة مع هؤلاء»[3].

وفي «صحيح البخاري» أيضاً، أن النبي ﷺ قال: **«يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وأن أخطأوا فلكم وعليهم»**[4].

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يصلون خلف من يعرفون فُجُورَهُ كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط[5]، وقد كان يشرب الخمر وصلى مرة الصبح أربعاً وجلده عثمان بن عفان على ذلك[6]، فمثل هذه الأمور أهل السُّنَّة وأصحاب النبي ﷺ لنا فيهم الأسوة والقدوة، فهم أسوتنا وقدوتنا.

**ثانياً: الصلاة خلف المبتدع:**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف

---

(١) صحيح البخاري رقم (١٦٦٠). (٢) فتح الباري، لابن حجر (٣/ ٥١٢).

(٣) المصنف (٢/ ١٥٢)، قال ابن حجر: «إسناده صحيح». المطالب العالية (٣/ ٧٠٢).

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري (٢/ ٣٢٩).

(٥) الحديث رواه أحمد (١/ ٤٥٠) (٤٢٩٨)، والطبراني (٩/ ٢٩٩) (٩٥٢٠). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٣٢٩): رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه، للمسند (٦/ ١٤٦).

(٦) رواه أحمد (١/ ١٤٤) (١٢٢٩)، والبيهقي (٨/ ٣١٨) (١٧٩٨٥). قال شعيب الأرناؤوط محقق المسند: إسناده صحيح على شرط مسلم.

ابن أبي عبيد وكان متهماً بالإلحاد وداعياً إلى الضلال)[١].

وسار التابعون ومن تبعهم بإحسانٍ من أئمة السلف على هذا، فقرروه قولاً وفعلاً، فمن ذلك:

ما جاء عن الأعمش رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: (كان كبار أصحاب عبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ يصلون الجمعة مع المختار ويحتسبون بها)[٢].

وقد كان أبو وائل رَحِمَهُ اللَّهُ يصلي الجمعة مع المختار بن أبي عبيد[٣].

وعن الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ أنه سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة، فقال: (صل خلفه، وعليه بدعته)[٤].

وعن الحكم بن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: سألت الحسن وقلت: رجل من الخوارج يؤمّنا، أنصلي خلفه؟ قال: (نعم، قد أمَّ الناس من هو شرّ منه)[٥].

وعن ابن وضاح رَحِمَهُ اللَّهُ: قال: سألت الحارث بن مسكين: هل ندع الصلاة خلف أهل البدع؟ فقال: (أما الجمعة خاصة فلا، وأما غيرها من الصلاة فنعم)[٦].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع، وخلف أهل الفجور، ففيه نزاعٌ مشهورٌ وتفصيلٌ ليس هذا موضع بسطه.

ولكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة، لا يجوز مع القدرة على غيره، فإن من كان مُظهِراً للفجور أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره لينتهي عن فجوره وبدعته، ولهذا فرَّق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية، فإن الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت فإنه بمنزلة من أسرَّ بالذنب، فهذا لا يُنكر عليه في الظاهر، فإن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلن فلم تنكر ضرت العامة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٤٧٥) برقم (٥٤٩٧)، وابن أبي زَمنين في أصول السنة ص٢٨٤ برقم (٢١٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٤٧٥) برقم (٥٤٩٧)، وَعَبد الرزاق في المصنف (٢/ ٣٨٦) برقم (٣٧٩٨).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الأذان (٥٦) وقال: باب إمامة المفتون والمبتدع. وَعَلَّق قَوْل الحسن: (صلِّ وعليه بِدْعَتُهُ).

(٥) رواه ابن أبي زمنين في أصول السنة ص٢٨٤ برقم (٢١١).

(٦) رواه ابن أبي زمنين في أصول السنة ص٢٨٤ برقم (٢١٢).

ولهذا كان المنافقون تُقبل منهم علانيتهم، وتُوكَل سرائرهم إلى الله تعالى بخلاف من أظهر الكفر)(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ أَنَّ الإِمَامَ مُبْتَدِعٌ يَدْعُو إِلَى بِدْعَتِهِ، أَوْ فَاسِقٌ ظَاهِرُ الْفِسْقِ، وَهُوَ الإِمَامُ الرَّاتِبُ الَّذِي لا تُمْكِنُ الصَّلاةُ إلا خَلْفَهُ، كَإِمَامِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَالإِمَامِ فِي صَلاةِ الْحَجِّ بِعَرَفَةَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُصَلِّي خَلْفَهُ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَد وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْعَقَائِدِ: إنَّهُ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَ خَلْفَ كُلِّ إمَامٍ بَرّاً كَانَ أَوْ فَاجِراً.

وَكَذَلِكَ إذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إلا إمَامٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّهَا تُصَلَّى خَلْفَهُ الْجَمَاعَاتُ؛ فَإِنَّ الصَّلاةَ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَلاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ فَاسِقاً. هَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ: أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا؛ بل الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الأَعْيَانِ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَد.

وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الإِمَامِ الْفَاجِرِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ الإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّيهَا وَلا يُعِيدُهَا؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الأَئِمَّةِ الْفُجَّارِ وَلا يُعِيدُونَ، كَمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ؛ حَتَّى إنَّهُ صَلَّى بِهِمْ مَرَّةً الصُّبْحَ أَرْبَعاً، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ؟ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا زِلْنَا مَعَك مُنْذُ الْيَوْمَ فِي زِيَادَةٍ!! وَلِهَذَا رَفَعُوهُ إلَى عُثْمَان...

وَالْفَاسِقُ وَالْمُبْتَدِعُ صَلاتُهُ فِي نَفْسِهِ صَحِيحَةٌ؛ فَإِذَا صَلَّى الْمَأْمُومُ خَلْفَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُهُ، لَكِنْ إنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ لأَنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ، وَمِنْ ذَلِكَ [يعني: ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر] أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَةً أَوْ فُجُوراً لا يُرَتَّبُ إمَاماً لِلْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ حَتَّى يَتُوبَ، فَإِذَا أَمْكَنَ هَجْرُهُ حَتَّى يَتُوبَ كَانَ حَسَناً وَإِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ إذَا تَرَكَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ وَصَلَّى

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٢).

خَلْفَ غَيْرِهِ أُثِرَ ذَلِكَ حَتَّى يَتُوبَ أَوْ يُعْزَلَ أَوْ يَنْتَهِيَ النَّاسُ عَنْ مِثْلِ ذَنْبِهِ. فَمِثْلُ هَذَا إذَا تَرَكَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَمْ يَفُتْ الْمَأْمُومَ جُمُعَةٌ وَلا جَمَاعَةٌ. وَأَمَّا إذَا كَانَ تَرَكَ الصَّلاةَ يَفُوتُ الْمَأْمُومَ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ فَهُنَا لا يَتْرُكُ الصَّلاةَ خَلْفَهُمْ إلا مُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلصَّحَابَةِ ﷺ.

وَكَذَلِكَ إذَا كَانَ الإِمَامُ قَدْ رَتَّبَهُ وُلاةُ الأُمُورِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِ الصَّلاةِ خَلْفَهُ مَصْلَحَةٌ، فَهُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ تَرْكُ الصَّلاةِ خَلْفَهُ؛ بل الصَّلاةُ خَلْفَ الإِمَامِ الأَفْضَلِ أَفْضَلُ»[١].

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:** فالواجب على المسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلي معهم الجمعة والجماعة ويوالي المؤمنين، ولا يعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالّاً أو غاوياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وإذا كان قادراً على أن يولي في إمامة المسلمين الأفضل ولاه، وإن قدر أن يمنع من أظهر البدع والفجور منعه.

وإن لم يقدر على ذلك فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسُنَّة نبيه والأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**يؤمُّ القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسُّنَّة، فإن كانوا سواء فأقدمهم هجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سِلْماً**»[٢].

وإن كان في هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره، كما هجر النبي ﷺ الثلاثة الذين خُلِّفُوا حتى تاب الله عليهم، وأما إذا وُلِّي غيره بغير إذنه، وليس في ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلاً وضلالاً، وكان قد رَدَّ بدعة ببدعة)[٣].

وخلاصة القول: أن أكثر العلماء يرون جواز الصلاة خلف المبتدع على التفصيل الذي قدمناه، ومنهم من منعها وأبطلها وقال بوجوب إعادتها، وممن رجح صحة الصلاة: الإمام البخاري وابن حجر وابن تيمية. ومن المعاصرين الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يفصل بين من كانت بدعته شركية كفرية وبين من ليس كذلك فيقول: (تصح الصلاة خلف المبتدع وخلف المسبل إزاره وغيرهما من العصاة في أصح قولي

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤).
(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٠٧٩). (٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٦).

العلماء، ما لم تكن البدعة مُكفِّرة لصاحبها، فإن كانت مكفرة له كالجهمي ونحوه ممن بدعتهم تُخرِجهم عن دائرة الإسلام، فلا تصح الصلاة خلفهم، ولكن يجب على المسؤولين أن يختاروا للإمامة من هو سليمٌ من البدعة والفسق، مرضي السيرة؛ لأن الإمامة أمانة عظيمة، القائم بها قدوة للمسلمين، فلا يجوز أن يتولاها أهل البدع والفسق مع القدرة على تولية غيرهم).

والعلماء ذكروا تفاصيل كثيرة تتعلق بالتفريق بين الصلوات العادية وبين صلاة الجمعة والعيدين ويوم عرفة، والتفريق بين من كان مستور الحال ومن هو مجاهرٌ بفسقه أو بدعته، وبين من بدعته مُكفِّرة وبين من هو دون ذلك، وبين من كان هذا المسجدُ هو الوحيد في ذلك المكان وبين من بإمكانه أن يصلي في مسجدٍ غيره إلى غير ذلك من التفاصيل التي يصعب إيرادها في مثل هذا.

الشق الثاني: **قوله: «والجهاد معهم ماضٍ إلى يوم القيامة»**، ويريد المصنف هنا أن يميز بين مذهب أهل السُّنَّة وبين قول الرافضة الذين عطلوا الجهاد، وعطلوا صلاة الجمعة بدعوى أنها لا تصح إلا بعد خروج المهدي المنتظر على حد زعمهم.

فشيوخ الشيعة يقولون: «إن صلاة الجمعة لا تجب عليهم حتى يخرج مهديهم المزعوم من سردابه لكي يصلي بهم»[(١)].

وشيوخ الشيعة يقولون: «إن الجهاد قبل خروج المهدي المنتظر حرام كحرمة الميتة والدم ولحم الخنزير»[(٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أصول أهل السُّنَّة والجماعة أنهم يصلون الجُمَع والأعياد والجماعات ـ لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم ـ فإن كان الإمام مستوراً لم يظهر منه بدعة ولا فجور صُلّي خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين».

قال ابن تيمية: «وَمَنْ أَنْكَرَ مَذْهَبَ الرَّوَافِضِ وَهُوَ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ؛ بَلْ يُكَفِّرُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ وَقَعَ فِي مِثْلِ مَذْهَبِ الرَّوَافِضِ؛ فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْكَرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَيْهِمِ تَرْكَهُمْ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ وَتَكْفِيرَ الْجُمْهُورِ»[(٣)].

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر: مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، لمحمد جواد العاملي (٢/ ٦٩) كتاب الصلاة.

(٢) انظر: كتاب فروع الكافي (٥/ ٧٨٧). (٣) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٤).

**«والصلاةُ في الجماعة حيث يُنادى لها واجب؛ إذا لم يكن عُذر مانع».**

## الشرح

يذكر علماء السُّنَّة هذه المسألة على اعتبار أنها ردٌّ على الروافض الذين يدعون الجمعة والجماعة على زعم أنهم ينتظرون خروج الإمام الغائب.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أصول أهل السُّنَّة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات ـ لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم فإن كان الإمام مستوراً لم يظهر منه بدعة ولا فجور صُلّي خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين».

قال ابن تيمية: «وَمَنْ أَنْكَرَ مَذْهَبَ الرَّوَافِضِ وَهُوَ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ؛ بَلْ يُكَفِّرُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ وَقَعَ فِي مِثْلِ مَذْهَبِ الرَّوَافِضِ؛ فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ مَا أَنْكَرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ تَرْكَهُمْ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ وَتَكْفِيرَ الْجُمْهُورِ»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد وكان متهماً بالإلحاد وداعياً إلى الضلال)[(٢)].

وسار التابعون ومن تبعهم بإحسانٍ من أئمة السلف على هذا، فقرروه قولاً وفعلاً، فمن ذلك:

ما جاء عن الأعمش رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: (كان كبار أصحاب عبد الله ـ يعني: ابن مسعود ـ يصلون الجمعة مع المختار ويحتسبون بها)[(٣)].

وقد كان أبو وائل رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصلي الجمعة مع المختار بن أبي عبيد[(٤)].

وعن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة، فقال: (صل

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٤). (٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨١).

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٤٧٥) برقم (٥٤٩٧)، وابن أبي زَمنين في أصول السنة» ص٢٨٤ برقم (٢١٠).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٤٧٥) برقم (٥٤٩٧)، وَعَبد الرزاق في المصنف (٢/ ٣٨٦) برقم (٣٧٩٨).

خلفه، وعليه بدعته)[١].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع، وخلف أهل الفجور، ففيه نزاعٌ مشهورٌ وتفصيل ليس هذا موضع بسطه.

ولكن أوسط الأقوال في هؤلاء أن تقديم الواحد من هؤلاء في الإمامة، لا يجوز مع القدرة على غيره، فإن من كان مُظهِراً للفجور أو البدع يجب الإنكار عليه ونهيه عن ذلك، وأقل مراتب الإنكار هجره لينتهي عن فجوره وبدعته، ولهذا فرّق جمهور الأئمة بين الداعية وغير الداعية، فإن الداعية أظهر المنكر فاستحق الإنكار عليه، بخلاف الساكت فإنه بمنزلة من أسرَّ بالذنب، فهذا لا ينكر عليه في الظاهر، فإن الخطيئة إذا خفيت لم تضر إلا صاحبها، ولكن إذا أعلن فلم تنكر ضرت العامة، ولهذا كان المنافقون تُقبل منهم علانيتهم، وتُوكَل سرائرهم إلى الله تعالى بخلاف من أظهر الكفر)[٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ أَنَّ الإِمَامَ مُبْتَدِعٌ يَدْعُو إلَى بِدْعَتِهِ، أَوْ فَاسِقٌ ظَاهِرُ الْفِسْقِ، وَهُوَ الإِمَامُ الرَّاتِبُ الَّذِي لا تُمْكِنُ الصَّلاةُ إلا خَلْفَهُ، كَإِمَامِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ، وَالإِمَامِ فِي صَلاةِ الْحَجِّ بِعَرَفَةَ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُصَلِّي خَلْفَهُ عِنْدَ عَامَّةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَد وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ.

وَلِهَذَا قَالُوا فِي الْعَقَائِدِ: إنَّهُ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَالْعِيدَ خَلْفَ كُلِّ إمَامٍ بَرّاً كَانَ أَوْ فَاجِراً.

وَكَذَلِكَ إذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إلا إمَامٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّهَا تُصَلَّى خَلْفَهُ الْجَمَاعَاتُ؛ فَإِنَّ الصَّلاةَ فِي جَمَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ صَلاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ، وَإِنْ كَانَ الإِمَامُ فَاسِقاً. هَذَا مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ: أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا؛ بل الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الأَعْيَانِ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَد.

وَمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الإِمَامِ الْفَاجِرِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عِنْدَ الإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ.

---

(١) صحيح البخاري كتاب الأذان (٥٦)، وقال: باب إمامة المفتون والمبتدع. وَعَلَّقَ قَوْل الحسن: (صلِّ وعليه بدْعَتُهُ).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٢).

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُصَلِّيهَا وَلا يُعِيدُهَا؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ خَلْفَ الأَئِمَّةِ الْفُجَّارِ وَلا يُعِيدُونَ، كَمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي خَلْفَ الْحَجَّاجِ، وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ يُصَلُّونَ خَلْفَ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ وَكَانَ يَشْرَبُ الْخَمْرَ؛ حَتَّى إِنَّهُ صَلَّى بِهِمْ مَرَّةً الصُّبْحَ أَرْبَعاً، ثُمَّ قَالَ: أَزِيدُكُمْ؟ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا زِلْنَا مَعَكَ مُنْذُ الْيَوْمَ فِي زِيَادَةٍ!! وَلِهَذَا رَفَعُوهُ إِلَى عُثْمَانَ...

وَالْفَاسِقُ وَالْمُبْتَدِعُ صَلاتُهُ فِي نَفْسِهِ صَحِيحَةٌ؛ فَإِذَا صَلَّى الْمَأْمُومُ خَلْفَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلاتُهُ، لَكِنْ إِنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ؛ لأَنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبٌ، وَمِنْ ذَلِكَ [يعني: ومن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر] أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَةً أَوْ فُجُوراً لا يُرَتَّبُ إِمَاماً لِلْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ التَّعْزِيرَ حَتَّى يَتُوبَ، فَإِذَا أَمْكَنَ هَجْرُهُ حَتَّى يَتُوبَ كَانَ حَسَناً وَإِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ إِذَا تَرَكَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ وَصَلَّى خَلْفَ غَيْرِهِ أَثَّرَ ذَلِكَ حَتَّى يَتُوبَ أَوْ يُعْزَلَ أَوْ يَنْتَهِيَ النَّاسُ عَنْ مِثْلِ ذَنْبِهِ. فَمِثْلُ هَذَا إِذَا تَرَكَ الصَّلاةَ خَلْفَهُ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَمْ يَفُتْ الْمَأْمُومَ جُمُعَةٌ وَلا جَمَاعَةٌ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرَكَ الصَّلاةَ يُفَوِّتُ الْمَأْمُومَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ فَهُنَا لا يَتْرُكُ الصَّلاةَ خَلْفَهُمْ إِلا مُبْتَدِعٌ مُخَالِفٌ لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الإِمَامُ قَدْ رَتَّبَهُ وُلاةُ الأُمُورِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي تَرْكِ الصَّلاةِ خَلْفَهُ مَصْلَحَةٌ، فَهُنَا لَيْسَ عَلَيْهِ تَرْكُ الصَّلاةِ خَلْفَهُ؛ بَلِ الصَّلاةُ خَلْفَ الإِمَامِ الأَفْضَلِ أَفْضَلُ»[1].



(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٥٢ ـ ٣٥٤).

**«والتراويح سُنَّة».**



## الشرح

ومعلومٌ أن الابتداعَ في الدِّين أمرٌ محرَّم، والنبي ﷺ حذرنا وقال: **«وإياكم ومحدَثات الأمور فإن كل محدَثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة»**[(١)]، فما استثنى النبي ﷺ شيئاً من البدع، ولا حجةَ لقائلٍ في قول عمر رضي الله عنه في شأنِ التراويح: **«نعمتُ البدعةُ هي»**[(٢)].

فالتراويح لم تكن أمراً على غيرِ مثالٍ سابق فقد صلى النبي ﷺ بأصحابه التراويح ولكن النبي ﷺ رأفةً ورحمةً بأمته لم يستمر بهم خشيةَ أن تُفرَضَ عليهم؛ فالتراويح لم تكن أمراً مبتدَعاً من الناحية الشرعية، واستعمال عمر لهذه اللفظة إنما هو استعمالٌ من حيث المعنى اللغوي لا أكثر[(٣)].

---

(١) انظر: مسند الإمام أحمد، مسند الشاميين، حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، حديث رقم (١٦٨١٣)، وقال الشيخ الألباني: حديث صحيح في السلسلة الصحيحة الصفحة أو الرقم (٢٧٣٥/٥٢٦).

(٢) انظر: موطأ مالك، كتاب الصلاة في رمضان، باب: ما جاء في قيام رمضان، حديث رقم (٢٤٩) وأخرجه البخاري بلفظ نعم البدعة هذه، في كتاب التراويح، باب من قام رمضان، برقم (١٨٨٠).

(٣) انظر: الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٢/ ٩٢)، والشاطبي في الاعتصام (١/ ٢٥٠).

«ونشهد أن من ترك الصلاة عمداً فهو كافر».

## الشرح

ويستدل لهذا القول بما ورد في السُّنَّة والآثار ومن ذلك قوله ﷺ: **«العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»**[(١)].

وفي «المسند»: **«من ترك الصلاة متعمداً فقد برئت منه الذمة»**[(٢)].

وقوله: **«بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»**[(٣)].

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «لا حظَّ في الإسلام لمن ترك الصلاة»[(٤)]

وقال عبد الله بن شقيق: «كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة»[(٥)].

وهذا القول قال به جملة من العلماء من عصر الصحابة إلى يومنا هذا ومن النقول الواردة في ذلك:

قال أبو محمد بن حزم: «وقد جاء عن عمر، ومعاذ، وعبد الرحمٰن بن عوف، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أن من ترك صلاة فرض واحدةً متعمداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد[(٦)]»[(٧)].اهـ.

---

(١) أخرجه النسائي (١/ ٢٣١)، والترمذي (٧/ ٣٦٨ ـ تحفة)، وابن ماجه (١٠٧٩) عن بريدة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٢٣٨)، وابن ماجه (٢/ ١٣٣٩)، وانظر: التلخيص الحبير (٢/ ١٤٨).

(٣) رواه مسلم (١/ ٨٨). وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله الفرق بين الكفر المعرف بأل والكفر المنكر في الاقتضاء ص٢٠٧، قلت: الكفر المعرف هو الأكبر، وهو المعهود في ألفاظ الشارع والسُّنَّة الصحابة.

(٤) رواه مالك في الموطأ (١/ ٣٩)، وعبد الرزاق (٣/ ١٢٥) وغيرهم. وحظ: نكرة في سياق النفي، فلا حظ قليل ولا كثير في الإسلام لمن ترك الصلاة.

(٥) رواه الترمذي (٧/ ٣٧٠) وغيره.

(٦) جاء التنصيص على التكفير بترك صلاة واحدة عند عبد بن حميد (٣/ ٢٤) برقم (١٠٤١)، ولكن سندها ضعيف من أجل الصنعاني عمر بن زيد.

(٧) المحلى (٢/ ٢٤٢).

وقال الحافظ المنذري: «وقد ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة متعمداً لتركها حتى يخرج جميع وقتها، منهم عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، ومعاذ بن جبل، وجابر بن عبد الله، وأبو الدرداء ﭫ، ومن غير الصحابة أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن المبارك، والنخعي، والحكم بن عتيبة، وأيوب السختياني، وأبو داود الطيالسي، وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وغيرهم رحمهم الله»[(١)]. اهـ.

قال ابن رجب: ظاهر كلام أحمد وغيره من الأئمة الذين يَرَوْنَ كفر تارك الصلاة: أن من تركها كفر بخروج الوقت عليه، ولم يعتبروا أن يستتاب، ولا أن يُدعى إليها، وعليه يدل كلام المتقدمين من أصحابنا، لقوله ﷺ: «**بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة**[(٢)]».

واختار كفره أيضاً: ابن حبيب من المالكية، والعز بن عبد السلام من الشافعية[(٣)]، وغيرهم. ولفيفٌ من أئمة الدعوة السلفية المباركة[(٤)]، ومن آخرهم العلامة الجليل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ﷬[(٥)]، والشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمٰن الجبرين، والشيخ عبد الله بن غديان، والشيخ عبد الله بن قعود[(٦)]، وغيرهم كثير[(٧)].

❊ ❊ ❊

(١) الترغيب والترهيب (١/ ٣٩٤).

(٢) حاشية العنقري على الروض المربع (١/ ١٢٢) وحاشية ابن قاسم على الروض أيضاً (١/ ٤٢٥).

(٣) انظر: الدرر السنية (٤/ ١٠٣).

(٤) انظر: الدرر السنية (٨/ ١٨٨).

(٥) انظر: حاشية على فتح الباري (٢/ ٢٧٥).

(٦) وفتاواهم بمجلة البحوث وغيرها لا تحصر.

(٧) المصدر: الإنباه إلى حكم تارك الصلاة، عبد الله بن مانع الروقي ص٤٧ ـ ٤٩.

**«والشهادة والبراءة بدعة».**

## الشرح

فيه رَدٌّ على الرافضة الذين يقولون: لا ولاء إلا ببراء، ولا شهادة ـ يعني: لا إلٰه إلا الله محمدٌ رسول الله ـ إلا ببراءة.

ويعنون بالولاء: مولاة علي وآله. ويعنون بالبراء: البراءة من جميع الصحابة عدا نفر يسير صاروا مع عليٍّ رضي الله عنه، فلا يصح عندهم موالاة لعلي إلا بالتبرؤ من الصحابة الآخرين.

ولا شك أن الشهادة والبراءة بهذا المعنى بدعة؛ بل الولاء والبراء الوارد في نصوص الشرع ليس المقصود منه البراءة من الصحابة؛ بل البراءة من الشرك وأهله.



**«والصلاة على مَن مات من أهل القبلة سُنَّة».**

## الشرح

وقوله: «**أهل القبلة**» يَشمل الأمة بمجموعها، وإن كان فيها مَن هو على فكرٍ مُخالف؛ لذلك لما سئل علي رضي الله عنه عن الخوارج: «أمشركون هم؟ قال: مِن الشرك فَرُّوا. فقالوا: أفمنافقون؟ قال: إنَّ المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً ـ أي: هؤلاء يذكرون الله كثيراً ـ قيل: فما هم يا أمير ألمؤمنين؟ قال: إخواننا بَغَوْا علينا؛ فقاتلناهم ببغيهم علينا!»[١].

وذكر الحسن أنه قال عنهم: «قوم أصابتهم فتنة؛ فعَموا فيها وصَمُّوا»[٢].

ولقد وضع أمير المؤمنين عليٌّ رضي الله عنه منهجاً قويماً في التعامل مع هذه الطائفة، تَمثَّل هذا المنهج في قوله رضي الله عنه للخوارج: «... إلَّا أنَّ لكم عندي ثلاث خلال ما كنتم معنا: لن نَمنعكم مساجد الله، ولا نمنعكم فيئاً ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نُقاتلكم حتى تُقاتلوا»[٣].

وقد التزم لهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه إلى أن قتلوا عبد الله بن خَبَّاب بن الأَرَت، وبقروا بطن جاريته؛ فطالبهم رضي الله عنه بِقَتَلَته فَأَبَوْا، وقالوا: كلنا قَتَله، وكُلُّنا مُستحل دماكم ودماءهم، فسَلَّ عليهم رضي الله عنه سيفَ الحق حتى أبادهم في وقعة النهروان[٤].

ومن منهجه رضي الله عنه في التعامل مع الخوارج حال بقائهم في جماعة المسلمين: مُحاورتهم لإزالة الشبهات التي لديهم؛ فقد أرسل إليهم عبد الله بن عباس فحاورهم، وحاورهم هو بنفسه فرجع منهم جَمٌّ غفير.

وبعد قتال أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه للخوارج، حرص على تحذير الناس من مسلكهم، حتى إنه لما انتهى من النهروان جعل يَمشي بين القتلى ويقول: «بُؤساً

(١) البداية والنهاية (٧/ ٣٠٠).
(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ١٥٠) برقم (١٨٦٥٦).
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥٦٢) برقم (٥٦٢).
(٤) انظر: البداية والنهاية (١٠/ ٥٨٤).

لكم! لقد ضرَّكم مَن غرَّكم! فقال أصحابه: يا أمير المؤمنين ومَن غرَّهم؟ قال: الشيطانُ وأنفسٌ بالسُّوء أمَّارة غرَّتهم بالأماني، وزيَّنت لهم المعاصي، ونبَّأتهم أنهم ظاهرون»[١].

وأمر إنزال الأحكام على الأنام مِن أخطر ما يكون؛ إذ هما حق لله ولرسوله ﷺ، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنَّ الإيجاب والتحريم والثواب والعقاب والتكفير والتفسيق هو إلى الله ورسوله؛ ليس لأحدٍ في هذا حكم، وإنما على الناس إيجاب ما أوجبه اللهُ ورسولُه؛ وتحريم ما حَرَّمه الله ورسوله، وتصديق ما أخبر الله به ورسوله»[٢].

وفي عصرنا الحاضر غرَّ هؤلاء ـ أيضاً ـ مَن غرَّهم بهذا الفكر المنحرف الفاسد الذي ما قاله أهل السُّنَّة، وهم يريدون أن يصوروه للناس على أنه منهج السلف، وأنهم سلفية، وأهل السُّنَّة والسلفية من ذلك براء.

وكتب أهل السُّنَّة موجودة بحمد الله، وفيها أنهم لا يُكفِّرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما تفعله الخوارج.

وفاعل الكبيرة وإن وقع فيما يسمى كفراً إلا أنه كُفرٌ دون كفر، وهو كفرٌ عمليٌّ أصغر لا يُخرج من الملة.

فقتال المسلم وإن وصفه النبي ﷺ بالكفر في قوله: «**سِباب المُسلم فُسوق، وقِتاله كفرٌ**»[٣]، إلا أن المراد به: الكفر الأصغر الذي لا يُخرج من الملة؛ لأن الله ﷻ قد أثبت أُخوَّة الإيمان للمؤمنين حال اقتتالهم ونزاعهم؛ فقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠﴾ [الحجرات: ٩، ١٠]، وكذلك أثبت أخوَّة الإيمان لمن قتل أخاه المسلم فقال ﷻ: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍۗ﴾ [البقرة: ١٧٨].

**قال الطحاوي** رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا نكفِّر أحداً من أهل القبلة بذنبٍ ما لم يستحله»[٤].

**قال ابن تيمية**: «ولا يجوز تكفير المسلم بذنبٍ فعله ولا بخطإٍ أخطأ فيه كالمسائل

---

(١) انظر: البداية والنهاية (٧/ ٢٨٨). (٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٤، ٥٥٥).
(٣) متفق عليه: أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
(٤) شرح الطحاوية ص٣٦٠.

التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم. والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين. واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ولم يكفِّرهم علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار. ولهذا لم يَسْبِ حريمهم ولم يغنم أموالهم. وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم؟ فلا يحل لأحدٍ من هذه الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها وإن كانت فيها بدعة محققة»[1].



(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٢).

«ولا نُنزل أحداً جنةً ولا ناراً حتى يكون الله يُنزلهم».

## الشرح

### ❁ أولاً: أقسام الشهادة:

يقسم أهل السُّنَّة الشهادة إلى قسمين عامة وخاصة:

**فالعامة**: أَنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنِ اتَّقَى اللهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ.

**والخاصة**: هي المعلقة بشخص، مثل أن نشهد لشخصٍ معينٍ بأنه في الجنة أو لشخصٍ معين بأنه في النار، فلا نعيّن إلا ما عيّنه الله أو رسوله.

• قال شيخ الإسلام ابنن تيمية: «اعْتِقَادُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُمْ يَجْزِمُونَ بِالنَّجَاةِ لِكُلِّ مَنِ اتَّقَى اللهَ، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ. وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُونَ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِدُخُولِهِ فِي الْمُتَّقِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى التَّقْوَى عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. وَلِهَذَا يَشْهَدُونَ بِالْجَنَّةِ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ الرَّسُولُ [ﷺ] وَلَهُمْ فِيمَنِ اسْتَفَاضَ فِي النَّاسِ حُسْنُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ قَوْلَانِ»(١).

• قال الشيخ ابن عثيمين: «الشهادة بالجنة أو بالنار ليس للعقل فيها مدخلٌ، فهي موقوفةٌ على الشرع فمن شهد له الشارع بذلك؛ شهدنا له، ومن لا؛ فلا، لكننا نرجو للمحسن، ونخاف على المسيء، وتنقسم الشهادة إلى قسمين عامة وخاصة:

فالعامة: هي المعلقة بالوصف، مثل أن نشهد لكل مؤمنٍ بأنه في الجنة، أو لكل كافرٍ بأنه في النار، أو نحو ذلك من الأوصاف التي جعلها الشارع سبباً لدخول الجنة.

والخاصة: هي المعلقة بشخص، مثل أن نشهد لشخصٍ معينٍ بأنه في الجنة، أو لشخصٍ معينٍ بأنه في النار، فلا نعيّن إلا ما عيّنه الله أو رسوله(٢)».اهـ.

### ❁ ثانياً: مسألة الشهادة لمعينٍ بجنةٍ أو نار:

فمن مُعتقدِ أهل السُّنَّة والجماعة أن من كان من أهل القبلة لا يشهد له بالجنة ولا

---

(١) منهاج السُّنَّة (٣/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧).
(٢) شرح اللمعة ص١٤٤.

يشهد له بالنار، لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيئ، إلا من شهد له الرسول ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إِنَّمَا قَدْ نَقِفُ فِي الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ؛ فَلَا نَشْهَدُ لَهُ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ بَاطِنِهِ وَمَا مَاتَ عَلَيْهِ لَا نُحِيطُ بِهِ، لَكِنْ نَرْجُو لِلْمُحْسِنِ وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيئِ.

وأهل السُّنَّة لَهُمْ فِي الشَّهَادَةِ بِالْجَنَّةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

* **القول الأول**: مِنْهُمْ مَنْ لَا يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ. وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

**وَالقول الثَّانِي**: أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ جَاءَ فِيهِ نَصٌّ. وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ»[1].

وقد استدل لهذا القول:

- بحديث الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**»، وهذا في حديث الذي قتل نفسه بعد أن أثنى عليه الناس.

- والحديث الآخر: «**إن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه كتابه فيعمل بعمل أهل النار ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة**»[2]. والشاهد من هذه الأحاديث أن خاتمة السوء لا تُؤمَن فكيف يقطع للرجل بالجنة؟

- حديث أبي هريرة في الصحيح قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فلم نغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال والثياب والمتاع فأهدى رجل من بني الضبيب يقال له: رفاعة بن زيد لرسول الله ﷺ غلاماً يقال له: مدعم فوجه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى حتى إذا كان بوادي القرى بينما مدعم يحط رحلاً لرسول الله ﷺ إذا سهم عائر فقتله فقال الناس: هنيئاً له الجنة فقال رسول الله ﷺ: «**كلا والذي نفسي بيده إن الشملة التي أخذها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم لتشتعل عليه ناراً**»[3].

---

(١) انظر: المسألة في منهاج السُّنَّة (٣/ ٤٩٧ ـ ٥٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٢٩).

فهذا مع شهادة الناس له بالجنة بين النبي ﷺ أن حقيقة حاله على خلاف ما شهد له به.

- حديث أم العلاء في البخاري قالت: «سكن عندنا عثمان بن مظعون فاشتكى فمرَّضناه حتى إذا توفي وجعلناه في ثيابه دخل علينا رسول الله ﷺ فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب فشهادتي عليك لقد أكرمك الله فقال لي النبي ﷺ: «**وما يدريك أن الله أكرمه**» فقلت: لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ: «**أما عثمان فقد جاءه والله اليقين وإني لأرجو له الخير والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به**» قالت: فوالله لا أزكي أحداً بعده أبداً وأحزنني ذلك قالت فنمت فأريت لعثمان عيناً تجري فجئت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته فقال: «**ذاك عمله**»[(١)]، والشاهد من الحديث نص وإقرار، أما النص فالقصة وما وجه به النبي ﷺ فيها، وأما الإقرار فلقولها: لا أزكي أحداً بعده.

وهذا كالصريح في النهي، قال ابن كثير: «وفي هذا وأمثاله دلالة على أنه لا يقطع لمعين بالجنة إلا الذي نص الشارع على تعيينهم كالعشرة، وابن سلام، والعميصاء، وبلال، وسراقة، وعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر، والقراء السبعين الذين قتلوا ببئر معونة، وزيد بن حارثة، وجعفر، وابن رواحة، وما أشبه هؤلاء ﷺ»[(٢)]. ومثله قال العيني في العمدة.

وقد بوب عليه البيهقي: «باب لا يشهد لأحد بجنةٍ ولا نارٍ إلّا لمن شهد له رسول الله ﷺ بها»[(٣)].

هذا مع أن عثمان بن مظعون (أبو السائب) رضي الله عنه بدري، قال الله له: «اصنع ما شئت فقد غفرت لك»، وقد روي أنه قبله وسالت دموعه، وهو أول من دفن بالبقيع ومع ذلك يقول: «**وما يدريك؟!.. وإني لأرجو له الخير والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل به**».

**ومن نقل عنه القول في هذه المسألة من العلماء:**

- ما روي عن الإمام سفيان بن عيينة في اعتقاده قوله: السُّنَّة عشرة فمن كنَّ فيه فقد استكمل السُّنَّة ومن ترك منها شيئاً فقد ترك السُّنَّة: إثبات القدر وتقديم أبي بكر وعمر والحوض والشفاعة والميزان والصراط والإيمان قولٌ وعملٌ، والقرآن كلام الله

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٤١).
(٢) تفسير ابن كثير (٤/١٥٦).
(٣) الكبرى (٤/٧٦).

وعذاب القبر والبعث يوم القيامة ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم[١].

• ونقل عن الإمام أحمد فيمن خرج عليه اللصوص والخوارج قال: «وإن قتل هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجوت له الشهادة كما جاء في الأحاديث»[٢].

• وقال الإمام أحمد: «ولا نشهد على أهل القبلة بعمل يعمله بجنةٍ ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه ونخاف على المسيئ المذنب، ونرجو له رحمة الله». اهـ.

• وهي عين كلمة علي بن المديني، كما روي عن سفيان الثوري قوله: «يا شعيب بن حرب لا ينفعك ما كتبت لك حتى لا تشهد لأحدٍ بجنةٍ ولا نار؛ إلا للعشرة الذين شهد لهم رسول الله وكلهم من قريش»[٣]. اهـ.

• وقال الإمام أبو عمرو الداني: «ومن قولهم: أن لا ينزل أحد من أهل القبلة جنة ولا ناراً إلا من ورد التوقيف بتنزيله، وجاء الخبر من الله ﷻ، ورسوله عن عاقبة أمره»[٤].

• وقال الإمام أبو عثمان الصابوني: «ويعتقد ويشهد أصحاب الحديث أن عواقب العباد مبهمة لا يدري أحد بم يُختم له، ولا يحكمون لواحد بعينه أنه من أهل الجنة، ولا يحكمون على أحدٍ بعينه أنه من أهل النار؛ لأن ذلك مغيّب، عنهم لا يعرفون على ما يموت عليه الإنسان، أعلى الإسلام أم على الكفر»[٥].

• وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب: «لا أحدَ يشهد لأحد بالجنة أو النار إلا من ثبت له ذلك.. وأهل السُّنَّة والجماعة لا يشهدون لِمُعَيَّنٍ بالجنة إلا لمن شهد له رسول الله ﷺ بأنه من أهل الجنة؛ كالعشرة وغيرهم من الصحابة ﷺ، الذين ثبتت الأحاديث في تعيينهم أنهم من أهل الجنة. وأما مَنْ سواهم فلا يشهدون له بذلك، ولكنهم يرجون لجميع المؤمنين دخول الجنة، ويخافون على مَنْ أذنب من النار، ولا يقطعون لمعين بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار إلا من ثبت له ذلك»[٦]. اهـ.

فهذا مذهب جمهور أهل السُّنَّة كما ترى.

**وَالقول الثَّالِثُ:** يَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِهَؤُلَاءِ وَلِمَنْ شَهِدَ لَهُ الْمُؤْمِنُونَ. كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

---

(١) رواه الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (١/ ١٥٦).

(٢) اعتقاد الإمام أحمد (١/ ١٦١).

(٣) أصول السُّنَّة ص٥٠.

(٤) اعتقاد أهل السُّنَّة، للالكائي (١/ ١٦٢).

(٥) الرسالة الوافية ص٩٦.

(٦) جواب أهل السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (٢٠٦).

«أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ». وَقَالَ: «يُوشِكُ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ[(١)]»، فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ. وَكَانَ أَبُو ثَوْرٍ يَقُولُ: «أَشْهَدُ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِي الْجَنَّةِ» وَيَحْتَجُّ بِهَذَا»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَالْقَوْلُ بِكَوْنِ الرَّجُلِ الْمُعَيَّنِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ قَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ:

- إِخْبَارَ الْمَعْصُوم، فَأَهْلَ السُّنَّةِ يَشْهَدُونَ أَنَّ الْعَشَرَةَ فِي الْجَنَّةِ[(٣)]، وَيَشْهَدُونَ «أَنَّ اللهَ قَالَ لِأَهْلِ بَدْرٍ: **اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ**»[(٤)]؛ بل يقولون: إِنَّهُ «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ**

---

(١) الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي زُهَيْرِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه فِي: سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ (٢/ ١٤١١)، كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ الثَّنَاءِ الْحَسَنِ، وَقَالَ الْمُعَلِّقُ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَلَيْسَ لِأَبِي زُهَيْرٍ هَذَا عَنِ ابْنِ مَاجَهْ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ لَهُ شَيْءٌ فِي بَقِيَّةِ الْكُتُبِ السِّتَّةِ، وَالْحَدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَبِيِّ) (٣/ ٤١٦، ٦/ ٤٦٧).

(٢) منهاج السُّنَّة (٥/ ٢٩٥).

(٣) وَرَدَ حَدِيثَانِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه يَدُلَّانِ عَلَى أَنَّ الْعَشَرَةَ فِي الْجَنَّةِ: الْأَوَّلُ قَالَ فِي أَوَّلِهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «**اثْبُتْ حِرَاءُ، إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ**». الْحَدِيثُ، وَهُوَ فِي: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، كِتَابُ السُّنَّةِ، بَابٌ فِي الْخُلَفَاءِ (٩)، سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٥/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ مَنَاقِبِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ؛ سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ (١/ ٤٨)، (الْمُقَدِّمَةُ، فَضَائِلُ الْعَشَرَةِ)، الْمُسْنَدِ (ط. الْمَعَارِفِ)، ج [٥ ـ ٩] الْأَرْقَامُ ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣٨، ١٦٤٤، ١٦٤٥، وَالْحَدِيثُ الثَّانِي أَوَّلُهُ: «**عَشَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ**». وَهُوَ فِي: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَفِي الْمُسْنَدِ (ط. الْمَعَارِفِ) ج [٥ ـ ٩] الْأَرْقَامُ ١٦٣١، ١٦٣٧، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُّ الْحَدِيثَ فِي: صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ٤ ـ ٣٥.

(٤) هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِي: الْبُخَارِيِّ (٥/ ٧٧ ـ ٧٨)، كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ فَضْلِ مَنْ شَهِدَ بَدْراً (٦/ ١٤٩)، كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، سُورَةُ الْمُمْتَحِنَةِ، مُسْلِمٍ (٤/ ١٩٤١ ـ ١٩٤٢)، كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابٌ: مِنْ فَضَائِلِ أَهْلِ بَدْرٍ؛ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣/ ٦٤ ـ ٦٥)، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابٌ فِي حُكْمِ الْجَاسُوسِ إِذَا كَانَ مُسْلِماً، سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٥/ ٨٢ ـ ٨٤)، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، سُورَةُ الْمُمْتَحِنَةِ، الْمُسْنَدِ (ط. الْمَعَارِفِ) (٢/ ٣٦ ـ ٣٧). وَجَاءَ الْحَدِيثُ مُخْتَصَراً بِمَعْنَاهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٤/ ٢٩٦)، كِتَابُ السُّنَّةِ، بَابٌ فِي الْخُلَفَاءِ، الْمُسْنَدِ (ط. الْمَعَارِفِ) (١٥/ ٨٣ ـ ٨٤).

**أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ**»، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[(١)]. فَهَؤُلَاءِ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةِ إِمَامٍ لِأَهْلِ السُّنَّةِ، يَشْهَدُونَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَهِيَ شَهَادَةٌ بِعِلْمٍ كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

• وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ تَوَاطُؤَ شَهَادَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ هُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ. كَمَا فِي الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مُرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْراً فَقَالَ: «**وَجَبَتْ وَجَبَتْ**». وَمُرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرّاً فَقَالَ: «**وَجَبَتْ وَجَبَتْ**». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ مَا قَوْلُكَ: وَجَبَتْ وَجَبَتْ؟ قَالَ: «**هَذِهِ الْجِنَازَةُ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا خَيْراً، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ لَهَا الْجَنَّةُ. وَهَذِهِ الْجِنَازَةُ أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهَا شَرّاً، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ لَهَا النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ**»[(٢)].

وَفِي «الْمُسْنَدِ» عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**يُوشِكُ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**» قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ**»[(٣)].

• وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُ ذَلِكَ تَوَاطُؤُ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَمْ يَبْقَ بَعْدِي**

---

(١) الْحَدِيثُ عَنْ أُمِّ مُبَشِّرٍ ﵂ فِي مُسْلِمٍ (٤/١٩٤٢)، كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابٌ: مِنْ فَضَائِلِ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ، وَنَصُّهُ فِيهِ: أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: **لَا يَدْخُلُ النَّارَ - إِنْ شَاءَ اللهُ - مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا** قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، فَانْتَهَرَهَا. فَقَالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مَرْيَم: ٧١]، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**فَقَدْ قَالَ اللهُ** ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ [مَرْيَم: ٧٢]»، وَالْحَدِيثُ عَنْهَا أَيْضاً فِي الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَبِيِّ) (٦/٣٦٢، ٤٢٠) وَعَنْ حَفْصَةَ ﵂ فِي: سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ (٢/١٤٣١)، كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ ذِكْرِ الْبَعْثِ.

(٢) الْحَدِيثُ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ فِي الْبُخَارِيِّ (٣/١٦٩)، كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَابُ تَعْدِيلِ كَمْ يَجُوزُ (٢/٩٧)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ، مُسْلِم (٢/٦٥٥ ـ ٦٥٦)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ فِيمَنْ يُثْنَى عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ مِنَ الْمَوْتَى، سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٢/٢٦١)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ الْحَسَنِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، سُنَنِ النَّسَائِيِّ (٤/٤١)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ الثَّنَاءِ، سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ (١/٤٧٨)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الثَّنَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَجَاءَ حَدِيثٌ آخَرُ بِمَعْنَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ فِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَهُوَ فِي: سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣/٢٩٦)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابٌ فِي الثَّنَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، الْمُسْنَدِ (ط. الْمَعَارِفِ) (١٣/٢٧٧ ـ ٢٧٨) وَفِي مَوَاضِعَ أُخْرَى.

(٣) سبق تخريجه ص٣٠٢.

مِنَ النُّبُوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ، يَرَاهَا الرَّجُلُ الْمُؤْمِنُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ»[(١)].

وَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [يُونُس: ٦٤] قَالَ: «هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ»[(٢)].

وَقَدْ فَسَّرَهَا أَيْضاً بِثَنَاءِ الْمُؤْمِنِينَ، «فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ فَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ. فَقَالَ: «تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ»[(٣)].

وَالرُّؤْيَا قَدْ تَكُونُ مِنَ اللهِ، وَقَدْ تَكُونُ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ، وَقَدْ تَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَوَاطَأَتْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَمْرٍ كَانَ حَقّاً، كَمَا إِذَا تَوَاطَأَتْ رِوَايَاتُهُمْ أَوْ رَأْيُهُمْ فَإِنَّ الْوَاحِدَ قَدْ يَغْلَطُ أَوْ يَكْذِبُ، وَقَدْ يُخْطِئُ فِي الرَّأْيِ، أَوْ يَتَعَمَّدُ الْبَاطِلَ، فَإِذَا اجْتَمَعُوا لَمْ يَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ، وَإِذَا تَوَاتَرَتِ الرِّوَايَاتُ أَوْرَثَتِ الْعِلْمَ، وَكَذَلِكَ الرُّؤْيَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ عَلَى أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَحَرِّيَهَا، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ**»[(٤)(٥)].

---

(١) الْحَدِيثُ ـ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فِي: الْبُخَارِيِّ (٩/ ٣١)، كِتَابُ التَّعْبِيرِ، بَابُ الْمُبَشِّرَاتِ، وَجَاءَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ آخَرَ بِنَفْسِ الْمَعْنَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما فِي مُسْلِمٍ (١/ ٣٤٨)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابٌ فِي الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١/ ٣٢١)، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابٌ فِي الدُّعَاءِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، سُنَنِ النَّسَائِيِّ (٨/ ١٤٨)، كِتَابُ التَّطْبِيقِ، بَابُ تَعْظِيمِ الرَّبِّ فِي الرُّكُوعِ، سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ (٢/ ١٢٨٣)، كِتَابُ تَعْبِيرِ الرُّؤْيَا، بَابُ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ، الْمُسْنَدِ (ط. الْمَعَارِفِ) (٣/ ٢٧٥).

(٢) الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنهما فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ (٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، كِتَابُ الرُّؤْيَا، بَابُ ذَهَبَتِ النُّبُوَّةُ وَبَقِيَتِ الْمُبَشِّرَاتُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَتَكَرَّرَ هَذَا الْحَدِيثُ (٤/ ٣٥٠)، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، وَمِنْ سُورَةِ يُونُسَ، سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ (٢/ ١٢٨٣)، كِتَابُ تَعْبِيرِ الرُّؤْيَا، بَابُ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةِ.

(٣) الْحَدِيثُ ـ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ ـ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رضي الله عنه فِي مُسْلِمٍ (٤/ ٢٠٣٤ ـ ٢٠٣٥)، كِتَابُ الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالْآدَابِ، بَابُ إِذَا أُثْنِيَ عَلَى الصَّالِحِ فَهِيَ بُشْرَى وَلَا تَضُرُّ، سُنَنِ ابْنِ مَاجَهْ (٢/ ١٤١٢)، كِتَابُ الزُّهْدِ، بَابُ الثَّنَاءِ الْحَسَنِ، الْمُسْنَدِ، ط. الْحَلَبِيِّ (٥/ ١٥٦، ١٥٧، ١٦٨).

(٤) الْحَدِيثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، فِي الْبُخَارِيِّ (٣/ ٤٦)، كِتَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، بَابُ الْتِمَاسِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، مُسْلِمٍ (٢/ ٨٢٢)، كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، الْمُوَطَّأِ (١/ ٣٢١)، كِتَابُ الِاعْتِكَافِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، الْمُسْنَدِ ط. الْمَعَارِفِ (٦/ ٢٣١).

(٥) منهاج السُّنَّة (٣/ ٤٩٧).

كما قال ابن عثيمين رحمه الله تعالى:

«وكذلك من أجمعت الأمة على الثناء عليه فإننا نشهد له بالجنة، فمثلاً: الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الشافعي، أبو حنيفة، مالك، سفيان الثوري، سفيان بن عيينة وغيرهم من الأئمة أجمعت الأمة على الثناء عليهم فنشهد لهم بأنهم من أهل الجنة. شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أجمع الناس بالثناء عليه إلا من شذَّ ومن شذَّ شذَّ في النار، يشهد له بالجنة على هذا الرأي»(١). اهـ. والله أعلم.

وقد أجيب على أدلة هذا القول بأن الحديث الأول يُفيد أن شهادة المؤمنين لبعضهم بالخير والصلاح توجب نفعه وصلاحه في الآخرة، ولا يجزم بها على العموم، فإحسان الظن بالمسلمين هو الأصل ولكن هذا لا يبنى عليه يقين بمآله.

وهنا فائدةٌ مهمةٌ على قوله: «وجبت وجبت»: وهي على الصحيح من التحقيق والجزم، فقيل: أنها من خصائصه ﷺ، ولا يجزم بها لغيره لأنها غيب، ولعل نبينا اطلع على ذلك بطريق الوحي.. واختار هذا القول ابن التين.

ويردّه قول عمر لها أيضاً لجنازة مرت عليه، كما في الصحيح.

وفي معناها أيضاً قال الإمام الطحاوي:

(وجه ذلك عندنا والله أعلم أن الشهادة بالخير لمن شهد له به ستر من الله عَزَّوَجَلَّ عليه في الدنيا، ومن ستره الله عَزَّوَجَلَّ في الدنيا لم يرفع عنه ستره في الآخرة)(٢). اهـ.

ومما قيل في معناها أيضاً: أن انطلاق الألسنة بالثناء الحسن علامة على وجوب الجنة للمُثنى عليه به، وليست جزماً على الغيب.. والله أعلم.

أما الحديث الثاني: فهو أصرح في بيان المقصود لقوله: (يوشك) وقوله: (بالثناء الحسن والثناء السيئ)؛ يعني: ما هو إلا ثناء على الظاهر لا يجزم له على الحقيقة بالجنة أو النار، فيخلص من هذا أن الكلمة على الرجاء والتمني وليست على التحقيق والتألِّي.

ومن الخلاف: هل هذا خاصٌّ بزمن الصحابة أم أنه عامٌّ للمؤمنين في كل زمان؟

الصحيح المختار: أنه عام ولكن في غير زمن الصحابة يحتاج إلى الإجماع..

(١) شرح رياض الصالحين (٤/ ٥٧٣).
(٢) بيان مشكل الآثار (٨/ ١٠٨).

وعليه فرأي الجمهور هو الصواب، وهو أنه لا يشهد لأحدٍ بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار إلا إذا ورد نصٌّ أو إجماع.

وأعني بالإجماع هنا ما يراد به حكم الجماعة المسلمة في وقتٍ ما على المعين بأنه من أهل الجنة، فهو من أهل الجنة إن شاء الله تعالى حسب الظاهر للمسلمين وقتئذٍ ولا يقطع به جزماً لأنه ضربٌ من الغيب، لذلك نصوِّب من يقول: هو من أهل الجنة إن شاء الله تعالى..

وعلى هذا: لا يصح الاستثناء للمعين بالشهادة فنقول: هو شهيد إن شاء الله، للنهي الوارد فيما ذكرنا أعلاه، وإنما نقول: نرجو له الشهادة أو نقول كما علمنا عمر: من فعل كذا فهو شهيد عن عُمَرَ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: تَقُولُونَ فِي مَغَازِيكُمْ فُلَانٌ شَهِيدٌ وَمَاتَ فَلَانٌ شَهِيداً وَلَعَلَّهُ قَدْ يَكُونُ قَدْ أَوْقَرَ رَاحِلَتَهُ أَلَا لَا تَقُولُوا ذَلِكُمْ وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ**»[(١)].

وخلاصة القول: هذه المسألة من مسائل الأسماء والأحكام، قوله: ومن كان من أهل الإسلام فلا تشهد له بعمل خيرٍ ولا شر؛ يعني: ليس لك أن تشهد لمعينٍ أنه من أهل الجنة أو من أهل النار؛ لأنك لا تدري ماذا يُختم له، فقد يُصبح المرء مسلماً ويُمسي كافراً، يمسي كافراً ويصبح مؤمناً، فلا يُدرى ما هي خاتمة كل أحدٍ منا، ولذلك كان من الدعاء: اللَّهُمَّ يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك.

فقد ترى الرجل على معصيةٍ وعلى شر، وعلى حالٍ لا يُرضي الله ﷻ لكن قد يُختم له بخاتمةٍ حسنة، فقد يتوب فيتوب الله عليه، فلذلك لا نشهد لأحدٍ بعينه بجنةٍ أو نار، لكن نرجو للمحسن الخير ونخاف على المسيء، فإنك لا تدري بما يُختم له عند الموت ترجو له رحمة الله وتخاف عليه ذنوبه، فترجو إذا كان على خيرٍ أن يُختم له بخير، وإن كان على شرٍّ أن يُختم له إن شاء الله تعالى بتوبة.



(١) انظر: فتح الباري، لابن حجر (٦/ ٩٠).





«والمِراء والجدال في الدِّين بدعة».

## الشرح

* **تعريف الجدل:**

• **الجدل لغةً:** اللدد في الخصومة والقدرة عليها، وجادله؛ أي: خاصمه، مجادلة وجدالاً. والجدل: مقابلة الحجة بالحجة؛ والمجادلة: المناظرة والمخاصمة، والجدالُ: الخصومة؛ سمي بذلك لشدته(١).

• **معنى الجدل اصطلاحاً:**

قال ابن الأثير: (الجَدَل: مُقابَلة الحُجَّة بالحجَّة. والمُجَادَلَة: المُناظَرةُ والمخاصَمة)(٢).

قال الراغب: (الجِدَال: المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة)(٣).

وقال الجرجاني: (الجدل: دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجةٍ، أو شبهةٍ، أو يقصد به تصحيح كلامه)(٤).

وقال أيضاً: (الجدال: هو عبارةٌ عن مِراءٍ يتعلَّق بإظهار المذاهب وتقريرها)(٥).

• **معنى المراء لغةً:**

**المراء:** الجدال. والتماري والممارة: المجادلة على مذهب الشكِّ والريبة، ويقال للمناظرة: مماراة، وماريته أماريه مماراةً ومِراءً: جادلته(٦).

• **معنى المراء اصطلاحاً:**

**المراء:** هو كثرة الملاحاة للشخص لبيان غلطه وإفحامه، والباعث على

---

(١) مجمل اللغة، لابن فارس (١١٧٩)، لسان العرب، لابن منظور (١١/١٠٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٢٤٨).

(٣) المفردات في غريب القرآن، ص١٨٩. (٤) التعريفات، ص٧٤.

(٥) التعريفات، ص٧٥.

(٦) لسان العرب، لابن منظور (١٥/٢٧٨)، المصباح المنير، للفيومي (٢/٥٦٩).

ذلك الترفع(١).

وقال الجرجاني: (المراء: طعنٌ في كلام الغير لإظهار خللٍ فيه، من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير)(٢).

وقال الهروي عن المراء: هو (أن يستخرج الرجل من مناظره كلاماً ومعاني الخصومة وغيرها)(٣).

## ❁ الفرق بين الجدال والمراء:

قيل: هما بمعنى واحد.

غير أن المراء مذموم؛ لأنه مخاصمة في الحقِّ بعد ظهوره، وليس كذلك الجدال(٤).

ولا يكون المراء إلا اعتراضاً، بخلاف الجدال، فإنَّه يكون ابتداءً واعتراضاً(٥).

ينقسم الجدال إلى قسمين:

### ١ ـ الجدال المحمود:

وهو الذي يكون الغرض منه تقرير الحقِّ، وإظهاره بإقامة الأدلة والبراهين على صدقه، وقد جاءت نصوص تأمر بهذا النوع من الجدال، وقد أمر الله نبيه ﷺ بهذا الجدال في قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. وقال جلَّ في علاه: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

وقال النبي ﷺ: «**جاهدوا المشركين بأموالكم، وأنفسكم، وألسنتكم**»(٦).

وقد حصل هذا النوع من الجدال بين عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وبين الخوارج زمن علي بن أبي طالب بأمر علي، فأقام عليهم الحجة وإفحامهم، فرجع عن هذه البدعة

---

(١) التعريفات الاعتقادية، لسعد آل عبد اللطيف، ص٢٦٥.

(٢) التعريفات ص٢٠٩، تهذيب اللغة (١٥/٢٠٤).

(٣) تهذيب اللغة (١٥/٢٠٤).

(٤) الفروق اللغوية؛ لأبي هلال العسكري، ص١٥٨.

(٥) الفروق اللغوية؛ لأبي هلال العسكري، ص١٥٩.

(٦) رواه أبو داود (٢٥٠٤)، والنسائي (٣٠٩٦)، وأحمد (٣/ ١٢٤) (١٢٢٦٨). قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وصححه ابن حزم في أصول الأحكام (١/ ٢٧). وصحح إسناده النووي في رياض الصالحين ص٤٣٧.

خلقٌ كثير. وكذلك مجادلة أحمد بن حنبل للمعتزلة، ومجادلات ابن تيمية لأهل البدع.

**٢ ـ الجدال المذموم:**

هو الجدال الذي يكون غرضه تقرير الباطل بعد ظهور الحقِّ، وطلب المال والجاه، وقد جاءت الكثير من النصوص والآثار التي حذَّرت من هذا النوع من الجدال ونهت عنه، ومن هذه النصوص:

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾﴾ [الحج: ٣].

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾﴾ [الحج: ٨].

وقوله سبحانه: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿٤﴾﴾ [غافر: ٤].

وقال ﷺ: «**المراء في القرآن كفر**»(١).

وقال ابن عثيمين: (المجادلة والمناظرة نوعان:

**النوع الأول**: مجادلة مماراة: يماري بذلك السفهاء، ويجاري العلماء، ويريد أن ينتصر لقوله؛ فهذه مذمومة.

**النوع الثاني**: مجادلة لإثبات الحق وإن كان عليه؛ فهذه محمودة مأمورٌ بها)(٢).

وقال الكرماني: (الجدال: هو الخصام، ومنه قبيح وحسن وأحسن؛ فما كان للفرائض فهو أحسن، وما كان للمستحبات فهو حسن، وما كان لغير ذلك فهو قبيح)(٣).

فهذه الخصومات وهذا الجدل وهذا المِراء أمرٌ محدَثٌ لا يُوجِد إلا الشك في القلوب ويبعِد عن الحق، ومهما حصل من نفعٍ منه في بعض الأحيان، فهو يسير لكن شره وفير، وقد يقول هؤلاء: نحن نخاصِم به أهل الباطل، الذين لا يؤمنون

---

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٦٥) (٨٥٧٥)، والطبراني (١٠/ ٢٥٧) (١٠٥٩٨)، والحاكم (٢/ ١٦٤) واللفظ له، والبيهقي (٨/ ١٧٩) (١٧١٨٦). وصحح إسناده ابن تيمية في منهاج السُّنَّة (٨/ ٥٣٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٤٢): رجاله رجال الصحيح، وحسنه الوادعي في الصحيح المسند (٧١١).

(٢) العلم ص١٦٤.

(٣) فتح الباري، لابن حجر (١١/ ٣١٤).

بالقرآن والسُّنَّة، وهذه حجة باطلة فهؤلاء لا الإسلام نصروا ولا الباطل كسروا؛ فالقرآن، خاطب الكفار وخاطب المشركين وخاطب أهل الكتاب، خاطبهم بقال الله وقال الرسول، وفيه من الحجج والبراهين ما يكفي لبيان الحق ودفع الباطل، ففي القرآن والسُّنَّة من الأدلة العقلية واليقينية ما يُغني ويشفي ولسنا بحاجة إلى فلسفةٍ ولا إلى علم كلام.



«ونعتقد أنَّ ما شَجَرَ بين أصحاب رسول الله ﷺ أمرهم إلى الله».

## الشرح

موقفُ أهل السُّنَّة مما وقع بين أصحابِ النبي ﷺ؛ هو الكَف وعدم الخوض في هذه المسألة.

ونعرفُ أن لهؤلاءِ من السبقِ والفضلِ والمكانة والمنزلة ما يكون ـ بحمد الله تعالى ـ أضعاف ما قد يقع منهم من خطأ أو زلل، فإذا الله ﷻ منَّ عليك أن لا تكون في تلك الأمور في حينها فكُفَّ عن ذكرِ هذه الأمور بلسانك.

ولهذا نترحم على جميع الصحابة والآل ونترضَّى عنهم، كما أثنى الله ﷻ عليهم، ونتولاهم جميعاً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأهل السُّنَّة وسطٌ في بابِ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ بينَ الرَّافضةِ والخَوَارجِ».

فالرَّافضة: هم الذين غلوا في عليٍّ رضي الله عنه وأهل البيت، ونصبوا العداوة لجمهور الصحابة كالثَّلاثة، وعائشة وحفصة وطلحة والزبير وفضلاء المهاجرين والأنصار، وكفَّروهم ومَن تولاهم، وكفَّروا مَن قاتل عليّاً، حتى وصل بهم الأمر إلى أن كفروا جُلَّ الصحابة إلا نفراً يسيراً جدّاً.

وأما الخوارج فقابلوا الرَّوافض؛ فكفَّروا عليّاً ومعاوية ومن معهما من الصحابة بعد التحكيم، وقاتلوهم، واستحلوا دماءهم وأموالهم.

والنواصب: هم الذين نصبوا العداوة لعليٍّ ومَن والاه، وهم الذين استحلُّوا قتله بعد أن كفروه، وقتله أحد رؤوسهم، وهو عبد الرحمٰن بن ملجم المرادي.

أما أهل السُّنَّة والجماعة فهداهم الله تعالى للحق والصواب، فلم يغلوا في علي وأهل البيت، ولم ينصبوا العداوة للصحابة رضوان الله عليهم، ولم يكفّروهم، ولم يفعلوا كما فعل النواصب من عداوة أهل البيت؛ بل يعترفون بحق الجميع وفضلهم، ويوالونهم، ويكفون عن الخوض فيما جرى بينهم، ويترحَّمون على جميع الصحابة،

فكانوا وسطاً بين غلوِّ الرافضة وجفاء الخوارج[(١)].

ومحبتهم لأهلِ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ محبةٌ شرعيَّةٌ دونَ إفراطٍ أو تَفْريطٍ؛ فهم يَعْرِفُونَ لهم حَقَّهم، ويَحفظونَ وَصِيَّةَ رسولِ اللهِ فيهم، ولا يُغالونَ في مَحَبَّتِهِم؛ ولا يَرفعونهم فوق منزلتهم البشرية غلوّاً فيهم، وكذلك لا ينتقصونهم قدرهم جفاء لهم.

وما وقع بين الأصحاب الكرام من خلافٍ فيجب الإمساك عن الخوض فيه، والتماس العذر لهم؛ يقول العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «موقف أهل السُّنَّة في الخلاف والفتن التي حصلت بين الصحابة رضي الله عنهم: موقفهم في ذلك: أن ما جرى بينهم فإنه باجتهادٍ من الطرفين، وليس عن سوء قصد، والمجتهد إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد، وليس ما جرى بينهم صادرٌ عن إرادة علوٍّ ولا فسادٍ في الأرض؛ لأنَّ حال الصحابة رضي الله عنهم تأبى ذلك، فإنهم أوفر الناس عقولاً، وأقواهم إيماناً وأشدهم طلباً للحق، كما قال النبي ﷺ: **«خيرُ النَّاس قَرْني»**[(٢)]. وعلى هذا فطريق السلامة: أن نسكت عن الخوض فيما جرى بينهم، ونَرُدَّ أمرهم إلى الله؛ لأن ذلك أسلم من وقوع عداوةٍ أو حقدٍ على أحدهم»[(٣)].



---

(١) انظر: الكواشف الجلية عن معاني الواسطية، لعبد العزيز السلمان (٥٠٥ ـ ٥٠٨)، المملكة العربية السعودية، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الطبعة الحادية عشرة، ١٤٠٢هـ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) مذكرة على العقيدة الواسطية، لابن عثيمين ص٨٢، مدار الوطن للنشر ـ الرياض، ١٤٢٦هـ.

**«ونَترحم على عائشة ونترضَّى عنها».**

## الشرح

ونص على الترحُّم والترضِّي على أم المؤمنين؛ عائشة رضي الله عنها بالذات؛ لأن الرافضة يتبرؤون منها، ولأن بعض الجهلة ربما تكلم في عائشة؛ لما حصل في وقعة الجمل ودخولها في ذلك.

وإنما ذهبت أمنا عائشة رضي الله عنها للصلح، ولحقن الدماء؛ فكانت غايتها أعظم غاية؛ لقول الله سبحانه: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾ [الأنفال: ١]، فكانت ساعية في تقوى الله وإصلاح ذات البين ومنع الاقتتال بين المؤمنين والتوفيق بين علي رضي الله عنه وبين المخالفين؛ لكن حصلت الحرب والقتال لا باختيار أمنا عائشة رضي الله عنها؛ وإنما بسعي الخوارج وأهل الفتن.

وقال ﷺ لعائشة رضي الله عنها: **«أنتِ زوجتي في الدنيا والآخرة»**[١].

فأزواجه ﷺ هُنَّ أمهات المؤمنين، فيجب أن يُعلم ما لهنَّ من الفضل والمكانة؛ فهناك مكانة لخديجة رضي الله عنها، ومكانة لعائشة رضي الله عنها، وكذلك باقي زوجاته رضي الله عنهنَّ جميعاً.

فمحبتهنَّ والترضِّي عنهنَّ هو من محبة النبي ﷺ، وفضائلهنَّ مذكورة مبثوثة في كتب أهل السُّنَّة، فقَلَّما نجد كتاباً من كتب أهل الحديث إلا وفيه مِن ذِكر فضائلهن؛ فمثلاً كتب السُّنَّة كـ«صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» والكتب الستة وغيرها مليئة ومرصعة ومزينة بتلك المناقب التي تدل على سلامة قلوب أهل السُّنَّة تجاه هؤلاء النسوة اللائي اختارهنَّ الله لأن يكُنَّ زوجات لنبيه ﷺ.

ولذلك نتبرأ من الروافض الذين أبغضوا وسَبُّوا أصحاب النبي ﷺ، وطعنوا في بعض أزواجه بمطاعن يَستحي الإنسان من التلفظ بها وذِكرها، فضلاً عن أن تكون مُستقرة في قلب أيِّ مُسلم.

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧٠٩٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الألباني في «التعليقات الحسان» (٧٠٥٣).

فأولئك ما حَفظوا عِرضَ النبي ﷺ في عائشة رضي الله عنها، وما حفظوا حقَّ أصحاب النبي ﷺ وما لهم من المنزلة والمكانة، وكما قال الشَّعبي لمالك بن معاوية ـ عند ذكر الرافضة ـ: «يا مالك، لو أردتُ أن يُعطوني رقابَهم عبيداً وأن يملؤوا بيتي ذهباً على أن أكذب لهم على عليٍّ كذبة واحدة لفعلوا، ولكني والله لا أكذب عليه أبداً. يا مالك، إني درستُ الأهواء كلها، فلم أرَ قوماً أحمق من الرافضة...».

«ثم قال: أُحَذِّرُك الأهواء المضلَّة، شرُّها الرافضة، فإنها يهود هذه الأمة، يُبغضون الإسلام كما يُبغض اليهود النصرانية، ولم يدخلوا في الإسلام رغبةً ولا رهبةً من الله، ولكن مقتاً لأهل الإسلام وبغياً عليهم...».

إلى أن قال: «ولليهود والنصارى فضيلةٌ على الرَّافضة في خصلتين: سئل اليهود: مَن خير أهل مِلَّتكم؟ فقالوا: أصحاب موسى. وسئلت النصارى، فقالوا: أصحاب عيسى. وسئلت الرافضة: مَن شَرُّ أهل مِلتكم؟ فقالوا: أصحاب محمد. أَمَرَهم بالاستغفار لهم فشَتَموهم»[1].



(١) العقد الفريد، لابن عبد ربه (٢/٢٤٩، ٢٥٠)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

**«والقول في اللفظ والملفوظ، وكذلك في الاسم والمسمى بدعة، والقول في الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة».**

## الشرح

ثم بين قضية اللفظ والملفوظ؛ يعني مسألة: هل اللفظ بالقرآن مخلوق أو لا؟ هل يجوز أن يقول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق؟

واللفظ يأتي بمعنى: التلفظ، ويأتي بمعنى الملفوظ؛ هل هو الملفوظ الخارج، أو حركة اللسان التلفظ؟

فمعلومٌ أنه إن أريد الأول وهو التلفظ: فالتلفظ من أفعال العبد، وأفعال العباد مخلوقة.

وإن عُني باللفظ الملفوظ فالملفوظ هو القرآن.

لهذا صارت الكلمة محتملة، واستعمال المحتملات في العقيدة بدعة؛ فإنه لا يجوز أن تستعمل مثل هذه العبارة التي قد تحتمل شيئاً آخر؛ فيفهم الناس منها فهماً غير سليم.

ولهذا كان الإمام أحمد يقول: «مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو مبتدع، ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوقٍ فهو مبتدعٌ أيضاً»؛ لأنها تحتمل هذه وهذه، وقد سكت السلف عن الإطلاق؛ لأنَّ الألفاظ المحتملة فيما يتصل بذات الله ﷻ أو صفاته أو أفعاله أو أمور العقيدة والغيبيات لا يجوز استعمالها، وينهى عنها.

ولهذا قال ابن القيم ﷫:

وَعَلَيْكَ بِالتَّفْصِيلِ وَالتَّبْيِينِ فَالْـ ... إِطْـلَاقُ وَالإِجْمَـالُ دُونَ بَيَـانِ

قَدْ أَفْسَدَا هَذَا الْوُجُودَ وَخَبَّطَا الـ ... أَذْهَـانَ وَالآرَاءَ كُـلَّ زَمَـانِ[1]

أمَّا الاسم والمسمى، فهذا متعلقٌ بشيئين إما بأسماء الله ﷻ؛ يعني: هل الاسم هو عين المسمى؟ أو هو غيره؟ هل اسم الله الدَّيان أو اسم الله الرحيم هل هو عين الله؟ أو هو غير الله؟

(١) انظر: الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، لابن القيم.

إن قلنا: الاسم هو عين المسمى؛ فهذا صحيح باعتبار؛ لأن اسم الله ﷻ دالٌّ على ذلك؛ فالرحيم هو الله ﷻ، والقدير هو الله ﷻ؛ فالاسم دالٌّ على المسمى.

وإن قلنا هنا: الاسم غير المسمى فأيضاً صحيح؛ لأن الاسم زائد على الذات.

فالأسماء والصفات زائدة على الذات؛ فالاسم مشتملٌ على صفة، وصفات الله ﷻ قائمة بذاته، فهي ليست هي الذات باعتبار، ولا هي غير الذات باعتبار آخر، لهذا صار المقام يحتاج إلى تفصيل.

فَمِن أهل البدع من قال: الاسم هو عين المسمى. ومنهم من قال: الاسم ليس عين المسمى.

وأهل السُّنَّة لا يُطلقون لا هذا ولا هذا؛ لأن هذه من المسائل المحدثة؛ ولأنها محتملة.

وأما الأقوال الواردة في مسألة الاسم والمسمى فالذي وقفت عليه من الأقوال في هذه المسألة ثمانية أقوال:

أربعة منها لأهل السُّنَّة.

وأربعة منها لأهل البدعة.

وهذه الأقوال كما يلي:

* **القول الأول:** الإمساك عن القول في المسألة نفياً وإثباتاً؛ فأسماء الله لا يُقالُ فيها: هي هو، ولا هي غيره.

وهذا قول بعض أهل السُّنَّة[(١)].

* **القول الثاني:** الاسم للمسمى.

وهذا قول أكثر أهل السُّنَّة[(٢)].

* **القول الثالث:** الاسم من المسمّى.

وهذا قولٌ منقولٌ عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني[(٣)].

* **القول الرابع:** الاسم هو المسمى (أي: الاسم يُراد به المسمَّى).

وهذا قول بعض أهل السُّنَّة[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧).

(٢) المصدر السابق (٦/ ١٨٧)، وشفاء العليل ص٢٧٧.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة، للالكائي (٢/ ٢١٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧، ١٨٨).

* القول الخامس: الاسم عين المسمى (أي: القول باتحاد الاسم والمسمى).

وهذا قول الأشاعرة والماتريدية[١].

* القول السادس: الاسم تارةً يكون هو المسمى، وتارةً يكون الاسم غير المسمى، وتارةً لا يكون الاسم هو المسمى ولا غيره.

وهذا القول المشهور عن أبي الحسن الأشعري[٢].

* القول السابع: الاسم غير المسمى.

وهذا قول الجهمية والمعتزلة والخوارج، وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية[٣].

* القول الثامن: أسماء الباري لا هي الباري ولا هي غيره.

وهذا قولٌ لبعض الكلابية[٤].

وأصل هذه المسألة: هو مسألة (صفات الله تعالى)، فقول كل فريقٍ مبنيٌّ على قوله في صفات الله تعالى على وجه العموم، وفي (صفة الكلام) على وجه الخصوص.

فلمسألة (الاسم والمسمى) ارتباطٌ وثيقٌ بمسألة (صفة الكلام)، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن القول في أسماء الله هو نوع من القول في كلام الله»[٥].



---

(١) مجموع الفتاوى (٦/١٨٨)، وأصول الدين، للبغدادي ص١١٤، ١١٥، وتبصرة الأدلة ص١٩٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/١٨٨)، والمواقف، للإيجي ص١٣٣.

(٣) مجموع الفتاوى (٦/١٨٦)، ومقالات الإسلاميين ص١٧٢.

(٤) مقالات الإسلاميين ص١٧٢، ومجموع الفتاوى (٦/١٨٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٦/١٨٦).

«واعلم أني ذكرتُ اعتقاد أهل السُّنَّة على ظاهر ما ورد عن الصحابة والتابعين مُجملاً من غير استقصاء؛ إذ قد تقدم القول عن مشايخنا المعروفين من أهل الإمامة والديانة إلا أني أحببت أن أذكر (عقود أصحابنا المتصوفة) فيما أحدثه طائفة انتسبوا إليهم مما قد تخرصوا من القول مما نَزَّه الله المذهب وأهله من ذلك.

إلى أن قال: وقرأت لمحمد بن جرير الطبري في كتابٍ سَمَّاه «التبصير» كتب بذلك إلى أهل طبرستان في اختلافٍ عندهم، وسألوه أن يُصَنِّف لهم ما يعتقده ويذهب إليه؛ فذكر في كتابه اختلاف القائلين برؤية الله تعالى؛ فذكر عن طائفةٍ إثبات الرؤية في الدنيا والآخرة.

ونسب هذه المقالة إلى الصوفية قاطبةً، لم يَخص طائفة دون طائفة؛ فتبين أن ذلك على جهالةٍ منه بأقوال المحصلين منهم؛ وكان مَن نسب إليه ذلك القول ـ بعد أن ادعى على الطائفة ـ ابن أخت عبد الواحد بن زيد؛ والله أعلم بمحله عند المحصلين؛ فكيف بابن أخته؟!

وليس إذا أحدث الزائغ في نِحلته قولاً نسب إلى الجملة؛ كذلك في الفقهاء والمُحدِّثين ليس من أحدث قولاً في الفقه؛ أو لبَّس فيه حديثاً ينسب ذلك إلى جملة الفقهاء والمحدثين.

واعلم أن لفظ الصوفية وعلومهم تختلف؛ فيُطلقون ألفاظهم على موضوعات لهم ومرموزات وإشارات تجري فيما بينهم؛ فمَن لم يداخلهم على التحقيق، ونازل ما هم عليه رجع عنهم خاسئاً وهو حسير.

ثم ذكر إطلاقهم لفظ الرؤية بالتقييد؛ فقال: كثير ما يقولون: رأيت الله. وذكر عن جعفر بن محمد قوله لما سئل: هل رأيت الله حين عبدتَه؟ قال: رأيت الله ثم عبدته. فقال السائل: كيف رأيته؟ فقال: لم تَره الأبصار بتحديد العيان؛ ولكن رأته القلوب بتحقيق الإيقان. ثم قال: يرى في الآخرة كما أخبر في كتابه وذكره رسوله ﷺ. فهذا قولنا وقول أئمتنا دون الجهال من أهل الغباوة فينا».

## الشرح

في هذا الموطن ذكر الإمام أبو عبد الله بن خفيف رَحِمَهُ اللَّهُ ما يُنسب إلى بعض المتصوفة من أمورٍ باطلة، ومن هذه الأمور قول بعض المتصوفة: إن الله عَزَّ وَجَلَّ يُرى في هذه الحياة الدنيا؛ حيث يزعمون أنه من خلال اجتهاده في التعبُّد والأذكار على وجهٍ معينٍ سيُكشف له الحجاب بينه وبين الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

ومعلومٌ أن مُعتقدَ أهل السُّنَّة في هذه المسألة: أن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يُرى في هذه الحياة الدنيا، كما جاء في «صحيح مسلم» قول النبي ﷺ في قصة الدَّجَّال: «تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ»[1]، فلا سبيل إلى رؤية الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ والاطلاع عليه في هذه الحياة الدنيا، وليس ذلك حتى للنبي ﷺ، وسائر الناس ليس لهم ذلك مِن باب أولى.

فهنا ذكر أن هذا يُنسب للمتصوفة، والأحرى أن يقال: يُنسب لبعضهم وليس لكلهم، وإن كانت وردت بعض العبارات الموهمة لبعضهم فإنها لا تُحمل على الرؤيا العيانية، وإنما تحمل على رؤية قلبية، بمعنى أن الإنسان يكون عنده من الإيمان بالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ حتى يصل إلى درجة الإحسان، وهي كما عرَّفها النبي ﷺ بـ «أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك».

فما يُنسب لبعض المتصوفة لا شك أنه خطأ منهم، ولكن كما هو معلومٌ أن التصوف المنحرف اليوم يجنح إلى هذه المسائل كثيراً، فكثيرٌ من المتصوفة يرون أنهم من خلال خلواتهم ومن خلال أذكارهم يمكن لهم أن يروا الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، ولا شك أن هذا أمرٌ مخالفٌ لمعتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

فإذاً، لا يُنسب هذا لجميعهم وإنما ينسب لبعضهم، وهذا غالبٌ على كثيرٍ منهم اليوم.

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَاب ذِكْرِ ابْنِ صَيَّادٍ، برقم (٢٩٣٠)، والترمذي (٢٢٣٥).

**«وإن مما نعتقده أن الله حرَّم على المؤمنين دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وذكر ذلك في حَجَّة الوداع؛ فمن زعم أنه يبلغ مع الله إلى درجة يُبيح الحق له ما حظر على المؤمنين ـ إلا المضطر على حال يلزمه إحياء للنفس ـ وإن بلغ العبد ما بلغ من العلم والعبادات، فذلك كفرٌ بالله والقائل بذلك قائلٌ بالإلحاد، وهم المنسلخون من الديانة».**

## الشرح

وذكر كذلك أموراً تتعلق بأن بعض المتصوفة يعتقدون أن الإنسان إذا بلغ درجة من العبودية أنه تسقط عنه التكاليف، ولا يُخاطب بالحلال والحرام، ويقولون: إنه إذا وصل إلى مرحلةٍ معينةٍ من الصوفية فإنه لا يمكن أن يُخاطب بالأمور التكليفية من العبادات والمعاملات، وعند ذلك لا يمكن أن يُحِلَ حلالاً أو يُحرِّم حراماً.

وقال في إشارة لهذا: **«وإن مما نعتقده أنَّ الله حرَّم على المؤمنين دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وذكر ذلك في حجة الوداع؛ فمن زعم أنه يبلغ مع الله إلى درجة يُبيح الحق له ما حظر على المؤمنين ـ إلا المضطر على حال يلزمه إحياء للنفس ـ وإن بلغ العبد ما بلغ من العلم والعبادات، فذلك كفرٌ بالله والقائل بذلك قائلٌ بالإلحاد، وهم المنسلخون من الديانة»**.

فبعض المتصوفة ـ وللأسف الشديد ـ نراهم يستبيحون الأعراض والأموال، ويتركون الفرائض، وبالتالي لا يشهدون جمعة ولا جماعة، ويَستحِلُّون بعض الأعراض وبعض الأموال، ويستحِلُّون بعض المحرمات بدعوى أنهم قد وصلوا إلى درجة من الولاية؛ أباحت لهم مثل هذه الأمور.

فكما قال المصنف هنا: **«فذلك كفرٌ بالله»**، فمن اعتقد هذا فقد كفر، وقائلُ ذلك قائلٌ بالإلحاد، وهم المنسلخون من الديانة.

فهذه بعض تصورات بعض الصوفية، ومعروفٌ عنهم أنهم يُبيحون لأنفسهم الكثير من المحرمات في أحوالٍ معينة، وكذلك يُسقطون عن أنفسهم الواجبات، بدعوى أنهم قد وصلوا إلى درجة لا يُخاطبون فيها بأحكام الشرع.



«وإن مما نعتقده ترك إطلاق العشق على الله، وبيَّن أن ذلك لا يجوز لاشتقاقه، ولعدم ورود الشرع به. وقال: أدنى ما فيه أنه بدعة وضلالة، وفيما نص الله من ذِكر المحبة كفاية».

## الشرح

اختلف الناسُ: هل يُطلق هذا الاسم في حقِّ الله تعالى؟

فقالت طائفة من الصوفية: لا بأس بإطلاقه، وذكروا فيه أثراً لا يَثبت، وفيه: «فإذا فعل ذلك عَشقني وعشقتُه».

وقال جمهور الناس: لا يُطلق ذلك في حقِّه ﷻ؛ فلا يُقال: إنه يَعشق، ولا يقال: عشقه عبدُه.

ثم اختلفوا في سبب المنع على ثلاثة أقوال:

**أحدها:** عدم التوقيف بخلاف المحبة.

**الثاني:** أن العشق إفراط المحبة، ولا يمكن ذلك في حقِّ الرب تعالى؛ فإنَّ الله تعالى لا يُوصف بالإفراط في الشيء، ولا يبلغ عبده ما يستحقه من حبِّه؛ فضلاً أن يقال: أفرط في حبه.

**الثالث:** أنَّه مأخوذٌ من التغير؛ لأنه قيل: هو مأخوذٌ من شجرة يقال لها: عاشقة تخضرُّ ثم تدق وتصفرّ، ولا يُطلق ذلك على الله ﷻ»[١].



(١) روضة المحبين (١/٢٧ ـ ٢٩) باختصار.



«وإن مما نعتقده: أنَّ الله لا يَحل في المرئيات، وأنه المتفرد بكمال أسمائه وصفاته، بائنٌ من خلقه، مستوٍ على عرشه، وأن القرآن كلامه غير مخلوق؛ حيثما تُلي وحفظ ودرس».

## الشرح

معلومٌ أن بعض المتصوفة يَعتقدون أن الله ﷻ يَحل في أشخاصٍ بأعيانهم، وبالتالي يرون أنهم يَصلون إلى درجة أن ذات الله ﷻ تَحل في أعيان أفرادٍ منهم.

ومن ذلك كما ورد عن الحَلَّاج أنه كان يقول: «ما في الجُبَّة إلا الله»[(١)]، وهذا هو القول بالاتحاد، والاتحاد نوعان:

### ✽ اتحاد عام، واتحاد خاص:

• **فالاتحاد العام**: هو الاعتقاد بأنَّ الله ﷻ حَلَّ في جميع المخلوقات واتَّحد بها، وهذا قول الاتحادية؛ كابن عربي.

• **والاتحاد الخاص عند الصوفية**: إذ يعتقدون أن الله يَحل أو يتَّحد في ذواتٍ بعينها، وهو موجود كذلك عند الروافض الباطنية الذين يقولون: إنَّ الله حَلَّ في شخص عليِّ بن أبي طالب ﷺ.

وكما يقول شيخ الإسلام: «إن القسمة في هذا رباعية؛ فهناك حلولٌ خاص، وهناك حلولٌ عام، وهناك اتحادٌ خاص، وهناك اتحادٌ عام. والفرق بين الحلول والاتحاد عموماً:

أن الحلول مثل وضع الماء في الكأس، وأمَّا الاتحاد كاختلاط اللبن مع الماء، فأنت إذا وضعتَ اللبن مع الماء اتَّحدت أجزاء الاثنين؛ بحيث أصبحا شيئاً واحداً، أمَّا وضع الماء في الكأس فإن هذا يعني: أن لكل نوعٍ مكانه الذي لا يختلط فيه مع الشيء الآخر، وهذا الاتحاد الخاص والحلول الخاص أمور موجودة عند النصارى.

(١) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٣٥٧).

فمن النصارى من يقول: إن اللاهوت ـ أي: الإلٰه ـ قد اتحد في الناسوت، بمعنى: أنه امتزج به فأصبحا شيئاً واحداً، ومنهم مَن يقول: إنَّ اللاهوت حلَّ في الناسوت، وتدرع به، وهذا يُوجد في بعض مَن ينتسب إلى الإسلام.

* * *

**«ونعتقد: أن الله تعالى اتخذ إبراهيم خليلاً، واتخذ نبينا محمداً ﷺ خليلاً وحبيباً، والخلة لهما منه على خلاف ما قاله المعتزلة: إن الخلة: الفقر والحاجة.**

**إلى أن قال: والخُلَّة والمحبة صفتان لله هو موصوفٌ بهما، ولا تدخل أوصافه تحت التكييف والتشبيه».**

## الشرح

ثم قال هنا: **«والخلَّة والمحبة صفتان لله هو موصوف بهما»**، لكن المحبة التي هي ميل النفس إلى المحبوب، هذا يكون في المخلوقين. أما صفات الله ﷻ فإنَّا نُثبتها من غير تكييفٍ، وبما أن الصفة ثابتة بنصِّ الشرع فإنا نثبتها على الوجه اللائق به دون تكييف أو تشبيه.

والدليل على إثبات صفة الخلة لله تعالى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء: ١٢٥].

**«وصفات الخلق من المحبة والخلة جائز عليها الكيف؛ وأما صفات الله تعالى فمعلومة في العلم وموجودة في التعريف، قد انتفى عنهما التشبيه؛ فالإيمان به واجب وحسم الكيفية عن ذلك ساقط».**

## الشرح

نعلم أن إيمان أهل السُّنَّة بالصفات إيمان وجود، فإن كانت الخلة أو المحبة أموراً شعورية وأكثر منها أموراً حسية، فإن تعريف هذه الصفات هكذا إنما هو بالنسبة لاتصاف المخلوقين بها، ولا يعني: أن يكون هذا هو تعريفها في حق الخالق ﷻ؛ وإنما يكون إثباتها للخالق إثبات وجود لا إثبات كيف.

❋ ❋ ❋

«ومما نعتقده: أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات، وإنما حرَّم الله الغش والظلم، وأن من قال بتحريم المكاسب فهو ضالٌّ مُضِلٌّ مبتدع؛ إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات في شيء، وإنما حرم الله ورسوله الفساد؛ لا الكسب والتجارة؛ فإن ذلك على أصل الكتاب والسُّنَّة جائزٌ إلى يوم القيامة».

## الشرح

**وقال**: «ومما نعتقده أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات»، وهذا ردٌّ على زعم بعض المتصوفة بوجوب ترك التجارة والمكاسب والزهد في الدنيا والانقطاع عنها، ومعلومٌ أن هناك فرقاً بين قول أهل السُّنَّة في الزهد وبين قول هؤلاء المتصوفة الذين انحرفوا في هذا الباب؛ إذ زعموا أن الزهد في الدنيا هو الانقطاع عنها، وزعموا كذلك أن الاشتغال بالتكسُّب والتجارة كله حرام، وزعموا أن هذه الأموال أموالٌ محرمة.

قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

قال عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه: «كسبٌ فيه بعضُ الدنيَّة خيرٌ من الحاجةِ بين الناس»[١].

فهنا بَيَّنَ ابنُ خفيف رحمه الله مُعتقدَ أهل السُّنَّة في ذلك، فقال: «ومما نعتقده أن الله أباح المكاسب والتجارات والصناعات، وإنما حرّم الله الغش والظلم، وأن من قال بتحريم تلك المكاسب فهو ضالّ مضلٌ مبتدع»، وهذا الأمر يوجد في أفهام الصوفية، ويروِّجون له؛ بزعم أن الاشتغال بالتكسب وبالتجارة مما حرمه الله.

**فقال هنا**: «إذ ليس الفساد والظلم والغش من التجارات والصناعات بشيء، وإنما حرم الله ورسوله الفساد لا الكسب والتجارات، فإنها على أصل الكتاب والسُّنَّة جائزة إلى يوم القيامة، وإن مما نعتقد أن الله لا يأمر بأكل الحلال ثم يعدمهم الوصول إليه من

(١) انظر: كتاب الآداب الشرعية والمنح المرعية (٣/ ٢٧٧).

**جميع الجهات»**؛ يعني: يجعل الخلقَ ممنوعين من الوصول إلى ذلك.

ويقول شارح «العقيدة الطحاوية»: «قد ظَنَّ بعضُ الناس أن التوكل ينافي الاكتساب وتعاطي الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مُقَدَّرة فلا حاجة إلى الأسباب! وهذا فاسد؛ فإن الاكتساب: منه فرض، ومنه مُستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عُرف في موضعه. وقد كان النبي ﷺ - أفضل المتوكلين - يَلبس لَأْمَةَ الحرب، ويمشي في الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]. ولهذا تجد كثيراً ممن يرى الاكتساب ينافي التوكل يُرزقون على يد مَن يُعطيهم؛ إمَّا صدقة، وإمَّا هدية...»[(١)].

وقال ابنُ القيم: «وفي الأحاديث الصَّحيحة الأمر بالتَّداوي، وأنَّه لا يُنافي التوكل، كما لا يُنافيه دفع داء الجوع والعطش والحر والبرد بأضدادها؛ بل لا تتمُّ حقيقة التوحيد إلا بمباشرة الأسباب التي نَصَبَها الله مقتضيات لمسبباتها قَدَراً وشرعاً، وأن تعطيلها يَقدح في نفس التوكل، كما يقدح في الأمر والحكمة ويُضعفه من حيث يظنُّ مُعطلها أنَّ تركها أقوى في التوكل، فإن تَرْكَها عجزاً ينافي التوكل الذي حقيقته اعتماد القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه، ودفع ما يَضره في دينه ودنياه، ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الأسباب وإلَّا كان معطلاً للحكمة والشرع؛ فلا يجعل العبد عجزه توكلاً ولا توكله عجزاً»[(٢)].

وقال ابنُ حَجَر: «المراد بالتوكل: اعتقاد ما دَلَّت عليه هذه الآية: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وليس المراد به: ترك التسبب والاعتماد على ما يأتي من المخلوقين؛ لأنَّ ذلك قد يَجُرُّ إلى ضِد ما يَراه من التوكل، وقد سئل الإمام أحمد عن رجل جلس في بيته أو في المسجد، وقال: لا أعمل شيئاً حتى يَأتيني رزقي! فقال: هذا رجل جَهِل العلمَ؛ فقد قال النبي ﷺ: «**إنَّ الله جعل رزقي تحت ظلِّ رُمحي**»[(٣)]، وقال: «**لو تَوكلتم على الله حقَّ تَوكله لرزقكم كما يَرزق الطير**

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز ص٢٧٠، دار السلام، الطبعة المصرية الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ١٥)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

(٣) جزء من حديث؛ أورده البخاري تعليقاً في باب مَا قِيل فِي الرِّمَاح (٤/ ٤٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٩٤٠١)، وأحمد في المسند (٥١١٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وصححه الألباني في الإرواء (١٢٦٩)، ولابن رجب الحنبلي رسالة ماتعة في شرح هذا =

**تَغدو خماصاً، وتَروح بِطاناً»**[١]، فذكر أنَّها تَغدو وتروح في طلب الرزق، قال: وكان الصحابة يَتَّجِرون ويَعملون في نَخيلهم، والقدوةُ بهم»[٢].

❋ ❋ ❋

= الحديث، بعنوان: «الحِكَم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ: **«بُعِثتُ بالسَّيف بين يدي السَّاعة»**».

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٠٥)، والترمذي (٢٣٤٤) من حديث عمر رضي الله عنه، وصححه الألباني في الصحيحة (٣١٠).

(٢) فتح الباري (١١/ ٣٠٥، ٣٠٦)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

**«وإن مما نعتقد أن الله لا يأمر بأكل الحلال، ثم يعدمهم الوصول إليه من جميع الجهات؛ لأن ما طالبهم به موجود إلى يوم القيامة. والمعتقد أن الأرض تخلو من الحلال، والناس يتقلبون في الحرام؛ فهو مبتدعٌ ضال، إلا أنه يَقِلُّ في موضعٍ ويكثر في موضع؛ لا أنه مفقود من الأرض».**

## الشرح

مسألة الحلال والحرام تتبين بأمور:

**أولها**: النصوص؛ فالحلال ما أحلّه الله والحرام ما حرَّمه الله، وقد جاءت النصوص في بيان أن الأصل في الأمور الحِل، وأن الحرام ما نُصَّ عليه أو دخل في قاعدةٍ من القواعد التي يتبين بها الحرام من خلال النصوص الشرعية أو الإجماع، هذا أمر.

**ثانيها**: أن هناك درجة أخرى للتمييز بين الحلال والحرام بعد النصوص الشرعية، وهو الفطرة والعقل السليم، فإن الفطرة والعقل السليم رُكّبت على أنها توافق الشرع في الإقرار بما أحله الله ﷻ والنفور مما حرمه الله.

وهو هنا يشير إلى المعنى الفطري في المسلمين الذين هم على الاستقامة، وهم عامة المسلمين الذين لم تدخلهم الشبهات ولا الشهوات، أما إذا دخلت على الإنسان الشبهات والشهوات فإنه قد يحلف على الحلال بأنه حرام والعكس كذلك؛ لأنه مسخت فطرته، وفسد عقله، وتبع هواه.

ولا شك أن الوصول إلى الحلال إنما يكون بطريق التجارة، كما قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فإذاً لا بد من التكسب، ولا بد من التجارة، ومَن قال وزعم: أن الناس جميعاً يتقلبون في الحرام، فهو مبتدعٌ ضالٌّ، ولا شك أن هذا الأمر؛ أي: الحرام يَقل ويَكثر ويُوجد في بعض البيوع ويوجد في بعض التجارات، لكن لا نزعم أن كل التجارات وكل البيوع هي كسبٌ مُحَرَّم، ومما نعتقده أنَّا إذا رأينا مَن ظاهره جميل لا نتهمه في مكسبه وماله وطعامه.

فلذلك هذا ردٌّ على زعم مَن يزعم أنَّ كل إنسان عنده غنى أو في نعمة: أن كسبه

حرام يجب اجتنابه؛ فالبعض يُفتي أنه إذا دعا هذا الغنيُّ أحداً من الناس أنه لا تُجاب دعوته، بزعم أن ماله مَشبوه، وأنه على أمرٍ قد حرمه الله ﷻ من كسبه ومن التجارة، فيزعم هؤلاء أنهم لا يُجيبون دعوة الأغنياء من الناس تحت دعوى أن مال هؤلاء مالٌ مشبوه، وهذه دعوى البعض يَعتقدها، وهذا لا يقول به أهل السُّنَّة والجماعة.

فإن الأصل في أموال الناس الحِلُّ، إلا إذا تبيَّن لنا أن فيها حراماً، فإذا تبين لنا فعند ذلك للإنسان أن يجتنب هذا المال؛ لأنه قد يكون مال شبهة، وهكذا الإنسان لو ابتُلِيَ بأبٍ أو بأسرةٍ يوجد في أموالها ما هو حرام، فهل على الإنسان أن يجتنب ذلك كله، أو يقوم على أن الأصل هو الحِل، وإنما وزر هذا الكسب يكون على مَن تسبب فيه.. وهذه أمورٌ مبسوطةٌ في كتب الفقه؛ يذكرها أهل العلم، ويبينون أن على الإنسان أن يستبرأ لدينه، وأن الإنسان إذا كسب مالاً حراماً فوزره عليه.

فمعلومٌ أنه لا يحلُّ مال امرئٍ مسلم إلا بطيبةٍ من نفسه، فليس لك الحق في أن تأخذَ من مالِ أخيك حتى وإن كان شيئاً يسيراً لم تطب به نفسه، لا يجوز لك أن تأخذه في هذا الشيء حتى لو كان المال الذي في يده مالاً حراماً فهو ضامن له إلا إذا كان ولي أمر أو سلطاناً وأرادَ أن يخرجَ هذا المال من يدِ هذا الذي اغتصبَ هذا المال فذاك في ولاية السلطان، أما أنت فليس لك حقٌّ في أخذه، فلعل الله ﷻ أن يتوبَ على هذا الشخص فيُرجِع هذا المال إلى أهله فلا تقل: إنه مال حرام وأنا لي حق في أخذه، ليس لك الحق في أخذه مهما كان.

ثم المكاسب ـ بحمد الله تعالى ـ مطلقة إلا ما بانَ بيانُ تحريمه في هذا الشيء، ثم إن الأمر بالتكسُّب أمرٌ شرعي، وطلبُ القوت والرزق أمرٌ شرعي، وترك التكسُّب كما يدعو إليه المتصوفة؛ ويدعون إلى أن يعيشَ الناس على التكفف من غيرهم والسؤال من غيرهم والعيش بالأربطة وغير ذلك والتفرغ للعبادة، كل هذا ليس من دين الله ﷻ، ونحن نعلم أن أصحابَ النبي ﷺ كان منهم التاجر، وكان منهم الفلاح المزارع، وكان منهم مَن يقوم بالاحتطاب؛ إلى غير ذلك فهم كانوا أهل صنعة وأهل حرفة.

وما كان من أصحاب السخرة فلأنهم من المهاجرين الذين لم يجدوا لهم فرصةً للعمل باعتبارِ أن المكاسب والأعمال في المدينة كانت في ذلك الوقت محدودة، ثم إن أهلِ السخرة بمجردِ أن تغير وجاءت الفتوحات على أهل الإسلام لم يبقوا في المسجد.

فهذا أبو هريرة ممن كان في السخرة أصبحَ يوماً أميراً للمدينة فلم يكن حالُ أهل السخرة حالَ تعبد، وإنما كان حالاً اقتصادياً دعا إليه حال الناس في ذلك الوقت من قلةِ المكاسب، ثم لما فتحَ الله ﷻ على النبي ﷺ لم يبقَ أحدٌ في السخرة.



«ومما نعتقده أنا إذا رأينا مَن ظَاهِرهُ جميلٌ لا نتهمه في مكسبه وماله وطعامه؛ جائز أن يؤكل طعامه، والمعاملة في تجارته؛ فليس علينا الكشف عن ماله. فإن سأل سائل على سبيل الاحتياط؛ جاز، إلا من داخل الظلمة.

ومن لا يزغ عن الظلم وأخذ الأموال بالباطل ومعه غير ذلك: فالسؤال والتوقي؛ كما سأل الصديق غلامه؛ فإن كان معه من المال سوى ذلك مما هو خارجٌ عن تلك الأموال فاختلطا، فلا يطلق عليه اسم الحلال ولا الحرام، إلا أنه مُشتبه؛ فمن سأل استبرأ لدينه كما فعل الصِّدِّيق[(١)]. وأجاز ابن مسعود وسلمان وقالا: «كُلْ منه وعليه التبعة»[(٢)]، والناس طبقات، والدين: الحنيفية السمحة».

## الشرح

وقال هنا: «ومَن لا يزغ عن الظلم وأخذ الأموال بالباطل ومعه غير ذلك: فالسؤال والتوقي»؛ أي: إذا كان المال خليطاً من الحلال والحرام فعلى الإنسان أن يتوقَّى، واستشهد على ذلك بفعل أبي بكر ﷺ مع غلامه في مسألة الكسب الذي أخذه، فلما علم أنه من كهانة أدخل أصبعه في فمه حتى قاءه.

فالإنسان يستبرأ لدينه، فإذا كان المال خليطاً؛ فبعض أهل العلم يُفتي بالحِل، والبعض يفتي بالحُرمة من جهة أن على الإنسان أن يستبرأ لدينه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٤٢) عن عائشة ﵂ قَالَتْ: «كانَ لأبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ غُلامٌ يُخْرِجُ لَهُ الخَرَاجَ، وكانَ أبو بَكرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَاجِهِ، فَجَاءَ يَوماً بِشَيءٍ، فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكرٍ، فَقَالَ لَهُ الغُلامُ: تَدْرِي مَا هَذا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ومَا هُوَ؟ قَالَ: كُنْتُ تَكَهَّنْتُ لإِنْسَانٍ في الجاهِلِيَّةِ، ومَا أُحسِنِ الكَهَانَةَ إلا أَنِّي خَدَعْتُهُ، فَلَقِينِي، فَأَعْطَانِي بِذلكَ هَذَا الَّذِي أَكَلْتَ مِنْهُ، فَأَدْخَلَ أَبُو بَكرٍ يَدَه، فَقَاءَ كُلَّ شَيءٍ فِي بَطْنِهِ».

(٢) روى الأثرين عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ١٥٠)، برقم (١٤٦٧٥)، و(١٤٦٧٧).
ومعنى التبعة: ما فيه إثم يتبع به صاحبه.

وقوله: «وإن مما نعتقده: أن العبد ما دام أحكام الدار جارية عليه؛ فلا يسقط عنه الخوف والرجاء، فكل مَن ادعى الأمن فهو جاهل بالله وبما أخبر به عن نفسه: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف: ٩٩]، وقد أفردت كشف عوار كل من قال بذلك».

وقال هنا: «وإن مما نعتقده: أن العبد ما دام أحكام الدار جارية عليه؛ فلا يسقط عنه الخوف والرجاء».

## الشرح

ولا شك أن المؤمن يَعيش بين الخوف والرجاء، كما قال تعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾، فإن الإنسان يعيش بين المقامين إلا في حالةٍ واحدةٍ عند انقطاع العمل والإقبال على الله ﷻ؛ فيُغَلَّب في هذا الحال جانب الرجاء على جانب الخوف؛ لأن العمل قد انتهى.

فلا بد أن تكون العبودية مبنية على الحب والخوف والرجاء، ومتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان اختلت العبودية، ويبعث على تحقيق العبودية أمران اثنان: مشاهدة منة الله تعالى ونعمه، ومطالعة عيوب النفس والعمل؛ قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال شيخ الإسلام: العارفُ يَسير إلى الله بين مشاهدة المِنَّة ومطالعة عيب النَّفس والعمل، وهذا معنى قوله ﷺ في الحديث الصَّحيح من حديث شَدَّاد بن أوس رضي الله تعالى عنه: «سَيِّدُ الاستغفار أن يَقول العبدُ: **اللَّهُمَّ أنتَ ربِّي لا إله الا أنت، خَلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك مِن شَرِّ ما صنعتُ، أبوءُ لَكَ بنعمتك عليَّ، وأبوء بذنبي، فاغفر لي؛ فإنَّه لا يَغفر الذنوب إلا أنت**»[1]، فجمع في قوله ﷺ: «**أَبُوءُ لَكَ بنعمتك عليَّ وأَبُوء بذنبي**» مشاهدةَ المِنَّة ومطالعةَ عيب النفس والعمل. فمشاهدة المِنَّة توجب له المحبة والحمد والشكر لوليِّ النِّعم والإحسان، ومطالعة عيب النفس والعمل تُوجب له الذل والانكسار والافتقار والتوبة في كل

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٦) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

وقت، وأن لا يرى نفسه إلا مفلساً، وأقرب باب دخل منه العبد على الله تعالى هو الإفلاس؛ فلا يرى لنفسه حالاً ولا مقاماً ولا سبباً يتعلق به ولا وسيلةً منه يَمُنُّ بها؛ بل يدخل على الله تعالى من باب الافتقار الصِّرف والإفلاس المحض، دخول مَن كسر الفقر والمسكنة قلبه حتى وصلت تلك الكسرة إلى سويدائه؛ فانصدع وشملته الكسرة من كل جهاته، وشهد ضرورته إلى ربِّه ﷻ، وكمال فاقته وفقره إليه، وأنَّ في كل ذَرَّة مِن ذراته الظاهرة والباطنة فاقة تامة وضرورة كاملة إلى ربه ﷻ، وأنه إن تَخلَّى عنه طَرفة عين هلك وخسر خسارة لا تُجبر، إلا أن يَعود الله تعالى عليه ويَتداركه برحمته. ولا طريق إلى الله أقرب من العبودية، ولا حِجاب أغلظ من الدَّعوى»[(١)]. ولما كان رسولنا ﷺ أحسن افتقاراً إلى الله كان أتم الخلق عبودية له ﷻ.

وهذا حال الأئمة والصالحين، وقد قال ابن القيم عن افتقار شيخه ابن تيمية لربِّه: «ولقد شاهدتُ من شيخ الإسلام ابن تيمية قَدَّس الله روحه من ذلك أمراً لم أشاهده من غيره، وكان يقول كثيراً: ما لي شيء، ولا مني شيء، ولا فيَّ شيء».

ومن نَظم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

| | |
|---|---|
| أنا الفقير إلى رب البريات | أنا المُسيكين في مجموع حالاتي |
| أنا الظلوم لنفسي وهي ظالمتي | والخير إن يأتنا من عنده ياتي |
| لا أستطيع لنفسي جلب منفعة | ولا عن النفس لي دفع المضرات |
| وليس لي دونه مولى يُدَبِّرني | ولا شفيع إذا حاطت خطيئاتي |
| إلا بإذن من الرحمٰن خالقنا | إلى الشفيع كما قد جا في الآيات |
| ولست أملك شيئاً دونه أبداً | ولا شريك أنا في بعض ذرات |
| ولا ظهير له كي يستعين به | كما يكون لأرباب الولايات |
| والفقر لي وصف ذات لازم أبداً | كما الغنى أبداً وصف له ذاتي |
| وهذه الحال حال الخلق أجمعهم | وكلهم عنده عبد له آتي |
| فَمَن بغى مطلباً من غير خالقه | فهو الجهول الظلوم المشرك العاتي |
| والحمد لله ملء الكون أجمعه | ما كان منه وما من بعد قد ياتي»[(٢)]. |

(١) الوابل الصيب ص٧، ٨.

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/ ٥٢٠، ٥٢١).

**«ونعتقد: أن العبودية لا تَسقط عن العبد ما عقل وعلم ما له وما عليه مميز على أحكام القوة والاستطاعة؛ إذ لم يسقط ذلك عن الأنبياء والصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، ومن زعم أنه قد خرج من رِقِّ العبودية إلى فضاء الحرية بإسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأحدية المبدئية بعلائق الآخرية».**

## الشرح

فهذه كلها أفكار بعض الصوفية؛ إذ يزعمون أنهم في حالٍ من الترقي والتعبُّد حتى يصلوا إلى الكشف، وإذا وصلوا إلى مقام الكشف، فعند ذلك يُسْقِطُون عن أنفسهم جميع التكاليف.

فلا يرى الواحد منهم أنه مخاطبٌ بأحكام العبودية، ويرى أنه قد وصل؛ أي: قد انتهى، ورُفعِتْ عنه التكاليف. وهذا يفعله بعض المتصوفة اليوم، وهذا معلومٌ عند من يقرأ كلام المتصوفة، ويعلم أن عندهم في التعبد درجات، حتى يصل الإنسان إلى مثل هذه الدرجة فإذا وصل إليها لا يخاطب بحلالٍ ولا بحرام.

ومن ذلك قول قائلهم:

**يُطالب بالأوراد مَن كان غافلاً ... فكيف بقلبٍ كل أوقاته وِرْدُ**

فإذا سئل أحد هؤلاء: لماذا لا تصلي الجمعة مع الناس؟ ولماذا لا تشهد الجماعة مع الناس؟

قال: هذه صلاة الغافلين، أما أنا فمع الله دائماً.

فيفترَون على الله ﷻ بمثل هذه المزاعم الكاذبة التي هي في حقيقتها افتراءٌ وكذبٌ على دين الله ﷻ، فأنبياء الله تعالى وخاتمهم محمد ﷺ كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه، فقالت له عندها عائشة ﵂: لِمَ تصنع هذا يا رسول الله وقد غَفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «**أَفَلا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْداً شَكُوراً؟**»[(١)].

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب التهجد، بَاب: قِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّيْلَ حَتَّى تَرِمَ قَدَمَاهُ، برقم (١١٣٠)، ومسلم كتاب صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَاب إِكْثَارِ الْأَعْمَالِ وَالِاجْتِهَادِ فِي الْعِبَادَةِ =

فالنبي ﷺ بلغ ما بلغ من الدرجة والمنزلة عند الله ﷻ، ومع ذلك كان أشدَّ الأمة حرصاً على عبادة الله ﷻ، ولم يزعم هذا الزعم الذي زعمه هؤلاء.

فالشاهد: أن المتصوفة عندهم كثير من الزَّلَّات والأخطاء التي في حقيقتها انحرافٌ عن منهج النبوة، فهم قومٌ استدرجهم الشيطان وأوقعهم في هذه المزالق.

الشيطان استدرج بعض المتصوفة شيئاً فشيئاً حتى أوصلهم إلى هذه الحال.

فهذه المقالات هي مُحادَّة ومُعاداة لله ولرسوله ﷺ، وإذا لم تُعَظَّم - في الأمة - أوامر الله ﷻ وأوامر رسوله ﷺ؛ فكيف يُعرف المستقيم من غير المستقيم؟ وكيف يُعرف الصالح من الفاسد؟ وكيف يُعرف الخير من الشر؟

فوالله إنَّ من أعظم المحادة والمعاداة لله ورسوله ﷺ: أن لا يكون هناك تعظيمٌ لأوامر الله ونواهيه.

فإذن: هذه الحال التي عليها هؤلاء هي محادَّة ومعاداة لله ورسوله ﷺ، وإن كان بعض مَن يقول هذه المقالات قد يجهل ذلك؛ لأنه ما عَرف من الدِّين إلا هذه المبادئ المتصوفة؛ فتَربى عليها ونشأ عليها، ولم يعرف من الدين إلا هذه الأمور، وهذه الحال التي هو عليه هي حال ضَلال؛ فنسأل الله العافية والسلامة.

فإذن: بعض هؤلاء قد يعتقد أنَّ الطريق الذي هو عليه هو طريق الرسول ﷺ، وأنَّه طريق أولياء الله ﷻ المحققين؛ وقد يعتقد أن الصلاة وغيرها من التكاليف غير واجبة عليه؛ لاستغنائه عنها بما حصل له من الأحوال القلبية.

وهذا الفكر موجود عند هؤلاء المتصوفة، وموجود كذلك عند بعض من تأثر بالفلسفة؛ فيرى أن دين الرسول هو خطابٌ لعَوَام الناس، ويَدَّعي أولئك المتفلسفة أن ما جاء به الرسول من أوامر ونواهٍ هي تربية فلسفية تخص العوام، أمَّا هم فيقولون: إنهم ليسوا من العوام، وبالتالي قد وصلوا إلى المقصود، ووصلوا إلى ما يريده الرسول من الأوامر والنواهي، ولكن بطريقٍ آخر.

وهذا الفكر قد فُتِن به - أيضاً - بعض المثقفين ممن تأثروا بالفلسفات اليونانية، أو درسوا في المدارس الغربية، ومع أن بعضهم قد بلغ مراتب عليا في الدراسات (الأكاديمية) والثقافة إلا أنه لا يصلي ولا يصوم، ولا يعظم الأمر والنهي، ويزعم أنه على الإسلام، ومن يخالط هؤلاء يجدهم على هذا الفكر، ويرى أنه مُستغنٍ

---

= (٢٨١٩)، والترمذي (٤١٢)، وابن ماجه (١٤١٩)، والنسائي (١٦٤٤)، وأحمد في المسند، (أوَّل مُسْنَدِ الكُوفِيِّينَ) (١٨١٩٨).

ومستكفٍ بالآراء الفلسفية عن التكاليف الشرعية، ويرى أنه ليس مخاطباً ولا مطالباً بالتكاليف الشرعية؛ لأنه صار أعلى من أن يُطالب بأداء الأوامر أو اجتناب النواهي.

فالشيطان قد استدرج هؤلاء وهؤلاء، وهناك أوجه شبه كبيرة بينهما، ولهم جميعاً مبرراتهم الباطلة، التي يستمدونها من الأحوال القلبية، أو المبادئ الفلسفية، التي يرون أنها تغنيهم عن أن يؤدوا الصلاة مثلاً، وتبيح لهم شرب الخمر؛ إذ يرون أنها حرام على عوام الناس، حِلٌّ لهم؛ لكونهم من الخواص الذين لا يَضرهم شرب الخمر؛ بل ولا يضرهم فعل الفواحش؛ لأنهم صاروا كالبَحر لا تضرهم الذنوب وإن كثرت، حتى أصبحوا غير مبالين ولا مُعَظِّمين لأوامر الله تعالى ونواهيه.

فهل بعد هذا التلاعب من الشيطان بهؤلاء من تَلاعب؟!

أما المسلم فيحمد الله ﷻ؛ لأنه وَفَّقه لتعظيم الأمر والنهي.



«ونعتقد: أن العبودية لا تَسقط عن العبد ما عقل وعلم ما له وما عليه مميز على أحكام القوة والاستطاعة؛ إذ لم يسقط ذلك عن الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين، ومن زعم أنه قد خرج من رِقِّ العبودية إلى فضاء الحرية بإسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأحدية المبدئية[١] بعلائق الآخرية، فهو كافر لا محالة؛ إلا من اعتراه علة أو رأفة؛ فصار معتوهاً أو مجنوناً أو مبرسماً[٢]، وقد اختلط في عقله أو لحقه غشية ارتفع عنه أحكام العقل، وذهب عنه التمييز والمعرفة؛ فذلك خارجٌ عن الملة مفارقٌ للشريعة».

## الشرح

فالمتصوفة يرون أنه في حال وصول هذا الشخص إلى رُتبةٍ مُعينةٍ تسقط عنه الأوامر والنواهي، وقد يقولون: (مَن شهد الإرادة سقط عنه التكليف).

فإذا وصل إلى مرحلة شهود الله ﷻ وأنه الفاعل لكل شيء على الحقيقة وأنهم لا فعل لهم ولا مشيئة، على حدِّ زعمهم فهذا لا تكليف عليه، وكما سيأتي أنهم يقولون في هذا: إنه يصبح مثل البَحر؛ لا تضره الذنوب، كما أن الأوساخ لا تؤثر في البحر الخِضَمِّ؛ أي: لا يتأثر بذنب ولا ينتفع بطاعة، وهذا من استدراج الشيطان لهم، والعياذ بالله.

ويزعمون أن الخضر سقط عنه التكليف؛ لشهوده الإرادة؛ لأنه ـ من الأولياء ـ، والأولياء لهم مَرتبة تُسقط عنهم التكاليف.

فيُفرقون بين العامَّة والخاصة؛ فالخواص تسقط عنهم الأوامر والنواهي، ويكتفون بشهود الحقيقة الكونية، قال المصنف: «وقد يفرقون بين مَن يعلم ذلك علماً وبين مَن

---

(١) **يقصدون بالأحدية**: وحدة الوجود؛ فالأحدية تطلق عند الصوفية على كل موجود من إنسان وغيره.

**والمبدئية**: من المبدأ، والمبدأ عند الصوفي هو الله تعالى. انظر: معجم المصطلحات الصوفية ص٢٢٤.

(٢) **البرسام**: كلمة معربة، وتعني: علة تُصيب الرأس. انظر: لسان العرب (١٢/ ٤٦).

يراه شهوداً»؛ أي: لا يكتفون بمجرد العلم؛ فبعضهم قال: إذا كان هذا الشخص علم هذه الأمور دون أن يشهد ذلك شهوداً؛ أي: تُكشف له الحجب، ويكون مع الحضرة الإلٰهية مشافهة، فإذا لم يصل إلى مرحلة الكشف، فيظل على التزام بالأوامر والنواهي، بمعنى: أنه لا يسقط عنه التكليف حتى يُكشف له الحجابُ، وحتى يرى الله مشاهدة.

فلا يُسقطون التكليف عمن يعلم ذلك ويؤمن به فقط، وإنما لا بد من شهوده للحضرة الإلٰهية، على حدِّ زعمهم.

ولا شك أن هذا من استدراج الشيطان لهم.

هذا اللوث العقلي يقع من هؤلاء الصوفية بسبب أنهم لا يُعْمِلُون عقولهم، وإذا أردت أن ترى إسقاط العقل عند هؤلاء فشاهد حضرة من حضرات الصوفية في أذكارهم، تراهم كالبهائم ـ بل أقل منهم درجة ـ بحركاتهم وأفعالهم التي ما أنزل الله بها من سلطان.

ولذلك فإن الغرب الكافر يحارب الإسلام بطائفتين:

يحاربهم بالرافضة؛ لأفعالهم الشنيعة.

ويحاربهم بالمتصوفة؛ لأفعالهم القبيحة.

والغرب يأتي إلى هؤلاء وهؤلاء؛ فيصورهم على أحوالهم التي يفعلونها، ثم ينقل إلى أتباعه هذه الصور التي عندما يراها الإنسان فلا يُمكن أن يقبل بدين أتباعه يفعلون هذا؛ لأن أفعالهم كأفعال المجانين.

فلو أن هؤلاء الذين يصورون؛ صَوَّرُوا المسلمين في صلاتهم لرأوا خشوعاً وإيماناً وسكينة، وكم من إنسان أسلم بسبب ما رأى من أفعال المسلمين في الصلاة؛ لأن الصلاة غاية في الدقة والإتقان، وعلى هيئة تملأ النفس بالخشوع والرهبة.

أما أفعال الروافض والمتصوفة فتجلب الجنون، ولكثرة قيامهم وقعودهم يفقد الإنسان منهم عقله حتى يسقط مغشيّاً عليه، يفعلون كل هذا باسم الدين، والدين من ذلك براء، والله المستعان.

❋ ❋ ❋

«ومن زعم الإشراف على الخلق حتى يعلم مقاماتهم ومقدارهم عند الله ـ بغير الوحي المنزل من قول الرسول ﷺ ـ فهو خارجٌ عن الملة».

## الشرح

من تقسيمات المتصوفة أنهم يزعمون أن هناك أقطاباً وأوتاداً وأبدالاً وغوثاً؛ فالغوث عندهم هو رأس الهرم، ويتبعه الأقطاب، ثم يتبعه الأوتاد، ثم يتبعه الأبدال.

ويزعمون أن هذا الغوث هو الذي يُصَرِّف مجريات الكون، ويعلم ما تدور عليه هذه الأكوان، بمساعدة الأقطاب، ثم بعد ذلك الأوتاد، ثم الأبدال، فهذه درجات عند الصوفية. والله المستعان.

ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب.... وهذا من جنس دعوى الرافضة أنه لا بد في كل زمانٍ من إمام معصوم يكون حُجَّة الله على المكلفين لا يتم الإيمان إلا به، ثم مع هذا يقولون: إنه كان صبيّاً دخل السرداب من أكثر من أربعمائة وأربعين سنة[1]، ولا يعرف له عين ولا أثر، ولا يدرك له حسٌّ ولا خبر.

وهؤلاء الذين يدّعون هذه المراتب فيهم معناها للرافضة من بعض الوجوه؛ بل هذا الترتيب والاعتداد يشبه من بعض الوجوه ترتيب الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم في السابق والتالي والناطق والأساس والحدّ وغير ذلك من الترتيب الذي ما أنزل الله به من سلطان[2].

قال ابن خلدون في هذا الخصوص، والمسائل الأخرى التي ذكرناها بأن المتصوفة أخذوها من التشيع، فيقول: (إن هؤلاء المتأخرين من المتصوفة المتكلمين في الكشف وفيما وراء الحس توغلوا في ذلك فذهب الكثير منهم إلى الحلول

---

(١) هذا في عهد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أما الآن فقد تجاوزت الغيبة عندهم ألف ومائتي سنة.

(٢) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل، للإمام ابن تيمية (١/ ٥٧ ـ ٦٠)، ط. بيروت، ١٩٨٣م، كذلك مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٩).

والوحدة كما أشرنا إليه وملأوا الصحف من مثل الهروي في كتاب (المقامات) له وغيره، وتبعهم ابن عربي وابن سبعين وتلميذهما ابن العفيف وابن الفارض والنجم الإسرائيلي في قصائدهم وكان سلفهم مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة الدائنين أيضاً بالحلول وإلٰهية الأئمة مذهباً لم يعرف لأولهم فأُشْرِبَ كل واحدٍ من الفريقين مذهب الآخر، واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم وظهر في كلام المتصوفة القول في القطب ومعناه رأس العارفين يزعمون أنه لا يمكن أن يساويه أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله، ثم يُورِث مقامه لآخر من أهل العرفان وقد أشار إلى ذلك ابن سينا في كتاب (الإشارات) في فصول التصوف منها فقال: (جلَّ جناب الحق أن يكون شرعه لكل وارد أو يطلع عليه إلا الواحد بعد الواحد)، وهذا كلام لا تقوم عليه حجة عقلية ولا دليل شرعي وإنما هو من أنواع الخطابة وهو بعينه ما تقوله الرافضة ودانوا به ثم قالوا بترتيب وجود الأبدال بعد هذا القطب كما قاله الشيعة في النقباء[(١)].

هذا، وقد أقر بذلك أحمد أمين المصري، فكتب: (إن الصوفية اتصلت بالتشيع اتصالاً وثيقاً، وأخذت فيما أخذت عنه فكرة المهدي، وصاغتها صياغة جديدة وسمته (قطباً)، وكوَّنت مملكة من الأرواح على نمط مملكة الأشباح، وعلى رأس هذه المملكة الروحية القطب، وهو نظير الإمام أو المهدي في التشيع، والقطب هو الذي (يدبِّر الأمر في كل عصر، وهو عماد السماء، ولولاه لوقعت على الأرض)، ويلي القطب النجباء»[(٢)].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «وأما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل: الغوث الذي يكون بمكة والأوتاد الأربعة والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين والنجباء الثلاثمائة، فهذه الأسماء ليست مُدرجة في كتاب الله، ولا هي أيضاً عن النبي ﷺ لا بإسنادٍ صحيح ولا ضعيف محتمل إلا بلفظ الأبدال، فقد روي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد[(٣)] عن علي بن أبي طالب مرفوعاً إلى

---

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون الفصل الحادي عشر في علم التصوف ص٤٧٣، ط. القاهرة.

(٢) ضحى الإسلام، لاحمد أمين ص٢٤٥، ط. القاهرة، ١٩٥٢م.

(٣) تأمل عدالة ابن تيمية في النقد وتحرِّيه أبعد غايات النزاهة، وقد ذكر ابن تيمية قيمة الحديث بقوله: «منقطع الإسناد مرفوع» وحديث هذا شأنه لا يصلح أن يكون حجةً أو دليلاً على شيء!! وقد جاء في الوجيز: «حديث الأبدال أورده عن ابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة، والكل لا تخلو عن مجهول وضعيف وواضع»، وفي المقاصد: «حديث الأبدال له طرق عن أنس بألفاظ مختلفة كلها ضعيفة».

النبي ﷺ، ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب ولا هي مأثورة على هذا الترتيب والمعاني عن المشايخ المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً، وإنما توجد على هذه الصورة عن بعض المتوسطين من المشايخ، ثم قال: «وأما لفظ الغوث والغياث فلا يستحقه إلا الله تعالى فهو غياث المستغيثين لا يجوز لأحدٍ الاستغاثة بغيره لا بملكٍ مقرب ولا نبيٍّ مرسل، ومن زعم أن أهل الأرض يرفعون حوائجهم التي يطلبون بها كشف الضر ونزول الرحمة بهم إلى الثلاثمائة، والثلاثمائة إلى السبعين، والسبعون إلى الأربعين، والأربعون إلى السبعة، والسبعة إلى الأربعة، والأربعة إلى الغوث، فهو كاذبٌ ضالٌّ مشرك، فقد كان المشركون كما أخبر الله عنهم بقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾، وقال: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾، فكيف يكون المؤمنون يرفعون إليه حوائجهم بعده بوسائط من الحجاب؟ وهو القائل تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾﴾[1].

وتتمة لذكر أحوال القطب وعلاماته ومقامته وأعوانه وغير ذلك، فإن مما يعتقده الصوفية في تلك المملكة الباطنية وحول تلك الأسطورة من العقائد الثابتة عند الصوفية كبيرهم وصغيرهم، والتي كانت من النتائج المباشرة لاعتناق فكرة الغنوصية[2]، أن وجدت خرافة المملكة الباطنية، بجناحيها القطب الغوث والمحكمة الباطنية أو «الديوان» أرضاً خصبة عند أولئك الذين يستهويهم الضلال والإضلال، وعمى البصر والبصيرة.

ويحسن إعطاء نبذة عن فكرة الديوان الصوفي الباطن، وأين مكان اجتماعه؟ ومن له حق الحضور، وفيما يقضي هذا الديوان حسب زعمهم[3]، حتى يستبين لك الأثر السيئ الذي تجره تلك المضامين الباطلة، التي لا تستند إلى دليلٍ من كتاب الله ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/٤٣٧).

(٢) «الغنوص» كلمة يونانية في الأصل «المعرفة»، غير أنها أخذت بعد ذلك معنى اصطلاحياً خاصّاً هو إدراك الأسرار الإلٰهية بواسطة الكشف؛ والذي أعطاها هذا المعنى طائفةٌ من المفكرين، عاشوا في القرون الأربعة.الأولى من ميلاد المسيح، ومنهم يهود ومسيحيون ووثنيون، وأهم ما يدينون به هو الثنائية بين المادة والذات الإلٰهية، ومحاولة اجتياز الفاصل بينهما عن طريق سلسلة الوسطاء.

(٣) كتاب هذه هي الصوفية ص١٥٩ ـ ١٦٠، ومجلة الهدي النبوي العدد ٥ سنة ١٣٨٦هـ.

من سُنَّة رسوله ﷺ؛ بل ولا يوجد واقع يؤيدها، وبذلك تكتمل عندك صورة «المملكة الباطنية» وما فيها من أساطير، وأول ما نبدأ به من حديث عن هذه العقائد الباطنية ما يسمى:

### ❊ الديوان أو المحكمة الباطنية:

ولأقطاب الصوفية محكمة باطنية، أو ديوان يجتمع فيه القطب ورجاله، لتصريف أقدار الوجود، ومكان الديوان غار حراء، ووقته ساعة الاستجابة من ثلث الليل الأخيرة ورئيس الديوان هو القطب الغوث، ومكان جلوسه خارج الغار، وعن يمينه يجلس أربعة أقطاب على مذهب مالك، وعن يساره ثلاثة أقطاب من كل مذهب واحد، أما وكيل القطب، ويسمى قاضي الديوان، فيجلس أمام القطب، ومن يتكلم نائباً عن جميع أهل الديوان، وهنالك ستة صفوف من وراء الوكيل، ويتكون الصف الأول من السبعة الأقطاب، ويحضر الديوان بعض الكمل من الأموات، وقد رآهم الدباغ واستقبلوه أحسن استقبال في الديوان، وكيف يحضر الموتى إلى هذا الديوان؟ يجيب الدباغ بأنهم يطيرون إليه من البرزخ بطيران الروح حتى إذا شارفوا الديوان هبطوا إلى الأرض، ومشوا على أقدامهم.

ويشهد جلسات الديوان الملائكة والجن؛ ليعينوا أهل الديوان في تصرفاتهم وأحياناً يحضره النبي ﷺ، فيتخذ مكان الغوث، ويتخذ الغوث مكان الوكيل، ويدخل الملائكة في نور النبي ﷺ فلا يظهر منهم ملك، أما في ليلة القدر، فيشهده جميع الرسل والملائكة والرسول وزوجاته جميعاً، والصغار من الأولياء يحضرونه بذواتهم، أما الولي الكبير فيحضره بذات من ذواته، وتبقى في البلد الذي هو فيه ذاته لا تغيب عن أهل البلد.

ويكون الديوان في موضعٍ آخر غير غار حراء مرة في العام في موضع يقال له: زاوية «أسا» خارج أرض سوس، بينها وبين أرض غرب السودان، فيحضره أولياء السودان، ويجتمعون في غير هذين الموضعين السابقين؛ لأن الأرض لا تطيقهم[1].

هذا هو الديوان الصوفي، كما وصفه كاهنٌ صوفيٌّ كبيرٌ نقلته بلفظه نفسه؛ بل قل: هذه هي أسطورة الوثنية المخبولة الحمقاء، وكم للصوفية مثلها من أساطير.

ومن هذه الأساطير المخزية ما يدَّعونه من أن غياب القطب الغوث يسبب اضطراباً

---

(١) الإبريز، للدباغ (٢/٢ ـ ٩).

(٢) هذه هي الصوفية ص١٩٣.

في الديوان ويُحدِث بين أهله ما يوجب اختلافهم[١].

وسبب غياب القطب يكون لأمرين[٢]:

أحدهما: سكره وفناؤه في مشاهدة الحق.

والآخر: كونه في بداية توليته عقب موت الغوث الذي كان قبله.

وأما عن عمل أهل الديوان: فيزعمون أنه حين يجتمع الأقطاب يتكلمون في تصريف أقدار الوجود وفيما يحفظ عليه بقاؤه، وفيما يحتاج إليه أهله في اليوم المستقبل والليلة التي تليه، ولهم التصرف في ملكوت السماوات والأرض، وفي عرش الله وفيما فوق العرش، وفي خواطر الناس وهواجسهم.

وهذه «الأسطورة أتفه من أن يبذل الحق جهداً، ليقضي عليها ببرهان، غير أن وراءها كتباً، وكبار شيوخ، والذين عميت بصائرهم، وعقولهم يظنون أنه لا يوجد في الكتب إلا الحق، وأن كبار الشيوخ لا يكذبون، يظنون أن الأمر ما دام في كتاب فهو حق، وما دام يجري على لسان شيخ كبيرٍ فهو صدقٌ بيِّن، آمنوا بكتب الناس وبالشيوخ، وكفروا بكتاب الله وبالرسول ﷺ، ومن هذا أُتي المقلدون في دينهم وعقولهم».

يقول ربنا سبحانه: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٥﴾ ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٦﴾﴾، وهؤلاء الشيوخ يحكمون بأن لهم أولياء من دون الله يدبرِّون الأمر من السماء إلى الأرض، مما فوق العرش، وأن الأمر كله يعرج إلى القطب الغوث الذي يعلم الغيب والشهادة.



(١) مجلة الهدي النبوي عدد ٥ لسنة ١٣٨٦هـ، ص١٧.

«ومَن ادَّعى أنه يعرف ما قال رسول الله ﷺ فقد باء بغضبٍ من الله، ومن ادَّعى أنه يعرف مآل الخلق ومنقلبهم، وأنهم على ماذا يموتون عليه ويُختم لهم ـ بغير الوحي من قول الله وقول رسوله ـ فقد باء بغضبٍ من الله».

## الشرح

وعن دعاوى هؤلاء قال ابن عربي في الفتوحات المكية: «وهم اثنا عشر نقيباً في كل زمان، لا يزيدون ولا ينقصون، على عدد بروج الفلك الاثني عشر، كل نقيبٍ عالمٌ بخاصية كل برج وبما أودع الله تعالى في مقامه من الأسرار والتأثيرات...

واعلم أن الله تعالى قد جعل بأيدي هؤلاء النقباء علوم الشرائع المنزلة، ولهم استخراج خبايا النفوس وغوائلها، ومعرفة مكرها وخداعها، وإبليس مكشوفٌ عندهم، يعرفون منه ما لا يعرفه من نفسه، وهم من العلم بحيث إذا رأى أحدهم وطأة شخص في الأرض علم أنها وطأة سعيدٍ أو شقيّ مثل العلماء بالآثار والقيافة»[(١)].

وقال الجرجاني في تعريفاته: «القطب، وهو الغوث: عبارة عن الواحد الذي هو موضعِ نظر الله من العالم في كل زمان ومكان، وهو على قلب إسرائيل عليه السلام.

**الإمامان**: هما شخصان، أحدهما عن يمين الغوث ونظره في الملكوت، والآخر عن يساره، ونظره في الملك، وهو أعلى من صاحبه، وهو الذي يخلف الغوث.

**الأوتاد**: عبارة عن أربعة رجال منازلهم على منازل أربعة أركان من العالم: شرق وغرب وشمال وجنوب، مع كل واحدٍ منهم مقام تلك الجهة.

**البدلاء**: هم سبعة، ومن سافر من القوم من موضعه وترك جسداً على صورته حتى لا يعرف أحد أنه فُقِد، فذلك هو البدل لا غير، وهم على قلب إبراهيم عليه السلام.

**النجباء**: أربعون، وهم المشغولون بحمل أثقال الخلق فلا يترفون إلا في حق الغير.

---

(١) ضحى الإسلام، لأحمد أمين ص٢٤٥، ط. القاهرة، ١٩٥٢م.

**النقباء**: هم الذين استخرجوا خبايا النفوس، وهم ثلاثمائة»[(١)].

وقال داود بن محمود القيصري: «ولهم مراتب. الأولى مرتبة القطبية، ولا يكون فيها أبداً إلا واحد بعد واحد، ويسمى غوثاً، لكونه مغيثاً للخلق في أحوالهم.

ثم مرتبة الإمامين، وهما كالوزيرين للسلطان. أحدهما: صاحب اليمين، وهو المتصرف بإذن القطب في عالم الملكوت والغيب، وثانيهما: صاحب اليسار، وهو المتصرف في عالم الملك والشهادة. وعند ارتحال القطب إلى الآخرة، لا يقوم مقامه منهما إلا صاحب اليسار، لكونه أكمل في السير من صاحب اليمين: لأنه، بَعْدُ، ما نزل في السير من عالم الملكوت إلى عالم الملك، وصاحب اليسار نزل إليه، وكملت دائرته في السير والوجود.

ثم مرتبة الأربعة؛ كالأربعة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين! ثم مرتبة البدلاء السبعة، الحافظين للأقاليم السبعة. وكل منهم قطب للإقليم الخاص به.

ثم مراتب الأولياء العشرة؛ كالعشرة المبشرة. ثم مراتب الاثني عشر، الحاكمين على البروج الاثني عشر، وما يتعلق بها ويلزمها من حوادث الأكوان. ثم العشرين والأربعين والتسعة والتسعين، مظاهر الأسماء الحسنى، إلى الثلاثمائة والستين.

وهؤلاء قائمون في العالم على سبيل البدل، في كل زمان، ولا يزيد عددهم ولا ينقص إلى يوم القيامة. وغيرهم من الأولياء يزيدون وينقصون، بحسب ظهور التجلي الإلٰهي وخفائه.

وبعدهم: مرتبة الزهاد والعبّاد والعلماء من المؤمنين، الكائنين في كل زمانٍ إلى يوم الدين.

وجميع هؤلاء المذكورين، داخلون في حكم القطب.

والأفراد الكُمَّل، الذين تعادل مرتبتهم مرتبة القطب إلا في الخلافة، هم الخارجون من حكمه. فإنهم يأخذون من الله، سبحانه، ما يأخذون من المعاني والأسرار الإلٰهية بخلاف الداخلون في حكمه، فإنهم لا يأخذون شيئاً إلا منه»[(٢)].

إلى غير ذلك من التُّرَّهات التي جاء بها هؤلاء.

ومما يدِّعيه هؤلاء من أن لهم علم الباطن وهذا حالُ الباطنية، وهو موجودٌ عند

---

(١) التعريفات، للجرجاني ص١٥٤.

(٢) شرح مقدمة التائية الكبرى، للقيصري (مخطوط ص١٠٤) نقلاً عن كتاب ختم الأولياء، للترمذي الحكيم ص٤٩٥، ط. بيروت.

المتصوفة وغيرهم؛ أنهم يقولون: نحن علماء الباطن وأنتم علماء الظاهر، أو نحن علماء الحقيقة وأنتم علماء الشريعة، فهذا كله من الدعاوى الباطلة، وهؤلاءِ أرادوا أن يُفسدوا الدين من جهةِ أن يجعلوا له معانٍ ظاهرة ومعانٍ باطنة، فهذه النصوص واضحةُ المعاني معلومةٌ، والله ﷻ خاطبنا بما يظهرُ منها.

وإن من أهم العوامل التي أدت إلى انحراف المتصوفة هو تفريقهم بين الحقيقة والشريعة وادِّعاؤهم بأن الحقيقة غير الشريعة.

ومصطلح الشريعة والحقيقة مصطلحٌ خاصٌّ بهم، وكل من قرأ في كتب المتصوفة يجد بأن المتصوفة يكررون هذا المصطلح بكثرة وهو في الحقيقة لا يبعد كثيراً عن مصطلح الظاهر والباطن الذي وضعه الباطنية كمصطلحٍ خاصٍّ بهم، إلا أن الصوفية قد شاركوا الباطنية في مصطلح الظاهر والباطن أيضاً، وكِلَا المصطلحين وضعهما الصوفية والباطنية ليهدموا بهما الشريعة الإسلامية ويقضوا عليها.

ويعني المتصوفة بهذين المصطلحين بأن هناك في الإسلام علمين علمٌ يخصُّ أهل الظاهر وهي الشرعية الإسلامية التي جاء بها الرسول ﷺ بكل ما فيها من عقائد وعبادات وآداب وأخلاق وسلوك وهذا علمٌ يترفع عنه المتصوفة ويرون الوقوف عند هذا العلم انحطاطاً وأن الإنسان الذي تعلم العلم الشرعي «الكتاب والسُّنَّة» يعتبر في نظر المتصوفة في درجة العوام الذين لا يعتد بفتواهم.

والعلم الثاني العلم الذي يطلق عليه المتصوفة علم الحقيقة، وهو الذي يعبِّرون عنه بالعلم اللدني، ويعتقد المتصوفة بأن هذا هو العلم النافع وهو الذي من عرفه يستحق أن يسمى عالماً في زعمهم.

وأما الكيفية التي يُنال بها هذا العلم اللدني حسب زعم المتصوفة فهي المجاهدة التي إذا استمر عليها الإنسان ينزل عليه علم الحقيقة من الله والذي يقولون عنه أنه سرٌّ من أسرار الله لا ينزله إلا على قلوب الخاصة، ويعنون بهذا أنفسهم لأنهم يقولون: لا ينزل هذا العلم إلا على أولياء الله، وقد حصروا الولاية في أنفسهم.

ومن هنا بَعُدَ القوم عن الشريعة الإسلامية الغراء التي جاء بها الرسول ﷺ من عند الله وفيها هدًى ونورٌ أصبحوا يبحثون عن الهداية والوصول إلى مرضاة الله عن طريق علمهم المزعوم والذي وصفوه بأنه بعيدٌ كل البعد عن المعاني التي تدل عليها النصوص القرآنية والحديثية على حسب الأساليب المعروفة في اللغة العربية، وكل من اعترض على تفسيرهم الباطل سدوا عليه الباب بأن هذا علم الحقيقة أو علم

الباطن وأن هذا العلم لا يدركه إلا أهل الحقيقة ويعنون أنفسهم؛ ولذا لا ينبغي لأهل الرسوم أن يعترضوا عليهم لأنهم يجهلون هذا العلم ولقد صرح المتصوفة بأن هناك علماً يسمى علم الحقيقة يختلف تماماً عن علم الشريعة الذي جاء به الرسول ﷺ وإليك النصوص من كتبهم أنفسهم:

قال المنوفي في كتابه «جمهرة الأولياء»: «إن القوم يرجعون بسند طريقهم إلى الرسول ﷺ من حيث إن جبريل ﷺ نزل بالشريعة أولاً فلما تقررت ظواهر الشريعة واستقرت نزل إليه بالحقيقة المقصودة والحكمة المرجوَّة... من أعمال الشريعة فخص الرسول ﷺ بباطن الشريعة بعض أصحابه دون البعض» ثم قال في نفس الصفحة:

«وأول من أظهر علم القوم وتكلم فيه سيدنا علي وذكر السلسلة الصوفية في تلقي العلوم اللدنية إلى أن وصل إلى الجنيد الذي قال عنه أنه صحب الشافعي في علوم الظاهر، ثم صحب وأخذ عن خاله السري السقطي علوم الباطن، وعن الجنيد أخذ المحاسبي ثم انتشر هذا الطريق انتشاراً لا ينقطع حتى ينقطع عمر الدنيا»[(١)].

وقد ذكر ابن عجيبة في «الفتوحات الإلٰهية شرح المباحث الأصلية» شرح الحديث المكذوب على الرسول ﷺ والذي هو: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا أهل المعرفة بالله، فإذا نطقوا به لا ينكره إلا أهل الغرة بالله»[(٢)]، ثم ذكر في نفس الكتاب شرح هذا الحديث المكذوب فقال: «قال بعضهم في شرح هذا الحديث: هي أسرار الله يبديها الله إلى أمناء أوليائه وسادات النبلاء من غير سماع ولا دراسةٍ وهي من الأسرار التي لم يطلع عليها إلا الخواص، فإذا سمعها العوام أنكروها ومن جهل شيئاً عاداه»[(٣)].

وينبغي أن نتذكر جيداً بأن المتصوفة يقصدون بكلمة العوام علماء الأمة الإسلامية من مُحدِّثين ومفسِّرين وفقهاء.

فمن النصوص المتقدمة نخرج بالنتائج الآتية:

أثبتنا بأن المتصوفة يقولون بأن هناك حقيقة تختلف عن الشريعة ومع هذا فإننا

---

(١) جمهرة الأولياء، للمنوفي (١/ ١٥٩).

(٢) قال ابن تيمية في درء التعارض (٥/ ٨٥): ليس له إسناد صحيح، وقال العراقي في تخريج الإحياء (١/ ٣٩): إسناده ضعيف، وقال الألباني في الضعيفة (٨٧٠): ضعيف جداً.

(٣) الفتوحات الإلٰهية في شرح المباحث الأصلية، لابن عجيبة على هامش إيقاظ الهمم في شرح الحكم، لابن عجيبة على هامش (١/ ٢٩).

نلاحظ أيضاً بأن البعض منهم قالوا: إنها نزلت على الرسول بعد استكمال الشريعة.

والبعض الآخر قال: إنها أسرار الله يبديها الله لأوليائه.

وكِلَا القولين تترتب عليهما أمورٌ خطيرة.

وادِّعاء أن لها علماً باطناً هذا فيه اتهامٌ للنبي ﷺ أنه كتمَ الحق فأظهرَ لنا أمراً وأخفى عنا غيره، وهذا الذي يزعمه هؤلاء؛ أن الذي أظهره النبي ﷺ هذا هو الظاهر، وأن ما عندهم هو علم الباطن، فكل هذا من الافتراء والكذب ومحاولة تشويه دين الإسلام.

فالله تعالى أنزلَ كتاباً وأرسلَ رسولاً، وهذه الآيات وهذه النصوص وهذه المعاني واضحة بيِّنة لأنها بلسانٍ عربيٍّ مبين ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾ [يوسف: ٢]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ [الشعراء: ١٩٥]، فهو بيِّنٌ واضحٌ ليس للأمرِ ظاهر وباطن كما يزعم هؤلاء الذين أرادوا تحريفَ دينِ الإسلام.

وفي سبيل ترويج باطلهم أظهروا ما يسمى بالذوق والكشف والوجد، فجعلت الصوفية «الذوق» هو وسيلة المعرفة، دون الشرع والعقل، فقصرت رحمة الله على فئة قليلة في عباده، وصيَّرت الإنسان كمن يمشي في ضوء الشمس وهو مغمضٌ عينيه، فلا يستفيد من ضوئها، أو كمن يحاول أن يبصر في الظلام فلا يستفيد من عينيه.

وبذلك اختلفت طرائقهم وأفكارهم، وصارت مصادر المعرفة عند الصوفية مختلفة ومتباينة؛ لأن كل صوفي يتحدث عنها من واقع تجربته الخاصة.

ومن هذا المنطلق كتب الشيخ عبد الرحمٰن الوكيل رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «هذه هي الصوفية» عن مفهوم الذوق عند الصوفية، يقول: إن الصوفية تعتقد أن الذوق الفردي لا الشرع، ولا العقل هو وحده وسيلة المعرفة ومصدرها لمعرفة الله وصفاته، وما يجب له، فهو ـ أي: الذوق ـ الذي يقوِّم حقائق الأشياء ويحكم عليها بالخَيْرِيَّة أو الشَّرِّيَّة، بالحُسْنِ والقُبْحِ، بأنها حقٌّ أو باطل، فلا جَرَمَ أن تدين الصوفية بعدد عديد من أربابٍ وآلهة، ولا عجب أن ترى النِّحلَةَ منها تخضع لصنم يكفر به سواها من النِّحل الصوفية، لا عجب في ذلك كله ما دامت تجعل «الذوق»[1] الفردي حاكماً وقيِّماً على المسميات وأسمائها[2].

(١) يعني: الذوق الخاص بكل إنسان ونتيجة لهذا يصبح الدين والأخلاق بلا معيار ولا ميزان.

(٢) كتاب «هذه هي الصوفية» تأليف الشيخ عبد الرحمٰن الوكيل ص٣٣.

وعن تعريف كلمة الذوق عند الصوفية، يذكر الشيخ الوكيل رَحِمَهُ اللَّهُ جانباً من التعريفات التي قالوها:

١ ـ يعرف القيصري الذوق بقوله[١]: «ما يجده العَالم على سبيل الوجدان والكشف، لا البرهان والكسب، ولا على طريق الأخذ بالإيمان والتقليد»[٢].

٢ ـ أو هو: «أول درجات شهود الحق بالحق في أثناء البوارق المتوالية عند أدنى لبث في التجلي البرقي»[٣].

٣ ـ ويقول ابن عربي: «اعلم أن العلوم الذوقية الحاصلة لأهل الله مختلفة باختلاف القوى الحاصلة مع كونها ترجع إلى عينٍ واحدة»[٤][٥].

وفي مجال إبراز مدى اعتقاد الصوفية في أن «الذوق» هو وسيلة المعرفة لديهم يقول الشيخ الوكيل: «كل صوفيٍّ يؤمن بأن الذوق وحده وسيلة المعرفة، أما العقل عندهم فهو طاغوتٌ أخرق، وأما الشرع فمادية تنشب مخالبها في الصخر دون أن ترمق السماء بنظرة واحدة، وهو نوعٌ من عبادة التاريخ الميت، ولهذا تتباين عندهم قيم الأشياء تبعاً لتباين الذوق!!»[٦].

وأما الكشف فقد روَّجت الصوفية لفكرة الكشف، ويتفيهقون بأن مرتبة الكشف وراء طَوْرِ العقل، وبأن مرتبة الكشف هي نيلُ ما ليس له العقل يَنَال، لا نَيْلُ ما هو ببديهة العقل محال.

ويشرح الشيخ عبد الرحمٰن الوكيل رَحِمَهُ اللَّهُ معنى «الكشف» عند الصوفية قائلاً: يعرف الصوفية الكشف بأنه الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً، والله سبحانه هو القائل: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

ورداً على مقولتهم الباطلة: «وبالكشف يظهر ما ليس له العقل ينال». يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: من الذي جعل من الشرع قسماً لا يناله العقل؟ بل الكشف، من قال هذا؟ ومن أين جاءوا بهذا؟ وهل في مقدور كل مسلم الكشف والمعاينة؟ يجيبون هم بأن هذا لخواص الخواص!! وهذا يستلزم أن الخواص والعوام لا يمكن أن يصلوا إلى معرفة

(١) طبقات الصوفية، للسلمي ص١٨١.
(٢) مطلع خصوص الكلم ص١٩٣.
(٣) جامع الأصول، للكمشخانلي ص١٠١.
(٤) فصوص الحكم ص١٠٧.
(٥) كتاب: هذه هي الصوفية ص١٣٧. ويعني بالعين الواحدة: الذات الإلٰهية!!.
(٦) الإبداعات في مضار الابتداعات لعلي الطهطاوي (ص١٢٠).

أهم حقائق الشرع، ثم ما هذا الذي لا يظهر إلا بالكشف؟! إن كان هو عين ما في الشريعة فما للكشف فائدة إذاً.

وإن كان غير ما فيها، قالوا بجواز عبادة الله بغير ما شرعه الله، وتلك هي الطامة الكبرى[1].

وكل صوفيٍّ يؤمن بالكشف؛ بل يزعمون أن الكشف أدنى مراتب الولي، والكشف يحصل بأسبابٍ منها كما يروى عن الغزالي:

١ ـ التنبيه، وسماع الغناء منبهٌ.

٢ ـ ومنها صفاء القلب، والسماع يؤثر في تصفية القلب.

٣ ـ ومنها انبعاث نشاط القلب بقوة السماع.

إذاً، فسماع الغناء أقوى الأسباب عند الغزالي للكشف؛ فأي كشف هذا؟ حسب الغزالي هوياً إلى أعماق الهاوية أن يزعم أن رؤية الله تحصل بسماع الغناء.

بل يرون مساواة الولي للنبي في انكشاف الحقائق:

فمن الصوفية من يفضِّل الولي على النبي؛ إذ يزعمون أن الولي يوحى إليه بلا واسطة، أما النبي فبواسطة، وزعيم هؤلاء ابن عربي، والغزالي يزعم أن الولي تنكشف له الحقائق، كما تنكشف للنبي ﷺ، ولا فرق بين الاثنين إلا في أن النبي كلف بإصلاح الخلق، وبذلك يقول: «إخبار الرسول عن الغيب وأمور في المستقبل، وإذا جاز للنبي جاز لغيره؛ إذ النبي عبارة عن شخص كوشف بحقائق الأمور وشُغِل بإصلاح الخلق، فلا يستحيل أن يكون في الوجود شخصٌ مكاشف بالحقائق، ولا يشتغل بإصلاح الخلق، وهذا لا يسمى نبيّاً بل وليّاً».

وأما الذوق فإن الصوفية عندما يتحدثون عن وسيلة المعرفة يُعرِّفونها بأنها تقوم على الذوق والكشف، دون العقل والشرع، ساق في هذا المجال بعضاً من التعريفات التي اصطلح عليها كبار شيوخ الصوفية؛ كالقيصري، وابن عربي في تعريف الذوق.

فالقيصري يعرِّف الذوق بقوله: «ما يجده العارف على سبيل الوجدان والكشف لا البرهان والكسب، ولا عن طريق الأخذ بالإيمان والتقليد، وهو أول درجات شهود الحق بالحق. في أثناء البوارق المتتالية عند أدنى لبث من التجلي البرقي».

---

(١) مصرع التصوف، للبقاعي ص١٨٨، ١٩٢، تحقيق: عبد الرحمٰن الوكيل.

كما يذكر عن ابن عربي قوله:

«اعلم أن العلوم الذوقية الحاصلة لأهل الله، مختلفة باختلاف القوى الحاصلة مع كونها ترجع إلى عين واحدة».

والمعروف عن التصوف أنه على نوعين:

- **النظري الإشراقي**: والغاية منه معرفة الله «بالذوق» واكتناه أسرار ربوبيته بالمواجيد.
- **التصوف العملي**: وهو قائمٌ على الرياضيات والمجاهدات؛ أي: على الذكر والزهد والعبادة وفي الحقيقة لا يمكن التفرقة بينهما؛ لأن النظري وليد العملي؛ لأن النظرية وليدة التطبيق[(١)].

ولقد أكثر الصوفية في كلامهم عن الحديث عن المحبة والفناء، وجعلوا الذوق هو طريق المعرفة الحَقَّة، وأن الشريعة للعوام، وأن الحقيقة للخواص، وأن لكل شيءٍ ظاهرٌ وباطن، فمن ثم اتسم فكرهم عن الجانب الإلٰهي بالغموض والإبهام، وظهرت فيه آثار الغنوصية[(٢)] والباطنية، مما دعى بعض الباحثين إلى التساؤل، عما إذا كان هناك علاقة بين غلاة الصوفية والباطنية والإسماعيلية والفلاسفة[(٣)].



(١) هذه هي الصوفية ص١٦٦.

(٢) انظر: الغنوصية فصل وسيلة المعرفة عند الصوفية.

(٣) يقول الدكتور محمد السيد الجليند في كتاب «من قضايا التصوف» ص٨٦: ومن يقرأ تاريخ القرن الثالث والرابع الهجريين وظروف نشأة هذه الفرق لا بد أن يُدرك الخيوط القوية بين هذه التيارات الجديدة الغريبة على الحياة الإسلامية، ولا بد أن يُدرك أن هناك خيوطاً مشتركة وعقلاً يفكر وينظم فليس من قَبيل المصادفة، أن تجد فكرة الظاهر والباطن قاسماً مشتركاً بين كل هذه الطوائف، وليس من قَبيل المصادفة أن تجد خصائص وأوصاف الإمام عند الشيعة هي أوصاف القطب، والولي عند الصوفية، وهذه العلاقة القوية أشار إليها ابن خلدون في المقدمة ص٢٢٣، ويقول الدكتور الجليند أيضاً ص٧٩: ومن جهةٍ أخرى لو قارنا بين فكرة الظاهر والباطن عند الباطنية، والحقيقة والشريعة عند الصوفية، سوف نجد صلة قوية بين الفكرتين. [فتحي عثمان].

**«ومن زعم أن صفاته قائمة بصفاته ـ ويشير في ذلك إلى غير الأيد والعصمة والتوفيق والهداية ـ وأشار إلى صفاته ﷻ القديمة ـ فهو حلولي قائل باللاهوتية[1] والالتحام، وذلك كفرٌ لا مَحَالة».**

## الشرح



هذا هو الحلول والاتحاد الخاص؛ وهو أن يتَّحد اللاهوت بالناسوت، فهم يرون أن صفات الخالق تَحل في صفات المخلوق، فعند ذلك يزعمون أن الله حَلَّ في شخصه، وقد صرخ أحدهم في بعض جلساته، وزعم أنه هو الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهل هنالك كفرٌ أعظم من ذلك؟! والله المستعان.

---

(١) **اللاهوتية**: نسبة إلى (لاهوت)، وهو عند النصارى: العلم الذي يبحث في وجود الله وذاته وصفاته. انظر: المعجم الفلسفي ص١٦٠.
ويقصد المؤلف هنا: أن من زعم أن صفات الله قائمة بصفته فهو قائل بمذهب فرقة (النسطورية) من النصارى القائلين: إن اللاهوت حلَّ في الناسوت كحلول الماء في الإناء.
ومعنى اللاهوت: أي: الإلٰه، والناسوت: عيسى. انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ١٧١)، والملل والنحل (١/ ٢٦٨ ـ ٢٧٠).

«و(الفراسة) حق على أصول ذكرناها، وليس ذلك مما سميناه في شيء».

## الشرح

### ❋ تعريف الفراسة:

• **قال الراغب الأصفهاني**: هي الاستدلال بهيئات الإنسان وأشكاله وألوانه وأقواله على أخلاقه وفضائله ورذائله.

• **وقال فخر الدين الرازي**: الفراسة هي الاستدلال بالأحوال الظاهرة على الأخلاق الباطنة.

**ويقسمها ابن القيم (في كتاب «مدارج السالكين»)**[1] **إلى ثلاثة أقسام:**

• **الفراسة الإيمانية**: وهي نور يقذفه الله في قلب عبده يُفرِّق به بين الحق والباطل، والحالي والعاطل، والصادق والكاذب.

وحقيقتها أنها خاطرٌ يهجم على القلب كوثوب الأسد على الفريسة، وهذه الفراسة على حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً فهو أحدُّ فراسةً... وهذا النوع مصاحبٌ للأنبياء والصالحين وأهل العلم والإيمان.

• **فراسة الرياضة والجوع**: فراسة الرياضة والجوع والسهر والتخلي، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسةٌ مشتركةٌ بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمانٍ ولا على ولاية، وهي من أبطل الباطل، وللرهبان فيها وقائع معلومة، وهي فراسةٌ لا تكشف عن حقٍّ نافعٍ ولا عن طريقٍ مستقيم؛ بل كشفها جزئي من جنس فراسة الولاة وأصحاب عبارة الرؤيا والأطباء ونحوهم.

• **الفراسة الخلقية**: وهي التي صنف فيها الأطباء وغيرهم واستدلوا بالخَلق على الخُلق لما بينهما من الارتباط الذي اقتضته حكمة الله؛ كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل وبكبره على كبر العقل، وبسعة الصدر وبعد ما

---

(١) مدارج السالكين (٢/ ٤٥٣ ـ ٤٥٦).

بين جانبيه على سعة خلق صاحبه واحتماله وبسطته، وبخمود العين وكلال نظرهما على بلادة صاحبها، وبتدويرها مع حمرتها وكثرة تقلبها على خيانته ومكره وخداعه...

• **وقال ابن القيم «فراسة المتفرس تتعلق بثلاث» بعينه وأذنه وقلبه:**

• **فعينه**: للسيماء والعلامات...؛ أي: لملاحظة العلامات الوجهية والجسدية والخلقية والتفرس فيها.

• **وأذنه**: للكلام وتصريحه وتعريضه ومنطوقه ومفهومه وفحواه وإشارته ولحنه وإيمائه ونحو ذلك.

• **وقلبه**: للعبور والاستدلال من المنظور والمسموع إلى باطنه وخفيه... بمعنى إدراك القول الملفوظ والفعل المفعول، وفَهْم المقصود من ورائه في النية والقلب[1].

**ولإتقان الفراسة سببان كما يرى ابن القيم:**

**أحدهما**: جودة ذهن المُتفرِّس، وحدَّة قلبه، وحسن فطنته.

**والثاني**: ظهور العلامات والأدلة على المُتَفَرَّس فيه... أي: ظهور العلامات الوجهية والجسدية والخلقية.

فإذا اجتمع السببان، لم تكد تخطئ للعبد فراسة، وإذا انتفيا لم تكد تصح له فراسة، وإذا قوي أحدهما وضعف الآخر كانت فراسته بين بين.

## ❋ الفراسة في الكتاب والسُّنَّة:

• قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر: ٧٥]، ذكر عدد من أهل العلم أن هذه الآية عن أهل الفِراسة، وهم المتفرسون الآخذون بالسيما، وهي العلامة (السمات الخلقية).

• قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

• قال تعالى: ﴿تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

• قال عليه الصلاة والسلام: «**إن لله عباداً يعرفون الناس بالتوسم**[2]»، رواه

---

(١) مدارج السالكين (٢/٤٥٦).

(٢) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٢٧١) وإسناده حسن.

البزار[١] والطبراني في «الأوسط»[٢].

• جاء في الأثر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**اتقوا فراسة المؤمن فإنه يرى بنور الله**»، رواه الترمذي[٣].

---

(١) البحر الزخار المعروف بمسند البزار (١٣/٣٢٦) وقال: لا نعلم رواه عن ثابت، عن أنس إلا أبو بشر.

(٢) المعجم الأوسط (٣/٢٠٧) وقال: لم يروه عن ثابت إلا أبو بشر ولا عن أبي بشر إلا أبو عبيدة.

(٣) الحديث ضعيف، ضعفه الإمام الألباني في ضعيف الترمذي برقم (٣١٢٧)، وضعفه في ضعيف الجامع برقم (١٢٧)، وضعفه في السلسلة الضعيفة برقم (١٨٢١).

**وقوله: «ونعتقد أن الأرواح كلها مخلوقة».**

## الشرح

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية**: (روح الآدمي مبدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السُّنَّة، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غيرُ واحدٍ من أئمة المسلمين، مثل محمد بن نصر المروزي، الإمام المشهور، الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف، أو من أعلمهم.

وكذلك **أبو محمد بن قتيبة**، قال في «كتاب اللقط» لما تكلم على خلق الروح، قال: «النسم الأرواح، قال: وأجمع الناس أن الله خالق الجثة وبارئ النسمة؛ أي: الروح».

**وقال أبو إسحاق بن شاقلا** فيما أجاب به في هذه المسألة: «سألت رحمك الله عن الروح مخلوقة أو غير مخلوقة، قال: هذا مما لا يشك فيه من وُفِّق للصواب»، إلى أن قال: «والروح من الأشياء المخلوقة، وقد تكلم في هذه المسألة طوائف من أكابر العلماء والمشايخ، وردوا على من يزعم أنها غير مخلوقة».

وصنف **الحافظ أبو عبد الله بن منده** في ذلك كتاباً كبيراً في «الروح والنفس» وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئاً كثيراً، وقبله الإمام محمد بن نصر المروزي وغيره، والشيخ أبو يعقوب الخراز، وأبو يعقوب النهرجوري، والقاضي أبو يعلى، وقد نص على ذلك الأئمة الكبار، واشتد نكيرهم على من يقول ذلك في عيسى ابن مريم، لا سيما في روح غيره كما ذكره أحمد في كتابه في «الرد على الزنادقة والجهمية»)[1].

**يقول ابن تيمية**: (والأرواح مخلوقةٌ بلا شك، وهي لا تعدم ولا تفنى، ولكن موتها بمفارقة الأبدان، وعند النفخة الثانية تعاد الأرواح إلى الأبدان)[2].



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢١٦ ـ ٢١٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٩).

«ومن قال: إنها غير مخلوقة فقد ضاهى قول النصارى ـ النسطورية ـ في المسيح، وذلك كفرٌ بالله العظيم».

## الشرح

من طوائف النصارى: النسطورية واليعقوبية.

**فالنسطورية**: هم أصحاب نسطور الحكيم الذي ظهر في زمان المأمون، وتصرف في الأناجيل بحكم رأيه، وإضافته إليهم إضافة المعتزلة إلى هذه الشريعة، قال: إن الله تعالى واحدٌ ذو أقانيم ثلاثة: (الوجود والعلم والحياة)، وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات، ولا هي هو، واتحدت الكلمة بجسد عيسى ﷺ لا على طريق الامتزاج كما قالت الملكانية، ولا على طريق الظهور به كما قالت اليعقوبية، ولكن كإشراق الشمس في كوة على بلورة، وكظهور النقش في الشمع إذا طبع بالخاتم.

وأشبه المذاهب بمذهب نسطور في الأقانيم أحوال أبي هاشم من المعتزلة، فإنه يُثبت خواصَّ مختلفة لشيءٍ واحد، ويعني بقوله: واحد؛ يعني: الإله، قال: هو واحد بالجوهر؛ أي: ليس هو مركباً من جنسين؛ بل هو بسيطٌ وواحد.

ويعني بالحياة والعلم أقنومين جوهرين؛ أي: أصلين مبدأين للعالم، ثم فسَّر العلم بالنطق والكلمة، ويرجع منتهى كلامه إلى إثبات كونه تعالى موجوداً حيّاً ناطقاً، كما تقول الفلاسفة في حدِّ الإنسان، إلا أن هذه المعاني تتغاير في الإنسان؛ لكونه جوهراً مركباً، وهو جوهرٌ بسيطٌ غير مركب.

وبعضهم يُثبت لله تعالى صفات أُخر بمنزلة القدرة والإرادة ونحوهما، ولم يجعلوها أقانيم، كما جعلوا الحياة والعلم أقنومين.

ومنهم مَن أطلق القول بأن كل واحدٍ من الأقانيم الثلاثة حيٌّ ناطقٌ إله، وزعم الباقون أن اسم الإله لا يُطلق على كل واحدٍ من الأقانيم، وزعموا أن الابن لم يزل متولداً من الأب، وإنما تجسَّد واتحد بجسد المسيح حين ولد، والحدوث راجع إلى الجسد والناسوت، فهو إله وإنسان اتَّحَدَا.

وهما جوهران أقنومان طبيعتان: جوهر قديم، وجوهر محدث، إله تام وإنسان

تام، ولم يبطل الاتحاد قدم القديم، ولا حدوث المحدث، لكنهما صارا مسيحاً واحداً طبيعة واحدة، وربما بدَّلوا العبارة، فوضعوا مكان الجوهر الطبيعة ومكان الأقنوم الشخص، وأما قولهم في القتل والصلب فيخالف قول الملكانية واليعقوبية.

قالوا: إنَّ القتل وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته؛ لأن الإلٰه لا تحلُّه الآلام.

ومن النسطورية قوم يُقال لهم: المصلين. قالوا في المسيح مثل ما قال نسطور، إلا أنهم قالوا: إذا اجتهد الرجل في العبادة وترك التغذي باللحم والدسم، ورفض الشهوات الحيوانية والنفسانية، تصفَّى جوهره حتى يبلغ ملكوت السموات، ويرى الله تعالى جهرة، وينكشف له ما في الغيب، فلا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء.

ومن النسطورية مَن ينفي التشبيه، ويُثبت القول بالقَدَر خيره وشره من العبد، كما قالت القدرية[1].

**وأمّا اليعقوبية**: فهم أصحاب يعقوب، قالوا بالأقانيم الثلاثة إلا أنهم قالوا: انقلبت الكلمة لحماً ودماً، فصار الإلٰه هو المسيح، وهو الظاهر بجسده؛ بل هو هو.

وعنهم أخبرنا القرآن الكريم: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٣].

فمنهم من قال: إن المسيح هو الله تعالى.

ومنهم من قال: ظهر اللاهوت بالناسوت، فصار الناسوت المسيح مظهر الجوهر، لا على طريق حلول جزء فيه، ولا على سبيل اتحاد الكلمة التي هي في حكم الصفة؛ بل صار هو هو، وهذا كما يقال: ظهر الملك بصورة إنسان. أو: ظهر الشيطان بصورة حيوان، وكما أخبر التنزيل عن جبريل عليه السلام: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم: ١٧].

وزعم أكثر اليعقوبية أن المسيح جوهرٌ واحد، أقنومٌ واحدٌ إلا أنه من جوهرين، وربما قالوا: طبيعة واحدة من طبيعتين، فجوهر الإلٰه القديم، وجوهر الإنسان المحدث تركَّبَا تركيباً، كما تركبت النفس والبدن، فصارا جوهراً واحداً أقنوماً واحداً، وهو إنسان كله وإلٰه كله.

---

(١) الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ٢٦٨).

فيقال: الإنسان صار إلٰهاً. ولا ينعكس فلا يقال: الإلٰه صار الإنسان. كالفحمة تطرح في النار، فيقال: صارت الفحمة ناراً. ولا يقال: صارت النار فحمة. وهي في الحقيقة لا نار مطلقة، ولا فحمة مطلقة بل هي جمرة، وزعموا أن الكلمة اتحدت بالإنسان الجزئي لا الكلي، ولربما عبَّروا عن الاتحاد بالامتزاج والادراع، والحلول كحلول صورة الإنسان في المرآة المجلوة[١].



(١) الملل والنحل، للشهرستاني (١/ ٢٧٠).

**«ومن قال: إن شيئاً من صفات الله ﷻ حالٌّ في العبد، أو قال بالتبعيض على الله فقد كفر؛**

## الشرح

دعوى أن الله يَحلُّ في بعض الصور ذكرها غير واحدٍ من علماء الفِرَق ونسبوها إلى غلاة الروافض، ونسوق ها هنا تصنيف عبد القاهر البغدادي رحمه الله لفرق المشبِّهة مختصراً: (المشبهة الذين ضلوا بتشبيه ذاته بغيره أصناف مختلفة، وأول ظهور التشبيه صادر عن أصنافٍ من الروافض الغلاة:

- فمنهم «السبئية»: الذين سموا علياً إلٰهاً، وشبهوه بذات الله...
- ومنهم «البيانية»: أتباع بيان بن سمعان[1]، الذي زعم أن معبوده إنسان من نور على صورة الإنسان في أعضائه، وأنه يفنى كله إلا وجهه.
- ومنهم «المغيرية»: أتباع المغيرة بن سعيد العجلي، الذي زعم أن معبوده ذو أعضاء وأن أعضاءه على صور حروف الهجاء.
- ومنهم «المنصورية»: أتباع أبي منصور العجلي[2]، الذي شبه نفسه بربه، وزعم أنه صعد إلى السماء...
- ومنهم «الخطابية»: الذين قالوا بإلٰهية الأئمة، وبإلٰهية أبي الخطاب الأسدي[3]،

---

(١) بيان بن سمعان التيمي النهدي اليمني، ظهر بالعراق في أوائل القرن الثاني الهجري، زعم أن جزءاً إلٰهياً حلَّ في عليٍّ ثم في محمد بن الحنفية ثم في ابنه أبي هاشم ثم في بيان نفسه، فلما ظفر به خالد بن عبد الله القسري قتله. الفرق بين الفرق ص٢٣٧، الملل والنحل (١/ ١٥٢)، مقالات الإسلاميين ص٥.

(٢) أبو منصور العجلي، رجل من عبد القيس، عزا نفسه إلى أبي جعفر الباقر أولاً، فلما تبرأ منه زعم أنه هو الإمام ودعا الناس إلى نفسه. وزعم أن علياً هو الكسف الساقط، وأنه عرج به إلى السماء، حتى وقف على قصته يوسف بن عمر الثقفي فصلبه. الملل والنحل (١/ ١٧٨)، مقالات الإسلاميين ص٩، الفرق بين الفرق ص٢٤٣.

(٣) محمد بن أبي زينب الأسدي، كان يزعم أولاً أن الأئمة أنبياء، ثم زعم أنهم آلهة، ثم ادعى الألوهية لنفسه، وخرج في أيام المنصور فقتله عيسى بن موسى والي الكوفة سنة ١٤٣هـ، =

ومنهم الذين قالوا بإلْهية عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر[١].

• ومنهم «الحلولية»: الذين قالوا بحلول الله في أشخاص الأئمة، وعبدوا الأئمة لأجل ذلك.

• ومنهم «الحلولية الحلمانية»: المنسوبة إلى أبي حلمان الدمشقي[٢]، الذي زعم أن الإلٰه يَحلُّ في كل صورة حسنة، وكان يسجد لكل صورة حسنة.

• ومنهم «المقنعية المبيضة»: في دعواهم أن المقنع[٣] كان إلٰها، وأنه مصوَّرٌ في كل زمانٍ بصورةٍ مخصوصة.

• ومنهم «العذافرة»: الذين قالوا بإلٰهية ابن أبي العذافر المقتول ببغداد.

وهذه الأصناف خارجون عن دين الإسلام وإن انتسبوا في الظاهر إليه»[٤].

ولم يقتصر الأمر على الروافض وإنما شاركهم في ذلك غلاة المتصوفة الذين قالوا بوحدة الوجود كالحلاج وابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والعفيف التلمساني.

فالاتحادية يقولون: إنه يظهر في الصور كلها، وهذا عندهم هو الوجود الاسمي لا الذاتي، ومن هذه الجهة فهو يُرى في كل شيء، ويتجلَّى في كل موجود، لكنه لا يمكن أن ترى نفسه؛ بل تارةً يقولون كما يقول ابن عربي: ترى الأشياء فيه، وتارةً يقولون: يُرى هو في الأشياء وهو تجليه في الصور، وتارةً يقولون كما يقول ابن سبعين:

«عيـــن مـــا تـــرى ذات لا تـــرى ... وذات لا تـــرى عيـــن مـــا تـــرى»

---

= الملل والنحل (١/ ١٧)، الفرق بين الفرق ص٢٤٧، مقالات الإسلاميين ص١٠.

(١) عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب. كان فتاكاً سيء الحاشية واتهم بالزندقة، طلب الخلافة في أواخر دولة بني أمية سنة ١٢٧هـ بالكوفة. مات سنة ١٣١هـ، الأعلام (٤/ ١٣)، تاريخ ابن خلدون (٣/ ١٢١)، لسان الميزان (٣/ ٢٦٣).

(٢) أبو حلمان الدمشقي، كان أصله من فارس، ومنشؤه حلب، وأظهر بدعته بدمشق، وكان يقول بحلول الإله في الأشخاص ذوي الصور الحسنة، وكان يقول بالإباحية. الفرق بين الفرق ص٢٥٩.

(٣) اسمه عطاء ويعرف بالمقنع الخراساني مشعوذٌ مشهور، ادعى الربوبية من طريق التناسخ، وتبعه قوم وقاتلوا في سبيله وكان مشوَّه الخلقة فاتخذ وجهاً من ذهب تقنع به، واشتهر أمره سنة ١٦١هـ فثار الناس عليه فاعتصم بقلعة فاحتسى سُمّاً فمات بها سنة ١٦٣هـ.
الأعلام (٤/ ٢٣٥)، الكامل (٦/ ١٧)، وفيات الأعيان (١/ ٣١).

(٤) الفرق بين الفرق ص٢٢٥ ـ ٢٣٠، مختصراً. وانظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٦، ٢٨١)، والملل والنحل (١/ ١٠٣).

وهم مضطربون لأن ما جعلوه هو الذات عدم محض، إذ المطلق لا وجود له في الخارج مطلقاً بلا ريب، لم يبق إلا ما سموه مظاهر ومجالي، فيكون الخالق عين المخلوقات لا سواها، وهم معترفون بالحيرة والتناقض مع ما هم فيه من التعطيل والجحود[١].

وفي هذا يقول ابن عربي:

فإن قلت بالتنزيه كنت مقيداً ... وإن قلت بالتشبيه كنت محدِّداً

وإن قلت بالأمرين كنت مسدَّداً ... وكنت إماماً في المعارف سيداً

فمن قال بالإشفاع كان مشركاً ... ومن قال بالإفراد كان موحداً

فإياك والتشبيه إن كنت ثانياً ... وإياك والتنزيه إن كنت مفرداً

فما أنت هو بل أنت هو وتراه في ... عين الأمور مسرحاً ومقيداً[٢]

لقد كان الحلَّاج من أعظم المصَرِّحين بوحدة الوجود والفناء في ذات الله، حتى أُثر عنه ادِّعاء الربوبية، وضبطوا عليه كلمات قِمَّة في الكفر كقوله: «أنا الحق» و«سبحاني ما أعظم شأني» و«ما في الجبة إلا الله».

وقوله:

مزجت روحك في روحي كما ... تمزج الخمرة في الماء الزلال

فإذا مسك شيء مسني ... فإذا أنت أنا في كل حال[٣]

وقوله[٤] الذي استحسنه الدوسري صاحب (الرحمة الهابطة):

أنا من أهوى ومن أهوى أنا ... نحن روحان حللنا بدنا

فإذا أبصرتني أبصرته ... وإذا أبصرته أبصرتنا

❋ ❋ ❋

(١) بغية المرتاد ص٤٧٣.

(٢) بغية المرتاد ص٥٢٧.

(٣) البداية والنهاية، لابن كثير (١١/ ١٣٤)، تاريخ بغداد (٨/ ١١٥).

(٤) أخبار الحاج ص١٦، الطواسين، للحلاج ص١٣٤، تاريخ بغداد (٨/ ١٢٩). الرحمة الهابطة في ذكر اسم الذات وتحقيق الرابطة ص١١٢، بهامش المكتوبات.



«أو قال بالتبعيض على الله فقد كفر».

## الشرح

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الكلام عن أصناف المُثْبتين للصفات في مسألة التبعيض: (ولا ريب أن المثبتين لهذه الصفات، **أربعة أصناف**:

الصنف الأول: صنف يثبتونها وينفون التجسيم والتركيب والتبعيض مطلقاً، كما هي طريقة الكلابية والأشعرية، وطائفة من الكرامية كابن الهيصم وغيره، وهو قول طوائف من الحنبلية، والمالكية، والشافعية، والحنفية، كأبي الحسن التميمي، وابنه أبي الفضل، ورزق الله التميمي، والشريف أبي علي بن أبي موسى، والقاضي أبي يعلى، والشريف أبي جعفر، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي الحسن بن الزاغوني، ـ ومن لا يحصى كثرة ـ؛ يصرِّحون بإثبات هذه الصفات، وبنفي التجسيم والتركيب والتبعيض والتجزيء والانقسام ونحو ذلك، وأول من عُرف أنه قال هذا القول: هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم اتبعه على ذلك خلائق لا يحصيهم إلا الله.

الصنف الثاني: وصنف يثبتون هذه الصفات، ولا يتعرضون للتركيب والتجسيم والتبعيض ونحو ذلك من الألفاظ المبتدعة، لا بنفي ولا إثبات؛ لكن ينزهون الله عما نزَّه عنه نفسه، ويقولون: إنه أحدٌ صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ويقول من يقول منهم: مأثور عن ابن عباس وغيره: أنه لا يتبعَّض فينفصل بعضه عن بعض، وهم متفقون على أنه لا يمكن تفريقه ولا تجزئته بمعنى انفصال شيء منه عن شيء، وهذا القول هو الذي يؤثر عن سلف الأمة وأئمتها، وعليه أئمة الفقهاء وأئمة الحديث، وأئمة الصوفية، وأهل الاتباع المحض من الحنبلية على هذا القول يحافظون على الألفاظ المأثورة، ولا يطلقون على الله نفياً وإثباتاً إلا ما جاء به الأثر، وما كان في معناه.

الصنف الثالث: يثبتون هذه الصفات ويثبتون ما ينفيه النفاة لها، ويقولون: هو جسم لا كالأجسام، ويثبتون المعاني التي ينفيها أولئك بلفظ الجسم، وهذا قول طوائف من أهل الكلام المتقدِّمين والمتأخِّرين.

الصنف الرابع: يصفونه مع كونه جسماً بما يوصف به غيره من الأجسام، فهذا قول المشبهة الممثلة، وهم الذين ثبت عن الأمة تبديعهم وتضليلهم)[١].



(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٩).

**«والقرآن كلام الله ليس بمخلوقٍ ولا حالّ في مخلوق؛ وأنه كيف ما تُلي وقرئ وحفظ فهو صفة الله عَجَلَّ؛ وليس الدرس من المدروس، ولا التلاوة من المتلو؛ لأنه عَجَلَّ بجميع أسمائه وصفاته غير مخلوق، ومن قال بغير ذلك فهو كافر».**

## الشرح

اعتقاد السلف الصالح مِن أولهم إلى آخرهم: أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق، منه بدأ ﷻ قوله وإليه يعود ﷻ، وهو كلام الله إذا تُلِيَ، وهو كلام الله إذا كُتِبَ، وهو كلام الله ﷻ إذا حُفِظ، ففي أيِّ صفة كان تناوله العبد فهو كلام الله ليس بمخلوق.

ومعلومٌ أنه ثَمَّ فرقٌ ما بين التلاوة وبين المتلو، وما بين الدراسة والمدروس، وما بين القراءة والمقروء، فكما قال أئمة السلف: الصوت صوت القاري والكلام كلام الباري ﷻ؛ فالجهة منفكة لا تلازم بين التلاوة والمتلو؛ لأن التلاوة فِعل العبد والمتلو كلام الله ﷻ، ولهذا بدَّع السلف من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ لأن كلمة (لفظي) تحتمل أن يكون المراد التلفظ الذي هو عمل العبد؛ فتكون الكلمة صحيحة، وأما الملفوظ فهو كلام الحق ﷻ فليس بمخلوق.

لذا؛ استعمل هذه اللفظة بعض أهل البدع والاعتزال والجهمية ليستروا قولهم بخلق القرآن؛ فاستعملوا قولاً محتملاً حتى لا يقعوا في المساءلة والعقاب.



**قوله: «ونعتقد: أن القراءة الملحنة بدعة وضلالة».**

## الشرح

يقصد بالقراءة الملحنة ما تفعله الصوفية، من قراءة القرآن بنوعٍ من الطرب، وليس المقصود بالقراءة التي تقوم على أحكام التجويد، وإنما هي نوعٌ من التطريب؛ فالمتصوفة بلغوا من الانحراف مبلغاً كبيراً، بحيث يستمعون إلى من صورته جميلة وصوته جميل، وهيئته كهيئة النساء ويجتمعون عليه؛ ليقرأ لهم شيئاً من القرآن ببعض الألحان، وليس هذا من دين الله في شيء.

فعندهم قراءة ملحنة وقصائد ملحنة تصحبها المعازف يتمايلون عليها، وقد تكون مشتملة على بعض الشِّركيَّات.

وقد يفعلون هذ الغناء والإنشاد والمعازف في بيتٍ من بيوت الله ﷻ، كل هذا تحت اسم الدين.

وبعض مجالس السماع تقتصر على الرجال والبعض الآخر يختلط فيها النساء مع الرجال.

ويسمون هذا بـ«السماع» وهو مصطلحٌ استعمله الصوفيون للدلالة على الإنشاد الديني والذي يكون ضمن مجالسهم، والذي عادةً ما يقترن باستعمال آلات الموسيقى وبالرقص على هيئةٍ معينة.



**قوله: «وأن القصائد بدعة. ومجراها على قسمين:**
**فالحسن من ذلك من ذكر آلاء الله ونعمائه، وإظهار نعت الصالحين وصفة المتقين، فذلك جائز، وتركه والاشتغال بذكر الله والقرآن والعِلم أولى به، وما جرى على وصف المرئيات ونعت المخلوقات، فاستماع ذلك على الله كفر، واستماع الغناء والرباعيَّات[1] على الله كفر، والرقص بالإيقاع ونعت الرقَّاصين على أحكام الدين فِسق، وعلى أحكام التواجد والنغام[2] لَهْوٌ ولعب».**

## الشرح

أشار هنا إلى أن القصائد الشعرية تكون على قسمين:

**قسمٌ جائز.**

**وقسمٌ ممنوع.**

وقد أشار الله ﷻ إلى ذلك في محكم التنزيل بقوله تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱنتَصَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ [الشعراء: ٢٢٤ ـ ٢٢٧].

وقال النبي ﷺ: «الشعر كلام فحسنه حسن وقبيحه قبيح»[3].

فالشعر يمكن القول بأنه تنطبق عليه الأحكام الخمسة:

---

(١) **الرباعيّات**: هي منظومات شعرية تتألف من وحدات، كل واحدة منها أربعة أشطر تستقل بقافيتها. معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ص١٧٤، ١٧٥.

(٢) **النغام**: من النغمة، وجمعها: أنغام. وهي جرس الكلمة وحسن الصوت والطرب.

(٣) هذا الحديث ذكره البخاري في: الأدب المفرد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄. وقد اختلف المحققون في الحكم عليه فقد حسَّنه جماعة منهم: الهيثمي ﵀ في المجمع، وضعَّفه آخرون كالحافظ ابن حجر ﵀ في فتح الباري. وله شاهد من حديث السيدة عائشة ﵂ أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢٣٩)، وصله جماعة والصحيح إرساله، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٨٠٨): إذا لم يكن له علة غير ابن ثوبان فهو حسن الإسناد لأن ابن ثوبان صدوق يخطئ.

**فمنه ما هو مباح:** ـ وهو الأصل في الشعر ـ كالشعر المشتمل على موضوعاتٍ أدبيةٍ لا تتضمن شيئاً مما حرم الشرع.

**ومنه ما يكون مستحباً:** وهو ما كان من الشعر في وصف الله ﷻ، وصف آلائه، ووصف الصالحين، والتذكير بالدار الآخرة، والجهاد وأشباه ذلك من المعاني الإسلامية والدينية العظيمة، فإن هذا مما أمر به؛ فإن الشعر الذي يحثُّ الناس على مكارم الأخلاق، والفضائل، ويرشدهم لما ينفعهم، يعتبر من الكلام الحسن الذي يثاب عليه قائله؛ فالنبي عليه الصلاة والسلام أنشدت الأشعار بين يديه، وقال عليه الصلاة والسلام لحسّان بن ثابت: «**اهْجُ المُشْرِكِينَ، فإنَّ جِبْرِيلَ معكَ**»[١]، وهذا أمرٌ ثابتٌ متفقٌ عليه بين أهل العلم.

**ومنه ما يكون واجباً:** إذا كان دفاعاً عن الإسلام ومبادئه في مقابل الشعر الذي يحارب القيم والأخلاق والمبادئ الإسلامية، فإذا حُورب الإسلام شعراً وجب التصدي له من جنسه، وهذا ما كان يفعله شعراء الصحابة كحسان بن ثابت وغيره في مقابل شعراء الكفار الذين كانوا يهجون النبي ﷺ وأصحابه ويطعنون في الدين.

**ومنه ما هو مكروه:** وهو الذي يحصل بالتشاغل به عن غيره أيضاً من العلم الواجب أو من العلم المستحب هذا لا ينبغي؛ بل الانشغال بالعلم الواجب والمستحب هذا لا شك أولى بل آثر أن ينشغل عنه بإنشاد الأشعار في المعاني الإسلامية العامة.

ولذلك ورد في السُّنَّة ذمٌّ لبعض حالات الشعر، والمقصود به الإكثار من ذلك حتى يشغله عن القرآن والسُّنَّة والتفقه في الدين.

عن ابن عمر عن النبي ﷺ: «**لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلئ شعراً**»[٢].

وقد بوب البخاري باباً عن كراهة أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصدَّه عن ذكر الله.

**ومنه ما هو محرم:** كالشعر المشتمل على ما يخل بالعقيدة، أو ينافي الأخلاق الحميدة أو الأدب الرفيع، أو فيه دعوةٌ إلى الباطل والمنكر والفحشاء، أو فيه هتكٌ لأعراض المسلمين أو أذيتهم أو نحو ذلك، فكل هذا قبيحٌ مذموم، ويعظم الجُرم فيه حسب الموضوع المشتمل عليه.

---

(١) صحيح البخاري (٤١٢٣).
(٢) صحيح البخاري، تحقيق: طه عبد الرؤوف، الدار الذهبية من ص١٢٦١ إلى ص١٢٦٣.

بل ومنه ما هو كفرٌ وإلحادٌ كالشعر المشتمل على الدعوة لنبذ الأديان والتحرر من العقيدة والإباحية واستحلال الخمور والزنا وغيرها من المحرمات المعلومة من الدين بالضرورة.

وقد يكون الشعر من النوع الأول المباح أو المستحب لكن يصاحبه أحوال محرمة مثل الغناء والمعازف والرقص والاختلاط واجتماع المردان ونحو ذلك فحرمته تأتي من هذا الوجه.



«وحرام على كل مَن سمع القصائد والرباعيات الملحنة الجاري بين أهل الأطباع على أحكام الذِّكر، إلا لمن تقدم له العلم بأحكام التوحيد، ومعرفة أسمائه وصفاته وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك مما لا يليق به ﷻ، مما هو منزه عنه، فيكون استماعه كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ الآية [الزمر: ١٨].

وكل مَن جهل ذلك وقصد استماعه على الله على غير تفصيله فهو كفر لا محالة، فكل مَن جمع القول وأصغى بالإضافة إلى الله، فغير جائز إلا لمن عرف ما وصفت من ذكر الله ونعمائه، وما هو موصوف به ﷻ ما ليس للمخلوقين فيه نعتٌ ولا وصف؛ بل ترك ذلك أولى وأحوط، والأصل في ذلك: أنها بدعة، والفتنة فيها غير مأمونة».

## الشرح

قال ابن القيم: «حال كثير من السالكين أنه يجري مع ذوقه ووجده وما يراه ويهواه، غير متبعٍ لسبيل الله التي بعث بها رسوله، وهذا هو اتباع الهوى بغير هدًى من الله»[(١)].

وقال ابن القيم: «الأعمال أربعة: فواحد منها مقبول، وثلاثة أرباعها مردودة؛ فالمقبول ما وافق الأمر وأريد به وجهُ الله، ولا يقبل الله عملاً سواه.

والمردود أن لا يكون خالصاً لله ولا موافقاً لأمره، أو ينتفي عنه أحدهما.

فالمقبول ما وُجِد فيه الأمران، والمردود ما انتفى عنه الأمران أو أحدهما، ولهذا اشتدت وَصاة الشيوخ المستقيمين بهذا الأصل، وأخبروا أن من عدل عنه فهو مطرود وعن طريق قصده مصدود.

فقال ابن أبي الحواري: من عمل عملاً بلا اتباع سُنَّة فباطل عمله»[(٢)].

وعن تطور بدعة السماع يحدثنا ابن القيم رحمه الله فيقول: «فإنَّ أصل سماع القصائد كان تلحيناً بإنشاد قصائد مُرقِّقة للقلوب، تتضمن تحريكَ المحبة والشوق والخشية

(١) الكلام على مسألة السماع ص١٦٠. (٢) الكلام على مسألة السماع ص١٥٨.

والحزن والأسف وغير ذلك، وكانوا يشترطون له المكان والإمكان والخلّان، ويشترطون أن يكون المجتمعون لهذا السماع من أهل الطريق المريدين لوجه الله والدار الآخرة، وأن يكون الشعر المسموع خالياً عما تَحظُر الشريعةُ سماعَه وتكرهه، وبعضهم كان يشترط أن يكون القوَّال منهم، وبعضهم يشترط كون الذي أنشأ القصيدة من أهل الطريق، إلى غير ذلك من الشروط والأوضاع التي احترزوا بها من مُفسِدات السماع.

ولكن لما كان الأصل غيرَ مشروعٍ آلَ الأمرُ إلى ما آل إليه من الفساد الذي لا يعلمه إلا الله؛ لأنَّه من عند غير الله، فليس عليه حارسٌ وحافظ من الله؛ بل هو بمدرجة كل سالكٍ في الباطل، وهو مجمَعُ المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وأكيلة السَّبُع وما ذُبِح على النُّصُب. ثمّ إنهَّم أضافوا إلى هذا الصوت ما يُنفِّذه ويُوصِله إلى شَغَاف القلب، من الآلات التي أخفُّها التغبير، وهو ضربٌ بقضيب على جلد أو مخدَّةٍ على توقيعٍ خاص، فعظُمَ إنكارُ الأئمة لذلك كالشافعي وأحمد، فقال الشافعي: «هو من إحداث الزنادقة»، وقال أحمد: «بدعة».

ثمّ لم يقتصروا على هذه الحركة، فتعدَّوها إلى حركة الدُّفوف، وهي أقبح من حركة التغبير، وفيها ما فيها، وزيادة التشبه بالنساء، فإنَّ الدفّ في الأصل إنما هو للنساء عادة ورخصة، وقد لعن رسول الله ﷺ المتشبّهين من الرجال بالنساء(١).

ثمّ لم يقتصروا على هذه الحركة حتى تعدَّوها إلى حركات الأوتار والعِيدان، التي هي في الأصل من إحداث الفلاسفة أعداء الرسل، ثمّ ضمُّوا إلى ذلك حركة الرقص، التي سببها استخفاف الشيطان لأحدهم، وركوبه على كتفه، ودقُّه برجليه في صدره، وكلما دقَّه برجليه ورقَص على صدره رقصَ هو كرقص الشيطان عليه، وقد شاهد ذلك بعض أهل البصائر عياناً، ثمّ ضمُّوا إلى صوت الغناء صوتَ اليَراع والشبابة وغيرها.

فاقتضت هذه الهيئة الاجتماعية حركةً باطنة، فإنَّ استماعَ الأصوات المطربة يُثير حركةَ النفس بحسب تلك الأصوات، وللأصوات طبائع متنوعة بتنوع آثارها في النفس، وكذلك للكلام المسموع نظمه ونثره، فيجمعون بين الصوت المناسب والحرف المناسب، فيتولد من بينهما حركاتٌ نفسيةٌ تُثِير كامنَها وتُزعِج قاطنَها، وهذا أمرٌ يشترك فيه بنو آدم من المؤمنين والكفار والأبرار والفجار، ويُثير من قلب كل

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٥٨٨٥) عن ابن عباس.

أحدٍ ما فيه. ومعلومٌ أنَّ النفوس فيها الشهوات كامنة، ولكنها مقهورة مقيَّدةٌ لا بقيود الأوامر، فإذا صادفها السماع أحياها وأطلقها من قيودها، وافْتكَّها من أَسْرِها، وأجلب عليها بكل مُعِين ومُمِدّ ـ وهذا أمر لا ينكره إلا أحد رجلين: إما غليظ كثيف الحجاب، وإما مكابر ـ فمضرة هذا السماع على النفوس أعظم من مضرَّة حُمَيَّا الكُؤوس.

ولما كانت المفسدة فيه ظاهرة معلومة، أخرجه أهلُه في قالَبٍ يُلطِّف ما فيه من المنكر، فجمعوا عليه أخلاطاً من الناس، وقالوا: إنَّ هذا الاجتماع شبكةٌ نصطاد بها النفوسَ إلى التوبة، ونسوقُها بها إلى الله والدار الآخرة. ونعم واللهِ هو شبكة وأيُّ شبكة! يصطاد بها الشيطانُ النفوسَ المُبطِلة إلى ما هو أعظم من المعاصي الظاهرة، ويقودها بها إلى الغيّ والهوى، فلهذا نصَبه هؤلاء الفسَّاق من المخانيث والزُّناة وعُشّاق الصور، فجعلوه شبكة لهم لصيدِ الأَغْيَد والغَيْداء والغَزَالِ والغزالة، ووضعوه على ما يليق بمقاصدهم من الأوضاع، فشرطوا أن يكون المغنِّي أمردَ جميلاً، تدعو صورتُه وصوته وشكله ودَلُّه وحركاتُه إلى تعلق القلوب به وعشقه، فإن فاتَ فامرأةٌ كذلك، وإذا جمعَ السماعُ العاشقَ والمعشوقَ، وتقابلَا وتعانَقَا في الرقص:

فـظُـنَّ شـرّاً ولا تـسـأَلْ عـن الـخـبـرِ

وإذا حضر المُردان الحِسان هذا السماعَ فهو عندهم الغاية، ولا سيما إذا ألبسوهم المُصبغاتِ، وزيَّنوهم كما تُزيَّن العرائسُ، وأخلَوا لهم طابق الرقص، ودار حولهم العشّاق والفسَّاق كالهالة حول القمر، وأداروا عليهم من الأعين النُّطاق، فللشيطان لا للهِ كم من زَعْقةٍ وصَرْخةٍ وزَفْرةٍ وأنَّةٍ وحَسْرةٍ ووَجْدٍ وأسفٍ وحزنٍ، وكم من قلوبٍ تُشقَّق قبل الجيوب، وعَبَراتٍ تُسكَب في غير رضا علام الغيوب، فيا لها حضرةً ما أحبَّها إلى الشيطان! وما أبغضَها إلى الرحمٰن!

ويتزايد الأمر حتى يُغنُّوا بأشعارٍ طالما عُصِيَ الله بها في الأرض، من أشعار الفسّاق والفجّار، المتضمنة لتهييجِ النفوس على ما يُبغِضه الله ويَمقُت عليه، ومدْح ما حرَّمه ولعنَ فاعله، والابتهاج به، والافتخارِ بنيله، والتَبجُّح بالوصول إليه. وربما تعدَّوا ذلك إلى الغناء بالأشعارِ الكفرية التي تُحادُّ ما أنزل الله، كأشعار أهل الإلحاد من الاتحادية والحلولية، والأشعار المتضمنة لكثيرٍ من ألفاظ القرآن»[1].

فهذه القصائد التي أحدثها هؤلاء المتصوفة لا تخلو من الشرك والغلوّ في

---

(١) الكلام على مسألة السماع ص٢٠٧ ـ ٢١١.

الصالحين؛ لأن جُلَّ قصائدهم تدور حول تقديس أشخاص بأعيانهم، حتى إذا مدحوا النبي ﷺ غلوا في مدحه، فكل الفكر الصوفي يقوم على قاعدة تقديس الأشخاص، فلو كانت حتى مجرد قصائد فإنها لا تخلو من باطلٍ وشططٍ وشطح.

قال ابن القيم: «واعلم أنَّ بدعة السماع تتضمن **الغلوَّ في الدين واتباعَ الهوى والعَشْوَ عن ذكر الله**، فإنهم حسبوا أنَّ هذه البدعة دينٌ وقُربةٌ تُقرِّبهم إلى الله، **وهذا من أقبح الغلو**، وهو يوجب الانحراف عن الصراط المستقيم، **واتباعُ الهوى** يوجب الضلالَ عن سبيل الله، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص: ٢٦].

**والعَشْو عن ذكر الله** يوجب مقارنة الشيطان له. قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ [الزخرف: ٣٦]، وذكر الله هنا هو كتابه، ومن العشو عنه: التعوُّضُ عنه بسماع الشيطان المحدث.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الجاثية: ١٨، ١٩].

فالشريعة التي جعله ربه عليها تتضمن ما أمره به ورضيه له، وكل عمل وحب وذوق ووجد وحال لا تشهد له هذه الشريعة التي جعله عليها فباطل وضلال، وهو من أهواء الذين لا يعلمون، فليس لأحدٍ أن يتبع ما يحبه فيأمر به ويتخذه ديناً، وينهى عما يُبغِضه ويذمّه إلا بهُدًى من الله، وهو شريعته التي جعل عليها رسوله، وأمره والمؤمنين باتباعها. ولهذا كان السلف يسمون كل من خرج عن الشريعة في شيءٍ من الدين من أهل الأهواء، ويجعلون أهل البدع هم أهل الأهواء، فيذمُّونهم بذلك ويحذّرون عنهم، ولو ظهر عنهم ما ظهر من العلم والعبادة والزهد والفقر والأحوال والخوارق»(١).

وقد أشار ابن خفيف هنا إلى أن سماع هذه القصائد لا بد أن يصاحبه علمٌ بأحكام التوحيد ومعرفة لأسماء الله وصفاته وما يضاف إلى الله تعالى من ذلك مما لا يليق به ﷻ، مما هو مُنزّهٌ عنه، فيكون استماعه كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ حتى يميز به بين ما يجوز وما لا يجوز من تلك الأشعار والقصائد، فهناك قصائد تخلو من الغلو المحرم وهناك قصائد مليئة بالغلو وتجاوز حدود ما حرم الله.

(١) الكلام على مسألة السماع ١٦٢ ـ ١٦٣.

ولكن الإشكال الأكبر هو أن تلك القصائد وإن خلا بعضها من ذلك الغلو في بعض عباراتها، لكن ما يصاحبها في واقعنا المعاصر من حركاتٍ وإيقاعاتٍ ورقَصَاتٍ مع الأحوال التي لا ينكرها أصحاب تلك الطرق والتي تتمثل بمرور الصوفي بأربع مراحل:

**الوَجْد**: والتواجد ظهور ما يجد في باطنه على ظاهره، ومن قوي تمكن ـ قال أحدهم: إن الوجد مكاشفات، ألا ترى أن أحدهم يكون ساكناً فيتحرك، ويظهر منه الزفير والشهيق؟؟ ويكون من هو أقوى منه ساكناً في وجده لا يظهر منه شيء من ذلك.

وفرق بعضهم بين الوجد والتواجد بقولهم: التواجد من الوجد بمنزلة التباكي من البكاء.

**الغلبة**: وهي حالٌ يمر بها الصوفي إذا زاد عليه الوَجْد حتى يغلبه، ويعرفونه بقولهم: والغلبة حال تبدوا للعبد لا يمكنه معها ملاحظة السبب ولا مراعاة الأدب ويكون مأخوذاً عن تمييز، فربما خرج إلى بعض ما ينكر عليه من لم يعرف حاله ويرجع على نفسه صاحبه (أي: صاحب الغلبة)، إذا سكنت غلبات ما يجده.

**السكر**: فإذا ازدادت غلبة الوجد على الصوفي وصل إلى حاله السكر، والسكر هو أن يغيب الصوفي عن تمييز الأشياء.

**الشطح**: أن يتحدث الصوفي في حال سكره وغلبة الوجد عليه ويعرِّف الصوفية الشطح بقولهم: هو عبارة مستغربة في وصف وجد فاض بقوته، وهاج بشده غليانه وغلبته. وقالوا: الشطح عبارة عن كلمة عليها رائحة رعونة ودعوى.



«إلى أن قال: واتخاذ المجالس على الاستماع والغناء والرقص بالرباعيات بدعة، وذلك مما أنكره المطلبي[١]، ومالك والثوري ويزيد بن هارون وأحمد بن حنبل وإسحاق، والاقتداء بهم أولى من الاقتداء بمن لا يعرفون في الدين، ولا لهم قَدمٌ عند المخلصين.

وبلغني أنه قيل لبِشر بن الحارث: إن أصحابك قد أحدثوا شيئاً يقال له: القصائد. قال: مثل أيش؟ قال: مثل قوله:

اصبري يا نفس حتى تسكني دار الجليل

فقال: حسن. وأين يكون هؤلاء الذين يستمعون ذلك؟ قال: قلت: ببغداد. فقال كذبوا ـ والله الذي لا إله غيره ـ لا يسكن بغداد مَن يستمع ذلك».

## الشرح

مسألة السماع مما تكلم فيه العلماء من قديم، وكان الناس يتعبَّدون به في أول ما حدث من جهة ما يسمى التغبير كما قال الشافعي في من أحدث التغبير في بغداد، والتغبير سمي تغبيراً لأنهم يأخذون جلوداً قديمة يَبِسَتْ عليها تراب وغبار لأنهم متزهدون كما يزعمون ـ فيضربون عليها بالعصي فتحدث صوتاً كصوت الدف، فيترنّمون به مع الأشعار، فسمي الفعل مع الإنشاد تغبيراً؛ لأنه يظهر معه الغبار، وحقيقة التغبير هي إنشاد الأشعار الزهدية مع استخدام الدفوف، هذه حقيقة التغبير، والأشعار الزهدية أحدثها طائفة من المتزهِّدة لتنشد في مقابلة الغناء المحرم الذي انتشر في عهد الدولة العباسية، انتشر الغناء المحرم؛ يعني: في أنواع من الألحان والأصوات الموجودة في كتب معروفة، فأحدثوا هذا في مقابلة ذاك، وتدرّج الأمر إلى أن صاروا يتقربون إلى الله بسماع الدف نفسه والطبول والمزمار الذي هو القصب؛ أي القصب؛ قصب السكر يؤخذ ييبّس ويفرّغ وبعد ذلك يكون منه مزماراً، فأصبحوا يتقربون إلى الله بذلك، ينشدون الأشعار الزهدية، ويترنمون بهذه

(١) أي: الإمام الشافعي؛ محمد بن إدريس الشافعي المُطَّلبي القُرشي.

الأصوات؛ يعني: بالقصب وبالمزمار والطبل بأشياء محزنة، ومعلومٌ أن هذه الآلات قد تُستخدم بألحانٍ يكون معها نشوة، وقد تُستخدم بألحان يكون معها حزن ورِقّة، فلهذا هم استخدموها في جانب الحزن والرقة والبكاء، وأثّرت على النفوس وبكى من بكى من سماعها، وأثّرت في القلوب وفي ترقيقها ولأنها أحدثت أمراً مشروعاً وهو البكاء والخوف من الله ﷻ، ظنوا أنّ وسيلته مشروعة فلهذا ألف كثير من أهل العلم في السماع وفي ذمه، وأنه مما أحدث، في مؤلفات كثيرة معلومة لدى المطلع، إلى أن آلَ الأمر بعد زمن إلى أنْ يصحب هذا السماع رقص، والرقص ليس على صفة الرقص الذي ترونه الآن من الصوفية، لا. هو أول ما بدء رَقْصُ تمايل من التواجد كما يقولون.

وقال القرطبي: وسئل الإمام أبو بكر الطرطوشي رَحِمَهُ اللَّهُ: ما يقول سيدنا الفقيه في مذهب الصوفية؟ وأعلم ـ حرس الله مدته ـ أنه اجتمع جماعة من رجال، فيكثرون من ذكر الله تعالى، وذكر محمد ﷺ، ثم إنهم يوقعون بالقضيب على شيء من الأديم، ويقوم بعضهم يرقص ويتواجد حتى يقع مغشيّاً عليه، ويحضرون شيئاً يأكلونه.

هل الحضور معهم جائز أم لا؟ أفتونا مأجورين، وهذا القول الذي يذكرونه:

يا شيخ كف عن الذنوب قبل التفرق والزلل
واعمل لنفسك صالحا ما دام ينفعك العمل
أما الشباب فقد مضى ومشيب رأسك قد نزل

وفي مثل هذا ونحوه.

**الجواب:** ـ يرحمك الله ـ مذهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسُنَّة رسوله، وأما الرقص والتواجد فأول من أحدثه أصحاب السامري، لما اتخذ لهم عجلاً جسداً له خوار قاموا يرقصون حواليه ويتواجدون؛ فهو دين الكفار وعُبَّاد العجل؛ وأما القضيب فأول من اتخذه الزنادقة ليشغلوا به المسلمين عن كتاب الله تعالى؛ وإنما كان يجلس النبي ﷺ مع أصحابه كأنما على رؤوسهم الطير من الوقار؛ فينبغي للسلطان ونوابه أن يمنعهم عن الحضور في المساجد وغيرها؛ ولا يحلُّ لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحضر معهم، ولا يعينهم على باطلهم؛ هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة المسلمين وبالله التوفيق»[(١)].

(١) تفسير القرطبي ص٣١٨.

**قوله: «قال أبو عبد الله: ومما نقول ـ وهو قول أئمتنا ـ: إن الفقير إذا احتاج وصبر ولم يتكفف إلى وقتٍ يفتح الله له كان أعلى، فمن عجز عن الصبر كان السؤال أولى به على قوله ﷺ: «لأن يأخذ أحدكم حبله»، الحديث».**

## الشرح

أشار إلى الحديث الوارد عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**والذي نفسِي بيدِه لأن يأخذَ أحدُكم حبلَه فيذهبُ إلى الجبلِ فيحتطبُ، ثم يأتِي به فيحملُه على ظهرِه؛ فيبيعُه فيأكلُ، خيرٌ له من أن يسألَ الناسَ، ولأن يأخذَ تراباً فيجعلَه في فِيهِ خيرٌ له من أن يجعلَ في فِيهِ ما حرَّم اللهُ عليه**»[١].

ومن المعلوم شرعاً أنه في كِلَا الأمرين من جلب النفع ودفع الضـر، شُرِع للإنسان أن لا يسأل إلا الله، ولا يشتكي إلا إليه، كما قال يعقوب عليه السلام: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، ومن المعلوم أن الإنسان في حوائج دنياه وفي حوائج أُخراه يدور بين هذين الأمرين: جلب ما ينفعه، ودفع ما يضـرُّه.

فمثلاً: يسأل العبدُ ربَّه عز وجل الغِنى، ويستعيذ به من الفقر، ويسأل الله عز وجل القوة، ويستعيذ به من الضعف، وهكذا في كل أموره.

ولكن الإنسان إذا مسَّه الضـرُّ لجأ إلى الله تبارك وتعالى، وأمَّا في حال استغنائه ورخائه؛ فإنه قد يَنسى، ولذلك يقول الله تبارك وتعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: ٦، ٧]؛ فترى الإنسان في حال رخائه بعيداً عن الله تبارك وتعالى، ولا يلجأ إليه ولا يشكره عز وجل على ما أولاه من نِعَم، مع أن الواجب المتعين على كل أحدٍ أن يلجأ إلى الله تبارك وتعالى في جلب المنفعة دفع المضرة.

ولذلك عَلَّمنا النبيُّ ﷺ أن ندعو الله عز وجل في كل شيء، حتى في إصلاح شِسع النَّعل[٢]، قال ﷺ: «**لِيَسأل أحدُكم ربَّه حاجته كلها، حتى يَسأل شِسْعَ نَعله إذا**

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٠)، ومسلم (١٠٤٢).

(٢) **شسع النعل**: سَيْر من سُيورها التي تكون على وجهها؛ يَدخل بين الإصبعين.

انقطع»[١].

قال ابن بطَّال: «ليستشعر العبدُ الافتقارَ إلى ربِّه في كل أمرٍ وإن دَقَّ، ولا يَستحيي من سؤاله ذلك»[٢].

فالعبد في كل أحواله لا بد أن يلجأ إلى الله ﷻ، فإذا شُرع له سؤال الله في مثل هذا الأمر اليسير، فعليه أن يلزم دعاءه في جميع أحواله؛ سواء كان دعاء ثناء أو دعاء مَسألة.



(١) أخرجه الترمذي (٥/٥٨٣)، وحسَّنه الألباني في المشكاة (٢٢٥١).
(٢) شرح صحيح البخاري، لابن بطَّال (١١٨/١٠).

**«ونقول: إن ترك المكاسب غير جائز إلا بشرائط مرسومة من التعفف والاستغناء عما في أيدي الناس».**

## الشرح

كما نعلم أن الصوفية تقوم على ترك التكسُّب، ويعيشون عالةً على الناس وعلى أوقافهم، مع أنه لا يحلُّ للإنسان ذلك إذا كان صحيحاً سليماً، ويأكلون من أوقاف أهل الخير التي أوقفوها على المحتاجين والأرامل والأيتام؛ فتجد المتصوفة يستولون على مثل هذه الأوقاف ويستغلونها باسم الدين، والله المستعان.

وقد غلط بعض المتصوفة وزعم أن طلب الأكل أو الرزق عند الجوع ينافي التوكل، ويحثُّون الناس على ترك التكسُّب والأخذ بالأسباب.

وهذا الزعم ينافي الشرع والعقل؛ فلا بد من الأخذ بالأسباب؛ دنيوية كانت أو شرعية، وهذا الأخذ لا ينافي التوكل والاستعانة بالله ﷻ.

والأخذ بالأسباب مِن القدر، والله ﷻ هو مسبب الأسباب، وهو الذي خلق هذه الأسباب وجعلها أسباباً، فهذا حال المؤمنين بالله ورسوله العابدين لله، وكل ذلك من العبادة، ويَفقه هذه الأمور من وضع نصب عينيه توحيد العبادة؛ فتوحيد العبادة؛ منه التوكل، ومنه الإنابة، ومنه الخشية، ومنه الأمر بالمعروف، ومنه النهي عن المنكر، ومنه الجهاد في سبيل الله.

وكل هذه المعاني والشعائر يجب أن تكون واضحة ظاهرة، وعلينا أن نتمثلها في أنفسنا، وأن نُعَلِّمها لأسرنا ومجتمعاتنا وسائر أُمَّتنا، فلا بد من غرس المعاني الحَقَّة وإبعاد تلك المعاني الفاسدة التي لصقت في أذهان الناس، حتى إنهم أصبحوا لا يعرفون من الدِّين إلا تلك الصورة الباطلة، فأصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً، والعياذ بالله.



**«ومَن جعل السؤال حرفة ـ وهو صحيح ـ فهو مذمومٌ في الحقيقة خارج».**

## الشرح

وفي النهي عن سؤال الناس أحاديث كثيرة في الصِّحاح والسُّنن والمسانيد، كقوله ﷺ: **«لا تَزال المسألةُ بأحدكم حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مُزعة لحم»**، وقوله: **«مَن سأل الناس وله ما يُغنيه، جاءت مَسألته يوم القيامة خُدُوشاً ـ أو خموشاً أو كُدوحاً ـ في وجهه»**، فهل يَرضى الإنسان أن يَلقى الله يوم القيامة على هذا الحال؛ نسأل الله العافية.

والمسألة لا تَصلح إلا لثلاث؛ لذي فَقرٍ مُدقع، أو لذي غُرمٍ مفظع، أو لذي دَمٍ مُوجع، كما جاء في الحديث.

**والفقر المدقع**، أصله من الدقعاء، وهو التراب، ومعناه: الفقر الذي يُفضي بصاحبه إلى التراب، بحيث لا يكون عنده ما يتقي به التراب.

**والغرم المفظع**: أي: الشنيع المجاوز المقدار، وأراد به الديون الفادحة التي تهبط صاحبها.

**والدم المُوجع**: هو الذي يُوجع أولياء المقتول من شِدَّة تحمُّلِ الدِّيات[(١)].

ولذلك حثَّ النبي ﷺ على العمل، وذمَّ المسألة؛ فقال: **«لأن يَأخذ أحدُكم حَبْلَه، فيَذهب فيحتطب خير له من أن يَسأل الناس؛ أعطوه أو منعوه»**.

ودعا ﷺ إلى الصبر والاستغناء والاستعفاف عمَّا في أيدي الناس؛ فقال: **«مَن يَستغنِ يُغنه الله، ومَن يَستعفف يُعِفَّه الله، ومَن يتصبَّر يُصبره الله، وما أُعطي أحدٌ عطاءً خيراً وأوسع من الصبر»**.

وأوصى خواصَّ أصحابه ألَّا يَسألوا الناس شيئاً، كما جاء في شأن أبي بكر أنَّه كان يسقط سوط الدابة من يده، فينزل عن دابته، وهذا فيه كلفة ومشقة، ويتناول سوطه؛ لكيلا يطلب من أحد أن يناوله إيَّاه، مع أن هذه الأمور قد تكون من أقل

(١) انظر: الميسر في شرح مصابيح السُّنَّة، للتُّورِبِشْتِي (٢/ ٤٣٧).

أنواع السؤال، ولكنها أمورٌ تَرَبَّى عليها خواصُّ أصحاب النبي ﷺ حتى لا يَسألوا الناس شيئاً أبداً.

وقد دَلَّت النصوصُ على الأمر بسؤال الخالق والنهي عن سؤال المخلوق في غير موضع؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ۝٨﴾ [الشرح: ٧، ٨]؛ فالرغبة تكون إلى الله ﷻ وحده.



**«ونقول: إن المستمع إلى الغناء والملاهي فإن ذلك كما قال ﷺ: «الغناء ينبت النفاق في القلب»[(١)]، وإن لم يكفر فهو فسق لا محالة».**

## الشرح

لا شك أن الغناء مُحرَّم، وللعلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة في السَّماع مهمة، بعنوان: «الكلام على مسألة السماع»، بسط فيها الكلام على مسألة السماع والغناء، وردَّ على جُلِّ الشُّبه التي أُثيرت حولها، وفرَّق فيها بين السماع القرآني والسماع البِدعي والشيطاني.

وإنَّ من الأسباب الرئيسة لهجر استماع القرآن الكريم: استماع الغناء واللهو والمزمار، الذي أصبح منتشراً الآن.

ولقد صَرَّح ابن القيم بأن «مِن مكايد عدو الله ومصائده، التي كاد بها مَنْ قَلَّ نصيبه من العلم والعقل والدين، وصاد بها قلوب الجاهلين والمبطلين: سماع المكاء، والتصدية، والغناء بالآلات المحرمة، الذي يصد القلوب عن القرآن، ويجعلها عاكفة على الفسوق والعصيان. فهو قرآن الشيطان، والحجاب الكثيف عن الرحمٰن، وهو رقية اللواط والزنا، وبه ينال العاشق الفاسق من معشوقه غاية المُنى، كاد به الشيطان النفوس المبطلة، وحَسَّنه لها مكراً منه وغروراً، وأوحى إليها الشبه الباطلة على حسنه فقبلت وحيه واتخذت لأجله القرآن مهجوراً. فلو رأيتهم عند ذيَّاك السماع وقد خشعت منهم الأصوات وهدأت منهم الحركات، وعكفت قلوبهم بكليتها عليه، وانصبت انصبابة واحدة إليه، فتمايلوا له ولا كتمايل النشوان، وتكسروا في حركاتهم ورقصهم، أرأيت تكسر المخانيث والنسوان؟ ويحق لهم ذلك وقد خالط خماره النفوس، ففعل فيها أعظم ما يفعله حميًّا الكؤوس فلغير الله؛ بل للشيطان، قُلوبٌ هناك تُمزق، وأثواب تُشقَّق، وأموالٌ في غير طاعة الله تُنفق. حتى إذا عمل

---

(١) حديث: **«الغناءُ ينبِتُ النِّفاقَ في القلبِ كما ينبِتُ الماءُ البقلَ»**، أخرجه أبو داود (٤٩٢٧)، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (٣٩)، والبيهقي (٢١٥٣٧)، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده ضعيف. انظر: خلاصة البدر المنير، لابن الملقن (٢/ ٤٤٠).

السكر فيهم عمله، وبلغ الشيطان منهم أمنيته وأمله، واستفزهم بصوته وحيله، وأجلب عليهم برجله وخيله، وخز في صدورهم وخزاً، وأَزَّهم إلى ضرب الأرض بالأقدام أزّاً، فطوراً يجعلهم كالحمير حول المدار، وتارةً كالذباب ترقص وسط الدمار.

فيا رحمتا للسقوف والأرض من دكِّ تلك الأقدام، ويا سوأتا من أشباه الحمير والأنعام، ويا شماتة أعداء الإسلام بالذين يزعمون أنهم خواص الإسلام، قضوا حياتهم لذةً وطرباً واتخذوا دينهم لهواً ولعباً، مزامير الشيطان أحب إليهم من استماع سور الرحمٰن، لو سمع أحدهم القرآن من أوله إلى آخره لما حرك ساكناً، ولا أزعج له قاطناً، ولا أثار فيهم وَجْداً، ولا قدح فيه من لواعج الشوق إلى الله زنداً حتى تُلِيَ عليه قرآنُ الشيطان، وولج مزموره سمعه، تفجرت ينابيع الوَجْدِ من قلبه على عينيه فَجَرَت، وعلى أقدامه فرَقَصت، وعلى يديه فصَفَّقت، وعلى سائر أعضائه فاهتزت وطربت، وعلى أنفاسه فتصاعدت، وعلى زفراته فتزايدت، وعلى نيران أشواقه فاشتعلت.

فيا أيها الفاتن المفتون، والبائع حظه من الله بنصيبه من الشيطان صفقة خاسرٍ مغبون، هَلَّا كانت هذه الأشجان عند سماع القرآن؟ وهذه الأحوال السَّنيات عند تلاوة السور والآيات؟ ولكن كل امرئ يصبو إلى ما يناسبه، ويميل إلى ما يشاكله، والجنسية علة الضم قدراً وشرعاً، والمشاكلة سبب الميل عقلاً وطبعاً، فمن أين هذا الإخاء والنسب؟ لولا التعلق من الشيطان بأقوى سبب، ومن أين هذه المصالحة التي أوقعت في عقد الإيمان وعهد الرحمٰن خللاً؟ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾ [الكهف: ٥٠]»[(١)].

وأوضح ابن القيم أقسام الناس في سماع القرآن والغناء؛ فقال:

«والناس في السماع أربعة أقسام:

أحدها: مَنْ يشتغل بسماع القرآن عن سماع الشيطان.

الثاني: عكسه (مَنْ يشتغل بسماع الشيطان عن سماع القرآن).

الثالث: مَنْ له نصيب مِن هذا وهذا.

الرابع: من ليس له نصيب لا من هذا ولا من هذا.

---

(١) إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لابن قيم الجوزية (١/ ٢٢٩، ٢٣٠).

فالاشتغال بسماع القرآن الرَّحماني حال السابقين الأولين وأتباعهم ومن سلك سبيلهم.

**والثاني:** حال المشركين والمنافقين والفجار والفساق والمبطلين ومَنْ سلك سبيلهم.

**والثالث:** حال مؤمن له مادتان: مادة من القرآن ومادة من الشيطان، وهو للغالب عليه منها.

**والرابع:** حال الفارغ مِن ذوق هذا وهذا، فهو في شأن وأولئك في شأن»[١].

ففرقٌ بين سماع القرآن وسماع الغناء، فسماع القرآن يجعل النفس في استقامةٍ وسلامة، وسماع الغناء يجعل النفس في حال خزيٍ وندامة.



(١) كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء، لابن القيم ص٢٤٦.

**قوله: «والذي نختار: قول أئمتنا: ترك المِرَاء في الدين».**

## الشرح

مما لا شَكَّ فيه أن المِراء مذمومٌ إلا في أحوالٍ تدعو إليه، وهذا كله معروفٌ في أحكام الدين، فيجب على الإنسان أن يترك المِراء والجِدال في الدين لغير حاجة أو ضرورة، وألَّا يبحث في المسائل التي لا يحتاج إليها، ولا تعود عليه بالنفع بحال، إلا إذا كان في ذلك رد على زعمٍ باطل؛ فيبين الإنسان وجه الحق، ويدحض هذا الزعم.

وقد تقدم شرح هذه المسألة وبيان الفرق بين الجِدال والمِراء والفرق بين المحمود والمذموم منهما.



## قوله: «والكلام في الإيمان مخلوق أو غير مخلوق».

### الشرح

هذه المسألة تفرعت عن مسألة خلق القرآن زمن محنة الجهمية والفتنة المشهورة فهي وليدة هذه الفتنة ومنها نشأ النزاع فيها هل الإيمان مخلوق أم لا؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ لما سئل: هل الإيمان مخلوق أم غير مخلوق؟

(فالجواب أن هذه المسألة نشأ النزاع فيها لما ظهرت محنة الجهمية في القرآن هل هو مخلوق أم غير مخلوق؟ وهي محنة الإمام أحمد وغيره من علماء المسلمين، وقد جرت بها أمور يطول وصفها هنا، لكن لما ظهر القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأطفأ الله نار الجهمية المعطلة، صارت طائفة يقولون: إن كلام الله الذي أنزله مخلوق، ويعبرون عن ذلك باللفظ، فصاروا يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، أو تلاوتنا أو قراءتنا مخلوقة، وليس مقصودهم مجرد كلامهم وحركاتهم بل يُدخلون فيه نفس كلام الله الذي نقرؤه بأصواتنا وحركاتنا، وعارضهم طائفة أخرى فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة. فرد الإمام أحمد على الطائفتين وقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو جهمي ومن قال: غير مخلوقٌ فهو مبتدع. وتكلم الناس حينئذٍ بالإيمان فقالت طائفة: الإيمان مخلوقٌ وأدرجوا في ذلك ما تكلم الله به من الإيمان مثل (قول: لا إله إلا الله)، فصار مقتضى قولهم أن هذه الكلمة مخلوقة، ولم يتكلم الله بها، فبدَّع الإمام أحمد هؤلاء، وقال: قال النبي ﷺ: «**الإيمان بضعٌ وسبعون شعبة أعلاها: قول لا إله إلا الله**»[1] أفيكون قول لا إله إلا الله مخلوقاً؟. ومراده أن من قال: إن ألفاظنا وتلاوتنا وقراءتنا للقرآن مخلوقة، كان مقتضى كلامه أن الله لم يتكلم بالقرآن الذي أنزله. وأن القرآن المنزل ليس هو كلام الله»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإذا قال: الإيمان مخلوق أو غير مخلوق؟ قيل له: ما تريد (بالإيمان)؟ أتريد شيئاً من صفات الله وكلامه، كقول: (لا إله إلا الله) و(إيمانه)

(١) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٥٥).

الذي دل عليه اسمه المؤمن، فهو غير مخلوق. أو تريد شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم فالعباد كلهم مخلوقون، وجميع أفعالهم وصفاتهم مخلوقة، ولا يكون للعبد المحدث المخلوق صفة قديمة غير مخلوقة، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول، فإذا حصل الاستفسار والتفصيل ظهر الهدى وبان السبيل، وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وأمثالها مما كثر فيه تنازع الناس بالنفي والإثبات إذا فصل فيها الخطاب، ظهر الخطأ من الصواب. والواجب على الخلق أن ما أثبته الكتاب والسُّنَّة أثبتوه، وما نفاه الكتاب والسُّنَّة نفوه، وما لم ينطق به الكتاب والسُّنَّة لا بنفيٍ ولا إثباتٍ استفصلوا فيه قول القائل، فمن أثبت ما أثبته الله ورسوله، فقد أصاب، ومن نفى ما نفاه الله ورسوله فقد أصاب، ومن أثبت ما نفاه الله أو نفى ما أثبته الله فقد لبَّس دين الحق بالباطل، فيجب أن يفصل ما في كلامه من حقٍّ أو باطل، فيتبع الحق ويترك الباطل، وكل من خالف الكتاب والسُّنَّة فإنه مخالفٌ أيضاً لصريح المعقول، فإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، كما أن المنقول عن الأنبياء عليهم السلام لا يخالف بعضه بعضاً، ولكن كثيراً من الناس يظن تناقض ذلك، وهؤلاء من الذين اختلفوا في الكتاب ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾﴾ [البقرة: ١٧٦]، ونسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً)[(١)].

قال الإمام أحمد رضي الله عنه: (من قال: الإيمان مخلوق كفر، ومن قال: غير مخلوق ابتدع. فقيل: بالوقف مطلقاً، وقيل: أقواله قديمة وأفعاله مخلوقة. قال ابن حمدان في نهاية المبتدئين: وهو أصح، ونقله عن ابن أبي موسى وغيره. ونقل الإمام الحافظ ابن رجب في «طبقات الأصحاب» في ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي ـ قدَّس الله روحه ـ ما لفظه قال: روي عن إمامنا أحمد رضي الله عنه أنه قال: من قال: الإيمان مخلوق فهو كافر، ومن قال: قديم فهو مبتدع. قال الحافظ عبد الغني: وإنما كفَّر من قال بخلقه؛ لأن الصلاة من الإيمان، وهي تشتمل على قراءةٍ وتسبيحٍ وذكر الله عز وجل، ومن قال بخلق ذلك كفر، وتشتمل على قيامٍ وقعودٍ وحركةٍ وسكونٍ ومن قال بقدم ذلك ابتدع. انتهى بحروفه، والله ـ تعالى ـ الموفق)[(٢)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٤).

(٢) لوامع الأنوار البهية (١/ ٤٤٦).

**قوله: «ومن زعم أن الرسول ﷺ واسط يؤدي، وأن المرسل إليهم أفضل، فهو كافرٌ بالله، ومن قال بإسقاط الوسائط على الجملة فقد كفر».اهـ.**

## الشرح

ختم الإمام أبو عبد الله بن خفيف كلامه بهذا الموضوع الذي زلَّت فيه أقدام بعض المتصوفة من دعوى أن الأولياء أفضل من الأنبياء، ودعواهم أن يتلقوا عن الله مباشرة بينما النبي يتلقى بواسطة جبريل، ومن ذلك ما زعمه ابن عربي من أن خاتم الأولياء ـ يعني: نفسه ـ أفضل من خاتم الأنبياء محمد ﷺ، وذلك بناءً على تفضيله الولي على النبي كما قال في شعره:

مقام النبوة في برزخ فويق الرسول ودون الولي

والذين جاؤوا بعد ابن عربي من المتصوفة السائرين في هذا الدرب المظلم رددوا هذه العقيدة في كتبهم، وزاد كثير من مشايخهم فزعم لنفسه هذه الولاية الكبرى التي يتم بها ـ في زعمهم ـ الولاية، وقد تصدى الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى و رضي الله عنه لهذه المزاعم في أماكن كثيرة من كتبه ومن ذلك قوله:

«وكذا خاتم الأولياء لفظٌ باطلٌ لا أصل له. وأول من ذكره محمد بن علي الحكيم الترمذي. وقد انتحله طائفة كلٌّ منهم يدّعي أنه خاتم الأولياء: كابن حموي، وابن عربي، وبعض الشيوخ الضَّالِّين بدمشق وغيرها، وكلٌّ منهم يدَّعي أنه أفضل من النبي ﷺ من بعض الوجوه، إلى غير ذلك من الكفر والبهتان، وكل ذلك طمعاً في رياسة خاتم الأولياء لما فاتتهم رياسة خاتم الأنبياء، وقد غلطوا، فإن خاتم الأنبياء إنما كان أفضلهم للأدلة الدالة على ذلك، وليس كذلك خاتم الأولياء، فإن أفضل أولياء هذه الأمة السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر رضي الله عنه، ثم عمر رضي الله عنه، ثم عثمان رضي الله عنه، ثم علي رضي الله عنه، وخير قرونها القرن الذي بُعث فيه النبي ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، وخاتم الأولياء في الحقيقة آخر مؤمن نقي يكون في الناس، وليس ذلك بخير الأولياء، ولا أفضلهم؛ بل خيرهم وأفضلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم عمر اللذان ما طلعت

شمسٌ ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل منهما»(١).

والصواب أن الأنبياء هم أفضل البشر على الإطلاق، هذه هي دلالة الكتاب والسُّنَّة والإجماع والنظر الصحيح.

**أما الكتاب:** فقد قال ﷻ مبيناً مراتب أوليائه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾ [النساء: ٦٩].

فالله قد رتَّب عباده السعداء المُنْعَم عليهم أربع مراتب وبدأ بالأعلى منهم وهم النبيُّون، وقد ورد في سبب نزول هذه الآية أن بعض الصحابة رضوان الله عليهم قد شقَّ عليهم أن النبي ﷺ في الجنة يرفع مع النبيِّين في الدرجات العلا فتكون منزلتهم دون منزلته فلا يَصِلُونَ إليه ولا يرونه ولا يجالسونه، فنزلت الآية(٢) مبينةً أن من أطاع الله ورسوله يكون من نعيمه في الجنة أن يتمكن من مجالسة الأنبياء ورؤيتهم وزيارتهم، فلا يفوته ذلك ولذلك قال سبحانه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾. وقال: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾، وهذه المعية والرفقة لا تعني تساويهم في الدرجة؛ بل هم متفاوتون، لكنهم يتزاورون ويتجالسون ويأنسون بقربهم كما كانوا في الدنيا، وهذا بفضل الله لاتباعهم الأنبياء، واقتدائهم بهم.

فالآية نصٌّ في تفضيل الأنبياء على البشر، فهم أفضل أولياء الله وأرفعهم درجة على الإطلاق.

وذكر سبحانه جُملةً من الأنبياء في آيات من سورة الأنعام ثم قال في آخرها: ﴿وَكُلّٗا فَضَّلۡنَا عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٨٦﴾ [الأنعام: ٨٦].

قال ابن سعدي في تفسير الآية: (وكلّاً من هؤلاء الأنبياء والمرسلين فضلنا على العالمين؛ لأن درجات الفضائل أربع وهي التي ذكرها الله بقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾، فهؤلاء من الدرجة العليا)(٣) وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣﴾ [آل عمران: ٣٣].

قال الرازي مبيناً وجه الترابط بين هذه الآية والآيات قبلها: (اعلم أنه تعالى لما بيَّن أن محبته لا تتم إلا بمتابعة الرسل، بيَّن علوّ درجات الرسل وشرف

---

(١) مجموع الفتاوي (١١/ ٤٤٤).
(٢) تفسير الطبري (٥/ ١٠٤).
(٣) تفسير الكريم الرحمٰن (٢/ ٢٠٠).

مناصبهم)[١].

وقال في معرض تفسيره للآية: (بين تعالى أنه اصطفى آدم وأولاده من الأنبياء على كل العالمين)[٢].

فالآية في ذكر الأنبياء خاصة وإن قيل في تفسير لفظ (الآل) فيها بأن المقصود به سائر المؤمنين من ذرية إبراهيم، وعمران، أنبياء وغير أنبياء، ويشهد لتخصيصها الأنبياء فقط، وأنهم هم المعنيون بتفضيلهم على العالمين دون غيرهم أمور:

١ - قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾، والمراد الاصطفاء بالنبوة كما قاله الحسن وغيره[٣].

وكذا قد ورد الاصطفاء مراداً به الاصطفاء بالنبوة في عددٍ من آيات الكتاب عند ذكر النبيين؛ كقوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقوله في موسى: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقوله: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾.

٢ - أنه قد أطلق ﷻ وصف الاصطفاء وعنى به الرسل خاصةً في قوله: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩].

والرسل هم المصطفون من عباد الله الذين سلم عليهم في العالمين كما بينه سبحانه في كتابه جملةً وتفصيلاً كقوله سبحانه: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾﴾ [الصافات: ١٨١] فقوله: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾ كقوله: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾، وقال سبحانه: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٩﴾﴾ [الصافات: ٧٩]، وقال: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٠٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الصافات: ١٠٨، ١٠٩] وقال: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِمَا فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١١٩﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٠﴾﴾ [الصافات: ١١٩، ١٢٠].

فكما أطلق سبحانه الاصطفاء في آية النمل وهو مقيدٌ في الاصطفاء بالنبوة فكذا في آية آل عمران هذه.

٣ - أن الله قد ذكر في الآية النبيين آدم ونوحاً ثم ذكر آل إبراهيم وآل عمران وفيه إشارة إلى أن المراد بالآل الأنبياء خاصة من ذرية إبراهيم، وذرية عمران، لا عامة المؤمنين.

٤ - أن الله قد ذكر آل إبراهيم وآل عمران لأن الأنبياء بعد إبراهيم لم يكونوا إلا

---

(١) تفسير الرازي (٨/ ١٩).

(٢) تفسير الرازي (٨/ ٢٠).

(٣) تفسير الطبري (٣/ ١٥٧).

من ذريتهما، فجمع ذكرهم في لفظ الآل، وهو سبحانه قد ذكر آل إبراهيم، وآل عمران فقط، ويكون في المؤمنين من ليس من ذريتهم، مما يشهد بأن الآية خاصة بالنبيين.

٥ ـ أن قوله سبحانه: ﴿عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ شاهد على أن المراد بالآية الأنبياء من سائر المؤمنين، ذلك أن اصطفاء المؤمنين وتفضيلهم على الكافرين أمرٌ ظاهرٌ ظهوراً يُستغنى به عن الذكر، فكيف بتفضيل النبيين واصطفائهم على الكافرين، والنبيون معنيون في الآية بلا خلاف، فأن يكون المراد اصطفاء النبيين وتفضيلهم على سائر المؤمنين أولى، والله أعلم.

هذا، وقد قال بعض المفسرين بأن المراد بآل إبراهيم وآل عمران الأنبياء منهم، وقال بعضهم: إن المراد بآل إبراهيم إبراهيم نفسه[(١)].

والحاصل فإن الآية نصٌّ في تفضيل الأنبياء على سائر البشر سواء كانت في الأنبياء خاصة وهو الأظهر، أو كانت فيهم وفي أتباعهم من المؤمنين عامة، فإنه إذا كان المؤمنون أفضل البشر قد اصطفاهم الله على العالمين فالأنبياء هم الأفضل إطلاقاً بطريق الأولى.

**أما السُّنَّة**: فمن أدلتها على أن الأنبياء أفضل البشر:

قوله ﷺ لما سئل عن أشد الناس بلاءً قال: «**الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل**»[(٢)]، وهذا صريحٌ في أن الأنبياء أمثل البشر.

وقال ﷺ في أبي بكر وعمر: «**هذان سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين إلا النبيين والمرسلين**»[(٣)]، وفي هذا الاستثناء الدليل على أن الأنبياء أفضل الأولين والآخرين.

---

(١) زاد المسير (١/ ٣٧٤).

(٢) رواه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٣٢٦٥)، وأحمد (١/ ١٧٣) (١٤٩٤)، والدارمي (٢/ ٤١٢) (٢٧٨٣)، وابن حبان (٧/ ١٦١) (٢٩٠١)، والحاكم (١/ ١٠٠). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وصحح إسناده عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الصغرى (٨٣٢)، كما أشار إلى ذلك في مقدمته، وأحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٣/ ٩٧)، وقال ابن القيم في طريق الهجرتين (٢٢٦): ثابت، وحسنه ابن حجر في تخريج مشكاة المصابيح (٢/ ١٦٧)، كما أشار إلى ذلك في مقدمته، وقال الألباني في صحيح سنن ابن ماجه: حسن صحيح.

(٣) رواه الترمذي (٣٦٦٥)، وابن ماجه (٩٥)، وأحمد (١/ ٨٠) (٦٠٢)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه. وقال الألباني في صحيح سنن =

وروي عنه ﷺ أنه قال: «**إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين**»[(١)].

واستدل ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ على فضل الأنبياء على سائر الناس بحديث: «**ما طلعت الشمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر الصديق**»[(٢)].

**أما الإجماع**: فقد قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء)[(٣)].

وقال: (الأنبياء أفضل الخلق باتفاق المسلمين وبعدهم الصِّدِّيقون، والشهداء، والصالحون)[(٤)].

وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تفضيل بعض الفرق غير النبي على النبي مخالفٌ لإجماع الأمة[(٥)].

**أما النظر الصحيح**: فإن العقل يقضي بكون الأنبياء خير الخلق وأفضلهم؛ لأنهم رسُلُ الله، والواسطة بينه وبين خلقه في تبليغهم شرعه ومراده من عباده، وشرف الرسول من شرف المرسل وشرف الرسالة، وهم المصطفون من عباد الله، اصطفاهم الله واختارهم واجتباهم ولا يختار سبحانه من الخلق إلا أكرمهم عليه وأفضلهم عنده وأكملهم لديه، قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويكفي في فضلهم وشرفهم أن الله تَعَالَىٰ اختصهم بوحيه، وجعلهم أمناء على رسالته، وواسطة بينه وبين عباده، وخصهم بأنواع كراماته فمنهم من اتخذه خليلاً، ومنهم من كلمه تكليماً، ومنهم من رفعه مكاناً عليّاً على سائرهم درجات، ولم يجعل لعباده وصولاً إليه إلا من طريقهم، ولا دخولاً إلى جنته إلا خلفهم، ولم يكرم أحداً منهم بكرامة إلا على أيديهم، فهم أقرب الخلق إليه وسيلة، وأرفعهم عنده درجة، وأحبهم إليه وأكرمهم

---

= ابن ماجه: صحيح.
والحديث روي من طرق عن أنس بن مالك، وأبي جحيفة، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ.

(١) رواه البزار كما في مجمع الزوائد، للهيثمي (١٠/١٨)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.
والحديث صحح إسناده عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الصغرى (٩٠٥)، كما أشار إلى ذلك في المقدمة، وقال الهيثمي: رجاله ثقات وفي بعضهم خلاف.

(٢) رواه أحمد في فضائل الصحابة (١/١٨٢)، وابن أبي عاصم (٢/٥٦) (١٢٣٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨/٣٢٥)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١/٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/٢٠٨).

(٣) مجموع الفتاوى (١١/٢٢١).

(٤) منهاج السُّنَّة (٢/٤١٧).

(٥) مجموع الفتاوى (١١/٣٦٤).

عليه، وبالجملة فخير الدنيا والآخرة إنما ناله العباد على أيديهم، وبهم عُرِفَ الله، وبهم عُبِد وأُطيع، وبهم حصلت محابه تعالى في الأرض)[١].

ولم يكتفِ غلاة المتصوفة بإسقاط مكانة الأنبياء وتفضيلهم على من سواهم؛ بل تجاوز ذلك إلى إسقاط مكانتهم في تبليغ شرع الله وزعموا أنهم يتلقون عن الله مباشرة دون واسطة.

قال ابن تيمية: «ثم إن صاحب (الفصوص)؛ يعني: ابن عربي وأمثاله بنوا الأمر على أن الولي يأخذ عن الله بلا وساطة والنبي يأخذ بوساطة الملك. ولهذا صار خاتم الأولياء أفضل عندهم من هذه الجهة، وهذا باطل وكذب فإن الولي لا يأخذ عن الله إلا بوساطة الرسول وإن كان محدثاً، فقد ألقي إليه بشيء وجب عليه أن يزنه بما جاء الرسول من الكتاب والسُّنَّة»[٢].

ومن تخبُّطات وتُرَّهات الصوفية وتناقضاتهم أنهم جعلوا من الأنبياء والأولياء واسطة بينهم وبين الله في التعبد، وهذا كلامٌ باطلٌ ترده النصوص؛ فالنبي ﷺ واسطة في التبليغ، ولكنه ليس واسطة بين العباد في التعبد؛ فالنبي ﷺ بشرٌ وعبدٌ ورسولٌ، ولا شك أنه ﷺ الواسطة في تبليغ الدين، لكنه ﷺ ليس وسيلة أو واسطة إلى الله ﷻ في قبول الأعمال أو الدعاء أو في قضاء الحوائج أو غير ذلك.

وأما عند الصوفية فالنبي ﷺ والأولياء وسيلة بين الله تعالى وبين عباده، ولذلك تجد بلدانهم مليئة بالقبور والأضرحة والقباب، وتُصرفُ لهذه الأماكن الكثير من النذور والأموال، وتُذبح عندها الذبائح الكثيرة من هذا الباب؛ لأن هؤلاء يعتقدون أن هؤلاء الأشخاص وسائط بينهم وبين الله تعالى، وهذه دعوى كفار قريش الذين قالوا عن الأوثان: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾، وقالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾.

والله ﷻ ما جعل بينه وبين عباده واسطة في العبادة أبداً؛ قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، فلم يأمر بأن يُدعى فلانٌ أو يُجعل فلانٌ واسطة بينه وبين خلقه، إذ دعوة التوحيد تقوم على أنه ليس بين الله وبين خلقه أيّ واسطة في هذا الشأن أبداً.

فحقيقة الخلاف في مسائل توحيد الألوهية بيننا وبين أولئك: أن عقيدة السلف

---

(١) طريق الهجرتين (٣٥٠).

(٢) حقيقة مذهب الاتحاديين، لابن تيمية ص١١٥ ـ ١٢٣.

تقوم على أنه ليس بين الله تعالى وبين خلقه واسطة في العبادة؛ فالإنسان يدعو الله ﷻ ولا يدعو سواه، ويَسأل الله ولا يسأل غيره، ويسأله ﷻ بأسمائه وصفاته، ولا يسأله بجاه فلان أو بمكان فلانٍ من الناس.

أما الصوفية فيتخذون الوسائط في العبادة، حتى دعوهم من دون الله واستغاثوا بهم، ونذروا لهم، وذبحوا لهم، وإذا سألوا الله سألوه بجاههم.



﴿١٣١﴾ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن متأخريهم: الشيخ الإمام أبو محمد؛ عبد القادر بن أبي صالح الجيلي، قال في كتاب «الغنية»: أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يعرف ويتيقَّن أن الله واحدٌ أحد.

إلى أن قال: وهو بجهة العلوّ، مُستوٍ على العرش، مُحتوٍ على الملك، محيطٌ علمه بالأشياء؛ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝٥﴾ [السجدة: ٥]، ولا يجوز وصفه بأنه في كل مكان؛ بل يقال: إنه في السماء على العرش، كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

وذكر آيات وأحاديث إلى أن قال: «وينبغي إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل، وأنه استواء الذات على العرش، قال: وكونه على العرش مذكورٌ في كل كتابٍ أنزل على كل نبي أُرسل بلا كيف، وذكر كلاماً طويلاً لا يحتمله هذا الموضع، وذكر في سائر الصفات نحو هذا»[(١)].

ولو ذكرت ما قال العلماء في هذا لطال الكتاب جدّاً».

## الشرح

**قوله هنا:** «ومن المتأخرين»؛ أي: من متأخري المتصوفة، وأشار في هذا إلى عبد القادر الجيلاني، وهو معروفٌ عند أهل التصوف ويُعظمونه، ويعتقدون فيه الولاية، وله كتابٌ اسمه «الغنية لطالبي طريق الحق»، وهو مطبوعٌ، وفيه فصلٌ في الاعتقاد، وقد دَوَّن فيه اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة.

ومعلومٌ أن المتصوفة نَسَبوا لعبد القادر الجيلاني أشياءَ كثيرة لا شك أنه منها بَراء؛ فعقيدته هي التي دوَّنها في هذا الكتاب تدل على أنه من معتدلي المتصوفة، وأن ما نُسب إليه من بعض الكرامات أو الأمور العجيبة إنما هي من الأمور التي يفتريها هؤلاء على بعض الصالحين.

(١) الغنية ص١٢١ ـ ١٢٨. وانظر: ذيل طبقات الحنابلة (٣/ ٢٩٦)، واجتماع الجيوش، لابن القيم ص٢٧٧، والعلو، للذهبي ص١٩٣.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «فأمرُ الشيخ عبد القادر (الجيلاني) وشيخه حمَّاد الدباسي وغيرهما من المشايخ أهل الاستقامة ﷺ: بأنه لا يريد السالك مراداً قط، وأنه لا يريد مع إرادة الله ﷻ سواها؛ بل يجري فعله فيه، فيكون هو مراد الحق»[١].

ونقل عنه هنا من كتاب «الغنية» بعض مسائل الاعتقاد، وأشار من ضمنها إلى مسألة إثبات العلوّ لله تعالى، وأنه ﷻ عالٍ على خلقه، مستوٍ على عرشه، مُحيطٌ بعلمه، ففي هذا الكلام الذي ذكره إثبات لصفة الاستواء، وإثبات لصفة العلو، وإثبات لصفة المعية.

وتتمة كلام عبد القادر الجيلاني: «أمَّا معرفة الصانع بالآيات والدلالات على وجه الاختصار فهو أن يُعرف ويُتيقن أنَّ الله واحدٌ أحدٌ فردٌ صمد، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٣، ٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]؛ لا شبيه له ولا نظير، ولا عون ولا ظهير، ولا شريك ولا وزير، ولا نِدَّ ولا مُشير»[٢].

فهو في هذا الكتاب تكلم عن مسائل الاعتقاد، وأشار من ضمنها إلى مسألة إثبات العلوّ لله تعالى، وأنه ﷻ عالٍ على خلقه، مستوٍ على عرشه، مُحيطٌ بعلمه، ففي هذا الكلام الذي ذكره إثبات لصفة الاستواء، وإثبات لصفة العلو، وإثبات لصفة المعية.

وقال هنا من ضمن ما ذكر: **«إنه لا يجوز وصف الله تعالى بأنه في كل مكان»**، وهذا مما يزعمه بعض المعطِّلة من قولهم: إن الله في كل مكان. وهو قول بعض الجهمية، ولا شك أنه كلامٌ باطلٌ شرعاً، فالله ﷻ عالٍ على خلقه مستوٍ على عرشه.

ومعلومٌ أن المعطلة لما عطلوا صفة الاستواء جاءوا بعددٍ من التأويلات، منها: قول مَن يقول: استوى معناه: استولى. وقولهم: إن العرش المراد به: المُلك. ومنها قولهم بأن الاستواء صفة للعرش، وليس صفة لله ﷻ، وأنواع أخرى من التأويلات كلها تَعود إلى إنكار صفة الاستواء، وإنكار أن الله ﷻ استوى على عرشه حقيقة.

وقد نقل ابنُ القيم عن عبد القادر الجيلاني أنه حكى الإجماع على فوقية الله وعلوّه على خلقه:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/٥١٦). (٢) الغنية (١/١٢١).

هذا وخامس عشرها الإجماع من | رسل الإلٰه الواحد المنان
فالمرسلون جميعهم مع كتبهم | قد صَرَّحوا بالفَوْق للرَّحمٰن
وحكى لنا إجماعَهم شيخُ الوَرَى | والدِّين عبد القادر الجيلاني(١)

وكل هذه الأمور تقدم ذِكرها في أول شرحنا للفتوى الحموية.

❋ ❋ ❋

(١) متن القصيدة النونية ص٨٤.

**١٣٢** قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: «وقال أبو عمر بن عبد البر: «روينا عن مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة والأوزاعي ومَعْمَر بن راشد في أحاديث الصفات أنهم كلهم قالوا: أَمِرُّوها كما جاءت».

قال أبو عمر: «ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات، أو جاء عن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فهو عِلم يُدَان به؛ وما حَدث بعدهم ولم يكن له أصلٌ فيما جاء عنهم فهو بدعة وضلالة»[١].

وقال في «شرح الموطأ» لَمَّا تكلم على حديث النزول قال: «هذا حديث ثابتٌ النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو منقولٌ من طرقٍ سوى هذه، من أخبار العدول عن النبي ﷺ، وفيه دليلٌ على أن الله في السماء على العرش استوى مِن فوق سبع سموات، كما قالت الجماعة، وهو مِن حُجَّتهم على المعتزلة في قولهم: إن الله في كل مكان.

قال: والدليل على صحة قول أهل الحق قول الله ـ وذكر بعض الآيات ـ إلى أن قال: وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يُوقفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مُسلم.

وقال أبو عمر بن عبد البر أيضاً: «أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حُمِل عنهم التأويل، قالوا في تأويل قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك مَن يحتج بقوله».

وقال أبو عمر أيضاً: «أهل السُّنَّة مُجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز إلا أنهم لا يكيِّفون شيئاً من ذلك، ولا يَحدُّون فيه صفة محصورة.

وأمَّا أهل البدع الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج: فكلهم يُنكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعم أن مَن أقر بها مُشبِّه، وهم عند مَن أقر بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون: بما نطق به كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وهم أئمة الجماعة»[٢].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٨).

(٢) انظر: التمهيد (٧/١٢٨ ـ ١٤٥).

## الشرح

بعد أن انتهى المصنف من النقل عن المتصوفة بدأ في ذكر أقوال طائفة أخرى من العلماء؛ منهم الإمام أبو عمر بن عبد البر، وهو إمامٌ معروفٌ من أئمة المالكية، وله بعض التصنيفات في العلوم المختلفة، وعلى رأسها الفقه والحديث، ومن أشهر كتبه: «التمهيد»، و«الاستذكار»، و«جامع بيان العلم وفضله»، وهنا يقول: «**روينا عن مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، ومعمر بن راشد في أحاديث الصفات أنهم كلهم قالوا: أمرُّوها كما جاءت**».

فهؤلاء أعلام التابعين ولهم مكانتهم وفضلهم قالوا: «**أمروها كما جاءت**»، والمقصود: أن هذه النصوص لا تُؤوَّل، ولما ظهر تأويلات الجهمية تصدَّى السلف لها وأبطلوها، وبينوا أن هذه النصوص إنما هي على ظاهرها وعلى ما كانت عليه حقيقة.

فقول أئمة السلف: «**أمروها كما جاءت**»، وجاء عن بعضهم: «أمروها كما جاءت بها»، فيه ردٌّ ما يزعمه البعض من أن السلف لم يُبينوا معاني هذه النصوص، وأنهم آمنوا بها دون فهم لمعانيها.

وليس هناك عاقل يَقبل أن السلف لا يفرقون بين قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وبين قوله ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا ﷻ كلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»، فأهل السُّنَّة يؤمنون أن النزول له معنى، وأن الاستواء له معنى، ويَفهمون من هذه الآية معنى غير الذي يَفهمونه من قول النبي ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا ﷻ كلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»[1].

فالسلف فهموا معاني هذه النصوص وأمرُّوها كما جاءت، وكما سبق وأسلفنا أن إيمانهم بهذه النصوص هو إثبات وجود، لا إثبات كيف.

فإذاً، المقصود هنا: أن تُمَرَّ كما جاءت؛ أي: على ما دَلَّت عليه في ظاهرها من غير قولٍ بالكيفية.

وقال أبو عمر: «**ما جاء عن النبي ﷺ من نقل الثقات، أو جاء عن الصحابة ﵃**،

---

(١) انظر: صحيح البخاري كتاب التهجد، بَابُ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، برقم (١١٤٥)، ومسلم كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَالْإِجَابَةِ فِيهِ (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥)، والترمذي (٤٤٦)، وابن ماجه (١٣٦٦)، والإمام أحمد في المسند (مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (٧٥٠٩)، والدارمي (١٥١٩).

فهو عِلْم يُدَان به»؛ بمعنى: أننا نعتمد في هذا الباب على ما جاء عن النبي ﷺ، أو ما جاء عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما أُحدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم، فهو بدعةٌ وضلالة، ولا شك أن المقصود بهذا: أقوال الجهمية والمعتزلة ومَن جاء بعدهم.

وقال في «شرح الموطأ» لما تكلم على حديث النزول ذكر كثيراً من مسائل الاعتقاد المتعلقة بباب الأسماء والصفات، وهو كلام نفيس أُوصي بالرجوع إليه.

وعموماً فعلماء المالكية عُرِفَ عنهم أنهم كانوا من أكثر الناس تمسكاً بالسُّنَّة، ولم يُؤثر عنهم التأثر بالبدع إلا بعد دخول ابن تُومرت الذي قتل ما قتل من علماء المغرب الذين كانوا متمسكين بالسُّنَّة، وقتل أتباعه كثيراً من العلماء المتمسكين بعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، وبعد ذلك انتشرت عقائد المعتزلة والجهمية والأشاعرة.

يقول هنا: لما ذكر حديث النزول، قال: هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث في صحته، وهو منقولٌ من طرقٍ سوى هذه، من أخبار العدول عن النبي ﷺ، وفيه دليلٌ على أن الله ﷻ في السماء على العرش استوى مِن فوق سبع سماوات، كما قالت أهل السُّنَّة والجماعة، وهو مِن حجتهم على المعتزلة في قولهم: إن الله تعالى في كل مكان بذاته المقدسة.

فهذا زعم المعتزلة، وهذا الدليل بما يُرَدُّ به عليهم، وذكر بعض الآيات التي جاءت في إثبات العلو، إلى أن قال: «**وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرارٌ لم يُوقفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مُسلم**».

وهذا الاضطرار هو دليل الفطرة، وهو الذي احتج به الهمداني على الجويني؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا موضع الحكاية المشهورة عن الشيخ أبي جعفر الهمداني مع الجويني (من رؤوس الأشاعرة)؛ لما أخذ يقول على المنبر: «كان الله ولا عرش». فقال الهمداني: «يا أستاذ، دَعنا من ذِكر العرش ـ يعني: لأن ذلك إنما جاء في السمع ـ أخبرنا عن هذه الضرورة التي نَجدها في قلوبنا؛ فإنَّه ما قال أحد قط ـ يا الله ـ إلا وجد من قلبه ضرورة تَطلب العلو؛ لا تلتفت يمنة ولا يسرة؛ فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ قال: فَلَطم الجويني على رأسه، وقال: «حَيَّرني الهمداني، حيرني الهمداني»، ونزل»[1].

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٤).

فهذه مسألة فُطر الناس عليها، ولا يمكن دفعها، فقال: هذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى هدايتهم؛ لأنه لم ينكره عليهم أحد.

ولو سألت طفلاً على فطرته، وقلت له: أين الله؟ لأجابك بفطرته النقية: الله فوق كل شيء، كذلك قال: «أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حُمل عنهم التأويل أنهم قالوا في تأويل قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ۖ﴾: هو على العرش وعلمه في كل مكان؛ فالعلماء من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين فسَّروا المعية فقالوا: إن المقصود بها معية العلم، وقال: هو على عرشه وعلمه في كل مكان. وما خالفهم في ذلك مَن يُحتج بقوله».

فمَن أراد أن يعرف أقوال السلف فليرجع إلى أقوال المفسرين في تفسير المعية، وقد ذكر السيوطي في «الدر المنثور» أقوال العلماء عن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين في تفسير المعية، وهذا أمرٌ واضح، فمن الذي على الحق في تفسير هذه الآية؟ هل هم السلف أم الجهمية؟

وقال أبو عمر أيضاً: «أهل السُّنَّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسُّنَّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة؛ لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة محصورة».

فإذاً يثبتون الصفات ولا يَدخلون في شأن الكيفية، هذا هو منهج السلف، وهذا الذي يقرِّره الإمام ابن عبد البر، وهو من أعيان القرن الخامس.

قال ابن عبد البر: «وأمَّا أهل البدع؛ الجهمية والمعتزلة كلها والخوارج: فكلهم يُنكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعم أن مَن أقر بها مشبه».

أهل البدع من الجهمية والمعتزلة كلهم والإمامية من الخوارج، كلهم ينكرون الصفات.

فالجهمية والمعتزلة والإمامية من الرافضة الإمامية الاثنا عشرية، يوافقون المعتزلة في نفي الصفات، وكذلك الزيدية من الشيعة، والإباضية من الخوارج، وكذلك النجارية والكرامية، كل هؤلاء يقولون بنفي هذه الصفات عن الله تعالى، ولا يثبتونها حقيقة؛ لذا قال: «ويزعمون أن من أقرَّ بها فهو مُشبِّه، وهم عند مَن أقر بها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون: بما نطق به كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وهم أئمة الجماعة».

﴿١٣٣﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع تولِّيه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري وذَبِّه عنهم، قال في كتاب «الأسماء والصفات»: «باب ما جاء في إثبات اليدين صفتين» - لا من حيث الجارحة - لورود خبر الصادق به، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]».

وذكر الأحاديث الصِّحاح في هذا الباب، مثل قوله في غير حديث، في حديث الشفاعة: «يا آدم، أنت أبو البشر، خَلقك بيده، ونفخ فيك من روحه»(١)، ومثل قوله في الحديث المتفق عليه: «أنت موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطَّ لك الألواح بيده»، وفي لفظ: «وكتب لك التوراة بيده»(٢)، ومثل ما في «صحيح مسلم»: «وغرس كرامة أوليائه في جنة عدن بيده»(٣)، ومثل قوله ﷺ: «تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفَّؤُها الجبَّار بيده، كما يتكفَّأُ أحدكم خبزته في السفر؛ نزلاً لأهل الجنة»(٤).

وذكر أحاديث مثل قوله: «بيدي الأمر»(٥)، «والخير بيديك»(٦)، «والذي نفس محمد بيده»(٧)، و«إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويَبسط يده

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) أخرجه مسلم (١٨٩) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.
(٤) أخرجه البخاري (٦٥٢٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٥) أخرجه البخاري (٧٤٩١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: **«قال الله تعالى: يؤذيني ابن آدم؛ يَسب الدهر وأنا الدهر، بيدي الأمر، أُقلِّب الليل والنهار»**.
(٦) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، في دعاء استفتاح النبي ﷺ لصلاة الليل الطويل، وفيه: **«لبَّيْك وسعديك والخير كله في يديك»**.
(٧) جاء ذلك في أحاديث كثيرة؛ منها ما أخرجه البخاري (٦٤٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«والذي نفسي بيده، لقد هممت أن آمر بحطب، فيحطب، ثم آمر بالصلاة...»**، الحديث.

بالنهار ليتوب مسيء الليل»[١]، وقوله: «المُقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمٰن، وكلتا يديه يمين»[٢]، وقوله: «يطوي الله السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك؛ أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟ ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك؛ أين الجَبَّارون؟ أين المتكبرون؟»[٣]، وقوله: «يمين الله ملأى لا يَغيضها نفقة سحاء الليل والنهار؛ أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض، فإنه لم يَغض ما في يمينه، وعرشه على الماء، وبيده الأخرى القبض يخفض ويرفع»[٤]، وكل هذه الأحاديث في الصحيح.

وذكر ـ أيضاً ـ قوله: «إنَّ الله لَمَّا خلق آدم قال له ويداه مَقبوضتان: اختر أَيَّهما شئت. قال: اخترت يمين ربي، وكلتا يدي ربي يمين مباركة»[٥]، وحديث: «إن الله لما خلق آدم مسح على ظهره بيده»[٦]، إلى أحاديث أُخر ذكرها من هذا النوع.

ثم قال البيهقي: «أما المتقدمون من هذه الأمة، فإنهم لم يُفَسِّروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب؛ وكذلك قال في الاستواء على العرش، وسائر الصفات الخبرية؛ مع أنه يَحكي قول بعض المتأخرين».

## الشرح

يُعد البيهقي من متقدمي الأشاعرة، ومتقدمو الأشاعرة كانوا يُثبتون الصفات الذاتية؛ فالأشاعرة على قسمين: المتقدمين، والمتأخرين، فمتقدمو الأشاعرة كانوا يثبتون الصفات ما عدا الصفات الاختيارية، وبالتالي هم يُفَرِّقون بين الصفات والأفعال، فعندهم أن الله لا تقوم به أفعال، ولذلك في صفة الكلام يُثبتون الجانب الذاتي منها وينفون الجانب الفعلي منها، ويثبتون الصفات التي جاءت في القرآن أكثر

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٥٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.
(٤) أخرجه البخاري (٧٤١٩)، ومسلم (٢/ ٦٩١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٥) أخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٩١)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٦) أخرجه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وضعَّفه الألباني في التعليق على كتاب السُّنَّة (١/ ٨٩).

من إثباتهم للصفات التي جاءت في نصوص السُّنَّة؛ بزعم أنها أخبار آحاد؛ فهم لا يعتقدون فيها في باب العقائد.

فتجد البيهقي يثبت الصفات الخبرية التي وردت في القرآن، ويميل إلى هذا كثيراً، ثم بعد ذلك ما يأتي في السُّنَّة وبعض الصفات في القرآن يتوقف في إثباته.

وفي الجملة: هم يُثبتون الصفات ما عدا الصفات الاختيارية، فإذاً أثبتوا شيئاً من الصفات الذاتية: (اليدين والوجه والقَدَم)، ولو قرأت في كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، ستجد أنه يقول بإثباتها، مع أنه مِن الأشاعرة الذين نصروا منهجهم.

وممن ورد عنهم القول بإثبات هذه الصفات من قدماء الأشاعرة ما يلي:

**قال القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت٤٠٣هـ)** ـ الذي ليس في المتكلمين الأشعرية أفضل منه مطلقاً، كذا قال الذهبي[(١)] ـ في كتاب «الذب عن أبي الحسن الأشعري»: «كذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله ﷺ في صفات الله، إذا صح من إثبات اليدين والوجه والعينين، ونقول: إنه يأتي يوم القيامة في ظُلَلٍ من الغمام، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، كما في الحديث وأنه مستوٍ على عرشه»[(٢)].

**وقال أيضاً**: «فإن قيل: فما الدليل على أن لله وجهاً؟ قيل: قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فأثبت لنفسه وجهاً ويداً.

فإن قيل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلا جارحة؟

قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب في كل شيء كان قديماً بذاته أن يكون جوهراً؛ لأنَّا وإياكم لم نجد قديماً بنفسه في شاهدنا إلا كذلك.

وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضاً، واعتلوا بالوجود[(٣)].

**وقال أيضاً**: فإن قيل: فهل تقولون إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله؛ بل هو مستوٍ

---

(١) في العلو، للعلي الغفار ص٢٣٧.

(٢) ينظر: العلو، للعلي الغفار، للذهبي ص٢٣٨.

(٣) ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني ص٢٩٨، والعلو، للذهبي ص٢٣٧ ـ ٢٣٨.

على عرشه كما أخبر في كتابه فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] وقال: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦].

قال: ولو كان في كل مكان لكان في بطن الإنسان وفمه، وفي الحشوش، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، ويصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا ويميننا وشمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه، وتخطئة قائله. . .

إلى أن قال: وصفات ذاته التي لم يزل ولا يزال موصوفاً بها: الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والوجه واليدان والعينان والغضب والرضا[1].

**ويقول أبو الفتح الشهرستاني (ت٥٤٨هـ):** «اعلم أن جماعة كثيرة[2] من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزة، والعظمة، ولا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل؛ بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً، وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين، والوجه ولا يؤوِّلون ذلك، إلا أنهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع، فنسميها صفات خبرية»[3].

**قال شيخ الإسلام ابن تيمية:** (بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد كلاب وأبي الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه: كأبي عبد الله بن مجاهد وأبي الحسن الباهلي، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر بن فورك، وأبي محمد بن اللبان، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي، وغير هؤلاء. فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى. وعماد المذهب عندهم: إثبات كل صفة في القرآن؛ وأما الصفات التي في الحديث فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها[4].

---

(١) ينظر: العلو، للذهبي ص٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢) كذا قال، والصواعق ٥٤ب: أن هذا محل اتفاق بين السلف، والشهرستاني لم يكن عارفاً بمذهب السلف، كذا قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض النقل والعقل (٢/ ٣٠٧، ٩/ ٦٧).

(٣) الملل والنحل (١/ ٩٢).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٧، ١٤٨).

لَكِنِ المتأخرون من زمن إمام الحرمين الجويني لا يُثبتون إلا سبع صفات: (العلم والحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام)، تحت دعوى أن هذه الصفات هي الصفات العقلية، وأما عداها فلم يُثْبِتها العقل؛ فإمَّا أن يتوقفوا فيها، وإما أن ينفوها، وأكثرهم على النفي والتأويل.

والبيهقي من الفريق الذي يثبت بعض الصفات، وما كان منها فعلية فهم يثبتونها على الأوجه التي ذكرناها؛ فهنا قال: «**وفي عصره الحافظ أبو بكر البيهقي مع تولِّيه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، ونبِّه عنهم قال في كتاب «الأسماء والصفات»، باب (ما جاء في إثبات اليدين صفتين)، لا من حيث الجارحة؛ لورود خبر الصادق به**»[1]؛ فيثبتون صفة اليدين.

وقال ابن تيمية موضحاً أن تأويلات المعطلة لا يمكن أن تصمد أمام النصوص الشرعية؛ لأن النصوص من جهة هي في غاية الإحكام والوضوح من جهة نفسها، والخلل إنما يقع من جهة ذلك المعارض الذي ابتعد عن النصوص وسعى لردها بكل وسيلة؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَى صِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ وَنَجْعَلُ الْكَلَامَ فِيهَا أُنْمُوذَجاً يُحْتَذَى عَلَيْهِ وَنُعَبِّرُ بِصِفَةِ «الْيَدِ» وَقَدْ:

- قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾.
- وَقَالَ تَعَالَى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾.
- وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾.
- وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾.
- وَقَالَ: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾.
- وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾. وَقَدْ تَوَاتَرَ فِي السُّنَّةِ مَجِيءُ «الْيَدِ» فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ. فَالْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ: أَنَّ للهِ تَعَالَى يَدَيْنِ مُخْتَصَّتَيْنِ بِهِ ذَاتِيَّتَيْنِ لَهُ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ؛ وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ دُونَ الْمَلَائِكَةِ وَإِبْلِيسَ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَقْبِضُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ

---

(١) انظر: كتاب الأسماء والصفات، للبيهقي (٢/ ١١٨).

بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَأَنَّ ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وَمَعْنَى بَسْطِهِمَا بَذْلُ الْجُودِ وَسَعَةُ الْعَطَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ وَالْجُودَ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ بِبَسْطِ الْيَدِ وَمَدِّهَا؛ وَتَرْكُهُ يَكُونُ ضماً لِلْيَدِ إِلَى الْعُنُقِ صَارَ مِنَ الْحَقَائِقِ الْعُرْفِيَّةِ إِذَا قِيلَ هُوَ مَبْسُوطُ الْيَدِ فُهِمَ مِنْهُ يَدٌ حَقِيقَةً وَكَانَ ظَاهِرُهُ الْجُودَ وَالْبُخْلَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ وَيَقُولُونَ: فُلَانٌ جَعْدُ الْبَنَانِ وَسَبْطُ الْبَنَانِ.

فَالْقَائِلُ؛ إِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ: وَأَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ جَارِحَةً فَهَذَا حَقٌّ.

وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ عَلَى الصِّفَاتِ السَّبْعِ؛ فَهُوَ مُبْطِلٌ.

فَيَحْتَاجُ إِلَى تِلْكَ الْمَقَامَاتِ الْأَرْبَعَةِ.

أَمَّا «الْأَوَّلُ» فَيَقُولُ: إِنَّ الْيَدَ تَكُونُ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ وَالْعَطِيَّةِ تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِاسْمِ سَبَبِهِ:

- كَمَا يُسَمَّى الْمَطَرُ وَالنَّبَاتُ سَمَاءً وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: لِفُلَانٍ عِنْدَهُ أَيَادٍ.
- وَقَوْلُ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا فَقَدَ النَّبِيَّ ﷺ:

**يَا رَبِّ رُدَّ رَاكِبِي مُحَمَّداً... [اردده ربي] وَاصْطَنِعْ عِنْدِي يَداً.**

- وَقَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ لِأَبِي بَكْرٍ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ: لَوْلَا يَدٌ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لَأَجَبْتُكَ.

«الثاني»: وَقَدْ تَكُونُ الْيَدُ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ تَسْمِيَةً لِلشَّيْءِ بِاسْمِ مُسَبِّبِهِ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ هِيَ تُحَرِّكُ الْيَدَ يَقُولُونَ: فُلَانٌ لَهُ يَدٌ فِي كَذَا وَكَذَا.

- وَمِنْهُ قَوْلُ «زِيَادٍ» لِمُعَاوِيَةَ: إِنِّي قَدْ أَمْسَكْتُ الْعِرَاقَ بِإِحْدَى يَدَيَّ وَيَدِي الْأُخْرَى فَارِغَةٌ يُرِيدُ نِصْفُ قُدْرَتِي ضَبْطُ أَمْرِ الْعِرَاقِ.
- وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ وَالنِّكَاحُ كَلَامٌ يُقَالُ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُقْتَدِرٌ عَلَيْهِ.

«الثالث»: وَقَدْ يَجْعَلُونَ إِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَيْهَا إِضَافَةَ الْفِعْلِ إِلَى الشَّخْصِ نَفْسِهِ لِأَنَّ غَالِبَ الْأَفْعَالِ لَمَّا كَانَتْ بِالْيَدِ جُعِلَ ذِكْرُ الْيَدِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ فُعِلَ بِنَفْسِهِ.

- قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ ـ إِلَى قَوْلِهِ ـ ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾؛ أَيْ: بِمَا قَدَّمْتُمْ؛ فَإِنَّ بَعْضَ مَا قَدَّمُوهُ كَلَامٌ تَكَلَّمُوا بِهِ.

○ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾ ـ إِلَى قَوْلِهِ ـ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾.

○ وَالْعَرَبُ تَقُولُ: يَدَاك أَوْكَتَا. وَفُوك نَفَخَ: تَوْبِيخاً لِكُلِّ مَنْ جَرَّ عَلَى نَفْسِهِ جَرِيرَةً؛ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا قِيلَ هَذَا لِمَنْ فَعَلَ بِيَدَيْهِ وَفَمِهِ.

وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ لُغَةَ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ فِي هَذَا كُلِّهِ.

والمتأوِّلون لِلصِّفَاتِ الَّذِينَ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَأَلْحَدُوا فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ تَأَوَّلُوا.

- قَوْلَهُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾.
- وَقَوْلَهُ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾.

عَلَى هَذَا كُلِّهِ فَقَالُوا:

١ ـ إِنَّ الْمُرَادَ نِعْمَتُهُ؛ أَيْ: نِعْمَةُ الدُّنْيَا وَنِعْمَةُ الْآخِرَةِ.

٢ ـ وَقَالُوا: بِقُدْرَتِهِ.

٣ ـ وَقَالُوا: اللَّفْظُ كِنَايَةٌ عَنْ نَفْسِ الْجُودِ؛ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ يَدٌ حَقِيقَةً؛ بَلْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ قَدْ صَارَتْ حَقِيقَةً فِي الْعَطَاءِ وَالْجُودِ.

**وَقَوْلُهُ:** ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾؛ أَيْ: خَلَقْته أَنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ.

قُلْت لَهُ: فَهَذِهِ تَأْوِيلَاتُهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ قُلْت لَهُ: فَنَنْظُرُ فِيمَا قَدَّمْنَا: **الْمَقَامُ الْأَوَّلُ**: أَنَّ لَفْظَ «الْيَدَيْنِ» بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ لُغَةِ الْقَوْمِ:

- اسْتِعْمَالَ الْوَاحِدِ فِي الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾.
- وَلَفْظُ الْجَمْعِ فِي الْوَاحِدِ كَقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ﴾.
- وَلَفْظُ الْجَمْعِ فِي الِاثْنَيْنِ كَقَوْلِهِ: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

أَمَّا اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْوَاحِدِ فِي الِاثْنَيْنِ أَوْ الِاثْنَيْنِ فِي الْوَاحِدِ فَلَا أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَدَدٌ وَهِيَ نُصُوصٌ فِي مَعْنَاهَا لَا يُتَجَوَّزُ بِهَا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: عِنْدِي رَجُلٌ وَيَعْنِي رَجُلَيْنِ وَلَا عِنْدِي رَجُلَانِ وَيَعْنِي بِهِ: الْجِنْسَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْوَاحِدِ يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ وَالْجِنْسُ فِيهِ شِيَاعٌ وَكَذَلِكَ اسْمُ الْجَمْعِ فِيهِ مَعْنَى الْجِنْسِ وَالْجِنْسُ يَحْصُلُ بِحُصُولِ الْوَاحِدِ.

**فَقَوْلُهُ**: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ بِالِاثْنَيْنِ عَنِ الْوَاحِدِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ النِّعْمَةُ لِأَنَّ نِعَمَ اللهِ لَا تُحْصَى؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنِ النِّعَمِ الَّتِي لَا تُحْصَى بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «لِمَا خَلَقْت أَنَا»؛ لِأَنَّهُمْ إذَا أَرَادُوا ذَلِكَ أَضَافُوا الْفِعْلَ إلَى الْيَدِ فَتَكُونُ إضَافَتُهُ إلَى الْيَدِ إضَافَةً لَهُ إلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾، ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾.

أَمَّا إذَا أَضَافَ الْفِعْلَ إلَى الْفَاعِلِ وَعَدَّى الْفِعْلَ إلَى الْيَدِ بِحَرْفِ الْبَاءِ كَقَوْلِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي أَنَّهُ فَعَلَ الْفِعْلَ بِيَدَيْهِ وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ لِمَنْ تَكَلَّمَ أَوْ مَشَى أَنْ يُقَالَ: فَعَلْت هَذَا بِيَدَيْك وَيُقَالُ: هَذَا فَعَلَتْهُ يَدَاك لِأَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ: فَعَلْت كَافٍ فِي الْإِضَافَةِ إلَى الْفَاعِلِ فَلَوْ لَمْ يُرِدْ أَنَّهُ فَعَلَهُ بِالْيَدِ حَقِيقَةً كَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً مَحْضَةً مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ، وَلَسْت تَجِدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَلَا الْعَجَمِ - إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى - أَنَّ فَصِيحاً يَقُولُ: فَعَلْت هَذَا بِيَدَيَّ أَوْ فُلَانٌ فَعَلَ هَذَا بِيَدَيْهِ إلَّا وَيَكُونُ فَعَلَهُ بِيَدَيْهِ حَقِيقَةً.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَا يَدَ لَهُ أَوْ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَدٌ وَالْفِعْلُ وَقَعَ بِغَيْرِهَا.

وَبِهَذَا الْفَرْقِ الْمُحَقَّقِ تَتَبَيَّنُ مَوَاضِعُ الْمَجَازِ وَمَوَاضِعُ الْحَقِيقَةِ؛ وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ الْآيَاتِ لَا تَقْبَلُ الْمَجَازَ أَلْبَتَّةَ مِنْ جِهَةِ نَفْسِ اللُّغَةِ. قَالَ لِي: فَقَدْ «أَوْقَعُوا الِاثْنَيْنِ مَوْقِعَ الْوَاحِدِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ وَإِنَّمَا هُوَ خِطَابٌ لِلْوَاحِدِ.

قُلْت لَهُ: هَذَا مَمْنُوعٌ؛ بَلْ قَوْلُهُ: ﴿أَلْقِيَا﴾ قَدْ قِيلَ: تَثْنِيَةُ الْفَاعِلِ لِتَثْنِيَةِ الْفِعْلِ وَالْمَعْنَى أَلْقِ أَلْقِ. وَقَدْ قِيلَ: إنَّهُ خِطَابٌ لِلسَّائِقِ وَالشَّهِيدِ. وَمَنْ قَالَ: إنَّهُ خِطَابٌ لِلْوَاحِدِ قَالَ: إنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ مَعَهُ اثْنَانِ: أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ فَيَقُولُ: خَلِيلَيَّ خَلِيلَيَّ ثُمَّ إنَّهُ يُوقِعُ هَذَا الْخِطَابَ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مَوْجُودَيْنِ كَأَنَّهُ يُخَاطِبُ مَوْجُودَيْنِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿أَلْقِيَا﴾ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ إنَّمَا هُوَ خِطَابٌ لِاثْنَيْنِ يُقَدَّرُ وُجُودُهُمَا فَلَا حُجَّةَ فِيهِ أَلْبَتَّةَ.

**الْمَقَامُ الثَّانِي**: أَنْ يُقَالَ: هَبْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْنِيَ: بِالْيَدِ حَقِيقَةَ الْيَدِ وَأَنْ يَعْنِيَ بِهَا: الْقُدْرَةَ أَوْ النِّعْمَةَ أَوْ يَجْعَلَ ذِكْرَهَا كِنَايَةً عَنِ الْفِعْلِ؛ لَكِنْ مَا الْمُوجِبُ لِصَرْفِهَا عَنِ الْحَقِيقَةِ؟

فَإِنْ قُلْت: لِأَنَّ الْيَدَ هِيَ الْجَارِحَةُ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ.

قُلْت لَك: هَذَا وَنَحْوُهُ يُوجِبُ امْتِنَاعَ وَصْفِهِ بِأَنَّ لَهُ يَداً مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ؛ لَكِنْ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ «يَدٌ» تُنَاسِبُ ذَاتَهُ تَسْتَحِقُّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ مَا تَسْتَحِقُّ الذَّاتُ؟

قَالَ: لَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ مَا يُحِيلُ هَذَا؛

«قُلْت»: فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْكِناً وَهُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ فَلِمَ يُصْرَفُ عَنْهُ اللَّفْظُ إلَى مَجَازِهِ؟ وَكُلُّ مَا يَذْكُرُهُ الْخَصْمُ مِنْ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ وَصْفِهِ بِمَا يُسَمَّى بِهِ - وَصَحَّتْ الدَّلَالَةُ - سُلِّمَ لَهُ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْمَخْلُوقُ مُنْتَفٍ عَنْهُ، وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَظَاهِرُهُ «يَدٌ» يَسْتَحِقُّهَا الْخَالِقُ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ بَلْ كَالذَّاتِ وَالْوُجُودِ.

**الْمَقَامُ الثَّالِثُ:** قُلْت لَهُ: بَلَغَك أَنَّ فِي كِتَابِ اللهِ أَوْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمُرَادُ بِالْيَدِ خِلَافُ ظَاهِرِهِ أَوْ الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ، أَوْ هَلْ فِي كِتَابِ اللهِ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ وَصْفِهِ بِالْيَدِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً؛ بَلْ أَوْ دَلَالَةً خَفِيَّةً؟ فَإِنَّ أَقْصَى مَا يَذْكُرُهُ الْمُتَكَلِّفُ.

- قَوْلُهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾.
- وَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾.
- وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾.

وَهَؤُلَاءِ الْآيَاتُ إنَّمَا يَدْلُلْنَ عَلَى انْتِفَاءِ التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ. أَمَّا انْتِفَاءُ يَدٍ تَلِيقُ بِجَلَالِهِ فَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ. وَكَذَلِكَ هَلْ فِي الْعَقْلِ مَا يَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ الْبَارِيَ لَا «يَدَ» لَهُ أَلْبَتَّةَ؟ لَا «يَداً» تَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَلَا «يَداً» تُنَاسِبُ الْمُحْدَثَاتِ وَهَلْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَصْلاً؛ وَلَوْ بِوَجْهٍ خَفِيٍّ؟ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمْعِ وَلَا فِي الْعَقْلِ مَا يَنْفِي حَقِيقَةَ الْيَدِ أَلْبَتَّةَ؛ وَإِنْ فُرِضَ مَا يُنَافِيهَا فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْوُجُوهِ الْخَفِيَّةِ - عِنْدَ مَنْ يَدَّعِيهِ - وَإِلَّا فَفِي الْحَقِيقَةِ إنَّمَا هُوَ شُبْهَةٌ فَاسِدَةٌ.

فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُمْلَأَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ ذِكْرِ الْيَدِ وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ بِيَدِهِ وَأَنَّ ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وَأَنَّ الْمُلْكَ بِيَدِهِ وَفِي الْحَدِيثِ مَا لَا يُحْصَى ثُمَّ إنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأُولِي الْأَمْرِ: لَا يُبَيِّنُونَ لِلنَّاسِ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يُرَادُ بِهِ حَقِيقَتُهُ وَلَا ظَاهِرُهُ حَتَّى يَنْشَأَ

«جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ» بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ فَيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ عَلَى نَبِيِّهِمْ وَيَتْبَعَهُ عَلَيْهِ «بِشْرُ بْنُ غِيَاثٍ» وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ كُلِّ مَغْمُوصٍ عَلَيْهِ بِالنِّفَاقِ. وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُعَلِّمَنَا نَبِيُّنَا ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى «الْخِرَاءَةَ» وَيَقُولَ: «**ما تركت من شيء يقربكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم به**»، «**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**» ثُمَّ يَتْرُكَ الْكِتَابَ الْمُنَزَّلَ عَلَيْهِ وَسُنَّتَهُ الْغَرَّاءَ مَمْلُوءَةً مِمَّا يَزْعُمُ الْخَصْمُ أَنَّ ظَاهِرَهُ تَشْبِيهٌ وَتَجْسِيمٌ وَأَنَّ اعْتِقَادَ ظَاهِرِهِ ضَلَالٌ وَهُوَ لَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ وَلَا يُوَضِّحُهُ، وَكَيْفَ يَجُوزُ لِلسَّلَفِ أَنْ يَقُولُوا: (أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ) مَعَ أَنَّ مَعْنَاهَا الْمَجَازِيَّ هُوَ الْمُرَادُ وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَفْهَمُهُ الْعَرَبُ حَتَّى يَكُونَ أَبْنَاءُ الْفُرْسِ وَالرُّومِ أَعْلَمُ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؟

(الْمَقَامُ الرَّابِعُ): قُلْت لَهُ: أَنَا أَذْكُرُ لَك مِنَ الْأَدِلَّةِ الْجَلِيَّةِ الْقَاطِعَةِ وَالظَّاهِرَةِ مَا يُبَيِّنُ لَك أَنَّ للهِ «يَدَيْنِ» حَقِيقَةً. فَمِنْ ذَلِكَ:

تَفْضِيلُهُ لِآدَمَ: يَسْتَوْجِبُ سُجُودَ الْمَلَائِكَةِ وَامْتِنَاعَهُمْ عَنِ التَّكَبُّرِ عَلَيْهِ؛ فَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِقُدْرَتِهِ أَوْ بِنِعْمَتِهِ أَوْ مُجَرَّدِ إِضَافَةِ خَلْقِهِ إِلَيْهِ لَشَارَكَهُ فِي ذَلِكَ إِبْلِيسُ وَجَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ.

قَالَ لِي: فَقَدْ يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى اللهِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ كَقَوْلِهِ: ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ وَبَيْتُ اللهِ.

قُلْت لَهُ: لَا تَكُونُ الْإِضَافَةُ تَشْرِيفاً حَتَّى يَكُونَ فِي الْمُضَافِ مَعْنًى أَفْرَدَهُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي النَّاقَةِ وَالْبَيْتِ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ مَا تَمْتَازُ بِهِ عَلَى جَمِيعِ النُّوقِ وَالْبُيُوتِ لَمَا اسْتَحَقَّا هَذِهِ الْإِضَافَةَ، وَالْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ فَإِضَافَةُ خَلْقِ آدَمَ إِلَيْهِ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَهُ بِيَدَيْهِ وَخَلَقَ هَؤُلَاءِ بِقَوْلِهِ: كُنْ فَيَكُونُ كَمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: بِيَدِهِ الْمُلْكُ أَوْ عَمِلَتْهُ يَدَاك فَهُمَا شَيْئَانِ:

(أَحَدُهُمَا): إِثْبَاتُ الْيَدِ.

وَ(الثَّانِي): إِضَافَةُ الْمُلْكِ وَالْعَمَلِ إِلَيْهَا.

وَالثَّانِي يَقَعُ فِيهِ التَّجَوُّزُ كَثِيراً، أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّهُمْ لَا يُطْلِقُونَ هَذَا الْكَلَامَ إِلَّا لِجِنْسٍ لَهُ «يَدٌ» حَقِيقَةً وَلَا يَقُولُونَ: «يَدُ» الْهَوَى وَلَا «يَدُ» الْمَاءِ، فَهَبْ أَنَّ قَوْلَهُ: بِيَدِهِ الْمُلْكُ قَدْ عُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقُدْرَتِهِ لَكِنْ لَا يُتَجَوَّزُ بِذَلِكَ إِلَّا لِمَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقَةً وَالْفَرْقُ بَيْنَ قَوْله تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ مِنْ وَجْهَيْنِ:

**(أَحَدُهُمَا):** أَنَّهُ هُنَا أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ وَبَيَّنَ أَنَّهُ خَلَقَهُ بِيَدَيْهِ، وَهُنَاكَ أَضَافَ الْفِعْلَ إِلَى الْأَيْدِي.

**(الثَّانِي):** أَنَّ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَضَعُونَ اسْمَ الْجَمْعِ مَوْضِعَ التَّثْنِيَةِ إِذَا أُمِنَ اللَّبْسُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾؛ أَيْ: يَدَيْهِمَا، وَقَوْلِهِ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾؛ أَيْ: قَلْبَاكُمَا فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَكَثِيرَةٌ جِدّاً مِثْلُ:

قَوْلِهِ ﷺ: «**الْمُقْسِطُونَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وُلُّوا**» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «**يَمِينُ اللَّهِ مَلْأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَالْقِسْطُ بِيَدِهِ الْأُخْرَى يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»؛ وَالْبُخَارِيُّ فِيمَا أَظُنُّ.

وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضاً عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**تَكُونُ الْأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يتكفؤها الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَتَكَفَّأُ أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ**».

وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضاً عَنِ ابْنِ عُمَرَ يَحْكِي رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**يَأْخُذُ الرَّبُّ عز وجل سَمٰوَاتِهِ وَأَرْضَهُ بِيَدَيْهِ ـ وَجَعَلَ يَقْبِضُ يَدَيْهِ وَيَبْسُطُهُمَا ـ وَيَقُولُ: أَنَا الرَّحْمٰنُ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ يَتَحَرَّكُ أَسْفَلَ مِنْهُ حَتَّى إِنِي أَقُولُ: أَسَاقِطٌ هُوَ بِرَسُولِ اللهِ؟**» ـ «وَفِي رِوَايَةٍ ـ أَنَّهُ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ قَالَ: يَقُولُ: **أَنَا اللهُ أَنَا الْجَبَّارُ**» وَذَكَرَهُ.

○ وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضاً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَقْبِضُ اللهُ**

**الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟»** وَمَا يُوَافِقُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ الْحَبْرِ.

○ وَفِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ: «**إِنَّ اللهَ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ قَالَ لَهُ وَيَدَاهُ مَقْبُوضَتَانِ: اخْتَرْ أَيَّهُمَا شِئْتَ قَالَ: اخْتَرْت يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَة ثُمَّ بَسَطَهَا فَإِذَا فِيهَا آدَمَ وَذُرِّيَّتُهُ**».

○ وَفِي الصَّحِيحِ: «**أَنَّ اللهَ كَتَبَ بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**».

○ وَفِي الصَّحِيحِ: «**أَنَّهُ لَمَّا تَحَاجَّ آدَمَ وَمُوسَى قَالَ آدَمَ: يَا مُوسَى اصْطَفَاك اللهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَك التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ؛ وَقَدْ قَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمَ الَّذِي خَلَقَك اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيك مِنْ رُوحِهِ**».

○ وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّهُ قَالَ سُبْحَانَهُ: «**وَعِزَّتِي وَجَلَالِي؛ لَا أَجْعَلُ صَالِحَ ذُرِّيَّةِ مَنْ خَلَقْت بِيَدَيَّ كَمَنْ قُلْت لَهُ: كُنْ فَكَانَ**».

○ وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي «السُّنَنِ»: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَمَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ فَقَالَ: خَلَقْت هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ الْأُخْرَى فَقَالَ: خَلَقْت هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ**».

فَذَكَرْت لَهُ «هَذِهِ الْأَحَادِيثَ» وَغَيْرَهَا؛ ثُمَّ قُلْت لَهُ: هَلْ تَقْبَلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَأْوِيلاً؛ أَمْ هِيَ نُصُوصٌ قَاطِعَةٌ؟ وَهَذِهِ أَحَادِيثُ تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ وَنَقَلَتْهَا مِنْ بَحْرٍ غَزِيرٍ. فَأَظْهَرَ الرَّجُلُ التَّوْبَةَ وَتَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ. فَهَذَا الَّذِي أَشَرْت إلَيْهِ ـ أَحْسَنَ اللهُ إلَيْك ـ أَنْ أَكْتُبَهُ. وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ وَ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾»[1].

بينما متأخرو الأشاعرة لم يُثبتوا صفة اليدين، فالبيهقي هنا أثبت الصفات الذاتية؛ لأنه على منهج المتقدمين، كما ذكر هنا جملة من النصوص، وبعد هذا ذكر كلام المتقدمين منهم، فقال البيهقي: «**أما المتقدمون من هذه الأمة، فإنهم لم يفسروا ما كتبنا من الآيات والأخبار في هذا الباب، وكذلك قال في الاستواء على العرش، وسائر الصفات الخبرية مع أنه يحكي قول بعض المتأخرين**».

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٤ ـ ٣٧٣).

فإن كان يقصد ـ كما يزعم بعض الأشاعرة ـ أنهم فوَّضوا المعنى، فإن السلف لم يفوِّضوا المعنى، وعلى من يتشكك في هذه القضية أن يرجع إلى النصوص، يرجع إلى المأثور من كلام السلف، فقد فسروا معاني هذه الصفات، والله ﷻ ذكر منها جملة من الصفات؛ فذكر اليد والكف واليمين والأصابع. وهذه كلها تشير إلى أنها صفات حقيقية، ولكن لا يتبع هذا أن نخوض في هيئتها وكيفيتها، إذ لا سبيل لنا إلى ذلك.



﴿١٣٤﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: لا يجوز رد هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات الله، لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها؛ لكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة.

وذكر بعض كلام الزهري، ومكحول، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، والفضيل بن عياض، ووكيع، وعبد الرحمٰن بن مهدي، والأسود بن سالم، وإسحاق بن راهوية، وأبي عبيد، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم في هذا الباب. وفي حكاية ألفاظهم طُول.

إلى أن قال: ويدل على إبطال التأويل: أنَّ الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفوها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه؛ لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة».

## الشرح

القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، القاضي أبو يعلى البغدادي الحنبلي، المعروف بـ ابن الفراء. وهو أحد فقهاء الحنابلة في العصر العباسي الثاني. ولد سنة ٣٨٠هـ وتوفي سنة ٤٥٨هـ. والفراء نسبة إلى خياطة الفراء وبيعها. واشتهر بعد ذلك: بالقاضي أبي يعلى وله كتاب «إبطال التأويلات»، وهو مطبوع في جزأين.

وليس هو أبا يعلى الفراء رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فالموصليّ هو صاحب المسند، وهو من أهل الحديث. واسمه أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى التميمي الموصلي، واشتهر بأبي يعلى الموصلي، ولد سنة ٢١٠هـ. حافظ، من علماء الحديث. ثقة مشهور، توفي سنة ٣٠٧هـ.

أمّا صاحب «إبطال التّأويلات» فهو أبو يعلى الفرّاء، وهو معدود من متكلّمي أهل الإثبات، فهو بسبب انتمائه إلى مذهب أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أثبت كثيراً من أسماء الله وصفاته، ولكن بحكم أنّه خاض في علم الكلام واعتمد قواعده خالف بعض قواعد

اعتقاد السّلف ووقع في التّفويض تارة، وفي التّأويل تارة، لذلك نراه يوافق أبا الحسن الأشعريّ في بعض مقالاته.

ومن جهةٍ أخرى نراه أثبت صفاتٍ لم يأت النصّ الصّحيح بها، كإثبات الحدّ لله، والقعود على العرش، وأخذ بلزوم صفة النّزول فأثبت الصّعود، وغير ذلك.

يقول الشيخ أحمد القاضي في كتابه عن كتاب أبي يعلى هذا:

«وقد أراد أبو يعلى رَحِمَهُ اللَّهُ إبطال طريقة أهل التأويل، وتقرير مذهب السلف في الإثبات، فوفق في تحقيق الهدف الأول، ووجهت إليه بعض الانتقادات في الثاني. وتنحصر هذه الانتقادات في رواية بعض الأحاديث الواهية واعتمادها في الدلالة على صفات الله، وشيء من التأويل والتفويض»[(١)]. اهـ.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد صنّف القاضي أبو يعلى كتابه في «إبطال التأويل» ردّاً لكتاب ابن فورك، وهو ـ وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها ـ ففيها عدّة أحاديث موضوعة، كحديث «الرّؤية عياناً ليلة المعراج»، ونحوه. وفيها أشياء عن بعض السّلف رواها بعض النّاس مرفوعةً كحديث قعود الرّسول ﷺ على العرش، رواه بعض النّاس من طرق كثيرة مرفوعة وهي كلّها موضوعة، وإنّما الثّابت أنّه عن مجاهد وغيره من السّلف... ولهذا وغيرِه تكلّم رزق الله التميمي وغيره من أصحاب أحمد في تصنيف القاضي أبي يعلى لهذا الكتاب بكلامٍ غليظ، وشنّع عليه أعداؤه بأشياء هو منها بريء كما ذكر هو ذلك في آخر الكتاب.

وما نقله عنه أبو بكر بن العربي في «العواصم» كذبٌ عليه عن مجهول، لم يذكره أبو بكر، وهو من الكذب عليه، مع أنّ هؤلاء ـ وإن كانوا نقلوا عنه ما هو كذب عليه ـ ففي كلامه ما هو مردودٌ نقلاً وتوجيهاً، وفي كلامه من التّناقض من جنس ما يوجد في كلام الأشعريّ والقاضي أبي بكر الباقلّاني وأبي المعالي وأمثالهم ممّن يوافق النّفاة على نفيهم، ويشارك أهل الإثبات على وجه! يقول الجمهور: إنّه جمع بين النّقيضين...»[(٢)].

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية ينتقد القاضي أبا يعلى في أمورٍ منها قوله بالتفويض فيقول: «ونوع ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار وعظّموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن

---

(١) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ص٢٠٧.

(٢) درء تعارض العقل والنّقل (١٩/٣).

والحديث والآثار ما لأئمة السُّنَّة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفَهْم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض.

وهذا حال أبي بكر بن فورك، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل وأمثالهم.

ولهذا كان هؤلاء تارةً يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار.

وتارةً يفوِّضون معانيها، ويقولون: تجري على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك.

وتارةً يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارةً وهذا تارة، كحال ابن عقيل وأمثاله»[1].

وفي زمن القاضي أبي يعلى حصل نزاعٌ مشهورٌ في زمن الدولة السلجوقية بين الأشعرية والحنبلية، وكان ذلك في زمن أيضاً يقارب زمن أبي القاسم القشيري، حيث صَنَّف القشيري رسالة «الشكاية»، فحصل بين الأشاعرة والحنابلة بعضُ الاختلاف الشديد، وكان السلطان إذ ذاك مائلاً إلى الحنابلة في الجملة.

وهذا الخلاف مشهور عند أهل التاريخ والأخبار، وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ طرفاً منه.

ولأبي يعلى كذلك تصنيفٌ فاضل في الإيمان، وهو باسم كتاب «الإيمان»، وهو مطبوع أيضاً[2].



(١) درء التعارض (٧/ ٣٢).

(٢) انظر: شرح الحموية، ليوسف الغفيص درس رقم (١٥).

**«وذكر بعض كلام الزهري، ومكحول، ومالك، والثوري، والأوزاعي، والليث، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وسفيان بن عيينة، والفضيل بن عياض، ووكيع، وعبد الرحمٰن بن مهدي، والأسود بن سالم، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم في هذا الباب. وفي حكاية ألفاظهم طُول».**

## الشرح

كلام الأئمة الذين ذكرهم وغيرهم يدل على هذا الاعتقاد في الصفات، وتجده مدوّناً في مصنفات من اعتنوا بالمأثور وجمع كلام السلف، وأكثره مطبوعٌ وموجود، ولذلك يورد ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ هذه النصوص عنهم؛ ليثبت أن هذا الكلام الذي يدعو بالرجوع إليه ليس أمراً ابتدعه من تلقاء نفسه.

فأهل السُّنَّة مُجمعون على أنهم يدورون مع النصوص فما ورد إثباته يثبت لله على الوجه اللائق به، قال وهب بن منبه: «لو لم يخبرنا الله في كتابه أن له يداً ما قلنا ذلك، وأن له عيناً ما قلنا ذلك، وأن له نفساً ما قلنا ذلك، وأن له سمعاً ما قلنا ذلك، وذكر الصفات من العلم والكلام وغير ذلك»[(١)]



(١) البداية والنهاية، لابن كثير (٩/ ٣٥٠).

«إلى أن قال: ويدل على إبطال التأويل: أنَّ الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفوها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه؛ لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة».

## الشرح

وكلامه هنا من أجمل ما يكون؛ إذ يقول: «فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه»؛ أي: لو كانت هذه التأويلات أمراً مشروعاً لكان أولى الناس بذلك الصحابة ومَن بعدهم من التابعين، ولسبقونا إليها.

وهنا التحدِّي لهؤلاء المعطلة بأن يأتوا بنصٍّ واحدٍ عن السلف من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ينص على أنهم لم يحملوا هذه الصفات على ظاهرها، أو تعرضوا لتأويلها؛ فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه؛ لما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشبهة.

لأنَّ الصحابةَ هم أعرف الناس بما يجب لله، وأدرى بمعاني هذه النصوص، فهم شاهدوا التنزيل، وهم أهل اللغة، وعندهم رسول الله ﷺ يَسألونه عما أشكل عليهم، ولو كان في هذا تشبيهٌ لبينوا ذلك؛ فالشبهة تختلف عند بعض الناس.

وقد قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال القاضي أبو يعلى بعد أن ذكر حديث الجارية: الكلام في هذا الخبر في فصلين؛ أحدهما: جواز السؤال عن الله سبحانه بـ(أين هو؟). والثاني: جواز الإخبار عنه بأنه في السماء، وقد أخبرنا تعالى أنه في السماء؛ فقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وهو على العرش، وسرد كلاماً طويلاً. . . ، وكان آية في معرفة مذهب الإمام أحمد، صَنَّف التصانيف الفائقة، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وكان عالي الإسناد؛ سَمِع مِن علي بن عمر الحربي وطائفة، وعاش نَيِّفاً وثمانين سنة»[١].

---

(١) العلو للعلي الغفار باختصار ص٢٥٢.

**١٣٥ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتكلم، صاحب الطريقة المنسوبة إليه في الكلام، في كتابه الذي صَنَّفه في «اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين»، ذكر فرق الروافض والخوارج والمرجئة والمعتزلة وغيرهم».**

## الشرح

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا كلام أبي الحسن الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين»، ومعلومٌ أن أبا الحسن الأشعري مَرَّ بثلاثة أطوار:

**الطور الأول:** كان على الاعتزال؛ إذ نشأ في بيت أبي علي الجبائي، وكان الجبائي شيخ المعتزلة في البصرة، وقد استمر على هذا الأمر إلى سِنِّ الأربعين، وأبو الحسن ولد عام مائتين وستين للهجرة، وتوفي ثلاثمائة وأربع وعشرين.

فهو إلى عام الثلاثمائة كان على الاعتزال.

**الطور الثاني:** ثم ترك الاعتزال وأخذ بقول الكلابية، واستمر على هذا فترة من الزمن.

**الطور الثالث:** إلى أن التقى بأبي زكريا الساجي، وهو شيخ أهل الحديث في البصرة؛ فأخذ عنه قول أهل الحديث، ثم انتقل إلى بغداد واجتمع بِمَن فيها من أهل الحديث، وكان هذا آخر أمره؛ أي: رجوعه إلى معتقد أهل السُّنَّة.

ولكن كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن رجوعه كان رجوع جملة»[(١)]، بمعنى: أنه بقيت هناك بعض المسائل عنده هو فيها على عقيدة الكلابية، ومنها مسألة الكلام، ومنها مسألة الرؤيا، ومنها بعض المسائل في القَدَر، ولا شك أن تلك الحقب الطويلة التي مَرَّ بها كان لها أثرها عليه، ومن المتعذر أن يحيط في فترة قصيرة بمعتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

يقول الحافظ الذهبي: «وكان معتزليّاً ثم تاب، ووافق أصحابَ الحديث في أشياء يخالفون فيها المعتزلة، ثم وافق أصحاب الحديث في أكثر ما يقولونه، وهو ما

(١) انظر: كتاب درء تعارض العقل والنقل (٢/١٦).

ذكرناه عنه من أنه نقل إجماعهم على ذلك، وأنه موافق لهم في جميع ذلك.

فله ثلاثة أحوال: حال كان معتزليّاً، وحال كان سنيّاً في بعضٍ دون البعض، وكان في غالب الأصول سنيّاً، وهو الذي علمناه من حاله، فرحمه الله وغفر له ولسائر المسلمين»[(١)].

ويقول الحافظ ابن كثير (ت٧٧٤هـ): «ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال، التي رجع عنها لا محالة.

والحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وتأويل الخبرية؛ كالوجه، واليدين، والقدم، والساق، ونحو ذلك.

والحال الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكييفٍ ولا تشبيه، جرياً على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخراً، وشرحه القاضي الباقلاني، ونقلها أبو القاسم ابن عساكر، وهي التي مال إليها الباقلاني وإمام الحرمين وغيرهما من أئمة الأصحاب المتقدمين في أواخر أقوالهم، والله أعلم»[(٢)].

وتجدر الإشارة إلى أن شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) قد قام بتقسيم هذه الحال الثالثة إلى مرحلتين؛ فقال: «وأما الأشعري فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل، وأتبع لها؛ فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول.

وكنت أقرر هذا للحنبلية، وأُبيِّن أن الأشعري وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب، فإنه كان تلميذ الجبائي، ومال إلى طريقة ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصول الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى، وذلك آخر أمره، كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم»[(٣)].

فقد بيَّن ابن تيمية أن انتقال الشيخ أبي الحسن من طريقة ابن كلاب إلى مذهب السلف في الصفات مر بمرحلتين:

الأولى: أخذه عن الشيخ زكريا الساجي أصول الحديث.

---

(١) العرش (٢/٣٠٢ ـ ٣٠٣).

(٢) طبقات الشافعيين ص٢١٠.

(٣) مجموع الفتاوى (٣/٢٢٨).

**الثانية**: أخذه عن حنبلية بغداد أموراً أخرى، كانت هي آخر أمره الذي توفي عليه رَحِمَهُ اللَّهُ.

فهذه حقيقة أبي الحسن الأشعري، بينما يرى البعض أنه مَرَّ بطورين فقط، وهما: الطور الاعتزالي، وهذا الجميع يُقرُّ به، والطور الكلابي، ولا يعترف الأشاعرة برجوعه إلى عقيدة أهل السُّنَّة، ولكن هذا يردُّه كتاب «الإبانة»، وكتاب «مقالات الإسلاميين»، وما فيهما من ذكر مُعتقد أهل السُّنَّة والجماعة.

قال الحافظ أبو القاسم ابن عساكر ـ وهو من أعظم الناس انتصاراً للشيخ أبي الحسن الأشعري ـ بعدما ذكر طرفاً من كلامه في الإبانة: «وتبينوا فضل أبي الحسن، واعرفوا إنصافه، واسمعوا وصفه لأحمد بالفضل واعترافه؛ لتعلموا أنهما كانا في الاعتقاد متفقين، وفي أصول الدين ومذهب السُّنَّة غير مفترقين»[1].



---

(١) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري ص١٦٣.

«ثم قال: مقالة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث جملة قول أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة:».

## الشرح

**وقال هنا:** «مقالة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث»، وهذا يدل على أنه يميِّز بين أهل السُّنَّة وبين غيرهم؛ لأن أبا الحسن في كتاب «مقالات الإسلاميين» أشار إلى الكلابية، وتكلم عن آرائهم، وأشار إلى المعتزلة وتكلم عن آرائهم، ولا شك أنه خبيرٌ بآراء المعتزلة وآراء الكلابية.

**وقوله هنا:** «مقالة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث جملة»، يشير إلى رجوعه إلى عقيدة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث، وتمييزه لهم عن غيرهم من الفِرَقِ.

فكلامه هنا في «مقالات الإسلاميين» يدل على أنه عرف أصول أهل الحديث وأهل السُّنَّة والجماعة، وأقرَّ بذلك؛ إذ سيأتي موطن يشير فيه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى إقراره بكلام الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ والاعتراف بإمامته لأهل السُّنَّة.



«الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاء عن الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون شيئاً من ذلك، وأن الله واحدٌ فردٌ صمد، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله».

## الشرح

أشار هنا إلى جملة اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة مما يشير إلى إقراره بعقيدة أهل السُّنَّة، فعقيدة أهل السُّنَّة مبنيةٌ على الإيمان بأركان الإيمان الستة التي أورد منها هنا أربعة أركان هي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله في إشارة لما ورد في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وأشار كذلك إلى أساس مصادر الاعتقاد عند أهل السُّنَّة والجماعة وهي الإقرار «بما جاء عن الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون شيئاً من ذلك»؛ فالرجوع للكتاب والسُّنَّة باعتبارهما مصدر التلقي هو ما يميزهم عن غيرهم من فرق الضلال الذين ردوا نصوص القرآن والسُّنَّة تحت ذرائع كثيرة سبق بيانها في هذا الشرح في عدة مواطن.

ثم أشار بعد ذلك إلى جوهر الاعتقاد وأساسه وهو الإقرار بالشهادتين في قوله: «وأن الله واحدٌ فردٌ صمد، لا إله غيره، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله».

فالإقرار بالشهادتين هما الأصلان العظيمان اللذان عليهما مدار مسائل الاعتقاد التي تقوم على الإخلاص والمتابعة كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلۡيَعۡمَلۡ عَمَلٗا صَٰلِحٗا وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ١١٠﴾ [الكهف: ١١٠]، فمن سلم له توحيده ومتابعته هدي وكفي ووفق للسداد والرشاد، ومن اختل لديه أحد هذين الأصلين أو كلاهما فهو على خطر عظيم.

* * *

«وأن الجنة حق، وأن النار حق».

## الشرح

أي: على المسلم الإيمان بالجنة والنار، فهما يدخلان ضمن الإيمان باليوم الآخر الذي هو أصلٌ من أصول الإيمان، فمن أركان الإيمان: الإيمان باليوم الآخر وما يكون فيه من البعث؛ أي: أن الله يبعث الأجساد ويحاسب الخلائق، والإيمان بالميزان والصراط والجنة والنار، فمن أنكر وجود الجنة أو أنكر النار كفر؛ لأنه مكذبٌ لله.

- قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ۝٨﴾ [لقمان: ٨].
- وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ [فاطر: ٣٦]، فمن أنكر الجنة أو النار فقد كذب الله، ومن كذب الله كفر.

قال الإمام ابن القيم: «يذكر السلف في عقائدهم أن الجنة والنار مخلوقتان، ويذكر من صنَّف في المقالات أن هذه مقالة أهل السُّنَّة والحديث قاطبة لا يختلفون.

- فيها قال أبو الحسن الأشعري في كتاب «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»: «جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السُّنَّة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله لا يردّون من ذلك شيئاً».... «ويقرون أن الجنة والنار مخلوقتان» قال ابن القيم بعد أن ساق كلام الأشعري: «والمقصود حكايته عن جميع أهل السُّنَّة والحديث أن الجنة والنار مخلوقتان»[1].

وأما الأقوال في مسألة كون الجنة والنار مخلوقتان فهي:

* **القول الأول**: قول أهل السُّنَّة والجماعة.

أن الجنة والنار الآن مخلوقتان دائمتان لا تفنيان.

---

(١) حادي الأرواح: ص١١ ـ ١٥.

**أدلتهم:**

وقد دل على ذلك من القرآن:

• قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥﴾ [النجم: ١٣ ـ ١٥]، وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى ورأى عندها جنة المأوى كما في «الصحيحين» من حديث أنس في قصة الإسراء وفي آخره: «ثم انطلق بي جبريل حتى انتهى إلى سدرة المنتهى فغشيها ألوانٌ لا أدري ما هي قال: ثم دخلت الجنة فإذا فيها جنابذ اللؤلؤ وإذا ترابها المسك»(١).

• وفي «الصحيحين» من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**إن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار فيقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله تعالى يوم القيامة**»(٢).

• وفي «المسند» وصحيح الحاكم وابن حبان وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار فذكر الحديث بطوله وفيه «**فينادي منادٍ من السماء أن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة وألبسوه من الجنة وافتحوا له باباً إلى الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها**»(٣) وذكر الحديث.

• وفي «الصحيحين» من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيُقْعِدَانِهِ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ،**

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٣١٦٤)، ومسلم في صحيحه (١٦٣) واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤/٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٧)، وأبو داود (٣٢١٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤)، والنسائي (٤/٧٨)، وابن ماجه (١٥٤٨) و(١٥٤٩)، والحاكم (١/٩٣) رقم (١٠٧)، وأبو عوانة كما في (إتحاف المهرة) (٢/٤٥٩)، وابن منده في الإيمان (١٠٦٤)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر رقم (٢١) و(٤٣) وغيرهم. من طريق زاذان عن البراء بن عازب فذكره. والحديث صححه: أبو عوانة وابن منده والحاكم والبيهقي وابن القيم وغيرهم.

قال ابن القيم في الروح، ص٩١: (هذا حديثٌ ثابتٌ مشهورٌ مستفيض، صححه جماعة من الحفاظ، ولا نعلم أحداً من أئمة الحديث طعن فيه، بل رووه في كتبهم وتلقوه بالقبول، وجعلوه أصلاً من أصول الدين في عذاب القبر ونعيمه، ومسألة منكر ونكير، وقبض الأرواح وصعودها إلى بين يدي الله، ثم رجوعها إلى القبر).

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٣٠٨)، ومسلم برقم (٢٨٧٠) واللفظ لمسلم.

**فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، فَيُقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ قَدْ أَبْدَلَكَ اللهُ بِهِ مَقْعَداً مِنَ الجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعاً»**(١).

• وفي «صحيح أبي عوانة» الإسفرائيني و«سنن أبي داود» من حديث البراء بن عازب الطويل في قبض الروح «ثم يفتح له باب من الجنة وباب من النار فيقال: **«هذا كان منزلك لو عصيت الله تعالى أبدلك الله به هذا، فإذا رأى ما في الجنة قال: رب عجِّل قيام الساعة كيما أرجع إلى أهلي ومالي فيقال اسكن»**(٢).

• وفي «مسند البزار» وغيره من حديث أبي سعيد قال: شهدنا مع النبي ﷺ جنازة فقال رسول الله ﷺ: **«أيها الناس إن هذه الأمة تبتلى في قبورها فإذا دُفن الإنسان وتفرق عنه أصحابه جاءه ملك في يده مطراق فأقعده فقال: ما تقول في هذا الرجل؛ يعني: محمداً ﷺ فإن كان مؤمناً قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده رسوله، فيقولون له: صدقت ثم يفتح له باب إلى النار فيقولون: هذا كان منزلك لو كفرت بربك فأما إذا آمنت به فهذا منزلك فيفتح له باب إلى الجنة فيريد أن ينهض إلى الجنة فيقولون له اسكن»**(٣). وذكر الحديث.

• وفي «صحيح مسلم» عن عائشة قالت: خسفت الشمس في حياة رسول الله ﷺ فذكرت الحديث إلى أن قالت: ثم قام فخطب الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال: **«أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا يخسفان لموت أحدٍ ولا لحياته،**

---

(١) أخرجه البخاري (٢/ ٩٨) برقم (١٣٧٤)، ومسلم (٤/ ٢٢٠٠) برقم (٢٨٧٠) واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه أبو عوانة في صحيحه كما في إتحاف المهرة، لابن حجر (٢/ ٤٥٩)، وأبو داود برقم (٤٧٥٣). ولعل هذا لفظ أبي عوانة في صحيحه، والحديث تقدم الكلام عليه مختصراً.

(٣) أخرجه أحمد النسخ (٣/ ٣ ـ ٤)، والبزار كما في كشف الأستار رقم (٨٧٢)، وابن أبي عاصم في (السُّنَّة) رقم (٨٦٥)، والطبري في تفسيره (١٣/ ٢١٤)، والبيهقي في إثبات عذاب القبر رقم (٣١)، من طريق عبَّاد بن راشد البصري عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري فذكره.

وقد تفرد به عبَّاد وهو صدُوق له أوهام، عن خاله داود بن أبي هند مرفوعاً.

وقال البزار: (لا نعلمه عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد، وهذا من أغرب ما كان يسأل عنه الحسين وابن معمر).

وقد خولف عبَّاد، خالفه مسلمة بن علقمة فأوقفه.

فرواه عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: فذكر نحواً من حديث عبَّاد بن راشد ولم يرفعه.

**فإذا رأيتموهما فافزعوا إلى الصلاة»**[(١)].

وقال رسول الله ﷺ: «**رأيت في مقامي هذا كل شيء وُعِدْتُهُ حتى لقد رأيتني آخذ قطفاً من الجنة حين رأيتموني جَعلتُ أتقدم ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها حين رأيتموني تأخرت**»[(٢)].

• وفي «الصحيحين» واللفظ للبخاري عن عبد الله بن عباس قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله فذكر الحديث وفيه قال: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحدٍ ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله**». فقالوا يا رسول الله ﷺ: رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ثم رأيناك تكعكعت فقال: «**إني رأيت الجنة وتناولت عنقوداً ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ورأيت النار فلم أر منظراً كاليوم قط أفظع ورأيت أكثر أهلها النساء**». قالوا بم يا رسول قال: «**بكفرهن**» قيل: أيكفرن بالله قال: «**يكفرن العشير ويكفرن الإحسان لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأت منك شيئاً قالت: ما رأيت منك خيراً قط**»[(٣)].

• وفي «صحيح البخاري» عن أسماء بنت أبي بكر عن النبي ﷺ في صلاة الخسوف قال: «**قد دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجئتكم بقطاف من قطافها، ودنت مني النار حتى قلت: أي رب وأنا معهم فإذا امرأة حسبت أنه قال تخدشها هرة قلت: ما شأن هذه قالوا: حَبَسَتْها حتى ماتت جوعاً لا أطعمتها ولا أرسلتها تأكل**»[(٤)].

❋ **القول الثاني**: المعتزلة.

أنكروا خلقهما الآن، فقالوا: الجنة والنار لم تخلقا بعد، ولكن سوف يخلقهما الله تعالى يوم القيامة، أما الآن فلا توجد جنة ولا نار.

• **شبهتهم**: سبب هذا القول هو أن المعتزلة يعملون عقولهم في مقابلة النصوص، فيعارضون النصوص بعقولهم، وهذا من جهلهم وضلالهم، فهم يقولون: لو قلنا إن الجنة والنار مخلوقتان الآن لصار خلقهما عبثاً؛ لأنهما مخلوقتان وليس فيهما أحد، والعبث مُحالٌ على الله، فتنزيهاً لله نقول: لا توجد جنة ولا نار الآن؛ لكن يخلقهما الله يوم القيامة حين ينتفع المؤمنون بالجنة ويكون الكفرة في النار.

---

(١) رقم (٩٠١)، وهو عند البخاري أيضاً رقم (٩٩٧، ١١٥٤).
(٢) أخرجه البخاري رقم (٣٥٨)، ومسلم رقم (٩٠٧).
(٣) أخرجه البخاري رقم (٧١٢).
(٤) أخرجه البخاري رقم (٩٠٤) ـ (٩).

**ويجاب عليهم:**

أولاً: قولكم هذا من أبطل الباطل؛ لأن الله تعالى أثبتهما، ونحن نصدق الله ونؤمن بالله، فقد أخبر تعالى أنهما موجودتان، قال عن الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال عن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤]، فهي مرصدة معدة مهيأة.

ثانياً: أن خلق الجنة وخلق النار الآن وإعدادهما أبلغ في الزجر وأبلغ في التشديد، فإذا علم العاصي أن النار معدة الآن صار أبلغ في الزجر، وإذا علم المطيع أن الجنة معدة صار أبلغ في الشوق.

ثالثاً: نقول: من قال إن خلقهما الآن عبث؟ فالجنة فيها الولدان، وفيها الحور، وأرواح المؤمنين تتنعم في الجنة، وأرواح الشهداء تنعم فيها، كما جاء في الحديث: «**أرواح الشهداء في حواصل طير خضر تسرح في الجنة وترد أنهارها، وتأكل من ثمارها، حتى يُرجعها الله إلى أجسادها**»، والمؤمن إذا مات نقلت روحه إلى الجنة على هيئة نسمة طائر يعلق في الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثون.

- ونعلم أن المؤمن يفتح له باب إلى الجنة فيأتيه من نعيمها، والكافر يفتح له باب إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها.
- إذاً، هناك حكمة وفائدة من خلقهما الآن، فهذا من جهل المعتزلة وضلالهم، حيث إنهم عارضوا النصوص بأفهامهم وآرائهم الفاسدة.



**«وأن الساعة آتيةٌ لا ريب فيها».**

## الشرح

الساعة هي يوم القيامة، والقيامةُ قيامتان: قيامةٌ صُغرى، وهي الموتُ. وقيامةٌ كبرى، وهي التي يقومُ فيها النَّاسُ مِن قُبُورهم لربِّ العالمين.

قال القرطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال علماؤنا: واعلم أنَّ كُلَّ مَيِّتٍ مات فقد قامت قيامتُه، ولكنها قيامةٌ صُغرى وكُبرى.

فالصُّغرى: هي ما يقومُ على كل إنسانٍ في خَاصَّتِه من خروج رُوحه، وفِراق أهله، وانقطاع سَعْيه، وحُصوله على عمله؛ إن كان خيراً فخير، وإن كان شرّاً فَشَرٌّ.

والقيامة الكبرى: هي التي تَعُمُّ النَّاسَ، وتأخذهم أخذةً واحدةً.

والدَّليلُ على أنَّ كُلَّ مَيِّتٍ يموتُ فقد قامت قيامتُه: قول النَّبي ﷺ لقوم من الأعرابِ وقد سألوه: مَتى القِيامةُ؟ فنظر إلى أحدث إنسانٍ منهم، فقال: «**إِنْ يَعِشْ هذا لَم يُدركه الهَرَمُ قَامَت عليكم سَاعَتُكم**»[(١)]»[(٢)].

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَتُعادُ الأرواحُ إلى الأجسادِ»، وذلك بعد النفخة الثانية بالصُّور، وهذه الإعادةُ غيرُ الإعادة التي كانت في البرزخ.

قال ابنُ أبي العِزِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإيمانُ بالمَعاد مِمَّا دَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة والعَقل والفِطرة السَّليمة.

فأخبرَ اللهُ ـ سبحانه ـ في كتابه العزيز، وأَقامَ الدَّليل عليه، ورَدَّ على مُنكريه في غالب سُور القرآن، وذلك أنَّ الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كلهم مُتَّفِقون على الإيمانِ بالله، فإنَّ الإقرارَ بالربِّ عامٌّ في بني آدم، وهو فِطري، وكُلُّهم يُقِرُّ بالربِّ إلا مَن عانَدَ؛ كفِرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر فإنَّ مُنكريه كثيرون، ومحمَّد ﷺ لَمَّا كان خاتم الأنبياء، وكان قد بُعِثَ هو والسَّاعة كهاتين، وكان هو الحاشر والمُقفِّي بَيَّن

(١) أخرجه مسلم (٢٩٥٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
(٢) التذكرة ص١٨٧، ١٨٨.

تفصيل الآخرة بياناً لا يُوجد في شيء من كتب الأنبياء، ولهذا ظَنَّ طائفةٌ مِن المُتفلسفة ونحوهم أنَّه لم يُفصح بمعاد الأبدان إلا مُحَمَّد ﷺ، وجَعلوا هذه حُجَّة لهم في أنَّه من باب التخييل والخِطاب الجُمهوري.

والقرآنُ بَيَّن مَعاد النَّفس عند الموت، ومَعادَ البدن عند القيامة الكبرى في غير مَوضع، وهؤلاء يُنكرون القيامة الكبرى، ويُنكرون معاد الأبدان، ويقول مَن يقول منهم: إنَّه لم يُخبر به إلا محمَّدٌ ﷺ عن طريق التخييل.

وهذا كذبٌ؛ فإنَّ القِيامة الكبرى هي معروفةٌ عند الأنبياء من آدم إلى نُوح إلى إبراهيم ومُوسى وعِيسى وغيرهم ﷺ، وقد أخبر اللهُ بها من حين أهبط آدم؛ فقال تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الأعراف: ٢٤، ٢٥]، ولمَّا قال إبليس اللعين: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٣٨﴾﴾ [الحجر: ٣٦ ـ ٣٨].

وأمَّا نوحٌ ﷺ فقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾﴾ [نوح: ١٧، ١٨]، وقال إبراهيم ﷺ: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشعراء: ٨٢]، إلى آخر القصة، وقال: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴿٤١﴾﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وأمَّا موسى ﷺ فقال الله لَمَّا ناجاه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾﴾ [طه: ١٥، ١٦].

بل مُؤمنُ آلِ فِرعون كان يَعلم المَعاد، وإنَّما آمَنَ بموسى؛ قال تَعالى حكاية عنه: ﴿وَيَـٰقَوْمِ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٣﴾﴾ [غافر: ٣٢، ٣٣]، إلى قوله تعالى: ﴿يَـٰقَوْمِ إِنَّمَا هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَـٰعٌ وَإِنَّ ٱلْـَٔاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾، إلى قوله: ﴿أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦].

وقال موسى: ﴿وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وقد أخبر في قِصَّة البقرة: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [البقرة: ٧٣].

وقد أخبرَ اللهُ أنَّه أرسلَ الرُّسل مُبَشِّرين ومُنذرين في آياتٍ مِن القُرآن، وأَخبَر عن

أهلِ النَّار أنَّهم إذا قال لهم خزنتُها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الزمر: ٧١].

وهذا اعترافٌ من أصناف الكفار الدَّاخلين جهنَّم: أنَّ الرسلَ أَنْذَرَتْهم لِقاء يومهم هذا.

فجميعُ الرُّسلِ أنذروا بما أَنْذَر به خَاتَمُهم من عقوبات المُذنبين في الدُّنيا والآخرة، فَعامَّةُ سُور القرآن التي فيها ذِكر الوعد والوعيد يذكر ذلك فيها في الدُّنيا والآخرة، وأَمَرَ نَبيَّه أن يُقسم به على المعاد فقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣]، الآيات، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿٥٣﴾﴾ [يونس: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ ۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧﴾﴾ [التغابن: ٧]، وأخبر عن اقترابها فقال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾﴾ [القمر: ١]، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾﴾ [الأنبياء: ١]، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ﴿٢﴾﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾ [المعارج: ١ ـ ٧].

وقد ذَمَّ اللهُ المُكَذِّبين بالمعاد فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [يونس: ٤٥]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا﴾ [الأنعام: ٣١]، ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِى ٱلسَّاعَةِ لَفِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٨﴾﴾ [الشورى: ١٨]، ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [النمل: ٦٦]، ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ ۚ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾، إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰذِبِينَ ﴿٣٩﴾﴾ [النحل: ٣٨، ٣٩]، ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [غافر: ٥٩]، ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ [الإسراء: ٩٧]، ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾﴾ [الإسراء: ٩٨]، إلخ»[(١)].

وقد دلَّ ـ أيضاً ـ على قيام السَّاعة وحَشر الناس في اليوم الآخر أدلةٌ مُستفيضةٌ مِن السُّنَّة، منها: ما جاء في حديث جبريل عليه السلام؛ أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فقال: **«أن تُؤمن باللهِ، ومَلائكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليومِ الآخِرِ، وتُؤمن بالقَدَرِ؛ خَيْرِه**

(١) شرح الطَّحاوية ص٤٠٤، ٤٠٥.

وشَرِّه»[١]، وفي رواية: «**والبَعْث بعدَ المَوْتِ**»[٢].

وكذلك ما روي عن ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أيُّها النَّاس، إنَّكم مَحْشُورونَ إلى الله حُفَاة عُرَاة غُرْلاً،** ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، **ثُمَّ إنَّ أوَّلَ مَن يُكسى يوم القيامة إبراهيمُ**»[٣].

وقد أجمعَ على ذلك المُسلمون إجماعاً قطعيّاً؛ بل حتى أهل الكتاب من اليهود والنَّصارى.

وكذلك العَقلُ يقضي بأن هناك يوم آخر للجَزَاء والحِساب، وإلا لكان إيجاد الخلائق عَبَثاً، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، وهذا ـ أيضاً ـ من تمام إقامة العدل بين الخلق؛ قال ابنُ القيِّم: «ولهذا كان الصَّوَابُ أنَّ المَعاد معلومٌ بالعقل مع الشَّرع، وأنَّ كمالَ الرَّبِّ تَعالى، وكمالَ أسمائه وصفاته تَقتضيه وتُوجبه، وأنَّه مُنَزَّهٌ عَمَّا يقولُه مُنكروه، كما يُنَزَّهُ كمالُه عن سائر العُيوب والنَّقائص»[٤].

❋ ❋ ❋

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجها ابن حبان في صحيحه (١/٣٨٩) (١٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/١٧٢) (٣٠٤٤٥)، وصححها الألباني في التعليقات الحسان (١٦٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٤٠)، ومسلم (٢٨٦٠).

(٤) الفوائد ص٢٩.

**«وأن الله يبعث من في القبور».**

## الشرح

أول مراحل الحياة الآخرة حياة البرزخ وعذاب القبر ونعيمه، ثم بعد ذلك يأتي البعث، ويسبق البعث النفخ.

ومن الأدلة على إثبات البعث ما جاء في حديث جبريل عليه السلام؛ أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فقال: «**أن تُؤمن باللهِ، ومَلائكتِه، وكُتُبِه، ورُسُلِه، واليومِ الآخِرِ، وتُؤمن بالقَدَرِ؛ خَيْرِه وشَرِّه**»[1]، وفي رواية: «**والبَعْث بعدَ المَوْتِ**»[2].

وكذلك ما روي عن ابنِ عبَّاس رضي الله عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أيُّها النَّاس، إنَّكم مَحْشُورُونَ إلى الله حُفَاة عُرَاة غُرْلاً، ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ١٠٤﴾** [الأنبياء: ١٠٤]، **ثُمَّ إنَّ أَوَّلَ مَن يُكسى يوم القيامة إبراهيمُ**»[3].

ويوم البعث يخرج الإنسان من قبره فيجد ملكاً من قِبَل الله يأخذه ويوقفه في المكان الذي يريده الله له، أو يسوقه إلى موقفه المناسب قال تعالى: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ٢١﴾ [ق: ٢١].

عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَجَآءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ ٢١﴾ [ق: ٢١] قال: «السائق من الملائكة، والشهيد: شاهد عليه من نفسه»[4].

وروي عن الإمام سفيان بن عيينة في اعتقاده قوله: السُّنَّة عشرة فمن كن فيه فقد استكمل السُّنَّة ومن ترك منها شيئاً فقد ترك السُّنَّة: إثبات القدر وتقديم أبي بكر وعمر والحوض والشفاعة والميزان والصراط والإيمان قولٌ وعملٌ والقرآن كلام الله وعذاب القبر والبعث يوم القيامة ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم[5].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم (٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجها ابن حبان في صحيحه (١/ ٣٨٩) (١٦٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٧٢) (٣٠٤٤٥)، وصححها الألباني في التعليقات الحسان (١٦٨).

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٤٠)، ومسلم (٢٨٦٠).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٣٤٨).

(٥) رواه الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (١/ ١٥٦).

**«وأن الله على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وأنَّ له يدين بلا كيف، كما قال: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأنَّ له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وأن له وجهاً، كما قال: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٧]».**

## الشرح

فأشار هنا إلى إقراره بعقيدة أهل السُّنَّة في باب الصفات؛ سواء كانت الصفات الثبوتية، أو الصفات المنفية، أو الصفات الذاتية، أو الصفات الفعلية.

وبدأ بذكر صفة من الصفات الفعلية وهي صفة الاستواء، ثم ذكر جملة من الصفات الذاتية، فأقرَّ بعلوِّ الله تعالى، وأقر بأن له يدين، وأن له عينين، وأن له وجهاً ﷻ؛ فاليدان والوجه والعينان هذه تسمَّى صفات ذاتية.



**«وأن أسماء الله تعالى لا يقال: إنها غير الله، كما قالت المعتزلة والخوارج».**

## الشرح

وقال من جملة ما ذكر: **«إن أسماء الله تعالى لا يُقال: إنها غير الله»**؛ لأن هذا هو قول المعتزلة والجهمية الذين يقولون: الاسم غير المسمَّى.

وهذه مسألة سبق أن تكلمنا عنها وبيناها، ولكن نبين هنا مقصود المعتزلة بها.

فالمعتزلة استغلوا الفرق اللغوي بين الاسم والمسمَّى، فعندنا الاسم والمسمَّى والتسمية؛ فالاسم هو: اللفظ الدال على المسمَّى، مثل أن تقول: زيد، والمسمَّى هو: الذات المسماة بهذا الاسم؛ أي: ذات زيد مثلاً، والتسمية فعل المسمَّى.

فلا شك أنه من حيث الناحية اللغوية: أن الاسم غير المسمَّى، وهذه حقيقةٌ لغويةٌ لم يقصدها المعتزلة هنا، ولكن أرادوا استغلال هذه العبارة، وهي عبارة أن الاسم غير المسمَّى؛ ليُحَمِّلوها معنىً باطلاً، وهي: أن أسماء الله غيره هو، وما كان غيره فهو مخلوق، فلذلك عندما يقولون: الاسم غير المسمَّى، فهم يريدون الفصل بين كلام الله تعالى وبين ذاته.

لأن أسماء الله من كلامه، وهم يقولون: كلام الله تعالى مخلوق، بمعنى: أنه خلقه كما خلق السموات والأرض، فإذاً على هذا الاعتبار ما دامت أسماء الله تعالى مخلوقة على اعتبار أن كلام الله تعالى مخلوق، فإنه بهذا يكون الاسم غير المسمَّى، فتكون الأسماء مخلوقة، بمعنى: أن الله تعالى لم يسمِّ نفسه حقيقة، فهذا هو قولهم.

وأهل السُّنَّة يردُّون هذا القول كما يردُّون قولَ الأشاعرة والماتريدية بقولهم: إن الاسم عين المسمَّى.

فقول أهل السُّنَّة: أن الاسم للمسمَّى.



«وأقروا أن لله علماً كما قال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وكما قال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]، وأثبتوا له السمع والبصر، ولم ينفوا ذلك عن الله كما نفته المعتزلة، وأثبتوا لله القوة كما قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]».

## الشرح

وبعد أن انتهى من ذكر الصفات الفعلية والذاتية شَرَعَ في ذكر الصفات المعنوية، وقال هنا: «**وأقرُّوا**»؛ يعني: أن لله تعالى عِلماً، كما قال تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾، وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]، **وأثبتوا له السمع والبصر، ولم ينفوا ذلك عن الله تعالى كما نفته المعتزلة، وأثبتوا لله القوة كما قال:** ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾.

والعلم والسمع والبصر والقوة، هذه تسمى صفات معنوية.

والفرق بين الصفات الذاتية والمعنوية:

أن الصفات الذاتية: هي التي لا يُمكن تصور الذات مع عدمها.

والصفات المعنوية: هي التي يمكن أن تتصور الذات مع عدمها.

هذا كله من الصفات اللازمة؛ لأنهم يقسمون الصفات إلى قسمين:

لازمة وعارضة؛ فاللازمة: هي التي لا تنفك عن الذات، بمعنى: أنها لازمة للذات، لا تقوم الذات إلا بقيامها ووجودها. أما الصفات العارضة: فالمقصود بها الصفات الفعلية، أو الصفات الاختيارية، وهي التي تتعلق بالمشيئة والقدرة.

والصفات اللازمة تنقسم إلى قسمين:

صفات ذاتية، وصفات معنوية، فعندنا اليد والعلم، كلاهما من الصفات اللازمة، لكن اليد من الصفات الذاتية، والعلم من الصفات المعنوية، فهنا في تعريف الصفات الذاتية يُقال فيها: إنها هي التي لا تتصور الذات مع عدمها.

بينما الصفات المعنوية: هي التي تتصور الذات مع عدمها، فهنا إذا قلنا: اليد، فلو جئنا في المخلوق من باب تصوُّر المسألة، لو جئنا إلى مخلوق، فهل يمكن أن

نتصور ذات المخلوق بدون وجه؟ هذا تصور وجود، فلا يمكن، ولكن يمكن تصور ذاته بدون علمه؟

لكن صفة الحياة ذاتية أو معنوية؟

صفة الحياة تكون معنوية، فلأنك مثلاً في المخلوق يمكن أن تتصور ذات المخلوق بدون حياته، ولذلك لو فارقته الحياة وأصبح في عداد الأموات نُصَلِّي عليه وندفنه، فإذاً يكون له وجود. هذا طبعاً في التصور الذهني، وهذا ليس تصوراً كيفيّاً في حقِّ الله تعالى، وإنما هو تصور وجود وإثبات وجود.

فنفصل بين النوعين؛ بين الذاتية والمعنوية بهذا الفصل، فإذاً الوجه صفة ذاتية، واليدين والأصابع والقدم ذاتية، والعلم والحياة والقدرة معنوية.

**والنوع الثاني:** هي الصفات الفعلية، مثل الاستواء والنزول، وكذلك الغضب والإتيان والمجيء، هذه تسمى صفات فعلية، ويسمونها عارضة.

فهنا ذكر جملة من الصفات الذاتية، ثم أعقبها بالصفات المعنوية.



«وذكر مذهبهم في القَدَر».

## الشرح

الإيمان بالقدر خيره وشره: هو الاعتقاد الجازم بتقدير الله تعالى للكائنات حسبما سبق به علمه، واقتضته حكمته؛ قال ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾، ونؤمن مع ذلك أن الله تعالى جعل للعبد اختياراً وقدرةً بهما يكون الفعل، وإن كان لا يخرج بهما عن مشيئته سبحانه؛ قال سبحانه: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾.

والاعتقاد أن الله تعالى أرسل ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾، ولولا أن فعل العبد يقع بإرادته واختياره ما بطلت حجته ﷻ على الناس بإرسال رسله.

قد ضلَّ في هذا الباب (باب أفعال الله) الجبريةُ والقدريةُ، وما زال إلى يوم الناس هذا مَن يَخبط فيه بين قائلٍ بأن العبد مجبرٌ على أفعاله، وبين قائلٍ بأن العبد لا فِعل له ولا اختيار، وإنما هو كالريشة في مَهَبِّ الرِّيح، وأهل السُّنَّة والجماعة وسطٌ بين هذا وذاك.

وقد أوضَح شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا في «مَجموع الفَتاوى» فقال: «وهم في باب خَلقِ الله وأمرِه وسطٌ بين المُكَذِّبين بقُدرة الله الذين لا يُؤمنون بقُدرتِه الكاملة ومَشِيئته الشاملة وخَلقِه لكل شيء، وبين المُفسدين لدِين الله الذين يَجعلون العبدَ ليس له مَشِيئةٌ ولا قُدرةٌ ولا عمل، فيُعطِّلون الأمر والنهي والثوابَ والعقاب، فيَصِيرون بمَنزِلة المُشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فيُؤمن أهل السُّنَّة بأنَّ الله على كل شيء قدير، فيَقدر أن يهدي العبادَ ويُقلِّب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في مُلكِه ما لا يُريد، ولا يَعجَز عن إنفاذ مُرادِه، وأنه خالِق كلِّ شيء من الأعيان والصِّفات والحَركات. ويُؤمنون أن العبدَ له قُدرةٌ ومشيئةٌ وعملٌ، وأنه مُختار ولا يُسمُّونه مَجبوراً؛ إذ

المَجْبور مَن أُكْرِه على خلاف اختِياره، والله ﷻ جعَل العبدَ مُختاراً لِمَا يفعله، فهو مختارٌ مُريد، والله خالِقُه وخالِقُ اختياره، وهذا ليس له نَظِيرٌ؛ فإن الله ليس كمثله شيءٌ، لا في ذاتِه ولا في صفاته ولا في أفعاله»(١).

قال العلّامة السَّعْدي ﵀: «وهم وسطٌ في باب أفعال الله بين الجبريَّة والقَدَرية؛ فإن الجبريةَ يَزعمون أن العبد مَجْبُورٌ على أفعاله لا قُدْرة له عليها، وأن أفعاله بمَنزِلة حرَكات الأشجار، وكل هذا غُلوٌّ منهم في إثبات القدَر.

والقدريَّةُ قابَلوهم فنَفَوْا مُتعلق قدرة الله بأفعال العباد تنزيهاً لله بزَعْمهم.

فأفعالُ العباد عندهم لا تَدخُل تحت مشيئة الله وإرادته، وكلٌّ مِن هاتين الطائِفتين ردَّتْ طائفةً كبيرةً من نصوص الكتاب والسُّنَّة.

وهدَى الله أهلَ السُّنَّة والجَماعَة للتوسُّط بين الطائفتين المُنحرفتينِ، فآمَنوا بقضاء الله وقدَره وشُمولهما للأعيان والأوصاف والأفعال التي مِن جُملتِها أفعالُ المُكلَّفين وغيرهم، وآمَنوا بأنه ما شاء اللهُ كان وما لم يشأ لم يكُن، وآمنوا مع ذلك بأن الله تعالى جعَل للعِباد قُدرة وإرادة تقَعُ بها أقوالُهم وأفعالهم على حسب اختِيارهم وإرادتهم، فآمَنوا بكلِّ نصٍّ فيه تعميمُ قدرة ومشيئة، وبكلِّ نصٍّ فيه إثباتُ أنَّ العباد يعملون ويفعلون كلَّ الأفعال الكبيرة والصغيرة بإرادتهم وقُدْرَتِهم، وعَلِموا أن الأمرينِ لا يَتنافيانِ»(٢).

## ❋ من ثمرات الإيمان بالقدر:

**أولاً**: الاعتماد على الله تعالى عند فعل الأسباب؛ لأن السبب والمسبب كليهما بقضاء الله وقدره.

**ثانياً**: راحة النفس وطمأنينة القلب؛ لأنه متى علم أن ذلك بقضاء الله تعالى، وأن المكروه كائنٌ لا مَحالة ارتاحت النفس واطمأن القلب ورضي بقضاء الرب، فلا أحد أطيب عيشاً، وأروح نفساً، وأقوى طمأنينة ممن آمن بالقدر.

**ثالثاً**: طرد الإعجاب بالنفس عند حصول المراد؛ لأن حصول ذلك نعمة من الله بما قدَّره من أسباب الخير والنجاح؛ فيشكر الله تعالى على ذلك ويدع الإعجاب(٣).

❋ ❋ ❋

(١) مَجموع الفَتاوى (٣/ ٣٧٣، ٣٧٤).
(٢) التنبيهات اللطيفة ص٦١، ٦٢.
(٣) مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ابن عثيمين (٣/ ٢٥٦ ـ ٢٦٠) بتصرف.

«إلى أن قال: ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق، والكلام في اللفظ والوقف؛ مَن قال باللفظ وبالوقف فهو مبتدعٌ عندهم، لا يقال: اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق».

## الشرح

قال: «**ويقولون: إن القرآن كلام الله غير مخلوق**»، وهذا هو مُعتقدُ أهل السُّنَّة والجماعة، بخلاف قول الجهمية والمعتزلة الذين يقولون: إن القرآن كلام الله تعالى مخلوق.

وقد تقدم الحديث عن مسألة القول بخلق القرآن وكذلك مسألة اللفظ فليرجع إليها.



«ويُقرّون أنَّ الله يُرى بالأبصار يوم القيامة، كما يُرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون، ولا يراه الكافرون؛ لأنهم عن الله محجوبون، قال ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٍ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]».

## الشرح

ثبت بإجماع السلف والأئمة أن الله تعالى يُرى في الآخرة؛ يَراه أهلُ محبته ورضوانه، وهو خير ما وعد الله به عباده المؤمنين؛ بل هو كمال النَّعيم في الدار الآخرة، كما قاله ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ[(١)]: لا يشك في صحة وقوعه إلا أهل البدع والضلالات.

ومن الأدلة على إثبات الرؤية من القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يونس: ٢٦]، فقد فسرت الزيادة بأنها النظر إلى الله تعالى، كما ذهب إليه علماء السلف[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١٦﴾ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾﴾ [المطففين: ١٥ ـ ١٧]، يقول الدارمي: «ففي هذا دليلٌ أنَّ الكفار كلهم مَحجوبون عن النظر إلى الرَّحمٰن ﷻ، وأن أهل الجنة غير محجوبين عنه»[(٣)]، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]؛ فَسَّرها أنسُ بن مالك (بأنَّ الله يَتجلَّى لهم كل جمعة»[(٤)].

ومن الأدلة على إثبات الرؤية من السُّنَّة: ما جاء عن جرير قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: **«إنَّكم ستَرون ربكم كما ترون هذا القمر لا تُضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تُغلبوا على صلاةٍ قبل طلوع الشمس وصلاةٍ قبل غروب الشمس فافعلوا»**[(٥)].

---

(١) طريق الهجرتين ص٥٩.
(٢) انظر: الرد على الجهمية ص٤٦، و٥٢، والسُّنَّة ص٤٥.
(٣) الرد على الجهمية ص٤٦.
(٤) الرد على الجهمية ص٤٦.
(٥) أخرجه البخاري (٧٤٣٤).

وكذا ما جاء عن عبادة بن الصامت ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّكم لن تَروا ربَّكم حتى تموتوا**»(١).

فلا اعتبار لكلام المُبطلين في نفي الرؤية مع قول الله ﷻ وقول الرسول الكريم ﷺ وقول علماء السلف؛ يقول الطحاوي: «والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطةٍ ولا كيفية، كما نطق به كتاب رَبِّنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، ويقول ابنُ أبي العِزِّ معلقاً على هذا الكلام: المخالف في الرؤية: الجهمية والمعتزلة ومَن تبعهم من الخوارج والإمامية، وقولهم باطلٌ مردودٌ بالكتاب والسُّنَّة، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين وأهل الحديث وسائر طوائف أهل الكلام المَنسوبون إلى السُّنَّة والجماعة»(٢).

وهنا مسألتان:

* **المسألة الأولى**: رؤية أهل الإيمان لله تعالى يوم القيامة بالأبصار، وهذه مسألةٌ متفقٌ عليها عند أهل السُّنَّة، فهم يقولون: رؤية الله ﷻ في الآخرة جائزةٌ عقلاً وواقعةٌ شرعاً، ولا يَرِد على هذا قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فقد استدل به المعتزلة على نفي الرؤية مطلقاً، مع أن المراد بالآية ليس نفي الرؤية، وإنما المراد نفي الإدراك؛ لأنها سِيقت مساق المدح، ولو كان المراد نفي الرؤية لما كان في ذلك مدح؛ لأن المعدوم هو الذي لا يُرَى، والكمال في إثبات الرؤية هو نفي الإدراك؛ لأن النفي المحض لا يأتي في صفات الله، وإنما الذي يأتي هو النفي الذي يستلزم إثبات ضده من الكمال.

فالمعنى: أنه يُرى ولا يحاط به رؤيةً، فـ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾؛ لكمال عظمته، كما أنه يُعلم ولا يُحاط به علماً لكمال عظمته، و﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾؛ لكمال قوته واقتداره، وهكذا.

وقد ورد عن بعض السلف أن الآية تفيد نفي الرؤية في الدنيا، فروى ابن كثير عن إسماعيل بن علية في قول الله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ أنه قال: «هذا في الدنيا».

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٤) (٢٢٨١٦)، والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ٤١٩)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٤٢٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٤٥٩).

(٢) شرح الطحاوية ص١٢٩.

وقد ذهب الآخرون إلى أن هذا النفي العام لرؤية جميع الأبصار له ﷻ مُخَصَّصٌ بما ثبت من رؤية المؤمنين له ﷻ في الآخرة[١].

وقال ابنُ القيِّم رحمه الله: «دلَّ الكتابُ والسُّنَّةُ المُتواتِرَةُ وَإجماعُ الصَّحابةِ وأئمةُ أهلِ الإسلامِ والحديثِ عَلَى أَنَّ الله يُرى يومَ القيامَةِ بِالأبصارِ عِيَاناً، كَمَا يُرى القَمَرُ ليلةَ البدرِ صَحْواً، وَكَمَا تُرى الشَّمسُ في الظَّهيرة، فَإن كَانَ مَا أَخبَرَ به اللهُ وَرَسُوله عنه من ذلك حَقِيقَةً ـ وإنَّ له والله حقَّ الحقيقة ـ فَلَا يُمكِنُ أن يَروهُ إِلَّا مِن فَوقِهِم؛ لاستِحَالَةِ أن يَروهُ أسفل منهم، أو مِن خلفهم، أو أمامهم، وَنَحو ذَلِكَ. . . ، فلَا يَجتَمِعُ فِي قَلبِ العبد بعد الاطلاع عَلَى هَذِهِ الأَحَادِيث وَفَهم مَعنَاهَا إنكارُها والشهادةُ بِأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ أَبَداً»[٢].

والإيمان برؤية المؤمنين لربِّهم ﷻ دَاخلٌ فِي الإيمانِ باللهِ وَكُتبِهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسلِهِ فمن الإيمان: الإيمانُ بِأَنَّ المُؤمِنِينَ يرونَهُ ﷻ يومَ القيامةِ؛ فَمَنْ لَم يُؤمن بِأَنَّهُ ـ سبحانه ـ يُرَى يومَ القيامةِ فَقَد رَدَّ أَدِلَّةَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وَخَالَفَ مَا عَلَيهِ سَلفُ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتها، وَلَم يُؤمن بِاللهِ وَمَلائكتِهِ وكتبِهِ وَرسلِهِ.

فالله ﷻ سيخصُّ المؤمنين بمزيدٍ من الإنعام يوم القيامة، وهو رؤيته ﷻ، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن ناساً قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربَّنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله: «**هَل تُضارُّون في رؤية القمر ليلة البدر؟**». قالوا: لا يا رسول الله. قال: «**هل تُضارون في الشَّمس ليس دونها سحاب؟**». قالوا: لا. قال: «**فإنَّكم ترونه كذلك...**»، الحديث[٣].

وسيخصُّهم في الجنة بأعظم نعمة أنعم عليهم بها؛ ألا وهي تشريفهم وإكرامهم بالنظر إلى وجهه الكريم في جنة عدن، كما قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

وقال تعالى عن الكافرين: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥].

قال الإمامُ الشافعيُّ: «فَدَلَّ هذا على أنَّ المؤمنين لا يُحجبون عنه ﷻ».

وقال جل شأنه: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٩).

(٢) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص٣٤٢.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٨٨)، ومسلم (٢٦٧).

فالمزيد هنا هو: النَّظر إلى وجه الله ﷻ، كما فسَّره بذلك علي وأنس بن مالك رضي الله عنهما.

وقال سبحانه: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجه الله الكريم، كما فَسَّرها بذلك رسول الله ﷺ بقوله: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ قَالَ: يَقُولُ اللهُ ﷻ: تُرِيدُونَ شَيْئاً أَزِيدُكُمْ! فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِم مِن النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ، وهي الزيادة، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾**»[١].

قال الإمام ابن كثير رحمه الله: «وأمَّا السُّنَّة، فقد تواترت الأخبار عن أبي سعيد، وأبي هريرة، وأنس، وجرير، وصهيب، وبلال، وغير واحد من الصحابة عن النبي ﷺ: أن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة في العَرَصَات، وفي روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بِمَنِّه وكرمه. آمين»[٢].

* **والمسألة الثانية**: رؤية الكفار لله تعالى.

فذكر هنا قولاً من أقوال أهل السُّنَّة: أن الكفار لا يرونه.

**والقول الثاني**: أنهم يرونه رؤية حسرة؛ فيرونه رؤية تعذيب ثم يحتجب عنهم.

**والقول الثالث**: أنه يراه أهل الإيمان وأهل النفاق من هذه الأمة وغبرات من أهل الكتاب، يُحشرون؛ فيرون الله ﷻ؛ لأن المنافقين يُحشرون مع أهل الإيمان، ثم بعد ذلك يُحال بينهم وبين اجتياز النار ودخول الجنة، فعند ذلك يُبعدون عن المؤمنين.

ويرى شيخ الإسلام أن مثل هذه المسائل إذا حدث فيها خلافٌ فلا يكون كبيراً، وهي مسألة متأخرة لم يتكلم فيها الأوائل من أئمة السلف.

وقد بسطها شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى»، وسُئِل عنها فقال: «إن الأئمة من السلف القدامى لم يتكلموا فيها، إنما هي مسألة حدثت متأخرة، والخلاف فيها على الأقوال الثلاثة، وهذا الخلاف ليس كبيراً، ولا يؤدي إلى تباينٍ عن أهل السُّنَّة والجماعة»[٣].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦) من حديث صُهَيْب رضي الله عنه.
(٢) تفسير ابن كثير (٣/٣٠٩).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٤٨٦ ـ ٤٨٨).

**«وذكر قولهم في الإسلام والإيمان».**

## الشرح

مسألة الإيمان والإسلام تقدم الحديث عنها.

**«والحوض».**

## الشرح

مسألة الحوض تقدم الحديث عنها.

**«والشفاعة وأشياء».**

## الشرح

مسألة الشفاعة تقدم الحديث عنها.

**إلى أن قال: ويقرون بأن الإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص، ولا يقولون: مخلوق».**

## الشرح

مسألة الإيمان وتعريفه تقدم، والقول بأنه يزيد وينقص تقدم الحديث عنها.

**«ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار».**

## الشرح

مسألة مرتكب الكبيرة وحكمه في الدنيا والآخرة تقدم الحديث عنها.



**«والكلام في اللفظ والوقف؛ مَن قال باللفظ وبالوقف فهو مبتدع عندهم، لا يقال: اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق».**

## الشرح

رأي الإمام أحمد وبعض الأئمة أنه لا يُقال: اللفظ بالقرآن مخلوق، ولا يقال: غير مخلوق؛ لأن الكلام هنا محتمل، فعندما يقول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق، فهل يقصد به القرآن الذي هو كلام الله تعالى، أو يقصد فعل المخلوق؟

فإن قال: اللفظ بالقرآن غير مخلوق، فقد لا يقصد هنا كلام الله تعالى، وإنما يقصد كلامه هو، وهذا خطأ؛ لأن نطق الإنسان مخلوق؛ فالمسألة تكون محتملة، فمن هذا الباب منع الإمام أحمد والأئمة من أهل السُّنَّة أن يُقال: لفظي بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق؛ لأن هذا اللفظ محتمل.

بينما ينص الإمام البخاري وبعض أهل السُّنَّة على أن اللفظ بالقرآن الذي هو نطق الإنسان مخلوق، فإذاً فَصَّلوا وبيَّنوا أنه إذا قصد النطق فهذا مخلوق، وإذا قصد الأصل الذي هو كلام الله ﷻ الملفوظ، فهذا غير مخلوق.

وحدثت في هذه المسألة فتنة للبخاري، أثارها عليه شيخه محمد بن يحيى الذهلي، ودافع عنه ابن القيم في كتابه «الصواعق»، وقال: إن البخاري في هذه المسألة قعّد وبيَّن ووضَّح وفصَّل في هذه المسألة، وتشنيع الذهلي عليه هذا من باب الغيرة والحسد الذي بين الشيخ وتلميذه؛ لأن البخاريَّ تفوق عليه.

فالمسألة محل خلاف، مثل مسألة الاسم والمسمَّى؛ لأن المخرج فيهما واحد؛ لأن كِلَا المسألتين تعودان إلى صفة الكلام، والكلام: صفة من صفات الله ﷻ غير مخلوق، وبناءً على ذلك ترتَّب خلافٌ في مسألة اللفظ وفي مسألة الاسم والمسمى؛ لأن أسماء الله تعالى من كلامه، والقرآن من كلامه ﷻ، فحصل خلافٌ في هذه المسألة بناءً على ذلك.

ثم ذكر قولهم في الإسلام والإيمان والحوض والشفاعة وأشياء أخرى.

**«إلى أن قال: وينكرون الجدل والمِراء في الدين والخصومة فيه، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدل، ويتنازعون فيه من دينهم، ويُسَلِّمون للروايات الصحيحة، ولما جاءت بها الآثار التي جاءت بها الثقات عدلاً عن عدل، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ؛ لا يقولون: كيف ولا لِمَ؟ لأن ذلك بدعة».**

## الشرح

الجدل المبني على المنطق وعلى علم الكلام مرفوض، وإنما علم أهل السُّنَّة قائم على المأثور، فلذلك تلاحظ أن أهل السُّنَّة يذمُّون الكلام ويذمُّون الجدل والمراء في الدين، ولكن المدارسة والمذاكرة في هذه المسائل المبنية على العلم بالمأثور هذا أمرٌ لا شك أنه مطلوب.

فإذاً، الذمُّ هنا المقصود به: الذمُّ على الجدل والمنطق وعلى علم الكلام وعلى هذه المعقولات الفاسدة، لكن الروايات الصحيحة والمدارسة في ذلك والتدارس في هذا الجانب ومعرفة هذه الأصول المتعلقة بالعقيدة على أُسس مبنية على الكتاب والسُّنَّة، هذا لا شك أنه أمرٌ مرغوب ومطلوب.

وقد تقدم ذكر هذه المسألة سابقاً.



«إلى أن قال: ويُقرون أن الله يجيء يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]»، وأن الله يترب من خلقه كيف يشاء؛ كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦].

## الشرح

يُقِرُّ أهلُ السُّنَّة بمجيء الله يوم القيامة، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]؛ قال الطبري: «يقول تعالى ذِكره: وإذا جاء ربُّك ـ يا محمد ـ وأملاكُه صفوفاً صفّاً بعد صفٍّ»، ثم أورد من الأحاديث والآثار ما يُثبت مجيء الله تعالى[1].

وقال ابنُ كثير: «﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾؛ يعني: لفصل القضاء بين خلقه، وذلك بعد ما يستشفعون إليه بسيد ولد آدم على الإطلاق محمد ﷺ؛ فيشفع عند الله في أن يأتي لفصل القضاء فيشفِّعه الله في ذلك، فيجيء الربّ تعالى لفصل القضاء كما يشاء، والملائكة يجيئون بين يديه صفوفاً صفوفاً»[2].

وقال أبو الحسن الأشعري في عقيدة أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث: «وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته، كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾»[3].

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: «أمَّا كون إتيانه ومجيئه ونزوله ليس مثل إتيان المخلوق ومجيئه ونزوله، فهذا أمرٌ ضروريٌّ متفقٌ عليه بين علماء السُّنَّة ومَن له عقل، فإن الصفات والأفعال تَتبع الذات المتصفة الفاعلة، فإذا كانت ذاته مُباينة لسائر الذوات ليست مثلها لزم ضرورة أن تكون صفاته مباينة لسائر الصفات ليست مثلها، ونسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفة كل موصوف إلى ذاته. ولا ريب أنه العلي الأعلى العظيم فهو أعلى مِن كل شيء وأعظم من كل شيء، فلا يكون نزوله وإتيانه بحيث تكون المخلوقات تحيط به أو تكون أعظم منه وأكبر هذا ممتنع... والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص فيُثبت ما أثبت الله ورسوله باللفظ الذي أثبته وينفي

(١) تفسير الطبري (٢٤/٤١٧ ـ ٤١٩). (٢) تفسير ابن كثير (٨/٣٩٩).
(٣) مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين ص٢١١.

ما نفاه الله ورسوله كما نفاه، وهو أن يثبت النزول والإتيان والمجيء، وينفي المِثل والسَّمِي والكفؤ والنِّدَّ»[١].

«وأن الله يَقرب من خلقه كيف شاء؛ كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]».

ثم تكلم عن صفة القرب؛ فقال: «وأن الله يَقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۝١٦﴾».

**والقرب في اللغة**: الدنو، والمعنى: أن الله سبحانه فوق سماواته على عرشه، كما أنه يقرب من عباده في آخر الليل، وهو فوق عرشه، فإنَّ علوه سبحانه على سماواته من لوازم ذاته، فلا يكون قط إلا عالياً ولا يكون فوقه شيء ألبتة، كما قال النبي ﷺ أعلم الخلق بربِّه: «**وأنت الظاهر فليس فوقك شيء**»[٢]، وهو سبحانه قريبٌ في علوه، عالٍ في قُربه، كما جاء في الحديث الصَّحيح عن أبي موسى الأشعري قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فارتفعت أصواتنا بالتكبير؛ فقال ﷺ: «**أيُّها الناس، ارْبَعوا على أنفسكم**[٣]؛ **فإنَّكم لا تَدْعُون أصمَّ ولا غائباً؛ إنَّ الذي تدعونه سميعٌ قريب أقرب إلى أحدكم من عُنق راحلته**»[٤]، فأخبر ﷺ أنه أقرب إلى أحدهم مِن عُنُق راحلته، وأخبر أنه فوق سماواته على عرشه، مُطَّلع على خَلقه، يرى أعمالهم ويعلم نِيَّاتهم، وهذا حقٌّ، ولا يناقض أحدهما الآخر، والله لا يعجزه شيء، ولا يستحيل عليه أن يكون فوق عرشه ويقرب من خلقه كيف شاء ﷻ؛ وتقدَّست أسماؤه وعظمت صفاته[٥].

فالله ﷻ يقرب من خلقه كيف شاء ومتى شاء، ولا تنافيَ بين هذا القرب وبين علوِّه على خلقه واستوائه على عرشه.



---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٢٢ ـ ٤٢٤).

(٢) رواه مسلم (٥٠١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أي: ارفقوا بها، ولا تُبالغوا في الجهر.

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٠٥)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٥) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٢٧١).

«إلى أن قال: ويرون مجانبة كل داعٍ إلى بدعة، والتشاغل بقراءة القرآن، وكتابة الآثار، والنظر في الفقه، مع الاستكانة والتواضع، وحُسن الخلق، مع بذل المعروف، وكف الأذى، وترك الغيبة والنميمة والسعاية، وتفقد المآكل والمشارب.

قال: فهذه جملة ما يأمرون به، ويَستسلمون إليه، ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله، وهو المستعان».

## الشرح

فأشار هنا إلى مجانبة أصحاب البدع، ولا شك أن أهل السُّنَّة يُحَذِّرون من أهل البدع ومن شرِّهم، وأن خطرهم شديد؛ لأنهم ينتسبون إلى الإسلام، أعني: أن أهل الكفر عداوتهم ظاهرة، لكن أمثال هؤلاء قد يُلَبِّسون على مَن لا علم عنده، وهكذا شأن الشُّبَه؛ لأنه يشتبه فيها الحق بالباطل، فيصبح الإنسان فيها غير مميز بينهما.

- فكما قال ابن مسعود رضي الله عنه: **«إنا نتبع ولا نبتدع، ونقتدي ولا نبتدي»**[(١)].
- وقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: **«كل بدعةٍ ضلالة وإن رآها الناس حسنة»**[(٢)].
- وقال ابن عباس لعباس بن حاضر: **«عليك بالاستقامة، واتباع الأثر، وإياك والتبدع»**[(٣)].
- وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه: **«إياكم وما ابتُدع فإن ما ابتدع ضلال»**[(٤)].
- وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: **«اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، وكل بدعةٍ ضلالة»**[(٥)].
- والعلم كما يقول الأوزاعي رحمه الله تعالى: **«العلم ما جاء عن أصحاب محمد»**[(٦)]. فهذه أول أسس التلقي.

---

(١) انظر: اللالكائي في شرح الاعتقاد (١/٦٨).

(٢) الإبانة، لابن بطة ص١ ـ ٣٣٩.

(٣) سنن الدارمي (١٤١)، الإبانة، لابن بطه ص١٦٤.

(٤) أخرجه أبو داود برقم (٤٦١١).

(٥) أخرجه الدارمي في سننه (٢١١).

(٦) انظر: كتاب جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، باب معرفة أصول العلم وحقيقته حديث رقم (٨٧٦). حديث مقطوع.

• وذلك يعني: أن مَن سنَّ أو عمل بدعة ظنَّ أنها حسنة فيقال له كما **قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: «من ابتدع في الإسلام بدعةً يراها حسنة فقد زعم أن محمداً ﷺ قد خان الرسالة»**[1]، فأي إنسان يزعم أنه بهذه البدعة التي جاء بها جعلها بدعة حسنة، فهو يزعم أن النبي ﷺ قد خان الرسالة؛ لأن الله تعالى قد أخبر بكمال هذا الدين، فلا يمكن أن يكون النبي ﷺ قد كتم هذا الدين أو أخفى هذا الأمر من أمور الدين، لا في صغيرة ولا في كبير.

فلذلك على الإنسان أن يلزَم السُّنَّة وأهلها، حتى يتمكن من معرفة الحق، أما إذا اختلط بأهل البدع فسيقطعون عليه الطريق، وقد يلبِّسون عليه قبل أن يتمكن من معرفة الحق بدليله، أما إذا تمكَّن الإنسان من العلم، فعند ذلك لا يُخشى عليه من مجادلتهم ودعوتهم وتفنيد شبههم، لكن مع عدم تمكُّنه فإنه قد تقع في نفسه شُبهَة من قِبَل هؤلاء؛ فتحول بينه وبين معرفة الحق والوصول إليه.

ثم بيَّن أن أهل السُّنَّة يتشاغلون بقراءة القرآن وكتابة الآثار؛ فهذا شأنهم ودَيْدَنَهُم الاشتغال بقراءة كتاب الله ﷻ وحفظه وبسُنَّة النبي ﷺ والنظر في مسائل هذا الدين، ومع ذلك لا بد من خُلقٍ يتخلَّق به طالب العلم، وهو الاستكانة والتواضع وبذل المعروف وترك الأذى وترك الغيبة والنميمة؛ لأن هذا العِلم نور الله ﷻ، وهو يحتاج إلى نفسٍ مؤمنةٍ مطمئنة؛ تؤمن بالله ﷻ ربّاً، وبمحمد ﷺ نبيّاً، وبالإسلام ديناً.

ولذلك ينبغي على طالب العلم أن يتحلَّى بالخُلُق الفاضل، وأن يكون صاحب طاعة، وأن يبتعد عن المعاصي والذنوب؛ لأن كل تلك الأمور تُعَدُّ عوائق في طلب العلم؛ فالإنسان إذا تلبَّس بالمعصية أو كان على خُلُقٍ سيِّئ، فإن مثل هذه الأمور تُفسد عليه ما اكتسبه من العلم؛ بل وقد تحرمه من بركة هذا العلم الذي هو العمل به وتطبيقه والدعوة إليه.

فحريٌّ بطالب العلم أن يتفقَّه لنفسه، وأن يمتثل الخُلُق الحسن والخُلُق الفاضل، وحريٌّ به أن يمتثل بآداب الإسلام، وأن يكون من أشد الناس تمسكاً بالخلق والأدب، وحسن المعاملة.

ثم قال: «فهذه جملة ما يأمرون به ويستسلمون إليه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب».

وهذا يؤكد أن أبا الحسن الأشعري قد رجع إلى عقيدة أهل السُّنَّة، وأنه يقرُّ بها ويدعو إليها، كما بيَّن في هذه المسائل.

---

(١) الاعتصام، للشاطبي (١/ ٢٨).

**«وقال الأشعري أيضاً في «اختلاف أهل القبلة في العرش»[(١)]:**
**قال أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث: إن الله ليس بجسم ولا يُشبه الأشياء، وأنه استوى على العرش، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ولا نتقدم بين يدي الله ورسوله في القول؛ بل نقول: استوى بلا كيف».**

## الشرح

تقدم الحديث عن مسألة الجسم وعن مسألة الاستواء والعرش.

**«وأن له وجهاً، كما قال تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وأن له يدين كما قال تعالى: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وأن له عينين، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].**
**وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢].**
**وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث، ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوه في الكتاب وجاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ.**
**وقالت المعتزلة: إن الله استوى على العرش، بمعنى: استولى. وذكر مقالات أخرى».**

## الشرح

تقدم الحديث عن هذه المسائل جميعها.

❊ ❊ ❊

(١) انظر: كتاب مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري ص٢١١.

وقال ـ أيضاً ـ أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سَمَّاه «الإبانة في أصول الديانة»، وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صَنَّفه، وعليه يعتمدون في الذَّبِّ عنه عند مَن يطعن عليه. فقال: «فصل في إبانة قول أهل الحق والسُّنَّة»[1].

فإن قال قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة، والقدرية، والجهمية، والحرورية، والرافضة، والمرجئة؛ فعَرِّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تَدِينون؟

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكلام ربنا وسُنَّة نبينا، وما رُوي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول أبو عبد الله؛ أحمد بن حنبل ـ نضَّر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته ـ قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل؛ الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلالة، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكِّين؛ فرحمة الله عليه من إمامٍ مُقَدَّم، وجليلٍ مُعَظَّم، وكبيرٍ مُفَهَّم».

## الشرح

يقر كثيرٌ من الأشاعرة أن كتاب «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري، ويستشهدون بما ورد فيه، من الردِّ على مَن طعن فيه، والبعض يحاول إنكار أنه له.

وقد بين أبو الحسن الأشعري في هذا الكتاب عقيدة أهل السُّنَّة إلا في مواطن منها: فمثلاً: عند ذكره لصفة الكلام لم يُحَرِّر المسألة تحريراً يوافق أهل السُّنَّة، لكن من حيث الجملة فقد قرَّر في هذا الكتاب عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة.

وبيَّن المصنف أن هذا الكتاب هو آخر ما صنفه كما يذكر أصحابه ذلك، ثم ذكر أن أبا الحسن الأشعري قال: «قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكلام ربنا وسُنَّة نبينا، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله؛ أحمد بن حنبل قائلون».

---

(١) انظر: كتاب الإبانة عن أصول الديانة ص٢٠.

فأقر هنا بعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، وسبق أن قلنا: إن هذا كله ـ كما يقول ابن تيمية ـ تقرير مجمل لمعتقد أهل السُّنَّة؛ فالأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ عاد جملة، وكثير من المسائل أقرَّ بقول أهل الحق فيها، ولكن بقيت بعض المسائل التي أُخذت عليه.



«وجملة قولنا: أنَّا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وبما جاءوا به من عند الله، وبما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نَرد من ذلك شيئاً؛ وأن الله واحدٌ لا إلٰه إلا هو، فردٌ صمد، لم يتخذ صاحبةً ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله؛ أرسله بالهدى ودين الحق، وأن الجنة حق، والنار حق، وأن الساعة آتيةٌ لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور.

وأنَّ الله مستوٍ على عرشه، كما قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وأن له وجهاً كما قال تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وأن له يدين بلا كيف، كما قال تعالى: ﴿خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف، كما قال: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤].

وأن مَنْ زعم أن أسماء الله غيره كان ضالّاً، وذكر نحواً مما ذكر في الفرق، إلى أن قال:

ونقول: إن الإسلام أوسع من الإيمان، وليس كل إسلام إيماناً، وندين بأن الله يُقَلِّب القلوب بين أصبعين من أصابع الله عَزَّوَجَلَّ، وأنه عَزَّوَجَلَّ يضع السماوات على أصبع، والأرضين على أصبع، كما جاءت الرواية عن رسول الله ﷺ».



## الشرح

قد تقدم الحديث عن هذه المسائل جميعها.

«إلى أن قال: والإيمان قولٌ وعمل، يزيد وينقص، ونُسَلِّم الروايات الصحيحة عن رسول الله ﷺ التي رواها الثقات عدلاً عن عدل حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ.

إلى أن قال: ونصدق بجميع الروايات التي يُثبتها أهل النقل من النزول إلى السماء الدنيا، وأن الرب ﷻ يقول: «هل مِن سائل؟ هل مِن مستغفر؟»[(١)]، وسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافاً لما قال أهل الزيغ والتضليل».

## الشرح

أهل السُّنَّة يقولون: إن الإيمان اعتقادٌ وقولٌ وعملٌ يزيد وينقص، فلا بد من هذه الأمور حتى يتضِّح مُعتقدُ أهل السُّنَّة والجماعة، وتارةً يقولون كذلك: قولٌ وعمل، أو نيةٌ وعمل، وهذا أن جانب الاعتقاد داخلٌ في جانب القول، وكذلك داخلٌ في جانب العمل؛ فالإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص، فيزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

ويعني بالتسليم هنا: التسليم بأخبار الآحاد، وأنها مقبولة في باب العقائد، بخلاف ما يزعمه أهل الكلام الذين ردُّوا أخبار الآحاد بعد ثُبوتها، وطعنوا فيها، وقالوا: لا يُحتجُّ بها في باب العقائد.

فهذه مقولة أهل الكلام بما فيهم الأشاعرة والمعتزلة، وهذا كله خلاف مُعتقد أهل السُّنَّة الذين يقبلون هذه الروايات التي رواها الثقات العدول، وثبتت عن النبي ﷺ.

وقد سبق الحديث عن هذه المسائل.

❋ ❋ ❋

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب التهجد، بَابُ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، برقم (١١٤٥)، ومسلم كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَالْإِجَابَةِ فِيهِ (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥)، والترمذي (٤٤٦)، وابن ماجه (١٣٦٦)، والإمام أحمد في المسند (مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (٧٥٠٩)، والدارمي (١٥١٩).

**«ونعوِّل فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا وسنة نبينا، وإجماع المسلمين وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله ما لم يَأذن لنا به، ولا نقول على الله ما لا نعلم».**

## الشرح

هذا أصلٌ من أصول أهل السُّنَّة: أن الرجوع يكون إلى الكتاب والسُّنَّة وكلام سلف الأمة فيما أجمعوا واتفقوا عليه.

عرَّف الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ البدعة بقوله: «البدعة: طريقة في الدِّين مُخترعة، تُضاهي الشرعية، يُقصد بالسلوك عليها ما يُقصد بالطريقة الشرعية»[(١)].

فالبدعة عبارة عن التعدي في الأحكام، والتهاون في السنن، واتباع الآراء والأهواء، وترك الاتباع والاقتداء؛ وقد جاءت نصوصٌ شرعية كثيرة تذمُّ الابتداع في الدين وتُحذر منه، ومن ذلك ما رواه جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرَّت عيناه وعلا صوته...»، الحديث، وفيه يقول: «**أمَّا بعد، فخير الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرُّ الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**»[(٢)].

وفي حديث العرباض بن سارية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**فإنَّه مَن يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً؛ فعليكم بسُنتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، تَمَسَّكُوا بها، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثةٍ بدعة وكل بدعةٍ ضلالة**»[(٣)]، وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «**مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ**»[(٤)].

وأخطر البدع ما يتعلق منها بالعقيدة؛ كالتكفير بالكبيرة، أو تعطيل الأسماء والصفات أو تأويلها، وادعاء سقوط التكليف، والحلول والاتحاد، وصرف العبادة للمقبورين، وتقديم العقل على النقل، والقول بعصمة الأئمة، وسب وتكفير الصحابة.

---

(١) الاعتصام، للشاطبي (١/٤٨). (٢) أخرجه مسلم (٨٦٧).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) واللفظ له، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣)، وأحمد (١٧١٤٤)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٧٣٥).

(٤) أخرجه مسلم (١٧١٨).

«ونقول: إن الله يجيء يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]».

وأن الله يَقرب من عباده كيف شاء كما قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۝١٦﴾ [ق: ١٦]، وكما قال: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝٩﴾ [النجم: ٨، ٩]».

## الشرح

وقد سبق الكلام على اتصاف الله تعالى بالمجيء والقرب.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝٩﴾ [النجم: ٨، ٩]؛ فالأرجح: أن هذا في شأن جبريل عليه السلام مع النبي ﷺ؛ قال الإمام الطبري: «وقوله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝٩﴾ يقول: فكان جبرائيل من محمد ﷺ على قَدْر قوسين أو أدنى من ذلك، يعني: أو أقرب منه»[(١)].

وقال الإمام ابن كثير رحمه الله: «وقوله: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۝٩﴾؛ أي: فاقترب جبريل إلى محمد لما هبط عليه إلى الأرض، حتى كان بينه وبين محمد ﷺ قاب قوسين؛ أي: بقدرهما إذا مُدَّا»[(٢)].

---

(١) تفسير الطبري (١٢/٥٠٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/٤٤٦).

«إلى أن قال: وسنحتج لما ذكرناه من قولنا وما بقي مِمَّا لم نذكره باباً باباً. ثم تكلم على أن الله يُرى، واستدل على ذلك، ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق، واستدل على ذلك، ثم تكلم على مَن وقف في القرآن، وقال: لا أقول إنه مخلوق، ولا غير مخلوق، ورَدَّ عليه.

ثم قال: (باب في ذكر الاستواء على العرش)[1].

فقال: إن قال قائلٌ: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: إن الله مستوٍ على عرشه كما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقد قال الله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقال: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال تعالى حكاية عن فرعون: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ۝٣٧﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]؛ كذَّب موسى في قوله: إن الله فوق السماوات، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]؛ فالسمٰوات فوقها العرش، فلما كان العرش فوق السماوات، قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾؛ لأنه مستوٍ على العرش الذي فوق السماوات، فكل ما علا فهو سماء؛ فالعرش أعلى السماوات، وليس إذا قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾؛ يعني: جميع السماء، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى السماوات، ألا ترى أن الله ﷻ ذكر السماوات فقال: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، فلم يُرد أن القمر يملؤهن، وأنه فيهن جميعاً».

## الشرح

وسبق الكلام على صفة استواء الله على العرش، وصفة علوه ﷻ.

---

(١) انظر: كتاب الإبانة عن أصول الديانة ص١٠٥.

«ثم تكلم على أن القرآن غير مخلوق، واستدل على ذلك، ثم تكلم على مَن وقف في القرآن، وقال: لا أقول: إنه مخلوق، ولا غير مخلوق، ورَدَّ عليه».

## الشرح

القرآن كلام الله، ليس ككلام البشر، وقد توعَّد الله من وصَف القرآن بأنه ككلام البشر، توعَّده بالنار فقال تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٥، ٢٦]، فإن كان كلام البشر مخلوقاً لهم، فكلام الله ليس مخلوقاً له، إنما هو صفةٌ من صفاته سبحانه.

وقد تولى كِبْر مسألة القول بخلق القرآن: الجهميةُ والمعتزلة النفاة للصفات.

وادعاء القول بأن القرآن مخلوق، هو جرمٌ عظيمٌ وذنبٌ كبير، لسببين:

**الأول:** أن هذا الادِّعاءَ قولٌ على الله بغير علم، وجعل الله القولَ عليه بغير علم فوق الشرك؛ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

فجعل القول على الله بلا علم فوق الشرك.

**الثاني:** أنه كذب على الله؛ قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ فهو متوعَّدٌ بأن يسودَّ وجهُه يوم القيامة، نعوذ بالله.

ومعنى افتراء الجهمية والمعتزلة هذا: أن الله لم يكن قبل ذلك متكلماً، ثم تكلم، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

ومذهب أئمَّة الحديث والسُّنَّة: أن الله تعالى لم يَزل متكلِّماً، إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلَّمُ بصوتٍ يُسمَع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديماً.

وقد أثبت الله الكلام لنفسه، خلافاً لما يعتقده الضالُّون، فقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وكذلك أثبته لنفسه في الآخرة بعد دخول أهل الجنة؛ فعن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«بَيْنا أهلُ الجنة في نعيم إذ**

**سطَع لهم نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الربُّ ﷻ قد أشرَف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة...»**؛ الحديثَ[١].

وبوَّب البخاري في «صحيحه» على ذلك فقال: «باب كلام الرب ﷻ مع أهل الجنة»[٢]، وقال لأهل النار: ﴿ٱخْسَـُٔوا۟ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ۝١٠٨﴾ [المؤمنون: ١٠٨].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨٤)، وابن أبي الدنيا في صفة الجنة ص٩٨ باختلاف يسير، والبزار كما في مجمع الزوائد، للهيثمي (٧/ ١٠١) واللفظ له.

(٢) صحيح البخاري (٩/ ١٥١).

**«ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء؛ لأن الله على العرش الذي فوق السماوات، فلولا أن الله على العرش لم يَرفعوا أيديهم نحو العرش، كما لا يُحطونها إذا دعوا إلى الأرض».**

## الشرح

من أدلة الفطرة على علوِّ الله تعالى: رفع الأيدي إلى السماء أثناء الدعاء، وقد جاءت النصوص الشرعية بالأمر بذلك؛ قال أبو الحسن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾: «اعلم أن الله تعالى في السماء فوق كل شيء مستوٍ على العرش بمعنى أنه عالٍ عليه، ومعنى الاستواء الاعتلاء. وإنما أمرنا الله تعالى برفع أيدينا قاصدين إليه برفعها نحو العرش الذي هو مستوٍ عليه»[(١)].

وقال القاسمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن الحجة ـ أيضاً ـ في أنه عَزَّ وَجَلَّ على العرش فوق السموات السبع: أنَّ الموحِّدين أجمعين من العرب والعجم، إذا كَرَبهم أمرٌ، أو نزلت بهم شِدَّةٌ رفعوا وجوههم إلى السماء، ونصبوا أيديهم رافعين مشيرين بها إلى السماء، يَستغيثون الله ربهم تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطراري لم يخالفهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم، وقد قال ﷺ للأَمَة التي أراد مولاها عتقها؛ إن كانت مؤمنة. فاختبرها رسول الله ﷺ بأن قال لها: «**أينَ اللهُ؟**». فأشارت إلى السماء. ثم قال لها: «**مَن أنا؟**» قالت: أنت رسول الله. قال: «**أعتقها؛ فإنها مُؤمنة**»[(٢)]. فاكتفى رسول الله ﷺ منها برفع رأسها إلى السماء، واستغنى بذلك عما سِوَاه»[(٣)].

فما يجده الناس بفطَرِهم هو ضرورة التوجه بقلوبهم نحو السماء، ورفع أيديهم تجاهها.

وقد شاع بين الأشاعرة شبهة ورثوها عن الجهمية: وأصل ذلك: أنهم أرادوا نفي

---

(١) انظر: العلو للعلي الغفار، للذهبي ص٢٣١ ـ ٢٣٣.
(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) تفسير القاسمي محاسن التأويل (٥/ ٧٩، ٨٠).

علو ذات الله تعالى؛ فزعموا أن المتوجه بالدعاء نحو السماء إنما يفعل ذلك لأنها قبلة للدعاء! وأن توجه المسلمين بقلوبهم نحوها ورفع أيديهم باتجاهها: هو توجه لقبلة الدعاء، كما يتوجهون للكعبة قبلة الصلاة! حتى روى بعض الكذَّابين نُفاة الصفات عن الله تعالى في ذلك حديثاً نَسَبَه للنبي ﷺ، بلفظ: «السماءُ قِبلةُ الدعاء»!

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ عنه: «لم أقف له على أصل، إلا ما قاله الحافظ في «نتائج الأفكار»[1] في (آداب الدعاء): «قلت: أما الاستقبال: فلم أرَ فيه شيئاً صريحاً يختص به، وقد نقل الرُّوياني أنه يقول رافعاً بصره إلى السماء، وقد تقدم ذلك فِي حَدِيثِ عمر، وفي حديث ثوبان: «السماء قبلة الدعاء»، فلعل ذلك مراد مَن أطلق.

كذا قال! وحديث ثَوبان تقدم عنده[2]، وليس فيه ما ذكر، ولا رأيتُ ذلك في كتاب من كتب السُّنَّة التي وقفتُ عليها؛ بل ظاهر كلام شارح «العقيدة الطحاوية» ابن أبي العز[3] وغيره: أن هذا الحديث المزعوم هو من قول بعض المؤولة، أو المعطلة الذين ينكرون علوَّ الله على خلقه، واستواءه على عرشه، وما فُطر عليه الناس من التوجه بقلوبهم في دعائهم جهة العلو، فقال الشارح: «إن قولكم: إن «السماء قبلة الدعاء»: لم يقله أحدٌ من سلف الأمة، ولا أنزل الله به من سلطان»[4].

وقد تكررت عبارة: «السَّماء قِبلة الدعاء» في كتب الأشاعرة، وقد أجاب ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ عليها من عدة أوجه؛ فقال:

«**أحدها**: أن قولكم: إنَّ السماء قِبلة للدعاء لم يَقله أحدٌ من سلف الأمة، ولا أنزل الله به من سلطان، وهذا من الأمور الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يَخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

**الثاني**: أن قِبلة الدعاء هي قبلة الصلاة، فإنه يُستحب للداعي أن يستقبل القبلة، وكان النبي ﷺ يَستقبل القبلة في دعائه في مواطن كثيرة، فمن قال: إنَّ للدعاء قبلة غير قبلة الصلاة، أو إن له قبلتين: إحداهما الكعبة والأخرى السماء فقد ابتدع في الدين، وخالف جماعةَ المسلمين.

---

(١) يقصد الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، في كتابه نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (١/ ٢٥٩، ٢٦٠).

(٢) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (١/ ٢٤٥).

(٣) العقيدة الطحاوية ابن أبي العز ص٣٢٧. (٤) السلسلة الضعيفة (١٣/ ٤٤٣).

**الثالث:** أن القبلة هي ما يَستقبله العابد بوجهه، كما تُستقبل الكعبة في الصلاة والدعاء والذِّكر والذَّبح، وكما يُوَجَّه المُحتضر والمَدفون، ولذلك سُمِّيت (وجهة)، والاستقبال خلاف الاستدبار؛ فالاستقبال بالوجه، والاستدبار بالدبر، فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه فهذا لا يُسَمَّى (قبلة)، لا حقيقةً ولا مجازاً، فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يُوَجِّه الداعي وجهه إليها، وهذا لم يُشرع، والموضع الذي تُرفع اليد إليه لا يُسَمَّى (قِبلة)، لا حقيقةً ولا مجازاً، ولأن القبلة في الدعاء أمرٌ شرعيٌّ تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرسل أن الداعي يَستقبل السماء بوجهه؛ بل نهوا عن ذلك.

ومعلومٌ أن التوجه بالقلب واللجأ والطلب الذي يجده الداعي من نفسه أمرٌ فطري، يفعله المسلم والكافر والعالم والجاهل، وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله، كما فطر على أنه إذا مسه الضر يدعو الله، مع أن أمر القبلة مما يَقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من الصخرة إلى الكعبة، وأمر التوجه في الدعاء إلى الجهة العلوية مركوز في الفِطَر، والمستقبل للكعبة يَعلم أن الله تعالى ليس هناك، بخلاف الدَّاعي، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه، ويرجو الرحمة أن تنزل مِن عنده»[(١)].

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «إنَّ الذين يرفعون أيديهم وأبصارهم وغير ذلك إلى السماء وقت الدعاء: تقصد قلوبُهم الربَّ الذي هو فوق، وتكون حركة جوارحهم بالإشارة إلى فوق، تبعاً لحركة قلوبهم إلى فوق، وهذا أمرٌ يجدونه كلهم في قلوبهم وَجْداً ضرورياً، إلا من غُيِّرت فطرتُه باعتقادٍ يَصرفه عن ذلك»[(٢)].



---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٤/٥١٨).

«ثم قال: فصلٌ: وقد قال قائلون من المعتزلة، والجهمية، والحرورية: إن معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: أنه استولى ومَلَك وقَهر، وأن الله عَجَّلَ في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قال أهل الحق، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة، فلو كان كما ذكروه كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة؛ لأنَّ الله قادر على كل شيء، والأرض فالله قادرٌ عليها وعلى الحشوش وعلى كل ما في العالم، فلو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء ـ وهو عَجَّلَ مُستولٍ على الأشياء كلها ـ لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار؛ لأنه قادر على الأشياء مستولٍ عليها.

وإذا كان قادراً على الأشياء كلها، ولم يَجز عند أحدٍ من المسلمين أن يقول: إن الله مستوٍ على الحشوش والأخلية، لم يجز أن يكون الاستواء على العرش بمعنى: الاستيلاء الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يخص العرش دون الأشياء كلها، وذكر دلالات من القرآن والحديث والإجماع والعقل».

## الشرح

قال الذهبي في «العلو» نقلاً عنه: «قال الإمام أبو الحسن علي بن مهدي الطبري تلميذ الأشعري في كتاب «مشكل الآيات» له في باب قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: «اعلم أن الله في السماء، فوق كل شيء، مُستو على عرشه، بمعنى: أنه عالٍ عليه، ومعنى الاستواء: الاعتلاء، كما تقول العرب: استويت على ظهر الدابة، واستويت على السطح، بمعنى: علوتُه، واستوت الشمس على رأسي، واستوى الطير على قمة رأسي، بمعنى: علا في الجو فوجد فوق رأسي؛ فالقديم جَلَّ جَلَالُهُ عالٍ على عرشه، يدلك على أنه في السماء عالٍ على عرشه قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥].

وزعم البلخيُّ أن استواء الله على العرش هو الاستيلاء عليه، مأخوذٌ من قول

العرب: استوى بشر على العراق؛ أي: استولى عليها، وقال: إن العرش يكون (الملك)، فيقال له: ما أنكرت أن يكون عرش الرحمٰن جسماً خلقه، وأمر ملائكته بحمله؟ قال: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ۝١٧﴾ [الحاقة: ١٧]، وأمية[١] يقول:

**مجدوا اللَّه فهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسى كبيرا**

**بالبناء الأعلى الذي سبق الناس ... وسوى فوق السماء سريرا**

قال: مما يدل على أن الاستواء ههنا ليس بالاستيلاء: أنه لو كان كذلك لم يكن ينبغي أن يخص العرش بالاستيلاء عليه دون سائر خلقه، إذ هو مُستولٍ على العرش، وعلى الخلق، ليس للعرش مزية على ما وصفته، فبان بذلك فسادُ قوله.

ثم يقال له أيضاً: إن الاستواء ليس هو الاستيلاء الذي هو من قول العرب: استوى فلان على كذا؛ أي: استولى، إذا تمكن منه بعد أن لم يكن متمكناً، فلما كان الباري ﷻ لا يُوصف بالتمكن بعد أن لم يكن متمكناً لم يصرف معنى الاستواء إلى الاستيلاء.

ثم ذكر ما حدثه نفطويه عن داود بن علي عن ابن الأعرابي ـ وقد مرَّ ـ ثم قال: فإن قيل: ما تقولون في قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]؟ قيل له: معنى ذلك أنه فوق السماء على العرش، كما قال: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، بمعنى: على الأرض، وقال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، فكذلك: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]. فإن قيل: فما تقولون في قوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]؟ قيل له: إن بعض القُرَّاء يجعل الوقف في: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ثم يبتدئ: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾، وكيفما كان فلو أن قائلاً قال: فلان بالشام والعراق مَلِكٌ، لَدَلَّ على أن ملكه بالشام والعراق، لا أن ذاته فيهما...»[٢].

وقد قال الذهبي عن القاضي أبي بكر الباقلاني: «إنه ليس في المتكلمين الأشعرية أفضل منه مطلقاً، وذكر أنه قال في كتابه «الإبانة»: «فإن قيل: فهل تقولون: إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله؛ بل هو مستوٍ على عرشه، كما أخبر في كتابه فقال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦].

---

(١) هو أُميَّة بن أبي الصَّلت، وقد روي أن أبياته هذه أُنشدت للنبي ﷺ. وسيأتي الكلام عنها.

(٢) أورده الذهبي في العلو ص٢٣١، ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢/٣٣٥).

قال: ولو كان في كل مكانٍ لكان في بطن الإنسان وفمه وفي الحشوش، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، ويصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا ويميننا وشمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه، وتخطئة قائله».

وقال في كتاب «الذب عن أبي الحسن الأشعري» كذلك: «قولنا في جميع المروي عن رسول الله في صفات الله إذا صح من إثبات اليدين والوجه والعينين، ونقول: إنه يأتي يوم القيامة في ظُلَلٍ من الغمام، وإنه ينزل على السماء الدنيا، كما في الحديث، وإنه مستوٍ على عرشه...».

إلى أن قال: «وقد بينا دين الأئمة وأهل السُّنَّة أن هذه الصفات تمر كما جاءت بغير تكييفٍ، ولا تحديدٍ، ولا تجنيسٍ، ولا تصويرٍ، كما روي عن الزهري وعن مالك في الاستواء، فمن تجاوز هذا فقد تعدى وابتدع وضلَّ.

قلت ـ أي: الذهبي معلقاً ـ: فهذا النَّفَس نَفَس هذا الإمام، وأين مثله في تبحّره وذكائه وبصره بالملل والنحل، فلقد امتلأ الوجود بقومٍ لا يدرون ما السلف، ولا يعرفون إلا السلب، ونفي الصفات وردها، صُمٌّ بُكْمٌ غتم عَجم، يدعون إلى العقل ولا يكونون على النقل»[1].

فالاستواء خُصَّ بالعرش، وأمَّا القهر والمُلك فهذا عام، فلو كان القهر هو المقصود به؛ فما فائدة تخصيص العرش بالذِّكر.

وتفسير الاستواء بمعنى الاستيلاء لا تَقبله لغة العرب ولا تقبله النصوص كما بَيَّنا.



(١) العلو للعلي الغفار (٢٣٨، ٢٣٩).

«ثم قال: (باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين)، وذكر الآيات في ذلك، ورَدَّ على المتأوِّلين بكلام طويلٍ لا يتسع هذا الموضع لحكايته؛ مثل قوله: فإن سئلنا: أتقولون: لله يدان؟ قيل: نقول ذلك، وقد دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله مَسح ظهر آدم بيده، فاستخرج منه ذريته»[(١)]، وقد جاء في الخبر المأثور عن النبي ﷺ: «إن الله خلق آدم بيده، وخلق جنة عدن بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس شجرة طوبى بيده»[(٢)]، وليس يجوز في لسان العرب ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملت كذا بيديَّ، ويريد بها النعمة، وإذا كان الله إنما خاطب العرب بلغتها، وما يجري مفهوماً من كلامها، ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي، ويعني به: النعمة، بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾: النعمة. وذكر كلاماً طويلاً في تقرير هذا ونحوه».

## الشرح

هذه المسائل تقدم شرحها.

---

(١) صحيح ابن حبان (٦١٦٦) ورجاله ثقات رجال الشيخين، إلا مسلم بن يسار الجهني، لم يسمع من عمر، ولم يوثِّقه غير المصنف والعجلي.

(٢) انظر: صحيح البخاري، كِتَابُ أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١﴾ [نوح: ١] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ برقم (٣٣٤٠)، ومسلم كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابُ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً فِيهَا (١٩٤)، والترمذي (٢٤٣٤)، والإمام أحمد في المسند (مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (٩٦٢٣).

**﴿١٣٦﴾ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال القاضي أبو بكر؛ محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم ـ وهو أفضل المتكلمين المتسبين إلى الأشعري؛ ليس فيهم مثله لا قبله ولا بعده ـ».**

## الشرح

بعد أن نقل المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا كلام أبي الحسن الأشعري في كتابه «الإبانة»، وأعقبه بعد ذلك بكلام الباقلاني، وكلاهما من أئمة الأشاعرة، فأبو الحسن الأشعري هو مَن تُنسب إليه فرقة الأشاعرة.

والباقلاني **(ت٤٠٣هـ)** من قدماء الأشاعرة، فما إن جاء أبو بكر الباقلاني، فتصدى للإمامة في تلك الطريقة وهذبها ووضع لها المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة، وجعل هذه القواعد تبعاً للعقائد الإيمانية من حيث وجوب الإيمان بها[(١)]، وأسهم إلى حدٍّ كبيرٍ في تنظير المذهب الأشعري الكلامي وتنظيمه مما أدى إلى تشابه منهجي بين المذهب الأشعري والمذهب المعتزلي، فقد كان الأشعري يجعل النص هو الأساس والعقل عنده تابع، أما الباقلاني فالعقيدة كلها بجميع مسائلها تدخل في نطاق العقل[(٢)]، ويُعتبر الباقلاني المؤسس الثاني للمذهب الأشعري[(٣)].

وَابْنُ الْبَاقِلَانِي أَكْثَرُ إِثْبَاتاً بَعْدَ الْأَشْعَرِيِّ فِي «الْإِبَانَةِ». ولما رجع أبو الحسن الأشعري إلى عقيدة السلف وأثبت الصفات كلها من غير تكييفٍ ولا تشبيه، جرياً على منوال السلف، كما هي طريقته في «الإبانة» التي صنفها آخراً، شرحها القاضي الباقلاني، ونقلها أبو القاسم ابن عساكر، وهي التي مال إليها الباقلاني وإمام الحرمين وغيرهما من أئمة الأصحاب المتقدمين في أواخر أقوالهم، والله أعلم»[(٤)].

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص٤٦٥، ط. مصطفى محمد.

(٢) مقدمة التمهيد، للباقلاني ص١٥، بتحقيق: الخضيري وأبو ريدة.

(٣) نشأة الأشعرية وتطورها ص٣٢٠.

(٤) طبقات الشافعيين ص٢١٠.

وقد عدَّه شيخ الإسلام ابن تيمية ضمن من يُثبت الصفات الخبرية فقال: (بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد كلاب وأبي الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه: كأبي عبد الله بن مجاهد وأبي الحسن الباهلي، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر بن فورك، وأبي محمد بن اللبان، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي، وغير هؤلاء. فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى. وعماد المذهب عندهم: إثبات كل صفة في القرآن؛ وأما الصفات التي في الحديث فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها)[1].

والجدير ذكره هنا أن الباقلاني هو أول من نشر هذه العقيدة في المالكية.



(١) مجموع الفتاوى (٤/١٤٧، ١٤٨).

«قال في كتاب «الإبانة» تصنيفه: فإن قال: فما الدليل على أن لله وجهاً ويداً؟ قيل له: قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فأثبت لنفسه وجهاً ويداً».

## الشرح

تقدم الحديث عن هذه الصفات.

«فإن قال: فلم أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون وجهاً ويداً إلا جارحة؟».

## الشرح

أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذه الشبهة فقال: «فَإِنْ قُلْت: لِأَنَّ الْيَدَ هِيَ الْجَارِحَةُ وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ عَلَى اللهِ سُبْحَانَهُ.

قُلْت لَك: هَذَا وَنَحْوُهُ يُوجِبُ امْتِنَاعَ وَصْفِهِ بِأَنَّ لَهُ يَداً مِنْ جِنْسِ أَيْدِي الْمَخْلُوقِينَ وَهَذَا لَا رَيْبَ فِيهِ؛ لَكِنْ لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ «يَدٌ» تُنَاسِبُ ذَاتَهُ تَسْتَحِقُّ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ مَا تَسْتَحِقُّ الذَّاتُ؟»[1].



(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٤).

«قلنا: لا يجب هذا كما لا يجب إذا لم نعقل حيّاً عالماً قادراً إلا جسماً أن نقضي نحن وأنتم بذلك على الله سبحانه، وكما لا يجب في كل شيءٍ كان قائماً بذاته أن يكون جوهراً؛ لأنا لا نجد قائماً بنفسه في شاهدنا إلا كذلك، وكذلك الجواب لهم، إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفاته عَرَضاً، واعتلوا بالوجود».

## الشرح

في هذا النص عدة مسائل:

### ❋ المسألة الأولى: الكلام في الجسم والجوهر:

الكلام في الجسم والجوهر، ونفيهما أو إثباتهما، بدعة ليس لها أصل في كتاب الله ولا سُنَّة رسوله، ولا تكلم أحد من السلف والأئمة بذلك نفياً ولا إثباتاً.

والنزاع بين المتنازعين في ذلك: بعضه لفظي، وبعضه معنوي، أخطأ هؤلاء من وجه وأخطأ هؤلاء من وجه.

فإن النزاع مع من يقول: هو جسمٌ أو جوهر، إذا قال: لا كالأجسام ولا كالجواهر، إنما هو في اللفظ.

فمن قال: هو كالأجسام والجواهر، يكون الكلام معه بحسب ما يفسره من المعنى.

فإن كان فسر ذلك بالتشبيه الممتنع على الله تعالى، كان قوله مردوداً.

وذلك بأن يتضمن قوله إثبات شيء من خصائص المخلوقين لله، فكل قولٍ تضمَّن هذا فهو باطل.

وإن فسر قوله: جسمٌ لا كالأجسام بإثبات معنى آخر، مع تنزيه الرب عن خصائص المخلوقين، كان الكلام معه في ثبوت ذلك المعنى وانتفائه.

فلا بد أن يلحظ في هذا إثبات شيء من خصائص المخلوقين للرب أولاً، وذلك مثل أن يقول: أصفه بالقدر المشترك بين سائر الأجسام والجواهر، كما أصفه بالقدر

المشترك بينه وبين سائر الموجودات، وبين كل حيٍّ عليم سميع بصير، وإن كنت لا أصفه بما تختص به المخلوقات، وإلا فلو قال الرجل: هو حيٌّ لا كالأحياء، وقادرٌ لا كالقادرين، وعليمٌ لا كالعلماء، وسميعٌ لا كالسمعاء، وبصيرٌ لا كالبصراء، ونحو ذلك، وأراد بذلك نفي خصائص المخلوقين، فقد أصاب.

وإن أراد نفي الحقيقة التي للحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك، مثل أن يثبت الألفاظ وينفي المعنى الذي أثبته الله لنفسه، وهو من صفات كماله، فقد أخطأ.

إذا تبين هذا فالنـزاع بين مُثبتة الجوهر والجسم ونُفاته، يقع من جهة المعنى في شيئين: وذلك أنهم متنازعون في تماثل الأجسام والجواهر على قولين معروفين.

فمن قال بتماثلها، قال: كل من قال: إنه جسمٌ لزمه التمثيل.

ومن قال: إنها لا تتماثل، قال: إنه لا يلزمه التمثيل.

ولهذا كان أولئك يسمون المثبتين للجسم مشبهة، بحسب ما ظنوه لازماً لهم، كما يسمى نفاة الصفات لمثبتيها مشبهة ومجسمة، حتى سموا جميع المثبتة للصفات مشبِّهة، ومجسِّمة، وحشوية، وغثاء، وغثراء، ونحو ذلك، بحسب ما ظنوه لازماً لهم.

لكن إذا عرف أن صاحب القول لا يلتزم هذه اللوازم، لم يجز نسبتها إليه على أنها قول له، سواء كانت لازمة في نفس الأمر أو غير لازمة؛ بل إن كانت لازمة مع فسادها، دل على فساد قوله.

ويوضح شيخ الإسلام ابن تيمية في النصين التاليين مواقف الطوائف من استعمال لفظ الجسم إثباتاً ونفياً، ويذكر كل قول والقائل به، وقد تكلم في النص الأول عن الخلاف في هذه المسألة بين من يقول بالإثبات فقسمهم إلى أربعة أصناف، وفي النص الثاني تحدث عن الخلاف بإضافة المعتزلة الذين يقولون بالنفي في باب الصفات، وبذلك تصبح الأصناف خمسة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الكلام عن أصناف المثبتين للصفات: (ولا ريب أن المثبتين لهذه الصفات، **أربعة أصناف**:

**الصنف الأول**: صنف يثبتونها وينفون التجسيم والتركيب والتبعيض مطلقاً، كما هي طريقة الكلابية والأشعرية، وطائفة من الكرامية كابن الهيصم وغيره، وهو قول طوائف من الحنبلية، والمالكية، والشافعية، والحنفية، كأبي الحسن التميمي، وابنه أبي الفضل، ورزق الله التميمي، والشريف أبي علي بن أبي موسى، والقاضي أبي

يعلى، والشريف أبي جعفر، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي الحسن بن الزاغوني، - ومن لا يحصى كثرة -؛ يصرِّحون بإثبات هذه الصفات، وبنفي التجسيم والتركيب والتبعيض والتجزيء والانقسام ونحو ذلك، وأول من عُرف أنه قال هذا القول هو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب، ثم اتبعه على ذلك خلائق لا يحصيهم إلا الله.

الصنف الثاني: وصنف يثبتون هذه الصفات، ولا يتعرضون للتركيب والتجسيم والتبعيض ونحو ذلك من الألفاظ المبتدعة، لا بنفي ولا إثبات؛ لكن ينزِّهون الله عما نزَّه عنه نفسه، ويقولون: إنه أحدٌ صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ويقول من يقول منهم: مأثور عن ابن عباس وغيره: أنه لا يتبعَّض فينفصل بعضه عن بعض، وهم متفقون على أنه لا يمكن تفريقه ولا تجزئته بمعنى انفصال شيء منه عن شيء، وهذا القول هو الذي يؤثر عن سلف الأمة وأئمتها، وعليه أئمة الفقهاء وأئمة الحديث، وأئمة الصوفية، وأهل الاتباع المحض من الحنبلية على هذا القول يحافظون على الألفاظ المأثورة، ولا يطلقون على الله نفياً وإثباتاً إلا ما جاء به الأثر، وما كان في معناه.

الصنف الثالث: يثبتون هذه الصفات ويثبتون ما ينفيه النفاة لها، ويقولون: هو جسم لا كالأجسام، ويثبتون المعاني التي ينفيها أولئك بلفظ الجسم، وهذا قول طوائف من أهل الكلام المتقدمين والمتأخرين.

الصنف الرابع: يصفونه مع كونه جسماً بما يوصف به غيره من الأجسام، فهذا قول المشبِّهة الممثِّلة، وهم الذين ثبت عن الأمة تبديعهم وتضليلهم»[1].

وقال ابن تيمية موضحاً أقسام خصوم أهل السُّنَّة من المعطلة والمشبهة وقسم المعطلة **إلى فريقين**:

الفريق الأول: المعتزلة ومن وافقهم.

والفريق الثاني: الكلابية ومن وافقهم.

فقال: «**وَكَانَ إِمَامُ الْمُعْتَزِلَةِ أَبُو الهذيل الْعَلَّافُ وَنَحْوُهُ مِنْ نفاة الصِّفَاتِ** قَالُوا: يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جِسْماً وَاللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ.

**قَالَ هَؤُلَاءِ (يعني: المشبهة)**: بَلْ هُوَ جِسْمٌ وَالْجِسْمُ هُوَ الْقَائِمُ بِنَفْسِهِ أَوْ الْمَوْجُودُ

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٩).

أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَالَاتِ وَطَعَنُوا فِي أَدِلَّةِ نفاة الْجِسْمِ بِكَلَامٍ طَوِيلٍ لَا يَتَّسِعُ لَهُ الْجَوَابُ هُنَا. ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: هُوَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ وَمِنْهُمْ مَنْ وَصَفَهُ بِخَصَائِصِ الْمَخْلُوقَاتِ وَحُكِيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ مَقَالَاتٌ شَنِيعَةٌ.

**وَجَاءَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنِ كُلَّابٍ فَقَالَ هُوَ وَأَتْبَاعُهُ**: هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالصِّفَاتِ وَلَكِنْ لَيْسَتِ الصِّفَاتُ أَعْرَاضاً؛ إِذْ هِيَ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ لَا تَعْرِضُ وَلَا تَزُولُ وَلَكِنْ لَا يُوصَفُ بِالْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِهِ كَالْحَرَكَاتِ؛ لِأَنَّهَا تَعْرِضُ وَتَزُولُ.

فَقَالَ ابْنُ كَرَّامٍ وَأَتْبَاعُهُ: لَكِنَّهُ مَوْصُوفٌ بِالصِّفَاتِ وَإِنْ قِيلَ إِنَّهَا أَعْرَاضٌ وَمَوْصُوفٌ بِالْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَانَتْ حَادِثَةً. وَلَمَّا قِيلَ لَهُمْ: هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جِسْماً قَالُوا: نَعَمْ هُوَ جِسْمٌ كَالْأَجْسَامِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مُمْتَنِعاً دَائِماً، وَإِنَّمَا الْمُمْتَنِعُ أَنْ يُشَابِهَ الْمَخْلُوقَاتِ فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: أَطْلَقَ لَفْظَ الْجِسْمِ لَا مَعْنَاهُ. وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ النُّظَّارِ بُحُوثٌ طَوِيلَةٌ مُسْتَوْفَاةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

وَأَمَّا «**السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ**» فَلَمْ يَدْخُلُوا مَعَ طَائِفَةٍ مِنَ الطَّوَائِفِ فِيمَا ابْتَدَعُوهُ مِنْ نَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ بَلْ اعْتَصَمُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَرَأَوْا ذَلِكَ هُوَ الْمُوَافِقُ لِصَرِيحِ الْعَقْلِ فَجَعَلُوا كُلَّ لَفْظٍ جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ حَقّاً يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ حَقِيقَةُ مَعْنَاهُ، وَكُلُّ لَفْظٍ أَحْدَثَهُ النَّاسُ فَأَثْبَتَهُ قَوْمٌ وَنَفَاهُ آخَرُونَ فَلَيْسَ عَلَيْنَا أَنْ نُطْلِقَ إِثْبَاتَهُ وَلَا نَفْيَهُ حَتَّى نَفْهَمَ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ»[(١)].

### ❁ المسألة الثانية: موقف أهل السُّنَّة من الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع:

قول أهل السُّنَّة في تلك الألفاظ التي ليس لها أصل في الشرع أنه لا يجوز تعليق المدح والذم والإثبات والنفي على معناها، إلا أن يبين أنه يوافق الشرع، والألفاظ التي تعارض بها النصوص هي من هذا الضرب، كلفظ (الجسم) و(الحيِّز) و(الجهة) و(الجوهر) و(العرض)[(٢)]. فإن هذه الألفاظ يُدخِلون في مسماها الذي ينفونه أموراً مما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، فيدخلون فيها نفي علمه وقدرته وكلامه، ويقولون: إن القرآن مخلوق، ولم يتكلم الله به، وينفون رؤيته لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيِّزٍ في جهةٍ وهو جسم، ثم يقولون: والله مُنَزَّهٌ عن ذلك فلا تجوز رؤيته. وكذلك يقولون: إن المتكلم لا يكون إلا جسماً متحيِّزاً، والله ليس

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥ ـ ٣٦).
(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٤١).

بجسم متحيز فلا يكون متكلماً، ويقولون: لو كان فوق العرش لكان جسماً متحيِّزاً، والله ليس بجسمٍ متحيّزٍ، فلا يكون متكلماً فوق العرش وأمثال ذلك[(١)].

والموقف من هذا النوع: «إذا كانت هذه الألفاظ مجملة ـ كما ذُكر ـ فالمخاطب لهم إما:

١ ـ أن يفصِّل لهم ويقول: ما تريدون بهذه الألفاظ؟ فإن فسروها بالمعنى الذي يوافق القرآن قُبلت. وإن فسروها بخلاف ذلك رُدَّت.

٢ ـ وأما أن يمتنع عن موافقتهم في التكلم بهذه الألفاظ نفياً وإثباتاً. ولكن يلاحظ أن الإنسان إذا امتنع عن التكلم بها معهم فقد ينسبونه إلى الجهل والانقطاع.

وأن الإنسان إذا تكلم بها معهم نسبوه إلى أنه أطلق تلك الألفاظ التي تحتمل حقّاً وباطلاً، وأوهموا الجهال باصطلاحهم أن إطلاق تلك الألفاظ يتناول المعاني الباطلة التي يُنزِّه الله عنها»[(٢)].

ولعل الراجح في المسألة أن الأمر يختلف باختلاف المَصْلَحَةِ:

١ ـ فإن كان الخصم في مقام دعوة الناس إلى قوله وإلزام الناس بها أمكن أن يقال له: لا يجب على أحدٍ أن يجيب داعياً إلا إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ، فما لم يثبت أن الرسول دعا الخلق إليه لم يكن على الناس إجابة من دعا إليه، ولا له دعوة الناس إلى ذلك، ولو قدر أن ذلك المعنى حق.

وهذه الطريق تكون أصلح إذا لَبَّسَ مُلَبِّسٌ منهم على ولاة الأمور، وأدخلوه في بدعتهم، كما فعلت الجهمية بمن لبسوا عليه من الخلفاء حتى أدخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك، فكان من أحسن مناظرتهم أن يقال: إئتونا بكتابٍ أو سُنَّةٍ حتى نجيبكم إلى ذلك وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدل عليه الكتاب والسُّنَّة.

وهذا لأن الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتابٌ منزلٌ من السماء، وإذا ردوا إلى عقولهم فلكل واحدٍ منهم عقل، وهؤلاء المختلفون يدعي أحدهم أن العقل أدَّاه إلى علم ضروريٍّ ينازعه فيه الآخر، فلهذا لا يجوز أن يجعل الحاكم بين الأمة في موارد النزاع إلا الكتاب والسُّنَّة.

وبهذا ناظر الإمام أحمد الجهمية لما دعوه إلى المحنة، وصار يطالبهم بدلالة الكتاب والسُّنَّة على قولهم.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٨).
(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٩).

فلما ذكروا حججهم كقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام ١٠٢]، وقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وقول النبي ﷺ: «**تجيء البقرة وآل عمران**»، وأمثال ذلك من الأحاديث.

أجابهم عن هذه الحجج بما بيَّن به أنها لا تدل على مطلوبهم.

ولما قالوا: ما تقول في القرآن أهو الله أو غير الله؟ عارضهم بالعلم فقال: ما تقولون في العلم أهو الله أو غير الله؟ ولما ناظره أبو عيسى محمد بن عيسى برغوث ـ وكان من أحذقهم بالكلام ـ ألزمه التجسيم، وأنه إذا أثبت لله كلاماً غير مخلوق لزم أن يكون جسماً.

فأجابه الإمام أحمد: بأن هذا اللفظ لا يُدرى مقصود المتكلم به، وليس له أصلٌ في الكتاب والسُّنَّة والإجماع، فليس لأحدٍ أن يلزم الناس أن ينطقوا به ولا بمدلوله.

وأخبره أني أقول: هو أحدٌ، صمدٌ، لم يلد ولم يلد، ولم يكن له كفواً أحد، فبيَّن أني لا أقول هو جسمٌ ولا ليس بجسم؛ لأن كِلَا الأمرين بدعة محدثة في الإسلام، فليست هذه من الحجج الشرعية التي يجب على الناس إجابة من دعا إلى موجبها، فإن الناس إنما عليهم إجابة الرسول فيما دعاهم إليه وإجابة من دعاهم إليه رسول الله ﷺ، لا إجابة من دعاهم إلى قول مبتدع، ومقصود المتكلم بها مجمل لا يُعرف إلا بعد الاستفصال والاستفسار، فلا هي معروفة في الشرع، ولا معروفة بالعقل إن لم يستفسر المتكلم بها.

فهذه المناظرة ونحوها هي التي تصلح إذا كان المناظر داعياً.

٢ ـ وأما إذا كان المناظر معارضاً للشرع بما يذكره، أو ممن لا يمكن أن يرد إلى الشريعة.

مثل من لا يلتزم الإسلام ويدعو الناس إلى ما يزعمه من العقليات أو ممن يدَّعي أن الشرع خاطب الجمهور، وأن المعقول الصريح يدل على باطن يخالف الشرع، ونحو ذلك.

أو كان الرجل ممن عُرِضَت له شبهة من كلام هؤلاء.

فهؤلاء لا بد في مخاطبتهم من الكلام على المعاني التي يدعونها إما:

١ ـ بألفاظهم.

٢ ـ وإما بألفاظٍ يوافقون على أنها تقوم مقام ألفاظهم.

وحينئذٍ يقال لهم الكلام إما:

أ ـ أن يكون في الألفاظ.

ب ـ وإما أن يكون في المعاني.

جـ ـ وإما أن يكون فيهما.

فإن كان الكلام في المعاني المجردة من غير تقييدٍ بلفظ، كما تسلكه المتفلسفة ونحوهم ممن لا يتقيد في أسماء الله وصفاته بالشرائع بل يسميه علة وعاشقاً ومعشوقاً ونحو ذلك.

فهؤلاء إن أمكن نقل معانيهم إلى العبارة الشرعية كان حسناً.

وإن لم يمكن مخاطبتهم إلا بلغتهم، فبيان ضلالهم ودفع صيالهم عن الإسلام بلغتهم أولى من الإمساك عن ذلك لأجل مجرد اللفظ. كما لو جاء جيش كفار ولا يمكن دفع شرهم عن المسلمين إلا بلبس ثيابهم، فدفعهم بلبس ثيابهم خير من ترك الكفار يجولون في خلال الديار خوفاً من التشبه بهم في الثياب.

وأما إذا كان الكلام مع من قد يتقيد بالشريعة.

فإنه يقال له: إطلاق هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً بدعة، وفي كلٍّ منها تلبيسٌ وإيهام، فلا بد من الاستفسار والاستفصال؛ أو الامتناع عن إطلاق كِلَا الأمرين في النفي والإثبات.

وقد ظن طائفة من الناس أن ذم السلف والأئمة للكلام إنما لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المحدثة كلفظ (الجوهر) و(الجسم) و(العرض)، وقالوا: إن مثل هذا لا يقتضي الذم، كما لو أحدث الناس آنية يحتاجون إليها، أو سلاحاً يحتاجون إليه لمقاتلة العدو، وقد ذكر هذا صاحب الإحياء وغيره.

وليس الأمر كذلك: بل ذمهم للكلام لفساد معناه أعظم من ذمهم لحدوث الألفاظ، فذمُّوه لاشتماله على معانٍ باطلةٍ مخالفة للكتاب والسُّنَّة، ومخالفته للعقل الصريح، ولكن علامة بطلانها مخالفتها للكتاب والسُّنَّة، وكل ما خالف الكتاب والسُّنَّة فهو باطلٌ قطعاً. ثم من الناس من يعلم بطلانه بعقله، ومنهم من لا يعلم ذلك.

وأيضاً: فإن المناظرة بالألفاظ المحدثة المجملة المبتدعة المحتملة للحق والباطل إذا أثبتها أحد المتناظرين ونفاها الآخر كان كلاهما مخطئاً، وأكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه إلا الله.

فإذا رد الناس ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسُّنَّة فالمعاني الصحيحة ثابتة فيهما، والمحقُّ يمكنه بيان ما يقوله من الحق بالكتاب والسُّنَّة[١].

## ❊ المسألة الثالثة: أن القول في الصفات كالقول في الذات:

فمن جملة القواعد التي قررها علماء أهل السُّنَّة والجماعة وأشهرها قاعدة: «القول في الصفات كالقول في الذات»، وهذه القاعدة هي أحد أدلة علماء أهل السُّنَّة في تقرير ثبوت الصفات والرد على من أنكرها، وهي قاعدةٌ قد اتفق عليها أهل السُّنَّة والجماعة قاطبةً، ولأهميتها جعلها شيخ الإسلام ابن تيمية الأصلَ الثاني من الأصلين اللذين بنى عليهما كتابه «التدمرية» حيث يقول فيه: «وهذا يتبين بالأصل الثاني ـ وهو أن يقال: القول في الصفات كالقول في الذات»[٢].

فابن تيمية بنى رده على المعطلة على أصلين ومثلين على اعتبار أن التعطيل عند طوائف أهل الكلام ينقسم إلى قسمين هما:

**أولاً**: تعطيل جميع صفات الله ﷻ وهو تعطيل الجهمية والمعتزلة؛ وهؤلاء يُردُّ عليهم بأن هذا النوع من التعطيل أصحابه يُقِرّون بوجود الذات فيقال لهم: إن القول في الصفات كالقول في الذات، فالأصل في هذا الباب: أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ويحتذي في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف.

فإن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته ولا صفاته ولا أفعاله؛ فإذا كان لله ذات حقيقية لا تماثل الذوات بلا خلاف، فكذلك الصفات الثابتة له في الكتاب والسُّنَّة، هي صفات حقيقية لا تماثل سائر الصفات؛ فالقول في الذات والصفات من بابٍ واحدٍ يطَّرد في الجميع[٣].

**ثانياً**: تعطيل بعض الصفات وإثبات بعضها وهذا قول الكلابية والأشاعرة والماتريدية وغيرهم؛ وهذا يرد عليه بقاعدة «القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر»، وسيأتي الحديث عن هذا في القاعدة الآتية بإذن الله تعالى.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٨ ـ ٢٣٣).

(٢) **التدمرية**: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ص٤٣.

(٣) ينظر: أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة لنخبة من العلماء ص٩١، نشر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ـ المملكة العربية السعودية.

**ومن أدلة هذه القاعدة:**

قد دلَّ على هذه القاعدة الكتابُ العزيز، كما أجمع عليها علماء الأمة، وفيما يلي بيان ذلك:

**أولاً: الدليل من الكتاب العزيز:**

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾﴾.

**وجه الدلالة:**

(فالله تعالى وصف نفسه بأن له المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمور الوجودية والمعاني الثبوتية، التي كلَّما كانت أكثر في الموصوف وأكمل كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صفات الرب ﷻ أكثر وأكمل، كان له المثل الأعلى، وكان أحق به من كل ما سواه؛ بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان؛ لأنهما إن تكافآ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافآ؛ فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير، وهذا برهانٌ قاطعٌ على استحالة التمثيل والتشبيه، فتأمله فإنه في غاية الظهور والقوة)[١].

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

يقول ابن قتيبة: «أي: ليس كهو شيء، والعرب تقيم المثل مقام النفس، فتقول: مثلي لا يقال له هذا؛ أي: أنا لا يقال لي هذا»[٢]. ويقول الزجاج: «هذه الكاف مؤكدة، والمعنى: ليس مثله شيء، ولا يجوز أن يقال: المعنى مثل مثله شيء؛ لأن من قال هذا فقد أثبت المثل لله، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً»[٣].

**ووجه الدلالة:**

في الآية الكريمة نفيٌ صريحٌ للمماثلة والمشابهة بين الله تعالى وبين مخلوقاته، فهو تعالى لا يماثله ولا يشبهه شيء من خلقه، لا في ذاته ولا في صفاته.

قال الإمام أحمد: «إنما التشبيه أن يقول: يدٌ كيد أو وجهٌ كوجه. فأما إثبات يد ليست كالأيدي، ووجه ليس كالوجوه، فهو كإثبات ذات ليست كالذوات، وحياة ليست كغيرها من الحياة، وسمع وبصر ليس كالأسماع والأبصار»[٤].

---

(١) الصواعق المنزلة (٣/ ١٠٣٢)، وشرح الطحاوية ص١٤٤.

(٢) غريب القرآن، لابن قتيبة ص٣٩١. (٣) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٤/ ٣٩٥).

(٤) ينظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، لابن القيم (١/ ٢٣٠).

وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإذا كان له [تعالى] ذات حقيقة لا تماثل الذوات؛ فالذات متصفة بصفاتٍ حقيقةً لا تماثل صفات سائر الذوات»[(١)].

يقول الشيخ عبد الرحمٰن السعدي: «أي: ليس يشبهه تعالى ولا يماثله شيء من مخلوقاته، لا في ذاته، ولا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ لأن أسماءه كلها حسنى، وصفاته صفة كمال وعظمة، وأفعاله تعالى أوجد بها المخلوقات العظيمة من غير مشارك، فليس كمثله شيء؛ لانفراده وتوحده بالكمال من كل وجه»[(٢)].

**ثانياً: الإجماع:**

يقول ابن أبي يعلى: وقد أجمع أهل القبلة: أن إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وكيفية، وأنها صفات لا تشبه صفات البرية، ولا تدرك حقيقة علمها بالفكر والروية[(٣)].

وقد ذكر بعض علماء الأشاعرة هذه القاعدةَ في كتبهم، على جهة الإقرار بصحة الاستدلال بها في باب صفات الباري سبحانه، ومن أقوالهم:

**قال الغزالي (ت٥٠٥هـ)** في كتابه «الاقتصاد في الاعتقاد»: «ينبغي أن يعتقد أن كلامه سبحانه صفة قديمة ليس كمثلها شيء، كما أن ذاته ذات قديمة ليس كمثلها شيء»[(٤)].

**وقال أبو الحسن الآمدي (ت٦٣١هـ)** في كتابه «غاية المرام»: «نعم؛ لو قيل: إن كلامه [سبحانه] بحروفٍ وأصوات، لا كحروفنا وأصواتنا، كما أن ذاته وصفاته ليست كذاتنا وصفاتنا، كما قال بعض السلف؛ فالحق أن ذلك غير مستبعد عقلاً...»[(٥)].



(١) **التدمرية**: تحقيق الإثبات، للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ص٤٣.
(٢) تيسير الكريم الرحمٰن، للشيخ السعدي ص٧٥٤.
(٣) ينظر: طبقات الحنابلة (٢/٢٠٨).
(٤) الاقتصاد في الاعتقاد ص٧١، ٧٢.
(٥) غاية المرام في علم الكلام ص١١٢.

«قال: فإن قال: تقولون: إنه في كل مكان؟

قيل له: معاذ الله؛ بل هو مستوٍ على العرش، كما أخبر في كتابه فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦﴾ [الملك: ١٦].

قال: ولو كان في كل مكان، لكان في بطن الإنسان وفمه، والحشوش، والمواضع التي يرغب عن ذكرها، ولوجب أن يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ولصحَّ أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى خلفنا وإلى يميننا وإلى شِمالنا، وهذا قد أجمع المسلمون على خلافه وتخطئة قائله[(١)]».

## الشرح

سبق الحديث في مواطن متعددة عن مسألة صفة الاستواء وما يتعلق بها بما يغني عن إعادة شرحها.



(١) انظر: كتاب الإبانة الباب السادس ص١٢٠.

«وقال ـ أيضاً ـ في هذا الكتاب: صفات ذاته التي لم يَزل ولا يزال موصوفاً بها، وهي (الحياة، والعلم والقدرة، والسمع والبصر، والكلام، والإرادة والبقاء، والوجه، والعينان، واليدان، والغضب، والرضا) وقال في كتاب «التمهيد» كلاماً أكثر من هذا».

## الشرح

كُتُب المتقدمين من الأشاعرة نصَّت على إثبات هذه الصفات التي تُسمى الصفات الذاتية أو الصفات الخبرية، ويقولون بإثباتها كإثبات صفة العلو وإثبات صفة الوجه، وإثبات صفة اليدين، ونحوها من الصفات اللازمة لله ﷻ.

فهنا لما ذكر كلام الباقلاني أشار إلى صفة الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينين واليدين والغضب والرضا، وهذه كلها صفات ذاتية، فهم يتفقون مع أهل السُّنَّة على إثباتها، وإن كان بعضهم إنما يُؤوِّل في الصفات الاختيارية أو الصفات الفعلية؛ فالشاهد هنا أنهم أثبتوا هذه الصفات بينما كثيرٌ من متأخري الأشاعرة لا يُثبتون بعضها كالوجه والعينين واليدين والغضب والرضا.

وكتاب التمهيد اسمه «تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل»، للباقلاني، وهو من أشهر كتبه.



﴿١٣٧﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكلامه كلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن يَطلبه، وإن كنَّا مُستغنين بالكتاب والسُّنَّة وآثار السلف عن كل كلام.

وملاك الأمر: أن يهب الله للعبد حكمةً وإيماناً بحيث يكون له عقلٌ ودين، حتى يفهم ويدين، ثم نور الكتاب والسُّنَّة يُغنيه عن كل شيء؛ ولكن كثير من الناس قد صار منتسباً إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسناً للظن بهم دون غيرهم، ومتوهماً أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، فلو أُتي بكل آية ما تبعها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم.

ثم هم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير مُتَّبعين لهم، فلو أنهم أخذوا بالهدى، الذي يجدونه في كلام أسلافهم لرُجي لهم مع الصدق في طلب الحق أن يزدادوا هدى، ومَن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق، ففيه شَبَه من اليهود الذين قال الله فيهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾﴾ [البقرة: ٩١].

فإن اليهود قالوا: لا نؤمن إلا بما أنزل الله علينا. قال الله لهم: فلم قتلتم الأنبياء من قبل إن كنتم مؤمنين بما أنزل عليكم، يقول سبحانه: لا ما جاءتكم به أنبياؤكم تتبعون، ولا لما جاءتكم به سائر الأنبياء تتبعون. ولكن إنما تتبعون أهواءكم، فهذا حال مَن لم يتبع الحق، لا من طائفته ولا من غيرهم، مع كونه يتعصب لطائفته بلا برهان من الله ولا بيان».

## الشرح

فذلك يقال لمتأخري الأشاعرة: إنكم فضلاً عن كونكم خالفتم كلام السلف من الصحابة والتابعين ومَن سار على نهجهم، أيضاً فأنتم مخالفون لكلام أئمتكم؛ كأبي الحسن الأشعري، والبيهقي، وأبي الطيب الباقلاني ونحو هؤلاء الذين دَوَّنوا في كتبهم إثبات تلك الصفات.

فهم يثبتون هذه الصفات ويقرِّرونها.

كما ذكر شيخ الإسلام هنا أنه وإن كان لا حاجة لذكر أقوال هؤلاء؛ لأن الحُجَّة إنما هي في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، ولكن لما كانت نفوس البعض تُعَظِّم طوائف بعينها وأشخاصاً بأعيانهم، فإن في هذا الكلام إفحاماً لهم وإسكاتاً لهم؛ لعلهم يعودون إلى الحق في هذه الأمور، وإن كان بحمد الله في الكتاب والسُّنَّة الغُنية والكفاية، ولكن نظراً لتعظيم هؤلاء في النفوس فإنه لعل ذلك يكون أدعى إلى قبول الحق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك أن يبتدع بدعةً برأي رجالٍ وتأويلاتهم، ثم يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لها، ويُحرِّف ألفاظه، ويتأوَّل على وفق ما أصَّلوه.

وهؤلاء تجدهم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول، ولا يتلقون الهدى منه، ولكن ما وافقهم منه قبلوه، وجعلوه حُجةً لا عُمدة، وما خالفهم تأوَّلوه؛ كالذين يُحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه أو فوضوه؛ كالذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني»[(١)].

وقال أيضاً: «وأمّا أهل البدع: فهم أهل أهواءٍ وشبهات، يتّبعون أهواءهم فيما يُحبّونه ويُبغضونه، ويحكمون بالظنّ والشبه؛ فهم يتّبعون الظنّ وما تهوى الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى. فكلّ فريقٍ منهم قد أصّل لنفسه أصلَ دينٍ صنعه؛ إمّا برأيه وقياسه الذي يُسمّيه عقليّات؛ وإمّا بذوقه وهواه الذي يُسمّيه ذوقيّات؛ وإمّا بما يتأوّله من القرآن، ويُحرّف فيه الكلم عن مواضعه، ويقول: إنّه إنّما يتّبع القرآن كالخوارج؛ وإمّا بما يدّعيه في الحديث والسُّنَّة ويكون كذباً وضعيفاً كما يدّعيه الروافض؛ من النصّ والآيات. وكثيرٌ ممّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتجّ من القرآن بما يتأوّله على غير تأويله، ويجعل ذلك حُجّة لا عُمدة، وعُمدتهُ في الباطن على رأيه؛ كالجهميّة والمعتزلة في الصفات والأفعال، بخلاف مسائل الوعد والوعيد؛ فإنّهم قد يقصدون متابعة النصّ»[(٢)].

وقال الشوكاني: «ليس لأحدٍ من العلماء المختلفين، أو من التابعين لهم

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩) و(١٦/ ٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٧) و(٣/ ٧٧)، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٦)، و(٦٣٣).

(٢) النبوات، لابن تيمية (١/ ٤٢٢).

والمقتدين بهم أن يقول: الحق ما قاله فلان دون فلان، أو فلان أولى بالحق من فلان؛ بل الواجب عليه ـ إن كان ممن له فهم وعلم وتمييز ـ أن يرد ما اختلفوا فيه إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، فمن كان دليل الكتاب والسُّنَّة معه فهو على الحق وهو الأولى بالحق. ومن كان دليل الكتاب والسُّنَّة عليه لا له كان هو المخطئ؛ بل هو معذور؛ بل مأجور، كما ثبت في الحديث الصحيح أنه: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجر**» فناهيك بخطأ يؤجر عليه فاعله، ولكن هذا إنما هو للمجتهد نفسه، إذا أخطأ، ولكن لا يجوز لغيره أن يتبعه في خطئه، ولا يُعذر كعذره، ولا يُؤجر كأجره؛ بل واجب على من عداه من المكلفين أن يترك الاقتداء به في الخطأ ويرجع إلى الحق الذي دل عليه الكتاب والسُّنَّة.

وإذا وقع الرد لما اختلف فيه أهل العلم إلى الكتاب والسُّنَّة كان من معه دليل الكتاب والسُّنَّة هو الذي أصاب الحق ووافقه، وإن كان واحداً، والذي لم يكن معه دليل الكتاب والسُّنَّة هو الذي لم يصب الحق؛ بل أخطأه، وإن كان عدداً كثيراً، فليس لعالم ولا لمتعلم ولا لمن يفهم ـ وإن كان مقصراً ـ أن يقول: إن الحق بيد من يُقتدى به من العلماء، إن كان دليل الكتاب والسُّنَّة بيد غيره. فإن ذلك جهلٌ عظيم، وتعصبٌ ذميم، وخُروجٌ من دائرة الإنصاف بالمرة؛ لأن الحق لا يعرف بالرجال؛ بل الرجال يعرفون بالحق. وليس أحد من العلماء المجتهدين والأئمة المحققين بمعصوم، ومن لم يكن معصوماً فإنه يجوز عليه الخطأ كما يجوز عليه الصواب، فيصيب تارةً ويخطئ أخرى. ولا يتبين صوابه من خطئه إلا بالرجوع إلى دليل الكتاب والسُّنَّة، فإن وافقهما فهو مصيب، وإن خالفهما فهو مخطئ ولا خلاف في هذه الجملة بين جميع المسلمين أولهم وآخرهم، سابقهم ولاحقهم، كبيرهم وصغيرهم، وهذا يعرفه كل من له أدنى حظ من العلم، وأحقر نصيب من العرفان، ومن لم يفهم هذا ويعترف به فليتهم نفسه»[1].



(١) شرح الصدور بتحريم رفع القبور ص٥.

﴿١٣٨﴾ **قال المصنف** رَحِمَهُ اللَّهُ: **«وكذلك قال أبو المعالي الجويني في كتاب «الرسالة النظامية»»**.

## الشرح

يعد إمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ) أول من استخدم الأقيسة المنطقية في تأييد العقيدة الأشعرية، وقد خالف الباقلاني في كثير من القواعد التي وضعها. وإن كان الجويني قد استفاد أكثر مادته الكلامية من كلام الباقلاني، لكنه مزج أشعريته بشيءٍ من الاعتزال استمدَّه من كلام أبي هاشم الجبائي المعتزلي على مختارات له، وبذلك خرج عن طريقة القاضي وذويه في مواضع إلى طريقة المعتزلة.

وأما كلام أبي الحسن الأشعري فلم يكن يستمد منه، وإنما ينقل كلامه مما يحكيه عنه الناس[(١)]، وعلى طريقة الجويني اعتمد المتأخرون من الأشاعرة؛ كالغزالي (ت٥٠٥هـ)، وابن الخطيب الرازي (ت٦٠٦هـ)، وخلطوا مع المادة الاعتزالية التي أدخلها الجويني مادة فلسفية، وبذلك ازدادت الأشعرية بُعداً وانحرافاً.

فالغزالي مادته الكلامية من كلام شيخه الجويني في «الإرشاد» و«الشامل» ونحوهما مضموماً إلى ما تلقاه من القاضي أبي بكر الباقلاني. ومادته الفلسفية من كلام ابن سينا، ولهذا يقال: أبو حامد أمرضه «الشفا»، ومن كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا ورسائل أبي حيان التوحيدي ونحو ذلك.

وأما الرازي فمادته الكلامية من كلام أبي المعالي والشهرستاني؛ فإن الشهرستاني أخذه عن الأنصاري النيسابوري عن أبي المعالي، وله مادة اعتزالية قوية من كلام أبي الحسين البصري (ت٤٣٦هـ)، وفي الفلسفة مادته من كلام ابن سينا والشهرستاني ونحوهما[(٢)].

وهنا نقل شيخ الإسلام ابن تيمية عن أبي المعالي الجويني، وهو من مُتأخِّري الأشاعرة، ما ورد عنه في «الرسالة النظامية» حيث عاد إلى التفويض؛ فـ «الرسالة

---

(١) بغية المرتاد ص٤٤٨، ٤٥١، بتصرف.

(٢) بغية المرتاد ص٤٤٨، بتصرف.

النظامية» في حقيقتها إنما تدعو إلى القول بالتفويض، ولكن في عمومها يَكفي أنه رجع عن التأويل، وإن كان التفويض ليس من منهج السلف كما زعم، لكن الشاهد من ذلك أنه أبطل التأويل، وفي هذا رجوعٌ إلى نوعٍ من الحق.

**قال ابن تيمية**: «وإذا كانت الطائفة عن الله وعن رسوله أبعد، كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يُميِّز بين القرآن وغيره؛ بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلّم صحة الحديث. وربما قال لقوله ﷺ: كذا، وتكون آية من كتاب الله. وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر»[(١)].

**وقال شيخ الإسلام ابن تيمية**: «وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول: إما عجزاً وإما تفريطاً، فإنه يحتاج إلى مقدمتين:

أن الرسول قال كذا، وأنه أراد به كذا.

**أما المقدمة الأولى**: فعامتهم لا يرتابون في أنه جاء بالقرآن وإن كان من غلاة أهل البدع مَن يرتاب في بعضه لكن الأحاديث عامة أهل البدع جُهَّال بها، وهم يظنون أن هذه رواها آحاد يجوِّزون عليهم الكذب والخطأ، ولا يعرفون من كثرة طرقها وصفات رجالها، والأسباب الموجبة للتصديق بها ما يعلمه أهل العلم بالحديث؛ فإن هؤلاء يقطعون قطعاً يقيناً بعامة المتون الصحيحة التي في الصحيحين كما قد بسطناه في غير هذا الموضع.

**وأما المقدمة الثانية**: فإنهم لا يعرفون معاني القرآن والحديث، ومنهم من يقول: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين بمراد المتكلم، وقد بسطنا الكلام على فساد ذلك في غير هذا الموضع»[(٢)].



(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٩) و(١٦/ ٤٣٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٧) و(٣/ ٧٧)، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٥٦، و٦٣٣).

«اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر؛ فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب، وما يصح من السنن وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب.

فقال: والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً: اتِّباع سلف الأمة، والدليل السمعي القاطع في ذلك: أن إجماع الأمة حُجَّة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة.

وقد درج صَحبُ رسول الله ﷺ على ترك التعرُّض لمعانيها، ودَرْك ما فيها وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الظواهر مسوغاً أو محتوماً: لأوشَكَ أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة.

وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المُتَّبع، فحقٌّ على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الله عن صفات المُحدَثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويَكِلْ معناه إلى الرب؛ فليُجْرِ آية الاستواء والمجيء وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وما صحَّ من أخبار الرسول ﷺ؛ كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا».

## الشرح

زعم كثير من الأشاعرة أن القول بالتفويض هو قول السلف[١].

ويستدلون على نسبة هذا القول إلى السلف بعباراتٍ نُقلت عن السلف ظنوا أنها ترمي إلى القول بالتفويض كقول الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السُّنَّة من صفاته ﷻ».

(١) الاعتقاد، للبيهقي ص١١٧، الإتقان في علوم القرآن (٢/٦)، مناهل العرفان (٢/١٨٣ ـ ١٨٣)، تحفة المريد ص٩١ ـ ٩٢، شرح الخريدة البهية ص٧٥، الأسماء والصفات ص٥١٧.

وقول ربيعة بن عبد الرحمٰن، والإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب».

والقول بالتفويض هو مقصود هؤلاء القوم في قولهم: (إن طريقة السلف أسلم)، حيث إنهم ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقهٍ لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة ٧٨].

**الرد عليهم:**

معلومٌ أن نسبة هذا القول إلى السلف إنما هي محض كذب وافتراء، ومن نسب هذا القول إلى السلف فإنما هو جاهلٌ بطريقة السلف الذين لم يقولوا بهذا القول، ولم يرد عن واحدٍ منهم أنه فوَّض معنى الاستواء؛ بل أن الوارد عنهم جميعاً أنهم يفسرون الاستواء بالمعنى المراد وهو العلو والارتفاع على العرش ويؤمنون بأن الله مستوٍ على العرش حقيقة.

قال شيخ الإسلام: «وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف، أما في كثير من الصفات فقطعاً مثل أن الله فوق العرش فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما قصدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك»(١).

وقال في موضعٍ آخر: «وقد فسر الإمام أحمد النصوص التي نسميها متشابهات فبيَّن معانيها آيةً آيةً، وحديثاً حديثاً ولم يتوقف فيها هو والأئمة قبله، مما يدل على أن التوقف عن بيان معاني آيات الصفات وصرف الألفاظ عن ظواهرها لم يكن مذهباً لأهل السُّنَّة وهم أعرف بمذهب السلف، وإنما مذهب السلف إجراء معاني آيات الصفات على ظاهرها بإثبات الصفات له حقيقة، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمر كما جاءت دالة على المعاني لا تُحرَّف ولا يُلحد فيها»(٢).

ويقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «تنازع الناس في كثيرٍ من الأحكام ولم يتنازعوا في آيات الصفات وأخبارها في موضعٍ واحد؛ بل اتفق الصحابة والتابعون على إقرارها وإمرارها مع فَهْم معانيها وإثبات حقائقها، أعني فَهْم أصل المعنى لا فهم الكنه والكيفية»(٣).

---

(١) الفتوى الحموية ص٦٤.
(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٤).
(٣) مختصر الصواعق (١/ ١٥).

وأما بالنسبة إلى ما استدل به أصحاب هذا القول على أن القول بالتفويض هو مذهب السلف وذكرهم لقول الإمام مالك: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)، فليس المراد ههنا تفويض معنى الاستواء ولا نفي حقيقة الصفة، ولو كان المراد الإيمان بمجرد اللفظ من غير فَهْم على ما يليق بالله لما قال: (الكيف مجهول)؛ لأنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفيَّة إذا لم يفهم عن اللفظ معنى[١].

والاستواء على هذا المعنى لا يكون معلوماً بل هو مجهول بمنزلة حروف المعجم، لكن الأمر على عكس ذلك، فنفى علم الكيفية؛ لأنه أثبت الصفة وأراد بقوله الاستواء معلوم معناه في اللغة التي نزل بها القرآن فعلى هذا يكون معلوماً في القرآن.

ومعلومٌ أن ادعاء هؤلاء أن مذهب السلف إنما هو القول بالتفويض سببه اعتقاد هؤلاء أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ـ كان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى ـ فبقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوعٍ من التكلف. وهذا التردد هو الذي وقع فيه من قال بالتفويض من هؤلاء كالبيهقيِّ والرازي، فهم لم يلتزموا بهذا القول مطلقاً بل غالباً ما يخالفونه كما فعل الرازي في تأسيسه حيث جنح إلى التأويل وترك القول بالتفويض».



(١) الفتوى الحموية ص٢٥.

**﴿١٣٩﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «قلت: وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب: ذِكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل مَن ذكرنا شيئاً من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره؛ ولكن الحق يُقبل مِن كل من تكلم به.**

**وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه المشهور عنه، الذي رواه أبو داود في «سننه»: «اقبلوا الحق مِن كل مَنْ جاء به؛ وإن كان كافراً ـ أو قال فاجراً ـ واحذروا زيغة الحكيم. قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول الحق؟ قال: إن على الحق نوراً»[1]، أو قال كلاماً هذا معناه».**

## الشرح

نَبَّهُ المصنِّفُ هنا على أنَّه ما نَقَل هذه النُّقُول على أنها موافقة للحق من جميع الوجوه، ولكن قد تجد لبعضهم كلاماً حسناً في باب الصفات، لكنه مخالفٌ لقول أهل السُّنَّة في بعض المسائل الأخرى في باب الأسماء والصفات، أو في باب الإيمان مثلاً أو في باب القَدَر ونحو ذلك من أبواب العقيدة.

فالمصنِّف هنا ينقل من كلام هؤلاء ما كان فيه موافقة للحق، ولا يعني ذلك أن كل مَن نقل عنه أنه موافق للحق في كل مسائل الاعتقاد.

فعلى الإنسان أن يَتنبَّه لهذا، فهذا هو منهج شيخ الإسلام في إيراده لهذه النقول من أنه ينقل من كلام هؤلاء ما يوافق فيه الحق في هذه المسألة، ولا يعني ذلك أنَّ كل مَن نَقَل عنه نقلاً أنه موافق للحق في جميع المسائل.

فينبغي أن ينتبَّه طالب العلم إلى أن مقصود شيخ الإسلام مِن إيراده لكلام الجويني هنا ليس تقرير التفويض، وكما نعلم أن شيخ الإسلام ابن تيمية يردُّ على منهج

(١) انظر: سنن أبي داود برقم (٤٦١١)، والدارمي (٢٠٥)، وقال محقق سنن الدارمي الشيخ حسين سليم أسد: إسناده صحيح، وقال الشيخ الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود عقب (٤٦١١): صحيح الإسناد موقوف.

المفوضة، ويبيِّن بطلانه في كثيرٍ من المواضع منها هذا الكتاب، لكن مراده هنا أن هؤلاء قد أقرَّ أكابرهم بأن التأويل منهجٌ فاسد، وهو بعيدٌ عن الحق.

فمن أَوَّل الاستواء أو مَن أَوَّل اليد وغير ذلك من التأويلات، ليس له في ذلك مُسَوِّغٌ ولا مستند من كلام سلف الأمة، ولا يُعلم عن سلف الأمة أنهم أَوَّلوا شيئاً من هذه الصفات، فهذا تأكيدٌ لبطلان هذا المنهج وفساده.

ومعلومٌ أن رجوع الجويني والشهرستاني والرازي والغزالي وكل هؤلاء تقدم الحديث عن توبتهم، لا يعني بالضرورة أنهم عرفوا منهج السلف على وجه التفصيل، بالدرجة التي كانوا عليها في معرفة أقوال المتكلمين ومناهجهم.

وبالتالي ليس كلام الجويني بحجة على السلف فلأقوال السلف دواوينها ومصادرها التي تؤخذ منها أقوالهم وتستبين منها مناهجهم.

ومن القواعد التي تقرَّر في منهج أهل السُّنَّة والجماعة: أن الحق يُقبل من أيِّ كائنٍ كان، فإن الإنسان إذا جاء بالحق فليس العبرة بأنه جاء من فلان، ولكن العبرة أن هذا هو الحق، وقد يكون الإنسان على عِلمٍ وعلى هدًى ولكنه قد يخرج عن الحق.

فإذاً، كما يقول العلماء في ذلك: الحق لا يقوم بالرجال، ولكن الرجال يقومون بالحق؛ فالحقُّ أحقُّ أن يُتَّبع، فكون الإنسان جاء بالحق وقال بالحق وحتى لو كان كافراً أو فاجراً فيبقى الحقُّ حقّاً، والباطل يبقى باطلاً حتى وإن جاء من عالم.

فإذاً، كما يقول شيخ الإسلام في تقرير هذه القاعدة: أنه لا يُنتصر لشخصٍ بعينه انتصاراً مطلقاً إلا شخص النبي ﷺ؛ لأنه هو المعصوم في التبليغ، فبالتالي يُقبل قوله ويُنتصر له انتصاراً مطلقاً، ولا يُنتصر لطائفةٍ معينةٍ انتصاراً مطلقاً إلا لطائفةٍ واحدةٍ وهم الصحابة؛ لأن الحقَّ لا يخرج عن جملتهم.

فبالتالي ليس في منهج أهل السُّنَّة تقديس الأشخاص أو الأعيان؛ بل كما يقول الإمام مالك كما جاء عنه: «كلٌّ يؤخذ من قوله ويُرَدُّ عليه إلا صاحب هذا القبر»[(١)]، فإذاً تبقى أقوال الرجال قابلة للحق وقابلة للخطأ.

**وقال ابن قيم الجوزية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله تعالى يحب الإنصاف بل هو أفضل حِلْيَة تحلّى بها الرجل خصوصاً من نصب نفسه حكماً بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله

---

(١) انظر: كتاب الرد على الأخنائي قاضي المالكية ص١٩٧.

تعالى لرسوله ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾، فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف وألّا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه؛ بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل بنزوله يدين بدين العدل والإنصاف ويحكم الحجة وما كان عليه رسول الله»[١].



(١) إعلام الموقعين (٤/١٤٨).

**١٤٠ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما تقرير ذلك بالدليل، وإماطة ما يُعرض من الشبه، وتحقيق الأمر على وجهٍ يخلص إلى القلب ما يبرد به من اليقين ويقف على مواقف آراء العباد في هذه المهامِهِ، فما تتسع له هذه الفتوى، وقد كتبت شيئاً من ذلك قبل هذا، وخاطبت ببعض ذلك بعض مَن يجالسنا، وربما أكتب ـ إن شاء الله ـ في ذلك ما يحصل المقصود به».**

## الشرح

مقصد المصنف في إيراده لهذه المسائل ليس إيراداً أو عَرْضاً دقيقاً أو عرضاً مفصَّلاً، فهو لم يَهدف بهذه الفتوى أن يَعرض المسألة عرضاً مُفَصَّلاً في هذا المقام، فهذا مقامه أكبر من مثل هذا، وإنما هنا يَعرض عرضاً إجماليّاً فينبغي أن يُتنبَّه لهذا.



**١٤١** قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسُّنَّة يَحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبرَّ كتاب الله وسُنَّة نبيه، وقصد اتِّباع الحق، وأعرض عن تحريف الكَلِم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته».

## الشرح

إن من فضل الله عَزَّ وَجَلَّ ونعمته على أهل السُّنَّة والجماعة أن وفَّقهم للعمل بكتابه، والأخذ بسُنَّة رسوله ﷺ، فإن الهدى والنور والحق لا يخرج عن كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وكلام رسوله ﷺ، والله عَزَّ وَجَلَّ أخبر في كتابه العزيز أن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم، وأن هذا القرآن هدىً ونور، وأن به يُخرج الإنسان من الظلمات إلى النور، لقد قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ [البقرة: ٢]، وقال ممتناً على نبيه ﷺ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى: ٥٢].

وهذه الآية جمعت بين المصدرين: الكتاب والسُّنَّة، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾، هذا في شأن كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾، هذا في شأن سُنَّة المصطفى ﷺ.

ولا شك أن الله عَزَّ وَجَلَّ من حين إهباط آدم إلى هذه الأرض بيَّن له هذه الحقيقة كما بيَّنها لنا، كما قال تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [البقرة: ٣٨، ٣٩]، إلى آخر ما جاء في هذه المسألة.

وقال في موضع آخر: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٣ ـ ١٢٦].

فهذه حقيقة ينبغي على الإنسان أن لا يغفل عنها، فهي أساسٌ أولي في الهداية،

فمن أراد الهداية والنور فإنه لا يمكن أن ينال ذلك إلا من طريقٍ واحد، وهو: اتِّباع شرع الله ﷻ الذي أنزله على رسوله ﷺ، فلا يمكن للإنسان أن يخرج من ظلمات الكفر والشرك، ومن ظلمات الجهل وغير ذلك من أنواع الظلمات إلى نور الإيمان إلى نور التوحيد إلى نور العلم إلى نور اليقين إلا من هذا الطريق.

فإن هو اعتمد على هذا الطريق هُدي إلى الحق ونال الحق بإذن الله ﷻ، وإن ذهب يبحث عن الحق من غير هذا الطريق فلن يناله أبداً، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الملك: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فينبغي على الإنسان أن يضع هذه الحقيقة نصب عينيه، وأنه متى ما أراد النجاة، ومتى ما أراد النور لنفسه والحق لنفسه، والهداية لنفسه، فإن عليه أن يطلب ذلك من كلام الله ﷻ ومن كلام رسوله ﷺ.



«ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يُناقض بعضه بعضاً ألبتة، مثل أن يقول القائل: ما في الكتاب والسُّنَّة من أن الله فوق العرش يخالفه في الظاهر قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله ﷺ: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الله قِبَل وجهه»[١]، ونحو ذلك، فإن هذا غلط.

وذلك أن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة، كما جمع الله بينهما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٤].

فأخبر أنه فوق العرش يَعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا، كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال: «والله فوق العرش، وهو يَعلم ما أنتم عليه»[٢].

وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أُطلقت، فليس في ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمينٍ وشمال، فإذا قُيِّدت بمعنى من المعاني دلَّت على المقارنة في ذلك المعنى، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو النجم معنا. ويقال: هذا المتاع معي لمُجامعته لك، وإن كان فوق رأسك، فالله مع خلقه حقيقة، وهو فوق عرشه حقيقة.

ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها: أنه مُطَّلعٌ عليكم، شهيدٌ عليكم، ومهيمنٌ عالم بكم. وهذا معنى قول السلف: «إنه معهم بعلمه»[٣]، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته.

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ حَكِّ البُزَاقِ بِاليَدِ مِنَ المَسْجِدِ، برقم (٤٠٦)، ومسلم كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْبُصَاقِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا (٥٤٧)، وأبو داود (٤٧٩)، وابن ماجه (٧٦٣)، والنسائي (٧٢٤)، والإمام أحمد في المسند (مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (٤٨٤١)، والدارمي (١٤٣٧).

(٢) انظر: المعجم الكبير، للطبراني برقم (٨٩٨٧)، قال الشيخ الألباني في مختصر العلو للعلي العظيم ص١٠٣: إسناده صحيح.

(٣) انظر: كتاب الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد بن حنبل ص١٥٤.

وكذلك في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، كان هذا ـ أيضاً ـ حقّاً على ظاهره، ودلَّت الحال على أن حكم المعية هنا ـ مع الاطلاع ـ والنصر والتأييد.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل: ١٢٨]، وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه: ٤٦]، قالوا: هنا المعية على ظاهرها، وحكمها في هذا الموطن: النَّصر والتأييد.

وقد يدخل على صبي مَن يُخيفه، فيبكي، فيُشرف عليه أبوه من فوق السقف ويقول: لا تخف، أنا معك، أو أنا حاضر ونحو ذلك، يُنبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه، ففَرْقٌ بين معنى المعية وبين مقتضاها، وربما صار مقتضاها من معناها، فيختلف باختلاف المواضع.

فلفظ المعية قد استُعمِل في الكتاب والسُّنَّة في مواضع يَقتضي في كل موضع أموراً لا يقتضيها في الموضع الآخر، فإما أن تختلف دلالتها بحسب المواضع، أو تدل على قدرٍ مشتركٍ بين جميع مواردها ـ وإن امتاز كل موضع بخاصية ـ فعلى التقديرين ليس مقتضاها أن تكون ذات الرب ﷻ مختلطة بالخلق حتى يقال: قد صرفت عن ظاهرها».

## الشرح

إذاً، هنا بعد أن بيَّن أن جماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسُّنَّة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبَّر كتاب الله ﷻ وسُنَّة نبيه ﷺ، ولمن قصد اتِّباع الحق وأعرض عن تحريف الكَلِمَ عن مواضعه، بيَّن أنه ـ أيضاً ـ لا يَظن ظانٌّ أو يعتقد معتقدٌ أن هناك تناقضاً أو تعارضاً في كتاب الله ﷻ؛ مثل أن يقول قائل: هناك تعارض بين نصوص العلو والاستواء ونصوص المعية.

والجواب على ذلك: أنَ مَن تدبَّر ورجع إلى كلام سلف الأمة في تفسير آيات المعية، فقد بيَّنوا فيها أنه لا تعارض ولا تناقض ألبتة بين النصَّين؛ بل إن الله تعالى جمع بين نصوص الاستواء ونصوص المعية كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤]، وهذا إثبات لصفة

الاستواء، ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

وهذا بيانٌ لنصوص المعية.

فكون الله ﷻ عالٍ على خلقه مستوٍ على عرشه، فهذا لا يتناقض مع أنه ﷻ يعلم ما يكون من خلقه، وأنه ﷻ معهم بعلمه ومعيّته واطّلاعه ﷻ، ومعلومٌ أن المؤوِّلة لو عادوا إلى لغة العرب لزال عنهم الإشكال الذي يتوهمونه.

فالبعض يعتقد أن المعية هنا هي معية ذاتية، والنص لا يفيد هذا، فكلمة (مع) إذا أطلقت هكذا ولم تقيَّد، فإنها تفيد معنى المصاحبة، ثم هذه المصاحبة يتحدَّد بعد ذلك نوعها بحسب السياق، فقد تكون مصاحبة بالذات، كما تقول: ذهبت مع فلان.

أما أن تقول مثلاً: أنا معك في هذه المسألة، أو معك في هذه القضية، فهنا مصاحبة لكنها مصاحبة نصرة أو تأييد أو موافقة على هذا الأمر.

فإذاً، ينبغي أن نفهم أن كلمة (مع) في لغة العرب تُفيد مطلق المصاحبة من حيث هي، ثم السياق هو الذي يحدِّد نوع المصاحبة.

ونحن إذا نظرنا إلى كتاب الله ﷻ نجد أن الله ﷻ قد أخبر عن نوعين هنا من المعية والمصاحبة: معية عامة كما في هذه الآية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، ومعية خاصة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا﴾، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾، أو كما في قوله تعالى: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾.

فلو قلنا: إن (مع) تفيد مصاحبة الذات، فكيف نفرِّق بين المعيتين هنا؟

نقول: أمَّا المعية العامة، فإنها معية العلم والاطلاع، وأما المعية الخاصة، فإنها معية نصرة وتأييد؛ لأن الله خصَّها بأهل الإيمان كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا﴾، أو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾، وغير ذلك من النصوص التي جاءت في إثبات المعيَّة الخاصة.

فقول شيخ الإسلام: «وذلك أن الله معنا حقيقة»، قد يفهم بعض طلبة العلم أنه قصد بهذا معية ذاتية. لا، هي معية حقيقية؛ لأن النص أثبتها، وهي معية العلم، وبالتالي كما جاء في «تفسير الطبري» من قول الضحاك في سورة المجادلة في هذا: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا

عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾ [المجادلة: ٧]، قال الضحاك عند هذه الآية: «هو فوق العرش وعلمه معهم»[(١)].

وهكذا فسرها الإمام مالك بن أنس كذلك، كما نقل الآجري في «الشريعة»، وغيره عن الإمام مالك أنه قال: «أنه معنا بعلمه»[(٢)]، وكذا قال ابن عبد البر، وكذا قال جمعٌ من أهل العلم: «إن المعية هنا معية عِلم»، ولم يُنقل عن واحدٍ من السلف أنه فسر المعية هنا بالمعية الذاتية.

فهنا أشار إلى أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت؛ يعني: بدون قيد، فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة؛ أي: تفيد مطلق المصاحبة، ثم المصاحبة قد تختلف فتقول: هذا المتاع معي، أو سرنا والقمر معنا، ففرق بين هذا وهذا، فلو قلت سرنا والقمر معنا؛ فالقمر في مكانه، وأنتم في مكانكم، فهو يُصاحبكم لكنها مصاحبة عن بعد.

وكما لو قلت: هذا المتاع معي، وقد يكون فوق رأسك، فهذه مصاحبة وهذه مصاحبة، لكن السياق هو الذي يحدد نوع المصاحبة في الأمرين، فيجب أن نتنبه لهذا، فوجه الخلل في فَهْم البعض أنه يريد أن يُلزم هذه الآية معنى معية الذات، وهذا الفَهْم لا يوجد إلا فيَ ذهنه؛ فالخلل هنا ما جاء من النص قطعاً، وإنما مِن فهمه هو.

فعلى طالب العلم أن يتنبه لهذا؛ فالنصوص لا تتعارض ولا تختلف، ومثل هنا مثلاً أن صبيّاً دخل عليه مَن يخيفه فبكى؛ فطمأنه أبوه، فقال له من السطح مثلاً: لا تخف أنا معك، فهل يعني هذا أنه معه على الأرض؟ أبداً لا يُفهم هذا.



---

(١) تفسير الطبري عند تفسيره للآية الكريمة.

(٢) الشريعة (٣/ ١٠٧٧).

«ونظيرها من بعض الوجوه الربوبية والعبودية، فإنها وإن اشتركت في أصل الربوبية والتعبيد، فلما قال: ﴿بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢١، ١٢٢]، كانت ربوبية موسى وهارون لها اختصاصٌ زائدٌ على الربوبية العامة للخلق، فإنَّ مَن أعطاه الله من الكمال أكثر مما أعطى غيره، فقد رَبَّه وربّاه، وربوبيته وتربيته أكمل من غيره.

وكذلك قوله: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿٦﴾﴾ [الإنسان: ٦]، و﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١].

فإن العبد تارةً يعنى به المُعَبَّد فيعم الخلق كما في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣]، وتارةً يعنى به العابد فيخص، ثم يختلفون، فمن كان أعبد علماً وحالاً، كانت عبوديته أكمل، فكانت الإضافة في حقه أكمل، مع أنها حقيقة في جميع المواضع».

## الشرح

استُعملت كلمة (عبد) في الشرع على عِدَّة أقسام:

القسم الأول: عبودية الرِّقِّ، كما جاء في قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٧٥]؛ فالمراد بالعبد هنا: العَبد الرَّقيق المملوك؛ فتُطلق العبودية ويُراد بها عبودية الرِّقِّ.

القسم الثاني: العبودية العامَّة؛ حيث تُطلق العبودية ويُراد بها العبودية العامَّة؛ أي: عبودية الربوبية، كما في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣]؛ فالعبد هنا: عَبد القَهر والمُلك لله ﷻ، وكلُّنا عبيدٌ لله ﷻ.

وعند جمع كلمة (عبد) يَظهر الفرق بين عبودية الربوبية لله ﷻ، وكذلك عبودية الرق، فتقول في جمعها: عَبيد، وأمَّا في عبودية الألوهية فتقول: عِباد، ولذلك قال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

القسم الثالث: العبودية الخاصة؛ أي: عبودية التَّألُّه، كما في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ

عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ﴾ [ص: ١٧]، ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١]، ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، فهذه العبودية الخاصة.

القسم الرابع: عبودية الأشياء؛ كعبد الدنيا وشهواتها، وهو المذكور في قوله ﷺ: «**تَعِس عبدُ الدِّينار والدِّرهم، والقَطيفة، والخَميصة؛ إن أُعطي رَضِي، وإن لم يُعط لم يَرْضَ**»[1]، فهذا فِيمَن استعبدته الدنيا وملذَّاتها فأصبح لها عبداً.

لذا يلزم التفريق في استعمالات هذه الكلمة، حتى يتضح المراد بها.

فالعبودية على نوعين: عبودية عامَّة. وعبودية خاصَّة.

**فالعبودية العامَّة**: عبودية أهل السموات والأرض كلهم لله؛ بَرِّهم وفاجرهم، مُؤمنهم وكافرهم. فهذه عبودية القهر والمُلك؛ قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ﴿٨٨﴾ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ﴿٨٩﴾ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِي لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٨٨ ـ ٩٣]، فهذا يدخل فيه مؤمنهم وكافرهم.

وقال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾﴾ [الفرقان: ١٧]؛ فسمَّاهم عِباده مع ضلالهم، ولكنها تسمية مُقيَّدة بالإشارة، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [الزمر: ٤٦]، وقال: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ﴿٣١﴾﴾ [غافر: ٣١]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدۡ حَكَمَ بَيۡنَ ٱلۡعِبَادِ ﴿٤٨﴾﴾ [غافر: ٤٨]؛ فهذا يتناول العبودية الخاصة والعامة.

وأما النوع الثاني: **العبودية الخاصة**، وهي عبودية الطاعة والمحبة واتباع الأوامر، وقد جاءت تسميتهم مُطلقة.

قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزخرف: ٦٨]، وقال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ﴿٦٣﴾﴾ [الزخرف: ٦٨].

وأخرج الطبريُّ عن الربيع في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشۡرِكُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠] يُقال: إنَّ عدوَّ الله إبليس قال: ﴿لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴿٨٣﴾﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٣٥). **والقطيفة**: كساء أو فراش له أهداب. **والخميصة**: ثوب أسود أو أحمر له أعلامٌ.

[ص: ٨٢، ٨٣]، فهؤلاء الذين لم يُجعل للشيطان عليهم سبيلٌ، وإنَّما سُلطانه على قوم اتَّخذوه وليّاً، وأشركوه في أعمالهم[١].

فعباد الله حقّاً هم الذين قال لإبليس عنهم: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الحجر: ٤٢].

قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]؛ أي: الذين قَدَّرْتُ لهم الهدايةَ؛ فلا سبيلَ لك عليهم، ولا وصولَ لك إليهم، ﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿٤٢﴾﴾ [الحجر: ٤٢] استثناء مُنقطع»[٢].

والاستثناء المُنقطع معناه: أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ولا بعضه.

والمعنى هنا: أنَّ هؤلاء الغاوين المتبعين لإبليس ليسوا عباداً لله حقّاً؛ أي: العبودية الخاصة.

قال الإمامُ ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنَّما انقسمت العبوديَّةُ إلى خاصَّةٍ وعامة؛ لأنَّ أصلَ معنى اللفظة [أي: العبودية]: الذُّلُّ والخضوع؛ يُقال: طريقٌ مُعَبَّد إذا كان مُذَلَّلاً بوطء الأقدام، وفلان عَبَّده الحبُّ إذا ذلَّله.

لكِنْ أولياؤه خَضعوا له وذَلُّوا طوعاً واختياراً وانقياداً لأمره ونهيه، وأعداؤه خَضعوا له قهراً ورغماً»[٣].

ووصفُ عبيد ربوبيته بالعبودية لا يأتي إلا على أحد خمسة أوجه:

فالخلق كلهم عبيد ربوبيته، وأمَّا أهل طاعته وولايته: فهم عبيد إلٰهيته.

ولا يجيء في القرآن إضافة العباد إليه مطلقاً إلا لهؤلاء المُخْلَصِين.

وأمَّا وصف عبيد ربوبيته بالعبودية؛ فلا يأتي إلا على أحد خمسة أوجه:

**الأول**: إمَّا مُنكَّراً؛ كقوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣].

**والثاني**: مُعَرَّفاً بالألف واللام؛ كقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾﴾ [غافر: ٣١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾﴾ [غافر: ٤٨].

**الثالث**: مُقَيَّداً بالإشارة أو نحوها؛ كقوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾﴾ [الفرقان: ١٧].

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٧/٢٩٥). (٢) تفسير ابن كثير (٤/٥٣٥).
(٣) مدارج السالكين (١/١٠٦).

الرابع: أن يُذكروا في عموم عباده؛ فيَندرجوا مع أهل طاعته في الذِّكر؛ كقوله: ﴿أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [الزمر: ٤٦].

الخامس: أن يُذكروا موصوفين بفعلهم، كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

وقد يقال: إنَّما سَمَّاهم (عباده) إذا لم يَقنطوا من رحمته، وأنابوا إليه، واتَّبعوا أحسن ما أُنزل إليهم من ربهم؛ فيكونون من عبيد الإلٰهية والطاعة[١].

ومدار النزاع مع المخالف في هذا الباب جاء من عدم فَهمهم للفرق بين العبودية الخاصَّة والعبوديَّة العامَّة؛ فمن اتضح له الفرقُ بين العبودية الخاصة والعبودية العامة، عَرف أين مقام الثناء، وأين مقام الذَّمِّ؟

فمقام الثناء هو لأهل العبودية الخاصة؛ فلذلك نَعتَهم الله تعالى بجَمْعهم وأفرادهم؛ لأن مقامَ هذه العبوديةَ أشرفُ المقامات، ومرتبتها أعلى المرتبات؛ فبها تشرَّفت الملائكة؛ قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ﴿٢٠٦﴾﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وقال ﷻ: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦، ٢٧].

والعبودية هي مقام التشريف لأنبياء الله ورسله، وهم أعلى مُكلَّفين في مراتب العبودية؛ قال ﷻ: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩]، وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾﴾ [الصافات: ١٧١، ١٧٢]، وقال ﷻ: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾﴾ [ص: ٤٥]، ووصف سبحانه أيوبَ الذي ابتلي طويلاً بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ص: ٤٤]، وأثنى على سليمان الذي وهبه الملك العظيم بقوله: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٣٠﴾﴾ [ص: ٣٠]، أمَّا عيسى ﵇ فقد ردَّ سبحانه على مَن ألَّهوه بقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ٥٩]، ولذلك استشهد هنا شيخ الإسلام بقول النبي ﷺ: «**لَا تُطْرُوني كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَم؛ فَإِنَّمَا أنا عبدُه، فقولُوا: عبدُ اللهِ ورَسُولُه**»[٢].

فهذه العبودية تُطلق في مقام المدح والثناء، إذ هي شرفٌ للعبد؛ لذلك وصف الله ﷻ بها نبيَّه ﷺ في أعلى المقامات: ففي مقام الإسراء قال ﷻ:

---

(١) انظر: مدارج السالكين (١/١٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٥) من حديث عمر بن الخطاب ﵁.

﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وفي مقام الوحي قال سبحانه: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [النجم: ١٠]، وفي مقام الدعوة قال ﷻ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ [الجن: ١٩]، وفي مقام التحدي قال ﷻ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، فذكره بوصف العبودية.

فعلى العبد أن يسعى جاهداً في تحقيق العبودية؛ فهي شرفُه ودليل إيمانه؛ كما في الحديثِ: «**واعلم أنَّ شرفَ المؤمن قيامُه بالليل**»[(١)].

وهذا مثل لفظ الربوبية أو لفظ العبودية؛ يعني: مثله سواء بسواء، فلفظ الربوبية قد يكون في موضع يقتضي أمراً آخر إضافة إلى الأمر الأول، فمثلاً: ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢١، ١٢٢]، فورد لفظ الربِّ هنا وأريد به ربّ العالمين؛ أي: ربّ جميع العالمين، وهنا خصَّ موسى وهارون مع أنهم من العالمين.

فإذاً، لفظ الربوبية الذي هو التربية والإنشاء هناك لموسى وهارون مَزيَّة ليست في البقية، وهكذا لفظ العبودية؛ لفظ العبودية قد يُطلق ويراد به العبودية العامة، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: ٩٣]، لكن هناك إضافة في قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾؛ فالجميع عباد.

لكن العبودية هنا في قوله: ﴿إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾﴾ ـ عبودية عامة، وفي قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ ـ عبودية خاصة.



(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٢٧٨)، والحاكم في المستدرك (٧٩٢١) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وحسنه الألباني في الصحيحة (٨٣١).

**«ومثل هذه الألفاظ يسميها بعض الناس (مشككة)؛ لتشكيك المستمع فيها، هل هي مِن قبل الأسماء المتواطئة، أو مِن قبل المشتركة في اللفظ فقط؟ والمحققون يعلمون أنها ليست خارجة عن جنس المتواطئة؛ إذ واضع اللغة إنما وضع اللفظ بإزاء القدر المشترك، وإن كانت نوعاً مختصّاً من المتواطئة، فلا بأس بتخصيصها بلفظ».**

## الشرح

تنقسم الألفاظ من حيث دلالتها على المعنى إلى:

### ✽ أولاً: الألفاظ المختلفة:

الألفاظ عند اختلافها في اللفظ فهي على نوعين من حيث دلالتهما على المعاني:

ـ **الألفاظ المترادفة**: وهي الألفاظ المختلفة الدالة على معنى يندرج تحت واحد؛ أي: أن الأسماء المترادفة اختلفت ألفاظها واتفقت معانيها كـ:

- الخمر.
- والراح.
- والعقار[١].

ـ **المتباينة أو المتزايلة**: وهي الألفاظ المختلفة الدالة على معانٍ مختلفة بالحد والحقيقة كـ:

- الفرس.
- والذهب.
- والثياب[٢].

---

(١) انظر: معيار العلم، للغزالي ص٨١، ت: سليمان دنيا.
(٢) انظر: معيار العلم، للغزالي ص٨١، ت: سليمان دنيا.

## ❃ ثانياً: الألفاظ المتفقة في اللفظ والرسم:

الألفاظ عند اتفاقها في اللفظ والرسم فهي على ثلاثة أنواع من حيث دلالتها على المعاني:

النوع الأول: **المشترك اللفظي (بكسر الراء):**

وهو اللفظ الواحد المتفق الذي يطلق على أشياء مختلفة بالحد والحقيقة إطلاقاً متساوية.

كـ«العين» تطلق على:

آلة البصر.

وينبوع الماء.

وقرص الشمس.

وهذه مختلفة الحدود والحقائق[(١)].

وعند ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فإن الأسماء المشتركة هي الأسماء المتفقة اللفظ التي يكون معناها متبايناً وهي مشتركة اشتراكاً لفظيّاً كلفظ «سهيل» المقول على «الكوكب» وعلى «الرجل»[(٢)].

النوع الثاني: **المتواطئة**: وهي الألفاظ الكلية التي يكون حصول معناها وصدقها على أفرادها الخارجية والذهنية على السوية كدلالة اسم الإنسان على أفراده الخارجيين[(٣)]، وهذه الأسماء المتواطئة هي جمهور الأسماء الموجودة وهي أسماء الأجناس اللغوية، وهو الاسم المطلق على الشيء وما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامداً أو مشتقّاً... كلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة[(٤)].

النوع الثالث: **المشككة**: وهي الألفاظ الكلية التي لم يشأ صدقها على أفرادها؛ بل حصولها في بعضها أولى أو أشد من بعضها الآخر كدلالة اسم النور على نور الشمس ونور السراج فإنه في الشمس أشد منه وأقوى من نور السراج[(٥)].

---

(١) انظر: معيار العلم، للغزالي ص٥٢، والمعجم الفلسفي، لصليبا (٢/ ٣٧٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢٠/ ٢٣٤).

(٣) انظر: معيار العلم ص٨١، التعريفات، للجرجاني ص٢٥٧، والمعجم الفلسفي (٢/ ٣٣٤).

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/ ١٢٣، ١٢٩، ٢٠/ ٢٤٣).

(٥) انظر: التعريفات، للجرجاني ص٢٧٦، المعجم الفلسفي (٢/ ٣٧٨).

وسمي المشكك مشككاً؛ لأن الناظر فيه يتردد ويتشكك هل هو من المتباين أو من المتواطئ؟ فإذا نظر إلى التفاوت ظن أنه من المتباين وإذا نظر إلى الاتفاق في المعنى جعله من المتواطئ؛ فالإنسان باعتبار أفراد الإنسان يُعدّ متواطئاً، والضوء باعتبار التفاضل والتفاوت فيه يُعد مشككاً»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالمتواطئة العامة تتناول المشككة، وأما المتواطئة التي تتساوى معانيها فهي قسيم المشككة، وإذ جعلت المتواطئة نوعين: متواطئاً عامّاً وخاصّاً، كما جعل الإمكان نوعين: عامّاً وخاصّاً، زال اللبس»[(٢)].

فهذا النوع من الألفاظ يسمى الألفاظ المتواطئة التواطؤ المشكك، وقد ضربنا مثلاً بالنور، فتقول: نور المصباح وضوء الشمس؛ فتسمِّي هذا نوراً وهذا نوراً، فكونه يُطلق على هذا لفظ النور وعلى هذا النور، فهل هما تماماً سواء بسواء؟ لا؛ فشتَّان بين النورين، فهناك تفاوت مع أن المعنى واحد.



---

(١) انظر: شرح التدمرية، للشيخ البراك ص٣٦٥.
(٢) منهاج السُّنَّة (٢/ ٥٨٥).

**١٤٥ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن علم أن المعية تضاف إلى كل نوع من أنواع المخلوقات؛ كإضافة الربوبية مثلاً».**

## الشرح

كلمة (مع) في لغة العرب لا تقتضي أن يكون أحد الشيئين مختلطاً بالآخر، وهي إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى.

ولفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسُّنَّة في مواضع واقتضت في كل موضع أموراً لم تقتضها في الموضع الآخر، وذلك بحسب اختلاف دلالتها في كل موضع وهي قد وردت في القرآن بمعنيين هما:

### المعنى الأول: المعية العامة:

والمراد بها أن الله معنا بعلمه، فهو مطلعٌ على خلقه شهيدٌ عليهم، ومهيمنٌ وعالم بهم، وهذه المعية هي المرادة بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾.

فالله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قد افتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم ولذلك أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حمل عنهم تفسير القرآن على أن تفسير الآية هو أنه معهم بعلمه، وقد نقل هذا الإجماع ابن عبد البر[(١)]، وأبو عمرو الطلمنكي، وابن تيمية[(٢)]، وابن القيم[(٣)].

وعلى هذا فلا حجة للمخالفين في ظاهر هذه الآية.

---

(١) التمهيد (٧/١٣٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/١٩٣، ٥١٩)، و(١١/٢٤٩ ـ ٢٥٠).
(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية ص٤٤.

وكذلك أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾.

فظاهر الآية دال على أن المراد بهذه المعية هو علم الله ﷻ واطّلاعه على خلقه، فقد أخبر الله تعالى في هذه الآية بأنه فوق العرش يعلم كل شيء، وهو معنا أينما كنا، فجمع تعالى في هذه الآية بين العلو والمعية، فليس بين الاثنين تناقض ألبتة، وهو كقوله ﷺ في حديث الأوعال: «**والله فوق العرش يعلم ما أنتم عليه**».

### المعنى الثاني: المعية الخاصة:

وهي معية الاطلاع والنصرة والتأييد، وسميت خاصة لأنها تخص أنبياء الله وأولياءه مثل قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [النحل ١٢٨].

فهذه المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد.

ولفظ المعية على كِلَا الاستعمالين ليس مقتضاه أن تكون ذات الرب ﷻ مختلطة بالخلق، ولو كان معنى المعية أنه بذاته في كل مكان لتناقض الخبر العام والخبر الخاص، ولكن المعنى أنه مع هؤلاء بنصره وتأييده دون أولئك[١].

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾، فقد أجاب عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «إن هذه الآية لا تخلو من أن يراد بها قربه سبحانه أو قرب ملائكته كما قد اختلف الناس في ذلك.

فإن أريد بها قرب الملائكة: فدليل ذلك من الآية قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾، ففسر ذلك القرب الذي هو حين يتلقى المتلقيان، فيكون الله سبحانه قد أخبر بعلمه هو سبحانه بما في نفس الإنسان، ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ وأخبر بقرب الملائكة الكرام الكاتبين منه، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ وعلى هذا التفسير تكون هذه الآية مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الزخرف ٨٠].

أما إذا كان المراد بالقرب في الآية قربه سبحانه، فإن ظاهر السياق في الآية دل

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٥٠)، و(٥/ ١٠٤).

على أن المراد بقربه هنا قربه بعلمه، وذلك لورود لفظ العلم في سياق الآية ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾[(١)].

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، فمعنى الآية: أي: هو إلٰهٌ من في السموات وإلٰهٌ من في الأرض.

قال ابن عبد البر: «فوجب حمل هذه الآية على المعنى الصحيح المجتمع عليه، وذلك أنه في السماء إلٰهٌ معبود من أهل السماء، وفي الأرض إلٰهٌ معبودٌ من أهل الأرض، وكذلك قال أهل العلم بالتفسير»[(٢)].

وقال الآجري: «وقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ فمعناه: أنه جل ذكره إلٰهٌ من في السموات وإله من في الأرض، وهو الإلٰهُ يعبد في السموات، وهو الإلٰهُ يعبد في الأرض، هكذا فسره العلماء»[(٣)].

وروى الآجري بسنده في تفسيره هذه الآية عن قتادة قوله: «هو إلٰهٌ يعبد في السماء، وإلٰهٌ يعبد في الأرض»[(٤)].

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ فقد فسرها أئمة العلم كالإمام أحمد وغيره أنه المعبود في السموات والأرض[(٥)].

وقال الآجري: «وعند أهل العلم من أهل الحق ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ۝٣﴾ هو كما قال الحق: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾ فما جاءت به السنن أن الله ﷻ على عرشه، وعلمه محيطٌ بجميع خلقه، يعلم ما تسرون وما تعلنون، ويعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون»[(٦)].

* * *

---

(١) الفتاوى (٦/ ١٩ ـ ٢٠).
(٢) التمهيد (٧/ ١٣٤).
(٣) الشريعة (٣/ ١١٠٤).
(٤) الشريعة (٣/ ١١٠٤ ـ ١١٠٥).
(٥) الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد ص٩٢ ـ ٩٣، ومجموع الفتاوى (١١/ ٢٥٠).
(٦) الشريعة (٣/ ١١٠٤).

﴿١٤٦﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن الاستواء على الشيء ليس إلا للعرش».

## الشرح

الاستواء صفة ثابتة في القرآن والسُّنَّة وقد أجمع سلف الأمة على إثباتها.

وذكر صفة الاستواء جاء في سبعة مواضع من القرآن الكريم.

كما أن السُّنَّة مليئة بالأحاديث الثابتة الصحيحة الدالة على علوِّ الله واستوائه على عرشه.

والسلف يقولون: إن معنى هذا الاستواء الوارد في الكتاب والسُّنَّة معلومٌ في اللغة العربية، كما قال ربيعة بن عبد الرحمٰن، والإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

فقولهم: (الاستواء معلوم): أي: أن معنى الاستواء معلومٌ في اللغة، وهو ههنا بمعنى العلوّ والارتفاع.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن لفظ الاستواء في كلام العرب الذي خاطبنا الله بلغتهم وأنزل به كلامه نوعان: مطلق، ومقيد.

فالمطلق: ما لم يوصل معناه بحرف مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، وهذا معناه: كمل وتم، ويقال: استوى النبات، واستوى الطعام.

وأما المقيد فثلاثة أضرب:

أحدها: مقيد «بإلى» كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، واستوى فلان إلى السطح وإلى الغرفة، وقد ذكر الله ﷻ المعدى بإلى في موضعين من كتابه، الأول في سورة البقرة في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، والثاني في سورة فصلت ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، وهذا بمعنى العلوّ والارتفاع بإجماع السلف.

الثاني: المقيد «بعلى» كقوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف ١٣]، وقوله ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود ٤٤]، وقوله: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح ٢٩]، وهذا أيضاً معناه العلوّ والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة.

الثالث: المقرون «بواو مع» التي تعدى الفعل إلى المفعول معه نحو استوى الماء

والخشبة، بمعنى ساواها وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم»[(١)].

ومما يؤكد أيضاً أن السلف يعلمون معنى الاستواء قول ابن عبد البر: «والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلوّ والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكُّن فيه».

قال أبو عبيدة في قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ قال: علا، قال: وتقول العرب: استويت فوق الدابة واستويت فوق البيت، وقال غيره: استوى؛ أي: انتهى شبابه واستقر فلم يكن في شبابه مزيد، والاستواء الاستقرار في العلوّ، وبهذا خاطبنا الله ﷻ فقال: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾، وقال: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾، وقال: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

وقال الشاعر:

فأوردتهم ماء بفيفاء قفرة وقد حلق النجم اليماني فاستوى

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحد: استولى؛ لأن النجم لا يستولي.

وقد ذكر النضر بن شميل ـ وكان ثقة مأموناً جليلاً في علم الديانة واللغة ـ قال: «حدثني الخليل ـ وحسبك بالخليل ـ قال: أتيت أبا ربيعة الأعرابي وكان من أعلم من رأيت، فإذا هو على سطح، فسلمنا فرد علينا السلام وقال لنا: استووا فبقينا متحيرين ولم ندر ما قال؟ فقال لنا أعرابي إلى جنبه: إنه أمركم أن ترتفعوا، قال الخليل: هو من قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ فصعدنا إليه»[(٢)].

وقال ابن القيم: «إن ظاهر الاستواء وحقيقته هو العلوّ والارتفاع كما نص عليه جميع أهل اللغة والتفسير المقبول»[(٣)].

ولما كان هذا هو معنى الاستواء في لغة العرب فقد تكلم السلف والمفسرون بهذا المعنى عند تفسير هذه الآية، فقد روي عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ قال: علا على العرش[(٤)].

وقد روى ابن أبي حاتم في تفسيره بسنده عن أبي العالية في تفسير الآية السابقة الذكر قال: ارتفع[(٥)].

وقد روي عن الحسن البصري والربيع بن أنس مثله[(٦)].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧).
(٢) التمهيد (٧/ ١٣١ ـ ١٣٢).
(٣) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ١٤٥).
(٤) انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٣).
(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٩).
(٦) مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٩).

وقد روى اللالكائي بسنده عن بشر بن عمر قال: «سمعت غير واحد من المفسرين يقولون: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾، قال: على العرش استوى: ارتفع»[(١)].

وفي هذا التفسير لمعنى الاستواء من قِبَل السلف ردٌّ على من زعم أن مذهب السلف هو التقيد باللفظ مع تفويض المعنى المراد، وأنهم كانوا لا يفسرون الاستواء ولا يتكلمون فيه، فمن خلال ما تقدم من الأقوال التي نقلت عن السلف يتضح كذب هؤلاء وزيف ادعائهم.

ومما ينبغي معرفته أن السلف مع إثباتهم لمعنى الاستواء واعتقادهم بأن الله مستوٍ على عرشه ومرتفعٌ عليه، إلا أنهم يَكِلُون علم كيفية ذلك الاستواء إلى الله ﷻ لأن أمره هو مما استأثر الله بعلمه. وفي ذلك يقول القرطبي: «ولم ينكر أحدٌ من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تعلم حقيقته كما قال الإمام مالك: (الاستواء معلوم ـ يعني: في اللغة ـ والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة)[(٢)].

وقال ابن القيم: «إن العقل قد يئس من تعرف كُنهِ صفات الله وكيفيتها، فإنه لا يعلم كيف الله إلا الله. وهذا معنى قول السلف (بلا كيف)؛ أي: بلا كيف يعقله البشر، فإنه من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟ ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها؛ فالكيفية وراء ذلك. كما أنَّا نعرف معاني ما أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف كيفيتها مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فَعجْزُنا من معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم»[(٣)].



(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٣/ ٣٩٧).
(٢) تفسير القرطبي.
(٣) مدارج السالكين (٣/ ٣٥٩).

﴿١٤٧﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأن الله يوصف بالعلو والفوقية الحقيقية، ولا يوصف بالسُّفول ولا بالتحتية قط، لا حقيقة ولا مجازاً: علم أن القرآن على ما هو عليه من غير تحريف.

ثم من توهم أن كون الله في السماء بمعنى أن السماء تحيط به وتحويه فهو كاذبٌ ـ إن نقله عن غيره، وضالٌ ـ إن اعتقده في ربه ـ».

## الشرح

الذين يقولون بأن الله بذاته في كل مكان، هذا القول هو ما يذهب إليه النجارية[(١)]، وكثير من الجهمية وبخاصة عبادهم وصوفيتهم وعوامهم وأهل المعرفة والتحقيق منهم[(٢)]. ويحتج هؤلاء ببعض الحجج العقلية المزعومة بالإضافة إلى بعض الآيات القرآنية الدالة على المعية والقرب.

وقد يجمع كثير من هؤلاء المعطلة بين القولين، فهو في حالة نظره وبحثه يقول بسلب الوصفين المتقابلين كليهما، فيقول: لا هو داخل العالم ولا خارجه، وفي حالة تعبده وتألّهه يقول بأنه في كل مكانٍ ولا يخلو منه شيء[(٣)].

---

(١) هم أتباع حسين بن محمد بن عبد الله بن النجار، وقد كان أكثر معتزلة الري ومن حولها على مذهبه، وقد نقل الشهرستاني في الملل والنحل (١/ ١١٣ ـ ١١٤) عن الكعبي قوله: (إن النجار كان يقول: إن الباري بكل مكان وجوداً لا معنى العلم والقدرة).
وانظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٥ ـ ١٣٧، ٢٨٣ ـ ٢٨٥)، والفرق بين الفرق ص١٢٦ ـ ١٢٧، وأصول الدين، للبغدادي ص٣٣٤، والتبصير في الدين ص١٠١، ١٠٢، ١٠٣.

(٢) انظر: نقض التأسيس (١/ ٧).

(٣) انظر: نقض التأسيس (١/ ٧).

﴿١٤٨﴾ **قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: «وما سمعنا أحداً يفهمه من اللفظ، ولا رأينا أحداً نقله عن أحد، ولو سئل سائر المسلمين: هل تفهمون من قول الله تعالى ورسوله: «أنَّ الله في السماء»[1]: أن السماء تحويه؟ لبادر كل أحد منهم إلى أن يقول: هذا شيء لعله لم يخطر ببالنا».**

## الشرح

فهم المراد من نصوص الكتاب والسُّنَّة بأن تجري على لغة العرب ووفق لسانها.

فالألفاظ جارية على لغة العرب ـ كما يقول الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ[2] ـ فحتى نفهم المراد من نصوص الكتاب والسُّنَّة فلا بد أن تجري على لغة العرب ووفق لسانها، وليس لأحدٍ أن يسخِّر اللغة وفق هواه وعلى ما جرى به اعتقاده؛ فاللغة حاكمة ليس لأحدٍ أن يطوِّعها لأمرٍ بغير أساليب أهلها[3].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها». ثم ذكر وجوهاً لاتساع لسانها وضروبه المتنوعة في دلالتها على المعاني. ثم قال: «وكانت هذه الوجوه التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به معرفة واضحة عندها ومستنكراً عند غيرها ممن جهل هذا من لسانها، وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السُّنَّة، فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه»[4].

وقال بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ): «وقد روى عبد الرزاق في «تفسيره»: حدثنا الثوري عن ابن عباس، أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام: (قسم تعرفه العرب في كلامها، وقسم لا يعذر أحد بجهالته؛ يقول من الحلال والحرام،

(١) انظر: صحيح مسلم كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، بَابُ تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، برقم (٥٣٧)، وأبو داود (٣٢٨٢)، والنسائي (١٢١٨)، والإمام أحمد في المسند أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَسَلَّمَ (٢٣٧٦٢).

(٢) انظر: الموافقات (٢/ ١٢٧).

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٩٢).

(٤) الرسالة، للشافعي: ص٥١ ـ ٥٣، ت: أحمد شاكر.

وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه فهو كاذب).
وهذا تقسيم صحيح.

فأما الذي تعرفه العرب، فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم، وذلك شأن اللغة والإعراب. فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها، ومسميات أسمائها»[١].

كما أن علينا أن نعرف أن فهم النصوص يعتمد على سياق الكلام.

وهذه الدلالة هي من الأهمية بمكان، إذ يتضح من خلالها فهم الكلام الوارد وتنزيله على معانيه الصحيحة، قال الإمام الشاطبي رحمه الله: «كلام العربي على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ وإلا صار ضحكة وهزأة»[٢]. ودلالة السياق دلالة معتبرة عند أهل السُّنَّة استخدموها في توضيح النصوص على معانيها المناسبة لها.

ويقصد بالسياق هنا هو المعنى الذي جرت فيه الألفاظ محتفَّة بقرائنها التي تؤكد دلالة هذا المعنى وتستبعد ما سواه، ويسمي بعض الباحثين السياق بأنه: «الموقف الكلامي بجميع عناصره»[٣].

فالسياق إذن يعرف من خلال الكلام سابقه ولاحقه وما احتفَّ به من قرائن سواء كانت واضحة في النص أم كانت خارجة عنه كأسباب النزول.

يقول السيوطي رحمه الله وهو يذكر مصادر المفسر وأنه يبدأ بالقرآن ثم السُّنَّة: «فإن لم يجده في السُّنَّة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله»[٤].

فدلالة اللفظ على الصفة في موضع ما لا يعني أنه يدل عليها في كل موضع.

---

(١) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٣٠٧). (٢) الموافقات (٣/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).

(٣) انظر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية: ص١٧١، د. فريد عوض حيدر، وانظر: دلالة السياق لردة الله الطلحي: ص٤٦، وقد لخص الطلحي مفهوم السياق من خلال تراث العرب ويقصد به السياق عند علماء الشرع وعلماء اللغة بأنه يرجع إلى ثلاثة أمور:
١ ـ السياق هو الغرض.
٢ ـ السياق هو الظروف والمواقف التي ورد فيها النص.
٣ ـ السياق هو السياق اللغوي المعروف الآن وهو ما يمثِّلهُ الكلام في موضع النظر والتحليل.
انظر: دلالة السياق: ص٥٠ ـ ٥١.

(٤) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تعليق: د. مصطفى البغا (١/ ١١٩٧).

قال القاضي أبو يعلى: (وقد اعتبر أحمد القرائن في مثل هذا، فقال في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، قال: المراد به علمه؛ لأن الله افتتح الخبر بالعلم، وختمه بالعلم)[(١)].

وقال شيخ الإسلام: «فتدبر هذا فإنه كثيراً ما يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نص عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ ـ حيث ورد ـ دالّاً على الصفة وظاهراً فيها، ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا، وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك؛ بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى ـ إضافة صفة ـ من آيات الصفات. كقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ۝٥٦﴾ [الزمر: ٥٦]. وهذا يقع فيه طوائف من المثبتة والنفاة، وهذا من أكبر الغلط، فإن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام: «يغلط الناس في هذا الموضع، إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة، ودلالة نص عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ ـ حيث ورد ـ دالّاً على الصفة وظاهراً فيها، ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا.

وقد يقول بعض المثبتة: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك؛ بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يضاف إلى الله تعالى ـ إضافة صفة ـ من آيات الصفات»[(٣)].

وقد يطول الكلام عن السياق، والمقصود هنا بيان أن النصوص حتى تفهم فلا بد من اعتبار سياقاتها، ولذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله: إن الدلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللفظية والحالية»[(٤)].

وعند ذكر بعض النصوص فإنه قد يظهر فيها أنها من نصوص الصفات وقد لا يثبت من خلالها صفة كقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]،

---

(١) إبطال التأويلات ص٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (٦/ ١٤ ـ ١٥).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، (٦/ ١٥).

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٦/ ١٢). وانظر: الرسالة المدنية، لابن تيمية: ص٣١، ت: الوليد الفريان. انظر: الصواعق المرسلة ص٧١٤.

وكقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]؛ فالأولى تعني وجه الله؛ أي: قبلته، فأضيفت إلى الله تعالى للتخصيص والتشريف، والثاني المقصود به إتيان أمره المتمثل في عقوبته، وقد يستدل بعض النفاة بمثل آية ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم﴾... على نفي صفة الإتيان لله تعالى حقيقةً الواردة في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾، جاعلاً من معنى الآية الأولى معنى للآية الثانية من أن الإتيان لله تعالى إنما هو إتيان أمره»[١].

ومن خلال دلالة السياق يتبين لنا أثر فهم هذه الدلالة في إثبات صفات الله تعالى وأن لا يجعل ما لا يدل على صفة من النصوص دليلاً على نفي الصفة المثبتة من النصوص الأخرى.

وما سبق هو إشارة للمقصود وتبيان لأهمية هذه الدلالة»[٢].

فإذاً، هكذا في ألفاظ المعية، في كل نصٍّ قد تقتضي معنى خلاف الآخر، فمع أن الله ﷻ مع خلقه جميعاً بعلمه، فإنه مع أوليائه وعباده الصالحين بنصره وتأييده إضافة إلى علمه، فهذا النوع يسمى التواطؤ المشكك؛ فالتواطؤ نوعان: كلِّي ومشكك.

فلاحظ أن اللَّبس يأتي في أذهان البعض من فهمه الخاطئ، أو يريد أن يحمِّل النصَّ معنى لا يحتمله، ولو عاد إلى لغة العرب وعاد إلى كلام أهل العلم لوجد أن الأمر في غاية الوضوح والجلاء، فلم يتردد واحد من السلف فيقول: لعلها معية ذاتية، ولم يُنقل هذا عنهم، وهذا ابن عبد البر ينقل إجماع السلف أنهم فسَّروا المعيَّة بمعيَّة العلم، وهكذا ابن تيمية وهكذا تلميذه ابن القيم، وهكذا جمعٌ من أهل العلم، بيَّنوا أن المعيَّة هنا ليست معيَّة ذاتية.

وقد قمت بتأليف رسالة في هذا الموضوع سميتها «الآثار المروية في صفة المعية» تتبعت فيها أقوال العلماء في هذه المسألة.

---

(١) انظر: نقض الدارمي، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢/ ٤٢)، و(٣/ ١٩٣)، ومختصر الصواعق، لابن الموصلي (١/ ٢٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٦/ ١٥ ـ ٢٣)، لتبيان أمثلة توضح دلالة السياق وأثرها في فهم النص، وانظر كذلك: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات ابن تيمية، للشجيري (٩١ ـ ٩٥).

**﴿١٤٩﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا كان الأمر هكذا؛ فمن التكلُّف أن يجعل ظاهر اللفظ شيئاً محالاً لا يفهمه الناس منه، ثم يريد أن يتأوله بل عند المسلمين أن الله في السماء وهو على العرش واحد؛ إذ السماء إنما يُراد به العلو.**

**فالمعنى: أن الله في العلوِّ لا في السفل، وقد علم المسلمون أن كرسيه سبحانه وَسِعَ السماوات والأرض، وأن الكرسي في العرش كحلقةٍ ملقاةٍ بأرض فلاة، وأن العرش خلقٌ من مخلوقات الله لا نِسبة له إلى قدرة الله وعظمته، فكيف يُتوهم بعد هذا أن خلقاً يحصره ويحويه، وقد قال سبحانه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقال تعالى: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧] بمعنى (على) ونحو ذلك.**

**وهو كلام عربي حقيقةً لا مجازاً، وهذا يعلمه من عرف حقائق معاني الحروف، وأنها متواطئة في الغالب لا مشتركة».**

## الشرح

المراد لو أن قائلاً قال: قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، هذا يُفهم منه أن الله داخل السماء وأن السماء مُحيطة به، هل يُقبل هذا؟!

فيُقال له: هذا فهمك أنت الخاطئ، ولكن الذي يَفهمه العلماء ويفهمه أصحاب المعتقد الصحيح السليم أن قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ أي: على السماء.

فلفظ «السماء» له معنيان:

**الأول**: العلو.

**والثاني**: الجرم المخلوق المعروف، الذي هو السقف المحفوظ.

فإذا قال أهل السُّنَّة: «الله في السماء» فمعنى السماء هنا: العلو.

ومن أراد بلفظ السماء ذلك الجرم المخلوق: فإنه يجعل «في» بمعنى «على».

قال الحافظ ابن عبد البر: وأما قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ﴾ [الملك: ١٦] فمعناه: مَن على السماء؛ يعني: على العرش.

وقد يكون «في» بمعنى «على»، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ

أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢]؛ أي: على الأرض، وكذلك قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]». انتهى[(١)].

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «معنى كون الله في السماء: معناه على السماء؛ أي: فوقها، فـ(في) بمعنى «على»، كما جاءت بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: عليها.

ويجوز أن تكون (في) للظرفية، و(السماء) على هذا بمعنى العلو، فيكون المعنى: أن الله في العلو، وقد جاءت السماء بمعنى العلو في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾.

ولا يصح أن تكون (في) للظرفية إذا كان المراد بالسماء الأجرام المحسوسة؛ لأن ذلك يوهم أن السماء تحيط بالله، وهذا معنى باطل؛ لأن الله أعظم من أن يحيط به شيء من مخلوقاته». انتهى[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «السلف، والأئمة، وسائر علماء السُّنَّة إذا قالوا: «إنه فوق العرش»، و«إنه في السماء فوق كل شيء»: لا يقولون: إن هناك شيئاً يحويه، أو يحصره، أو يكون محلاً له، أو ظرفاً، ووعاءً، سبحانه وتعالى عن ذلك؛ بل هو فوق كل شيء، وهو مستغنٍ عن كل شيءٍ، وكل شيءٍ مفتقرٌ إليه، وهو عالٍ على كل شيءٍ، وهو الحامل للعرش، ولحملة العرش، بقوته، وقدرته، وكل مخلوق مفتقرٌ إليه، وهو غنيٌّ عن العرش، وعن كل مخلوق.

وما في الكتاب والسُّنَّة من قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ ونحو ذلك: قد يَفهم منه بعضُهم أن «السماء» هي نفس المخلوق العالي العرش فما دونه، فيقولون: قوله (في السماء) بمعنى: «على السماء»، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾؛ أي: على جذوع النخل، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: على الأرض.

ولا حاجة إلى هذا؛ بل «السماء» اسم جنس للعالي، لا يخص شيئاً، فقوله: (في السماء) أي: في العلو دون السفل.

وهو العلي الأعلى فله أعلى العلو، وهو ما فوق العرش، وليس هناك غيره، العلي الأعلى، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»[(٣)].

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣٠).
(٢) مجموع فتاوى الشيخ العثيمين (٤/ ٢٨٣).
(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٠٠، ١٠١).

﴿١٥٠﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك قول النبي ﷺ: «إذا قَامَ أَحَدُكُمْ إلى الصَّلاةِ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَلَا يَبْصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ»[١]، الحديث حَقٌّ على ظاهره، وهو سبحانه فوق العرش، وهو قِبَلُ وَجْه المُصلي؛ بل هذا الوصف يثبت للمخلوقات؛ فإن الإنسان لو أنه يناجي السماء ويناجي الشمس والقمر لكانت السماء والشمس والقمر فوقه وكانت ـ أيضاً ـ قِبَل وجهه».

## الشرح

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن المعلوم: أنَّ مَن توجه إلى القمر وخاطبه ـ إذا قدر أن يُخاطبه ـ لا يتوجه إليه إلا بوجهه مع كونه فوقه، فهو مُستقبلٌ له بوجهه مع كونه فوقه، ومن الممتنع في الفطرة أن يستدبره ويخاطبه مع قصده التام له وإن كان ذلك ممكناً، وإنما يفعل ذلك من ليس مقصوده مخاطبته؛ كما يفعل من ليس مقصوده التوجه إلى شخصٍ بخطابٍ فيعرض عنه بوجهه ويخاطب غيره؛ ليسمع هو الخطاب؛ فأمّا مع زوال المانع فإنما يتوجه إليه؛ فكذلك العبد إذا قام إلى الصلاة فإنه يَستقبل ربَّه وهو فوقه فيدعوه من تلقائه لا من يمينه ولا من شماله، ويدعوه من العلوّ لا من السُّفل، كما إذا قدر أنه يخاطب القمر. وقد ثبت في «الصَّحيحين» أنه قال: «**لَينتهين أقوامٌ عن رفع أبصارهم في الصلاة أو لا تَرجع إليهم أبصارهم**»[٢].

واتفق العلماء على أن رفع المصلي بصره إلى السماء منهيٌّ عنه.

وروى أحمد عن محمد بن سيرين: أن النبي ﷺ كان يرفع بصره في الصلاة إلى السماء حتى أنزل الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢﴾، فكان بصره لا يُجاوز موضع سجوده»[٣]، فهذا مما جاءت به الشريعة تكميلاً للفطرة؛ لأن الداعي السائل الذي يؤمر بالخشوع ـ وهو الذل والسكوت ـ لا يناسب

(١) تقدم تخريجه.
(٢) أخرجه البخاري (٧٥٠)، ومسلم (٤٢٨) واللفظ له، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
(٣) أخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٣٨١)، وأنكره جدّاً، وقال: «اضرب عليه»، وذكره ابن حجر في فتح الباري (٢/ ٢٧١)، وبيَّن أنه: «مرسل ورجاله ثقات».

حاله أن ينظر إلى ناحية من يدعوه ويسأله؛ بل يناسب حاله الإطراق وغض بصره أمامه. وليس نهي المصلي عن رفع بصره في الصلاة ردّاً على (أهل الإثبات) الذين يقولون: إنه على العرش كما يظنه بعضُ جهال الجهمية، فإن الجهمية عندهم لا فرق بين العرش وقعر البحر؛ فالجميع سواء، ولو كان كذلك لم يَنه عن رفع البصر إلى جهة، ويؤمر بردِّه إلى أخرى؛ لأن هذه وهذه عند الجهمية سواء»[(١)].

قال ابن القيم رحمه الله: «فَلَا تَنَافِيَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَأَيْنَمَا وَلَّى الْمُصَلِّي فَهِيَ قِبْلَةُ اللهِ، وَهُوَ مُسْتَقْبِلٌ وَجْهَ رَبِّهِ؛ لِأَنَّهُ وَاسِعٌ، وَالْعَبْدُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ تَعَالَى، وَاللهُ مُقْبِلٌ عَلَى كُلِّ مُصَلٍّ بِوَجْهِهِ، كَمَا تَوَاتَرَتْ بِذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.... فَإِنَّهُ قَدْ دَلَّ الْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ وَجَمِيعُ كُتُبِ اللهِ السَّمَاوِيَّةِ: عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى عَالٍ عَلَى خَلْقِهِ فَوْقَ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَهُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ، وَعَرْشُهُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ كُلِّهَا، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مُحِيطٌ بِالْعَوَالِمِ كُلِّهَا، فَأَيْنَمَا وَلَّى الْعَبْدُ فَإِنَّ اللهَ مُسْتَقْبِلُهُ؛ بل هَذَا شَأْنُ مَخْلُوقِهِ الْمُحِيطِ بِمَا دُونَهُ، فَإِنَّ كُلَّ خَطٍّ يَخْرُجُ مِنَ الْمَرْكَزِ إِلَى الْمُحِيطِ، فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ وَجْهَ الْمُحِيطِ وَيُوَاجِهُهُ، وَالْمَرْكَزُ يَسْتَقْبِلُ وَجْهَ الْمُحِيطِ، وَإِذَا كَانَ عَالِي الْمَخْلُوقَاتِ الْمُحِيطُ، يَسْتَقْبِلُ سَافِلَهَا الْمُحَاطُ بِهِ بِوَجْهِهِ، مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ وَالْجَوَانِبِ؛ فَكَيْفَ بِشَأْنِ مَنْ هُوَ بكل شَيْءٍ مُحِيطٍ، وَهُوَ مُحِيطٌ وَلَا يُحَاطُ بِهِ، كَيْفَ يُمْتَنَعُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْعَبْدُ وَجْهَهُ تَعَالَى حَيْثُ كَانَ، وَأَيْنَ كَانَ؟!». انتهى[(٢)].

وقال الشيخ ابن عثيمين: «الدليل على أن الله قِبَل وَجْهِ المُصَلِّي: قوله ﷺ: «**إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يبصق قِبَل وجهه، فإنَّ الله قِبَل وجهه**».

وهذه المقابلة ثابتة لله حقيقة على الوجه اللائق به ولا تنافي علوه، والجَمْعُ بينهما من وجهين:

١ ـ أن الاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق كما لو كانت الشمس عند طلوعها، فإنَّها قِبَل وجه مَن استقبل المشرق وهي في السماء، فإذا جاز اجتماعهما في المخلوق فالخالقُ أَوْلى.

٢ ـ أنه لو لم يمكن اجتماعهما في حق المخلوق، فلا يلزم أن يمتنع في حقِّ الخالق؛ لأن الله ليس كمثله شيء»[(٣)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٥٧٦ ـ ٥٧٨).
(٢) مختصر الصواعق المرسلة (١/٤١٧).
(٣) فتاوى ابن عثيمين (٤/٢٨٧).

**١٥١** قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ضرب النبي ﷺ المَثَل بذلك ـ ولله المثل الأعلى، ولكن المقصود بالتمثيل بيان جواز هذا وإمكانه لا تشبيه الخالق بالمخلوق ـ فقال النبي ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيرى ربه مخلياً به». فقال له أبو رُزين العقيلي: كيف يا رسول الله، وهو واحدٌ ونحن جميع؟ فقال النبي ﷺ: «سأنبئك مثل ذلك في آلاء الله، هذا القمر كلكم يراه مخلياً به وهو آية من آيات الله، فالله أكبر»[(١)]، أو كما قال النبي ﷺ.

وقال: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»[(٢)]؛ فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مشابهاً للمرئي؛ فالمؤمنون إذا رأوا ربهم يوم القيامة وناجوه؛ كل يراه فوقه قِبَل وجهه كما يرى الشمس والقمر، ولا منافاة أصلاً.

ومن كان له نصيب من المعرفة بالله والرسوخ في العلم بالله يكون إقراره بالكتاب والسُّنَّة على ما هما عليه أوكد».

## الشرح

مَن زعم أن أحاديث الرؤية من أحاديث التشبيه فقد كذب، فهي أحاديثُ محفوظةٌ عن النبي ﷺ، والتشبيه الذي فيها: «كما ترون الشمس والقمر»، إنما هو تشبيه للرؤية بالرؤية، وليس تشبيهاً للمرئي بالمرئي.

يعني: إذا كان الإنسان يستطيع أن يرى القمر وحده، ويستطيع أن يراه وهو مع

---

(١) انظر: سنن أبي داود برقم (٤٧٣١)، وابن ماجه (١٨٠)، والإمام أحمد في المسند (مُسْنَدُ الْمَدَنِيِّينَ) (١٦١٨٦)، قال الشيخ الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه (١/ ٢٥٢) حسن.

(٢) انظر: صحيح البخاري كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، برقم (٧٤٣٤)، ومسلم كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ فَضْلِ صَلَاتَيِ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ، وَالْمُحَافَظَةِ عَلَيْهِمَا (٦٣٣)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والترمذي (٢٥٥١)، وابن ماجه (١٧٧)، والإمام أحمد في المسند (أَوَّلُ مُسْنَدِ الْكُوفِيِّينَ) (١٩١٩٠).

قوم دون أن يزاحمهم، فكذلك المؤمنون يرون ربهم يوم القيامة دون مزاحمة، وكذلك يرى الإنسان ربه مخلياً به كما أنه يرى القمر مخلياً به.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: «وقال: «**إنَّكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر**»، **فشبه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مشابهاً للمرئي**».

يعني: ليس المراد أن الله تعالى يشابه القمر والشمس، فالله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولكن المراد تشبيه الرؤية بالرؤية؛ يعني: كما أن الإنسان في الدنيا يرى الشمس والقمر رؤية واضحة، فكذلك سيرى الله يوم القيامة، فهذا هو المراد.

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللهُ: «وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله؛ بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علوِّ الله على خلقه. وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة؟

ومن قال: يرى لا في جهة، فليراجع عقله!! فإما أن يكون مكابراً لعقله، أو في عقله شيء؛ وإلا فإذا قال: يُرى، لا أمام الرائي ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن يساره، ولا فوقه ولا تحته؛ رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.

ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات، بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بغير جهة...

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام، إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه.

لكن قول من أثبت موجوداً يُرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه، لا يُرى، ولا في جهة.

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجوديّاً أو أمراً عدميّاً؟

فإن أراد بها أمراً وجوديّاً، كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود، لا يُرى.

وهذه المقدمة: ممنوعة، ولا دليل على إثباتها؛ بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يُرى، وليس العالم في عالم آخر.

وإن أردت بالجهة أمراً عدميّاً؛ فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نُسلِّم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار»[١].

---

(١) شرح الطحاوية (١/ ٢١٩).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية: فمتواترة، رواها عنه أبو بكر الصديق وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وجرير بن عبد الله البجلي وصهيب بن سنان الرومي وعبد الله بن مسعود الهذلي وعلي بن أبي طالب وأبو موسى الأشعري وعدي بن حاتم الطائي وأنس بن مالك الأنصاري وبريدة بن الحصيب الأسلمي وأبو رزين العقيلي وجابر بن عبد الله الأنصاري وأبو أمامة الباهلي وزيد بن ثابت وعمار بن ياسر وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر وعمارة بن رويبة وسلمان الفارسي وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه موقوف، وأُبي بن كعب وكعب بن عجرة وفضالة بن عبيد وحديثه موقوف، ورجل من أصحاب النبي ﷺ غير مسمى.

فهاك سياق أحاديثهم من الصحاح والمسانيد والسنن، تلقها بالقبول والتسليم وانشراح الصدر، لا بالتحريف والتبديل وضيق العطن، ولا تكذب بها، فمن كذب بها، لم يكن إلى وجه ربه من الناظرين، وكان عنه يوم القيامة من المحجوبين...».

ثم ساق الأحاديث.

فمن لم يسلم للسُّنَّة، وما جاءت به؛ فما جدوى النقاش معه في مسألةٍ من مسائل الدين؟

ومن لم يبصر إثبات السُّنَّة للرؤية، فهو أعمى، لا يُجْدِي معه نقاش ولا استدلال والنصيحة لك: أن لا تنشغل برد الشبهات؛ بل احرص على طلب العلم وتحصيله والترقِّي فيه على أيدي العلماء الثقات»[1].

وينبغي أن يتنبه طالب العلم لمسألة أنه لا بد من فَهْم كلام السلف عند الاستدلال بنصوص الكتاب والسُّنَّة، وأن لا يستقل بفهمه هو، فيفهم من هذه الآية معنًى ومن تلك معنًى، وبعد ذلك يُشكل عليه الأمر أو يقع في اللبس أو تختلط عليه الأمور.



(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص٢٩٦.

**﴿١٥٢﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم أن من المتأخِّرين من يقول: مذهب السلف: إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا لفظٌ مجمل، فإن قوله: ظاهرها غير مراد، يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين؛ مثل أن يُراد بكون الله قِبَل وَجه المصلي: أنه مستقر في الحائط الذي يُصلي إليه، وأن ﴿ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ ظاهره: أنه إلى جانبنا، ونحو ذلك، فلا شك أن هذا غير مراد».**

## الشرح

سبق الحديث عن مقالة التفويض في عدة مواطن من هذا الشرح بما يغني عن إعادة شرح هذه المسألة فليرجع إلى تلك المواطن.

فالمفوضة هم الذين قالوا: إن هذه النصوص على خلاف ظاهرها، والمراد منها لا يعلمه إلا الله. فسكتوا عن بيان المراد منها زعماً منهم أنه لا يعلم ذلك إلا الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

فهم في هذا يخيرون أنفسهم بين طريقين: إما أن يأوِّل، وإما أن يفوِّض كما يقول ناظمهم في هذا، يقول اللقاني ناظم جوهرة التوحيد:

**«وكل نص أوهم التشبيها ... أوِّله أو فوِّض ورُم تنزيها»**[1]

ويقول شارحها البيجوري: «الحاصل أنه إذا ورد في القرآن أو السُّنَّة ما يُشْعِر بإثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح، اتفق أهل الحق وغيرهم ما عدا المجسِّمة والمشبهة، على تأويل ذلك لوجوب تنزيهه تعالى عما دلَّ عليه ما ذكر بظاهره» اهـ.

فالغاية واحدة وهي على حدِّ زعمهم تنزيه الله عَزَّوَجَلَّ عن صفة اليد مثلاً، أو تنزيهه عن صفة الاستواء.

لكن بعد ذلك طريقهم في هذا على أحد أمرين: إما أن يقولوا: استوى بمعنى استولى، أو اليد بمعنى النعمة أو القدرة، أو يسكت عن ذلك فيقول: الله أعلم

(١) جوهرة التوحيد ص٥٦.

بمراده لكن النتيجة واحدة، وهي إنكار الاستواء، وإنكار صفة اليد.

والفرق بين المفوض والمؤول أن المفوِّض يصرف اللفظ عن المعنى الراجح لكن لا إلى معنى، بينما المؤول يصرف اللفظ عن المعنى الظاهر الراجح إلى معنى مرجوح، فيتفقان في صرف اللفظ عن المعنى المتبادر، ويفترقان في أن أحدهما يعطيه معنى آخر محتملاً، والثاني يمنع عنه المعنى، ولكنهم في النهاية يلتقون عند نتيجة مشتركة، وهي: رفض وصف الله بما وصف به نفسه وتنزيهه عما وصف به نفسه.

وقد أراد المفوض التخلص من أذى التأويل ـ بل التحريف ـ الذي يُمرِض القلوب فوقع في مرضٍ آخر هو التفويض الذي حقيقته تجاهل معاني أسماء الله وصفاته والادعاء بأن الله أنزلها ولم يرد منا معرفة معناها فجهلها رسول الله ﷺ وأصحابه، وكان ﷺ يحفظ أسماءً مجردة عن المعاني.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأبو المعالي وأتباعه نفوا هذه الصفات ـ أي: الصفات الخبرية ـ موافقة للمعتزلة والجهمية. ثم لهم قولان:

أحدهما: تأويل نصوصها، وهو أول قولي أبي المعالي، كما ذكره في «الإرشاد».

والثاني: تفويض معانيها إلى الربّ، وهو آخر قولي أبي المعالي كما ذكره في «الرسالة النظامية»، وذكر ما يدل على أن السلف كانوا مُجمعين على أن التأويل ليس بسائغٍ ولا واجب.

ثم هؤلاء منهم من ينفيها ويقول: إن العقل الصريح نفى هذه الصفات. ومنهم من يقف ويقول: ليس لنا دليلٌ سمعيٌّ ولا عقلي، لا على إثباتها ولا على نفيها، وهي طريقة الرازي والآمدي)[1].

والقائلين بالتفويض هم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه.

فهؤلاء سكتوا عن بيان المراد منها زعماً منهم أنه لا يعلم ذلك إلا الله ﷻ، فقالوا: إن هذه النصوص على خلاف ظاهرها، والمراد منها لا يعلمه إلا الله.

القسم الثاني: يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٤٩).

ألَّا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.

فيجوز أحد الاعتبارين، وأحد الحالين، يجوز في نفس الوقت إجراؤها على ظاهرها، ويجوز في نفس الوقت أن يكون لها معنى آخر لا يعلمه إلا الله تعالى، فهذا فرق بينه وبين الذي قبله، أن الذي قبله يجزم بأنها على خلاف ظاهرها لكن يسكت عن تحديد المراد، أما هذا فيجوِّز الحالين معاً وهذا في غاية التناقض لأنه جمع بين ضدين.

**القسم الثالث:** يمسكون عن هذا كله ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.

وهذا القسم هم أصحاب الجهل البسيط الذين يمسكون عن هذا كله، ويقولون: نحن نقرأ القرآن ولا نتجاوز قراءة النص، ونُعرض عن هذا كله، وهذا يعني لا شك أنه إعراضٌ عن ذكر الله ﷻ.

هنا تكلم عن مسألة التفريق، فقد يقول شخص ما: إن الظاهر غير مراد، ويراد بذلك أنه لا يَفهم من الظاهر إلا ما يليق بالمخلوق، كأن يقول: إن ظاهر هذه الآية نعوت المخلوقين وصفات المحدثين، فلا يفهم أن وجه الله ﷻ كوجه خلقه، ولا يد الخالق كيد المخلوقين ونحو ذلك. فهذا الظاهر غير مراد؛ لأن الآيات تأباه، فإذا كان هذا هو المقصود فهذا صحيح، لكن إذا قال: إن الظاهر غير مراد: أن المعنى غير مراد، وأن هناك معنى لا نَعلمه، فهذا هو الفاسد كما سيأتي.



﴿١٥٣﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: «ومن قال: إن مذهب السلف: أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث.

فإن هذا هو المحال ليس هو الأظهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع.

اللَّهُمَّ إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس، فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار، معذوراً في هذا الإطلاق.

فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس، وهو من الأمور النسبية، وكان أحسن من هذا أن يُبين لمن اعتقد أن هذا هو الظاهر: أن هذا ليس هو الظاهر، حتى يكون أعطى كلام الله وكلام رسوله حقه لفظاً ومعنى».



## الشرح

الظهور والبطون والوضوح والخفاء، أمورٌ نسبية، فقد يفهم الإنسان من آيةٍ فهماً صحيحاً، وقد يفهم منها فهماً سقيماً، وهذا يكون بسبب فهمه، فهذا أمرٌ يختلف فيه الناس، فلذلك هنا بيَّن أنه إذا كان الفهم فاسداً فيقال: إن هذا الفهم إذا فهمه البعض فهو فَهْمٌ فاسد، لا أن يقول: إن ظاهر الآية في هذا هو كذا، وهذا غير صحيح.

✻ ✻ ✻

**﴿١٥٤﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإن كان الناقل عن السلف أراد ـ بقوله: الظاهر غير مراد عندهم ـ أن المعاني التي ظهرت من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين؛ بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه جوازاً ذهنياً، أو جوازاً خارجياً غير مراد، فقد أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب، فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل ـ لا نصّاً ولا ظاهراً ـ أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمعٌ ولا بصرٌ، ولا يدٌ حقيقة.**

**وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض مَن يحكيه عن السلف، ويقولون: إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة ـ طريقة السلف ـ بمعنى: أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها؛ لمسيس الحاجة إلى ذلك، ويقولون: الفرق أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل، وأولئك لا يعينون؛ لجواز أن يراد غيره».**

## الشرح

وهذا حقيقة قول الأشاعرة، إذ يزعمون أن النصوص على غير ظاهرها، وأن السلف أمسكوا عن تأويلها فقط، وهذا زعمٌ فاسد.

والفرق بين عقيدة أهل السُّنَّة وعقيدة أهل التعطيل من جهة وعقيدة أهل التمثيل من جهة أخرى.

**فأهل السُّنَّة**: يعتقدون أن ما اتصف الله به من الصفات لا يُماثله فيها أحدٌ من خلقه، فالله عَزَّ وَجَلَّ قد أخبرنا بذلك بنصٍّ كتابه العزيز حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾، فإذا ورد النص بصفةٍ من صفات الله تعالى في الكتاب أو السُّنَّة ـ فيجب الإيمان به والاعتقاد الجازم بأن ذلك الوصفَ بالغٌ من غايات الكمال والشرف والعلو مما يَقطع جميع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين؛ فالشر كل الشر في عدم تعظيم الله، وأن يَسبق في ذهن الإنسان أن صفة الخالق تُشبه

صفة المخلوق، فعلى القلب المؤمن المُصَدِّق بصفات الله التي تمدح بها أو أثنى عليه بها نبيه ﷺ، أن يكون معظِّماً لله ﷻ غير مُتنجس بأقذار التشبيه؛ لتكون أرضُ قلبِه طيبةً طاهرةً قابلة للإيمان بالصفات على أساس التنزيه أخذاً بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1].

**أمَّا أهل التعطيل**: فإنَّهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات التي لا وجود لها إلا في أفهامهم الفاسدة.

فعقيدة هؤلاء المعطلة جمعت بين التمثيل والتعطيل، وهذا الشر إنَّما جاء من تنجس قلوبهم وتدنسها بأقذار التشبيه، فإذا سمعوا صفة من صفات الكمال التي أثنى الله بها على نفسه؛ كاستوائه على عرشه ومجيئه يوم القيامة وغير ذلك من صفات الجلال والكمال.

فإن أول ما يخطر في أذهانهم أن هذه الصفة تشبه صفات الخلق؛ فيتلطخ القلب بأقذار التشبيه؛ فلم يقدِّر الله حقَّ قدره، ولم يُعَظِّم الله حقَّ عظمته؛ حيث سبق إلى ذهنه أن صفة الخالق تشبه صفة المخلوق، فيكون أولاً نجَّس القلب بأقذار التشبيه، ثم دعاه ذلك إلى أن ينفي صفة الخالق ﷻ عنه بادِّعاء أنها تشبه صفات المخلوق، فيكون فيها أولاً مُشبِّهاً، وثانياً مُعطلاً ضالّاً ابتداءً وانتهاءً متهجماً على ربِّ العالمين، يَنفي صفاته عنه بادعاء أن تلك الصفة لا تليق[2].

**وأمَّا عقيدة أهل التمثيل**: فهي تقوم على دعواهم أن الله ﷻ لا يخاطبنا إلا بما نَعقل، فإذا أخبرنا عن اليد فنحن لا نعقل إلا هذه اليد الجارحة؛ فشَبَّهوا صفات الخالق بصفات المخلوقين، فقالوا: له يدٌ كيدي، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

وأمَّا العارفون به، المُصدقون لرسله، المُقرون بكماله فهم يُثبتون لله جميع صفاته، ويَنفون عنه مشابهة المخلوقات، فيجمعون بين الإثبات ونفي التشبيه، وبين التنزيه وعدم التعطيل، فمذهبهم حسنة بين سَيئتين، وهدًى بين ضلالتين.

وخلاصة القول: أن عقيدة أهل السُّنَّة تتميز عن عقيدة المشبهة، بأن أهل السُّنَّة يُفَوِّضون علم كيفية اتصاف الباري ﷻ بتلك الصفات إلى الله ﷻ، فلا عِلم للبشر بكيفية ذات الله ﷻ، «ولا تفسير كُنه شيء من صفات ربنا تعالى؛ كأن يقال: استوى على هيئة كذا.

(١) انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص٢١، ٢٢.
(٢) انظر: منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص١٩، ٢٠.

وكل مَن تجرأ على شيء من ذلك فقوله من الغُلو في الدين والافتراء على الله ﷻ، واعتقاد ما لم يأذن به الله ولا يليق بجلاله وعظمته ولم ينطق به كتابٌ ولا سُنَّة، ولو كان ذلك مطلوباً من العباد في الشريعة لبَيَّنه الله تعالى ورسوله ﷺ، فهو لم يَدَع ما بالمسلمين إليه حاجة إلا بَيَّنه ووَضَّحه، والعباد لا يعلمون عن الله تعالى إلا ما عَلَّمَهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾؛ فليؤمن العبد بما عَلَّمه الله تعالى وليقف معه، وليُمسك عما جهله، وليَكِلْ معناه إلى عالمه»[1].

وأمَّا المُشبِّهة فقد تعمقوا في شأن كيفيات صفات الله وتَقَوَّلوا على الله بغير علم، فقالوا: له بصرٌ كبصري، ويدٌ كيدي، وقَدَمٌ كقدمي، تعالى الله عمَّا يقولون علوّاً كبيراً.



(١) انظر: معارج القبول (١/٣٢٦، ٣٢٧).

﴿١٥٥﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا القول على الإطلاق كذبٌ صريحٌ على السلف، أما في كثير من الصفات فقطعاً: مثل أن الله تعالى فوق العرش، فإن من تأمل كلام السلف المنقول عنهم الذي لم يُحك هنا عُشْره، عَلم بالاضطرار أن القوم كانوا مُصرِّحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثيرٍ من الصفات بمثل ذلك.

والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل ـ لا نصّاً ولا ظاهراً ولا بالقرائن ـ على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر؛ بل الذي رأيته أن كثيراً من كلامهم يدل ـ إمَّا نصّاً وإما ظاهراً على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة؛ بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحداً منهم نفاها».

## الشرح

يبين شيخ الإسلام ابن تيمية نتيجة ما توصل إليه في بحثه عن أقوال السلف الصالح في باب الصفات، ويؤكد أن نتيجة بحثه في هذا الباب لم يجد في أقوال السلف ما ينفي الصفات الخبرية كما هو الحال الذي وصل إليه المتأخرون من الأشاعرة الذين نفوا تلك الصفات وخالفوا بذلك أقوال قدمائهم فضلاً عن مخالفتهم لأقوال علماء السلف من أهل السُّنَّة والجماعة الذين عهد عنهم أنهم يتعاملون مع الصفات معاملة واحدة، في كل صفة ورد فيها النص وكانت ثابتة ومنقولة، وكلام السلف ليس في كل صفة بعينها، ولكنهم تكلموا عن بعض الصفات، وتكلموا عن الصفات جملة، وكلامهم لا يُفهم منه أنه فوَّضوا أو أوَّلوا.

وقوله: «ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة؛ بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحداً منهم نفاها».

كلامه هذا هو من التحري والدقة هنا، حتى لا يقول قائل: أعطونا نصّاً في كل صفة، فنقول: إن هذا لا يمكن، لكنْ هناك عدد من الصفات تكلموا عنها؛ مثل صفة العلو والاستواء، وتكلموا عن الصفات جملة، فمثل هذا الكلام يكون هو المعيار.

وعلى من ينفي الصفات الخبرية أو يقول بتأويلها أن يأتي بأدلته على ذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَذْهَبُ» أَهْلِ الْحَدِيثِ «وَهُمْ السَّلَفُ مِنَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْخَلَفِ: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تُمَرُّ كَمَا جَاءَتْ وَيُؤْمَنُ بِهَا وَتُصَدَّقُ وَتُصَانُ عَنْ تَأْوِيلٍ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلٍ وَتَكْيِيفٍ يُفْضِي إِلَى تَمْثِيلٍ. وَقَدْ أَطْلَقَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ حَكَى إِجْمَاعَ السَّلَفِ ـ مِنْهُمْ الخطابي ـ مَذْهَبَ السَّلَفِ: أَنَّهَا تَجْرِي عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ نَفْيِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي «الصِّفَاتِ» فَرْعٌ عَلَى الْكَلَامِ فِي «الذَّاتِ» يُحْتَذَى حَذْوُهُ وَيُتَّبَعُ فِيهِ مِثَالُهُ؛ فَإِذَا كَانَ إثْبَاتُ الذَّاتِ إثْبَاتَ وُجُودٍ لَا إثْبَاتَ كَيْفِيَّةٍ؛ فَكَذَلِكَ إثْبَاتُ الصِّفَاتِ إثْبَاتُ وُجُودٍ لَا إثْبَاتُ كَيْفِيَّةٍ فَنَقُولُ إنَّ لَهُ يَداً وَسَمْعاً وَلَا نَقُولُ إنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُدْرَةُ وَمَعْنَى السَّمْعِ الْعِلْمُ.

وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ خَطَأٌ:

إمَّا لَفْظاً وَمَعْنًى.

أَوْ لَفْظاً لَا مَعْنًى.

لِأَنَّ الظَّاهِرَ قَدْ صَارَ مُشْتَرِكاً بَيْنَ شَيْئَيْنِ:

* **المعنى الأول:** أَنْ يُقَالَ: إنَّ الْيَدَ جَارِحَةٌ مِثْلُ جَوَارِحِ الْعِبَادِ، وَظَاهِرُ الْغَضَبِ غَلَيَانُ الْقَلْبِ لِطَلَبِ الِانْتِقَامِ، وَظَاهِرُ كَوْنِهِ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْمَاءِ فِي الظَّرْفِ.

فَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ قَالَ: إنَّ هَذِهِ الْمَعَانِيَ وَشِبْهَهَا مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَنُعُوتِ الْمُحْدَثِينَ غَيْرُ مُرَادٍ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ فَقَدْ صَدَقَ وَأَحْسَنَ؛ إذْ لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ لَا فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ؛ بَلْ أَكْثَرُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ يُكَفِّرُونَ الْمُشَبِّهَةَ وَالْمُجَسِّمَةَ. لَكِنَّ هَذَا الْقَائِلَ أَخْطَأَ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ؛ وَحَيْثُ حُكِيَ عَنِ السَّلَفِ مَا لَمْ يَقُولُوهُ؛ فَإِنَّ «ظَاهِرَ الْكَلَامِ» هُوَ مَا يَسْبِقُ إلَى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنْهُ لِمَنْ يَفْهَمُ بِتِلْكَ اللُّغَةِ ثُمَّ قَدْ يَكُونُ ظُهُورُهُ بِمُجَرَّدِ الْوَضْعِ وَقَدْ يَكُونُ بِسِيَاقِ الْكَلَامِ؛ وَلَيْسَتْ «هَذِهِ الْمَعَانِي» الْمُحْدَثَةُ الْمُسْتَحِيلَةُ عَلَى اللهِ تَعَالَى هِيَ السَّابِقَةَ إلَى عَقْلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ بَلْ الْيَدُ عِنْدَهُمْ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالذَّاتِ فَكَمَا كَانَ عِلْمُنَا وَقُدْرَتُنَا وَحَيَاتُنَا وَكَلَامُنَا وَنَحْوُهَا مِنَ الصِّفَاتِ أَعْرَاضاً تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِنَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُوصَفَ اللهُ

سُبْحَانَهُ بِمِثْلِهَا؛ فَكَذَلِكَ أَيْدِينَا وَوُجُوهُنَا وَنَحْوُهَا أَجْسَامٌ كَذَلِكَ مُحْدَثَةٌ يَمْتَنِعُ أَنْ يُوصَفَ اللهُ تَعَالَى بِمِثْلِهَا.

ثُمَّ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ: إِذَا قُلْنَا: إِنَّ للهِ عِلْماً وَقُدْرَةً وَسَمْعاً وَبَصَراً إِنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ ثُمَّ يُفَسِّرُ بِصِفَاتِنَا.

فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ظَاهِرَ الْيَدِ وَالْوَجْهِ غَيْرُ مُرَادٍ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ صِفَاتِنَا جِسْمٍ أَوْ عَرَضٍ لِلْجِسْمِ وَمَنْ قَالَ: إِنَّ ظَاهِرَ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ غَيْرُ مُرَادٍ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ اسْمٍ يُسَمَّى اللهُ تَعَالَى بِهِ إِلَّا وَالظَّاهِرُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْمَخْلُوقُ غَيْرُ مُرَادٍ بِهِ فَكَانَ قَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ قَدْ أُرِيدَ بِهَا مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْفَسَادِ.

* وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِنَّمَا هِيَ صِفَاتُ اللهِ ﷻ كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ نِسْبَتُهَا إِلَى ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ كَنِسْبَةِ صِفَاتِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى ذَاتِهِ، فَيُعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لِلْمَوْصُوفِ وَلَهَا خَصَائِصُ وَكَذَلِكَ الْوَجْهُ. وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَاجِبَةٌ لِذَاتِهِ وَ«الْإِلَهُ» الْمَعْبُودُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِجَمِيعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ. وَلَيْسَ غَرَضُنَا الْآنَ الْكَلَامَ مَعَ نفاة الصِّفَاتِ مُطْلَقاً وَإِنَّمَا الْكَلَامُ مَعَ مَنْ يُثْبِتُ بَعْضَ الصِّفَاتِ. وَكَذَلِكَ «فِعْلُهُ» نَعْلَمُ أَنَّ الْخَلْقَ هُوَ إِبْدَاعُ الْكَائِنَاتِ مِنَ الْعَدَمِ وَإِنْ كُنَّا لَا نُكَيِّفُ ذَلِكَ الْفِعْلَ وَلَا يُشْبِهُ أَفْعَالَنَا إِذْ نَحْنُ لَا نَفْعَلُ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِلَى الْفِعْلِ وَاللهُ غَنِيٌّ حَمِيدٌ. وَكَذَلِكَ «الذَّاتُ» تُعْلَمُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ وَإِنْ كَانَتْ لَا تُمَاثِلُ الذَّوَاتَ الْمَخْلُوقَةَ وَلَا يَعْلَمُ مَا هُوَ إِلَّا هُوَ، وَلَا يُدْرِكُ لَهَا كَيْفِيَّةً، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ إِطْلَاقِ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهِ.

فَالْمُؤْمِنُ يَعْلَمُ أَحْكَامَ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَآثَارَهَا وَهُوَ الَّذِي أُرِيدَ مِنْهُ فَيَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً وَأَنَّ الْأَرْضَ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَنْظُرُونَ إِلَى وَجْهِ خَالِقِهِمْ فِي الْجَنَّةِ وَيَتَلَذَّذُونَ بِذَلِكَ لَذَّةً يَنْغَمِرُ فِي جَانِبِهَا جَمِيعُ اللَّذَّاتِ وَنَحْوَ ذَلِكَ. كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ لَهُ رَبّاً وَخَالِقاً وَمَعْبُوداً وَلَا يَعْلَمُ كُنْهَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ بَلْ غَايَةُ عِلْمِ الْخَلْقِ هَكَذَا: يَعْلَمُونَ الشَّيْءَ مِنْ بَعْضِ الْجِهَاتِ وَلَا يُحِيطُونَ بِكُنْهِهِ وَعِلْمُهُمْ بِنُفُوسِهِمْ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ.

قُلْت لَهُ: أَفَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ «الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَادٍ بِهَذَا التَّفْسِيرِ؟» فَقَالَ: هَذَا لَا يُمْكِنُ.

فَقُلْت لَهُ: مَنْ قَالَ: إنَّ الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَادٍ بِمَعْنَى أَنَّ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ غَيْرُ مُرَادَةٍ قُلْنَا لَهُ: أَصَبْت فِي «الْمَعْنَى» لَكِنْ أَخْطَأْت فِي «اللَّفْظِ» وَأَوْهَمْت الْبِدْعَةَ وَجَعَلْت للجهمية طَرِيقاً إلَى غَرَضِهِمْ وَكَانَ يُمْكِنُك أَنْ تَقُولَ: تُمَرُّ كَمَا جَاءَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى لَيْسَتْ كَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ مُقَدَّسٌ عَنْ كُلِّ مَا يَلْزَمُ مِنْهُ حُدُوثُهُ أَوْ نَقْصُهُ.

وَمَنْ قَالَ: «الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ» بِالتَّفْسِيرِ الثَّانِي ـ وَهُوَ مُرَادُ الْجَهْمِيَّة وَمَنْ تَبِعَهُمْ مِن الْمُعْتَزِلَةِ وَبَعْضِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ ـ فَقَدْ أَخْطَأَ.

ثُمَّ أَقْرَبُ هَؤُلَاءِ «الْجَهْمِيَّة» الْأَشْعَرِيَّةُ يَقُولُونَ: إنَّ لَهُ صِفَاتٍ سَبْعاً: الْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالْكَلَامَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ. وَيَنْفُونَ مَا عَدَاهَا وَفِيهِمْ مَنْ يَضُمُّ إلَى ذَلِكَ «الْيَدَ» فَقَطْ وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ مَا سِوَاهَا وَغُلَاتُهُمْ يَقْطَعُونَ بِنَفْيِ مَا سِوَاهَا.

وَأَمَّا «الْمُعْتَزِلَةُ» فَإِنَّهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ مُطْلَقاً وَيُثْبِتُونَ أَحْكَامَهَا وَهِيَ تَرْجِعُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ إلَى أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ؛ وَأَمَّا كَوْنُهُ مُرِيداً مُتَكَلِّماً فَعِنْدَهُمْ أَنَّهَا صِفَاتٌ حَادِثَةٌ أَوْ إضَافِيَّةٌ أَوْ عَدَمِيَّةٌ. وَهُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ إلَى «الصَّابِئِينَ الْفَلَاسِفَةِ» مِنَ الرُّومِ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ وَالْفُرْسِ حَيْثُ زَعَمُوا: أَنَّ الصِّفَاتِ كُلَّهَا تَرْجِعُ إلَى سَلْبٍ أَوْ إضَافَةٍ؛ أَوْ مُرَكَّبٍ مِنْ سَلْبٍ وَإِضَافَةٍ؛ فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ ضُلَّالٌ مُكَذِّبُونَ لِلرُّسُلِ.

وَمَنْ رَزَقَهُ اللهُ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَبَصَراً نَافِذاً وَعَرَفَ حَقِيقَةَ مَأْخَذِ هَؤُلَاءِ عَلِمَ قَطْعاً أَنَّهُمْ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَآيَاتِهِ وَأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِالرُّسُلِ وَبِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلَ بِهِ رُسُلَهُ؛ وَلِهَذَا كَانُوا يَقُولُونَ: إنَّ الْبِدَعَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكُفْرِ وَآيِلَةٌ إلَيْهِ.

* **النقطة الثانية**: قُلْت لَهُ: إذَا وَصَفَ اللهُ نَفْسَهُ بِصِفَةِ أَوْ وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ أَوْ وَصَفَهُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ ـ الَّذِينَ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ ـ فَصَرْفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا اللَّائِقِ بِجَلَالِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَحَقِيقَتِهَا الْمَفْهُومَةِ مِنْهَا: إلَى بَاطِنٍ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ وَمَجَازٍ يُنَافِي الْحَقِيقَةَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

**أَحَدُهَا**: أَنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ مُسْتَعْمَلٌ بِالْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَكَلَامَ السَّلَفِ جَاءَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِشَيْءٍ مِنْهُ خِلَافُ لِسَانِ الْعَرَبِ أَوْ خِلَافُ الْأَلْسِنَةِ كُلِّهَا؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيُّ مَا يُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ، وَإِلَّا فَيُمْكِنُ كُلُّ مُبْطِلٍ أَنْ يُفَسِّرَ أَيَّ لَفْظٍ بِأَيِّ مَعْنًى سَنَحَ لَهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِي اللُّغَةِ.

**الثَّانِي**: أَنْ يَكُونَ مَعَهُ دَلِيلٌ يُوجِبُ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ وَإِلَّا فَإِذَا كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنًى بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ وَفِي مَعْنًى بِطَرِيقِ الْمَجَازِ لَمْ يَجُزْ حَمْلُهُ عَلَى الْمَجَازِيِّ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ الصَّرْفَ بِإِجْمَاعِ الْعُقَلَاءِ، ثُمَّ إِنْ ادَّعَى وُجُوبَ صَرْفِهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ عَقْلِيٍّ أَوْ سَمْعِيٍّ يُوجِبُ الصَّرْفَ. وَإِنْ ادَّعَى ظُهُورَ صَرْفِهِ عَنِ الْحَقِيقَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ مُرَجِّحٍ لِلْحَمْلِ عَلَى الْمَجَازِ.

**الثَّالِثُ**: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَسْلَمَ ذَلِكَ الدَّلِيلُ ـ الصَّارِفُ ـ عَنْ مُعَارِضٍ؛ وَإِلَّا فَإِذَا قَامَ دَلِيلٌ قُرْآنِيٌّ أَوْ إِيمَانِيٌّ يُبَيِّنُ أَنَّ الْحَقِيقَةَ مُرَادَةٌ امْتَنَعَ تَرْكُهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا الدَّلِيلُ نَصاً قَاطِعاً لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى نَقِيضِهِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِراً فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ.

**الرَّابِعُ**: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ وَأَرَادَ بِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ وَضِدَّ حَقِيقَتِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَ لِلْأُمَّةِ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ حَقِيقَتَهُ وَأَنَّهُ أَرَادَ مَجَازَهُ سَوَاءٌ عَيَّنَهُ أَوْ لَمْ يُعَيِّنْهُ لَا سِيَّمَا فِي الْخِطَابِ الْعِلْمِيِّ الَّذِي أُرِيدَ مِنْهُمْ فِيهِ الِاعْتِقَادُ وَالْعِلْمُ؛ دُونَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ الْقُرْآنَ نُوراً وَهُدًى وَبَيَاناً لِلنَّاسِ وَشِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَلِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ.

* **النقطة الثالثة**: ثُمَّ هَذَا «الرَّسُولُ» الْأُمِّيُّ الْعَرَبِيُّ بُعِثَ بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ وَأَبْيَنِ الْأَلْسِنَةِ وَالْعِبَارَاتِ، ثُمَّ الْأُمَّةُ الَّذِينَ أَخَذُوا عَنْهُ كَانُوا أَعْمَقَ النَّاسِ عِلْماً وَأَنْصَحَهُمْ لِلْأُمَّةِ وَأَبْيَنَهُمْ لِلسُّنَّةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ هُوَ وَهَؤُلَاءِ بِكَلَامٍ يُرِيدُونَ بِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ إِلَّا وَقَدْ نَصَبَ دَلِيلاً يَمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَقْلِياً ظَاهِراً مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ بِعَقْلِهِ أَنَّ الْمُرَادَ أُوتِيَتْ مِنْ جِنْسِ مَا يُؤْتَاهُ مِثْلُهَا وَكَذَلِكَ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ يَعْلَمُ الْمُسْتَمِعُ أَنَّ الْخَالِقَ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْعُمُومِ.

أَوْ سَمْعِياً ظَاهِراً مِثْلُ الدَّلَالَاتِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي تَصْرِفُ بَعْضَ الظَّوَاهِرِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحِيلَهُمْ عَلَى دَلِيلٍ خَفِيٍّ لَا يَسْتَنْبِطُهُ إِلَّا أَفْرَادُ النَّاسِ سَوَاءٌ كَانَ سَمْعِياً أَوْ عَقْلِياً؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ بِالْكَلَامِ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنًى وَأَعَادَهُ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً؛ وَخَاطَبَ بِهِ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ وَفِيهِمُ الذَّكِيُّ وَالْبَلِيدُ وَالْفَقِيهُ وَغَيْرُ الْفَقِيهِ وَقَدْ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَدَبَّرُوا ذَلِكَ الْخِطَابَ وَيَعْقِلُوهُ وَيَتَفَكَّرُوا فِيهِ وَيَعْتَقِدُوا مُوجَبَهُ ثُمَّ أَوْجَبَ أَنْ لَا يَعْتَقِدُوا بِهَذَا الْخِطَابِ شَيْئاً مِنْ ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ دَلِيلاً خَفِياً يَسْتَنْبِطُهُ أَفْرَادُ النَّاسِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ

يُرِدْ ظَاهِرَهُ كَانَ هَذَا تَدْلِيساً وَتَلْبِيساً وَكَانَ نَقِيضَ الْبَيَانِ وَضِدَّ الْهُدَى وَهُوَ بِالْأَلْغَازِ وَالْأَحَاجِيِّ أَشْبَهُ مِنْهُ بِالْهُدَى وَالْبَيَانِ. فَكَيْفَ إِذَا كَانَتْ دَلَالَةُ ذَلِكَ الْخِطَابِ عَلَى ظَاهِرِهِ أَقْوَى بِدَرَجَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ دَلَالَةِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ الْخَفِيِّ عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ غَيْرُ مُرَادٍ أَمْ كَيْفَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْخَفِيُّ شُبْهَةً لَيْسَ لَهَا حَقِيقَةٌ؟ فَسَلَّمَ لِي ذَلِكَ الرَّجُلُ هَذِهِ الْمَقَامَاتِ[(١)].

* **النقطة الرابعة:** قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن تأويلات المعطلة: «وهم في أكثر ما يتأولونه قد يعلم عقلاؤهم علماً يقيناً أن الأنبياء لم يريدوا بقولهم ما حملوه عليه، وهؤلاء كثيراً ما يجعلون التأويل من باب دفع المعارض، فيقصدون حمل اللفظ على ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه، لا يقصدون طلب مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يعرف به مراده، وعلى الوجه الذي به يعرف مراده، فصاحبه كاذبٌ على من تأول كلامه، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل؛ بل يقولون: يجوز أن يراد كذا، وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ»[(٢)].



---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٥ ـ ٣٦٢) وهي مناظرة لشيخ الإسلام ابن تيمية مع بعضهم.
(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١).

**﴿١٥٦﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبِّهة الذين يشبِّهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من ينفي الصفات؛ كقول نُعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: «مَن شبه الله بخلقه فقد كفر، ومَن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً»».**

## الشرح

كل واحد من فريق التعطيل والتمثيل جامع بين التعطيل والتمثيل.

**أ ـ بيان جمع المعطلة بين التعطيل والتمثيل:**

أما تمثيل المعطلة: فإنهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات.

فهذا تشبيهٌ وتمثيلٌ منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته، بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم.

وتعطيل المعطلة: في نفيهم لما يستحقّه الله تعالى من الأسماء والصفات اللائقة به سبحانه.

وبذلك جمعوا بين التعطيل والتمثيل: مثَّلوا أولاً، وعطَّلوا آخراً.

وامتاز أهل التعطيل عن أهل التمثيل بنفيهم المعاني الصحيحة للصفات.

مثال لجمع المعطلة بين التعطيل والتمثيل:

نصوص الاستواء، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ⁽٥⁾﴾ [طه: ٥].

فإن المعطل يقول: لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً، وكل ذلك من المحال، ونحو ذلك من الكلام. فهذا المعطل لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسمٍ كان على أي جسم كان، وهذا اللازم الذي جاء به المعطل تابع لهذا المفهوم.

وكان الواجب عليه أن يثبت لله استواءً يليق بجلاله ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي هي من لوازم المخلوقات، ويجب نفيها في حق الله.

فأهل التعطيل وقعوا في أربعة محاذير:

**الأول**: كونهم مثَّلوا ما فهموه من النصوص بصفات المخلوقين، وظنوا أن مدلول النصوص هو التمثيل.

**الثاني**: أنهم عطلوا النصوص عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله.

**الثالث**: أنهم بنفي تلك الصفات صاروا معطلين لما يستحقه الربّ من صفات الكمال.

**الرابع**: أنهم وصفوا الرب بنقيض تلك الصفات، من صفات الأموات والجمادات والمعدومات(١).

**٢ ـ بيان جمع أهل التمثيل بين التعطيل، والتمثيل(٢)**:

أما تعطيل المُمَثِّل فمن وجوهٍ ثلاثة:

**أحدها**: أنه عطل نفس النص الذي أثبت الصفة، حيث صرفه عن مقتضى ما يدل عليه، فإن النص دالٌّ على إثبات صفة تليق بالله لا على مشابهة الله لخلقه.

**الثاني**: أنه إذا مثَّل الله بخلقه فقد عطَّله عن كماله الواجب، حيث شبَّه الربَّ الكامل بالمخلوق الناقص.

**الثالث**: أنه إذا مثَّل الله بخلقه فقد عطَّل كل نصٍّ يدل على نفي مشابهة الله لخلقه، مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤].

أما تمثيل أهل التمثيل: فإنهم يقولون: إن الله ﷻ لا يخاطبنا إلا بما نعقل، فإذا كان مستوياً على العرش فهو كاستواء الإنسان على السرير، إذ لا يعلم الاستواء إلا هكذا، فامتاز هؤلاء الممثلة بإثبات استواء هو من خصائص المخلوقين، كما امتاز المعطلة بتعطيل كل اسم للاستواء الحقيقي.

والقول الفاصل هو ما عليه الأمة الوسط من أن الله مستوٍ على عرشه استواءً يليق بجلاله ويختص به، فكما أنه موصوفٌ بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميعٌ بصير ونحو ذلك، ولا يجوز أن يثبت للعلم والقدرة خصائص الأعراض التي لعلم المخلوقين وقدرتهم، فكذلك هو سبحانه فوق العرش ولا يثبت لفوقيته خصائص فوقية المخلوق على المخلوق وملزوماتها.

---

(١) الرسالة التدمرية ص٧٩ ـ ٨٠.

(٢) انظر: الفتوى الحموية ص٦٢ ـ ٦٣، ط. دار فجر للتراث.

(فقد هدى الله أصحاب سواء السبيل للطريقة المثلى فأثبتوا لله حقائق الأسماء والصفات، ونفوا عنه مماثلة المخلوقات، فكان مذهبهم مذهباً بين مذهبين وهدياً بين ضلالتين.

فقالوا: نَصِفَ الله بما وَصَفَ به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تمثيلٍ ولا تكييف.

بل طريقتنا إثبات حقائق الأسماء والصفات، ونفي مشابهة المخلوقات، فلا نعطِّل ولا نؤوِّل ولا نمثِّل ولا نجهِّل.

ولا نقول: ليس له يدان، ولا وجه، ولا سمع، ولا بصر، ولا حياة، ولا قدرة، ولا استوى على عرشه.

ولا نقول: له يدان كأيدي المخلوقين، ووجه كوجوههم وسمع وبصر وحياة وقدرة واستواء، كأسماعهم وأبصارهم وقدرتهم واستوائهم.

بل نقول: له ذات حقيقة ليست كذوات المخلوقين.

وله صفات حقيقة ليست كصفات المخلوقين.

وكذلك قولنا: في وجهه تبارك، ويديه، وسمعه، وبصره، وكلامه، واستوائه.

ولا يمنعنا ذلك أن نفهم المراد من تلك الصفات وحقائقها، كما لم يمنع ذلك من أثبت لله شيئاً من صفات الكمال من فهم معنى الصفة وتحقيقها، فإن من أثبت له سبحانه السمع والبصر أثبتهما حقيقة وفهم معناهما، فهكذا سائر الصفات المقدسة، يجب أن تجري هذا المجرى، وإن كان لا سبيل لنا إلى معرفة كُنْهها وكيفيتها، فإن الله سبحانه لم يكلف العباد ذلك، ولا أراده منهم، ولم يجعل لهم إليه سبيلاً)[1].



(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٧).

﴿١٥٧﴾ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات، قالوا: هذا جهميٌّ مُعَطِّل، وهذا كثير جدّاً في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً من الصفات: مُشبِّهاً، كذباً منهم وافتراءً، حتى إن منهم مَن غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثُمامة بن أشرس من رؤساء الجهمية: ثلاثة من الأنبياء مُشبِّهة؛ موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وعيسى حيث قال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦]، ومحمد ﷺ حيث قال: «ينزل ربُّنا»[(١)].

وحتى إن جُلَّ المعتزلة تُدْخِل عامَّة الأئمة، مثل: مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وأحمد وأصحابه، وإسحاق بن راهويه، وأبي عُبيد وغيرهم، في قِسم المشبهة.

وقد صنف أبو إسحاق؛ إبراهيم بن عثمان بن درباس الشافعي جزءاً سماه: «تنزيه أئمة الشريعة عن الألقاب الشنيعة»، ذكر فيه كلام السلف وغيرهم من معاني هذه الألقاب، وذكر أن أهل البدع كل صنف منهم يُلَقِّب أهل السُّنَّة بلقبٍ افتراه، يزعم أنه صحيح على رأيه الفاسد، كما أن المشركين كانوا يُلَقِّبون النبي ﷺ بألقابٍ افتروها.

فالروافض تسميهم نواصب، والقدرية يسمونهم مجبرة، والمرجئة يسمونهم شكَّاكاً، والجهمية تسميهم مشبهة، وأهل الكلام يسمونهم حشوية، ونَوَابت وغثاء وغُثْراً، إلى أمثال ذلك، كما كانت قريش تسمي النبي ﷺ تارةً مجنوناً، وتارةً شاعراً، وتارةً كاهناً، وتارةً مفترياً.

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب التهجد، بَابُ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، برقم (١١٤٥)، ومسلم كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَالْإِجَابَةِ فِيهِ (٧٥٨)، وأبو داود (١٣١٥)، والترمذي (٤٤٦)، وابن ماجه (١٣٦٦)، والإمام أحمد في المسند (مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ) (٧٥٠٩)، والدارمي (١٥١٩).

**قالوا: وهذا علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامة؛ فإن السُّنَّة هي ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه؛ اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً؛ فكما أن المنحرفين عنه يسمونه بأسماء مذمومة مكذوبة، وإن اعتقدوا صدقها بناءً على عقيدتهم الفاسدة، فكذلك التابعون له على بصيرة الذين هم أولى الناس به في المَحيا والممات، باطناً وظاهراً».**

## الشرح

كما كانت قريش تُسمي النبي ﷺ تارةً مجنوناً، وتارة شاعراً، وتارة كاهناً، وتارة مُفترياً. فهذه علامة الإرث الصحيح والمتابعة التامَّة؛ فإنَّ السُّنَّة هي ما كان عليه رسولُ الله ﷺ وأصحابه، اعتقاداً واقتصاداً، وقولاً وعملاً.

فلا بد من نصيب من هذا الميراث، فكما آذوا النبي ﷺ وشتموه وذمُّوه بهذه الألقاب، فلا شك أن مَن يرث هذا الميراث الذي هو الحق، لا بد أن يتحمل شيئاً من هذه الشتائم والسِّباب الذي يقوله هؤلاء، لكن الأمر كما قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [التوبة: ٣٢].

فأهل البدع يُسمون مَن خالفهم بالألقاب الشَّنيعة للتَّنفير، وبهذا يُسمون أهل السُّنَّة بالألقاب التي هم بها أليق؛ فالرافضة يُسمونهم: نواصب؛ لأنهم زعموا أنهم يُبغضون عليّاً، وقد كذبوا، فليسوا يُبغضون عليّاً؛ بل يُحبونه، ولكن لا يغلون فيه، ولا يُعطونه غير حقِّه، خلاف الرافضة؛ فقد غلوا فيه، وأعطوه غير حقِّه. وهكذا نُفاة الصِّفات يُسمون أهل السُّنَّة: حشوية، ومجسمة، ومُشبهة، وهم في الحقيقة الحشوية، وهم المجسمة، وهم المشبهة الذين شبَّهوه بالمعدومات والنَّاقصات والجمادات، قبَّحهم الله. وهكذا نُفاة القدر، وهكذا المرجئة، كل طائفةٍ تُسمي خصمها بالألقاب الشَّنيعة.

وقال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي: «علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر. وعلامة الجهمية: أن يسموا أهل السُّنَّة مشبهة ونابتة. وعلامة القدرية: أن يسموا أهل السُّنَّة مجبرة، وعلامة الزنادقة أن يسموا أهل الأثر حشوية»[1].

(١) نقله عنه الذهبي في العلو ص١٩٠.

وقال الشيخ عبد القادر الجيلاني في كتاب: «الغنية» نحو ما ذكر وزاد: «علامة الرافضة: تسميتهم أهل السُّنَّة ناصبة، وكل ذلك عصبية، وغياض لأهل السُّنَّة ولا اسم لهم إلا اسمٌ واحدٌ وهو: (أصحاب الحديث)، ولا يلتصق بهم ما لقبهم به أهل البدع، كما لم يلتصق بالنبي تسمية كفار مكة: ساحراً وشاعراً ومجنوناً ومفتوناً وكاهناً، ولم يكن اسمه عند الله وعند ملائكته وعند إنسه وجِنّه وسائر خلقه إلا رسولاً نبيّاً بريّاً من العاهات كلها: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٤٨﴾﴾[(١)].

وقد عرف أن من سمات أهل الباطل طعنهم في الصحابة الذين هم أئمة السلف، فها هي الفرق الكبار: المعتزلة والخوارج والشيعة كلهم يطعن في الصحابة رضوان الله عليهم طعناً صريحاً[(٢)]:

**أما المعتزلة:** فقد طعن زعيمهم النظّام في أكثر الصحابة وأسقط عدالة ابن مسعود، وطعن في فتاوى علي بن أبي طالب، وثلب عثمان بن عفان، وطعن في كل من أفتى من الصحابة بالاجتهاد، وقال: إن ذلك منهم إنما كان لأجل أمرين: إما لجهلهم بأن ذلك لا يحل لهم، وإما لأنهم أرادوا أن يكونوا زعماء وأرباب مذاهب تنسب إليهم. فنسب خيار الصحابة إلى الجهل أو النفاق.

ثم إنه أبطل إجماع الصحابة ولم يره حجة، وأجاز أن تجتمع الأمة على الضلالة[(٣)].

وأيضاً ـ كان زعيمهم واصل بن عطاء الغزال يشكك في عدالة علي وابنيه، وابن عباس، وطلحة، والزبير، وعائشة وكل من شهد حرب الجمل من الفريقين، فقال مقالته المشهورة: لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقلٍ لم أحكم بشهادتهما؛ لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه. ووافقه على ذلك صاحبه عمرو بن عبيد وزاد عليه بأن قطع بفسق كل من الفريقين.

**وأما الخوارج:** فتكفيرهم لعلي وأكثر الصحابة رضي الله عنهم واستباحتهم لدمائهم وأموالهم مشهورٌ معلوم؛ بل ساقوا الكفر إلى كل من أذنب من هذه الأمة.

**أما الشيعة:** فشعارهم الطعن في سائر الصحابة ـ عدا آل البيت ـ وغلاتهم من السبئية

---

(١) الغنية ص٧١، مكة المكرمة، المطبعة الميرية، ١٣١٤هـ.

(٢) الفرق بين الفرق، للبغدادي ٣١٨ وما بعدها.

(٣) فضل الإجماع ص١٤٠.

والبيانية وغيرهم قد حكم علماء الإسلام عليهم بالردة والخروج من الدين بالكلية.

والإمامية منهم ادعت ردة أكثر الصحابة بعد النبي ﷺ.

**والأشاعرة ونحوهم:** من المتكلمين ممن يدَّعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين وهو طعنٌ فيهم من هذا الوجه. ولهذا قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد أن حكى عنهم هذا الكلام ـ: «ولا ريب أن هذا شعبة من الرفض»[(١)(٢)].

فالخوارج طعنوا في أصحابِ النبي، طعنوا ما طعنوا وكفَّروا ما كفَّروا.

وكذلك جاء من بعدهم المعتزلة حتى يقول عمرو بن عبيد: «لو جاءَ كلا الفريقين عليّ ومَن معه، ومعاوية ومَن معه، يشهدون عندي على حزمة بَقْل ما قبلت شهادةَ أحدٍ منهم»[(٣)] فطعنوا بها في هذه المرجعية، وأطلق عمرو بن عبيد على ابنِ عمر أنه من الحشوية.



(١) مجموع الفتاوى (٤/١٥٧).

(٢) المصدر موقع الدرر السنية الموسوعة العقدية.

(٣) الفرق بين الفرق (ص١٠٠).

**﴿١٥٨﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما الذين وافقوا ببواطنهم وعجزوا عن إقامة الظواهر، والذين وافقوه بظواهرهم وعجزوا عن تحقيق البواطن، أو الذين وافقوه ظاهراً وباطناً بحسب الإمكان».**

## الشرح

الناس مُنقسمون في هذا الباب إلى أربعة أقسام:

أحدها: أهل الإخلاص للمعبود والمتابعة:

(الإخلاص): إذ إنَّ أعمالهم كلها لله، وأقوالهم لله، وعطاءهم لله، ومنعهم لله، وحُبَّهم لله، وبُغضهم لله؛ فمعاملتهم ظاهراً وباطناً لوجه الله وحده، لا يُريدون بذلك من الناس جزاءً ولا شكوراً، ولا ابتغاء الجاه عندهم، ولا طلب المحمدة، والمنزلة في قلوبهم، ولا هرباً من ذمِّهم؛ بل قد عَدُّوا الناس بمنزلة أصحاب القبور، لا يملكون لهم ضرّاً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً؛ فالعمل لأجل الناس، وابتغاء الجاه والمنزلة عندهم، ورجاؤهم للضر والنفع منهم ـ لا يكون مِن عارف بهم ألبتة؛ بل من جاهلٍ بشأنهم، وجاهل بربِّه؛ فمَن عرف الناس أنزلهم منازلهم، ومَن عرف الله أخلص له أعماله وأقواله، وعطاءه ومنعه وحبه وبغضه، ولا يُعامل أحد الخلق دون الله إلا لجهله بالله وجهله بالخلق، وإلا فإذا عرف الله وعرف الناس آثَرَ معاملة الله على معاملتهم.

(المتابعة): وكذلك أعمالهم كلها وعبادتهم موافقة لأمر الله، ولما يحبه ويرضاه، وهذا هو العمل الذي لا يَقبل الله مِن عاملٍ سواه، وهو الذي ابتلى عباده بالموت والحياة لأجله؛ فلا يقبل الله من العمل إلا ما كان خالصاً لوجهه، على متابعة أمره، وما عدا ذلك فهو مردودٌ على عامله، يُرد عليه أحوج ما هو إليه هباءً منثوراً، وكل عمل بلا اقتداء؛ فإنَّه لا يزيد عامله من الله إلا بُعداً، فإنَّ الله تعالى إنما يُعبد بأمره، لا بالآراء والأهواء.

القسم الثاني: مَنْ لَا إِخْلَاصَ لَهُ وَلَا مُتَابَعَةَ:

فَلَيْسَ عَمَلُهُ مُوافِقاً لِشَرْعٍ، ولَيْسَ هُو خَالِصاً لِلمَعْبُودِ؛ كَأَعْمَالِ المُتَزَيِّنِينَ لِلنَّاسِ،

المُرَائِينَ لَهُمْ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللهُ ورَسُولُهُ؛ فَإِنَّهُمْ يَرْتَكِبُونَ الأمور التي لم يَشرعها الله، ويجمعون معها الرِّيَاءَ والسُّمْعَةَ، فَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوهُ مِنَ الاتِّبَاعِ والإِخْلَاصِ والعِلم.

القسم الثالث: مَنْ هُو مُخْلِصٌ فِي أَعْمَالِهِ، لَكِنَّهَا عَلَى غَيْرِ مُتَابَعَةِ الأَمْرِ:

بعض الناس يَظهر عليه الإخلاص في عمله، لكنه يفعل أموراً مخالفةً للشرع؛ كمن يَظُنُّ أَنَّ مُواصَلَةَ صَوْمِ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ قُرْبَةٌ، وأَنَّ صِيَامَ يَوْم فِطْرِ النَّاسِ قُرْبَةٌ، وأَمْثَالِ ذَلِكَ، وقد جاء الشرعُ بالنَّهي عن مواصلة الصوم؛ فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الوِصَالِ؛ قَالُوا: إِنَّكَ تُواصِلُ. قَالَ: «**إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وأُسْقَى**»[(١)].

وأمَّا صيام يوم العيد؛ فقد ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ نَهى عن صيام يومين: يوم الأضحى، ويوم الفِطر»[(٢)].

ومن هذا الباب ما جاء في حديث أنس رضي الله عنه قال: جاء ثلاثةُ رهط إلى بيوتِ أزواج النَّبي، يَسألون عن عبادة النَّبي، فلما أُخبروا كأنهم تقالُّوها، وقالوا: أين نحن من النَّبي؛ قد غُفر له تقدَّم مِن ذَنبه وما تأخَّر؟! قال أحدهم: أمَّا أنا فأصلي الليل أبداً. وقال الآخر: وأنا أصوم الدَّهر ولا أُفطر. وقال الآخر: وأنا أعتزل النِّساء فلا أتزوج أبداً. فجاء رسولُ الله إليهم؛ فقال: «**أنتم الَّذِين قُلتم كذا وكذا؟! أمَا والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكنِّي أصومُ وأُفطر، وأُصَلِّي وأَرقد، وأتزوج النِّساء؛ فمَن رَغِب عن سُنَّتي فليس مني**»[(٣)].

القسم الرابع: مَنْ أَعْمَالُهُ عَلَى مُتَابَعَةِ الأَمْرِ، لَكِنَّهَا لِغَيْرِ اللهِ:

كَطَاعَةِ المُرَائِينَ، وكَالرَّجُلِ يُقَاتِلُ رِيَاءً وحَمِيَّةً وشَجَاعَةً، ويَحُجُّ لِيُقَالَ، ويَقْرَأُ القُرْآنَ لِيُقَالَ؛ فَهَؤُلَاءِ أَعْمَالُهُمْ ظَاهِرُهَا أَعْمَالٌ صَالِحَةٌ مَأْمُورٌ بِهَا، لَكِنَّهَا غَيْرُ صَالِحَةٍ، فَلَا تُقْبَلُ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]؛ فَكُلُّ أَحَدٍ لَمْ يُؤْمَرْ إِلَّا بِعِبَادَةِ اللهِ بِمَا أَمَرَ، والإِخْلَاصِ لَهُ فِي العِبَادَةِ[(٤)].

**ودليله**: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**حَدَّثني رسولُ الله ﷺ أنَّ الله تعالى إذا كان**

---

(١) أخرجه مسلم (١١٠٢).
(٢) أخرجه مسلم (١١٣٨).
(٣) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) واللفظ له، ومسلم (١٤٠١).
(٤) مدارج السالكين (١/ ١٠٤ ـ ١٠٦) بتصرف.

يوم القيامة يَنزل إلى العباد؛ ليَقضي بينهم وكل أمة جاثية؛ فأوَّل مَن يَدعو به رجلٌ جَمَعَ القرآنَ، ورجلٌ يُقتل في سبيل الله، ورجلٌ كثير المال؛ فيقول الله ﷻ للقارئ: أَلَم أُعَلِّمْك ما أَنزلتُ على رسولي؟ قال: بلى يا ربِّ. قال: فماذا عملتَ فِيما عُلِّمْتَ؟ قال: كنت أقوم به آناء الليل وآناء النهار. فيقول الله ﷻ له: كَذَبْتَ، وتقول له الملائكة: كَذَبْتَ، ويقول الله: بل أردتَ أن يُقال: فلان قارئ؛ فقد قيل ذاك! ويؤتى بصاحب المال فيقول الله له: أَلَم أُوَسِّع عليك حتى لَم أَدَعك تحتاج إلى أحدٍ؟ قال: بلى يا ربِّ. قال: فماذا عملتَ فيما آتيتك؟ قال: كنت أَصِل الرَّحم وأتصدق! فيقول الله له: كَذَبت، وتقول الملائكة له: كذبت، ويقول الله: بل إنَّما أردتَ أن يُقال: فلان جَوَاد فقد قيل ذاك، ويؤتى بالذي قُتِل في سبيل الله؛ فيقال له: في ماذا قتلتَ؟ فيقول: أُمرت بالجهاد في سبيلِك، فقاتلتُ حتى قُتلت! فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله: بل أردتَ أن يُقال: فلان جَرِيء؛ فقد قيل ذاك». ثم ضرب رسول الله ﷺ رُكبتي؛ فقال: «يا أبا هريرة، أولئك الثلاثة أَوَّلُ خَلق الله تُسَعَّر بهم النَّار يوم القيامة»[1].

فإذا أراد الإنسان أن يُحَقِّق عبادة الله ﷻ، وأن يَصل إلى هذه الغاية: أن يكون مِن أهل هذه الطاعة والعبادة ومِن أهل صِراط الله المستقيم، ممن استقام على شرع الله ﷻ؛ فعليه أن يحقق هذين الشرطين ـ: الإخلاص والمتابعة ـ في كل عمل.



---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٨٢)، والنسائي في الكبرى (٢٣٨٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٧١٣).

**١٥٩** قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا بد للمنحرفين عن سُنَّته أن يعتقدوا فيها نقصاً يذمونهم به، ويسمونهم بأسماء مكذوبة ـ وإن اعتقدوا صدقها ـ كقول الرافضي: مَن لم يبغض أبا بكر وعمر، فقد أبغض علياً؛ لأنه لا ولاية لعليٍّ إلا بالبراءة منهما، ثم يجعل مَن أحب أبا بكر وعمر ناصبيّاً؛ بناء على هذه الملازمة الباطلة، التي اعتقدوها صحيحة، أو عاندوا فيها، وهو الغالب».

## الشرح

يبيِّن المصنف أسباب هذه الألقاب التي يطلقونها على أهل السُّنَّة؛ فانظر كيف يركِّبون باطلهم بسبب أنهم يعتقدون أن في السُّنَّة نقصاً.

وقد أعطى شيخ الإسلام ثلاثة أمثلة من معتقدات كل من الرافضة والقدرية والجهمية، وكيف أنهم جاؤا بلوازم فاسدة نابعة من معتقداتهم.

فالرافضة عندهم أن حبَّ أبي بكر لا يستقيم مع ولاية عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلا بد لكي يوالي أحدهم علياً أن يبغض أبا بكر، مع أن السلف لم يبغضوا علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يُناصبوه العداء، لكن هذه مقاييسهم الفاسدة.

فهذه الملازمة الباطلة الفاسدة لا توجد إلا في معتقد الرافضة وأذهانهم، فمحاولة حصر قضية الولاء والبراء بين الصحابة بأحد هذين الخيارين إنما هي لازم قولهم في الصحابة، وأما أهل السُّنَّة فإنهم يوالون جميع الصحابة ويحبونهم ولا يفرقون بينهم ويعرفون لهم فضلهم، ويؤمنُون بأن أصحابَ النبي ﷺ كما وصفهم ابن مسعود حينما قال: «**من كانَ مُسْتَناً، فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ**»[1]، أولئك أصحابُ محمد أبَرُّ هذه الأمةِ قلوباً وأعمُقها علماً، وأقلها تكلُّفاً، قومٌ اختارهم الله لصحبةِ نبيه وإقامةِ دينه فاعرفوا لهم حقهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم، وكما أُثِر عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث قال: «**إنا نقتدي ولا نبتدئ، ونتبعُ ولا نبتدع**».

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٧ ـ رقم ١٨١٠)، وفي إسناده ضعف، إلا أنه أثرٌ مشهورٌ متداولٌ في مصنفات أهل السُّنَّة، ومعناه صحيح مستقرٌّ عندهم.

فأصحابُ النبي ﷺ خيرُ هذه الأمة، والله تعالى قد زكَّاهم في كتابه وأمرَ بلزوم سبيلهم حيث قال ﷻ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فرضيَ الله عن السابقين من المهاجرين والأنصار رضاءً مطلقاً بدونِ قيد، ورضيَ عمّن بعدهم رضاءً مقيَّداً.. مقيَّداً بأي أمر؟ باتباعهم بإحسان ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾.

ونهى الله ﷻ عن الافتراقِ عنهم (﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].



**١٦٠ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكقول القدري: مَن اعتقد أن الله أراد الكائنات وخلق أفعال العباد، فقد سلب العباد الاختيار والقدرة، وجعلهم مجبورين كالجمادات التي لا إرادة لها ولا قدرة».**

## الشرح

فالقدريَّةُ نَفَوْا مُتعلق قدرة الله بأفعال العباد تنزيهاً لله بزَعْمهم، فأفعالُ العباد عندهم لا تَدخُل تحت مشيئة الله وإرادته.

ولذلك قالوا بهذا اللازم الفاسد الذي لا وجود له في معتقدهم المنحرف عن الحق.

وقد ضَلَّ في هذا الباب (باب أفعال الله) الجبريةُ والقدريةُ، وما زال إلى يوم الناس هذا مَن يَخبط فيه بين قائلٍ بأن العبد مُجبرٌ على أفعاله، وبين قائلٍ بأن العبد لا فِعل له ولا اختيار، وإنما هو كالريشة في مَهَبِّ الرِّيح، وأهل السُّنَّة والجماعة وسطٌ بين هذا وذاك.

وقد أوضَح شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «مَجموع الفَتاوى» قول أهل السُّنَّة فقال: «وهم في باب خَلقِ الله وأمرِه وسطٌ بين المُكذِّبين بقُدرة الله الذين لا يُؤمنون بقُدرتِه الكاملة ومَشِيئته الشاملة وخَلقِه لكل شيء، وبين المُفسدين لدِين الله الذين يَجعلون العبدَ ليس له مَشِيئةٌ ولا قُدرة ولا عمل، فيُعطِّلون الأمر والنهي والثوابَ والعقاب، فيَصِيرون بمَنزِلة المُشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

فيُؤمن أهل السُّنَّة بأنَّ الله على كل شيءٍ قدير، فيَقدر أن يهدي العبادَ ويُقلِّب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في مُلكِه ما لا يُريد، ولا يَعجَز عن إنفاذ مُرادِه، وأنه خالِق كلِّ شيء من الأعيان والصِّفات والحَرَكات.

ويُؤمنون أن العبدَ له قُدرةٌ ومشيئةٌ وعملٌ، وأنه مُختارٌ ولا يُسمُّونه مَجْبوراً؛ إذ المَجْبور مَن أُكْرِه على خلاف اختِياره، والله عَزَّوَجَلَّ جعَل العبدَ مُختاراً لِمَا يفعله، فهو مختارٌ مُريد، والله خالِقُه وخالِقُ اختياره، وهذا ليس له نَظِيرٌ؛ فإن الله ليس كمثله

شيءٌ، لا في ذاتِه ولا في صفاته ولا في أفعاله»[١].

وقال العلَّامة السَّعْدي: «وهدَى الله أهلَ السُّنَّة والجَمَاعَة للتوسُّط بين الطائفتين المنحرفتينِ - هم القدرية والجبرية -، فآمَنوا بقضاء الله وقدَره وشُمولهما للأعيان والأوصاف والأفعال التي مِن جُملتِها أفعالُ المُكلَّفين وغيرهم، وآمَنوا بأنه ما شاء اللهُ كان وما لم يشأ لم يكُن، وآمنوا مع ذلك بأن الله تعالى جعَل للعِباد قُدرة وإرادة تقَعُ بها أقوالُهم وأفعالهم على حسب اختيارهم وإرادتهم، فآمَنوا بكلِّ نصٍّ فيه تعميمُ قدرة ومشيئة، وبكلِّ نصٍّ فيه إثباتُ أنَّ العباد يعملون ويفعلون كلَّ الأفعال الكبيرة والصغيرة بإرادتهم وقُدْرَتِهم، وعَلِموا أن الأمرينِ لا يَتنافيانِ»[٢].

وبهذا يتبين أن الملازمة الفاسدة إنما هي في أذهان وعقيدة القدرية إذ لا تَنَافي بين مشيئة الله ومشيئة العبد في مُعتقدِ أهل السُّنَّة والجماعة.



(١) مَجموع الفَتاوى (٣/ ٣٧٣، ٣٧٤).
(٢) التنبيهات اللطيفة ص٦١، ٦٢.

**﴿١٦١﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكقول الجهمي: مَن قال: إن الله فوق العرش، فقد زعم أنه محصور، وأنه جسمٌ مركبٌ محدود، وأنه مُشابِهٌ لخلقه».**

## الشرح

يقول المعطل: لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً، وكل ذلك من المحال، ونحو ذلك من الكلام. فهذا المعطل لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان، وهذا اللازم الذي جاء به المعطل تابع لهذا المفهوم.

وكان الواجب عليه أن يثبت لله استواءً يليق بجلاله ويختص به، فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي هي من لوازم المخلوقات، ويجب نفيها في حق الله.

فأهل التعطيل وقعوا في أربعة محاذير:

**الأول**: كونهم مثلوا ما فهموه من النصوص بصفات المخلوقين، وظنوا أن مدلول النصوص هو التمثيل.

**الثاني**: أنهم عطلوا النصوص عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله.

**الثالث**: أنهم بنفي تلك الصفات صاروا معطلين لما يستحقه الرب من صفات الكمال.

**الرابع**: أنهم وصفوا الرب بنقيض تلك الصفات، من صفات الأموات والجمادات والمعدومات[(١)].



(١) الرسالة التدمرية ص٧٩ ـ ٨٠.

**١٦٢** قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكقول الجهمية المعتزلة: مَن قال: إن لله علماً وقدرة، فقد زعم أنه جسمٌ مركب، وهو مُشبِّه؛ لأن هذه الصفات أعراض، والعَرَض لا يقوم إلا بجوهرٍ مُتحيِّز، وكل متحيِّزٍ جسمٌ مركب، أو جوهرٌ فرد، ومن قال ذلك فهو مُشبِّه؛ لأن الأجسام متماثلة».

## الشرح

المعتزلة بنوا دليلهم في نفي الصفات على أن القديم لا يكون محلّاً للصفات والحركات، فلا يكون جسماً ولا متحيزاً؛ لأن الصفات أعراض وهم يستدلون على حدوث الجسم بحدوث الأعراض والحركات، وأن الجسم لا يخلو منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

فهم بهذا القول نفوا صفات البارئ، وجعلوا نفيها يتوقف عليه ثبوت الصانع، وحدوث العالم، فإذا جاء في القرآن والسُّنَّة ما يدل على إثبات الصفات لم يكن القول بموجبه.

والمتدبر لحجج المعتزلة يرى فيها الأمور التالية:

**أولاً:** أنهم يستدلون لأقوالهم بعبارات مبتدعة، وفيها الكثير من الاشتباه والإجمال، وذلك كلفظ العرض، والجسم، والحيِّز، والمركب، وغير ذلك، فهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام ليخدعوا به جُهَّال الناس بما يُشبِّهون عليه، وهذه الألفاظ المجملة تتضمن معاني باطلة، ومعاني أخرى صحيحة، فهم بهذا ينفون كِلَا المعنيين الحق والباطل.

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما في هذه الألفاظ من معانٍ، وما تدل عليه من عبارات[1]، وكيف استعملها هؤلاء المعطلة في نفي صفات البارئ عَزَّ وَجَلَّ، حيث ادَّعوا أن هذه الأمور من مستلزمات الجسمية، والله مُنزَّهٌ عن ذلك، وقد بين شيخ

(١) انظر: شرح ابن تيمية لهذه العبارات في نقض تأسيس الجهمية (١/ ٥٠٤، ٥١١)، وفي مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٨ ـ ٤٣٠).

الإسلام أن استعمال هذه الألفاظ نفياً وإثباتاً لم يرد عن السلف، ولا جاء به أثر صحيح، ولم يستعملها الأقدمون بالمعنى الاصطلاحي الذي اتفق عليه هؤلاء؛ بل جميعهم معترفون بأن العلوَّ صفة كمال، كما أن السفل صفة نقص، وما ثبت لله من العلوِّ فهو العلوّ المناسب لكمال ذاته، المنزهة عن اعتبارات المحدثين ومماثلتهم.

ومعلومٌ أن القول بأن العلوَّ يستلزمُ هذه المعاني المبهمة إنما هو مأخوذٌ من قياس الغائب على الشاهد، ومحاولة تطبيق الاعتبارات الإنسانية على الصفات الإلٰهية وهذا قياسٌ خاطئٌ إذ ليس معنى كونه في السماء أن السماء تحويه، وتحيط به، وتحصره، أو هي محمل وظرف له؛ بل هو سبحانه محيطٌ بكل شيء، وَسِعَ كرسيّهُ السموات والأرض، وهو فوق كل شيء، وعلا كل شيء[1].

ثانياً: إن ما استدل به المعتزلة لا أصل له من الكتاب أو السُّنَّة؛ بل هو مأخوذٌ من كلام الفلاسفة الذين يزعمون أن للعالم صانعاً ليس بعالمٍ ولا قادرٍ ولا حي[2].

كما أن مذهب المعتزلة في الذات قريب من مذهب اليونان القائلين بأن ذات الله واحدة، لا كثرة فيها بوجهٍ من الوجوه[3].

ثالثاً: أن أصل هذه القاعدة التي اعتمد عليها المعتزلة في نفي الصفات إنما هي مأخوذةٌ من قولهم في دليل حدوث العالم[4]، الذي أثبتوا فيه حدوث العالم بحدوث الأجسام وهذا دليلٌ قد بيّن الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر: أنه دليلٌ محرمٌ في شرائع الأنبياء، ولم يستدل به أحد من الرسل ولا أتباعهم[5]، فهي بهذا طريق يحرم سلوكها لما فيها من الخطر والتأويل، وما يلزم عليها من لوازم باطلة؛ لأنها مستلزمة لنفي الصانع بالكلية، وهي مستلزمة لنفي صفاته، ونفي أفعاله، ونفي المبدأ والمعاد، فهذه الطريق لا تتم إلا بنفي سمع الرب، وبصره، وقدرته، وحياته، وإرادته، وكلامه، فضلاً عن نفي علوه على خلقه، ونفي الصفات الخبرية من أولها إلى آخرها، فلو صحت هذه الطريقة لنفت الصانع، وأفعاله، وصفاته، وكلامه، وخلقه للعالم، وتدبيره له، وما يثبته أصحاب هذه الطريقة من ذلك لا حقيقة له؛ بل هو

---

(١) انظر: كتاب موقف ابن تيمية من قضية التأويل ص٣٨١ ـ ٣٨٥.
(٢) مقالات الإسلاميين (٢/ ١٧٧)، وموقف المعتزلة من السُّنَّة النبوية ص٥٣.
(٣) موقف المعتزلة من السُّنَّة النبوية ص٥٣.
(٤) انظر: الكلام على دليل حدوث العالم في مجموع الفتاوى (١٣/ ١٥٣).
(٥) انظر كتاب: رسالة أهل الثغر ص١٦٤ ـ ١٧٢، تحقيق: عبد الله شاكر الجنيدي، رسالة ماجستير من قسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية.

لفظٌ لا معنى له، وبهذه الطريقة قالت الجهمية بفناء الجنة والنار، وأن الله بذاته في كل مكان، وقال إخوانهم: إنه ليس داخل العالم، ولا خارج العالم، وقالوا بخلق القرآن، إلى غير ذلك من اللوازم الباطلة[١].

فكل هذا تجده لوازم في عقولهم، فيفهمون من إثبات السلف للاستواء على العرش: أن العرش يحوي الله تبارك وتعالى، أو يحيط به جل وعلا.

وإنما نُفَسِّر الاستواء بمعنى العلو والارتفاع، والكيف لا نَعلمه، وإنما يعلمه الله تبارك وتعالى.

فيأتي هؤلاء بلوازم فاسدة ليركِّبوا عليها هذا الاستنتاج الفاسد.



(١) مختصر الصواعق (١/٢٥٦، ٢٥٧)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/٣٨ ـ ٤٠).

**١٦٣** قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن حكى عن الناس المقالات، وسماهم بهذه الأسماء المكذوبة بناءً على عقيدته التي هم مُخالفون له فيها، فهو وربه، والله من ورائه بالمرصاد، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله».

## الشرح

أي: الله حسبه ومحاسبه، وكفى به رقيباً وحسيباً جَلَّ جَلَالُهُ، ومقصود المؤلف أن بعض من ألَّف في مجال كتب الفرق والمقالات وبناءً على مُعتقده المخالف تراه يكيل لأهل السُّنَّة الألقاب الشنيعة المنفرة، فتجده قد جمع بين الجهل بمعتقد أهل السُّنَّة والظلم لهم، فإن من سمات أهل الباطل أنهم جمعوا بين الجهل والظلم، قال ابن تيمية: «وَهَذَا لِأَنَّ الْأَصْلَ الَّذِي اشْتَرَكُوا فِيهِ أَصْلٌ فَاسِدٌ مَبْنِيٌّ عَلَى جَهْلٍ وَظُلْمٍ، وَهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي ظُلْمِ سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ قُطَّاعِ الطَّرِيقِ الْمُشْتَرِكِينَ فِي ظُلْمِ النَّاسِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمُسْلِمَ الْعَالِمَ الْعَادِلَ أَعْدَلُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ. وَالْخَوَارِجُ تُكَفِّرُ أَهْلَ الْجَمَاعَةِ، وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ الرَّافِضَةِ وَمَنْ لَمْ يُكَفِّرْ فَسَّقَ. وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يَبْتَدِعُونَ رَأْياً، وَيُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ»[(١)].

وقد عرف أن من سمات أهل الباطل تكفيرهم لخصومهم قال ابن تيمية: «وَأَيْضاً فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَحَدٌ إلَّا وَلَهُ فِي الْإِسْلَامِ مَقَالَةٌ يُكَفِّرُ قَائِلُهَا عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى أَصْحَابَهُ وَفِي التَّعْمِيمِ مَا يُغْنِي عَنِ التَّعْيِينِ، فَأَيُّ فَرِيقٍ أَحَقُّ بِالْحَشْوِ وَالضَّلَالِ مِنْ هَؤُلَاءِ؟ وَذَلِكَ يَقْتَضِي وُجُودَ الرِّدَّةِ فِيهِمْ كَمَا يُوجَدُ النِّفَاقُ فِيهِمْ كَثِيراً. وَهَذَا إذَا كَانَ فِي الْمَقَالَاتِ الْخَفِيَّةِ فَقَدْ يُقَالُ: إنَّهُ فِيهَا مُخْطِئٌ ضَالٌّ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ صَاحِبُهَا؛ لَكِنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي طَوَائِفَ مِنْهُمْ فِي الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي تَعْلَمُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ»[(٢)].

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٥٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٣).

**﴿١٦٤﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وجماع الأمر: أن الأقسام الممكنة في آيات الصفات وأحاديثها ستة أقسام، كل قسم عليه طائفة من أهل القبلة:**

**- قسمان يقولان: تُجرى على ظواهرها.**

**- وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها.**

**- وقسمان يسكتون».**

## الشرح

ذكر المصنف رحمه الله تعالى هنا: أن الأقسام التي يمكن عدُّها في أقسام الناس في نصوص الصفات ستة أقسام، وهذه الأقسام يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام باعتبار جمع كل قسمين معاً:

- فقسمان يقولان: تجرى على ظواهرها.
- وقسمان يقولان: هي على خلاف ظاهرها.
- وقسمان يسكتان.



«أما الأولان فقسمان:

* أحدهما: مَن يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المشبهة، ومذهبهم باطل، أنكره السلف، وإليهم يتوجه الرد بالحق».

## الشرح

فبدأ بالقسم الأول والثاني فقال: أما الأوَّلان فقسمان، أحدهما من يجريها على ظاهرها، ويجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، فهؤلاء المشبِّهة وهنا قال: إن المشبهة أجروا هذه النصوص على ظاهرها، ولكنهم جعلوا ظاهرها من جنس صفات المخلوقين، كقولهم: له يدٌ كيدي، وسمعٌ كسمعي، وبصرٌ كبصري، فهم من جهةٍ أثبتوا الصفة فأثبتوا اليد، وأثبتوا السمع، وأثبتوا البصر، وأثبتوا الاستواء، وأثبتوا سائر الصفات، لكنهم تعمقوا في شأن الكيفية، وجعلوا تلك الصفات من جنس ما للمخلوق.

وسبق أن ذكرنا شبهة هؤلاء بأنهم يقولون: إن الله تعالى لا يُخاطبنا إلا بما نعقل، فإذا كُلِمنا عن يدٍ، فنحن لا نعقل من اليد إلا هذه اليد الجارحة، ولذلك نقول: له يدٌ كيدي، ونقول: له سمعٌ كسمعي، وبصرٌ كبصري.

وقلنا: إن هذه الحجة في غاية الضعف؛ لأنه ليس من شرط الإيمان بالأشياء أن تعقل حقائقها، فهذه الروح بين جنبي الإنسان ولا يمكن له أن ينكر وجودها، ومع ذلك لا يمكن أن يدرك كنهها أو حقيقتها، وكذلك كثير من المغيبات أخبر الله ﷻ عنها، ولكن مع ذلك لا ندرك كيفيتها أو حقيقتها كما في شأن الملائكة، وكما في شأن الجنة والنار، وكما في شأن الكثير من الأمور الغيبية.

فهذا القسم لا شك أن مذهبهم باطل، كما قال: «ومذهبهم باطل، أنكره السلف»؛ فالأئمة نصوصهم كثيرة في الإنكار على المشبهة، ولا شك أن الردود عليهم ذكرها جمعٌ من السلف، وهذا القول قال به الهشامية من الروافض، فقدماء الرافضة كانوا على مذهب التمثيل والتشبيه، وكذلك هذا القول موجود عند الكرامية، كما ذكر في كتب «المقالات».

«الثاني: من يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يجري ظاهر اسم العليم والقدير، والربّ والإلٰه، والموجود والذات، ونحو ذلك، على ظاهرها اللائق بجلال الله، فإن ظواهر هذه الصفات في حق المخلوقين، إما جوهر محدث، وإما عرض قائم به.

فالعلم والقدرة، والكلام والمشيئة، والرحمة والرضا، والغضب ونحو ذلك، في حق العبد أعراض.

والوجه واليد والعين في حقه أجسام.

فإذا كان الله موصوفاً عند عامة أهل الإثبات بأن له علماً وقدرةً وكلاماً ومشيئةً وإن لم يكن ذلك عرضاً، يجوز عليه ما يجوز على صفات المخلوقين جاز أن يكون وجه الله ويداه صفات ليست أجساماً، يجوز عليها ما يجوز على صفات المخلوقين».

## الشرح

القسم الثاني: ممن يجريها على ظاهرها، وهم أهل السُّنَّة والجماعة، وهو مذهب السلف؛ فالسلف يجرون هذه النصوص على ظاهرها، ولكن الظاهر الذي يليق بجلال الله ﷻ وكماله، فيثبتون اليد، ويثبتون السمع، ويثبتون البصر، ويثبتون العلم، ويثبتون الاستواء، ويثبتون النزول، ويثبتون سائر الصفات، ولكن على ما يليق بجلال وكمال الله ﷻ، فالله ﷻ هو الذي أخبر بهذه الصفات، ووصف نفسه بها، ووصفه بها رسوله ﷺ، ولكن مع هذا لا نعقل كيفية تلك الصفات، والإيمان بهذه الصفات هو إيمان وجود، وهذه الصفات صفات ثابتة حقيقة لله ﷻ، ولا نعلم كيفية اتصاف الله بها.

فقال هنا: الثاني: أي: القسم الثاني: مَن يجريها على ظاهرها اللائق بجلال الله ﷻ كما يجري ظاهر اسمه العليم، القدير، الرب، الإلٰه، فهذه الأسماء ثابتة بالنصوص، ونجريها على ظاهرها، ونؤمن بما دلَّت عليه من المعاني.

«وهذا هو المذهب الذي حكاه الخَطَّابي وغيره عن السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يُخالفه، وهو أمرٌ واضح، فإن الصفات كالذات، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات.

فمن قال: لا أعقل علماً ويداً إلا من جنس العلم واليد المعهودين.

قيل له: فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين؟! ومن المعلوم أن صفات كل موصوفٍ تناسب ذاته وتلائم حقيقته، فمَن لم يفهم من صفات الربّ ـ الذي ليس كمثله شيء ـ إلا ما يناسب المخلوق فقد ضلَّ في عقله ودينه.

وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: كيف استوى؟ وكيف ينزل إلى السماء الدنيا؟ وكيف يداه؟ ونحو ذلك؟

فقل له: كيف هو في نفسه؟

فإذا قال لك: لا يَعلم ما هو إلا هو، وكُنْه الباري غير معلوم للبشر.

فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مُستلزم للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تُعلم كيفية صفة لموصوفٍ ولم تعلم كيفيته، وإنما تُعلم الذات والصفات من حيث الجملة على الوجه الذي ينبغي لك».

## الشرح

وهذا هو المذهب الذي حكاه الخطابي وغيره عن السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يُخالفه؛ أي: أن الله ﷻ موصوفٌ بهذه الصفات على الوجه الذي يليق بجلاله وكماله ﷻ، فكل صفة أثبتها الله ﷷ لنفسه، يجب إثباتها لله ﷻ حقيقة، ولا يجوز بأيِّ حالٍ من الأحوال أن تُحرَّف، أو تُغيَّر، أو تُنفى عن الله ﷻ، وإنما يجب أن تُثبت لله ﷻ على ما يليق بجلاله.

فمن جهة هذا جواب لهم: إن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، وهذه القاعدة ذكرها شيخ الإسلام على وجه التفصيل في «التدمرية»: أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، وهو هنا أشار إلى هذه القاعدة

من خلال ما تقدم، فإذا كانت هناك صفات تُثبت لله ﷻ مثل العلم، والحياة، والقدرة، والإرادة، والمخلوق يوصف بمثل هذه الصفات، ومع ذلك قال هؤلاء: إنها تُثبت لله ﷻ حقيقة، فيقال لهم: كذلك الوجه، وكذلك اليدان، وكذلك الاستواء، وكذلك النزول أيضاً من جنس هذه الصفات تثبت لله ﷻ حقيقة على وجه يليق بجلاله وكماله.

وبعد هذا أعطى دليلاً آخر وهو: أن القول في الصفات كالقول في الذات، وأيضاً هذه القاعدة تجدها مفصلة في «الرسالة التدمرية»، وقال هنا: «فإن الصفات كالذات، كما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ﷻ ثابتة حقيقية من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقين. فإذاً كما أن لله ﷻ ذاتاً حقيقة، فإن له صفات حقيقة، وصفاته ﷻ ثابتة من غير أن تكون من جنس ما للمخلوقات.

بعد هذا أورد كلاماً ردَّ به على المشبِّهة، ثم ردَّ على المعطِّلة، قال: «فمن قال ـ أي: من المشبهة ـ: لا أعقل علماً ويداً إلا من جنس العلم واليد المعهودين»، فهذا كلام المشبهة يقولون: إن الله تعالى لا يخاطبنا إلا بما نعقل، فإذا قال: «يد»، فأنا لا أعقل إلا هذه الجارحة.

قيل له: فكيف تعقل ذاتاً من غير جنس ذوات المخلوقين؟! فكما أنك تثبت لله ﷻ ذاتاً، وترى أن هذه الذات ليست من جنس ذوات المخلوقين، فكذلك عليك أن تثبت لله ﷻ صفاتٍ ليست من جنس صفات المخلوقين.

ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته، فمن لم يفهم من صفات الربّ الذي ليس كمثله شيء إلا ما يناسب المخلوق، فقد ضلَّ في عقله ودينه.

ثم قال ردّاً على المعطلة: «وما أحسن ما قال بعضهم: إذا قال لك الجهمي: كيف استوى؟ أو كيف ينزل إلى السماء الدنيا؟ أو كيف يداه؟ ونحو ذلك؟

فقل له: كيف هو في نفسه؟

فإذا قال لك: لا يَعلم ما هو إلا هو، وكُنْه الباري تعالى غير معلوم للبشر.

فقل له: فالعلم بكيفية الصفة مستلزمٌ للعلم بكيفية الموصوف؛ فالعلم بكيفية صفاته ﷻ يستلزم العلم بكيفية ذاته.

فإذاً، لا بد إذا طلب العِلم بكيفية الصفة ككيفية النزول أو الاستواء أن نطالبه بكيفية الذات؛ لأن هذا يستلزم هذا، فإذا عُلم كيف ذاته، نعلم كيف صفاته؟ وإذا جهلنا كيفية ذاته، فإنه من بابٍ أولى أن نجهل كيفية صفاته. فالعلم بكيفية الصفة مستلزمٌ للعلم بكيفية الموصوف، فكيف يمكن أن تُعلم كيفية صفة لموصوفٍ لم تعلم كيفية ذاته؟!

«بل هذه المخلوقات في الجنة قد ثبت عن ابن عباس أنه قال: «ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء»، وقد أخبر الله تعالى أنه لا تعلم نفسٌ ما أخفي لهم من قرة أعين، وأخبر النبي ﷺ: «أن في الجنة ما لا عين رأتْ، ولا أُذن سمعت، ولا خَطَر على قلب بَشَر»[١]. فإذا كان نعيم الجنة وهو خلقٌ من مخلوقات الله كذلك، فما الظن بالخالق ﷻ؟!».

## الشرح

ثم ضرب هنا مَثَلَين؛ مثل الجنَّة، ومثل الروح، وهما أيضاً مذكوران في «الرسالة التدمرية»؛ لأن شيخ الإسلام افتتحها بذكر أصلين ومثلين؛ فالأصل الأول: أن القول في الصفات؛ يعني: كالقول في البعض الآخر. والأصل الثاني: القول في الصفات فرع عن القول في الذات. وأما المثلان: فضرب مثلاً في الجنة، وضرب مثلاً في الروح. فهذه الأمثلة جواب للمعطِّلة، وجواب للمشبِّهة، فمن جهة المُشبِّه الذي يقول: إن الله تعالى لا يُخاطبنا إلا بما نعقل. يقال له: إن الله ﷻ أخبر عما في الجنَّة، ومع ذلك نحن لا نعلم مِن كيفية ذلك شيئاً، وإنما إيماننا بهذه الأشياء هو إيمان وجود.

وكذلك الروح بين جنبي الإنسان ومع ذلك الإيمان بها إيمان وجود لا إيمان بمعرفة حقيقتها وكيفيتها. فهنا هذا الجواب يصلح للمشبِّهة، ويصلح كذلك من جهةٍ أخرى للمعطِّلة.

فالمعطِّل شبهته: أنه ما دام الشيئان قد اشتركا في الاسم؛ فإنهما يشتركان في الحقيقة.

وهذا لا يلزم، فهنا مثلاً ضرب هذا المَثَل: «**هذه المخلوقات في الجنَّة قد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لَيْسَ فِي الدُّنْيَا مِمَّا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا الْأَسْمَاءُ»[٢]، وقد أخبر الله تعالى أنه لا تعلم نفسٌ ما أخفي لهم من قرة أعين، وأخبر النبي ﷺ: «أَنَّ فِي الْجَنَّةِ مَا لَا**

---

(١) انظر: صحيح مسلم (٤/ ٢١٧٥)، كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، برقم (٢٨٢٥)، والإمام أحمد في المسند (تتمة مسند الأنصار) (٢٢٨٢٦).

(٢) انظر: صفة الجنة لأبي نعيم برقم (١٢٤)، قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/ ٢١٩): السند صحيح.

**عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»[1]. فإذا كان نعيم الجنة وهو خَلْقٌ من خلق الله تعالى كذلك، فما ظنك بالخالق ﷻ؟!».**

فإذاً هنا خمر، وهناك خمر، فهل يقول أحد: أنا لا أعقل من الخمر إلا ما هو مُسكر؟! فخمر الجنة كما هو معلومٌ لا يُذهب العقل، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ۝٣٢ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ۝٣٣ وَكَأْسًا دِهَاقًا ۝٣٤﴾ [النبأ: ٣١ ـ ٣٤]، ثم قال بعد ذلك: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ۝٣٥﴾ [النبأ: ٣٥]، فإذاً هذه الكأس لا تُذهب عقولهم، وكذلك في الجنة أنهارٌ من لبن، فهل يأتي أحد ويقول: أنا لا أعقل من اللبن إلا ما خرج من ضروع الأنعام؟! فالله ﷻ قادرٌ على أن يخلق هذا اللبن من غير أن يكون من ضروع هذه الأنعام، وقادرٌ ﷻ على أن يحفظ هذه الأنهار من الفساد، مع أنها مشتركة مع التي في الدنيا في الأسماء، لكن في حقيقتها كما قال النبي ﷺ: **«فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»**[2].



---

(١) انظر: صحيح مسلم (٤/ ٢١٧٥)، كتاب الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا وَأَهْلِهَا، برقم (٢٨٢٥)، والإمام أحمد في المسند (تتمة مسند الأنصار) (٢٢٨٢٦).

(٢) تقدم تخريجه.

«وهذه الروح التي في بني آدم، قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها؛ أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟! مع أنَّا نقطع بأن الروح في البدن، وأنها تخرج منه، وتعرج إلى السماء، وأنها تُسَلُّ منه وقت النَّزع، كما نطقت بذلك النصوص الصحيحة، لا نُغالي في تجريدها غلو المتفلسفة ومن وافقهم، حيث نفوا عنها الصعود والنزول، والاتصال بالبدن، والانفصال عنه، وتخبَّطوا فيها حيث رأوها من غير جنس البدن وصفاته، فعدم مماثلتها للبدن لا ينفي أن تكون الصفات ثابتة لها بحسبها، إلا أن يفسروا كلامهم بما يوافق النصوص، فيكونون قد أخطأوا في اللفظ، وأنَّى لهم بذلك؟

ولا نقول: إنها مجرد جزء من أجزاء البدن كالدم والبخار مثلاً، أو صفة من صفات البدن والحياة، وإنها مختلفة الأجساد ومساوية لسائر الأجساد في الحد والحقيقة كما يقول طوائف من أهل الكلام؛ بل نتيقن أن الروح عينٌ موجودةٌ غير البدن، وإنها ليست مماثلة له، وهي موصوفةٌ بما نطقت به النصوص حقيقةً لا مجازاً، فإذا كان مذهبنا في حقيقة الروح وصفاتها بين المعطِّلة والممثِّلة، فكيف الظن بصفات ربِّ العالمين».

## الشرح

ثم ذكر مثالاً في الروح وهو المثل الثاني فقال: وهذه الروح التي في بني آدم، قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، والناس في شأن الروح أقوالهم كأقوالهم في شأن الصفات، فهناك معطِّلة وهناك مشبِّهة، وهناك قول أهل السُّنَّة.

فالفلاسفة ومن على شاكلتهم يقولون في الروح كما يقولون في الصفات، فلا يصفونها إلا بالسلب فيقولون: لا داخل البدن، ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته، ولا مباينة، ولا محايدة، ويصفونها بصفات السلبية.

وأهل الكلام كثير منهم يقولون: إنها جزء من أجزاء البدن كالكبد، والطحال، وكالدم، والبخار الذي في الجسم، فيقولون: إنها جزء من أجزاء هذا البدن، فمن قائلٍ بإنكارها، ومن قائلٍ بأنها جزء من أجزاء البدن.

أما أهل السُّنَّة فلا يقولون بهذا ولا يقولون بذاك، كما قال شيخ الإسلام هنا، فإذا كان مذهبنا في حقيقة الروح وصفاتها بين المعطِّلة والممثِّلة؛ فالروح عينٌ موجودةٌ غير البدن، وليست مماثلة لها، وهي موصوفةٌ بصفاتٍ وردت في النصوص من أنها تصعد، ومن أنها يُعرج بها، ومن أنها تُقبض، ومن أنها تتفرَّق في البدن... إلى أمورٍ أخرى جاءت الآثار بذكرها عن الروح.

وقد تعددت الأقوال في وجود النفس وتأثيرها وفي هذا **يقول ابن قيم الجوزية**: «وقد افترق العالم في هذا المقام **أربع فرق**:

(القول الأول): **ففرقة أنكرت تأثير النفس.**

**وهم فرقتان:**

**فرقة اعترفت بوجود النفوس الناطقة وأنكرت تأثيرها ألبتة.**

وهذا قول طائفة من المتكلمين ممن أنكر الأسباب والقوى والتأثيرات.

**وفرقة أنكرت وجودها بالكلية وقالت**: لا وجود لنفس الآدمي سوى هذا الهيكل المحسوس وصفاته وأعراضه فقط.

وهذا قول كثير من ملاحدة الطبائعيين وغيرهم من الملاحدة المنتسبين إلى الإسلام، وهو قول شذوذ من أهل الكلام الذين ذمهم السلف وشهدوا عليهم بالبدعة والضلالة.

(القول الثاني): **الفرقة الثانية**: أنكرت وجود النفس الإنسانية المفارقة للبدن، وهذا قول كثير من المتكلمين من المعتزلة وغيرهم.

(القول الثالث): **الفرقة الثالثة**: بالعكس أقرت بوجود النفس الناطقة المُفارِقة للبدن وأنكرت وجود الجن والشياطين وزعمت أنها غير خارجة عن قوى النفس وصفاتها، وهذا قول كثير من الفلاسفة الإسلاميين وغيرهم، وهؤلاء يقولون: إنما يوجد في العالم من التأثيرات الغريبة والحوادث الخارقة فهي من تأثيرات النفس ويجعلون السحر والكهانة كله من تأثير النفس وحدها بغير واسطة شيطان منفصل.

وابن سينا وأتباعه على هذا القول حتى أنهم يجعلون معجزات الرسل من هذا الباب ويقولون: إنما هي من تأثيرات النفس في هيولى العالم، وهؤلاء كفار بإجماع أهل الملل وليسوا من أتباع الرسل جملة.

(القول الرابع): **الفرقة الرابعة**: وهم أتباع الرسل وأهل الحق أقروا بوجود النفس الناطقة المفارقة للبدن وأثبتوا، ما أثبته الله تعالى من صفاتها وشرها

واستعاذوا بالله تعالى منها وعلموا أنه لا يعيذهم منه ولا يجيرهم إلا الله تعالى.

فهؤلاء أهل الحق ومن عداهم مفرط في الباطل أو معه باطل وحق، والله تعالى يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم»[(١)].

فهنا قال المصنف في أول المسألة: وهذه الروح التي في بني آدم، قد علم العاقل اضطراب الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيتها؛ فالله ﷻ استأثر بعلمه في الروح؛ فقال: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]. أفلا يعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالى؟!».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ: هَلْ لَهَا كَيْفِيَّةٌ تُعْلَمُ؟ فَهَذَا سُؤَالٌ مُجْمَلٌ.

إنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا يُعْلَمُ مِنْ صِفَاتِهَا وَأَحْوَالِهَا فَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ.

وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا هَلْ لَهَا مِثْلٌ مِنْ جِنْسِ مَا يَشْهَدُهُ مِنَ الْأَجْسَامِ أَوْ هَلْ لَهَا مِنْ جِنْسِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؟ فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلَيْسَ كَذَلِكَ.

فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْعَنَاصِرِ: الْمَاءِ وَالْهَوَاءِ وَالنَّارِ وَالتُّرَابِ.

وَلَا مِنْ جِنْسِ أَبْدَانِ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالْمَعْدِنِ.

وَلَا مِنْ جِنْسِ الْأَفْلَاكِ وَالْكَوَاكِبِ.

فَلَيْسَ لَهَا نَظِيرٌ مَشْهُودٌ وَلَا جِنْسٌ مَعْهُودٌ: وَلِهَذَا يُقَالُ؛ إنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَيْفِيَّتُهَا»[(٢)].

وقال ابن قيم الجوزية: «أُصُول أهل السُّنَّة الَّتِي تظاهرت عَلَيْهَا أَدِلَّة الْقُرْآن وَالسُّنَّة والْآثَار وَالِاعْتِبَار وَالْعقل وَالْقَوْل أَنَّهَا ذَات قَائِمَة بِنَفسِهَا تصعد وتنزل وتتصل وتنفصل وَتخرج وَتذهب وتجيء وتتحرك وتسكن، وعَلى هَذَا أَكثر من مائَة دَلِيل قد ذكرنَاهَا فِي كتَابنَا الْكَبِير فِي معرفَة الرّوح وَالنَّفس وَبينا بطلَان مَا خَالف هَذَا القَوْل من وُجُوهٍ كَثِيرَة وَإِن من قَالَ غَيره لم يعرف نَفسه.

وَقد وصفهَا الله ﷻ بِالدُّخُولِ وَالْخُرُوج وَالْقَبْض والتوفي وَالرُّجُوع وصعودها إِلَى السَّمَاء وَفتح أَبْوَابهَا لَهَا وغلقها عَنْهَا فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى ﴿٣٠﴾﴾، وَهَذَا يُقَال لَهَا عِنْد الْمُفَارقَة للجسد، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾، فَأخْبر

(١) بدائع الفوائد (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٤).

أنه سوى النَّفس كَمَا أخبر أنه سوى الْبدن فِي قَوْله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧﴾، فَهُوَ سُبْحَانَهُ سوَّى نفس الْإِنْسَان كَمَا سوَّى بدنه؛ بل سوَّى بدنه كالقالب لنَفسِهِ فتسوية الْبدن تَابع لتسوية النَّفس وَالْبدن مَوْضُوع لَهَا كالقالب لما هُوَ مَوْضُوع لَهُ.

وَمن هَا هُنَا يعلم أَنَّهَا تَأْخُذ من بدنهَا صُورَة تتَمَيَّز بهَا عَن غَيرهَا، فَإِنَّهَا تتأثر وتنتقل عَن الْبدن كَمَا يتأثر الْبدن وينتقل عَنْهَا فيكتسب الْبدن الطّيب والخبث من طيب النَّفس وخبثها، وتكتسب النَّفس الطّيب والخبث من طيب الْبدن وخبثه، فأشد الْأَشْيَاء ارتباطاً وتناسباً وتفاعلاً وتأثرا من أحدهمَا بِالْآخرِ الرّوح وَالْبدن، وَلِهَذَا يُقَال لَهَا عِنْد الْمُفَارقَة: «اخْرُجِي أيتها النَّفس الطّيبَة كَانَت فِي الْجَسَد الطّيب النَّفس واخرجي أيتها النَّفس الخبيثة كَانَت فِي الْجَسَد الْخَبيث»[(١)] »[(٢)]. **يقول شيخ الإسلام ابن تيمية**: (روح الآدمي مبدعة باتفاق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السُّنَّة، وقد حكى إجماع العلماء على أنها مخلوقة غيرُ واحدٍ من أئمة المسلمين، مثل محمد بن نصر المروزي، الإمام المشهور، الذي هو أعلم أهل زمانه بالإجماع والاختلاف، أو من أعلمهم.

وكذلك **أبو محمد بن قتيبة**، قال في «كتاب اللقط» لما تكلم على خلق الروح، قال: «النسم الأرواح، قال: وأجمع الناس أن الله خالق الجثة وبارئ النسمة؛ أي: الروح».

وقال **أبو إسحاق بن شاقلا** فيما أجاب به في هذه المسألة: «سألت رحمك الله عن الروح مخلوقة أو غير مخلوقة، قال: هذا مما لا يشك فيه من وَفِّق للصواب»، إلى أن قال: «والروح من الأشياء المخلوقة، وقد تكلم في هذه المسألة طوائف من أكابر العلماء والمشايخ، وردوا على من يزعم أنها غير مخلوقة».

وصنف **الحافظ أبو عبد الله بن منده** في ذلك كتاباً كبيراً في «الروح والنفس» وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئاً كثيراً، وقبله الإمام محمد بن نصر المروزي وغيره، والشيخ أبو يعقوب الخراز، وأبو يعقوب النهرجوري، والقاضي أبو يعلى، وقد نص على ذلك الأئمة الكبار، واشتد نكيرهم على من يقول ذلك في عيسى ابن مريم، لا سيما في روح غيره كما ذكره أحمد في كتابه في «الرد على الزنادقة والجهمية»)[(٣)].

---

(١) جزء من حديث أخرجه ابن ماجه برقم (٣٤٥٦) وصححه الألباني.

(٢) الروح، لابن القيم (١/٣٧ ـ ٣٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٢١٦ ـ ٢١٧).

**قال ابن قيم الجوزية** عن الروح بعد أن ذكر الأقوال المختلفة في حقيقتها[(١)]: «أنه جسمٌ مُخَالفٌ بالماهية لهَذَا الْجِسْم المحسوس، وَهُوَ جسمٌ نورانيٌّ علويٌّ خَفِيفٌ حَيٌّ متحركٌ ينفذ فِي جَوْهَر الْأَعْضَاء ويسري فِيهَا سريان المَاء فِي الْورْد وسريان الدّهن فِي الزَّيْتُون وَالنَّار فِي الفحم، فَمَا دَامَت هَذِه الْأَعْضَاء صَالِحَة لقبُول الْآثَار الفائضة عَلَيْهَا من هَذَا الْجِسْم اللَّطِيف بَقِي ذَلِك الْجِسْم اللَّطِيف مشابكاً لهَذِهِ الْأَعْضَاء وأفادها هَذِه الْآثَار من الْحس وَالْحَرَكَة الإرادية، وَإِذا فَسدتْ هَذِه الْأَعْضَاء بِسَبَب اسْتِيلَاء الأخلاط الغليظة عَلَيْهَا وَخرجت عَن قبُول تِلْكَ الْآثَار فَارق الرّوح الْبدن وانفصل إِلَى عَالم الْأَرْوَاح.

وَهَذَا القَوْل هُوَ الصَّوَاب فِي الْمَسْأَلَة هُوَ الَّذِي لَا يَصح غَيره وكل الْأَقْوَال سواهُ بَاطِلَة وَعَلِيهِ دلّ الْكتاب وَالسُّنَّة وَإِجْمَاع الصَّحَابَة وأدلة الْعقل والفطرة»[(٢)].

❋ ❋ ❋

---

(١) نقل ابن قيم الجوزية الأقوال في حقيقة الروح فقال: «قَالَ الرَّازِيّ: وَأما الْقسم الثَّانِي وَهُوَ أن الْإِنْسَان عبارَة عَن جسم مَخْصُوص مَوْجُود فِي دَاخل هَذَا الْبدن فالقائلون بِهَذَا القَوْل اخْتلفُوا فِي تعْيين ذَلِك الْجِسْم على وُجُوه:

الأول: أنه عبارَة عَن الأخلاط الْأَرْبَعَة الَّتِي مِنْهَا يتَوَلَّد هَذَا الْبدن.

وَالثَّانِي: أنه الدَّم.

والثَّالِث: أَنه الرّوح اللَّطِيف الَّذِي يتَوَلَّد فِي الْجَانِب الْأَيْسَر من الْقلب وَينفذ فِي الشريانات إِلَى سَائِر الْأَعْضَاء.

والرَّابع: أنه الرّوح الَّذِي يصعد فِي الْقلب إِلَى الدِّمَاغ ويتكيف بالكيفية الصَّالِحَة لقبُول قُوَّة الْحِفْظ والفكرة وَالذكر.

وَالْخَامِس: أنه جُزْء لَا يتَجَزَّأ فِي الْقلب.

وَالسَّادِس: أنه جسم مُخَالف بالماهية لهَذَا الْجِسْم المحسوس». الروح (١/ ١٧٧).

(٢) الروح (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨).

**«وأما القسمان اللذان ينفيان ظاهرها، أعني: الذين يقولون: ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية؛ بل صفاته إما سلبية وإما إضافية، وإما مركبة منهما».**

## الشرح

وأمَّا القسمان اللذان ينفيان ظاهر نصوص الصفات فهؤلاء قسمان:

- فالقسم الأول مَن يقول: إن الله لا صفة له ثبوتية؛ بل صفاته إمَّا سلبية وإما إضافية أو مركَّبة منهما؛ أي: من السلب والإضافة، فهذا صنف وهم الجهمية وغلاة المعطِّلة، غلاة المعطِّلة بما فيهم الجهمية والفلاسفة بسائر أصنافهم، سواء أصحاب الفلسفة البحتة أو الباطنية؛ سواء باطنية الصوفية أو باطنية الرافضة، فهؤلاء لا يَصفون الله ﷻ بصفةٍ ثبوتية؛ بل غايتهم فغايتهم أن يصفوه إما بالسلب وإما بالإضافة، كما يقولون: الإضافة المقصود بها الأمور النسبية، كقولهم: واجد الوجود، أو العلة الفاعلة، أو نحو هذه من العبارات، فهذه يُطلقونها على الله ﷻ على أنها أمورٌ نسبيةٌ إضافية.

فإما أن يقولوا: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوقه، ولا تحته، وهذه السلبيات. وإما أن يقولوا: أنه واجد الوجود، أو العلة الفاعلة، وغير ذلك من العبارات الأخرى، وهذه إنما هي من باب النسب والإضافات، وإذا قلنا: نسب وإضافات نعني أنها: باعتبار ما للمخلوق، فيسمونه العلة الفاعلة باعتبار أن هناك خلقاً موجوداً، فبالتالي ما يضاف إلى هذا الخالق الذي أوجد هذا الخلق يقولون عنه: إنه علة فاعلة. فهذا قول.



**«أو يثبتون بعض الصفات وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر، أو يُثبتون الأحوال دون الصفات، ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث على ما قد عرف من مذاهب المتكلمين».**

## الشرح

- القسم الثاني: أو يثبتون بعض الصفات، وأراد هنا الصفاتية وهم الكلابية، والأشاعرة، والماتريدية. وجعلهم عدة أصناف.

الصنف الأول: «أو يثبتون بعض الصفات وهي الصفات السبعة أو الثمانية أو الخمسة عشر». وهذا قول الأشاعرة المتأخرين والماتريدية؛ لأنه قال: وهي الصفات السبعة؛ أي: العلم، والكلام، والحياة، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر. . . .

أو الثمانية؛ عند الماتريدية صفة التكوين، وعند بعض الأشاعرة صفة الإدراك، فتصبح ثمانية.

أو الخمسة عشر؛ أي: بتكرار السبع الأولى وهي كونه حيّاً، عليماً، قادراً، سميعاً، بصيراً، مريداً، متكلماً، فيكرر هذه السبعة فيصبح المجموع خمسة عشر.

الصنف الثاني: «أو يُثبتون الأحوال دون الصفات»، ويريد بهم بعض المعتزلة كأبي هاشم الجبائي.

وأما مذهب الأشعرية في الأحوال، فجمهورهم على نفيه، وخالف في ذلك الجويني أولاً ثم رجع عن قوله، والقاضي أبو بكر قاله قولاً مستمرّاً، وكذلك من المتأخرين السنوسي، قيل: إنه رجع عنه، ولكنه ليس في شيء من كتبه، وإنما يحكى عنه.

قال ابن تيمية: «وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَأَتْبَاعُهُ يُثْبِتُونَ الْأَحْوَالَ وَالصِّفَاتِ»[1].

الصنف الثالث: «ويقرون من الصفات الخبرية بما في القرآن دون الحديث»، فمن هؤلاء من يقر بصفاته الخبرية الواردة في القرآن دون الحديث، كما عليه كثير من أهل

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٣٨).

الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث، ومنهم من يقر بالصفات الواردة في الأخبار ـ أيضاً ـ في الجملة، لكن مع نفي لبعض ما ثبت بالنصوص وبالمعقول، وذلك كأبي محمد بن كلاب ومن اتبعه، وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعري وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف، وهؤلاء إلى أهل السُّنَّة المحضة أقرب منهم إلى الجهمية والرافضة والخوارج والقدرية، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهمية أقرب منهم إلى أهل السُّنَّة المحضة، فإن هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعاً عظيماً فيما يثبتونه من الصفات وأعظم من منازعتهم سائر أهل الإثبات فيما ينفون.

وأمَّا «المتأخرون» فإنهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر، وقدموهم على أهل السُّنَّة والإثبات، وخالفوا أوليهم، ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته، وأكثر النَّاس يقولون: إن هؤلاء يتناقضون فيما يجمعونه من النفي والإثبات»[(١)].

فهذه مذاهب المتكلمين كما أسلفنا، وبعد هذا قسمهم إلى قسمين في تعاملهم مع ما ينفون من نصوص الصفات.

والقول بالتفويض لم يكن معروفاً عند الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم، بخلاف القول بالتأويل فهو السائد بين طوائف المعطلة جميعاً؛ بل إن تأويلات الأشاعرة بعينها هي تأويلات الجهمية، وهذا سبق بيانه في مواطن أخرى.

وظهور مقالة التفويض إنما هو مرتبطٌ بالقسم الثالث وهم الصفاتية والمقصود بهم الكلابية والأشاعرة والماتريدية وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتصوف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين:

فأهل السُّنَّة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها.

والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا»[(٢)].

أما الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم فلهذين السببين أي:

عدم قبول النصوص أساساً في هذا الباب.

ولقولهم بتأويل جميع الصفات دون استثناء.

فإن التفويض لم يُعرف عن الجهمية والمعتزلة القائلين بأن الصفات يمتنع إثباتها لله تعالى.

---

(١) التسعينية (١/ ٢٦٤ ـ ٢٧٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٦).

إلى أن ظهر ما يسمى متكلمة الصفاتية وهم كل من:

الكلابية: أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب (ت٢٤٣هـ)[١]، وقول الحارث المحاسبي[٢] وأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري في طوره الثاني، وقدماء الأشاعرة كأبي الحسن الطبري والباقلاني وابن فورك، وأبي جعفر السمناني ومن تأثر بهم من الحنابلة كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني والتميميين وغيرهم[٣]..

وهؤلاء يجمعهم أنهم نفاة الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين:

فأهل السُّنَّة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها.

والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا.

فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به، ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها. ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري وغيرهما.

وأما الحارث المحاسبي فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب، ولهذا أمر أحمد بهجره، وكان أحمد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارث: إنه رجع عن قوله»[٤].

فهذا النهج الذي أحدثه ابن كلاب هو ما صار يعرف فيما بعد بمنهج متكلمة الصفاتية؛ لأن ابن كلاب كان في طريقته يميل إلى مذهب أهل الحديث والسُّنَّة، لكن

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٥).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وكان الحارث المحاسبي يوافقه ـ أي يوافق ابن كلاب ـ ثم قيل إنه رجع عن موافقته؛ فإن أحمد بن حنبل أمر بهجر الحارث المحاسبي وغيره من أصحاب ابن كلاب لما أظهروا ذلك، كما أمر السري السقطي الجنيد أن يتقى بعض كلام الحارث؛ فذكروا أن الحارث رحمه الله تاب من ذلك. وكان له من العلم والفضل والزهد والكلام في الحقائق ما هو مشهورٌ، وحكى عنه أبو بكر الكلاباذي صاحب (مقالات الصوفية): (أنه كان يقول: إن الله يتكلم بصوت)، وهذا يوافق قول من يقول: إنه رجع عن قول ابن كلاب). مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢١، ٥٢٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١١، ٦/ ٥٢، ٥٣، ٤/ ١٤٧)، شرح الأصفهانية ص٧٨.

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ١).

كان في طريقته نوعٌ من البدعة، لكونه أثبت قيام الصفات بذات الله، ولم يثبت قيام الأمور الاختيارية بذاته.

وقد كانت له جهود في الرد على الجهمية[1]، ولكنه ناظرهم بطريق قياسية سلَّم لهم فيها أصولاً هم واضعوها من امتناع تكلمه تعالى بالحروف، وامتناع قيام الصفات الاختيارية بذاته مما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال والكلام وغير ذلك[2]. فأصبح بعد ذلك قدوةً وإماماً لمن جاء بعده من هذا الصنف الذين أثبتوا الصفات وناقضوا نفاتها، لكن شاركوهم في بعض أصولهم الفاسدة التي أوجبت فساد بعض ما قالوه من جهة المعقول ومخالفته لسُنَّة الرسول»[3].

وهؤلاء يسمَّوْن الصفاتية لأنهم يثبتون صفات الله تعالى خلافاً للمعتزلة، لكنهم لم يثبتوا لله أفعالاً تقوم به تتعلق بمشيئته وقدرته؛ بل ولا غير الأفعال مما يتعلق بمشيئته وقدرته[4]. وأصلهم الذي أصَّلوه في هذا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته[5] لا فعل ولا غير فعل[6].

### والفرق بينهم وبين المعتزلة:

أن المعتزلة تقول: (لا تحله الأعراض والحوادث) فالمعتزلة لا يريدون [بالأعراض] الأمراض والآفات فقط؛ بل يريدون بذلك الصفات. ولا يريدون [بالحوادث] المخلوقات، ولا الأحداث المحيلة للمحل ونحو ذلك ـ مما يريده الناس بلفظ الحوادث ـ بل يريدون نفي ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها فلا يجوِّزون أن يقوم به خلق، ولا استواء، ولا إتيان، ولا مجيء، ولا تكليم، ولا مناداة، ولا مناجاة، ولا غير ذلك مما وصف بأنه مريد له قادر عليه.

ولكن ابن كلاب ومن وافقه خالفوا المعتزلة في قولهم: «لا تقوم به الأعراض» وقالوا: «تقوم به الصفات ولكن لا تسمى أعراضاً».

ووافقوا المعتزلة على ما أرادوا بقولهم: «لا تقوم به الحوادث» من أنه لا يقوم به أمرٌ من الأمور المتعلقة بمشيئته[7].

ففرقوا بين الأعراض ـ أي: الصفات ـ والحوادث ـ أي: الأمور المتعلقة

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٦).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٦).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٦٦).
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٠).
(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٤).
(٦) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٢).
(٧) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٠، ٥٢١).

بالمشيئة[(١)(٢)].

فالكلابية ومن تبعهم ينفون صفات أفعاله[(٣)]، ويقولون: «لو قامت به لكان محلاً للحوادث، والحادث إن أوجب له كمالاً فقد عدمه قبله وهو نقص، وإن لم يوجب له كمالاً لم يجز وصفه به[(٤)].

ولتوضيح قولهم نقول: إن المضافات إلى الله سبحانه في الكتاب والسُّنَّة لا تخلو من ثلاثة أقسام:

**القسم الأول**: إضافة الصفة إلى الموصوف.

كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾ [الذاريات: ٥٨]، فهذا القسم يثبته الكلابية ولا يخالفون فيه أهل السُّنَّة، وينكره المعتزلة.

**والقسم الثاني**: إضافة المخلوق.

كقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴿١٣﴾﴾ [الشمس: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وهذا القسم لا خلاف بين المسلمين في أنه مخلوق.

**والقسم الثالث**: ـ وهو محل الكلام هنا ـ ما فيه معنى الصفة والفعل.

كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٥).

(٢) تتميماً للفائدة فإن الخلاف في هذه المسألة على أربعة أقوال:

١ ـ قول المعتزلة ومن وافقهم: أن الله لا يقوم به صفة ولا أمر يتعلق بمشيئته واختياره وهو قولهم: (لا تحله الأعراض ولا الحوادث).

٢ ـ قول الكلابية ومن وافقهم: التفريق بين الصفات والأفعال الاختيارية فأثبتوا الصفات، ومنعوا أن يقوم به أمر يتعلق بمشيئته وقدرته لا فعل ولا غير فعل.

٣ ـ قول الكرامية ومن وافقهم: يثبتون الصفات ويثبتون أن الله تقوم به الأمور التي تتعلق بمشيئته وقدرته، ولكن ذلك حادث بعد أن لم يكن، وأنه يصير موصوفاً بما يحدث بقدرته ومشيئته بعد أن لم يكن كذلك، وقالوا: لا يجوز أن تتعاقب عليه الحوادث، ففرقوا في الحوادث بين تجددها ولزومها فقالوا بنفي لزومها دون حدوثها.

٤ ـ قول أهل السُّنَّة والجماعة: أثبتوا الصفات والأفعال الاختيارية وأن الله متصفٌ بذلك أزلاً، وأن الصفات الناشئة عن الأفعال موصوفٌ بها في القدم، وإن كانت المفعولات محدثة. وهذا هو الصحيح. مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٩، ٥٢٠، ٥٢٥).

(٣) الصفات الفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته، أو التي تنفك عن الذات: كالاستواء، والنزول، والضحك، والإتيان، والمجيء، والغضب والفرح. مجموع الفتاوى (٦/ ٦٨، ٥/ ٤١٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ٦٩)، وانظر الرد على هذه الشبهة (٦/ ١٠٥).

يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة: ١]، وقوله تعالى: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

فهذا القسم الثالث لا يثبته الكلابية ومن وافقهم على زعم أن الحوادث لا تحل بذاته. فهو على هذا يلحق عندهم بأحد القسمين قبله فيكون:

١ ـ إما قديماً قائماً به.

٢ ـ وإما مخلوقاً منفصلاً عنه.

ويمتنع عندهم أن يقوم به نعت أو حال أو فعل ليس بقديم ويسمون هذه المسألة: «مسألة حلول الحوادث بذاته»[(١)]، وذلك مثل صفات الكلام، والرضا، والغضب، والفرح، والمجيء، والنزول والإتيان، وغيرها. وبالتالي هم يؤوِّلون النصوص الواردة في ذلك على أحد الوجوه التالية:

الوجه الأول: إرجاعها إلى الصفات الذاتية واعتبارها منها، فيجعلون جميع تلك الصفات قديمة أزلية، ويقولون: نزوله، ومجيئه وإتيانه، وفرحه، وغضبه، ورضاه، ونحو ذلك: قديمٌ أزلي[(٢)]، وهذه الصفات جميعها صفات ذاتية لله، وإنها قديمة أزلية لا تتعلق بمشيئته واختياره[(٣)].

الوجه الثاني: وإما أن يجعلوها من باب «النسب» و«الإضافة» المحضة، بمعنى أن الله خلق العرش بصفة تحت فصار مستوياً عليه، وأنه يكشف الحجب التي بينه وبين خلقه فيصير جائياً إليهم ونحو ذلك. وأن التكليم إسماع المخاطب فقط[(٤)].

فهذه الأمور من صفات الفعل منفصلة عن الله بائنة وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به. ولهذا يقول كثير منهم: «إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات، وينكرون على من يقول آيات الصفات وأحاديث الصفات»[(٥)].

الوجه الثالث: أو يجعلوها «أفعالاً محضة» في المخلوقات من غير إضافة ولا نسبة[(٦)].

مثل قولهم في الاستواء إنه فعلٌ يفعله الربُّ في العرش بمعنى أنه يحدث في العرش قرباً فيصير مستوياً عليه من غير أن يقوم بالله فعل اختياري[(٧)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٤، ١٤٧).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٠).
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٩).
(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١١، ٤١٢).
(٦) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٩).
(٧) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٧)، الأسماء والصفات، للبيهقي ص٥١٧.

وكقولهم في النزول إنه يخلق أعراضاً في بعض المخلوقات يسميها نزولاً[١].

ونفاة الصفات الاختيارية يثبتون الصفات التي يسمونها عقلية وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام. واختلفوا في صفة البقاء.

ويثبتون في الجملة الصفات الخبرية كالوجه، واليدين، والعين ولكن إثباتهم لها مقتصرٌ على بعض الصفات القرآنية، على أن بعضهم إثباته لها من باب التفويض.

وأما الصفات الخبرية الواردة في السُّنَّة كاليمين، والقبضة، والقدم، والأصابع فأغلب هؤلاء يتأولها[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد بن كلاب وأبي الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه: كأبي عبد الله بن مجاهد وأبي الحسن الباهلي، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر بن فورك، وأبي محمد بن اللبان، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي، وغير هؤلاء. فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى. وعماد المذهب عندهم: إثبات كل صفة في القرآن.

وأما الصفات التي في الحديث فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها[٣].

فابن كلاب أحدث مذهباً جديداً، فيه ما يوافق السلف وفيه ما يوافق المعتزلة والجهمية. وبذلك يكون قد أسس مدرسة ثالثة وهي مدرسة «الصفاتية» التي اشتهرت بمذهب الإثبات، لكن في أقوالهم شيء من أصول الجهمية[٤].

وقد سار على هذا النهج القلانسي، والأشعري، والمحاسبي، وغيرهم، وهؤلاء هم سلف الأشعري والأشاعرة القدماء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكان أبو محمد بن كلاب هو الأستاذ الذي اقتدى به الأشعري في طريقه هو وأئمة أصحابه؛ كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، وأبي سليمان الدمشقي، وأبي حاتم البستي»[٥].

فابن كلاب هو إمام الأشعرية الأول، وكان أكثر مخالفةً للجهمية، وأقرب إلى

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٨٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٣٤، ١٠٣٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٧، ١٤٨).
(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٠٦).
(٥) منهاج السُّنَّة (٢/ ٣٢٧).

السلف من الأشعري[١].

ولكن هذا النهج الكلابي ابتعد شيئاً فشيئاً عن منهج السلف، وأصبح يَقرُب أكثر فأكثر إلى نهج المعتزلة وذلك على يد وارثيه من الأشاعرة.

فابن كلاب كما أسلفنا كان أقرب إلى السلف من أبي الحسن الأشعري، وأبو الحسن الأشعري أقرب إلى السلف من القاضي أبي بكر الباقلاني، والقاضي أبو بكر وأمثاله أقرب إلى السلف من أبي المعالي الجويني وأتباعه[٢].

ولهذا يوجد في كلام الرازي والغزالي ونحوهما من الفلسفة مالا يوجد في كلام أبي المعالي الجويني وذويه، ويوجد في كلام الرازي والغزالي والجويني من مذهب النفاة المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي الحسن الأشعري وقدماء أصحابه، ويوجد في كلام أبي الحسن الأشعري من النفي الذي أخذه من المعتزلة ما لا يوجد في كلام أبي محمد بن كلاب الذي أخذ أبو الحسن طريقته.

ويوجد في كلام ابن كلاب من النفي الذي قارب فيه المعتزلة ما لا يوجد في كلام أهل الحديث والسُّنَّة والسلف والأئمة. وإذا كان الغلط شبراً صار في الأتباع ذراعاً ثم باعاً حتى آلَ إلى هذا المآل والسعيد من لزم السُّنَّة[٣].

وقد تلاشت الكلابية كفرقة، لكن أفكارها حملت بواسطة الأشاعرة، فقد احتفظ الأشعري وقدماء أصحابه بأفكار الكلابية ونشروها، وبذلك اندرست المدرسة الكلابية الأقدم تاريخاً والأسبق ظهوراً في الأشعرية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والكلابية هم مشايخ الأشعرية، فإن أبا الحسن الأشعري إنما اقتدى بطريقة أبي محمد بن كلاب، وابن كلاب كان أقرب إلى السلف زمناً وطريقة. وقد جمع أبو بكر بن فورك (ت٤٠٦هـ) كلام ابن كلاب والأشعري وبيَّن اتفاقهما في الأصول»[٤].

فالكلابية أسبق في الظهور من الأشاعرة والماتريدية، فقد نشأت الكلابية في منتصف القرن الثالث، وهي أول الفرق الكلامية بعد الجهمية والمعتزلة، فقد توفي ابن كلاب سنة (٢٤٣هـ).

ويعتبر أبو الحسن الأشعري امتداداً للمذهب الكلابي؛ فأبو الحسن الأشعري الذي عاش في الفترة ما بين (٢٦٠هـ ـ ٣٢٤هـ) كان معتزليّاً إلى سن الأربعين، حيث عاش

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٢٠٢، ٢٠٣).
(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٢٠٣).
(٣) بغية المرتاد ص٤٥١.
(٤) الاستقامة (١/١٠٥).

في بيت أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في البصرة، ثم رجع عن مذهب المعتزلة وسلك طريقة ابن كلاب وتأثر بها مدة طويلة، ولعل السبب في ذلك أنه وَجَدَ في كتب ابن كلاب وكلامه بغيته من الرد على المعتزلة وإظهار فضائحهم وهتك أستارهم، وكان ابن كلاب قد صنف مصنفات رد فيها على الجهمية والمعتزلة وغيرهم. ولكن فات الأشعري أن ابن كلاب وإن رد على المعتزلة وكشف باطلهم وأثبت لله تعالى الصفات اللازمة، فقد وافقهم في إنكار الصفات الاختيارية التي تتعلق بمشيئته تعالى وقدرته، فنفى كما نفت المعتزلة أن الله يتكلم بمشيئته وقدرته. كما نفى أيضاً الصفات الاختيارية مثل الرضى، والغضب، والبغض، والسخط وغيرها.

وقد مضى الأشعري في هذا الطور نشيطاً يؤلف ويناظر ويلقي الدروس في الرد على المعتزلة سالكاً هذه الطريقة.

وقال ابن تيمية: «أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب البصري، وأبو الحسن الأشعري كانا يخالفان المعتزلة ويوافقان أهل السُّنَّة في جمل أصول السُّنَّة. ولكن لتقصيرهما في علم السُّنَّة وتسليمهما للمعتزلة أصولاً فاسدة، صارا في مواضع من قوليهما مواضع فيها من قول المعتزلة ما خالفا به السُّنَّة، وإن كانا لم يوافقا المعتزلة مطلقاً»[1].

وقال أيضاً: «والذي كان أئمة السُّنَّة ينكرونه على ابن كلاب والأشعري بقايا من التجهُّم والاعتزال، مثل اعتقاد صحة طريقة الأعراض وتركيب الأجسام، وإنكار اتصاف الله بالأفعال القائمة التي يشاؤها ويختارها، وأمثال ذلك»[2].

وبعد هذا البيان المفصل عن متكلمة الصفاتية نعود لأصل الموضوع في بيان علاقة القول بالتفويض لمعاني النصوص بهؤلاء، فهذه العلاقة تتضح من خلال تعامل هؤلاء مع نصوص الكتاب والسُّنَّة، حيث تمثَّل هذا التعامل في أن نفاة الصفات الاختيارية يتلخص قولهم في النقاط الآتية:

أولاً: يثبتون الصفات التي يسمونها عقلية وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام. واختلفوا في صفة البقاء.

ثانياً: ويثبتون في الجملة الصفات الخبرية كالوجه، واليدين، والعين، ولكن إثباتهم لها مقتصرٌ على بعض الصفات القرآنية، على أن بعضهم إثباته لها من باب التفويض.

---

(١) الاستقامة (١/ ٢١٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٩٧).

**ثالثاً**: أما الصفات الخبرية الواردة في السُّنَّة كاليمين، والقبضة، والقدم، والأصابع فأغلب هؤلاء يتأولها(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق كأبي سعيد كلاب وأبي الحسن الأشعري، وأئمة أصحابه: كأبي عبد الله بن مجاهد وأبي الحسن الباهلي، والقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وأبي بكر بن فورك، وأبي محمد بن اللبان، وأبي علي بن شاذان، وأبي القاسم القشيري، وأبي بكر البيهقي، وغير هؤلاء. فما من هؤلاء إلا من يثبت من الصفات الخبرية ما شاء الله تعالى. وعماد المذهب عندهم: إثبات كل صفة في القرآن.

وأما الصفات التي في الحديث فمنهم من يثبتها ومنهم من لا يثبتها(٢).



(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٣٤، ١٠٣٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٧، ١٤٨).

«فهؤلاء قسمان:

- قسم يتأولونها ويعينون المراد؛ مثل قولهم: استوى بمعنى: استولى، أو بمعنى: علو المكانة والقدر، أو بمعنى: ظهور نوره للعرش، أو بمعنى: انتهاء الخلق إليه، إلى غير ذلك من معاني المتكلفين.

- وقسم يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يُرِد إثبات صفة خارجية عما علمناه».

## الشرح

وبناءً على إنكار هذه الصفة أو إنكار ما جاء في النص الذي جاء بهذه الصفة، لهم مع النص أحد طريقين:

الطريق الأول: مسلك التأويل، وهو أنهم يعينون المراد من هذا النص، على خلاف ظاهره كما يقولون: استوى استولى، وكما قالوا في اليد بمعنى النعمة والقدرة، أو أن الاستواء فعل يفعله الله في العرش وسائر التأويلات التي قالوها في هذا الباب، وهذا طريق، يسمى مسلك التحريف والتأويل.

وله وضع المتكلمون قوانين في ذلك فيقول الرازي: «إن آيات التشبيه كثيرة لكنها لما كانت معارضة بالدلائل العقلية، لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها، وأيضاً فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل لا يمكن تصديقهما معاً وإلا لزم تصديق النقيضين، ولا ترجيح النقل على القواطع العقلية؛ لأن النقل لا يمكن التصديق به إلا بالدلائل العقلية، فترجيح النقل على العقل يقتضي الطعن في العقل والنقل معاً وإنه محال، فلم يبقَ إلا القسم الرابع وهو القطع بمقتضيات الدلائل العقلية القطعية، وحمل الظواهر النقلية على التأويل، فثبت بهذا أن الدلائل النقلية يتوقف الحكم بمقتضاها على عدم المعارض العقلي»[1].

الطريق الثاني: مسلك التفويض.

(١) المطالب العالية ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

فهؤلاء قالوا: إن هذه النصوص على خلاف ظاهرها، والمراد منها لا يعلمه إلا الله. فسكتوا عن بيان المراد منها زعماً منهم أنه لا يعلم ذلك إلا الله ﷻ.

فهم في هذا يخيرون أنفسهم بين طريقين: إما أن يأوِّل، وإما أن يفوِّض كما يقول ناظمهم في هذا، يقول اللقاني ناظم جوهرة التوحيد:

«وكـل نـص أوهـم التـشـبـيـهـا أولـه أو فـوِّض ورُم تـنـزيـهـا»[١]

ويقول شارحها البيجوري: «الحاصل أنه إذا ورد في القرآن أو السُّنَّة ما يشعر بإثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح، اتفق أهل الحق وغيرهم ما عدا المجسِّمة والمشبهة، على تأويل ذلك لوجوب تنزيهه تعالى عما دلَّ عليه ما ذكر بظاهره». اهـ.

فالغاية واحدة وهي على حدِّ زعمهم تنزيه الله ﷻ عن صفة اليد مثلاً، أو تنزيهه عن صفة الاستواء.

لكن بعد ذلك طريقهم في هذا على أحد أمرين: إما أن يقولوا: استوى بمعنى استولى، أو اليد بمعنى النعمة أو القدرة، أو يسكت عن ذلك فيقول: الله أعلم بمراده لكن النتيجة واحدة، وهي إنكار الاستواء، وإنكار صفة اليد.

والفرق بين المفوِّض والمؤوِّل أن المفوِّض يصرف اللفظ عن المعنى الراجح: لكن لا إلى معنى، بينما المؤول يصرف اللفظ عن المعنى الظاهر الراجح إلى معنى مرجوح، فيتفقان في صرف اللفظ عن المعنى المتبادر، ويفترقان في أن أحدهما يعطيه معنى آخر محتملاً، والثاني يمنع عنه المعنى، ولكنهم في النهاية يلتقون عند نتيجة مشتركة، وهي: رفض وصف الله بما وصف به نفسه وتنزيهه عما وصف به نفسه.

وقد أراد المفوض التخلص من أذى التأويل ـ بل التحريف ـ الذي يُمرِضُ القلوب فوقع في مرضٍ آخر هو التفويض الذي حقيقته تجاهل معاني أسماء الله وصفاته والادعاء بأن الله أنزلها ولم يرد منا معرفة معناها فجهلها رسول الله ﷺ وأصحابه، وكان ﷺ يحفظ أسماءً مجردة عن المعاني.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأبو المعالي وأتباعه نفوا هذه الصفات ـ أي: الصفات الخبرية ـ موافقة للمعتزلة والجهمية. ثم لهم قولان:

**أحدهما:** تأويل نصوصها، وهو أول قولي أبي المعالي، كما ذكره في «الإرشاد».

---

(١) جوهرة التوحيد ص٥٦.

**والثاني**: تفويض معانيها إلى الرب، وهو آخر قولي أبي المعالي كما ذكره في «الرسالة النظامية»، وذكر ما يدل على أن السلف كانوا مُجمعين على أن التأويل ليس بسائغٍ ولا واجب.

ثم هؤلاء منهم من ينفيها ويقول: إن العقل الصريح نفى هذه الصفات. ومنهم من يقف ويقول: ليس لنا دليلٌ سمعيٌّ ولا عقلي، لا على إثباتها ولا على نفيها، وهي طريقة الرازي والآمدي)[١].

القائلين بالتفويض هم على ثلاثة أقسام:

**القسم الأول**: يقولون: الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجية عما علمناه.

فهؤلاء سكتوا عن بيان المراد منها زعماً منهم أنه لا يعلم ذلك إلا الله ﷻ، فقالوا: إن هذه النصوص على خلاف ظاهرها، والمراد منها لا يعلمه إلا الله.

وأما القسمان الأخران فهما ما ذكرهما المصنف بقوله:



---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٤٩).

**«وأما القسمان الواقفان:**

**- قسم يقولون: يجوز أن يكون ظاهرها المراد اللائق بجلال الله، ويجوز ألَّا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.**

**- وقسم يُمسِكون عن هذا كله، ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات. فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسمٍ منها».**

## الشرح

الواقفان الذين يقفون في هذا على أحد قولين:

- قسم يقول: تُجْرَى على ظاهرها، ومع ذلك يجوز أن يكون المراد أمراً آخر، فيجوز أحد الحالين، يجوز في نفس الوقت إجراؤها على ظاهرها، ويجوز في نفس الوقت أن يكون لها معنى آخر لا يَعلمه إلا الله تعالى، فهذا فرق بينه وبين الذي قبله؛ فالذي قبله يجزم بأنها على خلاف ظاهرها لكن يسكت عن تحديد المراد، أما هذا فيجوِّز الحالين معاً، وهذا في غاية التناقض؛ لأنه جمع بين ضدين.

- وقسم أصحاب الجهل البسيط الذين يُمسكون عن هذا كله، ويقولون: نحن نقرأ القرآن ولا نتجاوز قراءة النص، ونُعرض عن هذا كله، وهذا لا شك أنه إعراض عن ذكر الله ﷻ، فهذه الأقسام الستة لا يخرج الإنسان عن أحدها. فإما أن يكون مشبِّهاً، أو ممن يثبتها على الوجه اللائق بالله ﷻ، أو يكون هذا القسم الذي يُؤوِّل، ويحرِّف، أو يفوِّض، أو يقول: إنه يجوز أن تكون على ظاهرها وعلى خلاف ظاهرها، أو يَسكت عن ذلك كله.

**١٦٤** قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها، القطعُ بالطريقة الثابتة؛ كالآيات والأحاديث الدالة على أن الله ﷻ فوق عرشه، ويعلم طريقة الصواب في هذا وأمثاله، بدلالة الكتاب والسُّنَّة والإجماع على ذلك، دلالةً لا تحتمل النقيض، وفي بعضها قد يغلب على الظن ذلك مع احتمال النقيض، وتردد المؤمن في ذلك هو بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور».

## الشرح

لا شك أن نصوص الصفات تختلف كَثرةً وقِلَّةً من صفةٍ إلى صفة، فبعض الصفات فيها عشرات النصوص؛ بل مئات النصوص، وبعض الصفات قد لا يكون ورد فيها إلا نصٌّ أو نصّان، فهناك بعض الصفات الأمر فيها ظاهرٌ جَلِي، وتجد كذلك من الآثار، ومن كلام السلف، ومن إجماعهم ما يؤكد هذه الصفة، ويؤكد إثباتها. وبعض الصفات قد تكون النصوص الذي وردت فيها نصوصٌ قليلة، فبالتالي هذه تُجْرَى كما تجرى تلك الصفات، فتثبت لله ﷻ حقيقة على الوجه اللائق به.

فمعتقد أهل السُّنَّة في أسماء الله وصفاته هو: أنهم يؤمنون بما وردت به نصوص القرآن والسُّنَّة الصحيحة إثباتاً ونفياً، فهم بذلك:

١ ـ يسمون الله بما سمَّى به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، لا يزيدون على ذلك ولا ينقصون منه.

٢ ـ ويثبتون لله عَزَّ وَجَلَّ ويصفونه بما وصف به نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

٣ ـ وينفون عن الله ما نفاه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله محمد ﷺ، مع اعتقاد أن الله موصوف بكمال ضد ذلك الأمر المنفي.

فأهل السُّنَّة سلكوا في هذا الباب منهج القرآن والسُّنَّة الصحيحة، فكل اسمٍ أو صفةٍ لله سبحانه وردت في الكتاب والسُّنَّة الصحيحة فهي من قبيل الإثبات فيجب بذلك إثباتها.

وأما النفي فهو أن ينفي عن الله ﷻ كل ما يضاد كماله من أنواع العيوب والنقائص، مع وجوب اعتقاد ثبوت كمال ضد ذلك المنفي.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ لا نتجاوز القرآن والسُّنَّة».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وطريقة سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ولا تكييفٍ ولا تمثيل، إثباتٌ بلا تمثيل، وتنزيهٌ بلا تعطيل، إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ فهذا ردٌّ على الممثلة ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ ردٌّ على المعطلة.

فقولهم في الصفات مبنيٌّ على أصلين:

**أحدهما:** أن الله ﷻ مُنزّهٌ عن صفات النقص مطلقاً كالسِّنَةِ والنوم والعجز والجهل وغير ذلك.

**والثاني:** أنه متصفٌ بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من الصفات»[(١)].

فالذي يجب اعتقاده: هو أن معرفة هذا النوع من أنواع التوحيد تتوقف على دراسة الكتاب والسُّنَّة؛ لأن هذا التوحيد يتطلب، أسماء وصفات معينة، وهذه لا سبيل إلى معرفتها والحصول عليها إلا من طريق الكتاب والسُّنَّة (فنحن نؤمن بالله تعالى وبما أخبر به عن نفسه سبحانه على ألسنة رسله من أسمائه الحسنى وصفاته العلى بلا تكييفٍ ولا تمثيل، وننفي عنه ما نفاه عن نفسه مما لا يليق بجلاله وعظمته، فإنه أعلم بنفسه وبغيره وأصدق قيلاً وأبين دليلاً من غيره)[(٢)]، ولذلك كان مُعتقدُ أهل السُّنَّة هو الإيمان بما سمى ووصف الله به نفسه إثباتاً ونفياً؛ لأنه لا يسمي الله أعلم بالله من الله، قال تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر: ١٤]، وقال تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان: ٥٩]، فالله ﷻ، هو الذي سمى ووصف نفسه بما جاء في نص كلامه الذي هو القرآن.

ولا يسمي ويصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله ﷺ، الذي قال الله في حقه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم: ٣، ٤]، ولقد جاءت

(١) منهاج السُّنَّة (٢/ ٥٢٣).

(٢) معارج القبول (١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١).

رسالة النبي ﷺ بإثبات الصفات إثباتاً مفصلاً على وجه ثلجت به الصدور واطمأنت به القلوب، واستقر الإيمان في نصابه، وفصلت ذلك أعظم من تفصيل الأمر والنهي، وقررته أكمل تقرير في أبلغ لفظ، ولذلك كان لِزَاماً على كل مسلم أن يؤمن بأسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسُّنَّة من غير زيادةٍ ولا نقصان.

❊ ❊ ❊

**١٦٥ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَن اشتبه عليه ذلك أو غيره، فليدع بما رواه مسلم في «صحيحه» عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا قام يُصَلِّي من الليل، قال: اللَّهُمَّ ربَّ جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»[(١)]، وفي رواية لأبي داود: «أنه كان يُكَبِّر في صلاته، ثم يقول ذلك»[(٢)].**

## الشرح

وضوح الحق وجلاؤه للإنسان بحسب ما يُؤتى من العلم والمعرفة بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم.

فكلما ازداد الإنسان علماً ازداد يقيناً بهذه الأمور، واتضحت له اتضاحاً جليّاً، ولكن بحسب قِلَّة علمه قد تشتبه عليه بعض هذه الأمور، فهذا دواءٌ نبويٌّ قد جاء عن النبي ﷺ، وينبغي على طالب العلم أن يَحْرِصَ عليه، فقد كان النبي يدعو بذلك، فينبغي على طالب العلم أن يحفظ هذا الدعاء، وأن يلجأ لله ﷻ في كل أحواله فيتمثل بهذا الدعاء؛ لأنه لجوء إلى الله ﷻ؛ فيقول: «**اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**».

فينبغي على طالب العلم أن يحفظ هذا الدعاء، وأن يدعو به في جميع أحواله بما في ذلك إذا اشتبه عليه الحق مع الباطل؛ لأنه قد يخفى عليه بعض الشيء، أو يكون علمه في ذلك قاصراً، فعند ذلك مع وجود الاختلاف والاضطراب في هذا الباب يحسن به أن يلجأ لله ﷻ، ويظهر فقره وافتقاره إلى الله ﷻ.

---

(١) انظر: صحيح مسلم كِتَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِيَامِهِ، برقم (٧٧٠)، وأبو داود (٧٦٧)، وابن ماجه (١٣٥٧)، والنسائي (١٦٢٥)، والإمام أحمد في المسند الْمُلْحَقُ الْمُسْتَدْرَكُ مِنْ مُسْنَدِ الْأَنْصَارِ بَقِيَّةُ خَامِسَ عَشَرَ الْأَنْصَارِ (٢٥٢٢٥).

(٢) انظر: سنن أبي داود برقم (٧٦٨).

**﴿١٦٦﴾ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا افتقر العبد إلى الله ودعاه، وأدمن النظر في كلام الله وكلام رسوله وكلام الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، انفتح له طريق الهدى».**

## الشرح

لا بد من الافتقار إلى الله ﷻ في المقام الأول، ولا يكفي هذا وحده؛ بل لا بد من أن يسلك سبيل العلم، وهو كتاب الله ﷻ وسُنَّة رسوله ﷺ وكلام السلف من الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فمن سلك هذا السبيل يُهدى بإذن الله ﷻ، ومَن حاد عنها فعند ذلك يخبط في ظلمات الجهل بحسب ما عليه من الحال.

**﴿١٦٧﴾ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم إن كان قد خبر نهايات أقدام المتفلسفة والمتكلمين في هذا الباب».**

## الشرح

الإنسان لو وصل النهاية يعلم أين الحق؟ وإن عوفي من البداية فهو على الحق؛ يعني: أن تبدأ فتكون صاحب كلام، أو صاحب منطق، وتكون وصلت فيه إلى نهايته، فوقتها ستعرف أن هذا سرابٌ وهباء، والأسلم أن يعافى من علم الكلام، ولا يدخل فيه من الأصل فهذا على خير، لكن المشكلة الذي يضيع في منتصف الطريق.



﴿١٦٨﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعرف أن غالب ما يزعمونه برهاناً وهو شبهة، ورأى أن غالب ما يعتمدونه يؤول إلى دعوى لا حقيقة لها، أو شبهة مركبة من قياس فاسد، أو قضية كلية لا تصلح إلا جزئية، أو دعوى إجماع لا حقيقة له، أو التمسك في المذهب والدليل بالألفاظ المشتركة.

ثم إن ذلك إذا ركب بألفاظ كثيرة طويلة غريبة عمن لم يعرف اصطلاحهم، أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السراب للعطشان، ازداد إيماناً وعلماً بما جاء به الكتاب والسُّنَّة، فإن الضِدَّ يُظهِر حُسْنَه الضدُّ، وكل من كان بالباطل أعلم كان للحقِّ أشد تعظيماً، وبقدره أعرف إذا هدى إليه».

## الشرح

نعم؛ لأنه كما يقول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنما تُنقض عرى الإسلام عروةً عروة، إذا نشأ في الإسلام مَن لا يعرف الجاهلية»؛ فالإنسان إذا كان ليست له دراية بالباطل من جهة كونه باطلاً، فقد يَغتر بهذا الباطل، وقد يزيَّن له هذا الباطل بصورة حسنة.

يقول شيخ الإسلام: وبالجملة فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسُّنَّة، أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة[(١)].

ولذلك أهلُ السُّنَّةِ قديماً وحديثاً، شرقاً وغرباً، وعلى اختلاف أزمانهم وأماكنهم هم على قولٍ واحدٍ في سائرِ أمورِ هذا الدين وبالتحديدِ في أصولِ هذا الدين، لا تجدُ اختلافاً ولا تجدُ اضطراباً فقولهم في أسماء الله وصفاته واحد، وقولهم في بابِ الإيمان واحد، وقولهم في بابِ القدَرِ واحد.. إلى غيرِ ذلك من مسائل الدين.

قال ابن تيمية: «وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وديننا واحد، وأصل الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحلّ الافتراق؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾»[(٢)].

وقال ابن تيمية: «أما أهل السُّنَّة والحديث فما يعلم أحد من علمائهم، ولا صالح

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥١).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٠٥).

عامتهم رجع قط عن قوله واعتقاده؛ بل هم أعظم الناس صبراً على ذلك، وإن امتُحِنُوا بأنواع المحن، وفتنوا بأنواع الفتن، وهذه حال الأنبياء وأتباعهم من المتقدمين، كأهل الأخدود ونحوهم، وكسلف الأمة من الصحابة والتابعين وغيرهم من الأئمة. ومن صبر من أهل الأهواء على قوله، فذاك لما فيه من الحق، إذ لا بد في كل بدعة ـ عليها طائفة كبيرة ـ من الحق الذي جاء به الرسول ﷺ ويوافق عليه أهل السُّنَّة والحديث، ما يوجب قبولها، إذ الباطل المحض لا يقبل بحال.

وبالجملة: فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسُّنَّة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[١].

❊ ❊ ❊

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).

**﴿١٦٩﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ**: «فأما المتوسط من المتكلمين، فيُخاف عليهم ما لا يُخاف على مَن لم يدخل فيه، وعلى مَن قد أنهاه نهايته، فإن مَن لم يدخل فيه فهو في عافية، ومن أنهاه فقد عرف الغاية، فما بقي يخاف من شيء آخر، فإذا ظهر له الحق وهو عطشان إليه قَبِلَه، وأما المتوسط فمتوهِّم بما تلقاه من المقالات المأخوذة تقليداً لمعظمه تهويلاً.

وقد قال الناس: أكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يُفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان».

## الشرح

قسَّم المصنف الناس مع علم الكلام إلى ثلاثة أصناف:

* **الصنف الأول**: من وصل إلى نهاية علم الكلام وعرف حاله فهذا سيُوقن أن ما عليه هو الباطل؛ لأن من أنهاه فقد عرف الغاية.

* **والصنف الثاني**: مَن لم يدخل في علم الكلام فهذا في عافية وسلامة.

* **والصنف الثالث**: من دخل في علم الكلام ولم يصل إلى نهايته؛ فهذا الصنف لا يَعرف أنه على باطل، وليس عنده استعداد أن يتقبل الحق، وبالتالي تقع المصيبة في هذا.

ثم ذكر شيخ الإسلام مقولة **«أكثر ما يفسد الدنيا: نصف متكلم، ونصف متفقه، ونصف متطبب، ونصف نحوي، هذا يُفسد الأديان، وهذا يفسد البلدان، وهذا يفسد الأبدان، وهذا يفسد اللسان»**.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «الواجبُ على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا؛ وقد تكلم في العلم مَن لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساكُ أولى به، وأقربَ من السلامة له إن شاء الله»[(١)].

(١) الرسالة، للشافعي ص٣٤.

وقال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَا آفَةَ على الْعُلُوم وَأَهْلهَا أضرُّ من الدخلاء فِيهَا، وهم من غير أهلهَا فَإِنَّهُم يَجهلون ويظنون أنهم يعلمُونَ، ويُفسدون ويُقَدِّرون أنهم يصلحون»[1].

قال الإمام محمد بن سيرين: «إنَّ هذا العلم دين؛ فانظروا عَمَّن تأخذون دينكم»[2].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد صَحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ**»[3]؛ فأمر الله ورسوله بالردِّ على مَن خالف أمر الله ورسوله، والرد على من خالف أمر الله ورسوله لا يُتَلَقَّى إلا عَمَّن عَرف ما جاء به الرسولُ وخَبَره خِبرةً تامَّة»[4].

فمن تكلم بشيءٍ من الشرع بجهلٍ فهو ممن يفتري على الله الكذب، وممن يقول على الله ما لا يعلم؛ قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾؛ فإنه متكبر على الحق والانقياد له؛ ومتبع لهواه، وضال لنفسه مضل لغيره.

فالمشكلة مع مَن لا يَعرفون أنهم على باطل، وليس عندهم استعداد لأن يتقبلوا الحق، وإنما تقع المصيبة بأمثال هؤلاء.



---

(١) الأخلاق والسير في مداواة النفوس، لابن حزم ص٢٣.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٤) الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ: «**بُعثتُ بالسيف بين يَدَي الساعة**»، لابن رجب الحنبلي ص٣٨، ٣٩.

**﴿١٧٠﴾ قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومَن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم هم في الغالب في قولٍ مختلف، يؤفك عنه مَن أفك، يعلم الذكي منهم والعاقل: أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة، وأن حجته ليست بينة، وإنما هي كما قيل فيها:**

**حجج تهافت كالزجاج تخالها حقّاً وكل كاسر مكسور»**

## الشرح

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قولٍ إلى قول، وجزماً بالقول في موضع، وجزماً بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين، فإن الإيمان كما قال فيه قيصر لما سأل أبا سفيان عمن أسلم مع النبي ﷺ: هل يرجع أحد منهم عن دينه سُخطةً له، بعد أن يدخل فيه؟ قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب، لا يسخطه أحد. ولهذا قال بعض السلف ـ عمر بن عبد العزيز أو غيره ـ: من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل[(١)])[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وبالجملة: فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسُّنَّة أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة»[(٣)].

وقد تقدم الكلام عن اضطراب أهل الكلام الذين سلكوا هذا الباب، وأن حالهم دائرٌ بين ثلاثة أحوال:

**الحال الأول:** حال التوبة والندم والرجوع إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

**والحال الثاني:** حال الشك والارتياب، ومن ذلك ما نقله عن الغزالي، وقد ذكر المصنف نماذج لحال هؤلاء ومن ذلك قوله: «وقد بلغني بإسنادٍ متصلٍ عن بعض رؤوسهم وهو الخونجي صاحب (كشف الأسرار في المنطق)، وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن. أنه قال عند الموت: «أموت وما علمت شيئاً إلا أن الممكن

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦). (٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠).

يفتقر إلى الواجب. ثم قال: الافتقار وصف عدمي. أموت وما علمت شيئاً»[(١)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حدثني من قرأ على ابن واصل الحموي أنه قال: أبيت بالليل، وأستلقي على ظهري، وأضع الملحفة على وجهي وأبيت أقابل أدلة هؤلاء بأدلة هؤلاء وبالعكس، وأصبح وما ترجح عندي شيء»[(٢)].

وقال آخر: «بت البارحة أفكر إلى الصباح في دليلٍ على التوحيد سالم عن المعارض فما وجدته»[(٣)].

قال ابن تيمية: «ولو جمعت ما بلغني في هذا الباب عن أعيان هؤلاء كفلان وفلان لكان شيئاً كثيراً، وما لم يبلغني من حيرتهم وتشككهم أكثر وأكثر»[(٤)].

وقال أبو الوفاء بن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد أفضى الكلام بأهله إلى الشكوك، وكثير منهم إلى الإلحاد؛ تشم روائح الإلحاد من فلتات كلام المتكلمين...»[(٥)].

**والحال الثالث:** هو التردد والانتقال من قولٍ إلى قول، وهذا الحال هو ما تحدث عنه المصنف حيث وصف حال هؤلاء بقوله: «إنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع، وجزماً بنقيضه، وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين.

وقال هنا: **«ومَن علم أن المتكلمين من المتفلسفة وغيرهم هم في الغالب في قول مختلف، يؤفك عنه مَن أفك، يعلم الذكي منهم والعاقل: أنه ليس هو فيما يقوله على بصيرة، وأن حجته ليست بينة»**.



(١) درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٦٢).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٦٣).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٦٣).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٦).
(٥) تلبيس إبليس، لابن الجوزي ص٨٥.

**﴿١٧١﴾ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:** «ويعلم العليم البصير أنهم من وجهٍ مستحقون ما قاله الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حيث قال: «حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنِّعال، ويُطاف بهم في القبائل والعشائر»، ويقال: هذا جزاء مَن ترك الكتاب والسُّنَّة وأقبل على الكلام(١).

ومن وجهٍ آخر، إذا نظرت إليهم بعين القدر ـ والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم ـ رَحِمتهم ورفقت بهم، أُوتوا ذكاء وما أُوتوا زكاءً، وأُعطوا فهوماً وما أُعطوا علوماً، وأُعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة؛ ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأحقاف: ٢٦]».

## الشرح

من سمات أهل السُّنَّة الجمع بين الرحمة واللين والشدة والغلظة، بخلاف غيرهم ممن يأخذ جانباً من هدي السلف ويدع الجانب الآخر، فيأخذون بالشدة في جميع أحوالهم أو باللين في جميع أحوالهم.

أما أهل السُّنَّة فيجمعون بين هذا وهذا، وكلٌّ في موضعه، حسب ما تقتضيه المصلحة، ومقتضيات الأحوال.

وهم حقّاً كما قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية: «نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس»(٢).

وقال أيضاً: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَتَّبِعُونَ الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ؛ بل هُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ، كَمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ الْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كُنْتُمْ

---

(١) روى هذا الأثر أبو نعيم في الحلية (٩/١١٦)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص٧٨.

(٢) منهاج السُّنَّة (٥/١٥٨).

خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»[١][٢].

قال ابن تيمية: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاة الذين نفوا أن يكون الله ـ تعالى ـ فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافراً؛ لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تُكفَّرون لأنكم جُهَّال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم وأصل جهلهم شُبهات عقلية حصلت لرؤوسهم في قُصُورٍ من معرفة المنقول الصحيح والمعقول الصريح الموافق له، فكان هذا خطابنا، فلهذا لم يقابل جهله وافتراؤه بالتكفير بمثله»[٣].

فسلك رَحِمَهُ اللَّهُ مع المخالفين طريقين:

- **الطريق الأول** وهو: الشِّدة والغِلظة معهم.
- **والطريق الآخر** وهو: الرأفة والرحمة به.

ولا تعارض في هذا، فمن جهة أنه باطل فلا بد أن يُردع، ولا بد أن يُقاوم، ولا بد أن يُرد على أصحابه، ولا بد أن يُؤدبوا، فلا بد من الشدة عليهم.

ومن جهةٍ أخرى هؤلاء حيارى، وابتعدوا عن طريق الحق فيجب على الإنسان من جهة أن يتلطف معهم في إرشادهم إلى الحق، فإذا كان المقام مقام تعليم، ومقام مناظرة، فهنا ينبغي التلطُّف معهم.

فمقام الرد على البدعة ودفعها لا بد من الشدة، والغلظة، والهجر.

وهذا المنهج حبذا أن يأخذ به طلاب العلم.

فإن الهجر والغلظة في مواطن محدودة، وليست في كل الأحوال، وكذلك في المقابل اللين والرأفة والرحمة أيضاً في مواطن، وليست في كل الأحوال.

فبعض طلبة العلم ـ هداهم الله ـ بمجرد أن يرى مخالفاً يعبس في وجهه، ويُطبِّق عليه أحكام أهل البدع، مع أنه لو بين له الحق وأرشده وأخذ بيده، وبين له الدليل والبرهان، أو أحضره إلى مجالس أهل العلم، فلعله بهذا تنجلي له الحقائق، ويتبصر ويذعن للحق.

---

(١) وَرَدَ هَذَا الْأَثَرُ فِي: الْبُخَارِيِّ (٦/٣٧ ـ ٣٨)، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، بَابُ ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وَنَصُّهُ فِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ لِلنَّاسِ تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَانْظُرْ تَفْسِيرَ ابْنِ كَثِيرٍ لِلْآيَةِ (٢/٧٧)، ط. دَارَ الشَّعْبِ.

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/١٥٧).

(٣) الاستغاثة في الرد على البكري (١/٢٥٣).

ولذلك يقول ابن تيمية: «أهل السُّنَّة أعرف الناس بالحق، وأرحم الناس بالخلق»[(١)].

فينبغي أن يكون صاحب السُّنَّة رحيماً بأمثال هؤلاء، فلعلَّ هذا الرفق يُليِّن قلب هذا المخالف وتنجلي بصيرته.

فإذاً، الحكمة في الدعوة تتطلب الشدة أحياناً، وتتطلب اللين أحياناً.

وعلى الداعية أن يواجه هذا الأمر بحسب ما يستدعيه الحال، فإذا كان الشخص معرضاً تماماً عن الحق وفي ذات الوقت مجتهداً في باطله ويدعو إليه، فمثل هذا لا نلين معه بأي حال، لكن لو أن شخصاً نرى أن هذه الأمور الباطلة قد تمكَّنت في نفسه، ويكتمها في نفسه، ولا يدعو إليها فمثل هذا لا يمكن أن نأخذه بالشدة؛ بل نأخذه باللين، ونعلم أنه هذا صاحب حيرة، وأن الشيطان قد استحوذ عليه؛ فلا بد من الرفق معه حتى يستمع للحق.

فمن سمات أهل السُّنَّة أنهم يعطون كل ذي حقٍّ حقه.

**قال ابن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن سلك طريق الاعتدال عظَّم من يستحق التعظيم وأحبَّه ووالاه وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيُحمد ويُذم، ويُثاب ويُعاقب، ويُحب من وجهٍ ويُبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»[(٢)].

**وقال ابن تيمية**: «وهذه حال أهل العلم والحق والسُّنَّة؛ يعرفون الحق الذي جاء به الرسول؛ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول؛ ويدعون إليه؛ ويأمرون به نصحاً للعباد، وبياناً للهدى والسداد. ومن خالف ذلك لم يكن لهم معه هوى، ولم يحكموا عليه بالجهل؛ بل حكمه إلى الله والرسول؛ فمنهم من يُكفره الرسول، ومنهم من يجعله من أهل الفسق أو العصيان، ومنهم من يعذره ويجعله من أهل الخطأ المغفور. والمجتهد من هؤلاء المأمور بالاجتهاد، يجعل له أجراً على فعل ما أمر به من الاجتهاد، وخطؤه مغفور له؛ كما دلّ الكتاب»[(٣)].

وقال ابن تيمية: «وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَتَّبِعُونَ الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمُ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا يُكَفِّرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهِ؛ بل هُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ وَأَرْحَمُ بِالْخَلْقِ، كَمَا وَصَفَ اللهُ بِهِ

---

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/١٥٨). (٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٤/٥٤٣).
(٣) النبوات، لابن تيمية (١/٤٢٢).

الْمُسْلِمِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمْرَان ١١٠]. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «كُنْتُمْ خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ»(١)»(٢).

**وقال ابن قيم الجوزية** رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يتكلم عن أهل السُّنَّة: «فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه وهم براء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه ونفي باطل كل طائفة من الطوائف وكسره ومعاداة أهله من هذا الوجه، فهم حكَّام بين الطوائف لا يتحيَّزون إلى فئةٍ منهم على الإطلاق ولا يردون حق طائفة من الطوائف ولا يقابلون بدعة ببدعة ولا يردون باطلاً بباطلٍ ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم بل يقولون فيهم الحق ويحكمون في مقالاتهم بالعدل والله ﷻ أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف فقال: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾»(٣).

**وقال ابن قيم الجوزية** رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله تعالى يحب الإنصاف بل هو أفضل حِلْيَة تحلَّى بها الرجل خصوصاً من نصب نفسه حكماً بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾، فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف وألا يميل أحدهم مع قريبه وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه؛ بل يكون الحق مطلوبه يسير بسيره وينزل بنزوله يدين بدين العدل والإنصاف ويحكم الحجة وما كان عليه رسول الله»(٤).

وقال ابن تيمية: «فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَسْتَعْمِلُونَ مَعَهُمُ الْعَدْلَ وَالْإِنْصَافَ وَلَا يَظْلِمُونَهُمْ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ حَرَامٌ مُطْلَقاً كَمَا تَقَدَّمَ؛ بل أَهْلُ السُّنَّةِ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ خَيْرٌ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ؛ بل هُمْ لِلرَّافِضَةِ خَيْرٌ وَأَعْدَلُ مِنْ بَعْضِ الرَّافِضَةِ لِبَعْضٍ. وَهَذَا مِمَّا يَعْتَرِفُونَ هُمْ بِهِ، وَيَقُولُونَ: أَنْتُمْ تُنْصِفُونَنَا مَا لَا يُنْصِفُ بَعْضُنَا بَعْضاً»(٥). قال ابن تيمية: «فإن الصواب الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة أنه قد يجتمع في الشخص الواحد والطائفة الواحدة ما يُحمد به من الحسنات وما يُذم به من السيئات، وما لا يُحمد به ولا يذم من المباحات، والعفو عنه من الخطأ والنسيان بحيث يستحق الثواب على حسناته ويستحق العقاب على سيئاته، بحيث لا يكون محموداً ولا

(١) سبق تخريجه ص٦٠١.
(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٥٧).
(٣) شفاء العليل ص١١٣.
(٤) إعلام الموقعين (٤/ ١٤٨).
(٥) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٥٧).

مذموماً على المباحات والمعفوات، وهذا مذهب أهل السُّنَّة في فساق أهل القبلة ونحوهم، وإنما يخالف في هذا الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ونحوهم، الذين يقولون: من استحق المدح لم يستحق الذم، ومن استحق الثواب لم يستحق العقاب، ومن يستحق العقاب لم يستحق الثواب»[(١)].



(١) التسعينية (٣/ ١٠٣١).

**١٧٢** قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن كان عليماً بهذه الأمور ـ تبيَّن له بذلك حِذق السلف وعلمهم وخبرتهم؛ حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذموا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسُّنَّة لم يَزدد مِن الله إلا بُعْداً.

فنسأل الله العظيم أن يَهدينا الصراط المستقيم؛ صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، آمين».

## الشرح

مسألة الأسماء والصفات من المسائل التي من خلالها يَعرف الإنسان عِظم منهج السلف، وطريق الحق الذي كان عليه سلف هذه الأمة، وهذا المنهج الذي هو بحمد الله باقٍ إلى يومنا هذا وإلى أن يشاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهذه المسألة تضع برهاناً أمام طالب العلم، وتكشف له عن حقيقة المناهج الباطلة التي أوجدها المخالفون الضالون، والتي في حقيقتها إنما هي محاربة لله عَزَّ وَجَلَّ، ومحاربة لرسوله ﷺ، وطمس لمعالم منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم.

○ ○ ○

**فنسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يَجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، ونسأله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يعلّمنا مِن ديننا ما جهلنا، وأن يجعلنا ممن يخافه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ويخشاه، وأن يجعلنا هداة مهتدين، والله أعلم.**

**والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على محمد خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين.**



# فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |